A
962.053
B599m

دكتور ايغور بيليايف
دكتور افغيني بريماكوف

B. U. C. LIBRARY
04 MAY 1984
RECEIVED

مصر في عهد عبد الناصر

أشرف على تعريبه
عبد الرحمن الخميسي

B. U. C. LIBRARY
04 MAY 1984
RECEIVED

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

LAU - Riyad Nassar Library

حقوق الطبع محفوظة لدار الطليعة

بيروت - ص.ب ١١١٨١٣

الطبعة الاولى
آذار (مارس) ١٩٧٥

A.U.B. LIBRARY
RECEIVED

الفَصل الأوّل

قبيل الثورة وفي أعوامها الأولى

في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، قامت بالاستيلاء على السلطة في مصر المنظمة العسكرية السرية في الجيش المسماة «تنظيم الضباط الاحرار» . ولم يكن احد في العالم ، ولا حتى من بين المصريين أنفسهم ، يعرف من أسماء القادة الجدد ، سوى اسم اللواء «محمد نجيب» : بطل حرب فلسطين . وقد اتضح فيما بعد ، أن الضباط الاحرار ، وقع اختيارهم عليه كي يتولى منصب رئيس مجلس قيادة الثورة لغرض واحد ، هو منح ذلك المجلس في مرحلته الاولى وزنا ملحوظا . ولم يكن اللواء «محمد نجيب» في واقع الامر قد اشترك بصورة مباشرة في الاعداد لخلع الملك «فاروق» .

وقد جعل أغلب الساسة يتساءلون عن طابع هذا الانقلاب ؟ ولم يكن احد منهم يعرف مرامي أولئك الذين قبضوا على زمام السلطة . هل استقر في نيتهم أن يحتفظوا لانفسهم بالحكم ؟ أم انهم سيقومون بتسليم مقاليد السلطة الى غيرهم من المدنيين ، مكتفين بدورهم في اسقاط الملك «فاروق» ؟ والواقع ان احدا من الضباط الاحرار أنفسهم ، حين قاموا بالانقلاب، لم يكن يدرك مدى الأبعاد الواقعية للعمل الذي بدأوه .

وعلى الرغم من ذلك ، فلم يكن وليد الصدفة أن يقع انقلاب ١٩٥٢ الذي كان يمثل بداية للثورة المصرية . ولم يكن وليد الصدفة ايضا أن يستولي على مقاليد

السلطة في البلاد أولئك الذين قاموا بانشاء تنظيم سري في الجيش قبل خلع الملك «فاروق» بأعوام . بل لقد جاء الامر متسقا مع منطق الاحداث . وقد أثبت ذلك ما تلا الانقلاب نفسه من ظهور عوامل تطور داخل القيادة المصرية الجديدة ذاتها . وقد اتضح فيما بعد أن باستطاعة تلك القيادة أن تنهض باجراء التحولات الثورية العميقة الفور في البلاد .

كانت لانقلاب ١٩٥٢ جذور تمتد بعيدا في الظروف الواقعية للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مصر قبل الثورة .

وعلى الرغم من أننا لم نضع نصب أعيننا أن نتصدى لتحليل تطور الاقتصاد المصري في الاعوام التي سبقت قيام ثورة ١٩٥٢ ، فنحن نود أن نمس فيما يلي ، فقط ، الخصائص الاكثر تميزا في نشأة البورجوازية الوطنية المصرية ، والطبقة العاملة ، والفلاحين . كما نود ايضا أن نستعرض بعض الافكار المتصلة بمواقع الفئات الاجتماعية البينية (١) ودور كل منها في المجتمع المصري قبل الثورة .

١ ـ خصائص الرأسمالية الوطنية المصرية

تأخرت نسبيا بداية تطور الرأسمالية الوطنية المصرية . وقد ارتبط ذلك بالاحتلال الانجليزي لمصر ، وبالسياسة البريطانية الاستعمارية على ضفاف النيل. كما هو معلوم لدى القراء . على انه قد ظلت بحاجة الى مزيد من الدراسة والبحث ، تلك الخصائص الخاصة بالرأسمالية الوطنية المصرية ، مثل ظاهرة الارتباط الوثيق بين البورجوازية الوطنية ، وملكية الارض شبه الاقطاعية ، ورأس المال الاجنبي . وقد كان لتلك الخصائص ، أعمق الاثر على عملية تطور الرأسمالية ، وعلى دور البورجوازية في حياة البلاد السياسية ، وفي الكفاح من اجل التحرر الوطني .

دفعت الحرب العالمية الاولى بالتطور المكثف للرأسمالية المصرية دفعة خطيرة الاهمية ، حيث تولدت حينذاك ظروف مؤاتية في أسواق تجارة الاقطان . فارتفع سعر القطن المصري طويل التيلة من ٣٨ دولارا امريكيا سنة١٩١٦ ، فبلغ ٩٠ دولارا امريكيا سنة ١٩١٨ (٢) للقنطار الواحد . وأدى ذلك الى تضخم رؤوس الاموال

---

١ ـ الفئات الاجتماعية الكائنة على الحدود الفاصلة بين الطبقات .

2 — «La Voie Egyptienne vers le Socialisme» Le Caire - 1970. p. 453 .

★ نكتفي فيما بعد للاشارة الى المرجع السالف بما يلي :

«La Voie Egyptienne ...

التي جعل اصحابها يستثمرونها بتوسع ملحوظ في مجال الصناعة .

وتعتبر من السمات المميزة في طريق تطور الرأسمالية المصرية ما بين الحربين العالميتين : انشاء اول بنك وطني ، وتشديد قوانين الحماية الجمركية . فقد أسس «طلعت حرب» سنة ١٩٢٠ ، اول بنك مصري وطني هو ـ بنك مصر ـ (٣) . واستهل ذلك البنك نشاطه بالعمليات المصرفية البحت . وكان الغرض من وراء ذلك اول الامر ، تشجيع رؤوس الاموال الوطنية على التراكم . ثم ما لبث البنك بعد ذلك أن قام بتوسيع دائرة عمله فاشترك في انشاء الكثير من شركات التجارة. كذلك ، صدرت عام ١٩٣٠ في مصر بعض القوانين الخاصة بالحماية الجمركية . وقد تم وضعها بغرض حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الاجنبية (٤). وكان السلاح الجوهري لتحقيق تلك الحماية هو زيادة الرسوم الجمركية . أما سبب التعجيل باصدار قوانين الحماية الجمركية في مصر ، فقد كان يكمن في الازمة الاقتصادية العالمية التي زعزعت أسس الاقتصاد القطني أحادي الجانب في البلاد. على أن تلك الازمة دفعت بمنتجي القطن وكبار تجاره الى زيادة استثمارهم لرؤوس أموالهم في المؤسسات الصناعية . وكان مما شجعهم على ذلك انه قد سنحت لهم مشاركة المستثمرين الانجليز والفرنسيين الذين كانوا يولون مصر اهتماما دائما كميدان لاستثمار رؤوس الاموال ، وقد أتاح لهم ذلك الوضع فرص اقتسام الارباح مع أولئك الاجانب . كما أتاح لهم ايضا عدم انفرادهم بتحمل اي خسائر في حالة وقوعها .

وكان اندلاع الحرب العالمية الثانية سببا مباشرا في نمو الرأسمالية الوطنية المصرية نموا كبيرا . ذلك ، لان وقف تصدير الكثير من أهم السلع الى مصر ، بالاضافة الى احتياج الاسواق العالمية للمواد الخام ، قد أدى الى ازدهار البورجوازية المحلية ونمائها .

كذلك أقام الحلفاء في القاهرة مركز الشرق الاوسط لتموين قواتهم . فوجد التجار المصريون في التعامل معه فرصة مؤاتية لتحقيق الارباح الطائلة .

ومن البيانات التي أوردها عبد الله أباظه وكيل وزارة المالية والصناعة سابقا، تتضح الدينامية السريعة لتطور رأس المال المصري . وتدل تلك البيانات على انه قبيل سنة ١٩١٩ كان نصيب الاجانب من رأس المال المستثمر في الاقتصاد المصري ذلك الحين هو ٩١ بالمئة . وجعل رأس المال المصري ، بعد الحرب العالمية الاولى، يزيد من حصصه في الشركات المساهمة المختلفة ، فأصبح نصيب المصريين في

---

٣ ـ محمد طلعت حرب في بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته ، ولمحات من تاريخ حياته وأعماله. القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١١٢ .

٤ ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتجارة ـ بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩ ـ١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٦٠ .

الشركات المشكّلة من عام ١٩٣٤ حتى عام ١٩٣٩ هو ٤٧ بالمئـة ونصيب الاجانب ٥٣ بالمئة من رؤوس أموال تلك الشركات . واخذ يتزايد اكثر فأكثر فبلغ نصيب المصريين ٦٦ بالمئة واصبح نصيب الاجانب ٣٤ بالمئة في الشركات التي تأسست من عام ١٩٤٠ حتى ١٩٤٥ ، وصار نصيب المصريين ٨٤ بالمئة ونصيب الاجانب ١٦ بالمئة من رؤوس أموال الشركات المؤسسة في الفترة ما بين ١٩٤٦ و١٩٤٨ (٥).

وعلى مر كل تلك الاعوام ظلت الرأسمالية المصرية وثيقة الارتباط بالزراعة شبه الاقطاعية . مثال ذلك أن «شريف صبري» خال الملك السابق «فاروق» ، وهو احد كبار ملاك الاراضي في مصر ، كان في نفس الوقت رئيسا لمجالس ادارات شركات «الشركة المصرية للاسمدة والصناعة الكيماوية» ، و«النيل للتأمين» . كما كان عضوا في مجالس ادارات : البنك الاهلي المصري ، وشركة قناة السويس البحرية ، وثلاث شركات كبيرة أخرى . وكان النبيل سليمان داود وهو احد كبار ملاك الاراضي ايضا ، نائب رئيس شركة مصر للطيران ، كما كان رئيسا لمجالس ادارات خمس شركات مختلفة اخرى ، وعضوا في مجلس ادارة شركة مصر للفنادق . وكان عبد الحميد سراج الدين (شقيق السكرتير العام لحزب الوفد المصري) عضوا في مجالس ادارات بنك القاهرة وست شركات أخرى منها فرع شركة كوكاكولا في مصر ، وكان في ذات الوقت من اكبر ملاك الاراضي كذلك . اما عبد العزيز البدراوي فكان عضوا في مجلس ادارة بنك القاهرة ، وكان محمد البدراوي عاشور عضوا في مجلس ادارة اضخم شركة للغزل والنسيج في مصر حينذاك «شركة مصر للغزل والنسيج» . وكان عبد الحميد الشواربي عضوا في مجلس ادارة بنك القاهرة ، ومجلس ادارة شركة مصر للطيران (٦) . وكان أولئك يمتلكون حصصا كبيرة من أسهم الشركات سالفة الذكر ، بالرغم من ان القسم الاساسي من رؤوس أموالهم كان يتم استثماره في الاراضي .

كذلك كان اكبر رجال المال واضخم الرأسماليين يرحبون باستثمار أرباحهم في الارض . وكان ذلك الاتجاه قبيل الثورة ، يعتبر اساسا ، لا للرفاهية فحسب، بل للنفوذ السياسي والسلطوي ايضا . وبين أولئك المستثمرين لرؤوس أموالهم في الصناعة وفي الاراضي ، كان يشغل مكانة مرموقة كل من حافظ عفيفي ، وأحمد عبود ، وسيد اللوزي ، وحسن نشأت .

أما الخصيصة الاخرى للرأسمالية المصرية ، فقد تمثلت في الارتباط وثيق العرى بينها وبين رأس المال الاجنبي . وكان من بين الرأسماليين المحليين عدد

5 — Dr. Rashed Al - Barawy. Economic Development in the UAR [Egypt]. Cairo, 1970. p. 449 - 473 .

6 — «La Voie Egyptienne...» p. 449 - 473 .

كبير من المتمصرين الذين لم يكونوا مصريين الا بالوثائق فقط . وقد وفد أولئك على مصر من الخارج ، واستوطنوها ، ثم حصلوا على الجنسية المصرية بعد ذلك . وقد قامت بدور خطير الاهمية في حياة مصر الاقتصادية عائلات : صيدناوي ، وخوري ، وعدس ، ويعقوب بباوي ، ونايف عماد ، وعبد اللطيف أبو رجيلة ، ولجاتسيفليس . وكانوا يستثمرون رؤوس أموالهم بصورة أساسية في الاوراق المالية ومضاربات البورصة ، وشركات النقل ، وأعمال التأمين ، والتجارة . كذلك كانت نسبة كبيرة من استثماراتهم تعود الى امتلاك الاراضي . كانوا رأسماليين كبارا ، وملاكا للاراضي كبارا ايضا . وكانوا يعقدون الاتصالات المتشعبة مع دوائر الاعمال الاجنبية وفي طليعتها الدوائر الانجليزية والفرنسية .

وقد نمت الصلات الجديدة بين الرأسمالية المصرية وبين «العناصر الاجنبية» في اتجاه تبعية تطور الرأسمالية المصرية لرأس المال العالمي . فعلى سبيل المثال، بدات زراعة القطن المصري بشكل خاص حتى تفي بتلبية حاجات اصحاب المصانع في لانكشير ، ومن اجل هذا اعتمدت حياة البلاد اقتصاديا على تسويق القطن . ولذلك اصبح رأس المال الوطني المصري يتشكل على اساس اعتماده اعتمادا كليا على ظروف الاسواق العالمية للقطن وعلى حالاتها . وقد كان لذلك تأثير كبير ونفوذ حاسم على الاقتصاد الوطني بأسره .

وحدد اتجاه القسم الرئيسي من الاستثمارات المنطق الذي حكم تطور علاقات مصر بـ «الدول الاستعمارية» . كانت الاستثمارات في صناعة الغزل والنسيج سنة ١٩٥٣ تؤلف ٥٥ر٩ بالمئة من كل الاستثمارات الوطنية . وفي نفس الوقت كانت الاستثمارات في الصناعة الكيميائية والبترولية لا تزيد عن ١٩ر٤ بالمئة ، وفي بناء الماكينات والمعدات الكهربائية كانت ٨ر٧ بالمئة ، وفي صناعة المعادن ٨ر٥ بالمئة (٧) .

ولم يستطع بنك مصر — بالرغم من الفكرة الشائعة حول طابعه القومي — أن يتجنب عملية التقائه برأس المال الاجنبي وتعاونه معه . فقد عقد البنك ، سنة ١٩٤٧ ، اتفاقية مع شركة «بريدفورد دايرز» قام بموجبها بمشاركة الشركة المذكورة في انشاء شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصري ، وشركة صباغي البيضا («شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع للقطن المصري» و«بيضا دايرز») . ولقد حصل البنك على ١٢ر٥ الف سهم من اسهم شركة «بيضا دايرز» البالغ مجموعها ٦٢ الف سهم . أما شركة «بريدفورد دايرز» فقد حصلت على ٥١ بالمئة من الاسهم اي على سلطة الرئاسة . وبالمثل كانت شركة «بيضا دايرز» تملك ١٧ر٥ الف سهم من أسهم «شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع للقطن

7 — «La Voie Egyptienne...» p. 449 - 473 .

L A U - Riyad Nassar Library

المصري» (٨) .

وفي سنة ١٩٣٤ انضمت الى مجموعة شركات «مصر» ، شركة «مصر للتأمين» بالاشتراك مع الشركة الانجليزية «بوبريج» التي كانت تملك ٢٩ بالمئة من رأس المال حتى ١٩٥٢ . كما ان شركة أخرى من نفس المجموعة هي «شركة مصر للنقل والملاحة» كانت قد تأسست بالاشتراك مع الشركة الانجليزية «كوكس آند كينجز» وقد شارك رأس المال الانجليزي في شركة «مصر للطيران» ايضا . أما رأس المال الامريكي فقد شارك في شركة «مصر للحرير الصناعي» (٩) .

وكان يشارك عدد كبير من الاجانب في مجالس ادارات الشركات المسجلة على انها شركات «مصرية» . كذلك كان أحمد عبود وهو أكبر الرأسماليين المصريين يضم الى مجالس ادارات شركاته اعضاء أجانب . وكان عميق التعاطف مع الامريكان ومؤيدا كبيرا لهم . وكانوا هم بدورهم يمدونه بالقروض الخاصة لبناء مصانع السكر والاسمدة. وكان يشترك في مجالس ادارات شركات «أحمد عبود»: البارون بتواه ، والجنرال ميجور سبنس ، والبير ليسين ، وهلسوت ، وليفرو .

وفي ذات الوقت كان العديد من الوجهاء وكبار الرأسماليين المصريين اعضاء في مجالس ادارات الشركات التي يتحكم فيها رأس المال الاجنبي . فقد اشترك «أحمد عبود» مع «دافيدسون» و«بريتشهايم» في مجلس ادارة شركة «انجلو ايجيبشان أويل فيلدز» ، واشترك في مجلس ادارة البنك الاهلي المصري الرأسماليون المصريون : علي الشمسي وشريف صبري ومحمد فرغلي وطاهر اللوزي ، مع وينستون ، وكراوفورد ، وهما يمثلان رأس المال الانجلو – فرنسي (١٠) . كما كان شريف صبري ، ويوسف بطرس غالي ، وشارل روا ، وسير هاريسون هيوز ، وسير الكسندر كادوجان ، والبارون لويس بنواه ، اعضاء في مجلس ادارة شركة قناة السويس البحرية .

وكان هناك سببان خلف تشابك المصالح المصرية والاجنبية ، أولهما ان كبار الرأسماليين المصريين اصحاب مصلحة في هذا التشابك ، لانهم به كانوا يحصلون على تأييد الجماعات الاكثر قوة من الناحية المالية ، وعلى مساندتها لهم ويعتمدون على تلك الجماعات فيما يتصل بالقروض والاستثمارات الاضافية . وثاني السببين أن أولئك الاجانب اصحاب رؤوس الاموال انفسهم ، اضطروا الى استخدام ما يسمى بالادارة (المختلطة) . وذلك لتحقيق الشكل الذي كان يطالب به التشريع المصري ، وهو ضرورة وجود المستثمرين المصريين الى جوار الاجانب في مجالس ادارات الشركات والبنوك وشركات التأمين (المختلطة) . وقد كان

8 — Ibid, p. 466 .
9 — Ibid., p. 455 .
10 — Ibid., p. 456 .

L A U - Riyad Nassar Library

تشابك رأس المال الوطني برأس المال الاجنبي مرتبطا ايضا ، وأشد الارتباط ، بالبلاط الملكي والوجهاء والبيروقراطية . فقد كان حافظ عفيفي وهو رئيس الديوان الملكي ، رئيسا لمجلس ادارة بنك مصر ، وكان في نفس الوقت رئيسا لاتحاد الصناعات في مصر . وشريف صبري خال الملك فاروق ، كان رئيسا وعضوا بمجالس ادارات الكثير من الشركات . وكان الياس اندراوس وهو المستشار الاقتصادي الخاص للملك فاروق ، رئيسا وعضوا بمجالس ادارات عدد من الشركات . وحسين سري ، الذي شغل منصب رئيس الوزراء ، كان يستثمر أمواله في الكثير من شركات أحمد عبود وغيرها . وعلي ماهر ونجيب الهلالي ، وهما من رؤساء الوزارات السابقين ، كانا عضوين في مجالس ادارات الكثير من الشركات .. ومحمد محمود خليل ، وهو رئيس مجلس الشيوخ في البرلمان المصري ، كان كذلك عضوا في مجالس ادارات كثير من البنوك والشركات . وسابا حبشي الذي شغل منصب وزير التجارة والصناعة ، كان هو الآخر رئيسا وعضوا بمجالس ادارات عدد من البنوك والشركات . أما حسن نشأت الذي عمل سفيرا لمصر في انجلترا ، وعبد الرزاق ابو الخير وكيل وزارة المالية ومدير الجمارك المصرية ، فقد كانا من بين اعضاء مجالس ادارات البنوك وغيرها من المؤسسات المرتبطة برأس المال الاجنبي .

وقد استمرت ، لعدة أعوام بعد قيام الثورة في مصر ، تدور المناقشات المستفيضة حول قضية الاحتكارات في مصر . وهل كانت هناك احتكارات قبل الثورة ؟ أم انها لم توجد ؟ وكان أغلب المتحاورين يميل الى عدم الاخذ بقيام المجموعات الاحتكارية ، ومن ثم ، الى عدم التسليم بوجود اية أنشطة لها . وكان المبرر الجوهري لرأيهم ذاك ان رأس المال المصري كان ضعيفا . ومما أدى الى تعقيد تلك المناقشات عدم توفر البيانات الموثوق بها التي ربما استطاعت ان تكون ركيزة لهذا الاستنتاج او لغيره . ولكن الوضع أصبح اكثر وضوحا ، بعد ان نشرت جريدة «الاهرام» في أكتوبر – نوفمبر ١٩٦١ قائمة تحت عنوان «من كان يملك مصر؟» (١١) وتيسر الحصول على البيانات المحددة من ارشيفات البنوك التي تم تأميمها عام ١٩٦١ ، تلك البيانات التي تحصر بالتحديد أسهم هذه او تلك من الشركات والمؤسسات . لقد أتاح ذلك الفرصة أمام الوصول الى استنتاج قيام الاحتكارات في مصر ، كما فتح الباب أمام تفهم جوهر العمليات الاقتصادية خطيرة الاهمية التي كانت تجري في البلاد .

لم يقف النزوع الى الاحتكارية فقط عند حد التطور الراسي ، ولكنه أصبح ايضا ، تطورا أفقيا . فقد كانت بعض الكارتيلات المصرية تسيطر على فروع بكاملها من الصناعة . وعلى سبيل المثال كان كارتيل «كونتوار مبيع الاسمنت» يتولى

١١ – «الثورة الاجتماعية – قوانين يوليو المجيدة» . القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٣١ – ٣٨٩ .

القيام بالدور الرئيسي في صناعة الاسمنت قبل الثورة . وكان كارتيل «كونتوار مبيع الخيوط المصرية» يتحكم في صناعة الغزل والنسيج . وفي ذات الوقت ، كانت مجموعة بنك مصر ، وأحمد عبود ، ورباط (دلتا) ، تضم مؤسسات وشركات من فروع مختلفة . فقد ضمت مجموعة «مصر» ، مثلا ، ٢٨ مؤسسة وشركة مختلفة في صناعات الغزل والنسيج والكيماويات والسينما والطباعة والنقل . وعلى الرغم من أن رأس المال الاسمي للبنك يقدر بمليوني جنيه مصري ، فانه كان يتحكم في مؤسسات يبلغ مجموع رؤوس أموالها عشرين مليون جنيه مصري . وكذلك ، كانت استثمارات البنك في مؤسساته تبلغ ٢ر٨ مليون جنيه مصري(١٢).

وأصبح بنك مصر عام ١٩٥٢ واحدا من اربعة بنوك كبرى في مصر . فكان يسيطر على ٧٥ بالمئة من مجموع الودائع ، وعلى ٦٠ بالمئة من انتاج الغزل والنسيج في البلاد ، وعلى ٢٠ بالمئة من الفروع الاخرى من صناعة مصر . وقام البنك ، من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥١ ، بزيادة رأس ماله الى أن بلغ اربعة أضعاف ما كان عليه (١٣) . ولعبت مجموعة احمد عبود دورا هاما في اقتصاد البلاد . وقد كان عبود رمزا لازدهار رأس المال الوطني المصري ، وكان الامريكان يعقدون عليه الآمال الكبار ، كما كان الانجليز يعقدون معه أوثق الصلات . وكان أحمد عبود يتحكم في ٧ شركات متنوعة يملك هو أغلب أسهمها . ومن ثم ، فقد كان يملك الغالبية العددية في مجالس ادارات شركاته . وكانت مجموعته ذات علاقة وثيقة ببنك الولايات المتحدة الامريكية للاستيراد والتصدير .

أما مجموعة «دلتا» فقد كانت تشغل مكانة أقل من المجموعتين السابقتين . غير ان دورها في صناعة المعادن والتجارة وانتاج السلع الاستهلاكية كان ذا أهمية بالغة . وعلى سبيل المثال ، كانت شركة ايديال تنتج كل الثلاجات والاثاث المعدني للمصالح والمكاتب وفق تراخيص الانتاج الامريكية . كذلك كان ملحوظا دور شركات «دلتا انجنيرنغ كومباني» و«الكتروكيبول» وغيرهما . وكانت مجموعة «دلتا» مرتبطة برأس المال الامريكي وبرأس المال الفرنسي . وكان بيت «رباط» يملك قسما كبيرا من أسهم الشركات الداخلة في تلك المجموعة . والواقع ان اقتصاد مصر كان يقع في أيدي ١٤ عائلة ذات نفوذ (١٤) . وكانت تلك العائلات هي قمة الهرم الرأسمالي المصري . وفي سنة ١٩٥٢ كان في المدن المصرية ما لا يزيد

12 — «La Voie Egyptienne ...» p. 457 .

13 — «La Voie Egyptienne ...» p. 459 - 460 .

— انظر ايضا — «محمد طلعت حرب في خطبه ومقالاته ..» و«فؤاد مرسي — النقل والبنوك في البلاد العربية» . القاهرة — ١٩٥٥ — .

١٤ — احصاء المؤلفين .

LAU - Riyad Nassar Library

عن عشرة آلاف من كبار التجار وأصحاب الاسهم والسندات والاوراق المالية وأعضاء مجالس ادارات الشركات . وكان يعود الى أولئك القسم الاكبر من الودائع في بنوك البلاد . كانوا يملكون الاوراق المالية والاسهم والسندات التي كانت تدر عليهم دخلا طائلا بحسب مقاييس البلاد . وكانوا يملكون ، الى جانب ما تقدم ، كل انواع العقارات والمنقولات التي كانوا يعتبرونها الشكل الاكثر أمنا ، والاجدر بالتعويل عليه من كل أشكال استثمار رؤوس الاموال . فقد كان العقار يكفل الدخول الثابتة المضمونة . وهكذا يتدرج الهرم من ١٤ عائلة حتى عشرة آلاف من الكمبرادوريين والرأسماليين ، والتجار ، ورجال المال الكبار نسبيا الذين كانوا يشكلون فئة قليلة . ومن المعروف أن شهدي عطية الشافعي ، وهو من الباحثين في شئون الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر ما قبل الثورة ، كان يعتبر ان مالكي المؤسسات الذين يمكن اعتبارهم من فئة البورجوازية الوطنية بالبلاد ، يصل عددهم الى ما يقرب من مائة الف شخص (١٥) . ان طابع البورجوازية المصرية كان قد ترك آثاره على قيام مختلف المجموعات بشتى وظائفها . ولم يكن الكثير من كبار التجار المصريين يشتغلون بادارة الاعمال في مؤسساتهم . وقد أدى ذلك الى ظهور فئة ذات نفوذ من المديرين ومديري الاعمال . اما رؤوس الاموال ، فكانوا يندفعون الى استثمارها في الصناعات الخفيفة. ان الاستغلال الفاحش بمؤسسات الصناعات الخفيفة ، الى جانب دورة رأس المال السريعة ، كان يدر على البورجوازية المصرية أرباحا طائلة . ومن المعلوم ، وفق خبرة البلدان الرأسمالية المتطورة ، أن نسبة الربح لرأس المال المستثمر في الصناعات الخفيفة لا تتعدى ١٥ — ٢٠ بالمئة . أما في مصر فقد بلغ صافي الربح في المؤسسات الصناعية الخاصة ، في أواسط الخمسينات ، ٣٥ بالمئة من رأس المال المستثمر (١٦) . غير أن رجال الاعمال المصريين كانوا يفضلون ربط رؤوس أموالهم بالارض ، او تحويلها الى عقارات تضمن لهم دخلا ثابتا مرتفعا دون اية مخاطرة .

كان تطور الرأسمالية في زراعة مصر يسير بإيقاع بطيء . هذا على الرغم من ان زراعة القطن قد لعبت دورا شديد الاهمية في نمو رأس المال الوطني . فقد كانت الارض المؤجرة بقطع صغيرة تدر دخلا عاليا بل واستثنائيا . وقد أدى ذلك الى ان الكثيرين جعلوا يعتبرون أن استثمار الموارد في الزراعة الرأسمالية المكثفة للأرض، عمل أقل جدوى من شراء الارض لتأجيرها . وكان رزوح القرية المصرية تحت وطأة الرواسب الاقطاعية وشبه الاقطاعية عائقا ايضا دون ازدهار الرأسمالية في الريف . ومن الطبيعي أن الامر لم يكن يخلو من استثناءات .

١٥ — شهدي عطية الشافعي . تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ — ١٩٥٦) الطبعة الروسية — موسكو — ص ١١٩ .

16 — «La Voie Egyptienne ...» p. 464 .

وقد كان تناقض الرأسمالية الوطنية في مصر واضحا اي وضوح . فقد تمكن الرأسماليون المصريون خلال ثلاثين سنة فقط من زيادة استثماراتهم في الصناعة الى عشرة اضعاف ما كانت عليه . وجعلوا يتحكمون منذ عام ١٩٤٨ فيما يقرب من نصف الاستثمارات التي انتجتها البلاد . وكان هذا بالطبع نموا كبيرا . ومع ذلك فقد بقيت تبعية الاقتصاد المصري لرأس المال الاجنبي على حالها ، واضحة تمام الوضوح بحيث لم يكن من المستطاع أن يدور الحديث عن اي نوع من «الاستقلال» في تطور الرأسمالية الوطنية . كذلك راحت تترسخ خلال قيام الاحتكارات قيود الاستعباد الاجنبي . كانت الرأسمالية الوطنية في مصر ، ومنذ البداية ، مثقلة بأعباء الرواسب شبه الاقطاعية ، وراسفة في أغلال التبعية للاجانب ، فلم يكن في وسعها في الواقع أن تتصدى عمليا لقيد العبودية ، ولا للمنافسة ، ولا أن تقف في وجه الاحتلال .

على اننا اذا القينا نظرة دينامية على تلك الصورة السالفة ، اتضح لنا أن البورجوازية الوطنية المصرية ، بالرغم من انها محدودة نسبيا ، تعتبر طبقة مرموقة من كبار الرأسماليين وأصحاب البنوك ورجال الاعمال ، وانها قد اصبحت اكثر قوة . فقد جعلت البورجوازية تطرح في حسم بالغ سياستها ومطاليبها المتعلقة بمصالحها المباشرة ، حين راحت تطالب بالمساواة بين الجميع أمام التشريع الوطني (بما في ذلك الاجانب الذين كانوا يستثمرون أموالهم في اقتصاد البلاد ، حيث انقضت على الغاء نظام الامتيازات الاجنبية عشرات الاعوام) . ولم يكن منطق الرأسماليين المحليين يخلو من اساس حين رأوا انه قد حان الوقت لتطبيق مبدأ «تكافؤ الفرص» . وكانت تتميز بداية الخمسينات في مصر بكثرة ما تطرحه البورجوازية الوطنية المصرية من أمثال المطلب السالف . غير أنها لم تستطع ان تستحوذ على المواقع السياسية المسيطرة في ذاك الحين .

لم تكن البورجوازية الوطنية المصرية في مطلع الخمسينات قد استطاعت ان تتولى القيام بالدور المسيطر والرائد في حركة التحرر الوطني بمصر . ذلك لان نشأتها وطابعها ومصالحها كانت تهدف الى تحقيق مطالبها فحسب ، ومن ثم ، فان زعماءها لم يفكروا حتى في طرح شعارات ثورية يمكن أن تجتذب الجماهير . كما انها كانت تخاف من الشعب ومن انتفاضات الكادحين ، مثلها في ذلك مثل كبار مالكي الاراضي في البلاد ، هذا على الرغم من أن بعض جماعاتها قد وقع في تناقضات مع رأس المال الاجنبي .

والواقع ان الفئات المتباينة من البورجوازية الوطنية المصرية كانت تختلف نظراتها الى الوضع في البلاد . كان الاحتكاريون وممثلو البورجوازية المصرية الكبرى — وهم الاوسع نفوذا في مجال السياسة — يقدرون ان بوسعهم التعايش الى وقت ما مع رأس المال الاجنبي . بل انهم كانوا يرون في مثل هذا التعايش بعض المزايا . كانت مصلحتهم من وجهة نظرهم اكثر اهمية من المصلحة الوطنية الحقيقية . اما فيما يتصل بالبورجوازية المصرية المتوسطة والصغيرة ، فلم تكن قد سنحت لها الفرصة ولا توفرت لها القدرة على الدفاع عن مصالحها الخاصة .

ومن الجلي ان هذه الفئات لم تكن تمتلك مواقع سيطرة ، ولا مراكز مرموقة في اقتصاد البلاد وحياتها السياسية والاجتماعية . ولكنها خلال المرحلة الاولى من الثورة ، تحققت لها المكاسب نتيجة للتحولات التي بدأت تحدث في مصر بعد الثورة .

٢ ـ الطبقة العاملة قبل الثورة

كان تعداد الطبقة العاملة قليلا في مصر قبل الثورة . وفي سنة ١٩٤٨ بلغ ٣٦٥ر٧ الف من عمال الصناعة مما كان يشكل اكثر قليلا من ٢ بالمئة من مجموع السكان ، او ١٣ بالمئة من جميع القادرين على العمل من السكان . وفي سنة ١٩٤٨ بلغ عدد المؤسسات الصناعية بمصر ١٢٩ر٤ الف مؤسسة كانت غالبيتها العظمى مؤسسات صغيرة ، بعيدة عن ان تشبه الانتاج الصناعي الحديث . ولم تتجاوز المصانع التي يزيد عدد العمال فيها عن خمسمائة عامل ٦٤ مصنعا فقط . بل ان عدد العمال المشتغلين فيها جميعا لم يكن يزيد عن ١٣٧ الف عامل (١٧) . ويشير الرقم السالف الى الدرجة العالية نسبيا من تركيز العمل في تلك المصانع مع العلم بأن تلك العمليات كانت تخص ، في المقام الاول ، تلك الصناعة الرائدة في الاقتصاد المصري ، وهي صناعة الغزل والنسيج .

وكان يبدو أن مثل هذا التركيز للقوى العاملة داخل المؤسسات الرأسمالية العصرية لا بد أن يظهر تأثيره في مد البروليتاريا بالشحنات الثورية المكثفة . ولكن الظروف التي فرضتها السياسة الاستعمارية للانجليز ، والوضع التبعي المترتب على تلك الظروف والذي كان يشد اليه الاقتصاد الرأسمالي للبورجوازية الوطنية، والوطأة الشديدة لأعباء الرواسب شبه الاقطاعية في القرية ، كل ذلك كان يجعل وعي الطبقة العاملة يتكون بإيقاع بطيء . مع العلم بأن تلك العملية كانت تحدث تحت تأثير الاحزاب البورجوازية الاقطاعية ، وأن القسم الكبير من الطبقة العاملة في البلاد كان يسير وراء تلك الاحزاب .

لقد تم تجنيد الطبقة العاملة في مصر ، اول ما تم ، من بين الفلاحين الذين لم يكونوا من المعدمين . فقد كان يفد الى المصانع ، على سبيل المثال ، شباب من ابناء الفلاحين الذين يستأجرون الارض ، شباب لم يجد عملا يشتغل به في قريته الأم ، فنزح الى المدينة . وكان أولئك يمثلون عماد القوى العاملة في المؤسسات الكبيرة .

---

17 — Dr. Rashed Al - Barrawy, The Military Coup in Egypt, Cairo 1952, p. 67 - 68 .

L A U - Riyad Nassar Library

وكان أولئك العمال غير المؤهلين يلقون كل ترحيب من اصحاب المصانع والفبارك الصغيرة للغاية والورش الميكانيكية لتشغيلهم فيها . وكانت تلك تؤلف غالبية المؤسسات الصناعية في البلاد .

ولم تكن تلك المؤسسات الصناعية الصغيرة والصغيرة للغاية في مصر تتطلب عاملا مؤهلا ، حيث انها كانت شديدة البدائية . وكان ما تمتلكه من ماكينات ومعدات يبعث على الرثاء . كذلك كان تشغيل العمال في الاعمال المؤقتة يعفي رجال الاعمال من التزاماتهم المالية بالنسبة للضمان الاجتماعي . وكثيرا ما كانت عملية تشغيل العمال تقتصر على بضعة اشهر لا تزيد عن الستة كقاعدة عامة . ثم يتم فصل العمال اوتوماتيكيا . ثم يعاد تشغيلهم من جديد . وهكذا كانت تجري بسهولة تامة ، وعلى مر العديد من السنين ، تلك التلاعبات المخالفة لتشريعات العمل القائمة في ذلك الحين . وكان يعاون على ذلك وجود البطالة المزمنة في مصر قبل الثورة ، وعدم قيام حركة نقابية شاملة لكل البلاد .

والاغلب أن أولئك العمال غير المؤهلين كانوا يستمرون عمالا مؤقتين دون أن يرتقوا الى المؤسسات الراسمالية . كان ذلك الوضع لا يساعدهم على نمو وعيهم البروليتاري . كذلك كان هناك دور للتقاليد التاريخية . لقد اخذت تتشكل المانيفاكتورات الصناعية منذ عهد محمد علي الذي اقام أسرته المالكة في مصر سنة ١٨٠٥ وكان آخر ممثليها هو الملك فاروق المخلوع عن العرش سنة ١٩٥٢ . وكان يتم في تلك المانيفاكتورات ، في المقام الاول ، العمل بالسخرة ، وهو نفسه، المطبق على الفلاحين . وفيما تلا ذلك من عهود ابناء واحفاد محمد علي ، كان العمل في محالج القطن والمؤسسات المساعدة ، التي تقوم بإعداد القطن المصري للتصدير الى الاسواق العالمية ، يختلف في طابعه كثيرا عنه في المصانع الرأسمالية في البلدان الاكثر تطورا . حقا ، لقد مضى عهد العمل بالسخرة . غير ان التقليد التاريخي بقي كما كان . فقد كان الفلاح حين يتوجه الى العمل بالمصنع يشعر — كما في الماضي — بأنه أسير سلطان المقاول — رب العمل — . كان يحمل معه في الكثير من الحالات الى المصنع تلك العلاقات التي تولدت عنده في تعامله مع مالكي الارض . بالاضافة الى ان هذا العامل كثيرا ما كان يتحول الى عامل مؤقت يحافظ على أوثق الوشائج مع قريته الأم . كذلك ، لم يكن من النادر أن يشارك في العمل الزراعي بالقرية . أما عمال الفبارك والمصانع بالوراثة في مصر فقد كان عددهم قليلا للغاية . فقد أدى وجود احتياطي جيش العمل الضخم في البلاد الى أن يظل العامل المصري ، مسلطا عليه الخوف من ضياع مكان عمله الذي يعطيه أجرا ثابتا حتى ولو كان ضئيلا . ولقد استغلت البورجوازية هذا الوضع أفحش الاستغلال وأوسعه ، فكانت تستأجر في مؤسساتها أعدادا كثيرة من مختلف العمال مقابل أجور زهيدة للغاية . ان عشرات بل مئات من عمال النظافة ، والحمالين ، والسعاة ، كانوا يملأون المباني الادارية للشركات وورش المصانع . وكانوا يقفون من درجات السلم الاجتماعي على درجة أدنى من «البروليتاريا

LAU - Riyad Nassar Library

الرثة» . وكان العمال المساعدون في بعض المؤسسات الصناعية في مصر اكثر تعدادا من العمال الواقفين خلف الماكينات . وقد أشار فريدريك هاربسون وإبراهيم عبد القادر إبراهيم ، اللذان اشتغلا بالبحث في مشاكل الموارد البشرية لمصر زمنا طويلا ، الى أن عدد العمال بصورة عامة في أغلب الفبارك والمصانع المصرية كان لا يتمشى والاحتياجات الواقعية لليد العاملة (١٨) .

ولقد ارتبط الوضع السالف ارتباطا مباشرا بأجر العمل المنخفض للغاية في مصر قبل الثورة ، وبرواسب العلاقات الانتاجية فيما قبل الرأسمالية ، وكانت واسعة الانتشار في المؤسسات الصناعية الصغيرة .

وكان الوضع يختلف عن ذلك في صناعة الغزل والنسيج والصناعات البترولية والكيماوية . فقد كان يعمل بالمؤسسات الضخمة لتلك الفروع ، التي تم بناؤها قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، عمال من ذوي التأهيل التعليمي الاعلى نسبيا ، وكانوا يتقاضون أجورا اكثر ارتفاعا من أجور العمال في المؤسسات الصغيرة . كما كان أغلبهم يسكنون منازل اكثر راحة . لقد كانت البورجوازية الوطنية الكبيرة — نتيجة لحصولها على الارباح الطائلة — تملك الفرصة في الكثير من مؤسساتها ، كي تقوم بتهيئة الظروف الافضل نسبيا لعمالها . وكانت تلك الامكانية تتوفر كذلك للاحتكاريين الاجانب الذين كانوا يمتلكون في مصر ، بعض المؤسسات عالية الربح كالمؤسسات البترولية .

هذا وقد طرأ على صناعة الغزل والنسيج وضع مميز كذلك . ففي مصانع كفر الدوار والمحلة الكبرى ، تراوح متوسط أجر العامل شهريا ما بين ١٤ — ١٧ جنيها مصريا ، مما يزيد بمقدار الضعف عن متوسط الاجور في البلاد ذلك الحين. وقد افتتحت في تلك المصانع مدارس مهنية كان يحصل الذين ينهون تعليمهم فيها على اجور أعلى. كما رصدت ايضا مبالغ خاصة لانشاء الملاعب الرياضية والعيادات الطبية . ونشأت في هذا الوضع فئة تعتبر نسبيا اكثر يسرا ، وكان لذلك اثر على عملية تشكيل البروليتاريا وأيديولوجيتها. وكانت صناعة البترول هي اكثر الفروع تميزا في اقتصاد مصر . وقد استطاع الرؤساء الانجليز لشركات البترول ان يدفعوا أجورا أعلى للعمال المشتغلين في تلك الشركات . وكان ذلك نتيجة للاسعار المرتفعة لمنتجات البترول ، سواء في مصر ام في البلدان المجاورة . فقد كان الكثيرون من العمال في حقول الغردقة ورأس غارب مثلا ، يحصل كل منهم شهريا على ٤٠ — ٧٠ جنيها مصريا (١٩) .

لذلك ، كان يفضل أولئك العمال أن يبتعدوا ، ليس فقط عن النضال

18 — Fr. Harbison, Ibrahim Abdel Kader Ibrahim, Human Resources for Egyptian Enterprise, London. 1952 .

١٩ — حصل المؤلفان على هذه البيانات بتحقيقهما الشخصي .

السياسي ، ولكن ايضا عن الاشتراك في الاضرابات الاقتصادية ، وفي الاضرابات العامة ، وذلك مخافة ان يتعرضوا لفقدان أجورهم ومعاشاتهم الموعودة التي كانت تلك الشركات تمنحها فقط لمن تسميه «العامل المثالي» .

وكان العمال والموظفون الفنيون في السكك الحديدية الحكومية يحصلون على أجور اعلى من تلك التي يحصل عليها أمثالهم في الصناعة . مع العلم بأن العاملين في السكك الحديدية قد طبق عليهم نظام التأمينات الاجتماعية «مثـل الضمان الاجتماعي ، والمعاشات، والاجازات مدفوعة الاجر ، ودفع الاجور في حالة المرض، وفي حالة وقوع الاصابات الانتاجية ، وما الى ذلك ...»

كانت ادارة السكك الحديدية تقدم اليهم تلك الضمانات التي كانت تنص عليها تشريعات العمل لموظفي الدولة (٢٠) . ولقد أدى ذلك الى اقصاء أولئك العاملين بشكل مصطنع عن الطبقة العاملة المصرية .

كانت الفروق بين أجور العمال في مصر قبل الثورة واسعة جدا . فلقد كان حوالي ١٨ بالمئة من كل العاملين في الصناعة يحصلون على أقل من جنيه مصري واحد كأجر في الاسبوع ، وكان ١٩ بالمئة منهم يحصلون على أجر يقل عن الاربعة جنيهات ، أما أجور الآخرين فكانت اعلى من ذلك ، حيث بلغت في بعض الحالات عشرة جنيهات أسبوعيا . أما الحد الادنى الالزامي للأجور ، فكان يطبق فقط في مؤسسات الدولة التي كان عددها قليلا للغاية وكان ذلك الحد الالزامي قد وصل قبيل الثورة الى ٥ر١٨ قرشا في اليوم ، اي اكثر قليلا من جنيه مصري واحـد أسبوعيا . كان هذا التفاوت في مستويات أجور العمال المصريين يفتت الطبقـة العاملة المصرية ويضعفها ككل .

وكان العاملون في مجال الخدمات يشكلون فئة كثيرة العدد في الطبقة العاملة المصرية . وكانت هذه الفئة (كما كان الحال مع عمال الفنادق مثلا) تعيش على الوان الهبات المختلفة كالبقشيش ، مقابل قيامها بخدمات ليست تخضع للحساب ولا للحصر . وكان ذلك بسبب عدم حصول هذه الفئة على أجر ثابت تقريبا . وكان ابناء هذه الفئة وفق وعيهم الطبقي بعيدين كل البعد عن البروليتاريا . على ان ضخامة عدد العاملين في مجال الخدمات سمة واضحة في مصر .

وقد كانت الخصيصة المميزة للطبقة العاملة المصرية تكمن في ضعف تنظيمها. ولدت الحركة النقابية في مصر عام ١٩١١ . وقد تشكلت في ذلك الحين ١١ نقابة مهنية بلغ تعداد اعضائها سبعة آلاف عضو (٢١) . وقد اتسـع نطاق النشاط

---

20 — Fr Harbison, Ibrahim Abdel - Kader Ibrahim, Human Resources for Egyptian Enterprise, p. 59 - 61 .

21 — Fr. Harbison, Ibrahim Abdel Kader Ibrahim, Human Resources for Egyptian Enterprise, p. 174 - 175 .

النقابي إبان الحرب العالمية الاولى . غير ان حكومة الوفد بدات في العشرينات تعد تشريعات خاصة بالعمل وبوضع النقابات .

وقد أولت السلطات البريطانية في مصر اهتماما كبيرا للحيلولة دون توحيد العمال في نقابات موحدة حسب المهن . وعلى سبيل المثال لم تقم في ذلك الحين اية نقابة على مستوى البلاد لصناع ومصلحي الاحذية . كذلك لم تكن هناك اية اتحادات نقابية للعمال الزراعيين . وفي أواخر يناير عام ١٩٥٢ ، كانت البلاد تستعد لعقد مؤتمر تأسيسي لاعلان تشكيل اتحاد عام للنقابات . وكان مقدرا ان ينعقد ذلك المؤتمر يوم ٢٧ يناير . غير ان القاهرة كانت قد أحرقت في اليـوم السابق (٢٦ يناير ١٩٥٢) . أحرق عملاء الانجليز مدينة القاهرة لانزال الوان قمع جديدة بشعب مصر الذي كان يحاول الوصول الى إجلاء قوات الاحتلال عن منطقة قناة السويس ، والذي جعل يطالب بتحرير وطنه تحريرا كاملا . وقد استغل هذا الحريق لاحباط اقامة اتحاد عام للنقابات (٢٢) .

وقد حدث تطور ملحوظ سياسي واجتماعي بالغ الاهمية في حركة التحرر الوطني بمصر بعد الحرب العالمية الثانية . فجعلت الطبقة العاملة تنهض في دفع ذلك التطور بدور كان له تأثير بعيد . وقد اعلنت الطبقة العاملة عن نفسها بوصفها قوة سياسية على الرغم من افتقار تنظيمها الى الكفاءة المطلوبة . وكان من خصائص حركة التحرر الوطني في مصر قيام الطلبة بجامعة القاهرة في أغلب الاحايين بإشعال الانتفاضات العمالية ضد الانجليز . وكانت مظاهرات الطلبة تستنهض الى الكفاح جماهير الشعب العريضة في القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المـدن المصريـة .

وعلى سبيل المثال .. حدث في ١٩٤٦ أن قامت اللجنة الوطنية العليا لطلبة الجامعة وغيرها من المعاهد الدراسية العليا بالقاهرة ، بدعوة اعضاء تنظيماتها الى عقد اجتماعات عامة ضد الانجليز . وكان على المدعوين الى تلك الاجتماعات أن يناقشوا الوضع المترتب على استسلام الحكومة المصرية الفعلي لانجلترا . ذلك لان الحكومة كانت قد اعتزمت الارتباط مع بريطانيا بحلف عسكري وسياسي جديد. كان النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء قد حاول في واقع الامر أن يكرر الخيانة التي مارسها الوفديون عند توقيعهم معاهدة ١٩٣٦ الانجليزية المصرية . ومن المعلوم ان أهالي البلاد كانوا يكرهون تلك المعاهدة ، بل يلعنونها .

وقد استمر شعب مصر يطالب في حسم اكبر بإلغاء تلك المعاهدة ـ معاهدة الذل والاستعباد . ولكن مجلس الوزراء في تلك الفترة وقف ضد ارادة الجماهير. وفي ٩ فبراير ١٩٤٦ طافت بالقاهرة مظاهرات الطلاب تردد هتافـات :

---

٢٢ ـ شهدي عطية الشافعي (تطور الحركة الوطنية المصرية ـ ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦) موسكو ـ ص ١٤٩ ـ ١٥٨ .

LAU - Riyad Nassar Library

«الجلاء» و«لا مفاوضات قبل الجلاء» . وقد اتجه المتظاهرون الى قصر عابدين .
غير ان رجال البوليس ، بقيادة ضابط انجليزي ، اعترضوا مسيرة المتظاهرين عند «كوبري عباس» ، وامطروهم بوابل من رصاص بنادقهم . واستشهد حينذاك بعض الطلاب ، وجرح كثيرون . وسرعان ما عمت البلاد مظاهرات الاستنكار والتضامن . وما لبثت تلك المظاهرات أن تحولت الى انتفاضة شعبية كبيرة ضد المحتلين وضد حكام البلاد . وقد اعلن العمال الاضراب عن العمل في كثير من المصانع . وترتب على ذلك أن استقالت وزارة النقراشي في ١٥ فبراير ١٩٤٦ .
غير أن حكومة رجعية جديدة حلت محل السابقة ، تلك هي حكومة اسماعيل صدقي باشا ، احد رجال صناعة السكر . وكان تولي تلك الحكومة الحكم يعبر عن عدم استجابة البلاط الملكي لرغبات الشعب .

وكان العمال والطلبة قد وحدوا صفوفهم في تلك الايام (٢٣) ، وعقدوا اجتماعا في المدرج الكبير بكلية الطب – جامعة القاهرة لاول مرة في تاريخ البلاد . وقد أعلنوا في ذلك الاجتماع تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . وكان تشكيل تلك اللجنة شاهدا دون ريب على نمو الوعي السياسي لدى الطبقة العاملة وعند فئات اخرى في المجتمع المصري ايضا . كما كانت هناك خصيصة واضحة لايام فبراير ١٩٤٦ ، هي أن الكادحين بالذات قد نهضوا فعلا بدور الطليعة في الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال الانجليزي لمصر ، وضد سياسة الخيانة التي كان ينتهجها الحكام الخونة . ونحن لا نعني بالعبارة السالفة أن البروليتاريا سيطرت على الموقف . ذلك لان البروليتاريا لم يكن لديها حزب خاص بها ، كما كانت نقابات العمال مشتتة ومفككة . ولكن الحياة نفسها قد طرحت خلال الانتفاضة ضد الاحتلال الانجليزي مسألة توحيد كل قوى الشعب .

وفي الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ – ١٩٥١ ، اخذ دور الطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني المصرية يتزايد نموه . فقد تم – خلال تلك الاعوام الخمسة – تحقيق نتائج جديدة وهامة في مواصلة العمل على توحيد النقابات . لقد تمت دعوة المؤتمر العام لنقابات عمال مصر ، وانضمت اليه عشرات النقابات العمالية . واعد المؤتمر برنامجا محددا لنشاطه كما يشير شهدي عطية الشافعي . وبدا في وثيقة البرنامج ان اهداف الكفاح السياسي للكادحين كانت مصوغة بتحديد واضح ودقة فائقة . فقد اكد البرنامج – على سبيل المثال – اولوية ضرورة العمل لبلوغ الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل ، واجلاء الانجليز عن وادي النيل .
وينبغي ان نشير الى أن شعار المطالبة بالتحرير في تلك الاعوام لم يكن وقفا على تحرير مصر وحدها ، بل كان يتضمن تحرير مصر والسودان ايضا . وكان ذلك شعارا شائعا . فمن المعروف انه كان ما يزال معمولا في ذلك الحين بالمعاهدة

---

٢٣ – شهدي عطية الشافعي ، «تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ – ١٩٥٦)» ، ص ١٢٦ .

الانجليزية – المصرية للانتداب (الادارة المشتركة للاراضي السودانية) .
لم يطرأ اي تغيير على تكتيك الانجليز السياسي بضفاف النيل خلال الاعوام الخمسة التي تلت الحرب العالمية الثانية . لم يكونوا يعتزمون مغادرة منطقة قناة السويس . وكانوا يستخدمون جميع ما في وسعهم من التدابير لعرقلة تحرر السودان. وقد راحت لندن تماطل في المفاوضات الخاصة بإلغاء المعاهدة الانجليزية المصرية المبرمة ١٩٣٦ ، ولا يتوقف تكرارها لمقترحاتها حول ما كانت تسميه بالحلول الجديدة لعقد الاحلاف السياسية العسكرية مع مصر . ولذلك أصبح المصريون قبل خريف ١٩٥١ لا يطيقون وجود القوات الانجليزية في منطقة قناة السويس .
وقد لجأ المصريون الى استخدام السلاح بعد ان فقدوا أملهم في تحقيق هدفهم بالوسيلة السياسية . فقد واجهت ضغط الجماهير الشعبية حكومة الوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس ، بعد أن تلت حكومة صدقي . واضطرت حكومة الوفد الى الغاء المعاهدة الانجليزية المصرية ، وانتقل مركز الكفاح ضد الامبريالية في مصر الى منطقة قناة السويس ، حيث قامت هناك معسكرات الفدائيين . وكانت خطتهم هي خلق ظروف غير محتملة أمام الانجليز بحيث تصبح اقامتهم في ثكناتهم بأرض القنال امرا لا يطاق ، وذلك بشن هجمات فدائية متلاحقة عليهم ، وإكراههم على التخلي عن الارض التي يقومون باحتلالها كمستعمرين . وراح الفدائيون يفجرون مخازن الاسلحة البريطانية ، ويقطعون خطوط المواصلات أمام القوات الانجليزية ويحولون دون ان تصل اليها الامدادات التموينية .
وكان من الفدائيين عدد كبير من ممثلي العمال والفلاحين الذين اتسم قتالهم بالحسم الاكبر والبطولة الباهرة . وكانت تلك هي اول مقاومة مسلحة صريحة نهض بها الشعب المصري ضد قوات الاحتلال الانجليزي عقب الحرب العالمية الثانية .

ومن هنا ، اكتسبت حركة التحرر الوطني في مصر قوة اكثر ، عشية قيام ثورة ١٩٥٢ ، بمشاركة ممثلي الطبقة العاملة فيها مشاركة متزايدة . ولكنه كان من أشد الامور وضوحا ان البروليتاريا المصرية الاكثر تطورا وتعدادا نسبيا من زميلاتها في كثير من بلدان «العالم الثالث» الاخرى ، لم تكن بعد متلاحمة ومنظمة بالشكل الكافي . ولم يكن وضعها كافيا لان تكون على رأس الحركة الهادفة الى تحقيق التحول الثوري في المجتمع المصري . ويجدر بنا أن نضع في الاعتبار ايضا ان النضال لتحرير مصر من السيطرة الانجليزية قد اكتسب طابعا قوميا عاما ، وكان ذلك سابقا على عملية ادراك البروليتاريا المصرية لدورها الخاص في حياة البلاد السياسية . وكان مما له أثر دون شك في ذلك الوضع عدم وجود حزب بروليتاري ماركسي في مصر .

LAU - Riyad Nassar Library

٣ — مكانة الفئات الاجتماعية المتوسطة ودورها في مصر قبل الثورة

كانت تتسم بالتنوع في المجتمع المصري ، وبكثرة العدد ، بل وبالتعقيد ايضا، تلك الفئات الاجتماعية المتوسطة (رجال الصناعة الصغار ، وصغار التجار ، والحرفيون ، وجزء كبير من الفلاحين ، والمثقفون ، والضباط ، ورجال الاعمال الحرة — المحامون ، والفنانون ، والرسامون ، والكتاب وغيرهم) .

ومن المعلوم انه لم تتم بالكامل حتى الان عملية تحديد الفئات الاجتماعية المتوسطة حتى في المجتمع الرأسمالي المتطور . أما فيما يتعلق بأفريقيا وآسيا عامة والبلدان العربية ، خاصة ، فان هذه العملية تجري بإيقاع أبطأ بكثير مما هو عليه في اوروبا او امريكا الشمالية . ونتيجة للوتائر المنخفضة للتطور ، وغلبة الاشكال المشوهة من العلاقات الانتاجية الرأسمالية التي أثقلتها الرواسب الاقطاعية ، اتضح ان الفئات الاجتماعية المتوسطة تتوفر لها قدرة فائقة على الحياة في الدول التي بقيت لسنوات طويلة تحت وطأة السيطرة الاجنبية . ولم تكن خصيصة قومية فقط أن يكثر تعداد فئة الحرفيين في البلدان العربية . بل أن قدرة تلك الفئة على حماية نفسها في مصر قبل الثورة ، بالرغم من تعرضها للبطالة المتأصلة ، كانت تمثل شكلا من أشكال النضال من اجل البقاء ، تنهض به مجموعة كبيرة من أهالي البلاد .

ان استقرار الفئات الاجتماعية المتوسطة في افريقيا وآسيا يمنحها القدرة على أن تلعب دورا مستقلا في حياة بلادها الاقتصادية والسياسية . وكثيرا ما قامت بذلك الدور . ونحن لا نعني بالطبع الدور المستقل استقلالا مطلقا ، بل استقلالا نسبيا . فقد يحدث أن يعتنق ممثلو الفئات الاجتماعية المتوسطة مع التكيف الذهني ، في بعض الاحيان ، ايديولوجية الطبقة العاملة او البورجوازية في بلادهم . وفي تلك الحال ، يتغير دورهم في الحياة الاجتماعية والسياسية تغيرا ملحوظا ، وخاصة في البلدان التي تحررت والتي تجري فيها ثورات اجتماعية . وفي مصر قبل الثورة ، لم تكن هناك حدود قائمة واضحة بين البروليتاريا وبين بعض الفئات الاجتماعية . وفي بداية الخمسينات كانت فئة العناصر شبه البروليتارية في المدن بنوع خاص كثيرة العدد شديدة التنوع ، كما هي حتى الان . وكانت تلك العناصر في الاغلب ، وكقاعدة عامة ، تكتفي بالعمل العفوي في مجال الخدمات . وغالبا ما كانت تلك العناصر تقع فريسة للدعايات الذكية والتحريضات التي تقوم بها القوى اليمينية الرجعية . وكان زعماء اليمين يضربون على أوتار المشاعر القومية ، بل والمحلية الضيقة بين المصريين ، مستغلين التخلف السياسي . وعلى ضوء ذلك ، يمكن على سبيل المثال أن نفسر شعبية شعارات حزب «الوفد» البورجوازي الاقطاعي في مصر قبل الثورة .

وقد أوضحت البيانات الاحصائية المصرية ضخامة عدد أولئك الذين كانوا

يملكون قطعا صغيرة من الاراضي لا تزيد كل منها عن الفدان الواحد . وكان متوسط مساحة هذه القطع لدى أولئك المالكين ٤ر. من الفدان . وكانت قطعة الارض الصغيرة تلك لا تكفي على الاطلاق لاطعام عائلة صغيرة تتكون من ٣ — ٤ اشخاص . أما مالكو تلك القطع الصغيرة من الارض (وكانوا لا يحملون من صفات المالكين غير الاسم فقط) ، فقد دأبوا في واقع الامر على إنفاق أغلب أوقات عملهم في اراضي اغنياء الريف ، او كانوا يستأجرون ارضا بشروط تعسفية ، او يسافرون أملا في الحصول على دخل من عمل عفوي طارىء . وكثيرا ما كان يرحل الى المدن أفراد عائلات صغار صغار المالكين من البالغين ، وذلك للعمل المؤقت ، ولا يعودون الى قراهم الا وقت جني المحاصيل فقط .

الى اي الفئات الاجتماعية في مجتمع مصر قبل الثورة كان أولئك ينتمون ؟. كان الوضع «البيني» لصغار صغار المالكين في مصر قبل الثورة جليا شديد الوضوح .

كانت توجد في مصر قبل الثورة فئة ضخمة العدد بشكل غير اعتيادي من صغار صغار التجار . مئات الآلاف من البشر الذين كان من الممكن شكلا فقط أن نعتبرهم من فئة المالكين . فقد كانوا يحصلون على السلع الرخيصة عن طريق الاقراض . وكانت السلع التي يتجرون فيها سلعا استهلاكية في الاساس ، يعرضونها أكواما ويبيعونها على نواصي الطرقات في المدن وعلى امتداد الشوارع، وفي القرى .

اين نضع هذه الفئة الاجتماعية ؟. ان الاجابة على هذا السؤال ، كما نرى ، يمكن أن تتضمن الكثير مما يستوجب إعمال الفكر . فمن الملاحظ انه حتى تاجر الشارع (البائع المتجول) يتوفر له رأس مال مهما كان ضئيلا ، وتجري عليه دورة رأس المال ، لغاية واحدة ، هي الاثراء . على ان الغالبية العظمى من أفراد تلك الفئة لم تصبح فيما بعد حتى من اصحاب الحوانيت الصغيرة . وكانت تمتلىء بهم في خاتمة المطاف صفوف الفئات شبه البروليتارية في المدينة والقرية .

أما فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية المتوسطة في المدن المصرية بعد الحرب العالمية الثانية ، فان ثقلها النوعي يصوره الجدول التالي . ان الجمهرة الاساسية من الفئات الاجتماعية المتوسطة في مصر قبل الثورة كانت من نصيب القرية. فكان مجموع الفلاحين العاملين بالزراعة يمتد الى ٨٠ بالمئة من سكان البلاد . ولم يكونوا جميعا بالطبع ينتمون الى الفئات المتوسطة . كما انه من الواضح تماما ايضا ان تركيب الفئات الاجتماعية في الريف المصري لم يكن متجانسا .

كان التعليم العالي والخاص المتوسط في مصر قبل الثورة حكرا وامتيازا لسلالة طبقة ارستقراطية الارض وكبار البورجوازيين والكمبرادوريين والاقطاعيين ، وكانت تتمتع بذلك الامتياز ايضا تلك الفئة الخاصة من المتمصرين ذوي الاصل الاجنبي . هذا، وقد كان الكثير من ممثلي الفئات الاجتماعية المتوسطة في مصر ايضا يلحقون أبناءهم بالمدارس الخاصة ثم بالليسيه او الجامعات . ولم

LAU - Riyad Nassar Library

جدول رقم ١

الفئات المتوسطة في المدينة المصرية عام ١٩٤٧

نوع العمل	المجموع	نسبتهم في المائة من بين الفئات المتوسطة	نسبتهم في المائة بين تعداد السكان
صغار التجار	٢٥٤٣٨٨	٢٥ر٥	٣ر٠
الموظفون	١٢٧٨١٦	١٣ر٠	١ر٥١
المهن الحرة	٩٤٣٩٩	٩ر٥	١ر١١
صغار رجال الاعمال وكبار الموظفين	٤٩٩١٦٤	٥٠ر٠	٥ر٨٩

المرجـع :

«The Middle East In Transition» New York, 1958, p. 64 .

يكن الحصول على ليسانس الحقوق ، وبكالوريوس الهندسة والطب ، والالقـاب والدرجات العلمية ، ضمانا للكفاية المادية فقط ، ولكنه كان ايضا ضمانا لاحراز التأثير الفعال في حياة الدولة السياسية .

كانت أغلب العناصر النشيطة في الاحزاب السياسية «القديمة» ، قبل ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، تتكون من اصحاب «المهن الحرة» وبخاصة المحامين . وكانوا هم الذين يتولون عمليا وضع وصياغة النقاط الاساسية في البرامج السياسيـة لاحزابهم . وقد خرج من صفوف أولئك زعماء الاحزاب ، بما فيهم ايضا زعماء الاحزاب الاقطاعية القديمة ، وكذلك الصحفيـون اصحاب النفوذ . أمـا التكنوقراطيون فقد لعبوا ايضا دورا ملموسا للغاية في مصر قبل الثورة .

وقد لعبت البيروقراطية المصرية عشية الثورة دورا خاصا . فقد كانت الدولة المصرية القائمة على ضفاف النيل واحدة من أقدم الدول على سطح الكرة الارضية. وكان كبار موظفي الدولة خلال ألوف السنين هم الذيـن يقررون الضرائب ، ويحددون مقادير الجبايات الاخرى للخزانة العامة . كذلك ، كانوا هم ايضا الذين يحددون الاعداد المطلوب تجنيدها في الجيش من اهالي القرى والمدن الصغيرة ، متى استدعى الامر ذلك .

وقد طرأت ألوان مختلفة من التطور والتغيير على وادي النيـل منذ زمن الفراعنة حتى اليوم . غير ان اهمية الموظف الكبير ، مثلـه في ذلك مثل بعض

العادات والتقاليد ، كانت تكمن في المحافظة على مصالح الدولة المصرية منذ العهود القديمة . وقد ثبت انها ذات قدرة فائقة على مواصلة الحياة .

وكان ارتباط الفئات الاجتماعية المتوسطة في مصر بالجيش خصيصة جلية وملموسة . فقد كانت فئة الضباط في مصر قبل عام ١٩٣٦ فئة ارستقراطيـة وفق التقاليد . ذلك لان اولئك الذين كانوا يحملون رتب الفريق واللواء والعقيد كانوا يمثلون في البلاط الملكي عائلات كبيرة ذات نفوذ . اما الجيش فكان موضوعا تحت رقابة الملك الكاملة . كان الجيش في خدمة الملك ، وبالتالي فـي خدمة الانجليز . كذلك كان المحتلون ينظرون دائما الى النظام الملكـي والى الاقطاعيين والكمبرادوريين ، نظرتهم الى الركيزة الاجتماعية لهم في مصر . ولكن الوضع تغير سنة ١٩٣٦ حين تم ابرام المعاهدة الانجليزية المصرية .

ونود أن نقوم بالتذكير بذلك القسم من المعاهدة الانجليزية المصرية المتصل بإنشاء الجيش المصري . وذلك دون ان نتعرض للاحكام المعلومة في تلك المعاهدة والتي ترتبط بضمان مصالح انجلترا في مصر . كان الجيش المصري يمثل ضرورة هامة بالنسبة للندن في ذلك الحين . وقد سعى الانجليز لتفريغ الجزء الاكبر من جنودهم لاستعدادات عسكرية كبرى ، استنادا الى توقعهم أن تنشب حرب عالمية ثانية . ومن اجل هذا ، وافقت انجلترا على منح مصر حق زيادة عدد أفراد جيشها من ١١٫٥٠٠ جنديـا الى ٦٠ الف من الجند والضباط خلال ثلاثة او اربعة أعوام. على أن معاهدة ١٩٣٦ أكدت وجوب التزام الضباط المصريين بالاستعانة بخدمات المستشارين العسكريين الانجليز او بأن يتعلموا في المراكز التعليمية الانجليزية . ولذلك ، لعبت البنود العسكرية من المعاهدة الانجليزية المصرية دورا خاصا فـي تاريـخ مصر بعـد الحرب . وفي الواقع ان حصـــول مصر على حــق الزيادة السريعة لعدد افراد جيشها قد ارغم الملك فاروق نفسه على اللجوء الى ابناء «الطبقة المتوسطة» . فقد فتحت الكلية الحربية المصرية أبوابها لاول مرة ، في عام ١٩٣٦ بالذات ، لتلك الفئة المتوسطة التي خرج منها بعد ذلك اليوزباشيـة والصاغات والبكباشية ، وانضموا فيما بعد الى التنظيـم السري لـ « الضباط الاحرار » .

وقد كان من السمات المميزة لسلك الضباط المصري قبل الثورة انه منقسم الى قسمين . اولهما كان يضم ابناء الأسر الغنية من الارستقراطيين ، والقسـم الآخر كان يتألف من أولئك الذين انخرطوا في السلك من أبناء الفئات الاجتماعية المتوسطة .

وكانت النتيجة أن تحطم احتكار أرستقراطية البلاط الملكي لسلك ضبـاط الجيش ، مما ضاعف من قوة الدور السياسي الخاص بالفئات الاجتماعية المتوسطة في مصر والتي قام ممثلوها بالذات في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالبدء في ثـورة التحرر الوطني المعادية للاقطاع وللامبريالية .

وهذه الثورة حين نتحدث او نكتب عنها ، انما ترتبط في أذهاننا بالجيش

LAU - Riyad Nassar Library

في كثير من الاحايين ، ترتبط بالجيش بصورة حتمية بل وأوتوماتيكية . وكان ذلك هو واقع الحال . فقد أتى ما جرى في مصر من تحول سياسي ، بل وتحول اجتماعي ، نتيجة للانقلاب العسكري الذي قام تنظيم «الضباط الاحرار» بالإعداد له إعدادا محكما ، وبتنفيذه تنفيذا بالغ الدقة . ان دور الجيش المصري في كل ما سلفت الاشارة اليه لا يمكن دحضه بحال من الاحوال . ان جميع الباحثين البورجوازيين تقريبا ، ممن كتبوا في شئون الثورة بمصر ، ينطلقون من الاعتراف بالحقيقة السابقة . غير انهم يتضاربون في تفسيراتهم لها ، وتختلف آراء بعضهم عن البعض اختلافا واضحا ، وبخاصة فيما يتعلق بمكانة الجيش ودوره في أحداث ١٩٥٢ ، كما تتباين ايضا تحليلاتهم للقوى الاجتماعية المصرية التي كانت تمثلها الثورة عشية وقوعها .

ويعتقد البروفيسور فاتيكيوتيس انه كان يوجد بمصر عشية الثورة ما سماه Military Establishment ، ويفسر هذا المصطلح عادة على انه «مؤسسة عسكرية» او «عشيرة عسكرية» . ولقد أشرنا من قبل الى وجود الارستقراطية العسكرية في مصر قبل الثورة . وكانت قد استهلت تاريخها منذ عهد محمد علي، حين شرع في تكوين جيش وطني للبلاد . لم تبدأ الثورة بالطبع على ايدي الارستقراطيين العسكريين الذين كانت عقيدتهم ، بل كان دينهم هو الولاء للحكام . وانما وقعت الثورة على غير هواهم ، وعلى النقيض من رغباتهم ، وضد ارادتهم . ولم يكن ينتمي تنظيم «الضباط الاحرار» الى «المؤسسة العسكرية» في مصر قبل الثورة ، كما يتحدث عنه فاتيكيوتيس ويورد كثيرا من البيانات الخاصة به . فقد دأب اعضاء التنظيم من الضباط الشبان على الكفاح المتزايد ضد رؤساء وحدات الجيش من كبار الضباط المتمسحين بالبلاط الملكي . وقد تبلورت لقادة التنظيم عقيدة سياسية من خلال ذلك الكفاح المتواصل . وبناء على ذلك ، لم تكن في مصر لا «مؤسسة عسكرية» قوية ، ولا سلك من الضباط متجانس ، حيث انتحى قسم من ذلك السلك جانب الملك فاروق والحكام الرجعيين الذين كانوا يديرون دفة الامور دائما بما يتفق مع رغبات المحتلين الانجليز . وكان الطريق الى المشاركة في ثورة التحرر الوطني ، فيما بعد ، مغلقا في وجوه الكثيرين من أولئك الذين يحملون رتب اللواء والعقيد في الجيش المصري . وكان السبب في ذلك اما نشأتهم الاجتماعية ، او ارتباطهم بالقصر الملكي سياسيا .

كان تنظيم «الضباط الاحرار» ينادي بإسقاط الملك المكروه من الشعب ، كما ينادي بطرد الانجليز من مصر على الفور . وقد كان يفصل فصلا حاسما بينه وبين «المؤسسة العسكرية» حائل اجتماعي منيع . كان تنظيم «الضباط الاحرار» في واقع الامر نقيض «المؤسسة العسكرية» وضدها، بينما يتحدث عنه «فاتيكيوتيس» كأنما قد نشأ من نفس تلك المؤسسة، ثم نراه يتحفظ في اختيار ما يقال حين يتجه الحديث الى القضاء على الارستقراطية العسكرية التي كانت تسود الجيش

المصري » (٢٤) .

وقد نشر الاستاذ «برنار فيرن» تقريرا بالغ الاهمية في باريس (٢٥) حول دور الجيش في مصر . وصاحب التقرير مدير للاعلام الخاص بمشاكل الشرق الاوسط وافريقيا في مركز الدراسات السياسية الخارجية . ويؤكد التقرير حقيقة «توارث» التقاليد العسكرية في البلاد العربية . والواقع ان ذلك «التوارث» كان وما يزال قائما ، بل وما زال يكشف عن نفسه ووجوده حتى اليوم . على ان الذي حدد للجيش المصري دوره عشية ثورة ١٩٥٢ لم يكن هو ذلك «التوارث» للتقاليد العسكرية بحال من الاحوال . ولو كانت خصائص الجيش المصري التي اشار اليها زميلنا الفرنسي قد رسمت لذلك الجيش دوره الحاسم عشية انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لكان من المحتمل ان تتأجل لسنوات عديدة الثورة الاجتماعية التي وقعت بمصر . كذلك من المستبعد أن يكون صحيحا التأكيد على أن تدخل الضباط الاحرار في المشاكل السياسية والاجتماعية بالبلاد انما هو استمرار للتقاليد السابقة ذات القدرة الكبيرة على مواصلة الحياة . ويسجل التاريخ كيف ان أحمد عرابي باشا زعيم الانتفاضة المعروفة باسمه في نهاية القرن الماضي ، ضد تزايد الاجانب ونمو سلطانهم ، وضد الخديوي ، قد رضي بمنصب وزير الحربية . وقد كان عرابي الشجاع والسياسي المقدام يتطلع الى تكافؤ الفرص بين المصريين اصحاب البلاد وبين الالبان وأحفاد المماليك والوافدين بنهم على مصر من أوروبا ، أولئك الذين كانوا يتفننون في خنق كل ما هو قومي في مصر . ان «الضباط الاحرار» لم يحطموا فقط سلطة الاقطاعيين وسلطة رأس المال الكومبرادوري الضخم ، بل لقد خلقوا ايضا الظروف المواتية لتحسين معيشة الجماهير الشعبية العريضة .

ومنذ خمسة عشر عاما مضت على ضفاف النيل ، وفي البلدان العربية الاخرى ، كان يسود بين الاقتصاديين وأساتذة الاجتماع والمؤرخين البورجوازيين، بالنسبة لقضية «تركيب المجتمع العربي» ، رأي مؤداه ان العرب عائلة كبيرة ، توحد بينهم مصالح مشتركة شاملة يتميزون بها . وقد احتلت الصدارة في ذلك الاتجاه «فكرة العروبة» . نعم فكرة «العروبة» ، وليست « الجامعة العربية العربية ذلك الحين. وراح يتردد ان العرب توحد بينهم وحدة اللغة والدين (٢٦) ، العربية ذلك الحين . وراح يتردد ان العرب توحد بينهم وحدة اللغة والدين ، ووحدة التاريخ والمصير ايضا . على ان قلة قليلة فقط كانت تتوفر لها فكرة محددة

24 — P.J. Vatikiotis, «The Egyptian Army in Politics. Indiana University Press, Bloomington, 1961 .

25— «Le role extra - Militaire de l'armée dans le tiers monde» Presses Universitaires de Françe. Paris 1966, p. 119 - 137 .

٢٦ ـ المجموعة السكانية الثانية في مصر من حيث التعداد هي الاقباط .

عما تشتمل عليه عبارة «وحدة المصير» . وقد استغلت الاجنحة المحافظة تلك الظروف ، وجعلت تدعو فيها الى وحدة «التقاليد» العربية ، تدعو الى الماضي ، وتدعو حتى الى الخلافة .

«نحن العرب» — هذا الشعار السياسي حصل على شعبية كبيرة لزمن طويل في كل البلدان العربية — من الخليج العربي شرقا الى شواطىء المحيط الاطلسي غربا . وكان يعبر تعبيرا مركزا عن «القومية العربية» ذلك المصطلح الذي يقولون انه يشمل كل التصورات الموجودة حول المجتمع الحديث .

وعم انتشار مبدأ البناء الرأسي للمجتمع بين الاقتصاديين والمؤرخين وأساتذة الاجتماع البورجوازيين من المصريين في ذلك الحين وقيل في تلك الفترة بأنه لا يتفق مع الخصائص الماثلة في البلدان العربية تقسيم المجتمع الى عمال وفلاحين وفئات اجتماعية متوسطة وبورجوازية ومالكي اراضي شبه اقطاعيين ، وكانوا يلحون دائما الحاحا متواصلا في الصحف والمجلات والكتيبات الخاصة بل وحتى في البحوث العلمية ، مؤكدين ان المؤمن بـ «القومية» يمكن ان يكون عاملا، او فلاحا ، او رأسماليا ، او مالكا كبيرا للارض . وباستطاعتنا القول بأن لـ «القومية» جوانبها التقدمية كالتي ازدهرت في البلدان النامية وفي المستعمرات خلال نضالها المعادي للامبريالية ، ونحن لا نتعرض لهذه الجوانب هنا . ولكننا نشير الى القومية الرجعية التي تصطدم لا محالة بمصالح الكادحين الاجتماعية . هذه القومية بالذات كانت على الدوام ، في مصر او في البلدان العربية ، تتقنع بـ «الاسلام» . وقد لاح في مطلع الخمسينات ، للايديولوجيين البورجوازيين من المصريين انهم قد وجدوا في استغلال «الدين» ذلك «المفتاح الذهبي» الذي يفتح لهم أفئدة ابناء الشعب ، وتمكنوا من استخدام ذلك «المفتاح» لتحقيق مآربهم السياسية ، واستطاعوا أن يقوموا بتضليل الناس ، وجعلوا يسهبون في الحديث عن مصالح الامة العربية التي تعلو فوق مصالح طبقاتها .

لم تكن كلمة «العروبة» غريبة على الكادحين . فهي اولا قد تجسدت فيها آمال التخلص من السيطرة الاجنبية في مرحلة النضال النشيط ضد الامبريالية. وثانيا ، كان العمال والفلاحون المصريون كسائر العرب يفخرون بتاريخهم . وهذا موقف طبيعي ومفهوم . وكانوا يتمنون مخلصين أن يبعثوا وطنهم ، وأن يستعيدوا دوره في العالم . وأخيرا ، فان تخلف الوعي السياسي والفني والثقافي للجماهير الواسعة من السكان ، ولمدة طويلة من الزمن ، كان بيئة يستغل فيها «الآخرون» فكرة العروبة ، غير ان هذا لم يكن ليستمر الى الابد .

ذلك ، لانه حين جعل الحديث يتطرق الى ارضاء مطالب الكادحين العادلة والمشروعة ، افترق طريقهم عن طريق «الآخرين» وأخذت الفوارق تتعمق اكثر فأكثر على مر الزمن . ومن هنا ظهر التركيب الطبقي للمجتمع المصري ظهورا موضوعيا .

غير ان بعض المؤلفين المصريين وغير المصريين — وكان من بينهم تقدميون

ايضا — لم يتخذوا طريق التحليل العلمي حين قاموا بتصوير الجماعات والفئات الاجتماعية في اطار الطبقات . وقد جرى ذلك ، حتى بعد التوصل الى فهم طابع التناحر في المجتمع المصري .

ان بعض المؤلفين المصريين يضعون الفئات «البينية» في موقع «الطبقة المتوسطة» . وكثيرا ما يتذرعون في ذلك بما يسمونه بـ «الطابع الثابت» لتلك الفئات التي تنتمي الى «الفئات المتوسطة» . وهذا حق ، فان «امتصاص» تفاضل الفئات «البينية» قد جرى ببطء شديد في مصر شأنها في ذلك شأن البلدان النامية . وهذا بسبب خصائص التطور التاريخي للرأسمالية في ظروف السيطرة الاجنبية ، او بسبب التبعية لراس المال الاحتكاري .

ويساعد على «ركود» الفئات «البينية» في البلدان النامية في الوقت الحاضر ، وبعد التحرر من التبعية الاجنبية ، والخروج الى طريق التطور المستقل، ذلك التركيب الاجتماعي الاقتصادي الموروث عن الماضي . كما تساعد على ذلك «الركود» ايضا المواقف «الجديدة» التي ينعكس بعضها في مظاهر التقدم العلمي التكنيكي المتزايد في العالم . ويؤدي تكثيف الانتاج الى التقليص النسبي من الاحتياج للايدي العاملة في المؤسسات الصناعية الحديثة . فان الوحدات الانتاجية الحديثة ، التي تنشأ في البلدان النامية والتي تعتبر نواة تصنيعها ، لا بمكنها ان تستوعب جزءا كبيرا من الفلاحين المحرومين من وسائل الانتاج . كما ان التطور البطيء نسبيا للرأسمالية في الزراعة ، واحتفاظها في زراعة الارض بقطع صغيرة كأساس لها ، لا يساعدان على الاسراع بعملية تحويل سكان القرى الى بروليتاريا .

وبالاضافة الى ذلك ، لا يمكن اعتبار استقرار الفئات البينية دليلا على انها تتشكل «كطبقة واحدة» . ان مفهوم «الطبقة» ، كما هو معلوم ، يتحدد بعلاقة الجماعة المعينة من الافراد بوسائل الانتاج . لذلك ، ومن موقع النظرة الطبقية ، كانت لتلك الفئات التي تسمى بينية خصيصة مشتركة واحدة ، هي انها لا تنتمي لا للبروليتاريا ، ولا للبورجوازية . ان الفئات البينية لا تعتبر طبقة واحدة ، لا «ثالثة» ، ولا «متوسطة» . كذلك تصبح باطلة تلك المحاولات الرامية الى تصوير «بعض» جماعات الفئات البينية كطبقة . مع العلم بأن تلك المحاولات لا تستند الى علاقة تلك الجماعات بوسائل الانتاج ، وانما تستند الى «وضعها في المجتمع» او الى دخلها . وقد طرحت هذه الفكرة مثلا في مقالة «جيوش الشرق الاوسط والطبقة المتوسطة الجديدة» التي كتبها مانفريد هالبين ، في مجموعة المقالات التي نشرتها جامعة برينستون، وقدمها ج. جونسون مستشار «شركة راند» الامريكية. ويرى هالبين في مقالته ان الضباط واللواءات ، جنبا الى جنب مع العناصر البيروقراطية الاخرى ، يشكلون «طبقة جديدة» . ان اصحاب هذه الفكرة يجردون البلدان النامية مما وقع فيها من تغيرات اجتماعية سياسية خطيرة ، فهم يعترفون بأن الملوك ومالكي الاراضي والبورجوازية الكبرى وكبار التجار يفقدون السلطة

LAU - Riyad Nassar Library

في بلادهم ، ولا يحتلون فيها مواقع القادة على الاطلاق . اما العمال والفلاحون فقد بداوا لتوهم ينهضون بدور ما في الحياة السياسية . وفي هذه الظروف ، كما يرى هالبيرن ، لا يتنامى دور الجيش فحسب ، بل انه يصبح مع البيروقراطية «طبقة جديدة» .

ما هي علائم هذه «الطبقة» ؟. يرى كاتب المقالة ان هذه الطبقة ليست لها ملكية ، فكل من يدخل في «الطبقة الجديدة» هو من ذوي الرواتب . وهذا دليل ينفي انتماء أولئك الى طبقة واحدة حيث ان الانتماء الطبقي لا يمكن ان يتحدد بما يحصل عليه الفرد من تعليم ، او بما يتقاضاه من راتب .

ويسوق كاتب المقال خصيصة اخرى «للطبقة الجديدة» ، هي وجود افرادها في خدمة اجهزة الدولة . وهذا الدليل – ايضا – من نوع «المدرسية» في علم الاجتماع . ان الذين يشغلون الوظائف في جهاز الدولة ، الموظفين ، والضباط ، لا يمكن ان تكون لهم مصالح عامة مشتركة دون تبعية لمنشأهم ووضعهم الاجتماعي على درجات الهرم القيادي والعلاقات .

ووفقا لذلك المفهوم ، تعتبر هذه «الطبقة الجديدة» في بلدان الشرق الاوسط تخليقا يضم ابناء كبار المالكين العقاريين وكذلك العسكريين المحترفين من ابناء الفئات الاجتماعية البينية ، مع العلم بأن هذه «الطبقة المتوسطة» المخلقة الجديدة تنمو باستمرار . وذلك لان جهاز الدولة في بلدان الشرق الاوسط ينمو باضطراد، كما تزداد جيوشها عددا .

لم تكن ابدا الجيوش في البلدان العربية ، بل وليس في استطاعتها ان تكون، قوة فوق الطبقات . فان اي جيش هو ، قبل كل شيء ، جزء لا من طبقة واحدة، ولكن من عدة طبقات . اذ انه من المستحيل اعتبار الضباط ، ابناء العائلات البورجوازية او الاقطاعية ، منتمين الى هذه او تلك من الطبقات التي ينتمي اليها جنودهم ، وهم في الاساس وفي غالبيتهم ، اما فلاحون او عمال او من ابناء الفئات الاجتماعية البينية .

ان نفس الوظيفة السياسية للجيش تتغير – ويتضح هذا من مثال تغير دور الجيش في الدول العربية المختلفة – تبعا لتغير التركيب الاجتماعي لسلك ضباطه. ان بعض الضباط يمكن ان يصبحوا بل وقد اصبحوا بالفعل زعماء سياسيين . على انهم في ذلك كانوا يمثلون قواهم السياسية المحددة ولا يمثلون الجيش كمنظمة . كذلك ، يمكن الاشارة الى ان الجيش نفسه يعتبر كقاعدة عامة اداة لتحقيق السياسة التي تحددها المصالح الطبقية لتلك القوى الموجودة في الحكم .

هل يمكن الحديث عن الدور السياسي الوحيد للجيش ، ولضباطه في بلدان «العالم الثالث» ؟. يبدو ان المواصفة العامة الوحيدة لهذا الدور هي مجالاته الكبيرة نسبيا . وتفسير ذلك ، كما أوضحته ايضاحا دقيقا ، ابحاث سوفييتية كثيرة ، يكمن في التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه البلدان ، وفي خصائص التطور الذي ادى الى ان تصبح الجيوش هي القوة المنظمة الوحيدة عمليا

في العديد من البلدان . وعلى الرغم من ذلك ، فان طابع نشاط الجيوش في بلدان ما يسمى «بالعالم الثالث» طابع غير متماثل تماما . ويظهر لنا التاريخ ان ذلك الطابع يستند في الاساس الى ماهية القوى الاجتماعية التي يمثلها قادة البلاد ، والجيش نفسه ، او ذاك الجزء النشيط منه الذي يتولى مهمة تنفيذ الانقلاب .

ولقد كان هذا هو العنصر الحاسم في دور الجيش المصري في يوليو ١٩٥٢ .

٤ – من هم «الضباط الاحرار» ؟

ان اليوزباشية والصاغات والبكباشية المنضمين الى تنظيم «الضباط الاحرار» ، الذي اعلن ونفذ قلب نظام الحكم في مصر ، لم يكونوا يمثلون على الاطلاق تلك الجماعات الطبقية التقليدية التي كان الجيش المصري واقعا في ايديها على مر عشرات السنين . كان جميع اعضاء التنظيم قبل كل شيء من المصريين ، اي انهم ليسوا من الاتراك او المماليك ، او الالبان ، او الشراكسة كما كان الحال من قبل . وكانت الاغلبية العظمى لاعضاء التنظيم من ابناء الفئات الاجتماعية المتوسطة .

وفيما يلي قائمة بأسماء الذين انضموا الى التشكيل الاول لتنظيم «الضباط الاحرار» ★ :

عبد الحكيم عامر : صاغ . من مواليد ١٩١٩ وهو من قرية اسطال في محافظة المنيا . تخرج من الكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٨ ثم انهى دراسته في كلية أركان الحرب عام ١٩٤٨ . عمل ضابطا بالمشاة ، وكان قبل انضمامه لتنظيم «الضباط الاحرار» منتميا لجماعة «الاخوان المسلمين» .

عبد اللطيف البغدادي : بكباشي من مواليد ١٩١٧ ، بقرية شوا بمحافظة الدقهلية . أنهى تعليمه في الكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٨ ، ثم تخرج في كلية الطيران عام ١٩٣٩ .

وبعد انقضاء عشرة أعوام ، درس في كلية اركان الحرب ، وخدم في سلاح الطيران الجوي . واشترك في النشاط الفدائي ضد الانجليز في عامي ١٩٤١ – ١٩٤٢ .

كمال الدين حسين : صاغ . من مواليد ١٩٢١ بمدينة بنها في دلتا النيل . تخرج من الكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٩ . ثم كلية أركان الحرب عام ١٩٤٩ .

★ كانت هذه رتبهم العسكرية في مصر وقت قيام الثورة ، وتم تغيير اسماء هذه الرتب والالقاب بعد وحدة مصر وسوريا في «الجمهورية العربية المتحدة» .. فأصبح اليوزباشي يلقب بالنقيب ، والصاغ بالرائد ، والبكباشي بالمقدم . (المعرب)

LAU - Riyad Nassar Library

وخدم في سلاح المدفعية ، وكان مدرسا مدربا في كلية أركان الحرب . كان ينتمي الى جماعة «الاخوان المسلمين» قبل انضمامه الى «الضباط الاحرار» .

حسن ابراهيم : صاغ بسلاح الطيران الجوي . ولد بالاسكندرية عام ١٩١٧ . وفي ١٩٣٩ تخرج من الكلية الحربية المصرية . خدم في سلاح الطيران الجوي . كان قبل انضمامه الى «الضباط الاحرار» عضوا في حزب «مصر الفتاة» ذي النزعة القومية .

زكريا محي الدين : بكباشي من مواليد ١٩١٨ ، ناحية كفرشكر بميت غمر . أنهى تعليمه في الكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٨ ، ثم كلية أركان الحرب عام ١٩٤٨ . خدم في سلاح المشاة . لم يكن ينتمي لاي من الاحزاب السياسية قبل انضمامه الى «الضباط الاحرار» .

خالد محي الدين : صاغ من مواليد ١٩٢٢ بناحية كفرشكر بميت غمر . حصل بعد التوجيهية ★ على بكالوريوس التجارة . وفي عام ١٩٤٠ أنهى تعليمه في الكلية الحربية المصرية وكلية أركان الحرب في عام ١٩٥٠ . خدم في سلاح المدرعات ، وكان ينتمي بمعتقداته الفكرية الى الجماعات التقدمية .

محمد نجيب : لواء من مواليد ١٩٠١ . ولد في مدينة الخرطوم بالسودان . أنهى تعليمه في الكلية الحربية ثم تخرج من كلية أركان الحرب عام ١٩٣٩ . حاصل على ليسانس في الآداب ، خدم في سلاح المشاة شغل منصب قائد القوات البرية المصرية في عامي ١٩٥٠ – ١٩٥١ .

جمال عبد الناصر : بكباشي . ولد عام ١٩١٨ بالاسكندرية . درس في كلية الحقوق التابعة لجامعة القاهرة ١٩٣٦ . وفي عام ١٩٣٨ انهى تعليمه في الكلية الحربية المصرية . خدم في سلاح المشاة . درس في مدرسة المدربين العسكريين للقوات البرية ثم قام بتدريس التكتيك . كان في شبابه واقعا تحت تأثير مختلف التيارات السياسية .

أنور السادات : بكباشي من مواليد عام ١٩١٨ . يعود أصله الى احدى قرى محافظة المنوفية حيث تعيش أسرته حتى الان وكان والده يعمل كاتبا زراعيا . انهى تعليمه في الكلية الحربية المصرية عام١٩٣٨ . خدمفي سلاح الاشارة والمشاة. كان قبل انضمامه الى «الضباط الاحرار» قريبا الى «مصر الفتاة» و«الاخوان المسلمين» والى الدوائر التي كان افرادها يقومون بنشاط معادٍ للانجليز .

جمال سالم : بكباشي بسلاح الطيران الجوي . ولد عام ١٩١٨ بالسودان حيث كان يعيش والده آنذاك . انهى تعليمه في الكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٨ . خدم في سلاح الطيران الجوي . كان قبل انتمائه الى «الضباط الاحرار» عضوا في «الحزب الاشتراكي المصري» .

★ الثانوية العامة حاليا . (المعرب)

L A U - Riyad Nassar Library

صلاح سالم : صاغ . ولد عام ١٩٢٠ بالسودان . تخرج في الكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٨ وكلية أركان الحرب عام ١٩٤٨ . خدم في قيادة أركان الجيش وقام بتدريس التاكتيك في كلية أركان الحرب .

حسين الشافعي : بكباشي . ولد عام ١٩١٨ في مدينة طنطا الواقعة بدلتا النيل . وفي عام ١٩٣٨ تخرج في الكلية الحربية المصرية ، ثم في كلية أركان الحرب . خدم في وحدات الدبابات .

علي صبري : بكباشي . راس مخابرات سلاح الطيران الجوي المصري .

كان هذا هو تشكيل نواة قيادة تنظيم «الضباط الاحرار» . واعضاء هذه النواة كانوا على رأس أولئك الذين قاموا ليلة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ بالإطاحة بالملك فاروق ، واستولوا على السلطة ، وهم جميعا من ابناء الفلاحين ، ذوي الدخول المتوسطة . وفيما عدا بعض الاستثناءات النادرة ، لم يكونوا ملاكا لاية قطع كبيرة من الاراضي الزراعية ، او اية ملكيات أخرى بما في ذلك الملكيات الثابتة . ولم يكن اي منهم على صلة بالبورجوازية المصرية . وكان اللواء محمد نجيب الوحيد الذي ينتمي الى العسكريين المحترفين . وكان القصر الملكي يحسب له الحساب . وكان علي صبري ابن احد كبار موظفي الدولة وكان عمه يحمل رتبة « باشا » .

وفي الفترة الاولى ربطت الصداقة الشخصية بين جميع افراد نواة قيادة «الضباط الاحرار» . والملاحظ أنهم جميعا تقريبا قد التحقوا بالكلية الحربية في نفس الوقت ، حيث تعرّف كل منهم بالآخر ، وتم بينهم التقارب، وتعرّف كل منهم على آراء الآخرين . ومن الملاحظ ان الزمن قد أدخل تعديلات جوهرية على تطلعاتهم . ففي عام ١٩٤٢ ، حين الحق الانجليز بمصر اهانة وقحة ، وقاومت حكومة الوفد ، والملك فاروق تلك الإهانة ، استحوذ هذان الاخيران على حب الضباط الشبان الذين هبوا آنذاك لتأييد الملك ضد الانجليز . وقد الف بينهم الغضب من اجل الوطن الذي تعرض للتدنيس على أيدي المحتلين ، وكانت تدخل في مفهومهم للوطن أوسع المضامين العامة .

وفي عشية الانقلاب ، في ليلة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ، لم يكن لدى «الضباط الاحرار» برنامج للعمل وقد أصبح وضعه واجبا فيما بعد . ولقد درج الناس على اعتبار كتاب «فلسفة الثورة» الذي وضعه عبد الناصر في الاشهر الاولى التي تلت الاحداث هو البرنامج . ان فهم ما كان يجري في مصر بالنسبة لمؤلف «الفلسفة» كان أقرب ما يكون الى الوجدان منه الى الادراك . ذلك لان كل المقومات الايديولوجية الكبرى لثورة التحرر الوطني المصرية ارتبطت بأن فهم مهامها وآفاقها جاء الى قادتها ، لا دفعة واحدة ، ولكن ذلك الفهم ، ورد اليهم مع الخبرة وبالتدريج . وقد تأتت تلك الخبرة خلال الصراع اليومي المستمر ضد أعداء الثورة . وكان للثورة نفسها مد وجزر ، وكانت هناك خسائر كما هي العادة دائما. ومضت أعوام كثيرة منذ وقع الانقلاب في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. فهل

احتشدت «الطبقة المتوسطة» في هذه الفترة والتفت حول قادة الثورة في مصر ؟ تلك الطبقة التي كتب عنها م. هالبرين وغيره من الباحثين الغربيين ؟ لا . انها لم تحتشد . لم تلتف . وان أبلغ تعليق على هذا هو ما صارت اليه نواة القيادة في تنظيم «الضباط الاحرار» .

عبد الحكيم عامر : كان قبل «حرب الايام الستة» على رأس ما يسمى ب «العشيرة العسكرية» التي كان لها تأثير ضار للغاية على مصير الثورة ، والتي تتحمل المسئولية في خسارة «حرب الايام الستة» عام ١٩٦٧ . وبعد انتهاء الحرب ، حين تم وقف المعتدين الاسرائيليين ، راح عبد الحكيم عامر في ٩ — ١٠ يونيه عام ١٩٦٧ يطالب صراحة بالعدول عن الارتباط بالصداقة مع الاتحاد السوفييتي ، وقاد مؤامرة ضد الدولة ، وقدم شركاؤه الى المحكمة العسكرية وصدرت ضدهم أحكام قاسية . وأنهى عبد الحكيم عامر حياته منتحرا .

عبد اللطيف البغدادي : كان يشغل مناصب نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الامة ، ومنصب وزير . وبعد أن اعلنت مصر انتهاجها الخط الاشتراكي عام ١٩٦٢ ، ابتعد عن المشاركة في نشاط الدولة والنشاط السياسي الفعال ، غير انه عاود نشاطه من جديد بعد هزيمة مصر في حرب «الايام الستة» عام ١٩٦٧ ، وطالب باتخاذ «خط اكثر اتزانا» في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، كما طالب بتدعيم مراكز القطاع الخاص ، وتوثيق الروابط مع الغرب وتوسيعها .

كمال الدين حسين : كان نائبا لرئيس الجمهورية وشغل منصب وزير . كان يؤيد عبد الناصر في كل ما كان متعلقا بنهج القومية ، سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي وبخاصة العربي ، غير انه بعد اعلان الجمهورية انتهاجها الخط الاشتراكي ، ابتعد علنا عن النشاط السياسي وسافر الى بنها . ووفقا للمعلومات التي انتشرت في القاهرة بعد هزيمة مصر في «حرب الايام الستة» عام ١٩٦٧ ، اقترح كمال الدين حسين برنامجه لانشاء حكومة «اسلامية» . وقوبلت اقتراحاته برفض حاسم .

حسن ابراهيم : نائب رئيس الجمهورية سابقا . ابتعد عن الرئيس عبد الناصر قبل «حرب الايام الستة» مختلفا معه حول مسألة سياسية مبدئية مرتبطة بمستقبل البلاد .

زكريا محي الدين : نائب رئيس الجمهورية سابقا ، شغل مناصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية . لم يؤيد اطلاقا الافكار الخاصة بتطور البلاد على الطريق المعادي للرأسمالية . من مؤيدي النهج القومي المتطرف ، غربي الميول ، روّج رجاله لشعار «مصر ، النيل ، الوطن» اثناء أحداث ٩ يونيو عام ١٩٦٧ ، الامر الذي لاحظه عبد الناصر بنفسه والمحيطون به . كان ضد الاجراءات اللارأسمالية. وكان يعمل لمناصرة القطاع الخاص ، وبخاصة بعد « حرب الايام الستة » ، دافع عن زيادة الضغط الضريبي على الكادحين . استقال في ديسمبر عام ١٩٦٨ من جميع وظائف الدولة التي كان يشغلها .

محمد نجيب : رفيق صدفة في طريق الثورة وابتعد عنها تماما عندما طالب

عام ١٩٥٤ بأن تبقى في مصر المؤسسات «الديمقراطية» القديمة (الاحزاب السياسية والبرلمان) . ترك مناصبه ويعيش حاليا باحدى ضواحي القاهرة .

جمال سالم : ابتعد عن الثورة حين لم يعد يشارك في السياسة الداخلية والخارجية بقيادة عبد الناصر . مات عام ١٩٦٩ .

صلاح سالم : ابتعد عن العمل النشيط في القيادة ، نظرا لاختلاف في وجهات النظر ، وبخاصة ما يتصل بموضوع السودان وكان ذلك في عام ١٩٥٥ وتوفي سنة ١٩٦٣ .

لقد ابتعد كثير من المقربين الى الرئيس عبد الناصر ، ومن المحيطين به ، الذين بدأوا معه ثورة ١٩٥٢ ، ابتعدوا عنه حتى قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ثم جعلوا ينفضون من حوله بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ . واذا بدت لذلك اسباب مختلفة شكليا ، فانها كانت تتجمع عند سبب واحد رئيسي هو مناوأة عبد الناصر المستمرة للامبريالية والاقطاع ، والاتجاه في نفس الوقت نحو التعاون مع البلدان الاشتراكية ، ومن هنا أصبح الاختيار الاشتراكي هو محك اختبار الاخلاص لافكار ثورة التحرير الحقيقية .

وقد عجزت حتى الصداقة الشخصية بين قادة الثورة في مراحلها الاولى عن رأب الصدع ، فترك أولئك مناصبهم عن غير طوع . ذلك لان جملة من العوامل الحاسمة تدخلت في الامر ، مثل تحديد المواقع في النضال ضد الامبريالية ، ومن اجل التحرر الاقتصادي ، والتقدم الاجتماعي في مصر .. ما هي الاصلاحات التي يجب اجراؤها ؟ وما هو المدى الذي ينبغي ان تمضي اليه الاجراءات من اجل تحسين حياة الكادحين ؟ والى اي عمق يجب ان تذهب فيما يتصل بالممتلكات ؟ ومن هو رفيق الطريق ؟ أهو الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا الغربية ؟ ام هو الاتحاد السوفييتي ؟ وهل يجب تطبيق التأميم الواسع ام لا ؟ وهل هناك ضرورة فعلية لاعلان النهج الاشتراكي ؟.

لقد وجدت كل هذه الاسئلة أجوبة متباينة عليها . بل لقد كان بعضها احيانا على طرفي نقيض مع البعض الآخر في الدوائر المحيطة بعبد الناصر مباشرة . وكان هذا طبيعيا تماما .

فلم تكن لدى تنظيم «الضباط الاحرار» ايديولوجية خاصة بادىء ذي بدء. على ان ايديولوجيتهم جعلت تظهر تلقائيا وتتشكل وفق وضع جديد لم يكن هو نظام الجماعات والاحزاب التقليدية البورجوازية «القديمة» .

ومن المفهوم في ذات الوقت ان تطور «الضباط الاحرار» لم يحدث في فراغ سياسي . فقد أثرت في قيادة هذا التنظيم قوى متباينة خارجية وداخلية على السواء . وقد اجتاز اكثر التقدميين واليساريين من قادة هذا التنظيم طريق نشوء آرائهم المحفوف بالمخاطر — من الوطنية العامة والكفاح ضد الامبريالية ، حتى العقائد المناهضة للرأسمالية . ولكن الكثيرين لم يثبتوا انهم أكفاء للمضي قدما حتى نهاية هذا الطريق الشاق . وكان هناك من استدار ناكصا على عقبيه ، من اول

LAU - Riyad Nassar Library

الطريق ، او عند منتصفه . وكان هناك ايضا من مضى الى قرب النهاية ، ولكن دون ان يقدم لنفسه ، او دون ان يرغب في ان يقدم لنفســه الحساب الصادق للمهام التي طرحتها الثورة المصرية ، في كل مرحلة من مراحلها.

لقد حفز الضباط الشبان الى القيام بانقلاب عسكري وطني رفضهم للحل الوسط فيما يتصل بأشكال السيادة الاجنبية ، وكراهيتهم الشديدة للنظام الملكي الفاسد اي فساد . غير ان المنطلق الاول للحركة كان رفض مهادنة الظلم الاجنبي ، والشعور المرير بإهانة الكرامة الوطنية .

في عام ١٩٣٨ ، كان ثلاثة اصدقاء قد وصلوا لتوهم الى حامية منقباد (في صعيد مصر بالقرب من أسيوط) ، وذلك عقب تخرجهم من الكلية الحربية ، كان هؤلاء الثلاثة هم جمال عبد الناصر وزكريا محي الدين وأنور السادات . وقـف الاصدقاء الثلاثة أمام «جبل شريف» وعاهدوا انفسهم واقسـموا على أن يهبوا حياتهم للنضال من اجل اجلاء القوات الاجنبية عن مصر وإعادة تنظيـم الجيش المصري .

وفي ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، حين أرغم سير مايلز لامبسون ، سفير بريطانيا العظمى في القاهرة ، الملك فاروق على خلع الحكومة ، تقدم اثنان مـن الملازمين الشبان هما صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي ، وعرضا تقديم خدماتهما «للملك المهان» وحاولا مقابلة رئيس الديوان الملكي خصيصا لهذا الفرض .

وقد فهم الضابطان الشابان فيما بعد ، حين توفر لهما النضج ، ان طريق الاستقلال الوطني يكمن في القضاء على النظام الملكي وسلطة السياسيين العملاء الذين كانوا يتعاملون من اجل صالحهم مع الامبريالية ، ويدافعون عن مصالح كبار ملاكي الارض والبورجوازية الكومبرادورية في مصر . وقد عاونت على توطيد ذلك الفهم ، الى درجة كبيرة ، النشأة الاجتماعية للمشتركين في الحركة . ويجدر أن نشير الى الاهمية الكبيرة للتكوين السياسي «للضباط الاحرار» ولأثره فيما بعد. فقد رفضوا رفضا نسبيا مبكرا ان يلجأوا الى الارهاب في مرحلة الاعـداد والاستيلاء على السلطة . لقد أشار انور السادات في المذكرات التي صدرت عام ١٩٥٧ انه تم بمعرفة تنظيم «الضباط الاحرار» انشاء لجنة «العاصفة» (وتختص بإعداد الجماعات المسلحة) ، واللجنة «الاقتصادية» (وتختـص بأموال المنظمة) ، ولجنة «الأمن» (وكانت مسئولة عن تجنيد اعضاء جدد) ، ولجنة «الارهاب» ، وقد استخدمت الاخيرة مرة واحدة فقط ، وذلك في محاولة قتل اللواء «حسين سري عامر» المقوت من الجيش ، والذي اتهم في فضائح توريد الاسلحة الفاسدة فـي حرب فلسطين ، والمرتبط بالدوائر الاستعمارية .

ويعتقد كثير من الباحثين الذين يدرسون هذه الحقبة من تاريـخ مصر ان العدول عن استخدام الطرق الارهابية من جانب «الضباط الاحرار» ، يرجـع الفضل فيه الى التأثير الشخصي لعبد الناصر . ويصف عبد الناصر في «فلسفة الثورة» مشاعره بعد الاعتداء على «حسين سري عامر» :

LAU - Riyad Nassar Library

(بقيت مستلقيا على فراشي في الظلام ، أشعل سيجارة وراء سيجارة وأسرح مع الخواطر الثائرة ، ثم تتبدد كل خواطري على الاصوات التي تلاحقني .

● اكنت على حق ؟.

واقول لنفسي في يقين :

– دوافعي كانت من اجل وطني !.

● أكانت تلك هي الوسيلة التي لا مفر منها ؟.

واقول لنفسي في شك :

– ماذا كان في استطاعتنا ان نفعل ؟.

● أيمكن حقا ان يتغير مستقبل بلدنا اذا خلصناه من هذا الواحد او من واحد غيره ، أم المسألة أعمق من هذا ؟.)

وكتب عبد الناصر : «واقول لنفسي في يقين هذه المرة : اذن يجب أن يتغير طريقنا ... ليس ذلك هو العمل الايجابي الذي يجب ان نتجه اليه ... المسألـة أعمق جذورا واكثر خطورة وابعد أغوارا» (٢٧) . وهناك خصيصة أخرى هامة من خصائص حركة «الضباط الاحرار» ، هي انعزالهم السياسي عن أحزاب بورجوازية الملاك السياسية مثل «الاحرار الدستوريين» و«السعديين» . فقد كان الضباط الوطنيون يعرفون ان زعامات هذه الاحزاب على صلة وثيقة بالادارة الانجليزيـة الاستعمارية – «العدو رقم واحد» للحركة . وكان الموقف اكثر تعقيدا مع الحزبين الآخرين – حزب الملاك البورجوازيين «الوفد» ومنظمة «الاخـــوان المسلمين» الرجعية . وقد انغمس زعماء «الوفد» في التلاعبات السياسية والتوفيقيـة والاصلاحية الخالصة القاصرة على مصالح الملاك العقاريين والبورجوازية الوطنية وجانب من الاقطاعيين المتبرجزين . ومع ذلك كان «الوفد» عشية الثورة قـوة سياسية مؤثرة في البلاد . ولم يستطع «الضباط الاحرار» في هذه المراحل او تلك أن يتجاهلوا ضرورة الاتصالات بهذا الحزب الكبير المؤثر الذي تكونت القائمة الاساسية لاعضائه العاديين من ممثلي البورجوازية الصغيرة والمثقفين .

وقبيل فترة من بدء التحرك في ليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، كما يروي أنور السادات ، اراد الضباط ارجاع حزب «الوفد» الى السلطة . وقد أشار أنـور السادات الى ذلك ، فذكر انهم اتصلوا بفؤاد سراج الدين (سكرتير عام هذا الحزب «المؤلفان») وارسلوا اليه البكباشي أحمد أنور بوصفه ممثلا لهم . وذهب الاخير الى سراج الدين وسأله : كيف ستكون أوضاع حزب «الوفد» في حالة فـرض الجيش سلطته على الملك ؟. وجاءت إجابتهم بعد شهـر «وكانت بالرفض» (٢٨) وكانت اجابة الوفد هذه منطقية تماما .

---

٢٧ – «فلسفة الثورة» ، جمال عبد الناصر – صفحة ٣٨–٣٩ .

٢٨ – انور السادات . قصة الثورة كاملة – القاهرة ١٩٥٢ ، ص ١٤٢ – ١٤٣ .

وبعد حريق القاهرة في يناير عام ١٩٥٢ أقدم هذا الحزب البورجوازي اللاكي العقاري والذي كثيرا ما «عارض» القصر ، أقدم على التواطؤ مع الرجعية المصرية السافرة . وظهر ذلك في خوفه من نشاط الشعب البسيط خاصة بعد النضال المسلح الذي بدأ ضد الانجليز في منطقة قناة السويس .

الا ان مسألة التعاون مع «الوفد» لم يلفها الضباط الشبان حتى بعـد الانقلاب . ففي الايام الاولى للاستيلاء على السلطة تبلور في مجلس قيادة الثورة في نهاية المطاف رأيان : وسأل اصحاب الرأي الاول كما كتب الرئيس محمد أنور السادات عن الاسباب التي تعوقنا عن دعوة البرلمان الوفدي لتسيير أمور البلاد ، ما دمنا سنقوم حقا بمراقبة الوضـع والنشاط ، وكيفية تحقيـق أهداف الثورة (٢٩) . ولم يكتف أنصار الرأي الثاني بمهاجمة التعاون مع «الوفد» فحسب، بل طالبوا بالقضاء على كل الاحزاب والمنظمات المصرية التقليدية .

وانصب هذان الرأيان المختلفان فيما بعد في اتجاهين متضادين لثورة التحرر الوطني التي بدأت في مصر . وتلخص أحدهما في الاتفاق بأي ثمن مع الاحزاب السياسية التقليدية والسير بالبلاد على «طريق الديمقراطية القديمة وهو طريق سبقت تجربته» . وكان المثل الاعلى لهذا الاتجاه هو الديمقراطية الانجليزية وكان يمجدها اللواء محمد نجيب وينادي بانتخابات برلمانية عامة (٣٠) . وتلخص الاتجاه الثاني في البدء باجراء الاصلاحات الاجتماعية بعد رفض الاتحاد مع الاحـزاب السياسية التقليدية التي أوقعت نفسها في حبائل الشبهات . وانتظـر الشعب الاصلاحات . وكان التأخير في تنفيذها يساوي في معناه الموت بالنسبة لثـورة التحرير الوطنية التي لم تكن قد بدأت عمليا حتى ذلك الحين ، وترأس عبد الناصر الاتجاه الثاني الذي كانت له الغلبة في نهاية المطاف .

كان زعماء «الوفد» متفائلين جدا عقب ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ مباشرة . وقطع مصطفى النحاس رئيس الحزب وفؤاد سراج الدين السكرتير العام للحزب اجازة الراحة على الشاطىء الفرنسي ، وطارا فورا عائدين الى الوطن . ولكن سرعان ما انهدم كل اساس لتفاؤل زعماء «الوفد» بعد ان وقفوا على نسب القوى بين ممثلي الاتجاهين المذكورين في مجلس قيادة الثورة . وفي ٣ أغسطس عام ١٩٥٢ ، اي بعد عشرة ايام من حدوث الانقلاب ، حدث لقاء اعضاء مجلس قيادة الثورة مـع سراج الدين . ولم تسفر المحادثات عن شيء .

ومنذ ذلك الحين افترق طريق «الضباط الاحرار» عن طريق «الوفد» الى غير رجعة . وقدم النحاس وسراج الدين وغيرهما من رؤساء الاحزاب الى المحاكمة

٢٩ — نفس المرجع السابق : قصة الثورة كاملة ، ص ١٤٦ — ١٤٧ .

30 — M. Naguib. Egypt's Destiny. London - New York 1955 . p. 213 - 216 .

بتهمة اساءة استخدام سلطاتهم وبتهمة الفساد .

واخرجت بعد ذلك مذكرات سعد زغلول ، مؤسس الحزب ، من خزائن بنك «مصر» . وكانت تلك المذكرات محفوظة هناك منذ عشرات السنين . وقد اتضح من تلك المذكرات ان قيادة الوفديين كانت مرتبطة سرا منذ زمن بعيـد بالادارة الانجليزية الاستعمارية في مصر .

كذلك لم يكن الوضع سهلا على الاطلاق مع المنظمة الجماهيرية الاخرى في مصر ، الا وهي جماعة «الاخوان المسلمين» . أنشأ تلك الجماعة عام ١٩٢٨ ، في مدينة الاسماعيلية ، الشيخ حسن البنا الذي كان يعمل حينذاك مدرسا هناك ، ويكتب كثير من الباحثين انه كان يتمتع بتأثير شخصي على الجماهير .

«كان مئات الناس يستمعون اليه وكأنهم مسحورون ، حين كان يتلو عليهم بصوته الرخيم آيات من القرآن» (٣١) .

وتلخصت «عقيدة» «الاخوان المسلمين» في أن القرآن هو الدستور الوحيد. وقد دعا البنا وأنصاره الى انشاء دولة اسلامية . وكان أهم الشعارات «الجامعة الاسلامية» — الدعوة لتوحيد كافة المسلمين ذوي العقيدة الواحدة . وكان التعصب الديني هو روح «الاخوان المسلمين» ، والارهاب الفردي هو احد الطرق الرئيسية لتحقيق الاهداف الموضوعة . وعلى الرغم من ذلك سار خلفهم الكثيرون . ويعتقد البعض انه قد انضم الى المنظمة اكثر من ٢ مليون نسمة في أقصى الحالات» (٣٢).

ومن البديهي ان مثل هذا النجاح «للاخوان المسلمين» كان انعكاسا لعديد من الاوضاع ، أهمها الاستياء الكبير لدى الشعب من القسر الامبريالي وسياسة الانجليز ووجود قواتهم في منطقة قناة السويس . وكانت دعـوات «الاخوان المسلمين» للحرب المقدسة — «الجهاد» و«الدفاع عن الاسلام من التأثير الاجنبي الهدام» — تلقى أنصارا لها بين مختلف فئات المصريين وبخاصة الموظفين والطلبة والفلاحين وبعض العمال .

وكان مما خلق شعبية لشعارات «الاخوان المسلمين» ذلك الطابع الديني الذي اتسمت بهالجماعة . كذلك ، راق الكثيرين من الناس ذلك الزهـد الخارجي ، والتضحية المظهرية أحيانا . وكان ذلك الزهد وتلك التضحية يميزان بشكل حاد قادة «الاخوان» من السياسيين المتلاعبين الماجنين الفاسقين الذين يتزعمـون الاحزاب البورجوازية اللاكية الاخرى في مصر . أما ان «الزهد» كان مجرد ستار اختفت وراءه الاهداف السياسية التي لا تتصل بمصالح الشعب ، ولا ترتبـط بالنضال المستمر ضد الامبريالية الأجنبية ، فقد انكشفت تلك الحقيقة بعد وقت

31 — Ihsan Musa Husaini. The Moslem Brethern. Beirut, 1956, p. 27. T (32) Ibid., p. 23 .

32 — Ibid., p. 23 .

LAU - Riyad Nassar Library

طويل ، وصارت معروفة ، حين قاد عداء الاخوان المسلمين للثورة الى وضعهم في احدى ناحيتي المتراس ، وعلى نفس المستوى ، مع الامبرياليين انفسهم . ولكن «الضباط الاحرار» كانوا مضطرين في المراحل الاولى لنشاطهم الى أن يضعوا في اعتبارهم شعبية الاخوان المسلمين . خاصة وانه قد أحاط تلك الجماعة بهالة الاستشهاد أمام الناس مقتل «مرشدها الاكبر» الشيخ حسن البنا في ١٢ فبراير ١٩٤٨ بأمر الملك فاروق شخصيا .

وقد وقع مقتل الشيخ البنا بعد كثير من حوادث الارهاب التي قام بها «الاخوان» وكان الضحية الرئيسية لها النقراشي باشا رئيس الوزراء ورجل الملك. ولم يتم القبض على مرتكبي حادث الاعتداء على الشيخ البنا في ذلك الوقت . ولكن «الضباط الاحرار» ، حين تولوا زمام السلطة ، وجدوا انه من المفيد لهم أن يعثروا على قاتل البنا . وظهر انه شخص يدعى عبد الهادي . وفي عام ١٩٥٣ حوكم أمام محكمة عسكرية . وساد الوئام بين «الضباط الاحرار» و«الاخوان المسلمين» في الايام الاولى التي أعقبت الانقلاب . واعتقد بعض المصريين ان نفس انقلاب يوليو قد تم تدبيره بمعرفة «الاخوان المسلمين» ، «الذين ارادوا أن يحققوا اهدافهم على هذا النحو » (٣٣) .

ولكن لم يمض سوى عام واحد حتى شنق «الضباط الاحرار» في القاهرة، علنا ، وبحضور المراسلين الاجانب ، بعض قادة «الاخوان المسلمين» ومنهم عبد القادر عودة مساعد «المرشد الاكبر» ، وابراهيم الطيب قائد جماعات الارهاب المسلحة . فما الذي حدا «بالضباط الاحرار» الى هذا التغيير الحاد في علاقتهم «بالاخوان المسلمين» ؟.

ان لهذا الموضوع أهمية مبدئية من وجهة نظر تكوين عقيدة «الضباط الاحرار» . ان الشقاق مع «الاخوان المسلمين» لم يكن يعني غير مجابهة التأثيرات الرجعية على المجتمع التي كان يستمدها الاخوان من الدين البالغ القوة في مصر . لم يكن يعني ذلك الشقاق غير تلك المجابهة الى درجة معينة . وكان مما زاد المشكلة تعقيدا أن بعض قادة «الضباط الاحرار» كانوا في مرحلة ما قبل الثورة على صلة بالاخوان المسلمين كما ذكرنا آنفا .

ويعبر كثير من الباحثين عن رأي يزعم ان جمال عبد الناصر انتمى في مرحلةما الى حركة «الاخوان المسلمين» . ويستند أولئك الى بعض الاقوال . فقد ذكر انور السادات في مذكراته التي نشرت بالقاهرة (نوفمبر ١٩٥٤) بأن عبد الناصر كان متهما بالتعاون مع «الاخوان» خلال حرب فلسطين . وتجلى ذلك التعاون في قيام عبد الناصر بتعليم اعضاء تلك المنظمة الاعمال الحربية (٣٤) . ومن المعروف ان

33 — M. Naguib. Egypt's Destiny, p. 128 .

٣٤ – انور السادات . صفحات مجيدة . القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٨٩ .

اعضاء «الضباط الاحرار» أمدوا «الاخوان المسلمين» (٣٥) بالسلاح . غير أن عبد الناصر بالرغم من انه حضر بعض الاجتماعات باشتراك بعض أفراد التنظيم الا انه لم يكن ينتمي اطلاقا «للاخوان المسلمين» .

ويجدر بنا أن نشير الى سير أحداث علاقة «الضباط الاحرار» «بالاخوان المسلمين» فور وقوع انقلاب عام ١٩٥٢ .

وصل وفد من قبل «المرشد الاكبر» «للاخوان المسلمين» ، بعد ساعات معدودة من انقلاب يوليو ، الى مجلس قيادة الثورة الذي شكله «الضباط الاحرار» لقيادة البلاد . واستمرت الاجتماعات خلال عدة ايام . وفي سبتمبر عام ١٩٥٢ شغل منصب وزير الاوقاف في الحكومة احد اعضاء «الاخوان المسلمين» .

وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ ، الغيت جميع الاحزاب السياسية في مصر ما عدا «الاخوان المسلمين» مما دل كذلك على ان «للضباط الاحرار» مسلكا خاصا تجاه «الاخوان» ذوي الشعبية وكان على الضباط أن يحسبوا لتلك الشعبية الحساب. حقا ان «الاخوان المسلمين» قد أعلنوا قبيل مرسوم ١٦ يناير ، انهم لا يسعون الى قيادة البلاد ولا يستهدفون كراسي الحكم . غير ان الهضيبي ، «المرشد الاكبر» للاخوان المسلمين في ذلك الوقت ، نشر بيانا دعا فيه الى اجراء استفتاء عام في البلاد حول موضوع انشاء دولة اسلامية في مصر (٣٦) . وكان «الاخوان المسلمون» يؤمنون بأنهم سيتمكنون من جذب فئات عريضة من السكان وراءهم ، وخاصة في القرية حيث كان «الضباط الاحرار» قد شرعوا لتوهم باحراز التأييد باعلانهم الاصلاح الزراعي ، ولكنهم كانوا لم ينتقلوا بعد الى تنفيذه عمليا . وفي نفس الوقت ، لم يكن القادة الجدد لمصر بالطبع يريدون انشاء جبهة قوية لاعدائهم — بعد الغاء الاحزاب السياسية . وكان «الوفد» قد انتقل الى الجانب الآخر خلف المتاريس .

وكان «الاخوان» ايضا يفهمون جيدا الصعوبات التي مرت بها القيادة الجديدة للبلاد . وعندما ظل «الاخوان المسلمون» هم المنظمة الشرعية الوحيدة من بين كل الاحزاب السياسية «التقليدية» المصرية ، قرر زعماء «الاخوان المسلمين» أنه حان الوقت المناسب لممارسة الضغط على «الضباط الاحرار». وقد كتب ا.م. حسيني استنادا الى مصادر «الاخوان» أن الجماعة طلبت الاشتراك في الحكومة ، وعندما ارجيء المطلب ، اعلنت اعتراضاتها على انشاء لجنة خاصة من «الاخوان المسلمين» كان من المفروض ان يخول لها حق الموافقة المبدئية على كافة القوانين المستخدمة في مصر ، واقترحوا أن تكون هذه اللجنة الخاصة هي المرجع الرئيسي الذي

٣٥ – «محكمة الشعب» مجموعة مواد محاكمة اعضاء منظمة «الاخوان المسلمين» في خمسة مجلدات ، المجلد ٣ ، القاهرة عام ١٩٥٥ ، ص ٧١٥ .

36 — Ihsan Musa Husaini. The Moslem Brethern. p. 131 .

L A U - Riyad Nassar Library

يحدد «مطابقة» القوانين المعدّة لتعاليم الاسلام ، أو عدم مطابقتها (٣٧) .

ورفض جمال عبد الناصر ذلك رفضا تاما (٣٨) ، ومنذ تلك اللحظة ، بـدأ الصراع العلني بين «الضباط الاحرار» و«الاخوان المسلمين» . وفي يناير عـام ١٩٥٤ نشر مجلس قيادة الثورة بيانا أوضح فيه على وجه الخصوص ان «الاخوان» يطالبون باعلان «دولة اسلامية» في مصر فورا بكل مؤسساتها ومنظماتها الشرعية وانهم يرفضون تنفيذ الاصلاح الزراعي . كذلك ورد في البيان ان «الاخوان» قاموا باتصالات سرية بالسفارة البريطانية في القاهرة . وذلك ، بعد ان اقتنعوا بعدم جدوى المحاولات الرامية الى ربط أفكارهم بالقيادة الجديدة للبلاد . وسرعان ما بدأ «الاخوان» الهجوم على النظام الجديد ، بدأوه من موقع الجبهة بينهم وبين غيرهم ، بتنظيم اضرابات الطلبة بجامعة القاهرة في ١١ يناير ١٩٥٤ ، كما شنوا هجوما ايضا عن طريق تأييد اللواء محمد نجيب ضد الاعضاء الآخرين في مجلس قيادة الثورة .

وكان اللواء نجيب قد حصل قبيل بداية عام ١٩٥٤ على شعبية عريضة في البلاد . وقوي كذلك موقفه نتيجة لدعم السودان الحاسم الذي حصل ، بمقتضى المعاهدة الانجليزية المصرية ، على حقه في تقرير مصيره في ١٢ فبراير عام ١٩٥٤ . كان نجيب يود أن يتجنب «وصاية الشباب» وأن يلعب «دورا مستقلا» .

وكان المبدأ الاساسي الذي قدمه محمد نجيب هو العودة الى البرلمـان التقليدي ، ورفع حظر نشاط الاحزاب السياسية ، وبصفة اساسية حـزب «الوفد» وجماعة «الاخوان المسلمين» (٣٩) . ودار النقاش حول محاولة توجيـه الثورة المصرية بدفة الديمقراطية البرجوازية التقليديـة . ولو ان مجلس قيادة الثورة وافق في تلك الظروف على مطالب اللواء محمد نجيب لكان هذا معناه ان تطوى صفحة التحولات الاجتماعية الاقتصادية ، وأن تحيى المؤسسات التي كان أغلبها قد جعل ينمو لسنوات طويلة من وجودها — إبان حكم فاروق — مع الملكية ومع الادارة الاستعمارية . ومع ذلك فقد استطاع الضباط الشبان ، بالرغم من كل شيء ، ان يسيطروا على الموقف . وذلك بعد اجتيازهم الكثير من الحلول الوسطية، وبعد ممارستهم لالوان تكتيكية متلاحقة ، كان منها الاستقالة القصيرة المدى التي قدمها جمال عبد الناصر من منصب رئيس المجلس ، بل استطاعوا السيطرة على

---

37 — Ihsan Musa Husaini. The Moslem Brethern p. 131 .

٣٨ — في نوفمبر عام ١٩٦٥ في خطابه الذي ألقاه امام المشتركين في معسكر الاعداد الذي نظمه الاتحاد الاشتراكي العربي لاعضاء منظمة الشباب الاشتراكي ، تحدث عبد الناصر عن لقائه مع «المرشد الاكبر» «للاخوان» حين قدم اقتراح انشاء هذه اللجنة الخاصة . ومن الجدير بالذكر ان الهضيبي اعلن عن ضرورة اغلاق المسارح ودور السينما وسن قانون لحجاب المرأة .

٣٩ — في فبراير عام ١٩٥٤ تم توقيع قرار مجلس قيادة الثورة بمنع نشاط «الاخوانالمسلمين».

LAU - Riyad Nassar Library

الموقف حتى صدور القرار بحل جماعة «الاخوان المسلمين» الذي اقترحه عبد الناصر نفسه ، واتخذ في ٢٥ مارس ١٩٥٤ . وقع ذلك بالرغم مـن تأييد اللواء نجيب «للاخوان» الذين هبوا في ذلك الحين ضد الاتجاهات «الديكتاتوريـــة» و«اللاديمقراطية» لمجلس قيادة الثورة .

وفي ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٤ ألقي القبض في مكان الجريمة على احد الذين حاولوا اغتيال جمال عبد الناصر وذلك حين كان يلقي خطابه في مؤتمر كبـير بالاسكندرية . واعترف المتهم ان «الاخوان المسلمين» هم الذين قاموا بتدريبـه وتكليفه بالاغتيال . وقام البوليس بحملة اعتقالات ، وتم الاستيلاء على كثير من مخازن السلاح الخاصة «بالاخوان» ، وتمت المحاكمات التي كان من نتيجتها شنق بعض قادة «الاخوان» والحكم على «المرشد الاكبر» حسن الهضيبي بالسجن مدى الحياة ، وأظهرت تلك المحاكمات صلة «الاخوان» بمحمد نجيب . ولم تكن هناك اية معلومات عن اشتراك اللواء في الاعداد للاغتيال . ولكن وقوعه تحت تأثـير «الاخوان المسلمين» كان امرا بديهيا . وفي ١٤ نوفمبر عام ١٩٥٤ تم خلع اللواء نجيب من جميع مناصبه ، وحددت اقامته في منزله . ان المواجهة بين «الضباط الاحرار» و«الاخوان» كانت عاملا من نوع خاص فـي تكوين العسكريين المصريين الذين استولوا على السلطة في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ .

٥ ـ الماركسيون المصريون عشية الثورة

كانت المجموعات الشيوعية تمثل احدى القوى السياسية الموجودة في مصر عشية انقلاب ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . فكيف كانت علاقة «الضباط الاحرار» بها ؟

لا ريب انه يصعب الاجابة على السؤال السالف ، دون أن نتحدث قبل كل شيء عن تاريخ الحركة الشيوعية في مصر ، ودون ان نوضح مسألة العلاقة بين الديمقراطيين الثوريين والماركسيين ، مما سيأتي الحديث عنه فيما بعد .

ظهرت اول حلقات اشتراكية ثورية في مصر في بداية عام ١٩١٨ في المدن الكبيرة : الاسكندرية والقاهرة وبور سعيد . وبعد عامين اثنين ، أي في عـام ١٩٢٠ ، تم في الاسكندرية تشكيل الحزب الاشتراكي المصري . وكان له برنامج دقيق . غير ان أغلبية اتجاهات اعضاء هذا الحزب ، قليل العدد ، كانت وفقـا للكومينترن . وأوفد الحزب الاشتراكي المصري مندوبه الى المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية ، الا انه لم يكن قد انتظم في عضويته بعد . وفي عام ١٩٢٢ ، تـم الاعتراف بالحزب الاشتراكي المصري كعضو في الاممية الشيوعية ، وأصبح اسمه «الحزب الشيوعي المصري» .

في فجر وجوده تمكن الحزب الشيوعي المصري من تقديم برنامج استوعب كثيرا من الاوضاع والمبادىء الثورية التي اعلنت لاول مرة في الحياة السياسية

للبلاد . وحدث ذلك بالذات بمناسبة قبول الحزب الشيوعي المصري عضوا في الاممية الشيوعية .

ونشر برنامج الحزب الشيوعي المصري في جريدة الحزب «الحساب»، وكذلك نشر في ١٤ فبراير عام ١٩٢١ على صفحات جريدة «الاهرام» القاهرية . وأثار «البرنامج» عديدا من الموضوعات الخاصة بالتطور الداخلي والسياسة الخارجية لمصر . وكان كثير من بنوده يبحث في القضاء على الملكية المطلقة ، واقامة الحياة السياسية الديمقراطية . والى هذه البنود يمكن ارجاع المطالبة ب «اعادة النظر في الدستور» وقانون الاقتراع على نحو يصبح معه الشعب هو المصدر الحقيقي للسلطة» . والى جانب ذلك ، احتوى برنامج الحزب الشيوعي المصري على المطالبة «برفع القوانين الاستثنائية الرجعية ، مثل قانون منع الاجتماعات والاحزاب» و«اقامة فروق بين الجرائم السياسية وغير السياسية في المحاكم المصرية ، والافراج عن المعتقلين السياسيين دون اي تمييز» وكذلك «التمثيل العادل للعمال والفلاحين في البرلمان» .

وخصص احد أجزاء البرنامج لوضع الطبقة العاملة وقانون العمل في مصر. واقترح فيه ، على الاخص ، المطالبة بأن يكون يوم العمل ٨ ساعات ، والمساواة بين العمال المصريين والاجانب الذين يؤدون نفس العمل ، وسن قانون لحماية العمال المرضى والعاطلين ، وغير ذلك . وكان العديد من الاجراءات التي روعيت في برنامج الحزب الشيوعي المصري خاصة بالسياسة الزراعية . وتضمن البرنامج دعوة «لتنظيم فقراء الفلاحين في اتحادات ، واقامة روابط بينها وبين نقابات العمال ، وضمها لاتحاد الفلاحين الدولي» .

واوليت عناية من الدرجة الاولى في اول وثيقة لبرنامج الحزب الشيوعي المصري للنضال ضد الامبريالية ، ومن اجل حرية واستقلال البلاد . وأعلن في البرنامج أن : الحزب يناضل «من اجل الاستقلال الكامل لسائر وادي النيل من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية» . وكان الالحاح على وحدة الكفاح المناهض للامبريالية لشعبي مصر والسودان بالغ الاهمية في تلك الحقبة . ولقد حاول المستعمرون الانجليز ، في ذلك الحين ، فصل البلدين العربيين ، مستخدمين كافة الوسائل بما في ذلك «الادارة المشتركة مع مصر» في السودان ، والابقاء على سيادتهم في كلا البلدين . لقد صاغ برنامج الحزب الشيوعي المصري أهم اهداف تلك المرحلة من كفاح الشعبين المناهضين للامبريالية ، وهو جلاء القوات الانجليزية عن مصر والسودان وإلغاء المعاهدات والاتفاقيات المبرمة دون علم الشعبين المصري والسوداني ورغم ارادتيهما .

ولم تقتصر وثيقة برنامج الحزب الشيوعي المصري على مطالب القضاء على الاوضاع العسكرية للامبريالية على ضفاف النيل ، بل قدم الحزب الشيوعي المصري لاول مرة في تاريخ البلاد مطلب «تحويل قناة السويس الى ملك الامة» ، بفهم عميق للدور المشئوم الذي كانت تلعبه «الدولة داخل الدولة» ، اي الشركة

الانجليزية الفرنسية لقناة السويس ، في استعباد مصر ، والاحتفاظ بالنير الاجنبي . وكان هذا المطلب ضمن جزء البرنامج المخصص للكفاح المناهض للامبريالية . ومن العسير اليوم ، دون توفر مواد اضافية ، أن نتوصل الى استنتاج عن تفسير الحزب الشيوعي المصري لاجراء مثل تأميم شركة قناة السويس تفسيرا اجتماعيا مفصلا . غير ان الفقرة الثانية يمكن ان تلقي ضوءا : «.... الانتقال الى ملكية الامة» . ليس اذن مجرد القضاء فقط على السيادة الاجنبية على القناة ، بل نقلها الى ملكية حائزها الشرعي الوحيد ، الامة المصرية.

ومن الجدير بالذكر ايضا أن النضال ضد الاستعمار لم يتضمنه برنامج الحزب الشيوعي المصري منعزلا عن النضال ضد الدوائر العليا الرجعية الملاكية الاقطاعية المحلية المتآلفة مع الامبريالية . كذلك اقترحت «المطالبة بمحاكمة أذناب الامبريالية من المصريين ذوي المقام الرفيع المسئولين عن الارهاب والاستبداد والذين يساعدون الاجانب في قمع الحركة الشعبية» .

وجاءت في برنامج الحزب الشيوعي المصري بصورة خاصة المطالبة بالاعتراف بالجمهورية السوفييتية الفتية ، وإقامة علاقات صداقة وطيدة معها . وكان الشيوعيون المصريون اول من صاغ ضرورة تسوية العلاقات مع تلك القوة التي استطاعت في المستقبل بوجودها ذاته ، وبمساعدتها الفعالة ، تحويل مصر الى دولة مستقلة ، ودفع البلاد الى التقدم في كافة المجالات . وتميز الجزء الخاص بالسياسة الخارجية في برنامج الحزب الشيوعي المصري تميزا واضحا عن كافة برامج الاحزاب البورجوازية في البلاد بما في ذلك برنامج «الوفد» . ومن الملاحظ ان «الوفد» قد اقتصر على الدعوة الى «تحييد قناة السويس» والمطالبة بإلغاء كل ديون الدولة ، وإلغاء حقوق الحصانة التي كان يتمتع بها الاجانب في مصر .

في بداية العشرينات لم يتجاوز عدد أفراد الحزب الشيوعي المصري بضعة أفراد . وكان أقرب الى حلقة أعلن اعضاؤها بجراة عن انتمائهم للشيوعية . وكان يمكن ان يعتبر عضوا في الحزب الشيوعي المصري كل من أعلن عن تعاطفه مع الشيوعية وشارك ، ولو مشاركة عرضية ، في الاجتماعات الحزبية . ولم تكن قلة الاعضاء في الحزب الشيوعي المصري تعني أن مقدراته السياسية كانت بالتالي غير ضخمة . فقد نظم الحزب في السنوات الاولى لوجوده عمل الشيوعيين في لجان الاحزاب اول خبرة لربط الماركسية اللينينية بالحركة العمالية في مصر . وكان كثير من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري زعماء للمنظمات النقابية في نفس الوقت . وأبدت الاحزاب الاخرى بالبلاد نشاطا فعالا ايضا في الحركة النقابية في مصر في أوائل العشرينات . الا ان عديدا من الباحثين يعتبرون ان الحزب الشيوعي المصري كان اقوى من الاحزاب السياسية المصرية الاخرى في قضية تنظيم الحركة النقابية (٤٠) .

40 — W. Z. Laqueur. Communism and Nationalism in the Middle East. London, 1956 p. 30 .

LAU - Riyad Nassar Library

وقد اتخذت السلطات من قيام الحزب الشيوعي المصري بقيادة النضال الاضرابي ذريعة للتنكيل بالشيوعيين المصريين .

ففي عام ١٩٢٣ اعتقل البوليس عددا من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري . وقام بالتنكيل ببقية الاعضاء عقب وقوع اضراب كبير بالاسكندرية (فبراير ــ مارس عام ١٩٢٤) . كان العمال قد استولوا خلال الاضراب على مصنع النسيج ، وظلوا مسيطرين عليه لمدة ثلاثة ايام . ولم تتردد حكومة الوفد في استخدامالقوة برئاسة سعد زغلول التيكانت قد جاءت لتوها الى السلطة . وفي اول يوليو عام ١٩٢٤ قدم الزعماء الرئيسيون للحزب الشيوعي المصري الى المحاكمة . واستمر التحقيق عدة اسابيع : وجرت المحاكمات في جلسات سرية (٤١) وحكم على زعماء الحزب الشيوعي بالسجن لمدد مختلفة ، ومات انطون مارون اول سكرتير عام للحزب في السجن .

وأغلق المبنى الذي كان مقرا للجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري بالشمع الاحمر بمعرفة البوليس ، ولكن الحزب حتى نهاية عام ١٩٢٤ لم يكن قد أعلن انه في وضع غير شرعي . وواصلت جريدة «الحساب» لسان حال الحزب الشيوعي المصري صدورها وتوزيعها علنا . وفي ديسمبر عام ١٩٢٤ تم تشكيل لجنة مركزية جديدة حلت محل الرفاق المعتقلين . وفي نفس الوقت اخذت جريدة الحزب غير الشرعية تصدر جنبا الى جنب مع جريدة «الحساب» .

منذ يونيو عام ١٩٢٥ ، حين أستبدلت الوزارة الوفدية بحكومة أحمد زيور الذي عينته الادارة الانجليزية والملك فؤاد ، بدأت فترة اكثر قسوة في تنكيل السلطات بالشيوعيين .

ان انشاء الحزب الشيوعي المصري كان دفعة نوعية جديدة في تاريخ مصر السياسي . وكان الأهم في تلك المرحلة يتلخص بداهة في أن تكوين الحزب الشيوعي قد عكس الحقيقة الاكيدة لانتشار تأثير أفكار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى على الحياة السياسية المصرية .

وفي النصف الثاني من العشرينات ، بدأت فترة انحدار الحركة الشيوعية المصرية . فقد واصلت نشاطها جماعات شيوعية غير كبيرة ، بعد سحق الحزب الشيوعي المصري في القاهرة والاسكندرية . ووضعت «وفرة العدد» أساسا في الحركة الشيوعية المصرية التي اعلنت عن وجودها على مدى الثلاثينات . لقد كان عدد غير قليل من اعضاء الحلقات الشيوعية المتفرقة في مصر يعتنقون آراء تروتسكية واضحة في ذلك الوقت .

---

٤١ ــ اغلقت في ذلك الوقت كثير من المنظمات الشرعية الواقعة تحت تأثير الحزب الشيوعي المصري ، بما في ذلك قسم مبروفسك في الاسكندرية الذي تمكن حتى لحظة غلقه من جمع «الف جنيه» لمساعدة ضحايا الجوع في روسيا .

LAU - Riyad Nassar Library

ولم يبعث نشاط الحركة الشيوعية في مصر الا مع بداية الحرب العالمية الثانية . فظهرت في الاسكندرية والقاهرة موجة جديدة من نشاط الحلقات الماركسية . وفي عام ١٩٤٢ تم انشاء منظمتين شيوعيتين من جماعات دراسة الماركسية . وكانت المنظمة الاولى منهما هي «الحركة المصرية للتحرر الوطني» والثانية هي «إيسكرا» (هكذا كانت تسمى باللفظة الروسية «إيسكرا») ✶ .

وتركت الحرب العالمية الثانية أثرا واضحا على الحياة السياسية على ضفاف النيل . فلقد ألهمت المصريين نجاحات الاتحاد السوفييتي في النضال ضد ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشية . وظهرت امكانية لمارسة النشاط الشرعي لعدد من المنظمات الديمقراطية . وتم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفييتي عام ١٩٤٣ في ظل ظروف نمو التعاطف بين سائر فئات الشعب مع الاتحاد السوفييتي .

في الاربعينات ظهرت من حلقات دراسة الماركسية منظمات اخرى خلاف المنظمتين الشيوعيتين المذكورتين . ففي عام ١٩٤٣ تشكلت في الاسكندرية جماعة «الطليعة» . وانضم اليها الطلبة التقدميون ، وبعض المثقفين وكثير من الذين كانوا ينتمون فيما مضى للجناح اليساري لحزب الوفد . ومما لا شك فيه أن نشاط «الطليعة» ــ وخاصة بين الطلبة ــ كانت له أهمية كبيرة بالنسبة للمصريين . وكان قد تم انشاء ثلاث مجموعات أخرى ــ حتى عام ١٩٤٥ ــ هي «الرابطة الماركسية» و«القلعة» و«الفجر الجديد» وأصدرت الاخيرة على مدى عامين مجلة أسبوعية بنفس الاسم كانت تحظى بشهرة واسعة جدا .

وانتهت الحرب العالمية الثانية التي تم خلالها تدمير الهتلرية والفاشية الايطالية والعسكرية اليابانية . وكانت الهزيمة الساحقة للقوى المتطرفة للامبريالية العالمية التي تكره البشر تلقى ، في مصر ايضا ، ابتهاجا وتجاوبا مع نتائجها . وعلى الرغم من ان الاحتلال الاجنبي للبلاد كان مستمرا ، الا انه ظهر واضحا عجز الانجليز عن الاحتفاظ بذلك الاحتلال لفترة طويلة . وتعمقت العملية الثورية في البلاد ، الامر الذي أضحى اساسا موضوعيا لتوسيع نشاط الشيوعيين المصريين. ومثل وفد مصري البلاد في مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات عام ١٩٤٥ في باريس . وكان اثنان من اعضاء الوفد المصري الاربعة ، اعضاء في «الحركة المصرية للتحرر الوطني» . وكان لكل الجماعات الشيوعية ممثلوها في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التي بدأت تحظى بتأثير كبير في الحياة السياسية للبلاد . وترأست «الحركة المصرية للتحرر الوطني» عددا من الاضرابات في مايو عام ١٩٤٧ بمصانع النسيج في ضواحي القاهرة بشبرا الخيمة .

في مايو عام ١٩٤٧ ، نتيجة للمحادثات التي دامت نحو نصف العام بين قادة

✶ «إيسكرا» معناها بالعربية الشرارة .

اثنتين من المنظمات الشيوعية الرائدة في مصر : الحركة المصرية للتحرر الوطني ، و«إيسكرا» ، تم توحيدهما . واتخذت المنظمة الجديدة اسما لها : « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدتو) وهو الاسم المختصر المكون من الاحرف الاولى لكلمات الاسم الكامل . ويمكن القول بأن ظهورها كان محاولة لانشاء اول منظمة شيوعية مصرية موحدة . وأعلنت «إيسكرا» ، عند الوحدة ، انها تضم ٩٠٠ عضوا. ووفقا للاعلان الرسمي للحركة المصرية للتحرر الوطني ، كانت صفوفها تضم ٥٠٠ شخصا بينهم ٥٠ بالمئة من العمال ، والباقون من الطلبة والجنود وضباط الجيش. وانضم الجانب الاكبر لجماعة «الطليعة» فور الوحدة الى حدتو . ولكن الجماعات الصغيرة مثل «الرابطة الماركسية» و«الفجر الجديد» رفضت الانضمام الى المنظمة، وكوّنت كتلة معارضة . وفي ابريل عام ١٩٤٨ ، تقرر عقد مؤتمر الحزب الذي كان عليه ان يقرر مصير حدتو ، الا انه لم تتيسر الدعوة للمؤتمر بسبب التضارب الشديد في الآراء .

وفي مايو عام ١٩٤٨ ، بدات حرب فلسطين . وجرت الاعتقالات فورا بين الشيوعيين . ولكن النشاط الحزبي لم يتوقف . وفي بداية عام ١٩٥٠ تم الافراج عن كثير من الشيوعيين . وجددت حدتو نشاطها في المدن الكبيرة بصورة رئيسية . وبدأ عدد أفراد الجماعات والمنظمات الشيوعية ينمو في مصر . وكان عدد اعضاء حدتو حين تم الغاء حالة الطوارىء بمصر في فبراير عام ١٩٥٠ يبلغ ١٠٠ ـ ٢٠٠ شخصا . وأصبحت تضم في صفوفها حتى نهاية ١٩٥٢ حوالي ٢٠٠٠ عضو . وزاد عدد اعضاء المنظمات الشيوعية الاخرى . وكوّنت حدتو فروعا لها خارج البلاد ، في لندن ، وباريس ، وروما ، وفيينا . وكان ذلك نتيجة لاقصاء عدد من اعضائها عن مصر . وفي أوائل عام ١٩٥٢ ، بذلت محاولات جديدة تستهدف جذب كل الجماعات الشيوعية المتفرقة وتوحيدها مع حدتو . وراح زعماؤها يتبادلون المناقشات حول «التوحيد» ، ولكن ذلك كله لم يؤد الى نتيجة.

كانت حدتو هي اكثر الجماعات الشيوعية في مصر نشاطا قبل انقلاب ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . فلقد احتفظت بتأثيرها في النقابات العمالية ، وحاول بعض اعضاء حدتو عقد الصلات مع الفلاحين ، كما شاركوا في انشاء ما يسمى بالمجالس الديمقراطية في الجيش المصري .

وكان النشاط النظري لهذه المنظمة يمثل اهمية كبرى . ففي عام 1951 اتخذت حدتو برنامجا جديدا جاء فيه أن «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» تعتبر منظمة الطبقة العاملة لمصر ، وتنهض بنضالها من أجل مصالحهم . كما ورد في نفس الوقت أن الحركة تدافع عن مصالح كافة الطبقات وسائر القوى الوطنية بالبلاد .

وجاء في البرنامج : «ان حدتو تختار النظرية الماركسية اللينينية للصراع الطبقي كنجمة هادية وكبوصلة وكقيادة لاعمالها» . وأعلن ان الهدف الاساسي للحركة هو بناء الاشتراكية .

LAU - Riyad Nassar Library

وقد أعلن في البرنامج لاول مرة المسلك المتفاوت تجاه الجماعات المتباينة للبورجوازية المصرية . وطرح هدف القضاء على مواقع رأس المال الاحتكاري الاجنبي ، وتأميم ملكيات البورجوازية المصرية الكبيرة . وأعلن ، في نفس الوقت، مبدأ حماية الدولة لمصالح الرأسماليين المصريين المتوسطين والصغار ، «لكي توفر تأييدهم في النضال الوطني التحرري ضد الامبريالية الانجليزية» . وطالبت حدتو بمصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة ، وكذلك القضاء على كل الامتيازات الطبقية للملاك العقاريين . وشملت المتطلبات الاخرى مجانية التعليم ، والخدمة الطبية المجانية ، ونظام الضمان الاجتماعي ، الخ .

وحتى يتسنى تنفيذ هذا البرنامج ، رؤي انه من الضروري انشاء حزب شيوعي موحد في مصر . كذلك أعلن ان انشاء الجبهة الوطنية مهمة اساسية . وجاء في البرنامج ان الحكومة الديمقراطية يجب ان تضم ممثلي كافة الطبقات . وأعلن البرنامج تعاون مصر مع البلدان العربية الاخرى على اساس الاهداف المشتركة في النضال ضد الامبريالية ، وخاصة التعاون بين مصر والسودان ، و«التعاون الكامل» مع المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي . أما فيما يتعلق بمشكلة فلسطين ، فقد طالب البرنامج بتكوين دولة عربية ديمقراطية مستقلة في فلسطين بمقتضى قرار منظمة هيئة الامم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ ، الامر الذي كان عنصرا مبدئيا جديدا لسياسة الحركة في المجال العربي . وكما يبدو واضحا من البرنامج ، كانت حدتو ترى انه من الضروري فصل الدين عن الدولة ، وإلغاء كل القوانين التي تحد من الحريات المدنية ، والافراج عن كافة المعتقلين السياسيين ، وإلغاء وجود البوليس السياسي في البلاد .

وحين وقع الانقلاب في يوليو عام ١٩٥٢ ، لم يكن موجودا بشكل عملي من سائر الجماعات والمنظمات الشيوعية في مصر سوى حدتو والحزب الشيوعي المصري (٤٢) . وايدت حدتو الانقلاب . ونشرت تصريحا يتضمن ان زعماءها قد عرفوا بالاعداد لحركة الضباط الذين كان بعضهم متعاطفا مع حدتو . على ان المنظمة نفسها لم تلعب دورا نشيطا في الانقلاب . ولم يكن هناك بلا شك تأثير جماهيري حاسم للحركة الشيوعية على الحياة الداخلية في مصر ، اثناء عملية الاعداد للانقلاب والقيام بتنفيذه . ولم يكن السبب الوحيد في ذلك هو القمع الذي كانت توجهه السلطة العليا الملاكية الكومبرادورية في مصر ــ من حين الى حين ــ ضد المنظمات الشيوعية ، كانت هناك ايضا نقاط كثيرة متصلة بنفس حركة الماركسيين المصريين . فقد ظلت الحركة مفتتة ومقسمة الى منظمات وجماعات

٤٢ ــ أنشيء الحزب الشيوعي المصري من عدد من الجماعات الماركسية التي لم تنضم الى حدتو او انفصلت عنها .

مختلفة حتى بداية ثورة التحرر الوطني المصرية ، بل وفي كل الفترة اللاحقة .

ولم يتيسر للماركسيين المصريين في ذلك الوقت انشاء حزبهم الموحد .

وكان المشاركون في الحركة الشيوعية المصرية بصفـــة غالبة من المثقفين والفئات الاجتماعية المتوسطة الاخرى . ولكن كان من الممكن ان يكون عملهم في مصر اكثر نجاحا في حالة توفر اوثق الروابط مع الجماهير ، ولكان في ذلك سر انشاء حزب حقيقي للطبقة العاملة المصرية ، ولكن ذلك لم يتوفر تحقيقه عشية ثورة ١٩٥٢ . كذلك ، كان تأثير الشيوعيين المصريين في الطبقة العاملة بصفة عامة ضعيفا .

وقد ادى الى ذلك ، بصورة اساسية ، عاملان : أولهما هو استرشاد الجماعات الشيوعية في مصر ب «النزعة البروليتارية الذهنية» التي تناهض — عن تعقل — التعاون مع المستعمِرين . وعكس هذا الخط انفصالا كبيرا بين قيادات الجماعات الشيوعية المصرية وبين جماهير الشغيلة البسطاء العاديين في الظروف المصرية . وثانيهما عدم قدرة قيادة هذه الجماعات على العمل بين الجماهير الاساسية للطبقة العاملة المصرية وعدم رغبتها في ذلك .

كانت أوضاع الماركسيين المصريين في القرية ضعيفة للغاية ، وكان من اهم اوجه النقص لدى الشيوعيين المصريين في الماضي انهم عملوا بصفة مطلقة وسط عمال المدن . وقد جاء في أطروحات المؤتمر السادس للأممية الشيوعية ان الطرح السليم للمسألة الزراعية والاستمالة الشاملة للجماهير العريضة للعمال الزراعيين وتنظيمهم في نضال ثوري من اهم مهام الحزب . ويجب ان تولى عناية خاصة لبناء الحزب نفسه الذي ما زال ضعيفا للغاية .

لقد ظل هذا التقييم من جانب الاممية الشيوعية محتفظا بأهميته بالنسبة للحركة الشيوعية في مصر في الاربعينات والخمسينات ايضا .

وكان الامر الثاني المحتم فيما يتعلق بالإطارات الضيقة لتأثير الحركة الشيوعية في مصر يتلخص في «عصبوية» قيادة هذه الحركة . واشتدت أضرار هـــذه «العصبوية» نتيجة لادعاءات المجموعات الشيوعية الصغيرة والمنقسمة بأنها هـي القيادة الوحيدة لشغيلة مصر في النضال من اجل حقوقهم ، وضد النظـــام الاستعماري ، ومن اجل التحرر الوطني .

وقد خلقت هذه الجماعات والمنظمات — بإصرار كل منها على قيادة الحركة الشيوعية المصرية — عقبات لا يمكن التغلب عليها على طريق التكتل والتحالف مع المنظمات الوطنية الاخرى بمصر . وكانت العادة أن يعلن ان التعاون مع «العناصر البورجوازية» هو «خيانة» ، نتيجة «للتأثير البورجوازي» على عضو الحزب .

ولقد عانت حركة الماركسيين المصريين قبل عام ١٩٥٢ من نقص المسلـــك الواقعي السليم لتقييم الوضع الداخلي في البلاد ، ومن الحساب الضعيف في عديد من الحالات ، او ببساطة من تجاهل الخصائص الهامة للشعب المصري ، مثل تدينه على سبيل المثال . ان عدم وجود حزب ماركسي موحد ، وتعدد الحلقات

LAU - Riyad Nassar Library

والمنظمات الماركسية ، وعدم الاتفاق في آرائها ، بما في ذلك «اللا مبدئيـــة» غالبا ، وغير ذلك من نواحي ضعف الحركة الشيوعية المصرية ، لم تمكن المشتركين فيها من ان يلعبوا دور قادة النضال للتحرر الوطني في مصر على نحو معترف به من الجميع عشية ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . واستغل ضعف الحركة الشيوعية في مصر بنشاط على مدى سنـــوات عديدة ، المستعمِـــرون الانجليز ، والملاك ، والرأسماليون المصريون ، والاحزاب السياسية «القديمة» التي كانت موجودة في سنوات ما قبل الثورة ، والتي كان زعماؤها يخشون «الخطر الاحمر» اكثر مـــن الموت . ولم يكن عبثا ان يلقي الشيوعيون بصفة مستمرة منذ ايام سعد زغلول أفظع الوان القمع . لقد كان طابع القمع شاهدا على فزع البورجوازية المصرية من القوى التقدمية للشعب كله. ولم يتزعم حركة اعادة بناء المجتمع اليساريون«التقليديون»، ولا الشيوعيون المصريون ، بل عناصر الجيش التقدمية . وذلـــك في الظروف التاريخية التي لم يستطع فيها الانجليز والزعماء الملاك البورجوازيون ادارة شؤون مصر على النمط القديم ، وحين لم تستطع الجماهير العريضة من الشعب العيش كما كان الحال سالفا . غير انه على الرغم من كل نقاط ضعف وأخطاء وعـــدم استغلال الامكانيات الحقيقية للاعتماد على الجماهير وضمان تأييدها ، فان الحركة الشيوعية المصرية لعبت دون جدال دورا كبيرا وهاما في اعداد البلاد لثورة التحرر الوطني فيما بعد . ان الاهمية التاريخية للحركة الشيوعية في مصر تلخصت في انها اصبحت اول قناة وصلت عبرها أفكار الاشتراكية العلمية الى ضفاف النيل .

الفصل الثاني

الخصم المزدوج : الاقطاع والامبريالية
(المرحلة الأولى للتطور فيما بعد الثورة
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦)

يرينا تاريخ تطور مصر ، فيما بعد الثورة ، المراحل التي مرت بها البلاد ، وكيف كانت حركة انتقالها الى النمو المتقدم . ويمكن تقسيم نمو مصر فيما بعد الثورة من حيث طابع المهام التي كانت تجري معالجتها الى الفترات التالية :

سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ : النضال ضد العناصر الاقطاعية ، ومـــن اجل القضاء على المواقع العسكرية الاجنبية في مصر .

سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٦١ : الهجوم على المواقع الاقتصادية للرأسمال الاجنبي في مصر ، والاجراءات التي كانت تستهدف تطوير قطاع الرأسمالية .

سنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ : الانتقال الى الاجراءات التي تحمل بصفة عامة طابعا لا رأسماليا مع تطوير مرحلة جديدة من الكفاح المناهض للاقطاع في نفس الوقت . وتعتبر فترة ما بعد العدوان الاسرائيلي ، عندما جرى تشديد مؤامرات الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، مرحلة خاصة في تاريخ مصر . حين استولى الجيش المصري على زمام السلطة ، في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت كلمـــات اللواء محمد نجيب التي تضمنت أن الثوار عازمون على تطهير الجيش وتأليـــف

حكومة مخلصة ، هي البرنامج الاول المعلن (١) .

وحين ناءت بالحمل كواهل البكباشية والصاغات الذين كانوا قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قادة وحدات عسكرية متفرقة ، جعل يتزايد شعورهم بالحاجة الى اعداد برنامج سياسي .

وفي الايام الاولى لقيام النظام الجديد ، كان يريح الشعب أن يتحقق الامل الذي كان يراوده منذ أمد بعيد بإقصاء الملك فاروق . وكانت تلك هي الخطوة الاولى في الطريق الى القضاء التام على الملكية البغيضة . ولقد أيدت الجماهـــير العريضة هذا الاجراء الذي قام به «الضباط الاحرار» تأييدا كاملا . ولكن بعد ان هدأت فرحة اقصاء الملك فاروق ونفيه الى ايطاليا ــ وكان في نظر كثير من المصريين رمزا للفساد وخيانة الوطن ــ اخذ الجميع ينتظرون بقلق ما سيعلنـــه الضباط الشبان عن مستقبل مصر ؟ ولم تكن أسماء أولئك الضباط تدل على شيء بالنسبة للشعب . وقد تسربت بسرعة أقوال تذهب الى أن الذي يدير دفة الامور فـــي مجلس قيادة الثورة هو البكباشي جمال عبد الناصر . ولم يكن معروفا الا في الدوائر العسكرية فقط (٢) ، وراح الانبهار العاصف بالانقلاب يتحول الى انتظار قلـــق .

وأصبح قانون الاصلاح الزراعي الذي أعلن في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ اول خطوة ثورية حقيقية للسلطة الجديدة . وقد عكست آفاقه الاقتصادية والسياسيـــة والاجتماعية جوهر المرحلة الاولى لثورة التحرر الوطني المصرية المناوئة للاقطـــاع والامبريالية عام ١٩٥٢ . كما عكست ايضا كل حسناتها التي لا يتطرق اليها الشك، وكذلك امكانياتها التي لم تكن قد استغلت بعد ، والتي أثرت بعد ذلك على تطور البـــلاد .

١ ــ الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢

مصر بلد زراعي . وترتبط الغالبية العظمى من سكانها بالزراعة ، بصـــورة مباشرة او غير مباشرة ، وتمثل الاراضي الصالحة للزراعة ٣ بالمئة فقط مـــن مساحة مصر (حوالي ٦ مليون فدان) . والى جانب ذلك ، ينبغي أن نضع فـــي الاعتبار ان عدم كفاية الاراضي في مصر ، تصاحبه نسبة عالية جدا من الزيادة

---

1 — M. Naguib. Egypt's Desting, p. 118 .

2 — Jean and Simonne Laconture. Egypt in Transition. London , 1958, p. 179 - 191 .

LAU - Riyad Nassar Library

الخالصة في عدد السكان . وتمثل هذه النسبة من ٢٫٨ الى ٣ بالمئة . والنتيجة ان متوسط صافي الزيادة السنوي في تعداد السكان في مصر في السبعينات يعادل مليون نسمة . والأسر في الريف كبيرة العدد كقاعدة . وهي أصغر عددا في المدن . غير انه من الظواهر العادية للغاية أن يصل عدد أفراد الاسرة حتى في القاهرة نفسها الى ٥ ــ ٦ أطفال . ونتيجة لمعدلات الزيادة السريعة للسكان في البلاد ، ووفقا للتنبؤات المتاحة ، سيتضاعف عدد السكان على أقل تقدير حتى عام ١٩٩٠ .

وهناك عشرات الابحاث التي تبحث المشكلة الزراعية في مصر ، قام بها علماء وسياسيون من اصحاب أوسع المعتقدات اختلافا . ويذكر أولئك الذين درسوا الحياة الواقعية للفلاحين المصريين أن قرونا انقضت على وادي النيل وحال الفلاح هي حالة ، لم يطرأ عليها تغيير . فقد كانت أبسط الاقتراحات للعمل على حل «مشكلة الارض» وتخفيف الاعباء عن كواهل الفلاحين الرازحين تحت المظالم ، قبل عام ١٩٥٢ ، تشبه من وجهة نظر الدوائر الحاكمة مقترحات لـ «تقويض أركان المجتمع» . وحين اقترح احد «المتحررين» تحديد ملكية الاراضي الكبيرة في البلاد بثلاثمائة فدان ، كانوا ينظرون اليه كرجل فقد عقله، او هو في طريقه الى الجنون. واستهجن مشروعه البرلمان ، وهاجمته الصحافة حينذاك ، وطواه النسيان .

ومن البديهي ان الظروف الطبيعية للبلاد لا يمكن ان تكون كافية وحدها لتفسير صعوبة المشكلة الزراعية في مصر وتعقيدها . على اننا يجب أن نعرف بأنها مشكلة ضخمة في حد ذاتها . ومما ادى بالمشكلة الزراعية في البلاد الى ان تكون من اكثر المشاكل تعقيدا تلك الظروف المرهقة لرأس المال المصري المستغل في الزراعة من جراء رواسب الاقطاع وأنصاف الاقطاع . ففي عام ١٩٥٢ وجدت جميع مساحة الاراضي الصالحة في مصر (٥٫٩٩٢٫٦٦٢ فدان) في أيدي ٢٫٧١٦٫٦٦١ مالكا ، منهم ١٫٤٢٩٫١٦٧ مالكا للارض لم يكن كل منهم يملك سوى نصف فدان ، و٨٥٠ الف آخرون يملكون قطع ارض تتراوح بين فدان واحد وفدانين ، و١٥٣ الف شخص كانوا يملكون اراضي تتراوح مساحتها بين فدانين وثلاثة أفدنة ، و٢٩٠ الف شخص كانوا يملكون قطعا من الارض تتراوح مساحتها بين ٣ و٥ أفدنة .

وكان نصيب ٨٤ بالمئة من مجموع ملاك الارض ٢١ بالمئة فقط من مجموع أراضي مصر الصالحة للزراعة .

والى جانب ذلك ، كان هناك ٦١ من ملاك الاراضي يملك كل منهم اكثر من الفين من الافدنة (وكانت هذه المجموعة تملك ٢٧٧٢١٨ فدان) ، وكان هناك ٢٨ شخصا يملكون من الف وخمسمئة الى ألفي فدان لكل منهم ، و٩٩ شخصا يملك كل واحد منهم من الف الى الف وخمسمئة فدان، و٩٢ شخصا يملك كل واحد منهم من ٨٠٠ الف فدان . وهذا يعني ان ٢٨٠ مالكا فقط كانوا يملكون كمية هائلة من الاراضي بالقياس المحلي ــ ٥٨٣٤٠٠ فدان او ١٠ بالمئة من مجموع اراضي

البلاد (٣) .

وتكمن في هذه الارقام فكرة الهرم الزراعي الذي كان قائما بالبلاد (٤) . وكان نظام حيازة الارض في مصر عشية ثورة عام ١٩٥٢ فريدا في نوعه ، من حيث جوهر الاستغلال . وقد توج بنظام على نفس القدر من «الشذوذ» لاستغلال الاراضي . فقد كان استئجار الاراضي ثم تأجيرها اكثر ربحا بالنسبة لكبار ملاك الارض في مصر من زراعتها بالطرق الحديثة . وكان تأجير الارض بوجه عام هو أربح العمليات السائدة في البلاد (٥) . ان بعض كبار ملاك الارض الذين كانوا يديرون الاقتصاد بالطرق الرأسمالية كانوا يؤجرون جزءا من اراضيهم مقسما الى قطع صغيرة للفلاحين العاملين بنظام المحصول . ووفقا للخبرة الواسعة الانتشار في مصر ، وخاصة قبل عام ١٩٥٢ ، كان كبار ملاكي الاراضي الذين يزرعون القطن او الغلال في اراضيهم بمعاونة العمل الاجير يؤجرون أجزاء من الارض المزروعة بالبرسيم والذرة او الأرز لكثيرين من المزارعين بنظام المحصول لموسم واحد . ولم تكن مثل هذه «الايجارة» تندرج في الاحصاءات الرسمية . وتضع الاحصاءات كافة الاراضي المؤجرة للمزارعين بنظام المحصول لمدة موسم في قائمة الاراضي التي يزرعها الملاك بأنفسهم .

لم تكن طفيلية الملاك العقاريين المصريين وألوان جشعهم تعرف اية حدود . ولم تكن هناك تسعيرة موحدة للايجار مما أتاح التلاعب بها . هذا بالاضافة الى أن احدى السمات الاساسية المميزة في العلاقات الايجارية كانت تفضيل ملاك الاراضي تأجيرها بقطع صغيرة ، بل ومتناهية الصغر . ويكمن تفسير ذلك ، في كثير من جوانبه ، في الظروف الطبيعية الخاصة لوادي النيل ، فان اراضيه ، وبخاصة في الدلتا ، أراض شديدة الخصوبة . وقد أصبح من المضمون الحصول على ثلاثة محاصيل في العام الواحد من أراضي الدلتا ومصر الوسطى . وقد كانت هناك فئة كبيرة جدا من العمال الزراعيين يتراوح عددهم ــ وفقا لبيانات ش. عيسوي ــ بين ١٫٥ و٢ مليون شخص . هذا بالاضافة الى الفلاحين الذين كانوا مضطرين دائما الى استئجار الاراضي ــ مليوني شخص (٦) . وكان أولئك لا يملكون أرضا ولا مأوى يحتمون به ، وكانوا يتنقلون بعائلاتهم من محافظة الى

---

3 — «La Voie Egyptienne ...», p. 365 - 366 .

4 — Ph. D. Abdel Razeck M. Hassan. UAR. Some Economic Features. Cairo, 1959, p. 1 .

5 — Ibid., p. 6 .

٦ ــ ش. عيسوي . مصر في منتصف القرن العشرين م ١٩٥٨ صفحة ٢٠٤ . وتختلف بياناته بعض الشيء عن الجدول الوارد في «ثورة الاصلاح بالارقام» ، القاهرة ١٩٥٩ صفحة ٨٧ .

LAU - Riyad Nassar Library

أخرى ، وذلك وفق مكان وزمان هذا العمل او ذاك . وأين يكون العمل الجديد ؟ ومتــى ؟

وكان الضباط الذين قدموا الى السلطة يعرفون أوضاع القرية المصرية . فقد كان كثير من أقربائهم من الفلاحين ، بعضهم كان ميسور الحال بعض الشــيء والبعض الآخر كان متوسط الدخل . كذلك كان من الفلاحين ، ايضـــا ، أغلب الجنود وصفوف الضباط الذين يعملون تحت قيادة الضباط . وقد نهض ذلك كله الى درجة كبيرة ، بالتمهيد لقيام «الضباط الاحرار» بتأييد الاصلاح الزراعي . ولم يكن المؤيدون للتغييرات الاجتماعية الاقتصادية الجوهرية في القريـــة هم العمال الزراعيين الاجراء ، والمعدمين ، او المزارعين فقط ، ولكن ناصرت تلك التغييرات ايضا عناصر بعيدة كل البعد عن ذلك من حيث تكوينها الطبقي ، نقصـــد أغنياء الفلاحين وبورجوازيي المدينة الذين كانوا يتجهون الى الاشتغال باقتصاد المزارع . وكانت أصوات الفلاحين المعدمين وأصحاب الاراضي الصغيرة خافتة واهنة حتى لا يكاد يسمعها احد في القرية من رواسب الاقطاع ونصف الاقطاع . وكثيرا ما كان الصراع الداخلي يؤدي الى أعنف النقاش بين خصوم الرأسمالية في الزراعة وبين أنصارها . ولم تكن للفلاحين الاجراء نقاباتهم الخاصة بهم ، ولا أحزابهم التي يمكنها أن تنقل الى السلطات الجديدة المتطلبات المتعلقة بالمشكلة الزراعية ككل . وكان شأنهم في ذلك شأن الفلاحين المعدمين .

كان الاصلاح الزراعي ضروريا للسلطات الجديدة ايضا ، لكي تضعف حدة تأثير العناصر نصف الاقطاعية على السياسة الداخلية للبلاد . فلقد كانت السلطة الجديدة تستوعب جانبا آخر من هذه المشكلة – اذ اصبحت القرية مادة سريعة الاشتعال . وكان يمكن أن تصبح تربة خصبة لاعمال الدعاية ، ليس للقـــوى السياسية اليسارية فحسب ، بل واليمينية ايضا .

في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، أعلن قانون الاصلاح ، ولكنه لم يفهم على انه يقضي على الظلم الذي يرزح الفلاح المصري تحت وطأته منذ قرون طويلة . وشرع كبار ملاكي الارض فور صدور القانون في ممارسة التخريب . لقد كانوا يفهمون أن امتيازاتهم الطبقية يحيق بها الخطر . أما بالنسبة للفلاحين وخاصة المعدمين منهم، فانهم تصرفوا تجاه الاصلاح الزراعي على الاقل بإتزان . فلم يكن كل منهم قـــد حصل على ارض بعد .

ووفقا للقانون ، حددت ملكيات الاراضي الكبيرة بـ ٢٠٠ فدان للفرد الواحد. وكان من حق كل من يملك اراضي تزيد على هذا الحد الاقصى أن يحتفظ بـ ١٠٠ فدان أخرى تقسم على أفراد أسرته .

وتمت مصادرة الاراضي الزائدة بمعرفة الدولة لصالح الفلاحين . وتوفرت من جراء ذلكمساحاتمن الاراضي، جرى اعدادها وتوزيعها علىاساس قطع صغيرة تتراوح مساحتها بين ٢ – ٥ أفدنة . وكان المفروض أن تمنح للفلاحين الذين لا يمتلكون ارضا . وكان ثمن قطع الارض يعادل عشرة أمثال الايجار المعمول به في

هذه المنطقة او تلك من البلاد . وكان الحاصل على الارض ملزما بدفع ١٤ جنيها مصريا في المتوسط عن كل فدان سنويا لمدة ٣٠ عاما (٧) .

ووعدت الدولة جميع كبار ملاك الاراضي الذين صودرت أراضيهم الزائدة بدفع قيمة هذه الاراضي بعد مرور ٣٠ عامـــا . وحين استولت الحكومة على الاراضي ، كانت تسلم الى اصحابها «بونات» خاصة كان يمكنهم بمقتضاها تسلم ٥ر٤ بالمئة كربح سنوي (٨) . هذا ، وقد سمح للملاك ببيع الاراضي الزائدة قبل الاستيلاء عليها . وتم الاستيلاء على الاراضي التابعـــة لـ ١٧٥ من أفراد الاسرة المالكة دون دفع اية تعويضات .

وتم اقرار قيمة موحدة للايجارة الزراعية لكافة أنحاء البلاد . فكان لكل من يؤجر ارضه الحق في الحصول على ما لا يزيد عن سبعة أمثال الضريبة الزراعية (عن كل هكتار من الارض ٦ر٣٣ – ٢ر٦٧ جنيه مصري مقابل ٤٨ – ١٢٠ جنيه مصري قبل الاصلاح وفقا لظروف هذا الاقليم او ذاك من مصر (٩)) . واذا دفعت القيمة الايجارية عينيا ، فيجب الا تزيد عن ٥٠ بالمئة من المحصول . وحدد للعمال الزراعيين الاجراء حد أدنى للأجور – ١٨ قرشا في اليوم للرجـــال و١٠ قروش للنساء (١٠) . وسمح لاول مرة في مصر بانشاء نقابات للعمال الزراعيين .

وأنشئت وزارة خاصة لاجراء الاصلاح الزراعي (١١) . وكان من المفروض أن تمارس الجمعيات الزراعية التابعة للدولة والمنشأة وفقا لقانون الاصلاح الزراعي في القرى المصرية التي شملها القانون الجديـــد ، نشاطها تحت اشراف هـــذه الوزارة (١٢) . وأعلن انه يتوجب على اعضاء الجمعيات التعاونية الحصول على كل ما يلزم لتنفيذ أعمال الزراعة – البذور والسماد ومياه الري والماكينات الزراعية والادوات وما الى ذلك – عن طريق الجمعيات التعاونية فقط . وكان المفروض بادىء الامر أن توفر هذه الخطوة للفلاحين تدعيم الدولة في نظام شبه إلزامي بما في ذلك تقديم قروض رخيصة الفائدة .

الا ان الاعلان وحده عن تدعيم المنتجين الزراعيين الاساسيين لم يكن كافيا

---

٧ – سيد مرعي . الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان فيالقطر المصري ، القاهـــرة ١٩٥٨ ، صفحة ٥١ – ٥٦ .

٨ – وفقا لبيانات محمد نجيب ، ٣ بالمئة .

9 — Eva Garzouzi. OLd 1115 and new Remediesin Egypt. Cairo , 1958, p. 87 .

١٠ – سيد مرعي . الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ، صفحة ٣٣٤ .

١١ – في بادىء الامر كان ذلك هو اللجنة العليا للاصلاح الزراعي التي كانت تصدر باسمهـا شهادات تمليك الاراضي وفقا لقانون الاصلاح الصادر في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ .

١٢ – سيد مرعي . الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ، صفحة ١١٣ .

L A U - Riyad Nassar Library

على الاطلاق . فقد كان من الضروري ايضا تنفيذ عمل ضخم مرتبط بالتحولات العميقة في كثير من مجالات الاقتصاد الاخرى مثل النظام المصرفي الذي لم يكن قد اجري عليه اي تعديل عام ١٩٥٢ ، وكان يخدم الطبقات المالكة دون غيرها . وحاولت الدولة عن طريق الجمعيات التعاونية ايضا توفير الرقابةكي يقوم الفلاحون بدفع قيمة اقساط الارض المفروضة عليهم بدقة .

وكان الشعار الاساسي الذي أقدمت الحكومة تحته على تنفيذ الاصلاح الزراعي هو «الارض للفلاحين» ! ولقد ظهر فيما يتعلق بهذا الشعار عديد من الاسئلة التي لم يتلق الفلاحون عنها جوابا . مثال ذلك : من هم المقصودون بكلمة الفلاحين ؟ هل يشمل الاصلاح الزراعي كل القرى ؟ وماذا سيكون الحال في تلك القرى التي لم تتبق فيها أراض للاستيلاء عليها وتوزيعها على الفلاحين ؟ ويمكن القول ، على اية حال ، ان اول قانون للاصلاح الزراعي في مصر كان بعيدا عن الكمال . فقد شمل الاصلاح ٥٦٠ الف فدان لا غير ، اي ١/١٠ المساحة الكلية للارض الصالحة للزراعة . وفي عام ١٩٥٢ بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي ، كان هناك اكثر من ٢ مليون فدان في حيازة كبار الملاك . وظل الحد الاقصى لحيازة الاراضي في مصر كبيرا وفقا لقانون الاصلاح . فان ٢٠٠ فدان وفقا للمعايير المصرية تعتبر مساحة كبيرة من الارض الزراعية ، ويمكن اذا توفرت لها دورة زراعية سليمة أن تدر دخلا سنويا يقدر بعشرات الالوف من الجنيهات المصرية .

واذا وضعنا في الاعتبار ان كثيرين من كبار ملاك الاراضي استطاعوا ، باستغلال صلاتهم بالجهاز الحكومي والادارة المحلية ، أن يسجلوا الاراضي الزائدة عن حد المصادرة بأسماء أقاربهم ، وضموا مقطوعيات أراضيهم بعد الاصلاح ، فان بعض العائلات ظلت حالها كما كانت سابقا ، واستمرت تملك مساحات كبيرة من الارض تبلغ ٥٠٠ فدانا او اكثر ، وكان ذلك نتيجة للتلاعب والاحتيال . كذلك كان هناك عيب جوهري آخر في قانون عام ١٩٥٢ . والمقصود هنا بند خاص يتعلق بالاراضي «البكر» والصحراوية . فقد استطاع ملاك هذه الاراضي ، الذين كانوا يستثمرون فيها ولو حدا أدنى من رؤوس الاموال ، أن يحصلوا على مهلة تمتد ثلاثين عاما يسلمون بعدها اراضيهم . هذا ، بغض النظر عن مساحات الاراضي . وقد أتاح هذا البند من القانون أحيانا امكانية تثبيت ملكية آلاف الافدنة لصالح بعض كبار ملاك الاراضي والرأسماليين (١٣) .

ووفقا لقانون عام ١٩٥٢ لم يشمل الحد الاقصى المقدر ب ٢٠٠ فدان على مدى عشر سنوات الاراضي الآتية :

---

١٣ ـ بقي لدى أحمد عبود وحده بعد تنفيذ قانون ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ اكثر من خمسة آلاف فدان بالقرب من قنا . وكان البدراوي حائزا ل ١١ الف فدان .

١ ـ «الاراضي غير الصالحة للزراعة» .

٢ ـ الاراضي الموجودة في ملكية حائزها لفترة لا تقل عن ٢٥ عاما .

٣ ـ الاراضي التي كانت تستصلح بمعرفة الشركات ، والاراضي التي جرت عليها انشاءات ، والاراضي التابعة للشركات الصناعية قبل اعلان الاصلاح الزراعي او كانت «ضرورية للانتاج» . وكانت تلك الشركات الصناعية تحصل على موافقة خاصة للاحتفاظ بتلك الاراضي من السلطات المنفذة للاصلاح .

وأظهرت التجربة العملية انالحصول على مثل هذه الموافقة لم يكن صعبا .

حقيقة ، ان القانون رقم ١٤٨ لعام ١٩٥٧ قد حدد مساحات الاراضي غير الصالحة للزراعة ب ٢٠٠ فدان . غير ان الملاك استغلوا هذا الاستثناء في كسب الوقت ، واحتفظوا في حيازتهم ـ في كثير من الحالات ـ بمساحات كبيرة من الاراضي . ولقد أكد مالك الارض «محمد علي» ، على سبيل المثال ، ان مساحات كبيرة في ضواحي القاهرة مخصصة للانشاءات . وبناء على ذلك ، فهي لا تخضع لقانون الاصلاح الزراعي . وهذا بالضبط ، ما فعله احمد عبود في أرمنت ، ومحمد سلطان في المنيا (١٤) . واستغل بعض الملاك ايضا كون جزء من اراضيهم يقع داخل نطاق التقسيم الاداري للمدينة ، ورفضوا بناء على ذلك اعتبارها «فائضة» عن ٢٠٠ فدان . واستند الآخرون الى اجراءات اصلاح الاراضي وحاولوا الحصول على استثناء اراض من تطبيق القانون عليها (١٥) .

ووفقا لقانون عام ١٩٥٢ ، لم تخضع للاستيلاء عليها تلك الاراضي التي بيعت قبل ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . واذا كانت الارض قد بيعت للابناء والاحفاد ، فكان يجب في هذه الحالة اثبات أن البيع قد وقع قبل صدور القانون . وكان هذا ، كما أشار عادل غنيم الباحث المصري ، «من أكبر أوجه النقص في القانون» (١٦) .

كان يكفي لتوثيق صحة عملية البيع ختم وتوقيع احد الموظفين ، الامر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام التلاعبات . وقد اظهرت ، بعد ذلك بوقت طويل ، محاكمات الاقطاع في محافظة كفر الشيخ عام ١٩٦٢ ، وتحقيقات لجنة القضاء على الاقطاع المكونة عام ١٩٦٦ ، أن الملاك استطاعوا ان يقوموا بتزوير كثير من عقود بيع الاراضي .

هذا ، وقد كان قانون ١٩٥٢ ، فيما يتعلق بالاراضي الخاضعة للاستيلاء ، يسمح للحائز أن يبيع خلال خمس سنوات خمسين فدانا لكل من أبنائه (بحيث لا يزيد المجموع العام عن مائة فدان) . وكذلك يسمح ـ وهذا هو الأهم ـ ببيع اية

---

١٤ ـ «الطليعة» ، ١٩٦٦ ، العدد ٦ .

15 — G.S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1967) Cairo, 1969, p. 24 .

١٦ ـ «الطليعة» ، ١٩٦٦ ، رقم ٩ .

L A U - Riyad Nassar Library

مساحة من الارض لصغار المزارعين الذين يملك كل منهم ما لا يزيد عن عشرة افدنة . هذا ، بشرط ألا يبيع لكل منهم اكثر من خمسة أفدنة . ويسمح ايضا ببيع اراضي البساتين لخريجي المعاهد الزراعية بحيث لا تزيد عن ٢٠ فدانا للشخص الواحد . وقد استغل ملاك الاراضي هذا الوضع في خدمة أهدافهم الخاصة ، فكثرت بصورة حادة عمليات البيع الوهمية . ولم يغفل القانون في الفترات الاولى امكانية زيادة حيازات الارض الكبيرة . كتب جبريل صعب باحث الاصلاح الزراعي بمصر : «لقد تحايل كثير من الحائزين على الاراضي الزراعية بعد عام ١٩٥٢ على القانون بشرائهم قطع ارض اكثر من الحد الاقصى المسموح به في القانون باسم الافراد الذين يعولونهم» (١٧) .

وحظرت الدولة بيع الاراضي المستولى عليها ابتداء من أكتوبر عام ١٩٥٣ .

ولكن كان قد تم حتى ذلك الحين بيع ١٤٥ الف فدان من الارض ، اي حوالي ربع الاراضي الخاضعة للتوزيع . وأعاد القانون رقم ٤٩٤ لعام ١٩٥٣ التوكيد على ضرورة انشاء محكمة خاصة للتحقيق في مخالفات مواد قانون بيع الارض .

غير ان المحكمة لم تستمر طويلا «من جراء صعوبات تحقيق القضايا وكثرة عدد الشكاوي وكثرة القضايا نفسها» (١٨) .

وفي عديد من الحالات كانت العمليات الطويلة لنزع الارض التي تمت دون اشراك جماهير الفلاحين ، وكذلك وجود عناصر اقطاعية في الجهاز المسئول عن تنفيذ الاصلاح الزراعي ، سببا استطاع بفضله مالك الارض ان يخفي عن الدولة الارض الزائدة عن حد المصادرة .

وأنشئت اللجنة العليا للاصلاح الزراعي لمراقبة عمليات الاستيلاء على الاراضي وتوزيعها . وكان على كل من يحوز أراضي اكثر من الحد الاعلى المقرر أن يقدم الى اللجنة ، قبل ٣١ يناير عام ١٩٥٣ ، كشفا بالاراضي التي ستظل في حيازته وبالاراضي التي سيسلمها الى الدولة. ان مصادرة الاراضي علىاساس الاحصاءات التي يقدمها المالك نفسه لا على اساس احصاءات المساحات التفصيلية ، أتاح امكانيات كبيرة لاخفاء الارض التي تقع تحت طائلة قانون الاصلاح الزراعي . وظهرت في الصحف تحقيقات صحفية ومعلومات تشير الى أن الملاك كانوا يستغلون «اشخاصا غير موجودين» محاولين بأسمائهم تهريب الاراضي من قانون الاصلاح الزراعي . وقد اكتشف ذلك عقب قيام بعض الدوائر الاقطاعية في قرية كشميش في شهر مايو ١٩٦٦ بقتل عضو نشيط في الاتحاد الاشتراكي العربي (١٩) . كذلك ضبطت دفاتر تسجيل تم فيها تدوين أسماء اشخاصماتوا منذ ثلاثين عاما بوصفهم

17 — G.S. Saab. The Egyptian Reform (1952 - 1967), p. 17 .

١٨ – «الطليعة» ، ١٩٦٦ ، العدد ٩ .

١٩ – هو الشهيد صلاح حسين .

مالكين لبعض قطع من الارض (٢٠) .

واحتفظ كثير من العناصر الاقطاعية في أيديهم بمساحات ضخمة من الاراضي المزروعة ، مع موافقتهم الشكلية على القانون . وقد كشف المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة كفر الشيخ – على سبيل المثال – في أواسط الستينات أن ١٠ اقطاعيين استطاعوا بعد اصلاح عام ١٩٥٢ اخفاء ٥٠٠٠ فدان لكل حائز (٢١) .

وبعد تسليم الوثائق ، التي كان يجب أن تتم على اساسها مصادرة الاراضي، الى اللجنة العليا للاصلاح الزراعي ، أصدرت اللجنة تعليمات الى ادارة الزراعة لقياس مساحة الارض ، وتم ذلك بصفة إلزامية بمساعدة من يهمه الامر – اي الحائز ، وكذلك ممثلي السلطة المحلية الذين كانوا غالبا من عملاء كبار ملاك الاراضي . ثم أنشئت بعد ذلك لجنة لتسلم الاراضي وجرد المباني والاشجار الموجودة بها وما الى ذلك . وكتب جبريل صعب : «وفي أغلب الاحوال كان لدى الملاك امكانية ادخال اكثر الاراضي الزراعية خصوبة ضمن الـ ٢٠٠ فدان التي تركت لهم . ولقد سحبوا الماكينات والمعدات الزراعية وأبقوا على الغالبية العظمى من المباني الزراعية» (٢٢) . وأتيح لمالك الارض الحق في التظلم من اي قرار يتعلق بالمصادرة في اللجان الخاصة بنظر شكاوي وإدعاءات ملاك الارض ، او في اللجنة العليا للاصلاح الزراعي . وبعد نظر الشكاوي والدعاوي المقدمة من ملاك الارض أمام كل هذه اللجان ، كان يمكن اتخاذ القرار النهائي بنزع الارض . وكسب الملاك الوقت لمد أجل فترات تنفيذ الاصلاح عن طريق استئنافاتهم ، وبالمناورات للتلاعب بالأجل الممنوح .

وقد قام جهاز تنفيذ الاصلاح الزراعي هو نفسه على نحو لم يلعب فيه ممثلو الفلاحين اي دور عملي ، على حين تسلل اليه بكثرة موظفون يعملون في خدمة الدولة منذ ايام الملكية في مصر ، ومن العملاء المباشرين للملاك . ومن المميز ان القانون الثاني للاصلاح الزراعي عام ١٩٦١ قد مس بعض القائمين بالعمل في لجنة تنفيذ الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ ، بما فيهم مقرر لجنة التشريع باللجنة العليا. وبعد جريمة القتل المرتكبة في كمشيش وفرض الحراسة على الاراضي التي كان الاقطاعيون يحتفظون بها ، ضاربين عرض الحائط بقانون الاصلاح الزراعي ، خضعت للحراسة أراضي مقرر لجنة التشريع باللجنة العليا للاصلاح الزراعي (٢٣) .

٢٠ – «الجمهورية» ، ٢١–٥–١٩٦٦ .

٢١ – «الاخبار» ، ١٣–٦–١٩٦٦ .

22 — G.S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1967) , p. 23 .

٢٣ – «الطليعة» ١٩٦٦ ، رقم ٩ ، صفحة ١٧ .

LAU - Riyad Nassar Library

والحقيقة انه حتى صدور قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ، كان كبار الملاك يحافظون الى حد كبير على امكانية العلاقات الايجارية في صالحهم . كتب الباحث الاجتماعي المصري ميشيل كامل : «ان وجود ١٤ مليون من الفلاحين المعدمين والتنافس الحاد فيما بينهم للحصول على الارض عن طريق الايجار ، وعدم وجود رقابة على تنفيذ قوانين الايجار نتيجة لسيطرة كبار ومتوسطي الملاك على المنظمات الاقتصادية والسياسية ، قد أدى الى زيادة القيمة الايجارية على الارض بما يزيد كثيرا عن ٧ أمثال الضريبة . ولم ينفذ هذا القانون عمليا ولم يعترف به في القرية » (٢٤) .

الا ان هذا لا يفند الاستنتاج بأن قانون الاصلاح الزراعي قلل من العبء المالي على المستأجر . فوفقا لبعض البيانات ، كسب من قانون عام ١٩٥٢ حوالي ٦ مليون مستأجر ومحصل زادت دخولهم على ٣٥ مليون جنيه مصري سنويا (٢٥) . ومن المعروف ، على سبيل المثال ، ان القيمة الايجارية قد خفضت في مصر العليا ، حيث كانت مرتفعة بصفة خاصة حتى عام ١٩٥٢ . ولكن هذا التخفيض ، كقاعدة، لم يصل الى مستوى ٧ أمثال ضريبة الارض كما نص قانون الاصلاح الزراعي .

ونتيجة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ، تحققت مكاسب للفلاحين المستأجرين الذين أصبحوا يستأجرون الارض بعد مصادرتها من ملاكها السابقين، عن طريق الدولة (لم توزع الحكومة كل الاراضي على الفلاحين ، ففي عديد من الحالات قامت بتأجير قطع من الارض الى حين يتم توزيعها . ولكن ذلك كان يجري وفق أسس جديدة . وظهر هذا المستأجر الجديد على ضفاف النيل نتيجة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الاول . وكانت قيمة الايجارة تقل ٣٠ — ٤٠ بالمئة عن تلك القيمة التي كان الفلاح يدفعها نظير استئجار الارض من الافراد) (٢٦) .

وبالرغم من ذلك ، سمحت أشكال الايجار الموجودة لمالك الارض بالتحايل على كثير من مواد القانون . فقد ظل نظام المزارعة في مصر سائدا على نطاق واسع . ولقد كان ذلك النظام ، على اية حال، معتمدا وفقا لقانون الاصلاح الزراعي الذي راعى انه بعد خصم كل النفقات يجب الا يقل نصيب المستاجر عن النصف . غير أن هذا الوضع بالذات الخاص بنصف المحصول لم يتم تنفيذه . ولقد اشتهر في مصر نظام «الاخماس» الذي يحصل بمقتضاه الفلاح المستأجر القائم بزراعة الارض وبكل الاعمال الزراعية المتعلقة بها على خمس المحصول ، بينما يحصل المالك على

---

٢٤ ـ «الطليعة» ١٩٦٦ ، رقم ٩ ، صفحة ١٧ .

25 — D. Warriner. land Reform and Development in the M. East. London, 1957, p. 39 .

26 — G.S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1962) , p. 47 .

٤/٥ المحصول . وكانت هناك ايضا صيغ أخرى تذكر بالعبودية الحقيقية . فقد تم في كمشيش على سبيل المثال كشف صيغة «ماكاتان» للايجار (٢٧) ، فكان المالك يعطي الفلاح قطعة ارض صغيرة ومحراثا وفأسا ، وكان على الفلاح نظير ذلك أن يعمل هو وأسرته في حقل مالك الارض . واذا ما أطعموا الفلاح ٣ مرات في اليوم علاوة على ما تقدم، وأعطوه في كل عام جلبابا، وقميصين داخليين وسروالا، فان المساحة «المؤجرة» لقاء عمله كانت تنخفض الى النصف .

ولم يقف استغلال المستأجرين عند ذلك الحد . فقد كانت الارض مسجلة باسم المالك وكان يمكنه ان يتصرف بحرية في بطاقة حيازته : وكان يحصل بنفسه بمقتضى هذه البطاقة من الجمعية التعاونية على ما يلزمه بالسعر الرسمي . ويبيع جزءا مما حصل عليه في السوق السوداء ، ثم يرغم الفلاح على شراء المتبقي بسعر مرتفع . أما فيما يتعلق بالقروض المالية المعفاة من الفوائد ، فكان يستغلها لصالحه ، لتحسين أرضه او استثمارها في التجارة . وكان مالك الارض ، فوق ما تقدم ، يتسلم المحصول بنفسه ، ويزنه ويقيمه . وكان هذا سببا في فتح المجال أمام اساءة استعمال القوانين ، وممارسة الخداع على حساب الفلاحين الجهلاء او أنصاف الجهلاء .

وكان «منفذا» كبيرا للملاك ذلك المبدأ في قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ الذي استثني من التسوية العامة ملاك الاراضي الذين يؤجرون بساتين الفاكهة او الحاصلات الموسمية (الذرة والخضروات) . واستغل ملاك الارض على نطاق واسع أوجه النقص الاخرى في قانون عام ١٩٥٢ . فقد اتخذ على سبيل المثال مبدأ خضعت بمقتضاه جميع الاتفاقات الايجارية المبرمة عام ١٩٥٢ للمراجعة على اساس جديد . واتخذت قوانين مماثلة في أعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ . الا ان الملاك كانوا في نفس الوقت ملزمين بمواصلة العلاقات الايجارية مع المستأجرين بنظام المزارعة لمساحة نصف الارض فقط والتي تم تأجيرها حتى سبتمبر عام ١٩٥٢ . واستغل الملاك ذلك على نطاق واسع ضد المستأجرين والمستأجرين بنظام المزارعة. وغالبا ما كان أولئك يوافقون على الظروف الفعلية التي كانت أسوأ بالنسبة لهم من القوانين المعلنة ، مخافة أن يفقدوا الارض . ووردت في الصحافة المصرية حقائق توضح أن الملاك يفرضون ارادتهم على الفلاحين المستأجرين ، ويكبلونهم بالقيود . فقد كانوا يستولون على الكمبيالات وعلى مستندات الديون الاخرى التي تحمل توقيعات وأختام المستأجرين ويرغمونهم على توقيع صورة واحدة من عقد الايجار يحتفظ بها المالك . وكانوا يرفضون اعطاء الفلاحين اية ايصالات . وقد ضبطت لجنة حصر وتوزيع الاراضي عند احد مخالفي قانون الاصلاح الزراعي في المنيا ٣٤٥٥ عقد ايجار و٨٠٠ كمبيالة و٦٤٠ محضرا برفض استلام الارض و٨٤٠ عقدا

---

٢٧ ـ «الاخبار» ، ١٧-٦-١٩٦٦ .

LAU - Riyad Nassar Library

ببيع ارض . وكانت كل هذه المستندات الشكلية موقعة من الفلاحين . وتم ايضا مصادرة ٦٠ عريضة بيضاء كان على كل منها توقيع احد الفلاحين (٢٨) . ويورد جبريل صعب حقائق تم التوصل اليها عن طريق استجواب الفلاحين ورجال الادارة في منطقة اجا . ففي أعوام ٥٧ و٥٨ و١٩٥٩ وصلت القيمة الايجارية الى ٥٠ جنيه مصري للفدان في هذه المنطقة . بينما وفقا لتنظيمات قانون الاصلاح الزراعي كان يجب أن تمثل ٢٥ — ٣٠ جنيها مصريا للفدان . ان التكنيك التقليدي للابتزاز الذي لجأ اليه ملاك الاراضي يتلخص في انهم كانوا يجبرون المستأجر تحت تهديد الطرد على توقيع مستندين — عقد جديد ، حيث تذكر القيمة الايجارية المحسوبة على أسس قانونية ، وفي نفس الوقت حساب منفصل باسم المالك بالمبلغ الذي يزيد عن هذا المستوى الرسمي للقيمة الايجارية (٢٩) .

وكان لدى العناصر نصف الاقطاعية امكانية تحقيق استغلال الفلاحين في كل هذه الصور ، لمجرد انهم كانوا لا يزالون محافظين الى حد معين ليس فقط على مواقعهم الاقتصادية ، بل وعلى تأثيرهم السياسي في القرية . لقد بدات ثورة عام ١٩٥٢ عملية كان من نتيجتها القضاء على النفوذ السياسي للاقطاعيين في السياسة المركزية الداخلية والخارجية للدولة . غير ان القوى الثورية لم تستطع تطهير اجهزة السلطة المحلية في القرى من مثل هذا النفوذ تطهيرا حازما . حقيقة ان شيئا ما قد تم في هذا المجال ، لكنه في المرحلة الاولى لتطور الثورة المصرية لم يكن كافيا على الاطلاق . وكانت هناك عيوب اخرى للاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ . منها على سبيل المثال : المعدلات البطيئة لتنفيذه ، وتطلعات اغنياء الفلاحين في مختلف مناطق مصر، وخاصة في دلتا النيل ، الى تحويل الاصلاح لصالحهم فقط. وفي كثير من الاحيان كان الفلاح الفقير بعد استلامه الارض مضطرا اما الى بيع قطعة ارضه ، او التنازل عنها لمالك الارض ، سدادا للديون ، تحت ستار الايجار لاشخاص وهميين . وكانت الارض تظل باسمه من الوجهة الشكلية ، ولكن يفقدها الفلاح فعليا خلال بضع سنوات مقابل الديون .

غير انه بالرغم من كل ذلك ، اظهر قانون ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ ان السلطة الجديدة قد اتخذت خطوة هامة على طريق التحولات الثورية . فلأول مرة في تاريخ البلاد هوت الدولة بقبضتها على كبار ملاك الاراضي . وبلغ مجموع ما تم توزيعه حتى نهاية عام ١٩٦٠ ، ٣٢٦٧٣٢ فدانا ، وحتى نهاية عام ١٩٦٤ ، ٦٤٦٧٧٥ فدانا (٣٠) ، انتقلت الى ايدي ٢٦٣ الف أسرة . واذا اعتبرنا متوسط

٢٨ — مواد اللجنة العليا للقضاء على الاقطاع («الطليعة» ، ١٩٦٦ ، رقم ٩) .

29 — G.S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1962) p. 145 - 146 .

30 — «La Voie Egyptienne ...», p. 368 .

L A U - Riyad Nassar Library

عدد أفراد كل أسرة خمسة أفراد كأساس ، فانه يمكن التأكيد بأن كل الاصلاح الزراعي في مصر قد شمل مليون و٣٠٠ الف شخص ، وهذا قليل بالطبع . غير أن الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ كان في نظر الكثيرين اول خطوة ، وليس آخر خطوة على الطريق الفعلي لحل المشكلة الزراعية في البلاد .

وفي نفس الوقت ، كان للاصلاح الزراعي أثر جوهري على مصادر الادخار الداخلية ، فلقد التهمت طبقة كبار ملاك الاراضي موارد ضخمة كان من الممكن استثمارها في الصناعة . ووفقا لتقديرات الدكتور أنيس كان ملاك الاراضي يحصلون يوميا على ١٣٠ مليون جنيه مصري على شكل قيمة ايجارات . وكانت كل هذه الاموال تقريبا تصرف على اقتناء الكماليات المستوردة من الخارج ، وعلى بناء الفيلات والقصور وشراء الاراضي التي يتم ايجارها فيما بعد ، وعلى تمويل المضاربات (٣١) . وبالطبع كان بعض ملاك الاراضي يستثمرون أموالهم في الصناعة، ولكن عددهم كان قليلا جدا قبل عام ١٩٥٢ . وأشرفت حال السوق المحلية في القرية المصرية على ما يشبه الهاوية . فكان الفلاح الذي يحصل على دخل سنوي قدره ١٥ — ٢٥ جنيها مصريا لا يستطيع ، في أحسن الاحوال ، أن يشتري حتى الحد الادنى مما يلزمه هو وأسرته . ولقد قام المهندس مرزوق عبد الحميد المدير الفني لشركة الحرير المصرية بإحصاء ورد فيه انه في عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ استهلك ١٥ مليون مصري من سكان القرى ومراكز التجمعات السكنية الصغيرة ما لا يزيد عن خمسة أمتار من الاقمشة لكل منهم في العام . وبلغ متوسط استهلاك الفرد من الاقمشة في انجلترا سنويا في نفس تلك الفترة ٤٥ مترا، وفي الولايات المتحدة الامريكية ٩٠ مترا ، وفي كافة أنحاء العالم — ١٨ مترا (٣٢) .

ان الضباط الذين جاؤوا الى السلطة لم يفترضوا دون اساس ان الاصلاح الزراعي ، بضربه لكبار ملاك الاراضي وبتحطيمه «الرسوخ» التقليدي للملكية الخاصة في مصر سيخلق في نفس الوقت «منطقة خطرة» بالنسبة الى توظيف رؤوس الاموال الزائدة في الزراعة ، مما سيؤدي الى اندفاع كبار ملاك الاراضي الى الاستثمار في مجال الصناعة . ومن المميز ان تنفيذ الاصلاح قد صاحبه عديد من القرارات التي أعفت المشروعات المصرية المنشأة لاول مرة من الضرائب لمدة خمس سنوات ، وكذلك أعفتها من دفع الضرائب عن المعدات المستوردة .

وفي نفس الوقت ، فانه مما لا شك فيه ان الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ قد مكن من نمو الرأسمالية في القرية المصرية . فلقد شجعت السلطات بشكل واضح نمو الاشكال الرأسمالية للاقتصاد بصورة عامة وللفلاحين الاغنياء بصفة خاصة.

٣١ — انظر ايضا شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ — ١٩٥٦) ، صفحة ١٧٢ .

٣٢ — نفس المصدر السابق ، صفحة ١٧٢ .

وقضى الاصلاح على بعض الرواسب شبه الاقطاعية شديدة الثقل ، وعلى وجه الخصوص في اكثر ما يتعلق بالعلاقات الايجارية . والى جانب ذلك ، ظهرت امكانية خلق ظروف مؤاتية لاقتصاد المزارع .

ولم يؤد الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ الى زيادة كبيرة في أسعار القوى العاملة في القرية . فبالرغم من تحديد حد أدنى ثابت لأجر العامل الزراعي الاجير ، فقد استمرت الاجور منخفضة للغاية، تاركة فراغا كبيرا لفرط الاستغلال. وظلت النساء والاطفال ، كما كان الحال ، من قبل هدفا مربحا جدا للاستغلال. فكانوا يتقاضون في أحسن الاحوال نصف أجر البالغين من الرجال ولا يعملون أقل منهم . وكان الاطفال من سن ٤ الى ٦ سنوات يتقاضون خمسة قروش في اليوم نظير العمل في حقول القطن . ولم تكن زيادة عوائد بورجوازية القرية ، هي التي أخرت ادخال الآلات التكنيكية في الزراعة ، ولكن السبب كان انخفاض الاجور في ظل الظروف التي كانت فيها الايدي العاملة تزيد باستمرار عن الطلب . غير ان السلطات لم تفلح بمساعدة الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ في تغيير طابع كل التطور الاقتصادي لمصر ، بالرغم من الاهمية النسبية لكل الاجراءات التي تمت . وظلت استثمارات كبار ملاك الاراضي المصريين غير كافية بالمرة في مجال الصناعة . وظل ملاك الارض كما كانت الحال سالفا يشاركون في عمليات الاموال غير المنقولة وسمسرة البورصات . وذلك ، فيما عدا أشخاص معدودين ـ مثل أحمد عبود ـ أظهروا ان الاستثمارات الكبيرة في الانتاج الزراعي ، وخاصة في زراعة قصب السكر ، مربحة جدا . ولكن حتى يتسنى ذلك كان يجب أولا توفر اراضي واسعة جدا كانت تعتبر «بورا» . ولذلك لم تخضع للاصلاح ، وكان لهم بالطبع، رأسمال كبير لا يستهان به . هذا بالاضافة الى أن عبود وفق بنجاح بين زراعة قصب السكر وبين عملية انتاج الاسمدة الازوتية المربحة للغاية ايضا .

ولقد بدت أهمية تنفيذ الاصلاح الزراعي في البلاد كبيرة جدا في المجال السياسي . فقد تم ، نتيجة له ، تقويض نفوذ كبار الاقطاعيين وأنصار الملكية . كذلك تم اقصاء ملاك الاراضي بحزم عن السلطة وحرمانهم من امكانية التأثير عليها وقد تحققت السيادة السياسية لملاك الاراضي في مصر قبل الثورة بمساعدة الحاشية الملكية (كان الملك نفسه من كبار ملاك الارض ـ فقد كان فاروق يملك ٥٥ ألف فدان من الارض) وبمعاونة بعض الاحزاب بما في ذلك «الوفد» الذي كان القصر غالبا ما يختار رؤساء الوزراء من بين زعمائه . لقد كانت سيادة ملاك الارض سياسيا عقبة تعترض تطوير اقتصاد البلاد . وانعكس هذا على السياسة الضريبية على وجه الخصوص . ولقد قدرت جماعة من الاقتصاديين المصريين أن متوسط قيمة الضرائب المباشرةالتي تدفعها المشروعات الصناعية كانت تمثل حتى عام١٩٥٢ عشرين مليون جنيه مصري سنويا . ومثلت الضرائب المباشرة على الانتاج الزراعي ٣ ملايين جنيه سنويا فقط . مع أن صافي الربح من الزراعة كان يزيد ٤ مرات على صافي ربح الصناعة . واذا كان من الجائز ـ كما ذكر الباحث والمؤرخ المصري

شهدي عطية الشافعي ـ أن هذه الارقام ليست دقيقة في تعبيرها المطلق ، فانها تشهد بقوة على فداحة الاضرار التي أنزلتها السياسة الضريبية لحكومة كبار ملاك الاراضي بالصناعة الوطنية (٣٣) .

ومما لا شك فيه أن الاهمية الاجتماعية للاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ قد اكتملت بالاحداث السياسية التي رافقته . فلم يكن مجلس قيادة الثورة ـ خلال عملية اعداد قانون الاصلاح الزراعي ـ قد اوقف بعد ، المحادثات مع الزعماء الوفديين الذين «وجدوا» أن الحد الاقصى المقترح من قبل الضباط ب ٢٠٠ فدان «غير مقبول على الاطلاق» (٣٤) . وطالب الوفد بجعل الحد الادنى ٥٠٠ فدان. وكان الطلب شائنا لم يوافق على قبوله احد من مجلس قيادة الثورة . وتوقفت المحادثات عند هذا الحد بالذات . وكان لذلك أثره البعيد للغاية ، بل لقد مهد ذلك الموقف الطريق لحل كل الاحزاب السياسية التقليدية ورفض العودة الى الحياة النيابية. لقد أظهر الطابع الحقيقي للاحزاب عدم التقاء «الوفد» والاحزاب السياسية التقليدية مع ثورة التحرر الوطني المصرية التي كانت قد بدأت . ولقد اعتبر «الوفد» ، مثلا ، في رأي عديد من الباحثين حزب البورجوازية الوطنية المصرية. وشهدت الاحداث المتعلقة بالمناقشات التي جرت بين فؤاد سراج الدين وجمال عبد الناصر حول الحد الاقصى لتملك الارض في مصر ان الزعماء الوفديين كانوا يدافعون عن مصالح ملاك الارض بصفة رئيسية ، وأنهم خدموا بسياستهم القصر والانجليز . فلقد كان «الوفد» ، قبل كل شيء ، حزب ملاك الارض ثم البورجوازية الوطنية بمصر حيث شغلت مصالحها مكانا ثانويا في الحزب .

وفي عام ١٩٥٣ ، اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارين هامين للغاية : الغاء الملكية وحل جميع الاحزاب السياسية «القديمة» . وهكذا تم القضاء على هذين الشكلين اللذين كمنت فيهما السلطة قبل الثورة ـ الملكية والبرلمانية .

وقوضت القرارات الجديدة ، بشكل بالغ ، نفوذ ملاك الارض في البلاد ككل. أما في عام ١٩٥٢ ، فقد كان الوقت ما يزال مبكرا للقول بأنه قد تم القضاء على هذا النفوذ .

ولكن اذا نظرنا الى الاحداث نظرة موجهة الى الماضي ، فلن يبقى اي مجال للشك في أن عملية حرمان كبار ملاك كبار الاراضي المصريين ، سواء من السلطة السياسية او من نفوذهم الخطير على سياسة البلاد الداخلية والخارجية ، قد بدأت منذ اصدار قانون الاصلاح الزراعي في سبتمبر عام ١٩٥٢ . كانت هناك أهمية كبيرة لقانون الاصلاح الزراعي ، الذي ظهر فيه طابع ثورة التحرر الوطني

---

٣٣ ـ انظر ـ شهدي عطية الشافعي . تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٦) ، صفحة ١٧٣ .

٣٤ ـ انظر : انور السادات . قصة الثورة كاملة . صفحة ١٦٦ .

L A U - Riyad Nassar Library

المعادية للاقطاع . وتتلخص تلك الاهمية الكبرى ، قبل كل شيء ، في أن «الاصلاح الزراعي» وضع بداية لأهم التغييرات في القرية المصرية . هذا على الرغم من أنه لم يحل بالطبع المشكلة الزراعية في البلاد .

لقد استقبل ملاك الاراضي المصريين الاصلاح الزراعي بالحراب . وقد تم اثبات حالات هجومهم العلني ضد محاولات السلطة البدء في نزع ملكية الاراضي الزائدة عن حد المصادرة ، وتسجيل ممتلكات هذا الشخص او ذاك . وافهمهم الضباط انهم لا يعتزمون النكوص ، وانهم مصممون على تنفيذ قانون ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ بصرامة . واحتجز بعض الملاك خلف القضبان . وكانت هذه عمليا هي اول حالة في تاريخ مصر ، عندما طردت السلطة الملاك من القرية . كان هذا اشارة للفلاحين المصريين انه حلت في البلاد أوقات جديدة ، ولو ان الامر لم يكن قد سار بعد الى التغيرات الحاسمة .

ونتيجة للاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ، وضع النظام نفسه في مواجهة طبقة كبار ملاكي الارض بصفة عامة ، بما في ذلك من لم تخضع أرضه منهم للمصادرة . وكان ردهم هو تدبير محاولة الاعتداء على حياة عبد الناصر عام ١٩٥٤ بأيدي «الاخوان المسلمين» (٣٥) .

واشتد تيار ثورة التحرر الوطني المصرية المناوئة للاقطاع بعد هذه المحاولة . واصبح كبار ملاكي الارض خصوما الداء لثورة التحرر الوطني المصرية . وجعلت هوة الخلاف القائمة بينهم وبين النظام تتسع وتتسع بصورة مستمرة .

٢ ـ تقويض السيطرة السياسية الاجنبية

عادة ما يحسب استقلال هذا البلد او ذاك من بلدان افريقيا وآسيا ابتداء من يوم اعلان سيادته السياسية . وقد اعلنت مصر دولة مستقلة رسميا في فبراير عام ١٩٢٢ . وفي نفس العام ، تولت الحكومة الوفدية السلطة برئاسة سعد زغلول . الا ان شوطا بعيدا فصل بين البلاد والاستقلال الحقيقي . وقد اعلنت انجلترا استقلال مصر من جانب واحد ، وبتحفظات ادت به الى أن يكون مجرد حبر على ورق لحقبة طويلة من الزمن . فقد احتفظت انجلترا لنفسها بالحق فيما زعمته «بحماية طرق الامبراطورية» في الاراضي المصرية . وكان المقصود بذلك قبل كل شيء قناة السويس . واحتفظت انجلترا لنفسها ايضا بحق «الدفاع» عن مصر ضد العدوان والتدخل الاجنبيين ، وحماية المصالح الاجنبية ، وحقوق الاقليات

35 — R. Sr. John. The Boss. London, 1960, p. 180 - 181 .

L A U - Riyad Nassar Library

الوطنية في البلاد ، وأخيرا السيطرة على السودان الذي كانت حيازته من الوجهة الشكلية مشتركة بين انجلترا وبين المملكة المصرية . وادت كل هذه التحفظات الى ابرام المعاهدة الانجليزية المصرية عام ١٩٣٦ التي خففت بشكل طفيف جدا من القيود . غير أن ذلك لم يكن يعني في نفس الوقت الاستقلال السياسي الحقيقي لمصر . ولم يغير الغاء هذه المعاهدة شيئا من الوضع ـ فقد استمر الوجود العسكري للامبراطورية البريطانية في البلاد . وبقيت القوات الانجليزية في منطقة قناة السويس وكان عددها يزيد عن ٨٠ الف شخص . وواصل السفير الانجليزي التدخل في الشئون الداخلية لمصر . وكانت دعامة تدخله ، وكذلك محاولات الحكومة الانجليزية جر مصر الى ما يسمى بـ « قيادة الشرق الاوسط » ، هي «الوجود العسكري» الانجليزي في منطقة قناة السويس .

وامتد النضال المتوتر في مصر عدة عقود من الزمن من اجل التحرر الوطني. وكان الطابع الوطني لهذا النضال بديهيا . ولقد أكدت القوى التي قامت بانقلاب يوليو ١٩٥٢ في مصر فور الانقلاب استمرارها في هذا النضال ، دافعة شعارات مناوئة للامبريالية ، او بالاحرى مناوئة للانجليز في بادىء الامر . ولقد وضع مجلس قيادة الثورة نصب عينيه مهمة السعي لاخراج القوات الانجليزية من الاراضي المصرية في أقصر وقت ممكن . وقام عبد الناصر والمقربون المحيطون به فور انقلاب ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ مباشرة بالبدء في محادثات مع حكومة انطوني ايدن بهدف انتزاع موافقة منها على ضرورة خروج القوات الانجليزية من منطقة قناة السويس ، مستغلين في ذلك الحركة المناوئة للامبريالية في البلاد ، والتناقضات فيما بين الامبريالية ، وخاصة اهتمام الولايات المتحدة الامريكية الذي عبرت عنه غير مرة في إضعاف مواقع انجلترا في الشرق الاوسط .

وكانت المحادثات التي بدأت ذات أهمية خاصة بالنسبة «للضباط الاحرار». وكان لدى عبد الناصر أساس للاعتقاد بأن نجاحها سيكسب السلطة الجديدة شعبية لدى الجماهير العريضة . وهذا يعني الصلابة السياسية التي كانت السلطة في حاجة ماسة الى أن توصف بها . فقد كان أمامها تحقيق حلم المصريين بطرد المحتلين الانجليز المكروهين الذين احتلوا البلاد منذ اكثر من ٧٠ عاما مضت. وحتى ذلك الحين ، لم يستطع اي حزب سياسي مصري تحقيق هذه المهمة الوطنية العامة على الرغم من الوعود العديدة . واقدم الضباط الشبان على النهوض بهذه المهمة ، وتوصلوا الى نجاح كبير .

وتم في القاهرة توقيع معاهدة خروج القوات الانجليزية كاملة من مصر ، في أكتوبر عام ١٩٥٤ . واذا اخذنا في الاعتبار ، ليس فقط المقاومة المستمرة للندن ، بل وتلك التقلبات السياسية الداخلية المتعلقة بالصراع في مجلس قيادة الثورة ، ـ ولقد حدد هذا الصراع في الكثير مستقبل البلاد والأمة ـ فانه يمكن ان نعتبر ان الوقت الذي اتفق في اعداد شروط الاتفاقية يمثل الحد الادنى . فلم ينتصر

النظام الجديد على المحتلين البريطانيين فحسب ، بل وعلى خصومه الداخليين ايضـــا .

وكان الضباط الشبان ، الذين أتوا الى السلطة منذ ما يزيد قليلا على العامين، قد اصبحوا في نظر الشعب أبطالا وطنيين ، اصبحوا القوة الوحيدة على مدى تاريخ مصر الطويل الحديث والمعاصر ، القادرة على القيام بأعمال محددة للدفاع عن سيادة البلاد . وأصبح خروج القوات الانجليزية من منطقة قناة السويس في يونيو عام ١٩٥٦ نصرا حقيقيا للسلطات الثورية .

وأصبح الاحتلال الانجليزي لمصر والذي دام ٧٤ عاما ، في ذكرى التاريخ .

وبدات بداية النهاية لجبروت بريطانيا في الشرق الاوسط الذي لم يكن محل مناقشة على الاطلاق ، ذلك الجبروت الذي كان يبدو منيعا لا يمكن المساس به .

وبخاصة أن كل ذلك لم يتم «بمحض ارادة» لندن كما حاول المدافعون عـــن الاستعمار البريطاني تصويره اكثر من مرة . ولكنه كان نتيجة لتطور ثورة التحرر الوطني المناوئة للاقطاع والامبريالية على ضفاف النيل . وفقدت انجلترا موقعا بعد آخر في العالم العربي . ولم يكن مستطاعا تعويض الخسائر المتزايدة . لقد نزلت بأنجلترا كارثة سياسية في الشرق الاوسط . فقد توالت بعد ذلك ازالة القواعد الانجليزية في العراق ، والخروج الاجباري من عدن وليبيا، وكذلك الانهاك الشديد لمواقع بريطانيا في البلدان العربية الاخرى ، بما في ذلك الإمارات العربية على ساحل الخليج . كل ذلك لم يكن سوى استمرار للتدهور والانهيار الذي وقع لها عام ١٩٥٤ . وكان قرار مجلس قيادة الثورة بإعداد خط مستقل للسياســة الخارجية لمصر ، مرتبطا بالنضال ضد الامبريالية الانجليزية . وترجع الى عبد الناصر مبادرة القضاء على اعتماد البلاد على الاسترشاد بالغرب من جانب واحد، الامر الذي جلب لمصر العديد من المصائب في الماضي . وكان المقصود عمليا اقتحام الحصار الامبريالي حول مصر نتيجة لاجراءات ، حقيقية وصغيرة في البداية ، ونتيجة لاقامة الروابط مع الدول الاشتراكية .

وكانت هناك في اساس تحول الخط السياسي الخارجي المصري مفاهيـــم وطنية وقومية حقيقية .

فلقد اقتنع عبد الناصر والمقربون المحيطون به بأنه لا حاجة للتفكير فـــي الدفاع المأمون عن السيادة ، ولا ضمان حتى لخروج الجنود الانجليز من منطقة قناة السويس ، دون وجود جيش مصري قوي . ولم يبد له على الاطلاق انه من الخير استبدال المحتلين البريطانيين بالنفوذ الامريكي القوي . وكانت الخطـــوة السليمة الوحيدة الممكنة بهذا الصدد هي تقوية مواقع مصر الدولية بالاقتراب من الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي الاخرى .

ولم يكف ناصر عن ترديد أن مصر بلد «مفتوح» . ولذلك يمكن طعنها من كل الجوانب . ولقد أقنعته حرب فلسطين التي اشترك فيها عام ١٩٤٨ أن الوضع على الحدود المصرية قد تغير بشكل جوهري بعد انشاء اسرائيل . وفي ظل هذه

L A U - Riyad Nassar Library

الظروف الجديدة ، انقلبت الولايات المتحدة الامريكيـــة من ثقل موازن ومناوىء لبريطانيا استغله قادة «الضباط الاحرار» بمهارة عشية انقلاب ٢٣ يوليو عــام ١٩٥٢ ، وبعده مباشرة ، الى تهديد بالنسبة للثورة الناشئة . ولم تكن هناك قوات امريكية مرابطة في الشرق الاوسط على غرار القوات الانجليزية في منطقة قناة السويس ، لكن الولايات المتحدة الامريكية كانت تؤيد اسرائيل بفعالية – من كافة الوجوه المتعلقة بالهجرة اليهودية المتزايدة في سنوات ما بعد الحرب الى فلسطين.

وكذلك ، بعد انشاء الدولة الاسرائيلية – الامر الذي كان يعني بالنسبـــة لمصر تزايد التهديد على سلامة أراضيها وعلى استقرارها السياسي الداخلي . وأصبحت حماية الحدود المصرية من الغزو الاجنبي مشكلة وطنية . وطلبت مصر من الولايات المتحدة الامريكية توريد سلاح وعتاد حديث . ولاح لقادة مجلس قيادة الثورة في بداية عام ١٩٥٣ انهم سيحصلون على المعدات الحربية الامريكية . لكن سرعان ما أجابت الولايات المتحدة برفض طلب الزعماء المصريين الجدد . واستندت واشنطن من الناحية الشكلية على الاعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ الذي اخذت الولايات المتحدة على عاتقها بمقتضاه مهمة التشاور مع انجلترا وفرنسا في كل ما يتعلق بسياستها في الشرق الاوسط والحفاظ على «توازن القوى» في المنطقة .

وفي نفس الوقت كان المحافظون في لندن يعتقدون انه من الضروري احباط الثورة المصرية وعدم تشجيعها . وكان «الاشتراكيون» في باريس الذيـــن بدأوا حربا استعمارية حقيقية ضد قوى التحرر الوطني في الجزائـــر يريدون نفس الشيء . وكانت القاهرة في نظرهم حليفا للثورة الجزائرية . وكانت نتيجة ذلك أن حكومة انطوني ايدن وحكومة غي موليه لم تكونا تريدان حتى مجرد أن تسمعا عن توريدات حربية لمصر .

في عام ١٩٥٣ وصل جون فوستر دالاس الى القاهرة فـــي محاولة لتدعيم النفوذ الامريكي في مصر . وكان يحاول اشراكها في «الحزام الجنوبي» الذي كان يأمل في انشائه على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي . وأصبح موضوع توريد السلاح والمعدات الحربية الحديثة لمصر وسيلة من وسائل ضغط الولايات المتحدة الامريكية على مصر . وفي الظروف التي أعدت فيها انجلترا لسحب جنودها من منطقة قناة السويس ، كان من المفيد للولايات المتحدة الامريكيـــة أن تكون مصر ضعيفة . فقد كان من الممكن – وفقا لافكار واشنطن – فرض نهج غربي بطريقة اكثر سهولة . ان سحب دالاس موافقته على توريد السلاح لمصر ، وتدابيره مع اسرائيل ، اصبحت حينذاك درعا للاحتكارات الامريكية فـــي الشرق الاوسط .

والتقت مصالح واشنطن ولندن هذه المرة على ضفاف النيل . ان سياســة بريطانيا في البحر الابيض المتوسط كانت ستشرف على الافلاس ، لو تم لمصر الحصول على السلاح الامريكي . فلقد كان وجود القواعد العسكرية الانجليزية في ليبيا وقبرص يحفظ لانجلترا امكانية الاشراف الحربي على قناة السويس ، في حالة الابقاء على مصر ضعيفة ، عاجزة عن الدفاع .

وحين اقتنع عبد الناصر والمقربون المحيطون به بأن امريكا لن تعطـــي مصر اسلحة حديثة بحال من الاحوال ، قرر مجلس قيادة الثورة فور ذلك طلب العون من الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا . كان قادة الثورة يفهمون حق الفهم ، في القاهرة ، أن الغرب لن يغفر لهم مثل هذا القرار الجريء ، ولم يكن القرار فقط هو قبول الاسلحة السوفييتية ، بل الموافقة ايضا على وصـــول الخبراء العسكريين السوفييت الذين كان عليهم أن يقوموا بتسليم المعدات الحربيـــة السوفييتية ميدانيا .

ولوحظت الانعطافة التي حدثت في السياسة الخارجية المصرية فورا في كافة انحاء العالم. واكتسبت هذه الانعطافة طابعا مميزا مناهضا للامبريالية حادا، وأخذت تحظى بالتأييد المتزايد في افريقيا وآسيا . وذلك بالاضافة الى النقد الحاد الذي وجّهه عبد الناصر للسياسة الامبريالية بإنشاء كتل حربية اقليمية باشتراك الدول الاستعمارية . ولم يتباطأ الغرب الامبريالي في ممارسة الضغوط العلنية . فقد اعلنت الدول الغربية على لسان جون فوستر دالاس في يونيو عام ١٩٥٦ ، انها تحرم مصر من القروض التي وعدت بها لانشاء السد العالي (٣٦) . وتلت انجلترا وفرنسا ، فـــي اعلان نفس الموقف ، الولايـات المتحدة الامريكية ، وكذلـــك البنك الدولي للانشاء والتعمير .

واذا كان من الممكن وصف المهمة المناهضة للامبريالية في المرحلة الاولى لتطور الثورة المصرية ، بشكل رئيسي ، بأنها القضاء على النظام الذي كانت تنتهجـــه الدوائر العسكرية الموالية للامبريالية ، واعادة توجيه السياسة الخارجية ، فــلا يعني هذا على الاطلاق انه لم تكن قد تحققت اجراءات معينة ذات طابع اقتصادي. ولئن لم يكن لها طابع مناهض للامبريالية على نحو مباشر ، الا انها كانت في الاغلب ضرورية للهجوم في المستقبل على المواقع الاقتصادية للامبريالية في مصر . وفي المرحلة الاولى للتطور فيما بعد الثورة ، اتخذت خطوات محددة نحو فرض رقابة الدولة على الحياة الاقتصادية في البلاد . وخاصة ان الامر لم يقتصر على اعداد الصيغ القانونية لكثير من المسائل الاقتصادية ، وأنشئت مؤسسات جديدة لبسط نفوذ الدولة على الحياة الاقتصادية في مصر .

فلقد قام مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٥٢ بإنشاء جهاز خاص هـــو «المجلس الدائم للانتاج القومي» (٣٧) . وكان ضمن مهامه اعداد برامج التنميـــة الاقتصادية لمصر ، ودراسة تصميمات انشاء المشروعات الصناعية في البلاد مما كانت تقدمه المؤسسات الحكومية والافراد . وقد تم في نفس العام انشاء المجلس

---

36 — R. Sr. John. The Boss. p. 243 .

37 — Ph. D. Abdel Razec M. Hasan. UAR. Some economic features, p. 14 - 15 .

الاعلى لتخطيط التطور الاقتصادي ومراقبته وتنسيقه . وكان المجلس يتبع رئاسة الوزراء . وقد أظهر «فيتـــو» مجلس قيادة الثورة للبورجوازيين المصريين ان السلطة مهتمة بالتصنيع . وكان ذلك «الفيتو» يُستعمل حين كان يتم الوقوف على عدم جدوى هذا المشروع او ذاك . وفي عام ١٩٥٣ ، أنشيء المجلس الدائـــم للوظائف العامة (٣٨) ، وأوكل اليه توجيه أعمال كافـــة الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى وتنسيقها . وصدرت القوانين الاولى التي تنظم استثمار رؤوس الاموال في مجالات الاقتصاد الاخرى .

وقد كانت الاجراءات الموجهة لتقوية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، في المرحلة الاولى ، اجراءات ادارية بحتة . ولم تكـــن قد أنشئت بعد الاسس الوطيدة لتدخل الدولة ـ القطاع العام القوي. وكانت السلطة تحاول فقط حينذاك تنشيط الرأسمال المحلي بشتى السبل . وكان الهدف الثاني من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد في المرحلة الاولى هو اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر تحت رقابة السلطات . واتخذت قرارات خلقت في البـــلاد ظروفا مجدية للمستثمرين ذوي النوايا الطيبة . وهبت الحكومة لمعاونة كل من كانت لديه النية في انشاء مشروعات صناعية جديدة ، وقامت بإعفائهم من الضرائب في السنوات الخمس الاولى لمزاولة نشاطهم ، وقدمت لهم تسهيلات أخرى .

لكن الصناعة لم تتقدم الى الامام . بل نجد علـــى العكس أن الاستثمارات المستغَلة في الصناعة ـ الاجنبية والمحلية ـ قد تقلصت نسبيا بالمقارنة الـــى السنوات السابقة . ففي عام ١٩٥٥ كانت الاستثمارات أقل ٦٫٥ مرة عن رؤوس الاموال المستثمَرة في الانشاءات . واستثمر الرأسماليون المصريون رؤوس أموالهم في المجالات التي كانت تضمن أعلى سيولة وأعلى عائد (٣٩) .

وبناء على ذلك ، فقد اتصفت المرحلة الاولى للثورة المصرية (١٩٥٢ ــ ١٩٥٦) بصورة رئيسية بالاجراءات المناوئة للاقطاع والامبريالية من جانب القيادة الجديدة. وبدت هذه الحقيقة سواء في الاصلاح الزراعي او في الضغط على انجلترا مما أدى الى توقيع معاهدة خروج القوات البريطانية من منطقة قناة السويس . وفي هذه المرحلة تبدأ اعادة توجيه السياسة الخارجية المصرية ، وقد جاءت عقب توقيع معاهدة توريد الاسلحة السوفييتية والتشيكوسلوفاكية لمصر .

ان الاجراءات المناوئة للامبريالية لم تكن قد طرحت بعد على بساط البحث في المرحلة الاولى. بل أنها لم يكن تم تقديمها كهدف من أهداف التحولات الثورية. ولكن الاجراءات المناوئة للاقطاع والامبريالية التي اتخذت في هذه المرحلة قد أصابت ايضا البورجوازية المصرية الكبيرة المتصلة ، بطبيعة خصائص نموها ، بكبار ملاك

---

38 — Ibid, p. 17 .

39 — «La Voie Egyptienne ...», p. 465 .

L A U - Riyad Nassar Library

الاراضي الزراعية وبالبيروقراطية . وكان اقصاء السياسيين المحترفين «القدماء» عن الاشتراك في اي نوع من أشكال الحياة السياسية سببا آخر في انهاك أوضاع البورجوازية الكبيرة في مصر . وبناء على ذلك ، فقد بدأت تتآكل مراكز الرأسمال الوطني بفعل تنفيذ مهام المرحلة الاولى ، الوطنية ، العامة ، من مراحل الثورة . حدث ذلك في الوقت الذي لم يكن مطروحا فيـــه موضوع اجراء التحولات اللارأسمالية في مصر .

ان طبيعة ثورات التحرر الوطني في «العالم الثالث» تحمل بين طواياها اتجاها لا رأسماليا ، وامكانية حقيقية لطرح موضوع قطع الصلات في نهايـــة المطاف بالرأسمال الوطني ، والتحول لتحقيق اصلاحات لارأسمالية على طريق التطــور اللارأسمالي .

وهناك استنتاج هام آخر ، هو ان ثورات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث لا تفسر اختيارها لطريق التطور اللارأسمالي بعوامل موضوعية لا سبيـــل للمماراة في دورها . ولكنها تستند الى منطق التطور الوطني الحقيقي ذاته . ومن هنا ، يتضح ازدهار سمعة الافكار الاشتراكية على نطاق «العالم الثالث» ، كما يتضح ايضا أن القوى الوطنية القومية (بما في ذلك القوى غير البروليتارية) فـي افريقيا وآسيا تحدد لنفسها كهدف التوجه باتجاه الاشتراكية .

وفي نفس الوقت ، كانت هناك جوانب سلبية لعدم وجود برنامج مرســوم للتطور ، ولعدم تعرف قادة الثورة المصرية تعرفا عميقا الى النظرية الاشتراكية العلمية ، والاستناد الى أسس براجماتية بحتة في اتخاذ هذه القرارات او تلك ، بغض النظر عن انها كانت بدون جدل قرارات تقدمية . كذلك كان للعامل الذاتي في كثير من الحالات ، وما زال له ، تأثير واضح على تطور العمليات الثورية في البــلاد .

LAU - Riyad Nassar Library

الفصل الثالث

الصراع مع تسلط الامبريالية الاقتصادي
(المرحلة الثانية لتطور مصر ما بعد الثورة)
(سنوات ١٩٥٦ ـــ ١٩٦١)

١ ـــ مشكلة القضاء على الملكيات الاجنبية الكبرى
(تأميم شركة قناة السويس)

عندما قام رئيس الوزراء الانجليزي ديزرائيللي عام ١٨٧٥ بشراء أسهـــم الخديوي اسماعيل في قناة السويس عن طريق مكتب آل روتشيلد في لندن ، دون استشارة مجلس وزرائه ، قالت صحيفة «التايمز» : «ان عامة الشعب سواء في بلدنا أم في البلدان الاخرى سوف تلتفت الى هذا العمل الهام الذي قامت به الحكومة البريطانية ، ناظرة اليه من الناحية السياسية قبل الناحية التجارية . وسوف ينظر اليه على انه مجرد استعراض للنوايا ولا شيء اكثر من ذلك : اعلان النوايا وبدء العمل . ولا يمكن في تصورنا فصل عملية شراء أسهم قناة السويس عن مسألة علاقات انجلترا في المستقبل مع مصر ، او تفسير مسألة مستقبل مصير مصر ، دون النظر الى تلك السحب التي تتلبد في أفق سياسة الامبراطوريـــة التركية ... واذا كانت الانتفاضات ، أو التطاولات ، سواء كانت من الخارج او

في الداخل ، كفيلة بأن تؤدي بالامبراطورية العثمانية الى الانهيار السياسي والمالي ، فربما تظهر الحاجة الى اتخاذ اجراءات للحفاظ على الجزء الباقي في حوزة السلطان ، ذلك الجزء الذي نرتبط به ارتباطا أوثق من اي شيء آخر» (١).

ولم تشتر الحكومة الانجليزية الاسهم المصرية في قناة السويس على غير اساس ، فقد افترضت أن هذه الصفقة ستشق طريق الجنود البريطانيين الى مصر . ولقد حدث ذلك بالفعل . فبعد مضي سبع سنوات فقط ، أصبح احتلال مصر امرا واقعا . فلقد جلبت المليونات الاربع من الجنيهات الاسترلينية ، التي دفعها ديزرائيللي نظير الاسهم ، كثيرا من الفوائد السياسية الخيالية الى انجلترا. ومن هنا ، اعتبر اللورد بيكونسفيلد بحق احد مؤسسي الامبريالية البريطانية لقاء تلك الخطوة المذهلة في غدرها . وتحول شريط الماء الضيق بين افريقيا وآسيا الى سلسلة من قيود ، كبلت الشعب المصري ثمانية عقود من الزمان .

كانت «الشركة العامة لقناة السويس البحرية» من أضخم المنشآت الدولية. وكانت رؤوس الاموال الفرنسية والانجليزية والامريكية ممثلة في مجلس ادارتها وكان مقرها في باريس. الا انالاسهمكانت موزعة بطريقة تظل معها الكلمة الحاسمة من نصيب السياسيين اللندنيين . ومنذ عهد دزرائيللي ، لم تفلت الحكومة الانجليزية من يديها الاشراف على قناة السويس ، معتبرة اياها أهم أداة في سياستها كلها في الشرق الاوسط ، وفي بلدان البحار الدافئة .

وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كان يعبر القناة سدس مجموع المنقولات البحرية العالمية ، وحوالي ربع دورة التجارة الخارجية لانجلترا ، و٨ بالمئة من دورة التجارة الخارجية لفرنسا ، وجانب كبير من مشحونات نفط الولايات المتحدة الامريكية . وسميت شركة القنال بـ «دولة داخل الدولة» ، فلم تكن خاضعة للقوانين المحلية ولو انه كان يطلق عليها اسم «منشأة مصرية» ، وكان عليها من «الناحية الشكلية» أن تتصرف وفقا للقانون المحلي . ولكنها كانت ، على العكس من ذلك ، تملي القوانين على مصر . فقبل عام ١٩٥٢ ، لم يحدث ان اعتمدت اي حكومة مصرية لدى البلاط (كما هي القاعدة) قبل أن تدلي رئاسة الشركة في مصر بكلمتها في هذا الصدد . ولقد كان الملوك ورؤساء الوزارات المصريون ينصاعون لهذه الكلمة .

وكان كثير من وجهاء الحاشية ورؤساء الحكومات السابقين وممثلي كبار ملاكي الاراضي والبورجوازيين المصريين ممثلين في مجلس ادارة شركة القنال ، كما ذكرنا سابقا . وكان هذا ايضا ، بنوع خاص ، شكلا لتجسيم تأثير الشركة على أمور مصر . وتحول الملاك والبورجوازيون المصريون بطريقة عملية الى خدام علنيين للامبريالية ، الى عملاء . وكان حملة أسهم الشركة يحصلون على عائد صاف

---

١ ـ ف. ا. روتشتين . احتلال واستعباد مصر . موسكو ، ١٩٥٩ ، صفحة ٢٦ .

كبير ـ بلغ ٣٣ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٥ . ودفع الى مصر من هذا المبلغ ٤ ـ ٥ ملايين جنيه استرليني فقط .

وبعد أسبوع واحد فقط من خطوة جون فوستر دالاس السياسية التي اطلقت «هراوة أسوان» ، بإعلان سحب العرض الامريكي بالمعاونة في بناء سد أسوان ، والذي كان قد قدم من قبل ، أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر من شرفة بورصة القطن بالاسكندرية في السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦ ، قرار تأميم شركة قناة السويس (٢) . ولقد أظهر هذا القرار أخطر التغيرات الجوهرية في وعي الثوريين الديمقراطيين المصريين ، وبخاصة فيما يتصل بالتطور السريع الذي طرأ على نظراتهم فيما يتعلق قبل كل شيء بنجاحات الثورة في داخل البلاد. فقد شعر أولئك بأن الثورة مقبلة على سحق الاساس الاقتصادي للسيادة الاجنبية في البلاد . وذلك بتوجيه الضربة الاولى الى الاقطاع ، وبالتوصل الى جلاء الجنود الانجليز من منطقة قناة السويس ، وقد أنهى ذلك الجلاء «الوجود الحربي» لانجلترا في مصر وتحطيم «وجودها الحربي» في الشرق الاوسط عموما، وبالتقارب مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

كانت كلمات «شركة قناة السويس» وعلى مدى مائة عام تقريبا مرادفة بالنسبة للمصريين لسيطرة الاجانب الشاملة المعلقة فوق رؤوسهم مثل سيف داموكليس (٣) . وكان السيف معدا للنزول فورا ما ان تتعرض مصالح الدول العظمى في مصر «الى خطر حقيقي» . وفي عام ١٩٥٦ لم يكن احد يستطيع استبعاد ما قد يترتب من عواقب وخيمة على اي خطوة توجه ضد الملكية الاجنبية لقناة السويس . وكان يمكن للاحتلال الذي رحل لتوه أن يعود . كان هذا الخطر يتهدد الجميع . فلماذا قرر عبد الناصر رغم كل ذلك تأميم الشركة في يوليو عام ١٩٥٦ ؟

قبل كل شيء ، لأن التقارب المصري السوفييتي كان قد بدأ قبل ذلك بأقل من عام . وأصبحت سياسة الاتحاد السوفييتي في الشرق الاوسط أهم العوامل السياسية في المنطقة . واستطاعت ثورة التحرير الوطنية المصرية التخلص حينذاك من الضرورة القاسية باستغلال التناقضات بين الامبرياليين ، والتخبط في متاهات السياسة الانجلو امريكية ، حين انحصر الاختيار في الواقع على واحدة من اثنتين او ثلاثة بين دول الغرب . وتم كسر احتكار امريكا وأوروبا الغربية لتوريد السلاح والمعدات الحربية لكل البلدان النامية . وكان لهذا الصنيع آثار

---

٢ ـ «الاهرام» ، ٢٧-٧-١٩٥٦ .

٣ ـ اي الخطر المحيق الدائم وجاء التعبير من اسم داموكليس الذي علق الطاغية سيراكوس ديمونسكي (القرن الرابع قبل الميلاد) سيفا فوق رأسه في شعرة فرس اثناء الاحتفالات وذلك لكي يعبر عن عدم جدوى الفرح والسرور . ـالمعربـ

LAU - Riyad Nassar Library

سياسية هائلة .

ان نظرية تبعية بلدان آسيا وافريقيا تبعية شاملة للدول الاستعمارية السابقة، قد فقدت كل تربتها الحاضنة لها بعد تحرر تلك البلدان . وعلى الرغم من أن قبول مصر للاسلحة السوفييتية قد قوبل في الغرب وخاصة في لندن وواشنطن بخصومة عنيفة . الا ان السياسيين الانجليز والامريكان لم يستطيعوا اتخاذ اي اجراءات فعالة لتعطيل هذا الاجراء حتى ولو بصفة مؤقتة . وانهارت أسطورة سيطرة الغرب الشاملة على «العالم الثالث» بأسره . واستطاعت مصر والبلدان الاخرى المتحررة في افريقيا وآسيا أن تتصرف بجراة اكثر حينذاك ، ليس فقط في مجال تدعيم الدفاع وحماية استقلالها بل وفي مسائل تطوير الاقتصاد القومي والثقافة والسياسة الخارجية . وانفكت يداها اللتان كانتا من قبل مغلولتين بالمسئوليات المحددة ازاء تلك الدول الاستعمارية ، وكذلك بالتصور القائل بأن هذه الدول قادرة دائما على اقرار مصالحها بالقوة . وكفت الاهوال السابقة مثل احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ عن اقلاق القادة المصريين .

وظهرت لدى الدول المتحررة في افريقيا وآسيا مقدرة حقيقية على استغلال الصلات المختلفة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى للتحول الى الهجوم ضد القهر الاجنبي ، وكان لتلك الصلات في نهاية المطاف أن تؤدي الى تنفيذ مهام توفير الاستقلال الحقيقي . وفيما يتعلق بمصر فان التقارب مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى اعتبر نقطة انطلاق للهجوم الواسع على مواقع رأس المال الاجنبي الضخم . وادى هذا الى التعميق والتدعيم المطرد لثورة التحرير القومية . واتخذ التعبير عن طابعها المناوىء للامبريالية صورة اكثر وضوحا . وقد تمثلت ذروة الهجوم على الثورة في العدوان الامبريالي (الثلاثي) ضد مصر في أكتوبر – نوفمبر ١٩٥٦ .

فحين شنت اسرائيل هجومها على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، كان كل شيء واضحا تمام الوضوح . كان المقصود محاولة ارغام القادة المصريين على العدول عن تأميم شركة قناة السويس . وبعد يوم وليلة من بدء العدوان ، انضمت اليه بالفعل انجلترا وفرنسا ، وذلك بتوجيههما انذارا بسحب القوات من قناة السويس من الجانبين : من جانب الجيش الاسرائيلي الذي قام بالعدوان ، ومن جانب الجيش المصري الذي يدافع عن اراضيه ضد العدوان . وكان الانذار موجها من الناحية الشكلية الى كل من مصر واسرائيل . الا ان ذلك لم يتمكن من اخفاء الأهم ، وهو تحويل «ثأر» الجيش الاسرائيلي ضد عبد الناصر الى عدوان امبريالي «ثلاثي» .

فقد غفل مخططو العدوان عن أن يلتفتوا في تخطيطهم الى تقديرات كبيرة وهامة . وكانت النتيجة ان مصر ، بدلا من اعادة أوضاع التسلط الاجنبي عليها ، استطاعت أن تعجل بعملية تحريرها من أغلال السيادة الاقتصادية الاجنبية . فقد بادرت الحكومة المصرية عقب هجوم انجلترا وفرنسا مباشرة لتعلن الحراسة الجبرية على كل الممتلكات الانجليزية والفرنسية (٣٧١ منشأة برأس مال قدره ١٣٥ مليون

جنيه مصري) . وفي ١٥ يناير عام ١٩٥٧ ، تم تمصير تلك المنشآت تماما (٤) . وبدأ في نفس الوقت تمصير جميع البنوك الاجنبية والشركات الاخرى ، وقد استغرق ذلك خمس سنوات .

ولقد أيد كل الشرفاء في كافة أنحاء العالم تأميم قناة السويس ، مقيمين اياه كعمل عادل غاية العدل ، أرجع للشعب المصري حقوقه في البناء الذي تم بأيديه وعلى حسابه . وبذل الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى كل ما في الوسع للتمكين من تأكيد تلك الحقوق ، ولفرض الصيغة القانونية لهذا الرأي . وعندما أحبط العدوان الامبريالي «الثلاثي» على مصر ، تأكد ان تضامن قوى الاشتراكية العالمية مع حركة التحرر الوطني يخلق عقبة منيعة أمام تحقيق مخططات الاستعمارين القديم والحديث . ونتيجة لموقف الاتحاد السوفييتي الحاسم والدول الاشتراكية الاخرىوسائر الدول المحبة للسلام على الكرة الارضية، لم يتوقف الامر عند انقاذ ثورة التحرير الوطني المصرية فقط ، بل استطاعت هذه الاخيرة بفضل ذلك الموقف ايضا أن تواصل سيرها ، وأن تتعمق ، وأن تتصل بأهم الجوانب في حياة الشعب .

فقد تم في ١٣ يوليو ١٩٥٨ توقيع اتفاقية بين الحكومة وبين حاملي أسهم شركة قناة السويس . وحصل أولئك على تعويض قدره ٢٨ر٣ مليون جنيه مصري (٣٤ر٥ مليون جنيه مصري بالسعر الجديد) (٥) . ولقد دفعت قيمة التعويض بالكامل عام ١٩٦٤ . وبقيت «كلمات» التهديد في عام ١٩٥٦ بأن أحدا من حملة الاسهم لن يعترف اطلاقا بتأميم الشركة ، بقيت تلك «الكلمات» جعجعة فارغة في الهواء . وقنع الملاك السابقون بهذا المبلغ المتواضع الذي لم يكونوا يأملون في غيره. لقد مني الامبرياليون في مصر بهزيمة ساحقة انعكست آثارها على المستقبل ايضا.

ففي المرحلة الاولى للثورة وخلال تنفيذ كافة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر (الاصلاح الزراعي ، القضاء على النظام الملكي ، وغير ذلك من أعمال السلطة الجديدة في البلاد) انهزم الامبرياليون والعملاء وحاشية القصر السابقة وأنصاف الاقطاعيين من الملاك ، بينما تحققت مكاسب للأمة ككل (للعمال والفلاحين والطبقة المتوسطة والبورجوازية الوطنية) .

وجاءت المرحلة الثانية للثورة المصرية ، التي بدأت بتأميم شركة قناة السويس الاجنبية ، في صالح الشعب كله ايضا . ومن البديهي أن مكتسبات كل فئة اجتماعية وكل طبقة في المجتمع المصري لم تكن متساوية اطلاقا . غير ان التحرر من قيود السيادة الاجنبية ، حتى بالنسبة لكثير من كبار البورجوازيين ، قد وفر مرتعا للنشاط العملي والارباح الجديدة .

---

٤ – «الاهرام» ، ١٦–١–١٩٥٧ .

٥ – «الاهرام» ، ١٤–٧–١٩٥٨ .

LAU - Riyad Nassar Library

ان تأميم شركة قناة السويس قد مهد الطريق ايضا أمام العامل المصري الى التحولات الاجتماعية الاخرى الاكثر اهمية على الرغم انه لم يدخل جيبه الخاص بعد التأميم قرش واحد . كذلك اعطى الاصلاح الزراعي الفلاح بطريق غير مباشر اكثر مما اعطاه تأميم قناة السويس . وبالمقابل ، زادت عليه الضرائب بعد العدوان «الثلاثي» الامبريالي . فقد كان عليه أن يدفع لاعادة بناء بور سعيد المدمرة . الا ان اعمال الثورة المناهضة للامبريالية كانت ضرورية في الواقع بالنسبة للفلاحين ، من وجهة النظر القائلة بأن مناهضة الامبريالية في التطبيق هي بالذات التي أدت فيما بعد الى نزع ملكية الاراضي من الشركات الاجنبية ، وتوزيع تلك الاراضي على الفلاحين المعدمين .

وبدا تأميم قناة السويس للوهلة الاولى كأنه «عقوبة» لم يسبق لها مثيل ، انصبت على قرار الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا والبنك الدولي للانشاء والتعمير برفض منح مصر القروض الحيوية اللازمة لها لانشاء مشروع محطة كهرباء السد العالي بأسوان .

وكتبت كثير من الصحف الغربية ان الحماس والغضب – وهما من طباع المصريين – قد أمليا على عبد الناصر اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة التي وصفتها تلك الصحف بأنها «مغامرة» في نفس الوقت . على حين ان تأميم قناة السويس ، الذي حدد بداية القضاء على السيادة الاقتصادية الاجنبية في الشرق الاوسط ، كان عملا مرسوما ومخططا .

وقد اقدمت القيادة المصرية عليه بعد ان جهزت قرارها مسبقا . واعتمدت في ذلك عن تعقل على تغير ميزان القوى في العالم في صالح الاشتراكية والثورات التحررية الوطنية التي اصبحت حقيقة في الخمسينات من قرننا . لقد ارتكز قرار تأميم شركة قناة السويس على هذه الحقيقة . وكان هو رد مصر على محاولة الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا اقصاء مصر عن الطريق الذي اختارته للتطور القومي الحقيقي ، وكان ردا ايضا على محاولة قيام الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا بتخويف كل حركة التحرر الوطني العربية والتشويش عليها .

وكان واضحا تماما لاعضاء مجلس قيادة الثورة في القاهرة عشية تأميم القناة ان استسلامهم لضغط الامبريالية الامريكية والانجليزية انما يعني ضرورة توقفهم عن مواصلة اجراء الاصلاحات الاجتماعية التي كانت قد بدأت في البلاد ، وعن بناء القوات المسلحة الوطنية ، وعن انتهاج سياسة خارجية تقدمية مستقلة.

وكان عبد الناصر والمحيطون به من ناحية أخرى يفهمون ايضا ان تأميم القناة سيعاون على بدء تحقيق التصنيع الذي بوسعه أن ينقل مصر من عداد البلدان المتخلفة ، ويساعدها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي . وكان بوسع القادة المصريين أن يعتمدوا في عملهم على التأييد التام من الشعب . وكانت تقف الى جانب مصر الدول الصديقة التي قدمت اليها أقصى المعونة الفعالة ، خاصة وأن المقصود كان تأييد النضال القومي التحرري الذي لم تتوقف اهميته عند مصائر

LAU - Riyad Nassar Library

شعوب الشرق الاوسط وحدها فحسب بل تجاوزت ذلك الحد ، الى شعوب «العالم الثالث» بأسره . لقد أصبح استغلال تأميم شركة قناة السويس اهم مورد لتمويل عمليات التطوير الاقتصادي لمصر . ولا شك أن مسألة توفر العملات الاجنبية تمثل أهمية كبيرة في تمويل مشروعات التطور ، وبخاصة بالنسبة لبلد يضع نصب عينيه تحقيق مهام التطور الاقتصادي ، كما يحدث في مصر ، وكما أشارت الى ذلك النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ان الدخل على شكل مدفوعات نظير استخدام السفن لقناة السويس في العبور كان يتم بصورة اساسية بالدولارات والاسترليني . وكان يمثل ٥٣١ مليون جنيه مصري في السنوات العشر الاخيرة (اي منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٦) كان من بينها ٣٩٠ر٣ مليون جنيه مصري عن الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ . وشكل هذا المبلغ حوالي ٢٥ بالمئة من اجمالي تكاليف خطط المشروعات المدرجة في الخطة الخمسية الاولى للتنمية . وبمعنى آخر فان الدخل المحقق من قناة السويس كان يمثل الجزء الاكبر في تمويل خطط التطور الاقتصادي لمصر .

وقد أثبتت الحكومة المصرية للجميع، بعد استيلائها على ادارة قناة السويس، كفاءتها التامة وجدارتها ، ليس فقط بتوفير التشغيل الطبيعي للقناة، بل وبتحسين عملها ايضا . فلقد أبطل تشغيل قناة السويس بعد التأميم كل أثر للدعاية الامبريالية عن «عدم نضوج» مصر ، وقد زعموا انه .. «يضر بمصالح الملاحة الدولية في أهم الممرات الملاحية الدولية» .

واسمحوا لنا بالاشارة الى ان هذه «الحجج» قد استعملت على نطاق واسع في الغرب، في منتصف الخمسينات ، لتبرير كافة الوسائل والاساليب لقمع مصر وإرغامها على أن «تعيد القناة» الى الهيئة الدولية . ويشهد الجدول التالي على انه لم تتوقف حركة السفن في القناة ، عقب ان تولى المصريون ادارتها بالكامل ، بل ان حركة السفن تلك قد زادت بشكل ملحوظ ، وذلك بعد التدهور الذي نتج عن العدوان «الثلاثي» على مصر .

ولقد عاونت على زيادة حركة المرور بالقناة وكفلتها تلك الاجراءات التي حققتها الحكومة المصرية لتحسين ظروف الملاحة بما في ذلك تعميق قاع القناة .

وكان من أهم نتائج تأميم شركة قناة السويس ، وتأكيد قدرة الحكومة المصرية على أن تحتفظ بسيطرتها على القناة في ظروف الهجوم الامبريالي المسلح العلني على مصر ، أن ازدهر نمو سريع وكبير لم يسبق له مثيل لشعبية الثوريين الديمقراطيين المصريين داخل مصر ، وفي سائر أنحاء العالم العربي ، بل وعلى المسرح الدولي . ومن البديهي ان حساب كل ذلك قد لعب دوره في اعداد وتحقيق خطط جديدة للهجوم على المواقع الاقتصادية الاجنبية في البلاد . ان الهجوم الثوري على المواقع الاجنبية الامبريالية حقق مصالح الشعب ، وأدى الى تأييد لم يسبق له مثيل لنظام حكم عبد الناصر .

جدول رقم –٢–

الحركة في قناة السويس من الاتجاهين (بالمائة)

اعوام	ناقلات النفط عدد الحمولات		سفن أخرى عدد الحمولات		الإجمالي عدد الحمولات	
١٩٥٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٦	٩٤	٩٨	٨٧	٨٢	٩١	٩٢
(يناير – أكتوبر)						
١٩٥٧	٧٤	٨٣	٧٥	٦٨	٧٥	٧٨
(ابريل – ديسمبر)						
١٩٥٨	١٢٧	١٤٢	١٢٢	١١٧	١٢٢	١٣٣
١٩٥٩	١١٧	١٥١	١٢٥	١٢٣	١٢١	١٤١
١٩٦٠	١٢٤	١٧٤	١٣٢	١٣٣	١٢٨	١٦٠
١٩٦١	١١٦	١٧٥	١٣٣	١٣٦	١٢٤	١٦٢
١٩٦٢	١٢٠	١٨٨	١٣٤	١٣٩	١٢٦	١٧١
١٩٦٣	١٢٣	٢٠١	١٣٩	١٤٦	١٢٤	١٨٢
١٩٦٤	١٢٤	٢١٩	١٥٠	١٥٥	١٣٦	١٩٧
١٩٦٥	١٢٣	٢٤١	١٥٧	١٥٩	١٣٨	٢١٣

واستنادا الى مثل هذا التأييد ، راحت الحكومة المصرية تضاعف من نشاطها المعادي للامبريالية .

٢ – الحراسة و«تمصير» الممتلكات الاجنبية

كان فرض الحراسة و«التمصير» من بين طرق النضال ضد القسر الاقتصادي الاجنبي في المرحلة الثانية من تطوير البلاد . وكان «التمصير» في الواقع عملا سابقا للتأميم ظل يتوالى على مدى عدة سنوات . وتتلخص ميزته في انه اقتضى في البداية مصادرة الملكيات الاجنبية لنقلها الى المالكين المصريين . وتمت مصادرة البنوك وشركات التأمين والشركات والمنشآت الصناعية عن طريق الشراء . وكانت

الحكومة تهدف بذلك الى أن تبدو أنها لا تنزع ملكية الملكيات الاجنبية . كذلك ، لم يطرح موضوع نزع الملكية كوسيلة لنقل الملكية الاجنبية في مصر اطلاقا .

وقد جاء تأميم شركة قناة السويس ، و«تمصير» الملكيات الاجنبية في مصر – تلك الاجراءات المرتبطة فيما بينها ارتباطا عضويا – ثمرة من ثمار تطور الثورة الوطنية التحررية المصرية ، ودعما وتقوية لطابعها المناهض للامبريالية . وعلى ضوء هذا ، يمكن في المقام الاول تفسير الاسراع بالهجوم على المواقع الاقتصادية للامبريالية في مصر ، الذي أعقب العدوان الامبريالي «الثلاثي» . وكان لاجراءات نزع الملكية الاجنبية من جانب الحكومة المصرية أهمية خاصة في نظام الاعتمادات المصرفية . فلو عدنا الى الوراء لوجدنا أن الرقابة التامة على الاموال المصرية في حينه لم تكن نقطة انطلاق لفرض السيادة الانجليزية على مصر فحسب ، بل ان شراء أسهم قناة السويس من الخديوي اسماعيل كان مهد الطريق ايضا أمام كثير من بنوك لندن الى القاهرة وغيرها من مدن البلاد . وقد قام رأس المال الاجنبي بمساعدة تلك البنوك بفرض رقابته على عمليات التأمين ، وعلى تجارة القطن الذي استمر ، كما كان منذ عقود طويلة من الزمان ، محصول التصدير الرئيسي على ضفاف النيل . وكان الماليون الفرنسيون هم شركاء الانجليز في استعباد مصر . ولقد قامت بعثة جوشن جوبير التي وصلت الى العاصمة المصرية في نهاية ١٨٧٦ بوضع بداية تعاون اللصوص الامبرياليين (٦) .

كانت البنوك الانجليزية والفرنسية قبل الإطاحة بالملك فاروق عام ١٩٥٢ تسيطر سيطرة كاملة على اقتصاد مصر . وكانت قيمة الجنيه المصري تحدد في لندن ، حيث يوجد الجانب الاكبر من الغطاء الاسترليني لعمليات التصدير والاستيراد المصرية ، والارصدة المصرية المجمدة فور تأميم قناة السويس .

وكانت تقع خارج مصر المكاتب الرئيسية لمجموعة البنوك الاجنبية التي تتحكم في الودائع المحلية البالغة مائة مليون جنيه مصري . هذا في حين ان تلك المكاتب كانت تستند الى رأس مال صغير للغاية بالقياس الى ما تتحكم فيه من ودائع . ولم يكن رأس المال ذاك يزيد على ٢ر٥ مليون جنيه مصري .

وكان يوجد تحت اشراف أقسام البنوك الاجنبية وفروعها حوالي ٥٠ بالمئة من ودائع كل البنوك التجارية المتعاملة في مصر . وقد أشار الدكتور راشد البراوي، احد الخبراء الاقتصاديين المصريين ، الى «ان البنوك الاجنبية في مصر كانت تشغل منصبا هاما للغاية في نظام البنوك والتسليف المصري ، جعل الاقتصاد الوطني خاضعا للضغط الاجنبي . وأظهر العدوان «الثلاثي» ضد مصر المخاطرة الكامنة في أن المعتدين سيحولون أقسام مصارفهم وفروعها الى أدوات للحرب الاقتصادية ، وهي تتلقى التعليمات بنقل الوسائل اللازمة لتمويل تجارة القطن أو

---

٦ – انظر – ف. أ. روزنشتين ، احتلال واستعباد مصر – صفحة ٣٩ .

L A U - Riyad Nassar Library

تمويل العمليات الصناعية والتجارية . وقد برهنت الاحداث ايضا على أن كثيرا من البنوك التابعة لمواطني البلاد المعتدية قدمت قروضا لعملائها في مصر وفقا للتعليمات التي وصلت اليها من الخارج مباشرة» (٧) .

كانت فروع البنوك الانجليزية والفرنسية في القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس تشرف على فروع الاقتصاد المصري بأكملها ، وتتحكم في تحديد مسار تطورها في الاتجاه الاكثر نفعا لها . وكانت واسطتها الى ذلك الفرض التعسفي لاسعار خصم الكمبيالات ، والنسبة المئوية للتسليف ، والجوائز ، وبإنتهاج سياسة انتقائية على صعيد العمليات ، حيث كانت شروط الإقراض تمنح فقط لأولئك الذين تعبر مواقفهم عن تأييدهم للسياسة الامبريالية التي تجري عليها انجلترا وفرنسا في الشرق الاوسط . ومن البديهي انه كان يجري تحويل عوائد فروع البنوك الاجنبية الى خارج البلاد .

ولعبت شركات التأمين الفرنسية والانجليزية دورا طفيليا في مصر ، وقد وصل عددها الى عشرة أمثال عدد الشركات المصرية الوطنية . وغالبا ما كانت ، وهي معتمدة فقط على رأس المال الرمزي ، تقوم بعمليات بملايين الجنيهات المصرية على حساب روابطها الواسعة مع بنوك لندن وباريس . وكانت تحصل من وراء ذلك الاحتيال على أرباح خيالية . وكان يقع تحت الاشراف الاجنبي حوالي ٥٠ بالمئة من جميع عمليات التأمين التي جرت في مصر حتى نوفمبر عام ١٩٥٦ . ولم تدخل ، كقاعدة ، في الانتاج تلك الاموال المتجمعة عن طريق البنوك الاجنبية، وعن طريق شركات التأمين . وهكذا ، لم تساهم تلك البنوك والشركات بنشاطها في خدمة التطور الصناعي للبلاد . كانت تلك الاموال تنفق بصفة اساسية على تمويل تجارة القطن ، مما ربط مصر بصورة أكبر برأس المال الاجنبي ، ومما حتم أكثر فأكثر أن تظل مصر ترسف في قيد التبعية .

في اول نوفمبر ١٩٥٦ ، وضعت الحراسة على ١٣٧١ فرعا من فروع البنوك الانجليزية والفرنسية ، والشركات الصناعية والزراعية والمساهمة ، والشركات التجارية وتوكيلات التأمين التي مثل رأس مالها الاسمي ١٣٥ مليون جنيه مصري. وقد خضعت كلها فورا لاشراف السلطات المصرية التي تولت ادارتها (٨) . وغادر البلاد الموظفون الاجانب الذين كانوا يعملون في تلك المرافق . وأعلنت الحكومة المصرية ان رفع الحراسة عن الممتلكات الانجلو ــ فرنسية سيتم فقط بعد قيام انجلترا وفرنسا بدفع التعويضات لمصر عن الخسارة المادية التي لحقت بها في ايام العدوان «الثلاثي» الامبريالي ، والمحددة بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري . وفي

---

7 — Dr. Rashed al - Barauy. Economic Development in the UAR, p. 64 - 65 .

٨ ــ «الاهرام» ، ١ــ١١ــ١٩٥٦ .

بداية عام ١٩٥٧ تم «تمصير» (٩) ١٣٠ من فروع البنوك وشركات التأمين والشركات التجارية برأس مال اجمالي قدره ٥ر٤٧ مليون جنيه مصري .

ومن البديهي أن اتخاذ هذا العدد الكبير من الاجراءات الجذرية ضد السيطرة الاقتصادية للامبرياليين الانجليز والفرنسيين لم يكن يعني ، بعد ، القضاء على التأثير الاجنبي في البلاد . فان «التمصير» في أطواره الاولى كان موجها في البداية ضد مواطني البلاد التي قامت بالعدوان على مصر عام ١٩٥٦ . ولم يمس رؤوس الاموال الامريكية ، وكذلك لم يمس أوضاع المانيا الغربية واليابان وبلجيكا وإيطاليا وغيرها من الدول . وقد أدى ذلك الى أن رؤوس الاموال الامريكية والالمانية الغربية والايطالية واليابانية والبلجيكية لم تحافظ فقط على أوضاعها ، بل جعلت في الفترة الاولى تدعم مواقعها على حساب منافسة ما تم «تمصيره» بالفعل . غير أن رقابة الدولة المتنامية لم تتح لرؤوس الاموال تلك فرصة الانتشار ، بل ان الآفاق التي فتحها «التمصير» كبحت نمو استثماراتها . وفي مجال التأمين ، تغير الوضع في مصر بصفة عامة في صالح الرأسمال الوطني ــ فقد تم «تمصير» ٦٥ شركة انجليزية وفرنسية . وحتى بعد ذلك لم يكن قد تم القضاء على تأثير الرأسمال الاجنبي فيما يتعلق بالتأمينات . فقد وسعت شركات التأمين الامريكية والالمانية الغربية والهولندية والكندية والسويسرية قليلا من أحجام نشاطها .

وحافظ رأس المال الاجنبي على مواقعه خلال أعوام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٩ في الصناعات النفطية والكيميائية والتعدينية وتوليد الطاقة والإكتروتكنيكية وبناء الماكينات والنقل . وقامت الشركة الامريكية «صحارى بتروليوم» بأعمال تنقيب واسعة عن البترول في مساحة ٩٠ الف كيلومتر مربع . وأشرف الرأسمال الامريكي والايطالي والبلجيكي على شركة «إيسترن بتروليوم» المصرية التي كانت تستغل في ذلك الوقت منابع بترول بلاعيم وأبو رديس (أغنى آبار البترول في شبه جزيرة سيناء) وكان نصيب هذه الشركة اكثر من ٦٠ بالمئة من أستخراج البترول في مصر آنذاك . وكانت شركة «كالتكس» الامريكية تملك ٢٠ بالمئة من أسهم المصنع الجديد لتكرير النفط في الاسكندرية الذي افتتح عام ١٩٥٥ (١٠) .

ومنذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٦ زاد رأس المال الخاص للولايات المتحدة الامريكية في مصر من ٤٤ مليون الى ٧٢ مليون دولار (١١) .

وكانت تتبع رأس المال الامريكي والبلجيكي والهولندي بصفة كاملة او جزئية: مصانع إطارات السيارات ، ومصنع تجميع السيارات والجرارات «فورد» ،

---

٩ ــ «الاهرام» ، ١٩ــ١ــ١٩٥٧ .

10 — St. Longmigg. Die in the Middle East, London, 1968, p. 96 - 97, 253 - 261 .

١١ ــ بيانات وزارة المالية .

LAU - Riyad Nassar Library

ومصنع لمبات الكهرباء «فيليبس» في الاسكندرية ، وعربات السكك الحديدية «سيماف» في حلوان ، ومصانع الاسمدة الأزوتية ، وكثير غيرها من المنشآت الصناعية التي كانت تلعب دورا بالغ الاهمية في اقتصاد مصر .

وفي تلك الفترة ، اصبح دور المانيا الغربية اكثر وضوحا في اقتصاد البلاد. فقد قامت شركة كروب «ديماج» بتوريد وتركيب جانب كبير من معدات المصنع الوحيد في البلدان العربية في ذلك الوقت للحديد والصلب في حلوان والذي يعمل بخام الحديد المستخرج في أسوان . وكان من حق ملكية «ديماج» ٢٠ بالمئة من قيمة المصنع (١٢) . كذلك قامت شركة دورتموند «Uhde Badisehe Anilin - Und Soda» بإنشاء اكبر مجمع كيميائي في مصر «كيما» لانتاج الاسمدةالكيميائية في أسوان ، بقدرة تبلغ ٤٠٠ — ٦٠٠ الف طن سنويا . وكان لها مثلما كان لـ «ديماج» الحق في ٢٠ بالمئة من قيمة المعدات المورّدة بمعرفتها .

وقامت نفس شركة «ديماج» في ذلك الوقت بتركيب محطة سد أسوان الصغيرة (قدرتها اكثر من ٣٠٠ الف كيلووات في السنة) . وكانت مخصصة في باديء الامر لتزويد مجمع «كيما» بالطاقة . واشتركت شركتا «إيج» و«سيمونس» في توسيع بناء محطات كهرباء شمال وجنوب القاهرة . وقامت الشركات الالمانية الغربية الاخرى ببناء محطة كهرباء القاهرة — السويس ، ومعمل لانتاج الورق ، وغيرها من المشروعات الصناعية الاخرى ، وعدة «كباري» على النيل .

وواصلت القروض المقدمة من الدول الرأسمالية المتطورة القيام بدورها الهام في الاقتصاد المصري . ففي أعوام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، تسلمت مصر ٤٤ مليون جنيه مصري من المانيا الغربية ، و١٢ مليون من فرنسا ، و١٠ ملايين من اليابان ، واكثر من ٣ ملايين من سويسرا . وكانت هذه القروض تمثل ٢٥ بالمئة من جملة العملات الصعبة المدرجة في ميزانية البلاد لعام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، وحوالي ٣٠ بالمئة من الاعتمادات المخصصة للخطة الخمسية الاولى (١٣) .

ان سياسة الدولة المصرية في تلك الفترة ، وعلى الرغم من «التمصير» ، لم تقطع حبل التعاون مع الرأسمال الاجنبي . فقد ارادت القيادة المصرية ، الى جانب «التمصير» ، جذب رؤوس أموال اجنبية الى البلاد ، وبخاصة بعد تموز ١٩٥٦ ، وقد افترضت حينذاك ان ذلك سوف يسمح برفع الجنيه المصري الذي كان قد هبط الى اكثر من الثلث بعد تأميم شركة قناة السويس .

وكان من حق مودع رأس المال الاجنبي ، وفقا للقانون الذي ظل ساريا في البلاد ، أن يحول العائد الى خارج البلاد بعملته ، كذلك كان من حقه ، بعد مرور

12 — Ph. D. Abdel Razec M. Hasan. UAR. Some Economic Features, p. 47 .

١٣ — انظر : الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة «القاهرة — صفحة ١٦—١٧» .

خمس سنوات ، ان ينقل معه كل رأس المال الى الخارج . وأعفيت من الضرائب كل الشركات الجديدة بما في ذلك الشركات المختلطة التي كان الاجانب يستطيعون فيها أن يمتلكوا الجانب الاكبر من الاسهم . وكان لها الحق في توريد المعدات والخامات ايضا دون جمارك خلال ست سنوات (١٤) .

وقد حيى كبار رجال الاعمال المصريين حينذاك السياسة الاقتصادية لعبد الناصر . فلقد نظروا الى القطاع العام الذي أنشأته السلطة في الصناعة كدعامة واحتياطي لهم . فقد كان يعمل اول الامر لفائدتهم . بالاضافة الى انه كان ضعيفا عند نشأته . وفي نفس الوقت ، في عام ١٩٥٧ وحده ، زاد رأس مال المشروعات الخاصة من ١٨٣ مليون الى ٢٤٦ مليون جنيه مصري ، واشتد أزر الاحتكارات المحلية بشكل ملحوظ .

كذلك لقي خط مواصلة جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر تأييدا حاسما من البورجوازية المصرية الكبيرة . فان القضاء على عدد من مواقع المنافسين الاجانب بعد العدوان «الثلاثي» دعم نسبيا مواقع البورجوازية المحلية . وفي نفس الوقت رأت البورجوازية المصرية الكبيرة في الجذب المضطرد لرأس المال الاجنبي الى مصر آفاقا جديدة لتعاونها معه على اساس جديد اكثر «مصرية» . هذا ، الى جانب ان خلق ظروف مؤاتية لنشاط رأس المال الخاص في مصر (وليكن في هذه الحالة أجنبيا) ، كان شاهدا في رأي ممثلي البورجوازية الكبيرة على أن «الضباط الاحرار» لم يجروا أحداث السويس الى الدوامة المناوئة للرأسمالية ، وانهم ظلوا رجالهم . وكان من الطبيعي الا تلقى مساعدات الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى لدى البورجوازية المصرية الكبيرة حماسا . وقد قامت تلك المعونات المقدمة وفقا لخط الدولة بتخويف البورجوازية المصرية الكبيرة من التأثير الممكن ان يقع على أوسع طبقات سكان مصر ، والمترتب على المعونات الاشتراكية.

وهنا بالذات ، كمن السر في واحد من أهم اسباب الرغبة لدى البورجوازية المصرية الكبيرة في نزع الثقة بمعاونة الاتحاد السوفييتي ، وفي التشهير بها ، ووضعها في مقابل مساعدة الغرب . وقد أيدت البورجوازية المصرية كل التأييد سياسة القيادة في التقارب مع سوريا، ثم في انشاء دولة واحدة معها عام١٩٥٧ ؛ هي الجمهورية العربية المتحدة . ان البورجوازية المصرية اكثر تطورا من البورجوازية في سوريا وقد رأت في هذه الجمهورية المتحدة الجديدة حقلا لاستثمار قواها . وانفتحت آفاق عريضة لرؤوس الاموال المصرية . على حين ان المبادرة المباشرة في انشاء دولة موحدة معمصر قد ابدتها دمشق وليست القاهرة.

فماذا كان وراء هذه المبادرة ؟

14— Ph. D. Abdel Razec M. Hasan. UAR. Some Economic Features, p. 18 - 19 .

LAU - Riyad Nassar Library

وقعت دمشق منذ عام ١٩٤٩ في تقلبات سياسية متعاقبة . وكانت تتوالى الانقلابات العسكرية ، ويتزايد تدخل العسكريين في سياسة سوريا . وقد أصبح واضحا ان المناصب العليا في دوائر الضباط في هذا البلد العربي تشغلها عناصر من ذوي وجهة النظر الراديكالية ، مما لم يخف الغرب وحده ، بل والسياسيين «التقليديين» السوريين . وقد قوي وضع الحزب الشيوعي في سوريا بشكل لم يسبق له مثيل بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٥ ، واشترك السكرتير العام للحزب خالد بكداش في البرلمان . وأخاف تطور الاحداث على هذا النحو البورجوازية السورية .

وكانت الاحزاب السياسية السورية : الحزب الوطني (زعيمه صبري العسلي)، وحزب الشعب (زعيمه رشدي الكيخيا) ، الليبرالي (زعيمه منير العجلاني) وحزب الاخوان المسلمين (زعيمه معروف الدواليبي) ، الكتلة القومية (زعيمها شكري القوتلي) ، لا تستطيع السيطرة على عمليات تطور الجيش والبلاد . ولم ينجح في ذلك ايضا زعماء البعثيين . وحين اتحد البعثيون عام ١٩٥٤ مع الحزب العربي الاشتراكي (زعيمه أكرم الحوراني) ، فانهم لم يكن في وسعهم اقرار سلطتهم ، على الرغم من ذيوع شعاراتهم في سوريا ، ومن أنهم استطاعوا بالفعل أن يقبضوا على زمام الحكم في أيديهم . وكانوا يتطلعون الى الوحدة مع مصر . كذلك كانت هناك أهمية كبيرة لاعتقاد زعماء البعثيين بأنه من المستطاع ، بتأييد شعار وحدة مصر مع سوريا ، العمل على اشاعة تأثيرهم العقائدي في العالم العربي ككل . واخذ على عاتقه وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار وهو زعيم بعثي ، مهمة اقناع عبد الناصر بوحدة مصر مع سوريا . مع العلم ، بأنها لم تكن وحدة اتحادية فيدرالية ، بل وحدة شاملة .

وقاوم الرئيس عبد الناصر في بداية الامر قبول اقتراح الوفد السوري . وكان لدى عبد الناصر اساس في الاعتقاد بأن مصر لم تكن مهيأة للوحدة الشاملة مع سوريا . ولكن عبد الناصر عدل عن رأيه ، بعد مناقشات طويلة كان فيها السوريون يقدمون لدعم وجهات نظرهم الحجج تلو الاخرى. ولم يكن من المستغرب أن يصبح جمال عبد الناصر بشكل متزايد زعيما للعرب جميعا نتيجة للنضال المظفر ضد الحصار الامبريالي على مصر ، والقضاء على احتكارات الغرب القيام بتسليح الجيش المصري ، والكفاح من اجل تأميم شركة قناة السويس ، وضد العدوان «الثلاثي» . ان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، كما تصوره عبد الناصر كان يمكن ان يكون قاعدة للوحدة المستقبلة للبلدان العربية الاخرى .

وفي ٢٢ فبراير١٩٥٨ ، ظهرت على خريطة الشرق الاوسط الجمهورية العربية المتحدة. وذلك بعد اجراء الاستفتاء في كل من مصر وسوريا. **وقامت القوى التقدمية في** البلدان العربية بتحية اتحاد مصر مع سوريا . فقد كانت تأمل في أن انشاء اول دولة عربية متحدة في العصر الحديث سوف يقوي **النضال الوطني التحرري** المناهض للامبريالية في المنطقة ، وسوف يقوي كذلك ثورات التحرر الوطنية .

وكان بوسع الجمهورية العربية المتحدة ان تصبح في ظل ظروف مستقرة مؤاتية اساسا للوحدة العربية الشاملة ، ونموذجا من نوع خاص لوحدة حوالي مائة مليون شخص في حدود دولة عربية واحدة . وكانت القوة الجاذبة الهائلة لهذه الفكرة بديهية بين جماهير البلدان العربية .

أضف الى ذلك انه نتيجة لان البورجوازيتين المصرية والسورية كانتا تهدفان قبل كل شيء الى تحقيق خططهما الخاصة — فالاولى كانت تتوق الى الاستيلاء على أسواق جديدة ، والثانية تتطلع الى الانفراد بالعناصر الديموقراطية عندها «في البيت» سواء في الجيش او خارجه . ولكن الجمهورية العربية المتحدة مع الاسف لم تتحول الى هذا النموذج . فلقد مكن قيامها فقط من انفجار النزعة القومية الصارخة . وبدا ان شعبية عبد الناصر كقائد يسعى الى وحدة الشعوب العربية قد ارتفعت الى أعلى . ولكنه كان يستطيع في نفس الوقت أن ينسلخ عن تلك التربة التي جعلته القائد الحقيقي لثورة التحرر الوطني في العالم العربي بأسره .

وقد أدى الصدام مع القوى التقدمية ، سواء في مصر ، او في سوريا ، الى أن اخذت تلك القوى تبتعد عن الالتفاف حول القائد المصري ، وأدار كثير من ممثلي القوى اليسارية في العالم العربي ظهورهم له . وفي أعوام ١٩٥٨ — ١٩٦٠ عثر عبد الناصر على نمط التعايش مع البورجوازية المصرية والسورية ولكن بحد معلوم.

وفيما يتعلق بالبورجوازية المصرية ، فانها بجلت عبد الناصر . وفي جلسات اتحاد الصناعيين ، كادوا يطلقون عليه لقب «النبي الثاني» وكانوا يصفون الثورة التي قادها بأنها «المجيدة» . وكان — مع هذا الانبهار غير الحاذق — يملك تحت قدميه ارضا صلبة . فمنذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٧ ، زاد رأس مال المشروعات الصناعية المصرية من ٣٤٫٥ مليون الى ٩٤٫٧ مليون جنيه مصري . وزاد عائد شركات صناعة المنسوجات منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٩ اكثر من ١٤ بالمئة وفي أعمال التشييد بحوالي ٣٠ بالمئة وفي الصناعات الغذائية بأكثر من ٣٧ بالمئة وفي نفس هذه السنوات زادت الاجور بنسبة ٣ بالمئة فقط . ولاح للبورجوازية المصرية والسورية انها دخلت في عصر اكثر ملاءمة لتطورها . وزاد الامل في ذلك ايضا ان وحدة مصر مع سوريا قد صاحبها تطور الاتجاهات المناوئة للشيوعية في الجمهورية العربية المتحدة ، وجرى اعتقال الشيوعيين في كلا الاقليمين .

وازدهرت البورصة في القاهرة . وظهر في المدينة مليونيرات ومليونيرات جدد . مثال ذلك : فرانسوا طاهر وهو رجل أعمال وحامل أسهم في كثير من الشركات ومصرفي ، سجل ملايينه حتى بأسماء صغار السن من أقاربه ، كان يحصل على ٦٥٠ الف جنيه كربح صاف في العام الواحد من المضاربة في البورصة وحدها . ولقد اغتنى رجال الاعمال والتجار المصريون والسوريون الآخرون اغتناء فرانسوا طاهر. وأحد هؤلاء هو منير الشوربجي أكبر رجال الاعمال المصريين المتصلين بالقطن وصناعة النسيج، وقد صرح علنا لاحد مؤلفي هذا الكتاب

L A U - Riyad Nassar Library

بقوله : «الحمد لله أن احدا لا يخاطر بأن يمد نحونا يده فنحن خالدون مثل أهرامات الجيزة ...»

وبعد وحدة مصر وسوريا ، أفسحت قيادة البلاد في وقت ما من فرص جذب رؤوس الاموال من الخارج تحت اشرافها . وذكر المودعون الغربيون حينذاك انه لا يوجد مكان في العالم مثل مصر ، من حيث رخص الايدي العاملة وانخفاض الضرائب على الدخل . ومع ذلك ، لم يتسرع الغرب باستغلال رؤوس أموال ضخمة. فلقد تذكروا جيدا في واشنطن ولندن وباريس تأميم شركة قناة السويس، وفرض الحراسة ، و«تمصير» الممتلكات الانجلو – فرنسية . وكان المودعون الاجانب ينتظرون الضمانات . وظهرت تربة خصبة للموافقة على «تسوية» الدعاوي الاقتصادية والمالية المتبادلة مع فرنسا وانجلترا . وفكرت دوائر معينة في مد «كوبري» الى الغرب وتساعدها على ذلك مناهضة الشيوعية التي اتخذت طابع حملة سياسية في يناير ١٩٥٩ .

في ٤ ابريل ، قام السفير الامريكي في القاهرة د. خيير بزيارة الرئيس عبد الناصر ، وأبلغه معلومات عن استعداد وزارة الخارجية لمواصلة تقديم المعونة الفنية الى مصر وفقا للنقطة الرابعة «برنامج ترومان» الذي تحول بسرعة من جانب الرئيس ايزنهاور بعد تأميم شركة قناة السويس الى برنامج اقتصادي خاص . وبدأ السفير يتحدث عن نوايا الولايات المتحدة الامريكية لتحسين الصداقة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وأبرز انها لو تقدمت الى وزارة الخارجية بطلب عون اقتصادي ، فان مثل هذا الطلب سوف يوافق عليه عند بحثه (١٥) . وفي ٦ مايو ١٩٥٩ ، وقع سفير الولايات المتحدة الامريكية معاهدة حول بيع فائضات السلع الغذائية الامريكية الى مصر بمبلغ ٢١٫٥ مليون دولار (١٦) .

وبمقتضى هذه المعاهدة ، تم اعتماد الجنيه المصري كعملة للدفع لاول مرة بعد فترة انقطاع دامت ثلاث سنوات . وفي نفس الوقت ، وصلت الى القاهرة بعثة خاصة للبنك الدولي للانشاء والتعمير كي تبحث الموقف الاقتصادي للاقليم المصري، على اساس تقديم قرض يبلغ عدة ملايين ، وذلك لاجراء أعمال توسيع قناة السويس وتعميقها .

وبعد توقيع معاهدة مع انجلترا وفرنسا حول تسوية الدعاوي المالية المتبادلة، اوقفت بنوك لندن وباريس تجميد الارصدة المصرية التي كانت ضرورية جدا للبلاد لدفع أثمان صفقات تجارتها الخارجية مع الغرب وفوائد أرباح القروض . وتعهدت انجلترا بإعادة اكثر من ٢٥ مليون جنيه استرليني الى مصر . واستأنفت انجلترا وفرنسا التجارة مع مصر بالتدريج . ووسعتا فرص شراء القطن المصري . ودفعتا

---

١٥ – «الاهرام» ، ٥–٤–١٩٥٩ .

١٦ – «الاهرام» ، ٧–٥–١٩٥٩ .

أثمان الصفقات المبرمة بالعملة الصعبة مما مكن مصر من زيادة احتياطيها من الاسترليني والدولارات . وأعلن ان الغاء القاعدة العسكرية في منطقة قناة السويس هو تغطية للضرر الذي أوقعته انجلترا بمصر إبان العدوان الامبريالي «الثلاثي» عام ١٩٥٦ .

وأخذ الجو العام الذي نتج عن توقيع هذه الاتفاقيات والصفقات ينعكس في كل مكان . فقبل انقضاء النصف الاول من نوفمبر عام ١٩٥٩ ، تسلمت سلطات الاقليم المصري للجمهورية العربية المتحدة ١٥٥٢ التماسا برفع الحراسة. تم الاستجابة لـ ١٣٦٢ منها ، كان بينها ٦٦٤ حالة رفع عنها الحراسة جزئيا . غير أن هناك تفاصيل هامة اختفت وراء الاجراء الخارجي . والحقيقة ان الحكومة المصرية لم ترجع الممتلكات برفع الحراسة عنها الى ملاكها السابقين ولم تكن التعويضات كاملة عن الملكيات الاجنبية الموضوعة تحت الحراسة او «الممصرة» . وقد تم حساب كل شيء – ليس فقط استهلاك المعدات ، بل وحالة الحسابات في البنوك المصرية والاجنبية التي كانت تخضع لهذه الشركة او تلك .

ولقد لعب دورا واضحا في ذلك الصدد أن السلطات المصرية لم تقم بدفع التعويضات مرة واحدة ، فقد كانت معاهدة التعويضات التي وقعت في ٤ مارس عام ١٩٦٦ مع فرنسا موقعة اول الامر بالاحرف الاولى فقط . وحددت قيمة التعويضات بمقتضاها بـ ٢٥ مليون جنيه مصري . غير انه بعد ابرام «المعاهدة الاساسية» ، وقعت اتفاقية خاصة بمبلغ ٣ ملايين جنيه مصري ، منها ٢٫٥ مليون جنيه مصري كانت مخصصة لتغطية خسائر احتكار المنشآت الفرنسي «ليبون» الذي كان يملك منشآت للمرافق العامة في القاهرة والاسكندرية . وكان يفرض أسعار عالية نظير خدماته . وقد تمت المفاوضات حول التعويضات مع حكومات بلجيكا وهولندا وتركيا والنمسا وغيرها في وقت لاحق .

وكانت قيمة التعويضات ، عادة ، تقدر بأقل من الثمن الحقيقي للممتلكات «الممصرة» . وفي أحيان عديدة ، كانت معاهدات دفع التعويضات تراعي فقط دفع ٦٥ بالمئة من قيمة الدعوى المتفق عليها . مثال ذلك ان القيمة الاجمالية للدعاوي الانجليزية قد بلغت ١٨٠ مليون جنيه استرليني ، بينما بلغت القيمة المتفق عليها للتعويضات ٢٧٫٥ مليون جنيه استرليني فقط . وأقامت شركة النفط البريطانية «شل» دعوى بحوالي ٤٠ مليون جنيه استرليني الا ان القيمة التي اتفق على دفعها كانت ١٢ مليون جنيه مصري فقط .

وكان تحديد سعر الملكيات الاجنبية «الممصرة» يتم بالاتفاق على التعويضات المعقودة مع الدول المعنية ومع بعض الاحتكارات الدولية الكبرى . ومثلت القيمة الاجمالية لكل التعويضات ١١٦٫٨ مليون جنيه مصري (١٧) . بينما حددت القيمة

---

١٧ – بما في ذلك ما يخص المواطنين الانجليز (اتفاقية ٢٨–٢–١٩٥٩) وقيمة مبلغ التعويض =

L A U - Riyad Nassar Library

الاجمالية السابقة بواسطة الدولة لكل الممتلكات الاجنبية ب ٢٥٠ – ٣٠٠ مليون جنيه مصري .

وفي عام ١٩٥٩ كان نصيب الاقليم المصري للجمهورية العربية المتحدة من رؤوس الاموال الاجنبية ، مع عدم حساب الاستثمارات الجديدة التي لم تكن كبيرة ، هو ١٥٤ر٥ مليون جنيه مصري منها (٣٤ مليون من نصيب الولايات المتحدة الامريكية . والباقي أنصبة المانيا الاتحادية واليابان وبلجيكا وايطاليا ودول اوروبا الاخرى) . غير ان شروط قيامها بنشاطها حتى بالرغم من رفع الحراسة عنها قد تغيرت تغيرا جوهريا . أما القمم الاقتصادية الآمرة الناهية في البلاد فقد بقيت وراء الدولة . وتم القضاء على الهيمنة الاقتصادية الاجنبية التي كانت دون رقابة في البلاد حتى عام ١٩٦٠ . وفي اطار تلك الشروط المشار اليها كان بوسع الحديث أن يدور فقط حول «التعاون» ، وتحت الاشراف الكامل للدولة ، وليس تحت اشراف المالك الاجنبي للمشروع . ان تأميم شركة قناة السويس ، ثم الحراسة ثم «تمصير» الممتلكات الاجنبية ، قد أنزلت ضربة قاصمة بالسيادة الاقتصادية الاجنبية في البلاد . فلقد تحطمت تلك السيادة ، على الرغم من فرض الحصار الاقتصادي الذي أعلنته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية على مصر . ولقد جلب ذلك الحصار خسائر على البلاد ، ولكنه لم يحطم الاقتصاد الوطني المصري .

ولا ينبغي الاعتقاد بأنه كان من الممكن ، او من الضروري ، أن تقطع الجمهورية العربية المتحدة في ذلك الحين كل صلاتها قطعا نهائيا برأس المال الاجنبي . ذلك لان مصر لم تكن لديها لا الموارد المادية الكافية ، ولا الخبرة العلمية الفنية ، ولا الثروات المعدنية ، مما تستطيع به حل جميع المهام المتعلقة بتطور اقتصادها تطورا ذاتيا ، معتمدة في ذلك على قواها وحدها . فقد كان ما يزال جانب كبير من الصناعة الوطنية في البلاد متوقفا على المستوردات من بلدان اوروبا الغربية . ولذلك ، فقد استمرت الصلات الاقتصادية مع رأس المال الاجنبي ضرورة حيوية في كثير من الأحايين .

= ٢٧ر٥ مليون جنيه مصري (٣٤ر٤ مليون جنيه مصري وفقا للسعر الجديد) غطيت في ١٩٥٩–١٩٦٤ ، وللمواطنين السويسريين (اتفاقية ٢٠–٦–١٩٦٤) مبلغ التعويضات ٤ ملايين جنيه مصري غطيت على مدى ٨ سنوات ، وللمواطنين اللبنانيين (معاهدة ١٨–١١–١٩٦٤) قيمة التعويض – ١٢ مليون جنيه مصري غطيت بمقدار مليون جنيه مصري في العام ، وللمواطنين الايطاليين (معاهدة ١٩٦٥) قيمة التعويضات ٤ مليون جنيه مصري على ان تكون التغطية على عشر سنوات ، وللمواطنين الدانماركيين (اتفاقية ١٢–٧–١٩٦٥) مبلغ التعويضات ٤ر٠ مليون جنيه مصري تغطى على مدى ٨ سنوات ، وللمواطنين اليونانيين (اتفاقية ٢٦–٩–١٩٦٦) مبلغ التعويضات ١٥ر٥ مليون جنيه مصري والتغطية على مدى ١٥ عاما .

LAU - Riyad Nassar Library

ولقد وضعت قيادة البلاد عقبتين في طريق توسع رأس المال الاحتكاري الاجنبي ، أولاهما هي توسيع التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، والثانية هي تشديد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد . ولم يحدث على الاطلاق أن حاد عبد الناصر عن خط توسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي ، حتى حين بلغت رغبة الحكومة المصرية ذروتها في اعادة العلاقات الى مجراها الطبيعي مع الغرب ، وجذب رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا والمانيا الاتحادية وغيرها من الدول الغربية .

وفي الحقيقة ، ان الصدق الذي تضمنته سياسة تطوير العلاقات مع العالم الاشتراكي قد مكن مصر من الصمود للحصار الاقتصادي أعوام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ . ففي الوقت الذي أعقب العدوان «الثلاثي» الامبريالي ، نمت تجارة مصر مع العالم الاشتراكي الذي أصبح المستورد الاساسي للقطن المصري . وحصلت مصر من الاتحاد السوفييتي على النفط اللازم لها والقمح في الوقت الذي حاولت فيه الدول الغربية أن ترغم القاهرة على الركوع ، وذلك برفض تلك الدول ان تبيع لمصر السلع الحيوية اللازمة لها . وأخيرا ، وبالرغم من التقلبات المتعددة في السياسة الداخلية للبلاد ، فقد التزمت حكومة عبد الناصر التزاما ثابتا باتجاه توقيع معاهدة للتعاون مع الاتحاد السوفييتي في انشاء مشروع سد أسوان العالي البالغ الاهمية ومحطته الكهربائية . ووافق الاتحاد السوفييتي على تقديم المعونة للجمهورية العربية المتحدة في بناء مرحلتي السد العالي بأسوان ، وبناء أقوى محطة لتوليد الكهرباء في أسوان ، وكذلك مد خطوط الكهرباء التي تربط السد بمصر السفلى .

ويجدر بنا أن نشير الى أن خط عبد الناصر في الحفاظ على التعاون الاقتصادي المتشعب الجوانب وتوسيعه بين مصر ، ثم فيما بعد بين الجمهورية العربية المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، قد واجه مقاومة جانب من البورجوازية المصرية الكبيرة والمتوسطة ، كما لقي مقاومة أولئك الذين كانوا يدافعون عن مصالحها داخل القيادة . ولكن هذا الخط الذي أصر عليه الرئيس وأنصاره كان قويا ، كما كانت لدى عبد الناصر ومن معه قدرة حقيقية على الوصول الى غاياتهم . فقد احتلت الدولة قبل نهاية الخمسينات كثيرا من المواقع القوية في الاقتصاد المصري .

٣ – رأسمالية الدولة في مصر

يخلف الاستعمار وراءه دائما ، في البلدان التي عاشت ترزح تحت سيادته ، تركة من الاقتصاد المشوه او غير المتطور على الاطلاق . وبناء على ذلك ، ما تكاد تستخلص المستعمرة استقلالها ، حتى تطرح مسألة التصنيع . وكذلك ، أصبح

من المتعارف عليه أن تتخذ خطوات عملية بمجال التصنيع ، حين تنجح ثورات التحرر الوطني في البلدان المتطورة نسبيا . ومن المعلوم ان كثيرا من الدول المتحررة التي تحلم بالاستقلال الاقتصادي بمعناه الحقيقي تبذل جهدها بعد تحقيق حريتها، للبدء في انشاء صناعة وطنية متعددة الفروع .

ولم تكن مصر استثناء من القاعدة . فقد كانت هناك فروع حديثة للصناعة عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ .

كانت مصانع النسيج في كفر الدوار والمحلة الكبرى مجهزة بأحدث الماكينات والعدد الانجليزية والايطالية والسويسرية . بل انها لم تكن متخلفة من حيث الانتاج او جودة المنسوجات التي تنتجها عن اي مصنع اوروبي غربي . غير انه لم تكن هناك اهم مجالات الصناعة المتوسطة والثقيلة . ولم تكن قد وضعت قبل الثورة حتى الخريطة الجيولوجية لمصر . كان قد تم فقط العثور على النفط عند ساحل البحر الاحمر . وكانت تقوم باستخراجه «إنجلو إيجبتشين أويل فيلدس» .

ولعب القطاع الخاص على مدى الخمسينات الدور الحاسم في الاقتصاد الوطني . وكان نصيبه في عام ١٩٥٣ هو ٨٤ بالمئة من كل الاستثمارات . وكان يعمل بمشروعات الدولة ٧ بالمئة فقط من مجموع العمال (١٨) . وكانت المنشآت الخاصة تعمل في المجالات الاقتصادية التقليدية — الصناعات الخفيفة ، التجارة ، الخدمات — حيث كان اصحابها يحصلون على دخول كبيرة من استثمارات صغيرة.

ولم يشعر الرأسماليون المصريون بالحاجة ولا بالدافع الضروري كي يقوموا بتصنيع البلاد . فقد كان الوضع القائم يرضيهم جميعا .

لقد حولت طفيلية الرأسماليين المصريين شعار انشاء صناعة وطنية قوية الى اعلان خاو ، مما اضطر الحكومة الى سن قواعد جديدة لتشديد الرقابة على تنمية الاقتصاد الوطني . ولقد كانت محاولات مجلس قيادة الثورة، ثم محاولات الرئيس عبد الناصر ، لحل كثير من المهام بما في ذلك المهام المتعلقة بإعادة تسليح القوات المسلحة ، تصطدم بعوائق متصلة بتخلف البلاد لا يمكن التغلب عليها . واصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ضرورة حيوية أملتها المصالح الوطنية الحقيقية للثورة نفسها .

تنظيم الاقتصاد في مرحلة رأسمالية الدولة
(«التوجيه» الاقتصادي)

اصطدمت السلطة الجديدة في مصر عقب الايام الاولى لثورة يوليو بضرورة

18 — «La Voie Egyptienne ...» , p. 469 .

توجيه تطور الاقتصاد . ولضمان تنفيذ القانون الاول للاصلاح الزراعي في خريف عام ١٩٥٢ ، تم اول الامر تكوين لجنة عليا ، ثم تأليف وزارة خاصة بالاصلاح الزراعي كانت تقوم بمراقبة تنفيذ الفلاحين لواجباتهم بدفع المستحق نظير الارض المسلمة اليهم . وفي نفس الوقت ، كانت تعني بالجزء الكبير من الانتاج الزراعي .

وفي عام ١٩٥٢ نشأ مركز لتنظيم تطور الاقتصاد الوطني والاشراف عليه .

وكان هذا هو مجلس الانتاج القومي الدائم . وقد وضع برامج التطور الاقتصادي لسائر البلاد ، وكذلك دراسة المشروعات التي كان يقدمها للمجلس الرأسماليون المصريون ، وهيئات الدولة ، والموافقة عليها او رفضها . وفي عام ١٩٥٣ ، استهل المجلس الدائم للخدمات العامة نشاطه . ودخل في اختصاصه تنسيق نشاط الوزارات والهيئات المرتبطة بانشاء وصيانة طرق السكك الحديدية والسيارات والقنوات ومواسير المياه والمجاري والسدود ومنشآت المواصلات ، وكثير غيرها من الهيئات التي كانت منشأة منذ البداية كهيئات تابعة للدولة .

وكان دخول كل هذه الهيئات تحت الرقابة على سير تطور الاقتصاد الوطني هو اول خطوة فعلية لتنفيذ سياسة «التوجيه» الاقتصادي للدولة في مصر . ولم يثر استعمال هذه الكلمة في البداية فزعا بين رجال الاعمال في القاهرة . ولاح لكثير من الرأسماليين المصريين أن مثل هذه السياسة محددة بمجال معين — هو مجال نفس تلك الاعمال التي قامت بها الدولة فيما قبل الثورة . غير أن «التوجيه» راح يزداد بشكل ملحوظ فيما يتعلق بحل الثورة لمسألة تدعيم الاستقلال السياسي لمصر ، وخاصة بعد تأميم قناة السويس .

كان انشاء وزارة الصناعة عام ١٩٥٦ هو ، بلا شك ، من اهم التدابير التي اتخذتها حكومة مصر لفرض الرقابة على تطور الاقتصاد (١٩) . والحق أن وزارة الصناعة قد أوجدها «تمصير» أهم فروع الاقتصاد الوطني . وكان هذا التمصير في بدايته . وأعلن الدكتور عزيز صدقي الذي تولى هذه الوزارة أن لب المهام التي أمامه هي : التوجيه والتعاون (٢٠) ، اي تحقيق السياسة الاقتصادية الداخلية ، وتحديد المبالغ اللازمة ، وتوجيه رؤوس الاموال في أهم مجالات الاقتصاد، وتمويل بناء مشروعات صناعية جديدة . وبديهي بعد هذه التوضيحات أن يدور حوار في القاهرة حول بدء «الدولة مزاولة غير العمل المنوط بها — التدخل في نشاط المنشآت» . وحاول مجلس قيادة الثورة ايجاد صيغة حل وسط في محاولة لتهدئة البورجوازيين . ولم يكن قد حان الوقت بعد لمواجهة علنية مع البورجوازية

19 — Ph. D. Abdel Razec M. Hasan. UAR Some Economic Features, p. 75 .

20 — «Industry after the Revolution and the Five years plan». Cairo, 1957, p. 93 .

L A U - Riyad Nassar Library

الكبيرة لاسباب موضوعية وذاتية . وإجابة على الاسئلة التي تكاثرت حول انشاء وزارة الصناعة ، أعلن عزيز صدقي في وقت لاحق انه اذا سمح للرأسماليين باستثمار رؤوس أموالهم كما يريدون ، فان النتيجة لذلك هي امكان وضعهم في موقف عصيب للغاية . ولهذا ، ارادت الحكومة «حمايتهم من المخاطرة» وتوجيه الاستثمارات بحيث تكون مثمرة بالنسبة للرأسماليين وللدولة على حد سواء (٢١) .

غير ان الشيء الرئيسي قد تلخص في ان الحكومة المصرية رات في الحرية المطلقة للرأسماليين المصريين خطرا داهما على تنفيذ تلك الخطط التي بحثت في لجنة خاصة بالتخطيط . وأبرز عزيز صدقي أن ما يسمى بالحرية المطلقة غالبا ما يؤدي الى ظهور مشروعات اقتصادية لا تحتاج اليها البلاد . وقد ظهرت وزارة الصناعة لتلافي ذلك الوضع. ولم يكن من الصعب في ذلك الوقت ملاحظة الازدواج الواضح في سياسة الحكومة . ففي بداية عام ١٩٥٨ وقَّع الرئيس عبد الناصر قانونا «حول تنظيم وبناء الصناعة» كان له اثر خطير على تطوير الاقتصاد القومي . وطبقا لهذا القانون ، كان اي رأسمالي يريد انشاء معمل او مصنع او اية منشأة ملزما بالحصول على الموافقة من وزارة الصناعة . وكان ظهور هذا القانون في الواقع بداية سجال كبير بين الدولة والرأسماليين المصريين . ولقد رأى الاخيرون لاول مرة في هذا القانون حدا من حرية رجال الاعمال ، وحاولوا مقاومته في ذلك الحين . ولكن «التوجيه» الاقتصادي أصبح ملموسا بصورة أكبر .

كان انشاء المؤسسة الاقتصادية العامة عام ١٩٥٧ خطوة هامة من جانب الدولة . ففي البداية مثلت المؤسسة الاقتصادية عددا محدودا من المشروعات والمنشآت التي كان للحكومة أسهم فيها . وفي عام ١٩٥٨ ، دخلت تحت اشرافها ٣١ شركة صناعية (٢٢) . وكان بعضها منشآت قديمة تابعة للدولة ، مثل مصانع تكرير البترول . وكان البعض الآخر مختلطا ، شيد بالجهود المشتركة للدولة ورأس المال الخاص. وكانت المجموعة الثالثة والاخيرة من المنشآت التي مثلت في المؤسسة الاقتصادية وتضم البنوك الانجليزية والفرنسية السابقة ، وشركات وجمعيات التأمين التي فرضت عليها «الحراسة» إبان العدوان «الثلاثي» عام ١٩٥٦ .

وأدارت المؤسسة الاقتصادية العامة نشاط مرفق معقد جدا للمنشآت الصناعية ، ووجهت تطوير صناعات صب الصلب واستخراج المعادن والصناعات الكيميائية وصناعة النسيج . الا ان الوزن النوعي العام لهذه المنشآت التي دخلت في المؤسسة كان غير كبير بعد ـ فقد كانت تعطي أقل من ١٢ بالمئة من الانتاج الصناعي الوطني . وكان يعمل في منشآت المؤسسة الاقتصادية حوالي ١٠ بالمئة

21 — Ibid. p. 4 .

٢٢ ـ «المؤسسة العامة الاقتصادية»، القاهرة ـ ١٩٥٨ ، صفحة ٢٥٩ ـ ٢٧١ .

من العمال (٢٣) .

وبدا لبعض الرأسماليين المصريين ان انشاء المؤسسة الاقتصادية هو محاولة من الحكومة لمساندة الشركات الصغيرة والمنشآت عديمة الاقتصاد . وعلى هذا الاساس ، كان يجري وضع القطاع العام الضعيف للغاية على قدم المساواة مع القطاع الخاص المزدهر ، والذي كان ما يزال يشعر بنفسه مالكا للاقتصاد الوطني. غير ان المؤسسة الاقتصادية ـ كما اوضحت التجربة ـ اخذت بالتدريج تدخل تحت اشرافها مجالات الاقتصاد الهامة نوعا ما ، والمنشآت الاخرى والشركات والجمعيات العاملة في ميدان نشاط البنوك والمال والمواصلات . ولعل أهم ما في الامر قد تلخص في أن المؤسسة الاقتصادية فرضت رقابتها على المنشآت ذات الآفاق المستقبلة في مجالات الاقتصاد بالغة الاهمية . وعلى سبيل المثال فان المؤسسة الاقتصادية اشرفت على المعامل الكيميائية ومعامل النسيج التي كان يعمل بها ٢٠ بالمئة من عمال هذين المجالين .

فعلى اي اساس كانت الدولة تتصرف عن طريق المؤسسة الاقتصادية ؟ كانت قد صدرت قوانين من قبل تفرض على الحكومة ، وعلى الافراد على حد سواء ، أن تمتلك على الاقل ٥١ بالمئة من أسهم هذه المشروعات او تلك حتى تتوفر لها حقوق بعينها .

ولكن حين جعلت المؤسسة الاقتصادية تتصرف بحزم ، وفي هذه النقطة بالذات اصبحت الرقابة على مجموع الاسهم تبدو بصورة اخرى . ذلك لان امتلاك المؤسسة ربع مجموع أسهم هذه الشركة او تلك ، كان كافيا لان تملك الرقابة الكاملة على المنشأة . كذلك ، حصلت الحكومة على الحق في تعيين أغلب أعضاء مجلس الادارة ، وعضو مجلس الادارة المنتدب . وبالاضافة الى ذلك ، كما اتضح من الخبرة العملية للمؤسسة الاقتصادية العامة ، حصلت بتملكها خمس الاسهم فقط ، على مواقع هامة للغاية في ادارة المشروعات التي اتسع اشرافها عليها . فقد كانت الحكومة اذا حصلت على ١٠ بالمئة فقط من مجموع الاسهم تملك الحق في تعيين ممثليها في مجالس الادارة ومجالس المديرين . وكان هناك وضع آخر هام جدا في القانون المنظم لنشاط المشروعات المختلطة . ويتلخص في انه متى توفر للحكومة ٢٥ بالمئة من الاسهم ، أصبح من حقها اعادة النظر في سياسة هذه المشروعات . وكان الرأسماليون المصريون ومنهم أمثال احمد عبود وأبو رجيلة ، يعتقدون انهم بالذات ، وليس احدا غيرهم ، عن طريق اتحاد رجال الصناعة المصريين ، واتحاد التجار المصريين ، والبنوك المصرية ، وقبل كل شيء مجموعة «مصر» ، هم الذين يحددون السياسة الاقتصادية للبلاد . وجاء انشاء المؤسسة الاقتصادية العامة ، ووزارة الصناعة المصرية ، فتغير هذا الوضع تغيرا جوهريا .

٢٣ ـ «مشروع الخمس سنوات الاول» . وزارة المالية (جدول ٥٠ ـ ٩٢) القاهرة .

LAU - Riyad Nassar Library

وبدات الدولة تحدد سياسة عديد من المشروعات الصناعية الكبرى .

في سنوات ١٩٥٧ – ١٩٥٩ اتخذت الحكومة المصرية اجراءات حيوية لاخضاع النظام المصرفي لرقابتها . وبالاضافة الى البنوك والمشروعات الصناعية الانجليزية والفرنسية الموضوعة تحت الحراسة و«الممصرة» ، انتقلت البنوك الزراعية والتعاونية الى ملكية الدولة . وقامت المؤسسة الاقتصادية العامة ايضا بتوجيه نشاطها بعد التأميم . وفي أوائل عام ١٩٥٨ ، كانت الحكومة قد قامت فعلا بالاشراف على سبعة بنوك تجارية كان من نصيبها حوالي نصف كل العمليات التجارية ، ونصف القرض التجاري المقدم للاقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة . واشرفت المؤسسة الاقتصادية العامة ايضا على خمس جمعيات للتأمين امتد نشاطها ، فشمل ٦٨ بالمئة من مجموع عمليات التأمين (٢٤) .

لم يكن معنى هذه الارقام على الاطلاق ان الدولة في مصر حصلت على الاموال اللازمة نتيجة لفرض الحراسة و«التمصير» فقط . فلقد اتضح ان بعض البنوك وشركات التأمين الفرنسية والانجليزية كانت تملك رؤوس اموال مبالغ فيها . وكان على الحكومة في الفترات الاولى اعتماد مبالغ طائلة ، كي تكفل لهذه البنوك والشركات القيام بوظيفتها الطبيعية .

وخلال اعداد المستندات اللازمة ، كانت تضبط في كثير من الاحيان حالات احتيال مخزية . وفي المرحلة الاخيرة ، كان لا بد من وقوع صدام بين السلطات المصرية والاجانب الذين يعملون في البنوك وشركات التأمين «الممصرة» . وتم حجز بعض رجال الاعمال طويلا في مصر «حتى تنجلي الامور» . وقد انزلت السلطات المصرية بعضهم من الطائرات اثناء محاولاتهم الخروج من الجمهورية العربية المتحدة دون تصديق وزارة المالية .

لقد انطلقت سياسة تطوير راسمالية الدولة في مصر في المراحل الاولى موضوعيا ، كما هو الحال في البلدان النامية الاخرى ، من احتياجات رأس المال الخاص . ولم تكن سياسة «التوجيه» قد اصبحت بعد مفهوما جوهريا للبورجوازية المصرية . بل على العكس ، كان تدخل الدولة مرهونا بتوفير التطور الشامل لهذا الفرع او ذاك من فروع الصناعة ، وايجاد التوافق بين القطاعين العام والخاص .

وكان في اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ، كما هو الحال في البلدان الاخرى ، ما يسمى بمجالات «مربحة» و«غير مربحة». وكانت الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج تنتمي للمجالات «المربحة» . ان استخدام القطن الطويل التيلة المزروع في مصر كمادة خام مكن من انتاج تلك المنسوجات التي ليس لها منافس في السوق العالمية . وازدهر الراسماليون المصريون الذين كانوا يعملون في صناعات النسيج . وكانت هناك مجالات أخرى مربحة جدا في الصناعة المصرية.

---

٢٤ – «الموسوعة العامة الاقتصادية» ، ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ، صفحة ٥٩ – ٧٨ ، ٨٩ – ٩١ .

L A U - Riyad Nassar Library

وازداد في القاهرة ظهور أعداد كبيرة من المليونيرات الذين استثمروا أموالهم في تلك المرحلة دون مخاطرة في هذه المجالات من اقتصاد البلاد . وتعتبر مجالات الصناعة «غير المربحة» هي صناعة المعادن ، وتوليد الطاقة ، والكيمياء التي تتطلب استثمارات طويلة الاجل . ولكن دون العمل في هذه المجالات ، يصبح من غير المستطاع تحقيق التطور الاقتصادي القومي . ولذلك ، كانت السلطة الجديدة ، الحكومة ، مضطرة للعمل على تطوير تلك الصناعات .

واعتبر الراسماليون المصريون ان هذه السياسة مربحة لهم ، وأيدوها . واخذت الدولة على عاتقها ، وبالتالي على عاتق الشعب ، دفع نفقات تمويل صناعة المعادن ، وتوليد الطاقة ، والبترول ، واستخراج المعادن . ولو لم يحدث ذلك ، لعانت البورجوازية المصرية الكبيرة والمتوسطة من نقص بعض انواع المواد الخام والمصنوعات المعدنية ، ولدفعت اثمانها لا بالجنيهات المصرية ، وانما بالعملة الاجنبية الصعبة وغير المتوفرة .

ووجد نمو رأسمالية الدولة صدى له في السياسة الداخلية للجمهورية العربية المتحدة، كان يظهر في شكل تيارات مناوئة للديمقراطية ومناوئة للشيوعية. ففي الفترة من عام ١٩٥٨ حتى بداية عام ١٩٦١ ، بعد النظام عن جماهير الشعب. وتولد عن ذلك وضع حاد . ووضع التاريخ عبد الناصر امام الحد الذي كان يجب أن يقرر عنده : اما ان يمهد السبيل للتطور المطرد للاقتصاد القومي واستمرار الثورة ، او أن يتحول الى وقفها . واختار عبد الناصر في نهاية المطاف الطريق الاول . ومع ذلك ، فانه يمكن القول بأن سياسة تنمية راسمالية الدولة في مصر، مع كل سلبياتها ، وكما هو الحال في بعض البلدان الاخرى النامية ، قد هيأت للانتقال الى طريق الاجراءات اللاراسمالية .

لم يكن للرأسمالي المصري الكبير في عام ١٩٥٧ او حتى بعدها بقليل ، اي شأن بالمشروعات غير المربحة ، التي كانت تمد معمله او مصنعه بالخامات او نصف المصنعات بالاسعار المقبولة . وبدا للرأسماليين في ذلك الوقت أن راسمالية الدولة او «التوجيه» الاقتصادي مقبول جدا بالنسبة لهم . غير ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لم يتوقف عند مرحلة «التوجيه» . ففي ١١ فبراير ١٩٦٠ ، تم تأميم البنك الاهلي المصري ومنشآت مجموعة «مصر» (٢٥) . وكان الاول منشأة مختلطة ، وكان يحضر اجتماعات مجلس ادارته ممثلو الرأسماليين الانجليزي والفرنسي . وكان مخولا للبنك الاهلي حق اصدار اوراق العملة المصرية بضمان من بنوك لندن وباريس . ولذلك ، لم يثر انتقال البنك الاهلي الى يد الدولة اي دهشة : فبنوك الاصدار في جميع البلدان بنوك حكومية .

وكان الحال مغايرا قليلا مع مجموعة «مصر» . فمع انها كانت تتعاون مع

---

٢٥ – «الاهرام» ، ١٢–١١–١٩٦٠ .

راس المال الاجنبي (الانجليزي والفرنسي ، بل وحتى الامريكي) فان المجموعة مع ذلك كانت دائما تعتبر مصرية . ولم يكن الامر قاصرا فقط على ان مؤسس البنك طلعت حرب قد دعا جميع المصريين الى أن يعهدوا بعملياتهم المصرفية الى بنك «مصر» وحده . فقد كان للتعاون القديم الراسخ لبنك «مصر» مع الحكومة أهمية لا تقل عن ذلك .

لم تكن المجموعة منشأة خاصة خالصة منذ الايام الاولى لوجودها . ففي عام ١٩٢٢ بدأت وزارة المالية تحقيق سلسلة كاملة من الاستثمارات في المنشآت الداخلة في مجموعة البنك (٢٦) . وعلى هذا النحو وضعت بداية تعاون الحكومة مع الرأسماليين وأصحاب المصارف المصريين . ولاح هذا التعاون طبيعيا ، اذ لم يكن للممولين والماليين المصريين ، لولا ذلك ، ان يصمدوا امام المنافسة الخطيرة للمنشآت الانجليزية التي استخدمت لصالحها — الى جانب ما سلف — سياسة السلطات الاستعمارية في مصر .

وفي العشرينات ، انتقلت جميع مشروعات الحكومة المصرية لتنمية الاقتصاد القومي اوتوماتيكيا الى مجموعة «مصر» . واستغل الرأسماليون والماليون المصريون المشتركون في هذه المجموعة دعم الدولة ، مما عاد بالخير الوفير على نمو رأس المال المصري الخاص . ولم يكن هذا التعاون يخيف الرأسماليين المصريين بالطبع ، بل انه على العكس كان يروق لهم تماما .

وبعد عام ١٩٥٦ ، راحت الحكومة تتوجه الى مجموعة «مصر» ، تسألها النصح وتطلب خبرتها في هذا الموضوع او ذاك ، من المشاريع المتعلقة بتصنيع البلاد ، وتطلب منها المشاركة المباشرة في تنفيذ المشروعات ، وفي خلق قاعدة الاقتصاد القومي . وفي عام ١٩٥٩ ، وسعت مجموعة «مصر» اشرافها على جميع المنشآت الخاصة التي كانت مشتركة في تنفيذ خطة التصنيع . واصبحت شركات النسيج التابعة للمجموعة رائدة في تنفيذ كافة مشروعات الحكومة المتعلقة بانشاء مصانع الغزل والنسيج في كافة أنحاء القطر المصري . ومثلت جملة الاستثمارات المستغلة في هذه المشروعات في ذلك الحين مبلغا ضخما هو ٢٣ مليون جنيه مصري، منها ١٨ مليون رصدتها مجموعة «مصر» (٢٧) .

وكان رأي عبد الناصر والمقربين منه أن استقلال هذه المجموعة الاحتكارية قد جاوز الحدود . بل لقد كان من الجائز انها صارت بالفعل غير تابعة للدولة . ولم يكن مستبعدا ان تبدأ مجموعة «مصر» في المستقبل القريب في املاء شروطها على الحكومة في كل ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية ، مستغلة اتصالاتها باحتكارات النسيج الاجنبية . ولم تكن قيادة عبد الناصر ترضى بحدوث شيء من

٢٦ — البنك الصناعي «تطور القرض الصناعي» . القاهرة ، ١٩٥٦ ، صفحة ٧ — ٨ .

٢٧ — بنك مصر . النشرة الاقتصادية . يناير ١٩٦٠ ، صفحة ٣٤ .

ذلك . حقا ، ان نمو البورجوازية الوطنية يعود ، الى حد كبير ، الى مساعدة القيادة ، ولكن زعماء الثورة المصرية ارادوا في نفس الوقت الاحتفاظ تماما باحتكارهم للسلطة السياسية .

ادخال أسس التخطيط في الاقتصاد القومي :

في عام ١٩٥٧ انشيء المجلس القومي للتخطيط (٢٨) . وكان التأميم سابقا على ادخال أسس التخطيط فيمصر، وكذلك تحول البلاد الى الصيغة اللارأسمالية في الاقتصاد . غير ان القاعدة الحقيقية للتخطيط لم تنشأ الا بعد رفع شعار التصنيع ، وتأميم قناة السويس ، والحراسة ، و«تمصير» الممتلكات الانجلو — فرنسية . وأدى ذلك الى تركيز وسائل كثيرة للانتاج ورؤوس الاموال في يد الدولة . وامتلكت الدولة في مصر فعليا ، نتيجة لتنفيذ كل هذه الاجراءات ، مواقع خطيرة في مجال الاقتصاد . وظهرت لدى الحكومة امكانية التأثير على نمو اقتصاد البلاد في الواقع . وكان بوسع التخطيط وحده ان يكون اداة هذا التأثير. لقد وضع منطق النضال من أجل النمو الاقتصادي القومي الحقيقي لمصر امام النظام الثوري مهمة خلق هيئات التخطيط الوطنية .

واتخذ قرار انشاء المجلس القومي للتخطيط في القاهرة بحذر . فقد كان الكثيرون يعتقدون ان ظهور مثل هذا المجلس الاقتصادي يكاد أن يكون هو «ادخال الشيوعية» الى البلاد . وكانت الاقتراحات الاولى أن ينشأ مجلس متواضع للغاية. ولم تكن الخطة العامة لمشروع السنوات الاربع لتنمية الصناعة في واقع الامر (أعوام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ و١٩٦٠ — ١٩٦١) . سوى برنامج ذي اهداف محدودة للغاية ، وموجهة نحو حل بعض المهام لفترات قصيرة .

ولوحظ على أعمال المجلس بعض نقاط الضعف الهامة . وكانت احداها هي عدم التقدير الكافي للملاءمة الاقتصادية والامكانيات الواقعية لتنفيذ عديد من المشروعات الاجتماعية (٢٩) .

وفي مجلس الامة طالب بعض النواب ، عند مناقشة الخطة العامة للبرنامج الاول للتنمية ، بإدراج مقترحات سكان هذه الدائرة الانتخابية او تلك فيما يتصل ببناء مصنع جديد او معمل حديث في هذه المحافظة او في ذلك الحي ، مهما كلف الامر . وقدمت كل هذه الطلبات ، دون اية رابطة بالملاءمة الاقتصادية ، وامكانية

28 — Ph. D. Abdel Razec M. Hasan. UAR. Some Economic Features, p. 69 .

٢٩ — انظر التفصيل بالباب السادس .

LAU - Riyad Nassar Library

تزويد المشروعات الجديدة بالخامات ، وأسواق الاستهلاك للمنتجات ، او القوى العاملة الماهرة .

وكان يظهر في المجلس ، في بعض الاحيان ، موقف غير واقعي على الاطلاق من مسألة تشغيل المشروعات بما فوق طاقتها . فقد كان من المفروض ، على سبيل المثال ، ان البلاد المجاورة (السودان او ليبيا) سوف تشتري هذه او تلك من البضائع الصناعية المصرية او الطاقة الكهربائية الفائضة .

وانشغل المجلس القومي للتخطيط في السنوات الاولى لانشائه بمشاكل التصنيع وحدها تقريبا . ولم يتسع نشاطه عمليا للاقتصاد . وكانت توصياته تحمل طابعا غير ملزم . وكان ذلك غالبا ما يولد آثارا سلبية مباشرة على المستوى القومي .

غير انه بالرغم من كل أوجه النقص المذكورة ، فان المجلس القومي للتخطيط تمكن بتركيز الجهود حول مشكلة التصنيع من احراز نجاحات كبيرة في عمله . ومن الجدير بالذكر انه بفضل جهوده تم في البلاد اجراء عمل كبير هو اكتشاف مصادر مصر الاقتصادية . ان المجلس حين بدأ عمله ، من هذه النقطة بالذات ، في اعداد برنامج طويل الاجل للتنمية الاقتصادية ، حاول الاجابة على السؤال المطروح: ماذا في حوزة مصر حتى تصبح بلدا زراعيا صناعيا عصريا بالفعل ؟

في حديث للدكتور حجازي ، الذي كان في ذلك الوقت رئيسا لادارة الابحاث الجيولوجية بوزارة الصناعة المصرية ، مع احد مؤلفي هذا الكتاب ، ذكر ان المصريين — فقط بفضل الخطوة التي اتخذت في تحديد الثروات المعدنية — قد حصلوا على تصور لامكانياتهم . وقد لعب ذلك دورا كبيرا للغاية فيتطوير الاقتصاد القومي . وأبرز حجازي ان فكرة وضع عدة انواع من الخرائط الجيولوجية لمصر، واجراء أعمال التنقيب عن النفط والمعادن الاخرى غير الحديد ، قد ولدت في مصر على اساس خبرة الاتحاد السوفييتي .

ان انشاء المجلس القومي للتخطيط في مصر والنشاط الذي قام به كان له اثر كبير على نمو اقتصاد البلاد فيما بعد . وان تطوير أسس التخطيط قد مكن من تعميق تلك التحولات الاجتماعية التي أعقبت تأميم قناة السويس و«تمصير» الممتلكات الاجنبية . كذلك ، مكن وضع البرامج والتخطيط طويل الاجل من ظهور اتجاه رئيسي جديد في التطور الاقتصادي للبلاد . وقد أرسيت مهام زيادة الدخل القومي في أسس برنامج العشر سنوات لتطوير الاقتصاد المصري ، ثم في خطة السنوات الخمس الاولى كجزء منه . ان النظام الذي كان يسمي نفسه ثوريا لم يستطع الى مالانهاية تأجيل حل المشاكل المتعلقة برفع مستوى معيشة الشعب والكادحين قبل كل شيء . وكان طرح هذا الهدف يحتم البحث عن المصادر الضرورية للنمو الاقتصادي . وفي بادىء الامر ، توجه عبد الناصر بنداء الى البورجوازية المصرية الوطنية كي تستغل رؤوس أموالها في مجالات الاقتصاد التي كانت لازمة للبلاد وللشعب .

وأصبح الرأسماليون المصريون والسوريون على حد سواء ، كأنما أصابهم الصمم ، لا يسمعون نداء عبد الناصر . ان مثل هذا الموقف الذي اتخذه الرأسماليون دفع القيادة في يوليو عام ١٩٦١ الى تأميم وسائل الانتاج الرئيسية. ومما لا شك فيه انه يمكن اعتبار الاسس التخطيطية في اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ، والتي كانت سببا في الاسراع بالهجوم على البورجوازية الكبيرةوالمتوسطة الوطنية بالبلاد ، عاملا هاما في اتخاذ الاجراءات اللارأسمالية فيما بعد . وأمست حدة الصدام بين الدولة والبورجوازية محسوسة . وقد اصبحت هذه الحدة ملموسة اكثر في عملية تنفيذ البرامج والخطط . كذلك ، أدت الى تفاقم لم يحدث له نظير من قبل في تناقضات السياسة الداخلية ، محاولات تخريب قواعد النظام وتحسين الظروف المعيشية للشعب في آن واحد . ونتيجة لذلك ، تعمقت الفواصل بين مصالح الملاك والجماهير . وكانت الضرورة تتزايد الى اصلاح جهاز الاحصاء ، كلما توطدت أسس التخطيط اكثر فأكثر . ولقد تطور هذا الجهاز بالفعل في تلك الفترة بمعدلات اعلى من السنوات السابقة جميعا . ودعمت أسس التخطيط في الاقتصاد المصري سياسة «التوجيه» الاقتصادي ، وقد تحولت الى اساس لجهاز التطور الاقتصادي . ووفر هذا الجهاز الى حد محدود الاشراف على الاستثمارات وعلى الامكانيات الواقعية . واذا كان ذلك الاشراف على نطاق محدود، فانه موضوعيا كان في صالح النمو القومي . ودار الحديث كذلك عن تطلع الحكومة الى التحذير من انعدام التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد المصري .

وكان يتبع المجلس القومي للتخطيط ما يسمى باللجنة المالية المختلطة . وكان يدخل في عدادها ممثلو المؤسسات الحكومية (الوزارات والمشروعات الحكومية) وممثلو القطاع الخاص . وكان اعضاء المجلس يناقشون مشاكل الاستثمارات والتمويل وطرق تطوير الاقتصاد القومي . واكد السيد «مرشدي» ، احد المسئولين في وزارة التخطيط ، وقد أعيد فيها انشاء المجلس عام ١٩٦٤ ، ان أخلص «التعاون المثمر» قام بين القطاعين العام والخاص آنذاك . ولكن الامر ، في الحقيقة ، كان اكثر تعقيدا . فلم يكن القطاع الخاص يريد ان يساعد الحكومة في بناء مشروعات الصناعات الثقيلة واستخراج المعادن . مثال ذلك انه لم تظهر المؤسسات المشتركة عند بناء سد أسوان العالي او محطته الكهربائية الا بعد صدور قرارات التأميم في يوليو عام ١٩٦١ .

ان ادخال أسس التخطيط الذي لم يستطع أن يمضي في طريقه ، دون معوقات متباينة ، كان معناه ظهور عنصر جديد مبدئي في اقتصاد مصر . ومن البديهي أن هذا الاستنتاج ليس مطابقا للتأكيد القائل بأنه في المرحلة التي نتعرض لها هنا من تطور مصر كان ارساء الاسس التخطيطية يؤدي الى ما يكاد يكون مركزية كاملة لادارة الاقتصاد . فقد كانت مشروعات الخطط والبرامج الاولى الى جانب شمولها على أرقام محددة ومدد للاشراف على التنفيذ في القطاع العام ، تقوم بتحديد واجبات القطاع الخاص في صورة توصيات ليس غير . ولم يكن لدى

L A U - Riyad Nassar Library

الدولة في المرحلة الاولى للتخطيط القومي وسائل فعالة لاجبار الرأسماليين المصريين على الالتزام بالواجبات التي تمليها وزارة الصناعة . ولم تطرح مسألة تحويل برامج وخطط تطور الاقتصاد القومي الى تعليمات . وفي هذا بدت محدودية الاسس التخطيطية في الجمهورية العربية المتحدة .

وكانت النتيجة ان اقتصاد البلاد في تلك السنوات كان ما يزال فعليا تحت رحمة الرأسماليين المصريين .

فاذا توافق البرنامج او الخطة مع مصالحهم ، نفذها الرأسماليون . واذا تعارضت مصالحهم مع مصالح الدولة ، فانهم كانوا يعتبرون انفسهم تلقائيا غير ملزمين بأي التزامات مهما كانت . وبالطبع ، عطل هذا التصرف من جانب البورجوازية المصرية من تأثير ارساء الاسس التخطيطية في اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة (٣٠) .

وعند اعداد الخطة الخمسية الاولى عام ١٩٦٠ ، وضعت حدود – ليست أقل أهمية – لحرية القطاع الخاص وتبعيته للدولة . وحدد فيها أن المؤسسات التي لا تحتاج الى انشاء مبان ، او الى قروض مصرفية ، او الى عملات اجنبية ، يمكنها في الواقع تلافي اشراف الدولة . ونص ايضا على ضرورة الحصول على ترخيص الحكومة للقيام بالعمليات المذكورة . وكان هذا يعني عمليا – اذا لم يكن يعني اعلان الحرب العلنية على البورجوازية المصرية – ان بوسع الحكومة ان تلجأ الى وسائل تحديد نشاط تلك البورجوازية .

٤ – من مديرية التحرير الى تجربة «نواج»

من الجائز ان الاقتصاد في مصر قد توقف على الزراعة وحدها الى درجة اكبر منها في أغلبية الدول المتحررة في آسيا وأفريقيا . وكان القطن في السنوات الاولى للثورة يعطي ٨٥ بالمئة من دخل البلاد من التجارة الخارجية . وكان تسويق القطن يمثل ، بالاضافة الى مدخول قناة السويس ، الجانب الاساسي من العملات الحرة التي كانت في ذلك الوقت ضرورية للغاية ، سواء لشراء المعدات الصناعية وقطع الغيار والخامات ، او لدفع الديون والقروض الاجنبية . ومثلت هذه المدفوعات على شكل فوائد وتسديدات ما يقرب من ٨٠ مليون دولار امريكي في العام .

واذا كان الاصلاح الزراعي قد بدأ ، ببطء ، وبصفة غير مستمرة ، وليست بذات مدلول واحد دائما ، فان القرية المصرية قد جعلت تتغير على اية حال . غير

٣٠ – «الاهرام» ، ١٣-٢-١٩٦٠ .

ان القضاء على الاقطاع الزراعي كان جانبا واحدا من العملية التي تمكنت في نهاية المطاف من تثبيت تلك التغيرات . وكان هناك جانب آخر لا يقل اهمية هو تنظيم الاقتصاد الفلاحي . فقد فكر بعض «الضباط الاحرار» منذ اعلان الاصلاح الزراعي ان المشكلة الصعبة لاعادة بناء القرية يمكن حلها بطريقة ادارية . وظهر مشروع لم يضع في اعتباره – كما اتضح فيما بعد – امكانيات البلاد الاقتصادية في المرحلة الراهنة ، والخصائص النفسية للفلاحين ، وعدم توفر المتخصصين الاوفياء لقضية الثورة ، وما يتصل بانشاء «القرى الجديدة» . وكان مقررا اقتطاع أراضي هذه «القرى الجديدة» ، من رصيد ري واستصلاح الاراضي الزراعية التابعة لملكية الدولة . وهكذا ظهرت على الخريطة الادارية لمصر مديرية «التحرير الجديدة » .

غير ان اصلاح القرية المصرية بصورة خاطفة لم يكن سهلا . فقد تطلب اصلاحها موارد ضخمة كما أظهرت مديرية التحرير التي بنيت فيها «قرى جديدة» على حساب الدولة . وكان أغلب فلاحي هذه القرى الذين تم اعادة تسكينهم من محافظة المنوفية . وقد عاشوا وفقا لنظام خاص أقره مجلس قيادة الثورة . ولم يزد عدد سكان المديرية عن ٣٠ الف نسمة . وكانوا منذ البداية منقطعين بالقصد عن مساقط رؤوسهم ، حتى يمكن تجنب انتقال الامراض الخطيرة التقليدية الى «القرى الجديدة» وتم تقسيم جميع الاراضي الى أجزاء، كل منها مساحته ٥ أفدنة بيعت بتسهيلات طويلة الاجل ، (وقدمت قروض خاصة) لسكان «القرى الجديدة».

كانت المباني في «القرى الجديدة» على غرار مباني المدينة ، ولم تكن تشبه في شيء البيوت الطينية القذرة في القرى القديمة. كذلك، أدخلت اليها الخدمات الطبية بصورة لا بأس بها ، وكان نظام التعليم بها جيدا . لكن مديرية التحرير غدت مديرية ذهبية فعلا ، حيث تطلبت اعتمادات سنوية بمبلغ ١٧ – ١٨ مليون جنيه مصري (٢١) . ولم تكن حتى اعلى انتاجية للفلاحين لانتاج الحاصلات الزراعية والموالح والفواكه في الاراضي التي تم الاستيلاء عليها في الصحاري ، لتستطيع الوفاء بالعائد المطلوب لتغطية نفقات المديرية ، ونتيجة لكل ذلك ونتيجة ايضا للفساد الذي اخذ يتفشى في المديرية على غرار الاورام الخبيثة ، انطرحت ضرورة تأجيل مشروع «القرى الجديدة» وفقا للنموذج الذي أنشيء في مديرية التحرير الى وقت لاحق . وركزت الدولة اهتمامها على حفز صغار المنتجين الزراعيين بالإقراض وعلى حركة التعاون .

وأخذ تأثير الدولة في الزراعة ينفذ بصورة اساسية عن طريق تشجيع البناء التعاوني في كل أنحاء البلاد . ومن ثم ، ظهرت في المرحلة الثانية لتطور البلاد فيما بعد الثورة فترات جديدة نوعيا على حالة التعاون .

٣١ – تم الحصول على البيانات من محافظ مديرية التحرير عام ١٩٦٢ .

L A U - Riyad Nassar Library

لقد ظهرت الحركة التعاونية في مصر قبل ثورة عام ١٩٥٢ ، وأخذت تتطور في اطار الرأسمالية التي ترسخت في الاقتصاد المصري . ففي عام ١٩٤٥ على سبيل المثال ، بلغ عدد الجمعيات التعاونية في البلاد ٢٠١٨ كان ممثلا فيها ٢ر٨١٩ الف نسمة (٣٢) . وكانت هذه ، في الواقع ، جمعيات تموينية تعاونية ، انشئت تحت اشراف بورجوازية القرية ، التي حصلت باستخدامها لهذا الشكل على تسهيلات مختلفة في شراء البذور والاسمدة . وأصبح تجديد مثل هذه الجمعيات التعاونية جانبا هاما من الاجراءات التي تنفذ في القرية المصرية بعد الثورة . وكانت الجمعيات التعاونية التي لم تنشأ مرتبطة بالاصلاح الزراعي تخضع لاشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . وعلى هذا النحو ، حاولت الحكومة وضع الحركة التعاونية «القديمة» في البلاد تحت اشرافها . أما الجمعيات «الجديدة» التي ظهرت نتيجة لتنفيذ الاصلاح الزراعي فقد كانت تحت اشراف الحكومة منذ البداية .

وتم توزيع جميع الاراضي المستولى عليها وفقا للاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ على المناطق الادارية التي يرأسها مندوبون. وكان كل منهم يشرف على ١٠–١٥ الف فدان من الاراضي المستولى عليها . وكانت «المنطقة» تخضع «للمركز الاداري للاصلاح الزراعي» الذي تعينه اللجنة العليا للاصلاح الزراعي . وابتداء من عام ١٩٥٧ أصبح يتم تعيينه بواسطة وزارة الاصلاح الزراعي . ودخلت في المنطقة الزراعات الموحدة تقريبا في كل ١٠٠٠ فدان . وفور الانتهاء من اجراءات التوزيع في كل «منطقة» ، أنشيء في كل زراعة جمعية تعاونية محلية . وكان الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونية إلزاميا لكل شخص حصل على الارض عن طريق الاصلاح الزراعي . وظهرت هذه المشاركة قبل كل شيء على شكل أقساط في رصيد الجمعية التعاونية التي تحدد وفقا لحجم الارض . الا انه وفقا لقانون عام ١٩٥٢ ، لم يقتصر حق عضوية هذه الجمعيات التعاونية على الاشخاص الذين حصلوا على الاراضي وفقا للاصلاح الزراعي . فقد كان بوسع الفلاحين ايضا الذين يملكون زراعات في نطاق القرية التي اصبحت هدفا لعمليات التوزيع أن يدخلوا في هذه الجمعيات التعاونية . وكانت حيازة هؤلاء الفلاحين من الاراضي لا يجب ان تزيد عن خمسة أفدنة . وفي سبتمبر عام ١٩٥٩ ، صدر قانون جديد يسمح بدخول هذه الجمعيات التعاونية للفلاحين الذين كانوا يملكون قبل الاصلاح الزراعي اكثر من ١٥ فدانا من الارض . الا ان الغالبية العظمى ممن بقوا في عضوية الجمعيات التعاونية «المحلية» كانوا من الاشخاص الذين حصلوا على اراضي الاصلاح الزراعي ، والملزمين بالدخول في الجمعيات التعاونية .

وقد أنشئت الجمعيات التعاونية «المحلية» للاغراض التالية :

---

٣٢ – الملحق الاقتصادي «الاهرام» ، ١٥–٦–١٩٦٣ . صفحة ٥٣ .

L A U - Riyad Nassar Library

١ – تقديم القروض للفلاحين .

٢ – امدادهم بالبذور والسماد وبمواشي وأبقار الإكثار والماكينات الزراعية .

٣ – تنظيم الانتاج الزراعي ومراقبة انشاء المباني السكنية وتنفيذ أعمال الري وانشاء الطرق .

٤ – بيع محصول اعضاء الجمعيات التعاونية بعد ان تدفع منه قيمة أقساط الارض التي تم الحصول عليها من الاصلاح الزراعي ، وبعد اقتطاع الضرائب على الاراضي ، والمبالغ المخصصة لتغطية الديون .

ويبدو واضحا من هذه القائمة ان الجمعيات التعاونية المنشأة كانت مدعوة لمساعدة الفلاح على الانتاج في قطعة الارض التابعة له ، ومدعوة الى تسويق السلع الناتجة من هذه الارض . وكان رأس مال كل جمعية تعاونية مساهما ، وكانت الاسهم إسمية غير مجزاة ولم يسمح لاي من اعضاء الجمعية التعاونية اقتناء أسهم تزيد على خمس رأس المال المدفوع . الا ان هذا التحديد كان قد تم على مستوى عال للغاية ، مما فتح امكانية أمام بعض اعضاء الجمعية التعاونية لشغل مواقع مميزة .

ان تحليل الموازنات المالية للجمعيات التعاونية «المحلية» يساعد على تصور اكثر دقة للمميزات الخالصة للحركة التعاونية في مصر . لقد تكونت الموارد المالية لمثل هذه الجمعيات التعاونية من المصادر التالية :

١ – الاقساط الموردة على شكل شراء الاسهم الإسمية وكان كل منها يساوي جنيها مصريا واحدا . وكان كل سهم يمثل فدانا واحدا من الارض الموجودة في حيازة عضو الجمعية التعاونية . وعلى هذا النحو فان الاقساط الموردة كانت تتوقف على مساحة الارض التابعة لعضو الجمعية التعاونية .

٢ – «القيمة الايجارية» . كما سبق أن ذكرنا ، تم طبقا لقانون الاصلاح الزراعي تقدير القيمة الايجارية بسبعة أمثال ضريبة الارض . وأصبح اعضاء الجمعيات التعاونية ملاكا للارض . غير انهم يواصلون دفع مبلغ تعاوني سمي اتفاقا «بالقيمة الايجارية». وبعد جمع هذه «القيمة الايجارية» كانت الجمعية التعاونية تخصص الجانب الاكبر منها لخزينة الدولة ، بصورة ثمن للارض الممنوحة بقانون الاصلاح الزراعي . والمبلغ المتبقي من «القيمة الايجارية» (حوالي ٣ أمثال ضريبة الارض) كانت الجمعية التعاونية تدفع منه لخزينة الدولة ضريبة الارض عن جميع اعضائها ، وخصم مصروفات الجهاز الاداري للاصلاح الزراعي في نفس الجمعية التعاونية ، وفي جمعية المنطقة . وكان يوضع ما يوازي ضريبة واحدة للارض ، تقريبا ، في رصيد خاص لما يسمى بتضحيات الفلاحين الطوعية . وكان مقررا ان يخصص ٢٥ بالمئة من هذه «التضحيات» لمصروفات الجمعية التعاونية العامة في القاهرة ، ولكن الواقع انه كان يخصص لاحتياجات الجمعية التعاونية العامة اكثر من ٧٥ بالمئة .

٣ – السمسرة والفوائد ، نظير تقديم القروض والخدمات على شكل أموال

ومزايا عينية لاعضاء الجمعية التعاونية .

٤ ـ موارد متنوعة : الغرامات المفروضة على اعضاء الجمعية التعاونية كلما رفضوا الخضوع لنظم الري والصرف . وكذلك الاشتراك في الاعمال العامة مثل انشاء الطرق وغيره .

وتكونت مصروفات الجمعية التعاونية عادة مما يلي :

١ ـ دفع قيمة الخدمات المختلفة . وكذلك القروض في صور عينية لاعضاء الجمعية التعاونية .

٢ ـ الفوائد المدفوعة على القروض على شكل نقود ومزايا عينية مقدمة من الهيئات المركزية وموزعة بين اعضاء الجمعية التعاونية .

٣ ـ استهلاك المباني والماكينات الزراعية وغيرها . ومكافآت موظفي الجمعية التعاونية «المحلية» ، ورابطة الجمعيات الزراعية في المنطقة . وكانت هذه الخصومات تتوقف على مساحة الارض الخاضعة لاشراف الجمعية التعاونية « المحلية » .

ولم يكن يجري توزيع كل عائد الجمعيات التعاونية «المحلية» . فقد كان هناك إلزام بتخصيص ٢٥ بالمئة من العائد للرصيد الاحتياطي ، و٢٠ بالمئة لرصيد الخدمة الاجتماعية ، وال ٥٥ بالمئة المتبقية بعد أن تدفع منها البونات « مكافآت اضافية» للمشرف وأعضاء الادارة وللاشخاص الآخرين . كانت توزع بين كافة اعضاء الجمعية التعاونية على شكل فوائد على الاسهم . وعندما كان الرصيد الاحتياطي يبلغ ضعف راس مال الاسهم ، كان الخصم من العائد يجري فقط من رصيد الخدمة الاجتماعية ، وتم توزيع ٨٠ بالمئة وليس ٥٥ بالمئة فقط .

وكان لبعض الجمعيات التعاونية «المحلية» مداخيل من تأجير الارض المستولى عليها بواسطة الاصلاح الزراعي ، والتي لم تصبح بعد ملكيات لمالكين جدد ، ووضعت تلك المداخيل في موازنة خاصة ، ولم يخصص اي جزء منها للتوزيع بين اعضاء الجمعية التعاونية . وكان دفع الفوائد ، كقاعدة ، يتم فقط حين ينفذ الفلاح التزاماته للجمعية التعاونية عن القروض والخدمات الممنوحة له .

وقد خدمت الجمعيات التعاونية «المحلية» نمو الانتاج الزراعي في مصر . وكان ذلك امرا بالغ الاهمية . وكان كثير من أعداء الاصلاح الزراعي في مصر ، وبخاصةأعداء توزيع الاراضي المستولي عليها من الملاك العقاريين على الفلاحين(٣٣)، يتذرعون لاثبات صحة معارضتهم لتوزيع الارض بأنه يؤدي الى انخفاض كبير في محصول الحاصلات الزراعية في البلاد وخاصة القطن . والحقيقة ان المحصول بعد تنفيذ الاصلاح الزراعي قد انخفض في الفترة الاولى ، وبصورة اساسية ، في الاراضي التي كان يقوم عليها ـ قبل عام ١٩٥٢ ـ اقتصاد رأسمالي مع استغلال

---

٣٣ ـ وفقا للاحصاء الرسمي ، اكثر من ٤/٥ الاراضي المستولى عليها كانت اراضي منتجة .

القوى العاملة الاجيرة . فقد انتقلت هذه الاجزاء الى أيـدي عدد كبير من العمال الزراعيين ، وكانوا بوجه الاجمال لا يتمتعون بقدر كاف من المعرفة . وكانوا في حالة لا تسمح لهم ، بدون مساعدة خارجية فعلية، بتحمل كل مسئوليات الانتاج. اما فيما يتعلق بتلك الاراضي التي كانت قبل الاستيلاء عليها بواسطة الاصلاح الزراعي تؤجر بواسطة الملاك السابقين ، فانها بعد توزيعها على المستأجرين ، لم ينخفض محصولها بل على العكس من ذلك زاد بصورة واضحة .

وبعد عام ١٩٥٥ ، حدثت اول زيادة منذ اول القرن الحالي في انتاج الحاصلات الزراعية . على انه في عام ١٩٥٥ نفسه بدأ توزيع الاراضي المستولي عليها من ملاك الاراضي عن طريق الاصلاح الزراعي . ونتيجة لذلك ، تحسنت المؤشرات الاساسية للانتاج الزراعي . فقد كانت السنوات الاربع منذ عام ١٩٥٥ قياسية في الزراعة من حيث حاصل الانتاج من كل منتفع وعلى كل مساحة زراعية . كانت قياسية خلال ٢٢ سنة ، بما في ذلك سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حين حقق التطور الاقتصادي ككل اندفاعة مرموقة . وقد ظهر في السنوات الاربع المذكورة نمو كبير في استخدام السماد في الزراعة بمصر . ويعود كل هذا الفضل الكبير الى الجمعيات التعاونية (٣٤) .

وبالطبع ، لا يمكن ارجاع زيادة الانتاج الزراعي كله في مصر الى التغييرات المتعلقة بالاصلاح الزراعي . فمن البديهي انه كان هناك تأثير ايضا لعامل تطوير الانتاج الرأسمالي على اساس الملكيات الكبيرة والمتوسطة . ولكنه نتيجة للاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ، حدث تغيير في ملاك الاراضي على مساحة تمثل عشر مساحة اراضي البلاد . وكان من المستحيل الا يؤثر هذا الجزء في التطور العام للزراعة . وتبين الحقائق ان هذا التأثير كان ايجابيا .

فقد تم ، بنسبة ال ٢٠ بالمئة من الارباح المخصصة لرصيد المعونة الاجتماعية، انشاء عدد من المدارس والنقط الطبية وتزويدها بمتطلباتها ، وتحسين اضاءة شوارع القرى . ومن نفس هذا المبلغ ، كانت تخصص مساعدات للاسر شديدة الاحتياج ، وعلى وجه الخصوص تلك التي بقيت دون عائل . وكانت اكبر وجوه انفاق الخدمات الاجتماعية هي المخصصة لانشاء نقط تجارية . الا انه على الرغم من الفائدة المؤكدة لانفاق الموارد المخصصة على الاحتياجات الاجتماعية والثقافية، بقيت الانجازات التي كان ينبغي ان تتم في القرية المصرية اكثر مما تم عمله فعلا . ان المبالغ المخصصة لرصيد المعونات الاجتماعية كانت كالعادة غير كبيرة . وقد صرف جانب كبير منها في بناء المساجد وتزويدها باحتياجاتها . كذلك كان يخصص من هذه المبالغ ضريبة للدفاع منذ عام ١٩٥٥ .

---

34 — «Political and Social Change in Egypt» Ed. by P.M. Holt . London, 1968, p. 188 .

LAU - Riyad Nassar Library

ويمكن عقد تصور عن أبعاد نشاط الجمعيات التعاونية في المجالات الاجتماعية والثقافية ، بالنظر في التجربة المناسبة لاحدى المناطق الادارية – دميرة الواقعة بالقرب من مدينة المنصورة (٣٥) . ففي هذه المنطقة التي يبلغ تعداد سكانها حوالي ٣٥ الف نسمة ، انشئت ١٢ جمعية تعاونية «محلية» دخل في عدادها اكثر من خمسة آلف من الفلاحين . وفي اول يناير عام ١٩٦٠ ، خصصت في أرصدتها للمعونة الاجتماعية مبلغ ٣ر٣٢ الف جنيه مصري . وانفق من هذا المبلغ ٧ر١٣ الف جنيه على الاهداف الثقافية والاجتماعية ، اي اكثر بقليل من ٤٠ بالمئة . وتم بهذه الاموال انشاء ٣ مدارس ابتدائية في قرى مختلفة. غير ان الحاجة الىبناء المدارس كانت كبيرة جدا (ففي بداية عام ١٩٦٠ كان حوالي ٦٠ بالمئة من الاطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس لا يذهبون الى المدرسة) . وتم ايضا بأموال الجمعيات التعاونية اقامة مركزين صغيرين للتدريب المهني ، احدهما لتدريب النساء والفتيات على الحياكة والتريكو ، وتعلم في الثاني حوالي ٥٠ فتى وفتاة حرفة نسج السجاد .

وتم من أموال الجمعيات التعاونية شراء مصابيح غازية كبيرة لانارة شوارع القرى . واشتركت جميع الجمعيات التعاونية في انشاء البيوت الجديدة في احدى القرى التي أصيبت اثناء الحريق . وتم انفاق ٣ آلاف جنيه مصري على هذه الاغراض . وصرف ١/٩ رصيد المونة الاجتماعية على انشاء وترميم المساجد . وفي يونيو عام ١٩٥٩ توحدت ٩ جمعيات تعاونية من اصل ١٢ لشراء جهاز عرض سينمائي متنقل . وتم شراء سيارة اسعاف طبي أعطيت لاقرب نقطة اسعاف . وقدمت مساعدات من الرصيد : ٣ جنيهات لكل أرملة من الارامل المعوزات ، وخمسة جنيهات لدفن الموتى دون الارتباط بكونهم اعضاء في الجمعية التعاونية ام لا . كذلك خصصت مبالغ من خمسة الى خمسين جنيها في حالات عديدة لاجراء عمليات الجراحة والعلاج . وقدمت بعض المساعدات الصغيرة لبعض الفتيات والشبان لكي يتمكنوا من مواصلة تعليمهم في المدارس المتوسطة الخاصة او في الجامعات .

وبقيت كل الجمعيات التعاونية التي انشئت قبل الثورة ، او نتيجة للاصلاح الزراعي في الاراضي التي تزرعها الدولة ، بقيت كما هي من حيث مواردها ونفقاتها . غير انه ظهرت جمعيات تعاونية انتاجية ، في مرحلة بدائية حقا ، وتحمل طابعا متميزا للغاية ، وذلك في المرحلة الثانية للتنمية فيما بعد الثورة . ولكن كثيرا من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المصريين والاجانب رأوا أن مصر تدخر مستقبلا

35 — G.S. Saab The Egyptian Agrarian Reform (1957 - 1967) .

كبيرا للجمعيات الزراعية الانتاجية على غرار تلكالتي انشئتفي قرية «نواج»(٣٦).
ففي عام ١٩٥٥ ، وفي قرية نواج الصغيرة التي تقع على بعد ١٠ كيلومترات من مدينة طنطا ، انشئت جمعية تعاونية زراعية ، وكان يقع في حدود القرية ١١٨١ ملكية و٣٥٠٠ مساحة من المساحات الضئيلة . وكان كل منها يزرع ويروي بمفرده . ودخل في الجمعية التعاونية الزراعية ١٥٨٥ من ملاك الارض الصفار كان مجموع أملاكهم ١٥٤٣ فدانا فقط ، اي أقل من فدان واحد للفرد . وبالاضافة الى هذه المساحة ، كان الفلاحون يستأجرون ١٩٢ فدانا من اراضي الاوقاف (٣٧) .

وجرى ادخال النظام التعاوني على مراحل . ففي المرحلة الاولى في عام١٩٥٥ زار القرية ممثلو وزارة الاصلاح الزراعي وقدموا للفلاحين قروضا لشراء البذور والسماد . وأعلن في نفس الوقت ان الدولة سوف توفر توريد هذه البذور والسماد بالاسعار المحددة التي كانت اقل ٣٠ – ٤٠ بالمئة من تلك المتواجدة في السوق . وللحصول على القرض كان من الضروري الدخول في الجمعية التعاونية فقط ودفع قسط التحاق قيمته جنيه مصري واحد عن كل فدان ارض في ملكيته . وأعطيت أسهم اسمية نظير الاشتراك قيمة كل منها جنيه مصري واحد. وبناء على ذلك ، لم يكن الاشتراك في الجمعية التعاونية لفلاحي قرية «نواج» شيئا مجردا كما هو بالنسبة لكثيرين غيرهم ممن حصلوا على الارض (بالشراء) وفقا للاصلاح الزراعي ، وقيموا اشتراكهم الجبري في الجمعيات التعاونية بطريقة تكاد تكون دفعا اجباريا مقابل هذه الارض ، بالاضافة الى المبالغ المخصصة بمعرفتهم كل عام للخزينة . وبالطبع ، اقتنع مثل أولئك الفلاحين تدريجيا بكثير من افضال الجمعيات التعاونية ، ولكنهم في قرية «نواج» كان بوسعهم الاقتناع المطلق بذلك عند الاشتراك فيها . وقد قامت الدولة بإقراض الجمعية التعاونية فعليا هناك .

اقتصرت تدابير المرحلة الاولى على جذب الفلاحين (بشتى السبل طوعا) الى الجمعيات التعاونية . ولم تتعد نطاق التموين . وفي المرحلة الثانية فقط ، تم اتخاذ خطوات التعاون الانتاجي للفلاحين . وبدأ الطور الثاني لاقامة التعاون الانتاجي بعد سنة ، في موسم ٥٦ – ١٩٥٧ . واقترحت سلطات الدولة أن تقدم للجمعيات التعاونية مبيدات جديدة قوية المفعول لرش القطن . وأعلنت في نفس الوقت أن رش كل قطعة ارض صغيرة على حدة ، يشكل خطرا على صحة الاطفال، ويهدد بالخطر ايضا الماشية والدواجن والطيور المنزلية .

٣٦ – كتب ج. س. صعب «ان اي بحث في الاصلاح الزراعي المصري ، سيكون غير كامل ، دون ذكر تجربة «نواج» الهامة . ان طرق وتكنيك تحويل الاستغلال التعاوني للارض الذي بدأ عام ١٩٥٥ تعتبر نموذجا لكيفية حل المشاكل الناتجة في الملكيات الصغيرة المنتشرة في الدلتا »
«Agrarian Reform in Seven years» Cairo 1959, p. 190 .

٣٧ – كانت اراضي الاوقاف تابعة لادارة المساجد .

LAU - Riyad Nassar Library

وسرعان ما بدأت أعمال ضم الاراضي الصغيرة للاشتراك جميعا في الدورة الزراعية . وأعلن على الفلاحين انه في حالة الموافقة على هذا الضم ، فانهم سوف يحصلون على القروض الكافية على شكل نقود وبصورة عينية . وقدم لهم ايضا ضمان بدفع ٨٠ بالمئة من دخل بيع القطن بالحد الاقصى للاسعار كل خريف .

وعلى الرغم من كل هذه الاقتراحات والضمانات ، تخوف كثير من الفلاحين من الاقدام على ضم ارضه . وكان «حجر العثرة» هو تخوف الفلاحين من انه في حالة ادخال اراضيهم في تجمع عام لانتاج محصول واحد (لانتاج الذرة على سبيل المثال) فانهم لن يحصلوا على القطن ، والعكس بالعكس . على حين انهم «فيما قبل التعاون» ، كانوا يزرعون أراضيهم التي كانت في العادة مقسمة الى قطع صغيرة من الارض ، وموزعة في أماكن متفرقة من القرية ، ومزروعة بمحاصيل مختلفة . ولكي يتم التغلب على هذه العقبة «النفسية» ، تم وضع نظام لتغيير المحصول المتبادل — فهذا الفلاح الذي دخلت ارضه كاملة في تجميع القطن يستبدل جزءا من المحصول مع هؤلاء الفلاحين الذين استغلت اراضيهم في زراعة الحاصلات الشتوية . وهكذا ، تم تزويد كل فلاح مقدما بالحاصلات التي كانت ضرورية بالنسبة له .

الا ان البعض — مهما كان الامر — ظلوا على اي حال غير راضين . ذلك لان كل واحد منهم كان يعتقد ان ارضه هي الاحسن . وخاف الآخرون من ان تحمّلهم السلطة مصاريف تتجاوز طاقتهم . حينئذ ، تم اعلان ان كل اربع رشات تحت اشراف المختصين سوف تكلف ٤ جنيهات فقط للفدان . وكان ذلك السعر منخفضا جدا . وكان في هذا تهدئة للكثيرين من اعضاء الجمعية التعاونية . وقد دار الحديث عن كل ذلك بالتفصيل ، بهدف توضيح قدر الصعوبة في تهيئة الفلاح للزراعة التعاونية الجماعية .

وكانت التجربة في «نواج» بداية لمرحلة التعاون الانتاجي للفلاحين . وكانت بعض الاعمال المتفرقة فقط (مثل الرش بالمبيدات والري والتسويق) تتم بالتعاون المشترك . وكان الفلاحون يتعاونون فيما يتعلق بالماكينات في الاعمال الخاصة بتمهيد وإعداد اراضيهم . أما فيما يتصل بأعمال الحقل ، فان كل أسرة كانت تقوم بها في ارضها . غير انه لم يصبح متوقفا على الفلاح اختيار حاصلات الدورة الزراعية .

وكانت الدخول المتحصل عليها بعد تسويق الانتاج مرتبطة مباشرة بمساحة الارض التي زرعها كل فلاح . فانه لم يفقد حق ملكيتها ، وكان له الحق في بيع ارضه لشخص آخر بشرط عدم خروجها من الجمعية التعاونية .

وعلى الرغم من ان التجربة في «نواج» قد اتصفت باجراءات بدائية للغاية في التعاون الانتاجي ، فانها قد جلبت بعض النتائج . ففي السنة الاولى للتعاون ، زاد محصول القطن في نفس المساحة بالمقارنة بالسنة السابقة بمقدار ٥٨ بالمئة. وكان محصول الحاصلات الاخرى اكبر بمقدار ٢٠ بالمئة عنه في الزراعات الصغيرة

L A U - Riyad Nassar Library

في القرى المجاورة «لنواج» . وواصل انتاج محصول القطن والحاصلات الاخرى زيادته في السنوات التالية ايضا . فاذا كان في عام ٥٦ — ١٩٥٧ قد جمع من الفدان ٦ر٨ قنطار من القطن ، فانه بعد سنتين اصبح ٥ر٧ قنطارا . وحتى عام ١٩٦٠ حصلت الجمعيات التعاونية من بيع القطن وحده على دخل قدره ١٥٠ الف جنيه مصري . وزادت الدخول السنوية بحوالي ٥٠ بالمئة بالقياس الى «فترة ما قبل التعاون» . الا انه من الجدير بالذكر ان هذا النمو السريع للدخول أصبح متاحا ايضا نتيجة لان الدولة واصلت تغطية جميع المصروفات الادارية ، بما في ذلك دفع الاجور والرواتب للمتخصصين الدائمين .

وكان يتم توزيع الايراد على الفلاحين ، بعد سداد الديون والاقساط لكل الجمعيات التعاونية في مصر . وقد أنفقت تلك المبالغ او دفعت ثمنا لاراض جديدة في القرى المجاورة ، كما اتضح من استجواب عدد من اعضاء الجمعيات التعاونية. وبناء على ذلك ، تم «توسيط» اعضاء الجمعية التعاونية . وكان هذا ايضا دفعة لزيادة عدم المساواة داخل الجمعية التعاونية . ان توقف التجربة في قرية «نواج» عند المرحلة البدائية يعود ، بنسبة ما ، الى درجة اقتناع الاشخاص الذين كانوا يقومون بالتنفيذ . فقد كان أغلب موظفي وزارة الاصلاح الزراعي ، وخاصة في دائرة الوظائف العليا ، لا تتوفر لديهم الآراء التقدمية . وكان جهاز الاصلاح الزراعي من اكثر الاجهزة محافظة في البلاد .

ويمكن ان نعتبر ان تطور حركة التعاون كان هو الاتجاه الرئيسي — وليكن اتجاها غير جذري الى الحد الكافي — لمحاولات الدفاع عن مكاسب الجانب الاساسي من جماهير الفلاحين ، بمن فيهم أولئك الذين حصلوا على اراض وفق قانون الاصلاح الزراعي الصادر في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وحمايتهم من قسر المالكين العقاريين وأغنياء الفلاحين الذين يستثمرون غيرهم . وفي عام ١٩٥٦ وحده أنشأت وزارة الاصلاح الزراعي حوالي الفي جمعية تعاونية زراعية . وخدم انشاء مثل هذه الجمعيات بلا شك تشديد رقابة الحكومة على تطور الزراعة ، على الاقل في مجال تنظيم الدورة الزراعية ، وتنظيم جمع المحصول بالنسبة لجميع الحاصلات ، وبالنسبة للقطن قبل كل شيء . وبدأت بنوك الدولة عن طريق هذه الجمعيات التعاونية بتقديم قروض للفلاحين . وفي عام ١٩٥٧ اتخذ قرار خاص في وزارة الاصلاح الزراعي يقضي بأنه على كل فلاح لكي يحصل على قرض سهل أن يصبح عضوا في الجمعيات التعاونية التابعة للدولة (٣٨) . بل كان يحصل منها ايضا على البذور والسماد وكثير غيرهما مما كان ضروريا بالنسبة له قبل بداية السنة الزراعية بأسعار منخفضة نسبيا . وظهر في القرى ممثلو البنك الزراعي

---

38 — «Egyptian Gazette», 13, 15. X. 1957; Eva Garzouzi. Old Ills and new Remedies in Egypt, p. 38 - 43 .

الذين خول لهم الحق في مراجعة نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية ، وراقبوا سير الاعمال الزراعية . وسمي ذلك شكليا «أعمال مراقبة استغلال القرض» ولكنه كان من الناحية العملية محاولة لفرض رقابة الدولة ، على الرغم من ان تلك الرقابة تحققت فقط عن طريق البنك الزراعي ووكلائه . واتخذت الدولة كل الاجراءات كي يتعلم ابناء الفلاحين من المراكز الاجتماعية التي انشئت في الدلتا والمناطق الاخرى من البلاد . وكذلك ، انشئت مراكز لاعداد المهندسين الزراعيين .

ولم يلزم الفلاحون الذين لم يحصلوا على أراضي الاصلاح الزراعي بالدخول في الجمعيات الزراعية التابعة لوزارة الاصلاح الزراعي . الا ان المميزات الكبيرة التي كانت الجمعيات تقدمها قد كفلت نمو الجمعيات التعاونية على حساب تلك الفئة من السكان الزراعيين ايضا .

وبدات الدولة ، لاول مرة ، تتلمس احتياجات القرية وامانيها ، ومشاكل تطور الانتاج الزراعي . وتحولت وزارتا الزراعة والاصلاح الزراعي الى أذرع تمتد بتأثير الدولة على الانتاج الزراعي . ومع ذلك ، فغالبا ما كانت تغرق الانشطة التقدمية للحكومة في أعماق البيروقراطية ، قبل أن تصل مكاتبات الوزارة الى أيدي المنفذين . وكان ذلك نتيجة لانغلاق الموظفين . وبالرغم من ان الرقابة على نشاط البنوك المصرية كانت في يد الحكومة ، فان القطاع العام لم يوسع مراكزه عمليا في الزراعة . فلم تكن الموارد كافية . وكانت الدولة تغطي بالكاد النفقات المرتبطة بتنفيذ الاصلاح الزراعي ، وانشاء مديرية التحرير ، وانشاء المراكز الاجتماعية والمدارس وتدعيم الجمعيات التعاونية التي كانت موجودة في حيازة الدولة .

٥ ـ مركز المالكين القوي .. ما هي أسبابه ؟

بالرغم من الفائدة الكبيرة لتدخل الدولة في المجال الزراعي في المرحلة الثانية لتطور مصر فيما بعد الثورة ، فان ذلك التدخل لم يؤد ، بل لم يستطع أن يؤدي الى إضعاف حاد لنفوذ الملاك في القرية المصرية . وثمة عاملان أتاحا ـ بدرجة غير صغيرة ـ بقاء نفوذ الملاك وأصحاب الاراضي الذين يستغلون الفلاحين في زراعتها لحسابهم : تجربة القرض الزراعي ، والاشكال المجددة التي تحقق بها الاشراف على الجمعيات التعاونية .

وقد أولت الصحافة ، واستمرت تولي عناية كبيرة لمسألة القروض الزراعية. فقد كان بالامكان ان يتحقق نمو السلع الزراعية نتيجة لتطبيق الاصلاح الزراعي، بإقراض أهم الاعمال الزراعية . ويتفق بعض ما كتبته الصحف مع ما شاهدناه من أوضاع الريف في التأكيد على ان مصارف الدولة في مصر كانت «مخلصة» في نشاطها العملي للملاك والفلاحين الاغنياء .

وقد حصلت الجمعيات التعاونية عام ١٩٥٢ على ٢٠ بالمئة فقط من كافة القروض المقدمة من بنك التسليف الزراعي . وخضع توزيع هذه الاموال ، على الفلاحين المعدمين والمتوسطين ، لرقابة صارمة فرضتها عائلات كبار ملاك الاراضي وعملائهم . هذا بالاضافة الى انه كان محظورا على البنك ، وفقا للميثاق ، تقديم قروض للمستأجر او المحصل بدون موافقة كتابية من مالك الارض (٣٩) .

وفي نفس العام وجهت الحكومة تعليمات لبنك التسليف الزراعي ، مقترحة توسيع العمليات مع الجمعيات التعاونية . وكان هذا يعني تضييق تلك العمليات من الجانب الآخر مع الاشخاص العاديين . غير ان تلك التعليمات بقيت في السنوات الاولى بعد الثورة مجرد أماني طيبة . ولم يتغير الوضع الا في عام ١٩٥٦ ، نظرا لتغيير ميثاق بنك التسليف الزراعي . وبدأ البنك في تقديم قروض للمستأجرين والمحصلين ايضا اذا كانوا اعضاء في الجمعية التعاونية ، والغي شرط الحصول على موافقة المالك الكتابية السابقة . وكانت النتيجة أن نصيب الجمعيات التعاونية في عام ١٩٥٧ وصل الى ٤٧٫٧ بالمئة من عمليات قروض البنك . وفي عام ١٩٦٠ بلغ ٨٤ بالمئة ، وبعد تأميم البنك عام ١٩٦١ بلغ ١٠٠ بالمئة .

وكانت القروض العينية او النقدية تقدم بعد موافقة مجلس الادارة (هكذا كانت تسمى هيئة الادارة في الجمعيات التعاونية التي تم انشاؤها قبل الاصلاح الزراعي) . وكان المجلس يوزعها تبعا للحاجة ولكن على اساس مساحة الارض . وكان قرار المجلس يخضع لاعتماد وكيل البنك الذي كان يشرف على كل عمليات بنك التسليف الزراعي في مواقعها . وكان يعين امين صندوق الجمعية التعاونية.

ومنحت هذه الخبرة العملية سلطة كبيرة لوكلاء البنوك . وقد كانوا ، وبخاصة قبل تأميم البنك ، وثيقي الصلة ، كقاعدة ، بالملاك ، وبالجانب الميسور من الفلاحين الذين يستغلون العمال الاجراء .

وكانت نتيجة كل ذلك ان مجالات استفادة ملاك الاراضي الصغار من عمليات التسليف اصبحت غير كافية بشكل صارخ . مثال ذلك ان الذين حصلوا على قروض من البنك عام ١٩٦٠ لم يتجاوز عددهم ثلث الفلاحين الحائزين على اراض كل منها اقل من خمسة أفدنة (٤٠) . واذا ادخلنا في الحساب عدد أولئك الذين يقومون بالزراعة بطريق الايجار في مساحات تقل كل منها عن خمسة أفدنة ، فان نسبة صغار المنتفعين الحاصلين على القروض سوف تكون أقل بالطبع .

وقد أولت حكومة مصر اهتمامها البالغ لتشجيع تخزين القطن وقصب السكر

39 — G.S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1957 - 1967) , p. 8 .

40 — «Agriculture and Co - Operative Credit Bank. Report of Board of Directors». Cairo, 1960; «UAR. The 1965 yearbook». Cairo, 1965.

LAU - Riyad Nassar Library

والارز والحاصلات الاخرى التي كانت تمثل الانتاج التجاري الاساسي في زراعة البلاد . يضاف الى ذلك ان الحاجة كانت قد زادت الى العملات الاجنبية بصورة حادة ، بعد تأميم قناة السويس وانخفاض قيمة الجنيه المصري . ولذلك ، كان من الاربح لمؤسسات التخزين ، وخاصة وزارة الزراعة ، ان تكون لا على صلة بصغار المالكين والعديد من الفلاحين ، بل ان تكون على صلة بالملاك القادرين انفسهم . أما الفلاحون الذين كانت اراضيهم صغيرة وضئيلة ، فانهم كانوا دائما يتأخرون عن سداد القروض الزراعية ، بل ان ظروفهم لم تكن تسمح لهم بالقيام بذلك السداد . وكان الموظفون المختصون في مختلف الوزارات المرتبطة بالزراعة يرددون : ان أولئك الفلاحين «كثيرو المشاكل» . وكانت مؤسسات الدولة والبنوك تفضل التعامل مع الملاك القادرين ، في حين انهم كانوا يهاجمون الاصلاح الزراعي ويقاومونه بصورة مباشرة في بعض الاحيان ، وعلى الاغلب بطرق ملتوية ، ويكنون العداء بصورة عامة للسياسة الداخلية للحكومة . وهكذا نجد ان الدولة التي تبذل الجهود وتتخذ الاجراءات لكي تحد بشكل جوهري من نفوذ كبار ملاكي الاراضي الزراعية ، كانت تتصرف الى جانب مصالحهم بتعاونها معهم هم انفسهم . وذلك كي تضمن اكبر قدر من المنتجات الزراعية التي كانت مخصصة للتصدير . وقد اضعف هذا الموقف من تأثير تلك التحولات الاجتماعية التي ولدت في مصر بمشقة بالغة .

وكان نتيجة لهذا الازدواج ، وتضارب المصالح في ظل ظروف اختفاء حركة واسعة من اجل الانتاج التعاوني للفلاحين ، ان احتفظ الملاك في ظل هذه الفترة ايضا بتأثيرهم في القرية المصرية .

ووصل أغلب الباحثين في شؤون الزراعة المصرية الى استنتاج محدد ، هو ان الذين يحصلون على المبالغ الاساسية من القروض المصرفية كانوا هم فئات الفلاحين الميسورين . وقد قامت هذه السياسة موضوعيا في المرحلة الثانية لتطور مصر بعد الثورة بخدمة تطور الرأسمالية في الانتاج الزراعي . ولكن سياسة القيادة في المرحلة الثانية تجاوزت الركود الذي اتصفت به اجراءات أخرى ، وتميزت بالقدرة على الارتقاء . وقد تحول الطابع الثوري للسلطة الى تناقضات مع الاوضاع السالفة ، وقد حدد هذا العامل بالذات مقدما التطلع الى تغييرها . ففي خريف ١٩٦٠ ، نشرت الصحف المصرية عديدا من الموضوعات التي تنقد بحدة اوضاع الحركة التعاونية ، متعرضة لخبرة التسليف العملية . وفي ديسمبر من نفس العام ، أعلن رسميا انه ستتخذ اجراءات فورية لادخال تعديلات كبيرة في البناء التعاوني بصفة عامة ، وفي سياسة التسليف على وجه الخصوص . وأعلن الرئيس عبد الناصر تلك القرارات في يناير ١٩٦١ وقد مهد بها الطريق للقانون الثاني للاصلاح الزراعي الذي تم اعلانه في وقت لاحق .

وكان تقديم اعضاء مجلس ادارة الجمعية للمحاكمة ممن فصلوا لسوء استخدام سلطتهم من بين الاجراءات التي أعلنت . كذلك أعلن رسميا ، لاول مرة ، ان عضو

الجمعية التعاونية يجب ان يكون شخصا يعمل فعلا بالزراعة . وكان هذا البند موجها ضد ملاك الاراضي من اعضاء الجمعية التعاونية الذين كانوا يفضلون العيش في المدن . واقترح اجراء تطهير فوري في مجالس الادارات ، كما اقترح قصر عضويتها على الذين يسكنون داخل حدود القرية نفسها .

وقام بنك التسليف الزراعي التعاوني (هكذا أصبح اسمه بعد التأميم) بتحديد عملياته ، وقصرها على الجمعيات التعاونية وحدها . ولم يستطع حتى هذا القانون التقدمي في طابعه أن يغير جذريا نظام ادارة الجمعيات الزراعية لصالح صغار الملاك من الفلاحين . فقد كان عدد الاصوات في انتخابات اعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية التي تعطي لهذا المرشح او ذاك مرتبطة بمساحة الارض الموجودة في حيازته . وهكذا عاد الفلاحون الاغنياء فحصلوا على امكانية حقيقية لادخال ممثليهم في ادارة الجمعيات الزراعية .

ونشأت معضلة تقليدية بالنسبة للنظام امام قيادة مصر التي خطت للبناء التعاوني عام ١٩٥٤ : اما اثارة اهتمام الفلاح الفقير والمتوسط وإيقاظ حيويتهم ، او تحديد ذلك بقرارات ادارية بحتة . وسارت السلطات المركزية في الطريق الثاني .

وبدأت السلطات المركزية بعد التخلص من مجالس الادارة في تعيين مفتش في كل جمعية تعاونية كان يقوم بالاشراف ويعمل في الجانب الزراعي للموضوع . وكانت ادارة الجمعيات التعاونية في القاهرة تعين مشرفا لكل جمعية تعاونية . وفي عام ١٩٥٧ ، اصبحت وزارة الاصلاح الزراعي هي التي تقوم بالتعيين . وكان لا يمكن استبعاد الترشيح من جانب الحكومة في حالة تأييده من جانب مجلس ادارة الجمعية ، ومن جانب الجمعية التعاونية العامة التي أنشئت عام ١٩٥٧ ، ونهضت بجزء من وظيفة اللجنة العليا للاصلاح الزراعي .

ويؤكد ج. س. صعب ، «ان نسبة كبيرة جدا من العاملين لدى المالكين الذين نزعت ملكياتهم ، قد تم تعيينهم كمشرفين . وعين الآخرون من العاملين في الاراضي التي كانت تديرها وزارة الاوقاف حتى عام ١٩٥٩ . وزادت نسبة هؤلاء الاشخاص بالتبعية بعد مصادرة الاراضي التابعة للجماعات الدينية الاسلامية عام ١٩٥٩» (٤١) . واستكمل عدد المشرفين المحدود من خريجي المدرسة الزراعية العليا او كلية الزراعة ، ولكن مثل هؤلاء الشبان الذين انتمى كثير منهم الى الوظيفة الحكومية الجديدة كانوا قليلي العدد في وظائف المشرفين في الجمعيات التعاونية .

ولم يكن للجمعية العمومية لاعضاء الجمعية التعاونية فعليا اي حق في اختيار

41 — G.S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1962) , p. 54 .

L A U - Riyad Nassar Library

مشرف الجمعية ، بالرغم من انها تسمى اعلى سلطة في الجمعية التعاونية . وفي حالة وقوع مشكلة بين مجلس الادارة والمشرف ، كان الموضوع يحـل في ادارة الجمعيات التعاونية بالقاهرة . وعلى اي حال ، لم يكن لدى مجلس ادارة الجمعية التعاونية الحق في عزل المشرف او الحد من سلطته .

كذلك لم يكن المشرف يشعر بتبعيته للجمعية التعاونية ، لانه كان يتسلم راتبه من الادارة بالقاهرة . وكان هذا الراتب كالعادة حوالي ٢٠ جنيها مصريا فـي الشهر . وجعلت ضآلة هذا المبلغ مشرف الجمعية لا يرفض «هدايا» اغنياء القرية. وليس هناك من نقد يوجه لفكرة ارسال ممثلي السلطات المركزية للعمل بالجمعيات التعاونية . وكان بوسعهم ان يكونوا بالنسبة للقضية العامة اكثر اخلاصا من أولئك الذين يتم انتخابهم لمجلس الادارة وفقا لنسبة الاصوات الممنوحة لهم على اساس الملكيات غير المتساوية بين اعضاء الجمعيات التعاونية . غير انهم في الحقيقة كانوا منفصلين عن الجمعية العامة ، ولم يخضعوا لها ، بل ولم يكن لديهم اي أستعداد لذلك . ومن هنا ، ظهر عدم ايمان النظام بامكانية تشجيع الديمقراطية في القرية، وتنشيط جماهير الفلاحين للمعاونة في تحقيق الاجراءات المتخذة لخدمة مصالحهم بالـذات .

وقد دعا عدم توفر الكوادر الزراعية الماهرة الى اسناد العمل بالجمعيـات التعاونية لاولئك الذين كانوا يعملون من قبل في خدمة كبار الملاك ، وما زالـوا بالطبع على صلة بهم . ولم يقتصر استخدام أولئـك عند حد الانتفاع بهـم كمتخصصين ، مما كان يمكن تبريره بصورة او بأخرى . ولكنهم قد تم استخدامهم وتعيينهم مشرفين ، تخضع لهم عمليا السلطات ، كل السلطات ، داخل الجمعيات التعاونية . وكان رئيس مجلس الادارة والسكرتير وأمين الصندوق يمثلون تلك الحلقة التي يعطونها الحقوق الشكلية . أما فعليا ، فقد كان المشرف يتولى ادارة كل شيء . وقد اعترف سيد مرعي (٤٢) بهذه الحقيقة . كما اعترف بذلك ايضا باحثون آخرون في السياسة الزراعية بالجمهورية العربية المتحدة . ولقد مدت البيروقراطية جذورها العميقة في الجمعيات التعاونية الاتحادية بالاقاليم ايضا . وكانت تتبعها الجمعيات التعاونية«المحلية». وكذلكمدت تلكالبيروقراطية جذورها في الجمعية العامة للجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي بالقاهرة .

ان نظام الاشراف على الجمعيات التعاونية بما فيها تلك التي انشئت نتيجة لتنفيذ الاصلاح الزراعي في مصر قد حدد سلفا امكانية استخدامها بواسطـة البورجوازية الزراعية .

---

٤٢ — سيد مرعي . الزراعة الاشتراكية في العصر الجديد . القاهرة ١٩٦٢ ، صفحـة ١٥١ — ١٥٥ .

وإليكم أمثلة ساقتها بعض الصحف :

● محمود ابو يوسف : كان مشرفا للجمعية التعاونية لمنتجي البطاطا . تمكن من زيادة الاراضي التابعة له شخصيا من ٣٠ فدانا عام ١٩٥٢ ، الى ٣٠٤ فدانا عام ١٩٦٦ . وأنشأ ثلاجة ضخمة لحفظ البطاطا ، استغلها لاستخدامه الشخصي للتجارة في السوق المحلية .

● عبد القادر المكباتي : كان حائزا سنة ١٩٥٤ على ٦٠ فدانا في منطقـة كفر الدوار ، وأصبح في عام ١٩٦١ يملك١٣٧ فدانا . هذا غير ٥٤٩فدانا اشتراها بأسماء ابنائه وأحفاده . لقد استغل مركزه وسلطته فـي مجلس ادارة الاسواق التعاونية للفاكهة ، فحصل على قروض قيمتها ٧ر٥١ الف جنيه ، و٢٧ر٧٤ الف جنيه . وذلك عن طريق استغلال نفوذه في الجمعية التعاونية الزراعية (٤٣) .

***

لم تكن قيادة الجمهوريـة في المرحلة الثانية للثـورة قد دخلت بعـد — كما رأينا — فـي مواجهة مع البورجوازيـة المصرية . وقـد ذكر عزيز صدقي وزير الصناعة في ذلك الحين ان بيت القصيد كان قبل كل شيء بين القطاعين العام والخاص من اجل الوصول الى الهدف العام (٤٤) .

كذلك صرح الدكتور القيسوني — وكان يشغل لسنوات عديدة مناصب هامة في الحكومة ومنها منصب وزير المالية — مؤكدا اكثر من مرة للبورجوازية المصرية بأن الحكومة بإنشائها المؤسسة الاقتصادية ، لم يكن لديها مصلحة اطلاقا في ايجاد اية تربة للتنافس بينها وبين رجال الصناعات المصريين . وأكد ايضا اكثر من مرة ان المهمة الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية تتلخص قبل كل شيء في حفز المنافسة الصحية من اجل القضية العامة (٤٥) .

هكذا كانت تأكيدات اعضاء الحكومة الذين عملـوا بصورة مباشرة مـع الرأسماليين المصريين . ويبدو انه كان منوطا بهم القيام بتهدئة رجال الاعمال في البلاد . أما فيما يتعلق بالرئيس عبد الناصر ، فقد أعلن في خطابه بالمؤتمر الثالث للتعاونيين في ٥ ديسمبر ١٩٥٧ ان مصر تبدأ التحرك نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، ويجب عمل كل شيء لانشاء مجتمع يكون أهلا لهذا الهدف الرئيسي(٤٦).

وبعد ان اعلن الرئيس عبد الناصر الهدف الجديد ، عاد فاستدرك وأشار الى ان الحديث لن يتناول بحال من الاحوال اي تطاول على الملكية الخاصة . وذكر ان

---

٤٣ — الطليعة ، ١٩٦٦ . رقم ! .

٤٤ — «الصناعة بعد الثورة» ، صفحة ٩٣ .

45 — «Egyptian Gazette», 7. VII. 1957.

٤٦ — «الاهرام» ، ٦—٢—١٩٥٧ .

LAU - Riyad Nassar Library

المبادرة الاقتصادية والملكية الخاصة ستظلان مقدستين لا يمكن المساس بهما . وكان رجال الاعمال المصريون جالسين في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة حيث انعقد المؤتمر ، فصفقوا طويلا لعبد الناصر خاصة بعد كلماته عن رسوخ «الحقوق المقدسة للملكية الخاصة» .

لقد تدعم وضع البورجوازية المصرية بصفة عامة ، ووضع البورجوازية الكبيرة منها بصفة خاصة ، في السنوات التي أعقبت العدوان الثلاثي الامبريالي اي بعد عام ١٩٥٦ . وقد كانت ذات نفع لها ، بدرجة ما ، حتى الرقابة الحكومية على الصناعة والمجالات الاخرى للاقتصاد القومي . ذلك لان الدولة وضعت في أيديها قبل كل شيء ، وتحت اشرافها ، تلك المجالات الاقتصادية التي لم تكن تعطي ربحا سريعا مضمونا . وراحت البورجوازية المصرية تطري عبد الناصر وتثني عليه بكل صورة من الصور . وأحاطه الرأسماليون المصريون بالشكر والعرفان بالجميل ، لقاء ما تفعله الحكومة لتوفير الضمان لمصالحهم . ان تأميم شركة قناة السويس ، وفرض الحراسة على الممتلكات الانجليزية والفرنسية ثم البلجيكية ، وتمصيرها ، وتأميم احتكارات الدخان الفرنسية ، والنقل بالسكك الحديدية ، والنقل العام بالمدن ، وكذلك محطات الكهرباء ذات الاستخدام العام في سوريا بعد الوحدة ، كل ذلك قد مزق السيادة الاجنبية في الجمهورية العربية المتحدة وكان ايضا في صالح البورجوازية المصرية والسورية .

واذا كانت الاجراءات اللاإقطاعية والمناهضة للامبريالية في المرحلة الاولى للثورة موجهة موضوعيا ضد جماعات محددة من كبار البورجوازيين المصريين ، فقد تقدمت فيما بعد ، في المرحلة الثانية ، مجموعات أخرى من البورجوازيين الذين بدأوا يحققون الى حد كبير أرباحا هائلة ، بدلا من ان يخسروا نتيجة لتنفيذ الاجراءات الاقتصادية للحكومة . لقد كان انفجار القومية الرجعية في ذلك الحين في صالح كل البورجوازية في الجمهورية العربية المتحدة . وقد خفت الحدة الاجتماعية للتحولات في الاقليم المصري الى حد كبير . وذلك خلال قيام الوحدة بين مصر وسوريا وبعد اتمام تلك الوحدة مباشرة .

كانت سياسة رأسمالية الدولة هي آخر الرابحين ، حين قامت الدولة بفرض رقابتها على أهم مجالات الاقتصاد القومي ، وبخلق الظروف المؤاتية لتطويرها . فلم تمس هذه السياسة لا أسس الرأسمالية الوطنية ، ولا طبيعة عناصر الملكية الفردية ، بالرغم من انه قد تم اعدادها موضوعيا للانتقال الى التأميم .

لقد وصلت ثورة التحرر الوطني المصرية الى الحد الذي أصبح من الحيوي عنده للنظام ان يحدد : اما ان يخطو خطوات حقيقية ، واما ان يحدث انفجار اجتماعي يؤدي الى تعميق الثورة بشكل حاد ، ولكن تحت قيادة قوى سياسية اخرى .

كانت هذه هي الصورة العامة في البلاد عشية الانعطاف الشديد للقيادة المصرية نحو الاجراءات اللارأسمالية ، ذلك الانعطاف الذي حدث في منتصف عام ١٩٦١ .

L A U - Riyad Nassar Library

الفصل الرابع

من رأسمالية الدولة الى الاجراءات المضادة للرأسمالية
(المرحلة الثالثة للتطور فيما بعد الثورة)
(١٩٦١ ــ ١٩٦٧)

١ ــ بعض المسائل النظرية للانتقال الى الاجراءات المضادة للرأسمالية

وصلت مصر في نهاية الخمسينات الى مرحلة جديدة من تطورها . فلقد تجمع في البلاد جهد كبير مناوىء للرأسمالية والاقطاع ، وبلغت ثورة التحرر الوطني حدا جعلت معه تتخذ اجراءات ذات طابع لارأسمالي .

وقد برهنت الحقيقة الموضوعية في مصر ، وفي عدد من الدول المتحررة الاخرى ، على توفر الجهود لخروج ثورة التحرر الوطني من اطار البورجوازية الديمقراطية ، ولم يمتد نمو مثل هذا الجهد بصورة ميكانيكية من طابع ثورات التحرر الوطني المعاصرة . فلقد برهن التاريخ قبل نهاية الخمسينات في بعض الحالات على ان مثل هذه الثورات كان من نتيجتها ان البلدان المتحررة من التبعية

الاستعمارية تتجه الى التطور الرأسمالي . ومع ذلك فانه من الخطأ عدم تقييم اهمية العمليات المتوالية ضد الامبريالية التي تميز كثيرا من ثورات التحرر الوطني المعاصرة كعامل مكن من حفز النضال ضد الرأسمالية .

ومن الطبيعي ، انه كان ، وما يزال ، أهم شروط اجراء تحولات لارأسمالية هو وجود قوى منظمة في السلطة بالبلدان المتحررة ، قوى تعكس مصالح جماهير الشغيلة . وفي الخمسينات ، برزت صيغتان من هذا الشكل مشهورتان في الدول الفتية التي تبني الاشتراكية ، او التي تلتزم باتجاه اشتراكي . وكان طابع السلطة في الحالة الاولى هو ديكتاتورية البروليتاريا ، وفي الثانية هو ديكتاتورية الثورة الديموقراطية .

ان محتوى هذه الديكتاتورية او تلك يحدد سلفا درجة تحقيق التحولات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية وتتابع تنفيذها وحسمه . ووجود الثوريين الديموقراطيين في السلطة لا ينفي امكانية سير البلاد في طريق الاجراءات اللارأسمالية . ويمكن ان يظهر منطق السيرورة الثورية العالمية في الظروف التاريخية المعاصرة ليس فقط في رفض شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للاستعمار والامبريالية ، بل ايضا في رفضها الحازم للرأسمالية ايضا التي غالبا ما تبدو في نظر تلك الشعوب مرادفا للاستعمار والامبريالية .

وقد أظهر تاريخ تطور مصر كيف ان بوسع البلد المتحرر من التبعية الاجنبية في ظروف تاريخية محددة ، تتصف بتغير القوى على المسرح الدولي لصالح الاشتراكية ، ان يقدم ـ بل انه أقدم بالفعل ـ على اتخاذ طرق مناوئة للرأسمالية في الاقتصاد . فقد استطاعت الاجراءات الثورية التي بدأت في مصر عام ١٩٦١ ، والتي دخلت ضمنها عمليات التأميم ، أن تقضي على البورجوازية الكبيرة ، وأن تهز البورجوازية المتوسطة ، وان توقف ايضا عملية تمركز وتركيز رأس المال في مصر ، تلك العملية التي تحدد تطور التكوين الرأسمالي .

وطبيعي ان الاستنتاج المتعلق بذلك لا يماثل التأكيد بأن مسألة «من يغلب من» في مصر لم تحل نهائيا ، كما هو الحال في بعض البلدان النامية الاخرى التي مضت في طريق التطور التقدمي . ولكن لا شك ان نفس النضال العنيد والطويل الامد من اجل حل تلك المسألة يضعف الرأسمالية العالمية ، ويحرمها امكانية المناورة واحتلال أهم المواقع الاستراتيجية .

والى جانب كل هذا ، فمن البديهي انه توجد تناقضات وصعاب خطيرة متعلقة بطريق التطور اللارأسمالي . ان عدم الدراسة الكافية لطبيعة وأشكال هذه التناقضات وتجاهلها في بعض الاحيان ، كما تبين الحياة ، يمكن ان يؤدي الى آثار سلبية للغاية تتعدى في اهميتها الاطار العلمي البحت . وبهذا الخصوص ، يصبح ضروريا وحيويا المبدأ اللينيني حول انه من الضروري بحث المسألة من جميع جوانب هذه الظاهرة او تلك ، المتصلة بخصائص هذا البلد او ذاك ، بهذه الثورة

التحريرية او تلك (١) .

ولم تنشأ نفس مشكلة التطور اللارأسمالي في عصرنا فقط . فلقد قال كل من كارل ماركس وفردريك انجلس وجهة نظرهما فيها في مجادلة مع أنصار «الشعبية» في روسيا . ولقد ذكرا انه في حالات محدودة يمكن من حيث المبدأ، الانتقال الى الاشتراكية دون المرور بالرأسمالية . فالاخيرة ليست لازمة بتاتا لكافة البلدان والشعوب . ويجب ازاء ذلك ، بداهة ، الانطلاق من امكانية احدى مجموعات الدول المتحررة في افريقيا وآسيا تخطي الرأسمالية بوجه عام كمرحلة اجبارية في تطورها . وبالنسبة لمجموعة اخرى من البلدان المتحررة تنحصر الامكانية في قطع التطور الجاري بالفعل للرأسمالية القومية .

وربط كارل ماركس وفريدريك انجلس انتقال عديد من البلدان غير المتطورة بقدر كاف في النواحي الاقتصادية من الاقطاع الى الاشتراكية دون العبور بالمجتمع الرأسمالي المتطور ، ب «شروط خارجية» ، يمكن ان يخلقها انتصار البروليتاريا في عديد من الدول الرأسمالية المتطورة (٢) . وفي حياة مؤسسي الشيوعية العلمية العظيمين ، كان هذا الشرط الخارجي الضروري موجودا نظريا فقط .

ولقد أصبح هذا حقيقة بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا عام ١٩١٧ . فلقد تم قطع سلسلة الرأسمالية العالمية . وظهرت ، لدى الشعوب التي حصلت على التحرر الوطني ، امكانية حقيقية ليست نظرية ولكن عملية ، امكانية الحصول على الدعم اللازم حيويا في مسألة الوصول الى اهدافها الوطنية ، من جانب الدولة المنتصرة بالثورة الاشتراكية .

ولقد ذكر فلاديمير ايليتش لينين في تقريره حول «المسألة القومية والاستعمارية» الذي ألقاه في المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية ان تخطي المرحلة الرأسمالية في طريق تنمية البلدان الضعيفة التطور الى الشيوعية ، ممكن انطلاقا من الظروف المتكونة فعلا (٣) .

ومعلوم انه في المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية ، قدمت لجنة المسألة القومية التي كانت تعمل برئاسة ف.ا. لينين ، قدمت الى المندوبين مباحث لينين ومباحث تكميلية للبحث . وكانت الاولى متعلقة بالبلدان الضعيفة التطور حيث سادت علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية وحيث كانت الرأسمالية المستوردة عن طريق البورجوازية الاجنبية قد ظهرت لتوها (منغوليا وبلاد اخرى) . وكانت المباحث التكميلية متعلقة بالبلدان ذات الرأسمالية الوطنية المتطورة نسبيا ، ولو

١ ـ انظر : ف. ا. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد٢٥ ، صفحات ٢٦٣ـ٢٦٤ . (الطبعة الروسية).
٢ـ انظر: كارل ماركس وفريدريك انجلس. المؤلفات. جزء٢٢ ، ص٤٤٥ـ٤٤٦ . (الطبعة الروسية).
٣ ـ ف. ا. لينين . المؤلفات الكاملة المجلد ٤١ ، صفحة ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

LAU - Riyad Nassar Library

انها لا تنهض بدور مسيطر في اقتصاد بلادها (الهند والصين وغيرها) (٤) .

ودار اكثر الجدل في اللجنة حول المباحث التكميلية ، التي دار فيها الحديث على وجه الخصوص حول «تعويق» (وفق تعبير لينين) التطور الرأسمالي ، وعن التحول التالي لهذا البلد او ذاك نحو الطريق الاشتراكي . ولم تضرب أمثلة محددة بطبيعة الحال في ذلك الوقت ، عن نجاح الاصلاحات اللارأسمالية في الدول المستعمَرة والتابعة . لكن المناقشات بينت نظريا ان «التعويق» في تطور الرأسمالية الوطنية في مثل تلك البلدان لم يستبعد على اي الاحوال .

وكانت الصيغة العامة التي صيغت في وثائق المؤتمر هي امكانية خروج النضال الثوري للشعوب المضطهَدة عن اطار الثورة البورجوازية (٥) . وبديهي ان امكانية انتصار مثل هذه الثورات التحررية القومية لم تكن واقعة بعد . ولتحويل الاولى الى الثانية ، لم تكن الظروف الخارجية هي الضرورية فقط ، بل كان ضروريا بصورة اساسية تطور الموقف الثوري في هذا البلد او ذاك . وبديهي ، فيما يتصل بالظروف الخارجية ، انها كانت محدودة عمليا بالامكانيات غير الكافية للدولة الاشتراكية الاولى المنتصرة والمضطرة الى بذل كل قواها كي تعيش في ظروف المحيط الرأسمالي والهجوم المتواصل من قبل الامبريالية .

ان تطور العملية الثورية العالمية قد أدخل تعديلا محددا على طرح مسألة التحول الى الاشتراكية في البلدان التي لم تعبر مرحلة التطور الرأسمالية .

ونتيجة لانشاء النظام العالمي للاشتراكية وتغيير العلاقات المتبادلة بين القوى على المسرح العالمي لصالحه ، وافلاس الامبراطوريات الاستعمارية ، والاضعاف الواضح للرأسمالية العالمية ، نتيجة لكل هذا ، ظهرت مجموعة كاملة من دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تم فيها القضاء على السيادة السياسية الاجنبية، وتتطور في كثير منها ثورات التحرر الوطني ، ويجري تشديد الصراع من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

وانفتح بالفعل بطريقة موضوعية امام مثل هذه الدول الفتية المتحررة طريقان للتطور . الطريق الاول يؤدي الى الاشتراكية ، وهو يوافق السير الموضوعي العام للتطور العالمي وآمال شعوب هذه الدول .

ان انجذاب الشعوب الافريقية والآسيوية واللاتينية الامريكية نحو الاشتراكية امر بديهي . فهي تريد بأسرع ما يمكن القضاء على تلك التركة المثقلة التي تركها لها الاستعمار والامبريالية .

ان شعوب كثير من الدول المتحررة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ترفض الاستعمار ، وتقف بحزم ضد الامبريالية ، وتوجه حقدها ايضا ضد

٤ ـ المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية «موسكو» ، ١٩٢٤ .

٥ ـ انظر ف. ا. لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤١ ، صفحة ٢٤٤ .

LAU - Riyad Nassar Library

الرأسمالية . والبديل الوحيد يمكن أن يكون فقط في الاشتراكية . وفي هذا يكمن منطق التاريخ .

والطريق الثاني الذي يوجد ايضا كأفق حقيقي لبلدان «العالم الثالث» هو الرأسمالية . ويمكن للدول الفتية المتحررة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تمضي فيه ، بل أن بعضها قد مضى بالفعل ، ويواصل تطوره على هذا الطريق .

ويرى تطلع شعوب «العالم الثالث» ان الاشتراكية أقدر على توفير الامكانية الاكبر لايجاد طريق للتغلب السريع على التخلف في الدول المتحررة بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . الا ان العوامل الاقتصادية الموضوعية الموجودة داخل الدول المتحررة في «العالم الثالث» ، وارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي للاقتصاد ، والنظام القائم حاليا لتقسيم العمل الدولي ، ما زالت تنطوي على امكانيات لا بأس بها لتطوير الرأسمالية .

وقد تمنت قوى الاستعمار الجديد ، والدول المستعمرة السابقة ، والدول الامبريالية ، والاحتكارات الدولية ، التي يعتبر «العالم الثالث» بالنسبة لها بالغ الاهمية ، ليس فقط كمصدر للمواد الخام ، ومجال لاستثمار رؤوس الاموال ، وسوقا للاستهلاك ، ولكن كأهم المراكز الاستراتيجية لتوفير مصالحها السياسية والعسكرية العالمية ، تمنت لو تمكنت من توجيه الدول الفتية المتحررة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نحو الرأسمالية . ان الشحنة الاستراتيجية للاستعمار الجديد تتلخص قبل كل شيء في محاولة ربط بلاد «العالم الثالث» بالرأسمالية العالمية بهدف استخدام عاملها الاقتصادي «الخاص» داخل هذه البلدان لهذا الغرض . ولهذا الغرض بالذات ، تقوم الدول الامبريالية بتقديم معونات اقتصادية وفنية كبيرة للبلدان المتحررة الفتية .

والشيء الذي تختلف به تماما الاشتراكية العالمية هو تأييدها لطريق التطور اللارأسمالي . والهدف المنشود من ذلك هو تقوية تيار تطور «العالم الثالث» الى جانب الاشتراكية .

وتعتبر الدول الاشتراكية ان من واجبها الاممي تدعيم تلك البلدان التي تتطور فيها العمليات التقدمية . ومحور الحديث في هذه الحالة فعالية النظام الاشتراكي العالمي ، وتأثيره على اختيار طريق التطور ، وفي تدعيم الاتجاهات الاشتراكية في الدول المتحررة .

فهل يمكن ان يتلخص هذا الموقف في تأييد تاكتيكي بحت للشعارات الاشتراكية المرفوعة في البلدان المتحررة ، ام ان بيت القصيد هو تأييد السيرورات ذات الآفاق ؟

ومما لا جدال فيه ان مسألة ديكتاتورية البروليتاريا وحزب الطبقة العاملة هي المسألة الاهم بين كل المسائل المتعلقة ببناء الاشتراكية في اي بلد . فهل يعني هذا اوتوماتيكيا عدم اصالة الشعارات الاشتراكية المرفوعة في تلك البلدان الآسيوية والافريقية حيث لا توجد ديكتاتورية البروليتاريا ؟

من المعروف ان عددا من الدول الفتية المتحررة لم تدخل حتى طور الرأسمالية الى يوم تحررها . ولا توجد بروليتاريا في هذه البلدان ، او انها موجودة لكنها ضعيفة جدا ، ومقسمة حسب المهن . وكنتيجة لا يمكن تلافيها ، لا يوجد فيها حزب خاص بها . وفي نفس الوقت ، برز بوضوح في مثل هذه البلدان عامل مثل انجذاب جماهير الشعب الى الاشتراكية .

ويجد القادة القوميون انفسهم في ذيل الاحداث ، بل يجدون الشعب ينصرف عنهم في حالة عدم استجابتهم لمبادرات شعوبهم في البلدان التي ترفع فيها الحياة نفسها شعار الاشتراكية . وفي هذه الحالة ، يمكن ان تنتقل مبادرة مناصرة الاختيار الاشتراكي الى القوى اليمينية، او حتى الرجعية المتطرفة التي ستتستر، قبل كل شيء ، وراء الشعارات التقدمية لتفرغها من المضمون ، او تشهر بها تماما.

وتنطوي ملاحظة ف. ا. لينين ، التي قالها بشأن مذكرات سوخانوف ، على أهمية منهجية كبيرة لهذه المجموعة من البلدان .

قال لينين : «تقولون : لاجل بناء الاشتراكية ، ينبغي ان نكون متمدنين . جيدا جدا ، ولكن لمَ لا نستطيع ان نبدأ بتوفير هذه الشروط المسبقة للمدنية عندنا كطرد الملاكين العقاريين وطرد الرأسماليين الروس ، لكي نبدأ سيرنا بعد ذلك نحو الاشتراكية ؟ في اية كتب قرأتم ان مثل هذه التغييرات في التسلسل التاريخي العادي هي امر غير مقبول او غير ممكن ؟ اذكر ان نابليون قال : (on s'engage et puis .. on voit) وهذا يعني بالترجمة الحرة : « اولا يدخل المرء معركة جدية ثم ... يرى» . غير ان سوخانوف واضرابه في بلادنا ، وبالاحرى الاشتراكيين الديمقراطيين الواقفين أبعد منهم الى اليمين ، لا يحزرون انه يمكن للثورات ، بوجه عام ، ان تتم على نحو آخر . بل ان برجوازيينا الصغار الاوروبيين لا يحزرون ان الثورات اللاحقة — في بلدان الشرق حيث عدد السكان اكثر الى ما لا حد له وحيث الاوضاع الاجتماعية اكثر تنوعا الى ما لا حد له ، — ستفاجئهم ، بكل تأكيد ، بقدر من الميزات الخاصة اكثر بكثير مما اعطته الثورة الروسية » (٦) .

ان الهدف العام لهذه الثورة التحررية الوطنية ، او تلك ، من اعلان الاشتراكية ، غالبا ما يعني في الواقع ان الاسس اللازمة لبناء المجتمع دون استغلال سوف تنشأ عندما تتطور هذه البلدان او تلك وفقا للطريق اللارأسمالي. وهذا يعني ايضا ان مهام المرحلتين الديموقراطية والاشتراكية للثورة يمكنها ان تحل معا في وقت واحد . وسوف تنشأ الطبقة العاملة ، وسوف تتحول الى قوة سياسية مرموقة ، طردا مع بناء صناعة حديثة في الدول الفتية ، وهذه مرحلة ضرورية لانشاء قاعدة مادية تكنيكية للمجتمع الجديد، قاعدة لن تخرج الاشتراكية

---

٦ — لينين : «حول ثورتنا — بصدد مذكرات ن. سوخانوف» .

LAU - Riyad Nassar Library

بدونها من طور الجنين في مرحلة تطورها . وطرداً مع الانتقال من مرحلة ثورة وطنية عامة الى مرحلة ثورة شعبية ديموقراطية وتحررية قومية ، يمكن للنظم التقدمية ان تعتمد بتوسع اكثر على الطبقة العاملة .

وان عملية تقارب الثوريين الديموقراطيين من الطبقة العاملة ، بالرغم من كل الصدامات التي لا يمكن تلافيها ولا يمكن التنبؤ بها ، عملية اساسية ، لانه من المحدد تاريخيا وسلفا ان الكادحين وحدهم ، والبروليتاريا في المقام الاول ، هم القادرون على التأييد المستمر الصلب لتعميق التحولات الاجتماعية الاقتصادية من بلدان «العالم الثالث» .

ان الاستنتاج حول الحتمية التاريخية لتقارب الديموقراطيين الثوريين من قوى الطبقة العاملة الآخذة بالتكون في تلك البلدان ، لا يعني الاعتراف بـ «الأوتوماتيكية» في حل هذه المشكلة . والكلام طبعا يدور حول الآفاق التاريخية التي تشق لنفسها الطريق عبر كل الاصطدامات الممكنة والتناقضات والتغيرات المؤقتة . وفي حالة الاحتفاظ بالسنن العامة ، فبديهي ان القضية تصبح اكثر تعقيدا في تلك البلدان الافريقية والآسيوية والامريكية اللاتينية التي يرتبط فيها الانتقال الى الطريق اللارأسمالي بإيقاف عملية التطور الرأسمالي . ففي لحظة انتصار ثورة التحرر الوطني ، تكون الطبقة العاملة موجودة فيها بالفعل ولكن حتى وان كانت كثيرة العدد نسبيا ، الا انها مقسمة ، مجزأة بوجه عام . وفي هذه البلاد ، تزاول الاحزاب الشيوعية او جماعات شيوعية متفرقة او حلقات ماركسية نشاطها سرا ، او بطريق نصف شرعي . وفي بعض هذه البلدان ، يتكون تاريخيا الموقف الثوري على نحو تكون معه البورجوازية الوطنية بحكم جملة من الاسباب، بما في ذلك الصلة العضوية بالملاك العقاريين وعملاء الامبريالية ، في حالة لا تسمح لها بتوجيه انتفاضة الشعب ضد الاقطاع والامبريالية ، ومن اجل التحرر الحقيقي والتقدم الاجتماعي . ونظرا الى ان سيرورة التحرر في تلك البلدان تتطور بأقصى سرعة ، فانها تخيف البورجوازية الى درجة الموت . وتلجأ الاخيرة فزعة الى التواطؤ مع الامبريالية وأعوانها داخل البلاد ضد شعبها . ويتكون اتحاد الرجعية الوقحة ضد الكادحين — ابتداء من العملاء والملاك العقاريين وحاشية النبلاء ، وانتهاء بالبورجوازية الوطنية والمرتدين العلنيين .

وفي الوقت نفسه ، تكون الطبقة العاملة بحكم اسباب موضوعية محددة مرتبطة بخواص التطور التاريخي ، إما منظمة بطريقة سيئة ، وإما غير منظمة اطلاقا . وتحمل الطبقة العاملة على عاتقها عبء مجموعة كاملة من الخصائص القومية والدينية والاقتصادية المميزة لتطور البلاد . ولا يكون هناك اي حزب شيوعي قوي ، او اي حزب بروليتاري آخر ، له تأثير كاف على الجماهير بحيث يستطيع ان يقودها خلفه . وفي مثل هذه الظروف التاريخية ، يظهر على مقدمة المسرح السياسي ممثلو الفئات الاجتماعية الوسط — الوطنيين الذين بوقوفهم على رأس النضال الوطني التحرري في الظروف المؤاتية ، يصبحون قادرين في مجرى

الثورة على تقديم شعارات اشتراكية .

وتتصف الفئات الاجتماعية الوسطى ، أيا كانت ، بالمدى الواسع للاهتزازات في حالاتها ومطامحها ، وهذا طابع مميز بوجه خاص بالنسبة لبلدان افريقيا وآسيا . لذلك ، ترجع اهمية كبيرة جدا الى الامزجة السياسية والنفسية بل وحتى الى الخصائص الشخصية لهؤلاء القادة المحددين الذين يتربعون في دست السلطة في الدول المتحررة ، ولتطورهم الايديولوجي . وبديهي انه من الصعب ايجاد مثال أشد وضوحا على ذلك اكثر من حياة ونضال الرئيس عبد الناصر الذي قاد مصر على مدى ثمانية عشر عاما .

وان سياسة الثوريين الديموقراطيين موضوعيا في هذه الحالة ، تفي بمطالب الشعب . ويمكنهم لانهم وطنيون ان يناضلوا بشدة واستمرار ضد الامبريالية ، وان يوجهوا بحزم السياسة الداخلية والخارجية لبلادهم ، وان يطرحوا ، ويحققوا ، ويدافعوا عن مواقع الاتجاه الاشتراكي ، وأن يتطلعوا الى الصداقة المخلصة المتينة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى .

غير ان الديموقراطيين الثوريين يخرجون الى المسرح السياسي في البلدان المتحررة ، في وقت يكون فيه للبروليتاريا وجودها في تلك البلاد — وان تكن قليلة العدد وضعيفة التنظيم . وانهم احيانا يرون في منظمات الطبقة العاملة منافسهم السياسي . وفي ذلك يظهر بالطبع المنشأ الطبقي للقادة الديموقراطيين الثوريين . ويتصادف ، بصفة خاصة في سنوات ما بعد انتصار ثورات التحرر الوطني في البلاد ، أن يقف الثوريون الديمقراطيون ضد احزاب الطبقة العاملة . الا انه نظرا لتعميق التحولات الاجتماعية الاقتصادية في المرحلة الديموقراطية للثورة ، سيكون على مثل هذا النظام ان يقع في اعنف صدام مع بورجوازيته . وفي هذه الحالة ، فان منطق تفاقم الصراع الطبقي ، وحتمية الهجوم من جانب الامبريالية والاستعمار الجديد ، لا يمكن الا ان يدفعا بالنظام الديموقراطي الثوري الى اليسار للبحث عن دعامة أمتن في الجماهير . ومن البديهي ان تظهر في ذلك الصدد ، وبوضوح ، مصر فيما بعد الثورة كمثال .

كم من الوقت يتطلب الانتقال المباشر الى البناء الاشتراكي ؟

ان كل شيء يتوقف على الظروف في بلدان معينة ، وعلى عمق ثورات التحرر الوطني ، وعلى العامل الذاتي الذي يمكن ان يسرع او يبطىء من تطور الاحداث . كان الرئيس عبد الناصر ، مثلا ، يرى ان مصر تقبل بإعلان الاتجاه الاشتراكي على فترة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وهي فكرة يمكن ان تطول عشرات السنين . ان اعلان الاتجاه السياسي ذاته ليس هو «الاشتراكية الجاهزة» . هل هناك خطر حقيقي من التراجع الى الخلف في بلدان «العالم الثالث» التي سارت على الطريق اللارأسمالي ؟ ممكن جدا . فانها ما تزال ضعيفة حقا في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية ايضا . حقا توجد الى جانب ذلك عوامل تفعل في الاتجاه المضاد . وتعود اهمية كبرى الى وجود النظام العالمي للاشتراكية ، ذلك

النظام الذي يواصل إحداث تغييرات في توازن القوى في العالم الى جانبه . ان اتحاد حركات التحرر الوطني والاشتراكية العالمية مدعوان للنهوض بدور قيادي في المرحلة التاريخية الراهنة . وانه لجزء اساسي بالغ الاهمية من التأثير والنفوذ الاشتراكي ما أسماه ف. ا. لينين بالدعاية بالمثل ، اي عن طريق النجاحات في بناء حياة جديدة للشعب في البلدان الاشتراكية . غير ان مساعدة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى — المباشرة والغير مباشرة — لا تقضي وحدها على تلك الصعوبات التي تقف على طريق تطور ثورات التحرر الوطني .

ان طريق النمو اللارأسمالي ليس اطلاقا شيئا وسطا بين الرأسمالية والاشتراكية . فبالوقوف على هذا الطريق ، يخلق البلد الذي اعلن الاتجاه الاشتراكي يخلق كل الظروف اللازمة لتحويل ثورة التحرر الوطني مستقبلا الى ثورة اشتراكية . وفي نفس الوقت ، وفيما يتصل بطرح ف. ا. لينين لمسألة الطريق اللارأسمالي للتطور ، تجدر الاشارة الى انه ليس المقصود وصفة عامة للمجتمع . فان طريق تطور مصر ليس مطابقا كليا وتماما حتى لطريق سوريا والجزائر والعراق ، وناهيك بالحديث عن البلدان الاخرى التي تختلف الى درجة كبيرة جدا من حيث ظروفها عن مصر . ومن الخطأ ايضا تصور الانتقال والتطور على الطريق اللارأسمالي كعملية ليس لها لحظات سلبية تظهر نتيجة للاخطاء التي قد ترتكبها ، والتي تحدد ايضا في نهاية المطاف «خصيصة» تطور هذا البلد او ذاك بالاتجاه الاشتراكي . ومن البديهي تماما ، بالرغم من كل شيء ، انه من غير الصحيح ربط مسألة امكانية التطور اللارأسمالي في حد ذاتها ، في الظروف المعاصرة ، بنجاح او عدم نجاح تجربة ما ، حتى في بعض البلدان التي تمضي في هذا الطريق .

ولم يشك الماركسيون قط في امكانية وحتمية تحول البشرية الى الاشتراكية. على حين ان ديكتاتورية البروليتاريا كما هو معلوم ظهرت تاريخيا لاول مرة في كومونة باريس التي سرعان ما هزمت .

والى جانب ذلك ، فقد تم بواسطة عدد من بلدان الاتجاه الاشتراكي اكتساب الخبرة التاريخية التي توضح واقعية التفوق الملموس لطريق التطور المميز عن الرأسمالية التقليدية .

٢ — منطق الصراع
يؤدي الى التاميم

لم يتوصلوا في مصر بعد الثورة الى النتيجة القائلة بضرورة رفض آفاق التطور الرأسمالي للبلاد . واحتاجت الحكومة الى سنوات من البحث ، وإخفاق محاولات الوصول الى نجاح في طريق التطور الرأسمالي ، حتى استطاعت ان تعلن

L A U - Riyad Nassar Library

عن الاتجاه الاشتراكي . ومن الجدير بالذكر ان البورجوازية كانت تنمو بصورة سريعة وكافية ، حتى خلال تحول ثورة التحرير الوطنية المصرية ، الى مرحلة وطنية ديمقراطية جديدة . وقد حاولت الحكومة نفسها حتى عام ١٩٦٠ أن تحرز تقدما في الاقتصاد القومي ، مستندة في ذلك أساسا الى تشجيع رأس المال الوطني بل والاجنبي . وقد لاح لقادة الثورة في بعض الاحيان انهم سيصلون الى هـــذا الهدف. وكم كانت مريرة ومؤلمة خيبة الامل التي صاحبت جميع المحاولات المتعاقبة لاستنفار البورجوازية الوطنية ، كي تبذل جهودها في خدمة التطور الشامـــل لاقتصاد مصر ، ولصالح كافة ابناء الشعب . وقد وصف عبد الناصر خصائـص النتائج التي أدت اليها سياسة الحكومة السابقة على التأميم الواسع لممتلكـــات البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ، فذكر ان الصناعة الخفيفـــة عام ١٩٦٠ عملت وحدها بنتائج طيبة كما كان الحال من قبل . ولكن اول مجمع للصناعة التعدينية في مصر لم يتيسر تشغيله بحلوان ، واعتبر منشأة ميتة ليس فيها أمل . وظهرت أوضاع مماثلة بالنسبة لمشاريع انشاء مشروعات الصناعـــــة الثقيلة . وجعلت الحكومة المصرية من جديد ، ودون جدوى ، تغري البورجوازية بالاشتراك فـــي تنفيذ برامج تطوير البلاد . وذلك عن طريق المجلس القومي للتخطيط ، ووزارة الاشغال العمومية ، ووزارة السد العالي المنبثقة عنها ، ووزارة الصناعة . ومرة اخرى أصم الرأسماليون المصريون آذانهم عن هذه الدعوة ، وعن مناشدة الحكومة لهم بشراء سندات قرض خاص لاحتياجات مشروع السد العالي . وترتب على ذلك وضع كانت فيه البورجوازية تؤيد الثورة «المجيدة» بالكلام ، وتتصرف معها عمليا ضد الخط العام للحكومة المرتبط بالتصنيع .

وكان هدف البرنامج الاقتصادي المقترح عام ١٩٦٠ هو مضاعفة الدخـــل القومي للبلاد ، ورفع المستوى المعيشي لجماهير الشعب العريضة ، تبعا لذلك .

وقد برزت امام الرئيس عبد الناصر وكل من شارك معه في اعداد سياسته وكل من قام بتأييدها مهمة البحث عن مصدر واقعي لتمويل البرنامج الاقتصادي المطروح . وكان يمكن لرفض اخراجه الى حيز التنفيذ أن يكون معادلا في معناه للانتحار السياسي . ذلك لان صبر الجماهير الشعبية كان على وشك أن «ينفد» تماما . كان الكادحون غير راضين : فقد اصبحت الطبقات المستغِلة اكثر غنى ، وأصبحوا هم اكثر فقرا .

فمن اين يتسنى الحصول على الاموال الضرورية لتمويل المشاريع المطلوبة ؟

هل يمكن ان تستند اساسا الى القروض الاجنبية ؟

ما زالت ماثلة في أذهان كثير من المصريين تلك التجربة المريرة التي منيت بها مصر ، حين أدت بالبلاد الى الخراب زيادة قروض الخديوي اسماعيل .

هل نضاعف من الضرائب ، ونقوم بتحميل كل نفقات الصناعة على كواهـــل الكادحين ؟ لقد كان عبد الناصر يفهم جيدا ان مثل ذلك الاجـــراء ، لو اتخذ ، سيؤدي الى احتجاج الجماهير . ولم يكن نفوذ عبد الناصر يكفي لوقف مثل ذلك

الاحتجاج . فقد كان الكادحون المصريون يعيشون في ظروف شاقة . وكان من المستحيل محاولة خفض مستوى معيشتهم اكثر مما كان عليه .

هل يمكن الاعتماد على تعـــاون مخلص تقدمه البورجوازيـــة ؟ لقد شرع البورجوازيون المصريون فورا ـ كما أسلفنا ـ في تخريب نداءات الحكومـــة لاستثمار رؤوس أموالهم في صناعات التعدين وبناء الماكينات وتوليد الطاقة ، او اعطاء قروض ضخمة للحكومة لتنفيذ البرنامج الاقتصادي الجديد . لقد حدث كل ذلك في البلد الذي أكد فيه قادته من قبل انه قد خلا من الطبقات المتصارعة ومن الصراع الطبقي .

لقد وضع تخريب البورجوازيين الحكومة المصرية أمام الاختيار بين مواصلة الثورة ، او الاستسلام لرأس المال الوطني . وكان عبد الناصر مضطرا لاتخـــاذ قرارات اساسية تتضمن التصرف في رؤوس أموال بورجوازية من اجل مصالح البـــلاد .

وقد تم اعداد سلسلة من القوانين التي كانت تقضـــي بتأميم الشركـــات والمشروعات ، وكذلك كانت تقضي عمليا بتأميم كل الاعمال المصرفية وأعمال التأمين التابعة للبورجوازية المصرية الكبيرة . وكان ذلك بتوجيه من عبد الناصر الذي وقَّع في يوليو ١٩٦١ مراسيم تأميم اكثر من ٣٠٠ شركة صناعية وتجارية وتأمينيـــة وغيرها وقدرت قيمة الموجودات المؤممة بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه مصري . ثم جعل يتسع نطاق التأميم فيما بعد ويواصل استمراره (٧) . فقد جرى في يناير ١٩٦٢ تأميم ٧٧ مشروعا خاصا للمخابز . وفي نفس الوقت قررت الحكومـــة اشتراكها ب ٥٠ بالمئة من رؤوس أموال ٢٤٣ مشروعا خاصا لطحن الغلال وضرب الارز والمخابز (٨) . واذا كانت قوانين التأميم في يوليـــو ١٩٦١ قد تناولت البورجوازية المصرية الكبيرة اساسا ، فان عمليات التأميم في يناير ١٩٦٢ قـــد اتسعت ، فتناولت المشروعات المتوسطة للصناعة المصرية ، ودخلت كل المشروعات المؤممة في القطاع العام .

وفي عام ١٩٦٣ وقع عبد الناصر مراسيم تأميم حوالي ٩٠٠ شركة صناعية وتجارية وزراعية وشركات للنقل . وكان للمرسوم رقم ١٥ أهمية خاصة (يناير ١٩٦٣) حيث منع الاجانب بمقتضاه من حيازة الاراضي وتضمن تأميم الـ ١١٥ الف فدان الموجودة في حيازتهم . وتضمن المرسوم رقم ٣٨ (ابريل ١٩٦٣) التأميـــم الكامل لـ ١٠١ شركة لحلج الاقطان و١٣ شركة لتصديرها . وقد كانت كل تجارة القطن وكل مشروعات غزل القطن وكل مكاتب السمسرة ونقل القطن من شـــون الجمعيات التعاونية الى مخازن ميناء الاسكندرية ، حتى عام ١٩٦٣ ، كانت كل

---

٧ ـ قوانين يوليو المجيدة . القاهرة . عام ١٩٦٣ .

8 — «La Voie Egyptienne ...», p. 103 .

LAU - Riyad Nassar Library

هذه في أيدي متمصرين ، اتوا الى مصر من بلاد اجنبية وحصلوا على الجنسية المصرية . وقد وضع الرئيس عبد الناصر بقرار تأميم مشروعات تجارة القطن كل تلك التجارة تحت اشراف الدولة (٩) . وفي ابريل عام ١٩٦٣ تم التأميم الكامل لـ ٢١ مخبزا في القاهرة و١٦٧ مطحنا و٧٩ مضربا للارز . وكانت الحكومة تملك في أغلبها ٥٠ بالمئة من رأس المال على اساس المراسيم المعلنة في السنة الماضية . وفي يونيو عام ١٩٦٣ تم التأميم الكامل لـ ٥ شركات للصناعات الكيميائية الدوائية التي كانت قد أممت جزئيا فيما سبق و٩ معامل و٥٠ مشروعا صغيرا ألغيت تراخيص مزاولة نشاطها . كذلك تم التأميم الكامل لـ ١٠ من شركات النقل البري والبحري . وفي نفس الوقت استمر التأميم الجزئي لعدد آخر من المشروعات والشركات ، وانتهى فيما بعد الى ان يصبح تأميما كاملا .

وفي النصف الثاني من ١٩٦٣ ، راحت تتوالى مرسومات التأميم بصفة عامة. والملاحظ ان التأميم اتخذ طابعا قويا لم يحدث من قبل . وشعر الناس بأن السلطات تسرع في دعم مواقع الدولة قبل ان تتمكن البورجوازية التي أطاحت بصوابها سلسلة الضربات من محاولة تنظيم مقاومتها للسلطة .

وفي أغسطس ١٩٦٣ تم التأميم الكامل لـ ٢٢٩ شركة صناعية و٤٦ من شركات النقل وبناء الطرق وشركتين تجاريتين كما أممت ٣ شركات تجارية أخرى بنسبة ٥٠ بالمئة . وفي نفس الوقت تم الغاء كل العقود التي كانت مبرمة بين الاشخاص والشركات للتنقيب عن الثروات المعدنية واستخراجها (فيما عدا النفط) (١٠) . ذلك لان الحكومة المصرية لم تكن بعد بقادرة على تحمل المصاريف الباهظة المتعلقة بالتنقيب عن البترول . وفي أكتوبر – نوفمبر عام ١٩٦٣ أممت دار الطباعة والنشر المسماة «دار المعارف» تأميما كاملا و١٠ شركات صناعية و٩٤ من شركات النقل و٢٣ شركة تجارية .

واستمرت اجراءات التأميم في سنة ١٩٦٤ ايضا . ففي يناير – فبراير ١٩٦٤ تم تأميم ٣ شركات صناعية لخدمة الفنادق . وكان لهذا القرار أهمية مبدئية ، فقد تدخلت القيادة بحزم في مجال الخدمات ايضا .

وكانت هناك اهمية بعيدة تماما عن الشكليات لتوقيع جميع مراسيم التأميم من الرئيس عبد الناصر شخصيا . ذلك ، لان كل اعضاء الحكومة حتى نواب رئيس الجمهورية لم يكونوا متفقين على خط التأميم مع الرئيس عبد الناصر . غير انه واصل بحزم المضي في الطريق الذي رسمه . وكان رئيس الجمهورية العربية المتحدة يعرف في ذات الوقت ان تركيز الوسائل الاساسية للانتاج في يد الدولة هو وحده ما يستطيع ضمان تنفيذ برامج التطور الاقتصادي .

---

9 — Ibid. p. 107 .

10 — «La Voie Egyptienne ...», p. 125 - 126 .

ولقد كان لعبد الناصر تأثير غالب في اختيار هذا الخط او ذاك ، وفي تنفيذه . ولم يكن بوسعه بالطبع ان يكفل لتصرفه النجاح ، اذا لم تتفق الاجراءات المتخذة مع الاحتياجات الموضوعية للمجتمع المصري ، كما حدث في الكثير من الحالات . والى جانب التأميم الكامل للشركات الصناعية والتجارية وشركات البناء ، في مارس عام ١٩٦٤ ، وقعت ايضا مراسيم تأميم كل الممتلكات التي تم فرض الحراسة عليها أواخر ١٩٦١ وأوائل ١٩٦٢ .

واستطاعت جماهير الشغيلة والطبقة الاجتماعية المتوسطة والمثقفون الوطنيون أن تؤلف الدعامة الاجتماعية للنظام . وذلك بعد ان خرجت سوريا من الجمهورية العربية المتحدة ، وما صحب ذلك من معارضة البورجوازية المصرية علنا . وقد اتخذ الرئيس عبد الناصر وحكومة الجمهورية العربية المتحدة أقصى ما يمكن اتخاذه حتى لا تمس مصالح البورجوازية الصغيرة منذ يوليو ١٩٦١ حين صدرت اول قوانين التأميم . وقد صدر قانون خاص في ١٤ أغسطس ١٩٦١ قامت الدولة بمقتضاه بتعويض قيمة أسهم لصغار ملاك الاسهم في المشروعات المؤممة بمبلغ الف جنيه مصري، وكذلك قيمة السندات التي أصدرتها الحكومة (٨٥ بالمئة) والقروض (٤٠ بالمئة) بشرط ان تكون قيمة القرض لا تزيد عن الفي جنيه مصري. وحدد سعر فائدة جديد بـ ٣٫٥ بالمئة سنويا للسندات و٥ بالمئة بالنسبة للاسهم. وبمقتضى هذا القانون ايضا حصل اصحاب الشركات المؤممة التي لم تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه مصري على تعويض نقدي بمبلغ الف جنيه مصري وغطيت المبالغ الباقية بالبونات (١١) .

وكان على عبد الناصر ان يعترف بوجود الطبقات والصراع الطبقي الذي جعل يزداد اتساعا ، والذي هدد بقلب نظام الحكم . وأصبح أعداؤه الألداء هم اصحاب الملكيات الذين نزع منهم ملكياتهم . ولذلك ، أقدمت الحكومة على اتخاذ اجراءات استثنائية ، كي تبطل دسائس أولئك الذين أضيروا من التأميم . وفي ٢١ أكتوبر ١٩٦١ ، أعادت الحكومة من جديد تنفيذ الاحكام الصادرة من قبل على ثلاثة من رجال الاحزاب والوزراء السابقين هم : ابراهيم مسيحة وفؤاد سراج الدين ومحمد نصر . وألقي بهم مرة أخرى في السجن لخيانتهم المصالح الوطنية إبان الملكية . واعتقل كذلك ٣٧ شخصا ، من بينهم الزعماء السابقون للاحزاب السياسية القديمة ، والمحامون اصحاب النفوذ وكبار الملاك . وفرضت الحراسة على أملاك ١٦٧ من كبار الملاك وأنشأت لجنة خاصة كانت مهمتها التحقيق في النشاط المعادي للدولة لم يتوقف عملها عند المتهمين فقط ، بل امتد الى كل الذين «حولوا ثرواتهم ورؤوس أموالهم الى سلاح ضد الشعب» . وبلغ عدد الاشخاص الذين وضعت أملاكهم تحت الحراسة ٥٩٣ شخصا حتى نوفمبر ١٩٦١ وخضعت حسابات أولئك

---

١١ – حمدي حافظ . الاشتراكية وتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة . صفحة ١٩٨ .

في جميع البنوك المصرية لرقابة الحكومة . وأصبحت الدولة تتولى تصريف أمور الشركات والمعامل والمصانع الموضوعة تحت الحراسة. وكان اصحابها يحصلون على معاشات شهرية . وفي مواعيد محددة ، في بنك الاسكندرية بشارع قصر النيل بالقاهرة ، كانت تصطف طوابير طويلة لملاك مصر السابقين لاستلام معاشاتهم .

وفي نهاية ١٩٦١ وبداية ١٩٦٢ ، صدرت سلسلة من القوانين الموجهة لتحسين أوضاع الكادحين . ولم تكن أقل أهمية منها تعليمات الجهاز الاداري لتنفيذ تلك القوانين التي اتخذت من قبل ، وتعثر تنفيذها بسبب العناصر الرجعية . وفي منشآت الدولة ، بدأ ادخال نظام الـ ٧ ساعات ليوم العمل . وقد أعلن هذا النظام في يونيو ١٩٦١ . كذلك بدأ تنفيذ ما أعلنته الحكومة من ان الحد الادنى للاجر اليومي هو ٢٥ قرشا . كذلك تم تخفيض ايجار المساكن واقساط الخدمات الطبية بصورة واضحة . وبدأ البناء التعاوني لما سمي بالمساكن الشعبية التي اصبحت فيها الشقة الصغيرة في متناول يد العامل (١٢) .

وفي ١٤ أغسطس ١٩٦١ صدر قانون يلزم اصحاب العمل ، كما يلزم مؤسسات الدولة ، بدفع ١٤ بالمئة من أجور كافة العمال بها في رصيد خاص ، وبدفع ٧ بالمئة ايضا خصومات خاصة لاحتياجات الخدمات الاجتماعية المتصلة بالعمال والموظفين داخل المؤسسة . وقد استخدمت هذه الاموال لدفع معاشات لأولئك الذين يبلغون السن القانونية ، وفي حالات العجز الناتج عن الاصابة اثناء العمل ، واستخدمت ايضا في دفع اعانات للأسرة بعد وفاة عائلها . وصدر قانون خاص في ١٠ أكتوبر ١٩٦١ بتثبيت انتقال العمال والموظفين في المؤسسات المؤممة الى عداد موظفي وعمال مؤسسات الدولة مما كان مرتبطا بالضمان الاجتماعي والمعاشات . وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٦١ صدر قانون يحدد ايجار المساكن ، فانتفع به أولئك الذين كانوا يحصلون على أجور محدودة . وانخفضت الايجارات السكنية بمقدار ٦٠ بالمئة بمقارنتها بالايجارات عام ١٩٥٨ . وفي عام ١٩٦٢ صدرت اول الامر قوانين مجانية التعليم في المدارس الابتدائية . ثم أصدر وزير التربية والتعليم في ١٢ سبتمبر من نفس العام امرا خاصا حد من الرسوم المفروضة على التعليم في مدارس المرحلة الاولى والثانية جميعا . ثم صدر مرسوم جمهوري في عام ١٩٦٣ بإلغاء رسوم الامتحانات في المعاهد العليا ، وكافة رسوم ومصروفات التعليم . وبذلك اصبح التعليم مجانيا في جميع مراحله وانفتحت أبوابه لكل فئات الشعب (١٣) . وفي ابريل ١٩٦٢ أعلن عزيز صدقي وزير الصناعة ان المجموعة الاولى من الشركات بدأت في دفع نصيب العمال والموظفين في أرباحها . كما أعلن

---

١٢ ـ خطاب عبد الناصر في جامعة الاسكندرية ، ٢٦-٧-١٩٦٢ (الاهرام ، ٢٧-٧-١٩٦٢) .

١٣ ـ حمدي حافظ . الاشتراكية وتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة . ص ١٩٨-٢٠٣ .

LAU - Riyad Nassar Library

الاول من مايو عيدا رسميا للعمال (١٤) .

ووقعت أحداث هامة ايضا في القرية المصرية . فقد اعلنت الحكومة في ديسمبر ١٩٦١ وضع الحراسة على ١٥١ر١٤١ فدانا كان يملكها ٢٦١٤ شخصا من الاجانب (١٥) . وحولت هذه الاراضي الى وزارة الاصلاح الزراعي لتتولى توزيعها على الفلاحين المعدمين. كذلك اخذت السلطات في تنفيذ مرسوم بتخفيض أقساط الارض المسلمة من الاصلاح الزراعي الى النصف . وصدرت الاوامر الى البنوك بتقديم قروض دون فوائد الى الفلاحين . كذلك أعلن ان العمال من أجراء الارض الذين عملوا عدة سنوات في اراض كانت تتبع كبار الملاك قد اصبحوا هم ملاكا لها.

ويمكن اعتبار أواخر ١٩٦١ وأوائل ١٩٦٢ انتقالا من سياسة رأسمالية الدولة التي كانت مربحة للبورجوازية المصرية ، الى سياسة الاجراءات اللارأسمالية التي كانت معادية للبورجوازية المصرية بكل وضوح . وقد دعم هذا الانتقال ما أعلن في مايو ١٩٦٢ في مؤتمر القوى الوطنية من اختيار نظام للخط الاشتراكي . وكان على ذلك الخط أن ينتقل بمصر الى تحولات اكثر شمولا وأبعد عمقا في كافة مجالات الحياة .

وقد وردت الاسباب الرئيسية للعدول عن الطريق الرأسمالي التقليدي لتطوير مصر ، في ميثاق العمل الوطني الذي أيده وهلل له المؤتمر ، وفيما ألقاه الرئيس عبد الناصر من كلمات بالمؤتمر نفسه .

اولا : لقد ظهر ان الرأسمالية الوطنية المصرية غير قادرة على الصمود أمام منافسة الاحتكارات الدولية . فلم يكن بوسعها الا ان تكون ذيلا لهذه الاحتكارات، وأن تؤدي بالبلاد الى الافلاس التام .

ثانيا : لم يكن مستطاعا ان تتوفر الاحتياجات الحيوية الماسة والمتصلة بالحياة اليومية للقضاء على التخلف الاقتصادي والفني في البلاد ، بواسطة أولئك الذين يتصرفون في أنشطتهم بوحي من رغبتهم في زيادة دخولهم فقط . ولم يكن غير الدولة وحدها قوة تستطيع تعبئة الامكانيات الداخلية لتحقيق اهداف التنمية على اساس الخطة القومية باستخدام أحدث منجزات العلم والتكنيك . وقد أولى الميثاق أهمية خاصة لمسألة التخطيط على مستوى البلاد كلها . كما وردت في الميثاق ايضا ضرورة فرض الرقابة الشعبية على كافة وسائل الانتاج ، وعلى استخدام الموارد في اطار خطة التنمية التي تتسع لتشمل كل ميادين الاقتصاد (١٦) .

---

١٤ ـ المؤتمر الصحفي للصحفيين الاجانب في القاهرة ، ا. صدقي ١٧-٤-١٩٦٢ («الاهرام» ١٨-٧-١٩٦٢) .

١٥ ـ نفس المصدر ، صفحة ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

١٦ ـ خطاب عبد الناصر في مؤتمر القوى الوطنية («الميثاق» ـ القاهرة ، صفحة ٥٠-٥٥) .

وجاء في الميثاق ايضا ان الرقابة الشعبية على وسائل الانتاج لا تعني تأميم كل وسائل الانتاج على الاطلاق ، والقضاء التام على الملكية الخاصة . غير ان مثل هذه الرقابة قد يمكن تحقيقها في المرحلة الاولى عن طريق انشاء قطاع عام فعال ، يلعب دورا قياديا في كل ميادين الاقتصاد بالبلاد ، ويتحمل المسئولية الرئيسية في تنفيذ برنامج التنمية .

ان توسيع القطاع العام وتدعيمه وتطوره قد تحدد ايضا بمتطلبات التخطيط الاقتصادي الفعال لتنمية البلاد بهدف أقصى الاستغلال المنطقي لكافة المصادر المتاحة .

كذلك تحددت في الميثاق بصورة مباشرة أوجه اقتصاد البلاد والاقتصاد الوطني التي تتبع القطاع العام :

– الوسائل الاساسية لخدمة الانتاج مثل السكك الحديدية وطرق السيارات والموانىء والمطارات ومحطات الكهرباء والسدود ووسائل النقل البري والنهري والجوي وأنواع الخدمات الاجتماعية الاخرى .

– الجانب الاكبر من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتجهيزية والتعدينية . ومع أن الملكية الخاصة متاحة ايضا في هذا المجال ، فان القطاع الخاص كان يجب ان يخضع لرقابة القطاع العام .

– الصناعات الخفيفة . ومع انه كان مرخصا للقطاع الخاص بالعمل في ميدانها ، فقد كان يجب الا تكون تحت سلطة الاحتكارات . وقد دعي القطاع العام كي يلعب دورا في هذا المجال، بحيث تتوفر لديه القدرة على تطوير الصناعات الخفيفة لصالح الشعب .

– يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الشعبي الكامل . ويجب ان تتبع تجارة الاستيراد للقطاع العام ويسمح لراس المال الخاص بالاشتراك في التصدير . غير ان القطاع العام يجب ان يحقق ٧٥ بالمئة من الصادرات .

– وفي مجال التجارة الداخلية ، يجب ان يحقق القطاع العام حتى عام ١٩٧٠ ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من الدورة التجارية . وقد ورد في الميثاق ان القطاع العام يجب ان يلغي وجود الاحتكارات في مجال التجارة الداخلية . ويجب ان يكون عائد التجارة الداخلية في حدود تسمح بتلافي امكانية الاستغلال . وكي يمكن تحقيق هذا الهدف ، قامت الحكومة فور الموافقة على ميثاق العمل الوطني باصدار قانون التجارة الذي وضع حدا لملاك الاكشاك وأصحاب المحال الخاصة .

– الاعمال المالية والتأمينات يجب ان تخضع كلية للقطاع العام .

– يمكن ان تبقى الارض كما ورد في الميثاق في أيدي الافراد من الملاك «الذين لا يلجأون الى الاستغلال» . وفي هذه الحال تنخفض مساحة ملكية الاسرة الواحدة في حدها الاقصى الى مائة فدان حتى عام ١٩٧٠ .

ظل القطاع الخاص يمتلك المباني السكنية . لكن الحكومة وضعت حدا صارما دون استغلال هذه المساكن بهدف الربح . وتم الوصول الى تلك الغاية ، بفرض

الضرائب التصاعدية على الاستثمارات ، وبتحديد حد أعلى ثابت لايجارات الشقق . وفي نفس الوقت نص الميثاق على ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوسيع بناء الدولة للاسكان التعاوني (١٧) .

هل من الممكن اعتبار الدعوة الى مؤتمر القوى الوطنية ، وموافقته على ميثاق العمل الوطني ، تثبيتا «للتحولات الاشتراكية التي توسعت» ؟ من البديهي ان الاعتقاد بذلك سبق أوانه . ذلك لان المناقشة كانت تتناول تحديد الهدف الاساسي للثورة في المستقبل . ولقد اعترف الرئيس عبد الناصر اكثر من مرة بأن اعلان الاشتراكية كهدف أساسي لتنمية البلاد ، يعني ان مصر قد خطت الى مرحلة انتقال طويلة جدا تبدأ من الراسمالية الى الاشتراكية .

ونتيجة للتأميم ، انتقل الى أيدي الدولة ٨٥ بالمئة من الوسائل الرئيسية للانتاج في الصناعة ، وكل نظام القروض المصرفية ، وكل وسائل النقل بالكامل. وأكدت انها ملكية للشعب ، تلك الصياغة القانونية للدستور الذي كان معمولا به في ذلك الحين (١٨) . وقد تم انشاء مجلس اعلى لادارة مشروعات الدولة بناء على صدور مرسوم جمهوري في ١٦ ديسمبر عام١٩٦١ . ودخلت ضمن مسئوليات هذا المجلس مراقبة الانتاج في المشروعات التي تخضع لاشرافه ، والموافقة على مهام الانتاج ، والتوفيق بينها وبين قوائم الانتاج ، وما الى ذلك . وكان المجلس يعتمد ميزانية مشروعات الدولة ويراجع نشاطها المالي . ونقلت اتحادات الصناعات التعدينية والغذائية والكيميائية وصناعات النسيج والنفط وإنتاج مواد البناء الى وزارة الصناعة . كما نقلت كل منشآت النقل الى وزارة المواصلات ، والمشروعات الزراعية الخاصة باستصلاح الاراضي الجديدة الى وزارة الاصلاح الزراعي . ونقلت ايضا الى وزارة العمل مؤسسات الخدمة العامة ، والى وزارة الثقافة والارشاد القومي دور النشر والمؤسسات المتصلة بالفنون . وانتقلت تحت ادارة وزارة التموين مؤسسات ومشروعات الصناعات الاستهلاكية ، وتحت ادارة وزارة الصحة مصانع الدواء . كما نقلت تحت ادارة وزارة الاقتصاد مؤسسات التجارة وشركات التأمين ، وحددت اختصاصات كل وزارة وفقا للقرار الجمهوري الخاص رقم ١٩٠٠ (١٩) .

وقد أشار عبد الناصر لاول مرة في خطاب القاه أواخر ١٩٦١ في بور سعيد الى ان الاجمالي العام لثمن الممتلكات المصادرة من الطبقات المستغلة يمثل ٥٠٠مليون جنيه مصري (٢٠) . وأعلن الرئيس عبد الناصر في خطاب آخر القاه في نفس المدينة

17 — «The Charter», p. 54 - 59 .

١٨ – «الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة» ، وقد ووفق عليه في مارس ١٩٦٤ .

١٩ – حمدي حافظ . الاشتراكية وتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة ، صفحة ٢٠٠ .

٢٠ – «الاهرام» ، ٢٤–١٢–١٩٦١ .

بعد ثلاثة أعوام ان هذا المبلغ وصل الى مليار جنيه مصري (ويبدو ان ثمن الاراضي المصادرة طبقا لقانون الاصلاح الزراعي يدخل ضمن المبلغ الذي أشار اليه الرئيس) (٢١) .

وكانت قيمة ممتلكات البورجوازية الوطنية التي صودرت اكبر بكثير مما أعلن رسميا . وقدرت اثمان الممتلكات الاجنبية في مصر بـ ٢٥٠ – ٣٠٠ مليون جنيه مصري (٢٢) .

وقد كتب الكثيرون عن التأميم كوسيلة لانتقال الوسائل الرئيسية للانتاج في مصر الى ملكية الدولة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كتب عدد قليل للغاية عن التغييرات النوعية في نفس طرق تحقيق الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية . وقد أظهر الرئيس عبد الناصر ان التأميم المقصود هو التأميم بالشراء ، وذلك في يوليو عام ١٩٦١ ، عندما راح يعلن عن التأميم الكلي او الجزئي ، لهذه او تلك من المشروعات الرأسمالية . وفي سنة ١٩٦٤ ، انتقلت الحكومة الى التأميم دون دفع الثمن ، اي انه عمليا كان نزع ملكية . وقد اصبح ملاك الاراضي في نفس العام ، هم اول من لا يدفع لهم ثمن اراضيهم المصادرة منهم .

ولاول مرة في تاريخ مصر تم نزع ملكية مساحة ضخمة من ملكيات الاراضي (٢٣) . وفي أعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، أعطيت لجميع الملاك السابقين وأصحاب المشروعات الصناعية والشركات التجارية «بونات» . وأعلن انهم سيحصلون بمقتضاها بعد مرور ١٥ عاما على كل قيمة المنشآت التي نزعت ملكيتها . وفي عام ١٩٦٤ ، أعلن لاصحاب الممتلكات المصادرة ، ان كل منهم سوف يحصل على ما لا يزيد عن ١٥ الف جنيه مصري ، بعد ان تخصم منها المبالغ التي دفعت لهم حتى عام ١٩٦٤ على شكل معونات ومعاشات مؤقتة (٢٤) .

وعلى هذا النحو ، لم يتوقف الامر عند الحد الذي اصبحت فيه ملكية الدولة عاملا مسيطرا يحدد جوهر السياسة الداخلية لحكومة مصر . فقد انتقلت الحكومة في عام ١٩٦٤ عمليا من التأميم نظير الشراء الى انتزاع ملكية وسائل الانتاج الرئيسية من الرأسماليين ، ولقد كان ذلك يعني انه قد حدثت تغييرات نوعية هامة للغاية في طابع الثورة المصرية .

وقد مضى توسيع القطاع العام في مصر ، ليس فقط على حساب تأميم راس المال الاجنبي والمصري على حد سواء ، ولكن ايضا على حساب الاستثمارات

٢١ – نفس المصدر . تقديرنا على حساب البيانات الرسمية .
٢٢ – تقدير المؤلفين طبقا لحساب البيانات الرسمية .
٢٣ – «قوانين يوليو المجيدة» ، القاهرة ١٩٦١ .
٢٤ – الاهرام ، ٢٠–٣–١٩٦٤ .

الجديدة . وقد تميز النمو الاقتصادي لمصر في سنوات ما بعد الثورة بالاتجاه لاختصار الحجم المطلق للاستثمارات في القطاع الخاص ، وكذلك نصيبه من النفقات العامة في البناء الاساسي . غير انه بالرغم من الاتجاه المشار اليه بالنسبة لاختصار الاستثمارات في القطاع الخاص ، فقد خصص له مكان بارز في برنامج الخطة الخمسية الاولى للتنمية لسنوات ١٩٦١ – ١٩٦٥ .

وكان من المفترض ان نصيب البورجوازية المصرية يمثل سنة ١٩٦١ ما قيمته ٢٠ بالمئة من جملة الاستثمارات . وقد خفض هذا النصيب بشكل حاد ، بعد اجراءات التأميم الواسعة التي تحققت في يوليو عام ١٩٦١ . ولم يمثل هذا النصيب سوى ٤ر٥ بالمئة من الحجم الاجمالي للاستثمارات السنوية، وفقا لمشروع الخطة لعام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ ، وجعل القطاع العام يلعب دورا حاسما في تطوير الاقتصاد القومي وفي مجال الصناعة قبل كل شيء (٢٥) .

وفي منتصف الستينات أصبح نصيب القطاع العام في مصر اكثر من نصف الانتاج العام لكل فروع الاقتصاد الوطني ودخلها القومي . وبناء على ذلك ازداد اتساع استخدام أسس التخطيط .

وحصلت الدولة على امكانية الاشراف الى حد معلوم على نمو القطاع الخاص، لا بالاجراءات التقليدية فحسب ، كالسياسة الضريبية ، وتنظيم الاجور ، وإقرار حدود القيمة الايجارية والعائد الاقصى من التجارة ، ولكن عن طريق أشكال التأثير المختلفة مثل التموين المادي الفني ، والتوسيع المخطط للسلع المنتجة وتحديد العملة الصعبة لاستيراد المعدات والمواد الخام وقطع الغيار ونصف المصنعات .

وقد جعل طابع القطاع العام نفسه يتغير بصفة مستمرة ، مما أكد من حيث المبدأ الدور الجديد الذي اكتسبته الدولة في حياة البلاد الاقتصادية .

كان نصيب القطاع الخاص سنة ١٩٥٣ هو ٨٤ بالمئة من الدخل القومي لمصر ونصيب ما يسمى بقطاع الدولة التقليدي (الدفاع والامن الداخلي والتعليم والخدمات الادارية للحكومة المركزية وهيئات السلطة المحلية ، وما شابه ذلك) هو ١٤ بالمئة ، و٢ بالمئة فقط كانت للنشاط الانتاجي التجاري للقطاع العام . ولم يكن يدخل في عداد القطاع العام سنة ١٩٥٣ سوى السكك الحديدية وبعض المحطات الكهربائية ومصانع تكرير البترول الصغيرة والبريد والتلغراف وكذلك المنشآت التجارية العامة التابعة لبلدية القاهرة (٢٦) .

وفي عام ٥٩ – ١٩٦٠ انخفض نصيب «خدمات الدولة التقليدية في الدخل القومي الى ٢ر١١ بالمئة ، في حين زاد نصيب النشاط الانتاجي التجاري للدولة

25 — «La Voie Egyptienne», p. 89 - 113 .
26 — Patric O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System, London, 1956, p. 154 .

LAU

حتى ٧ر٦ بالمئة . واتسع هذا النشاط ليشمل استصلاح الاراضي واستخراج وتكرير البترول والمصانع الحربية ومحطة كهرباء خزان أسوان القديم والمطابع الاميرية والامداد بالغاز وانشاء المنشآت الجديدة لجهاز تنفيذ الخطة الخمسية للنمو الصناعي وخدمات المواصلات (السكك الحديدية وقناة السويس والبريد والتلغراف والنقل النهري) ، والتمويل (نشاط الهيئات الاقتصادية للدولة وأرصدة التأميم والفوائد وصناديق التوفير) ، والتجارة (تنظيم المعارض والاسواق الدولية وهيئة تشجيع التصدير) ، والإسكان (بناء شقق رخيصة للطبقات الفقيرة من السكان عن طريق البلديات وتأجير المباني الحكومية) . وكانت الـ ٦٨ بالمئة من الدخل القومي المخصصة للقطاع العام من نصيب المواصلات ، بما في ذلك ٥ر٤١ بالمئة منها لقناة السويس وحدها .

وفي عام ٦٥ — ١٩٦٦ كان نصيب قطاع خدمات الدولة التقليدية ٧ر١٤ بالمئة، ونشاط الدولة في الانتاج التجاري ١ر٣٤ بالمئة ، وبذلك تكون حصة الصناعة وتوليد الطاقة في الحجم الاجمالي للدخل القومي في القطاع العام هي ١ر٤٩ بالمئة وحصة النقل ٦ر٢٦ بالمئة .

وأدى توسيع القطاع العام ونموه الى تغيير توزيع الدخل القومي تغييرا جذريا بين طبقات الكادحين والمستغلين . وعلى الرغم من كل النسبية التي اتصفت بها البيانات الواردة في هذا الخصوص في الاحصاءات المصرية ، وعلى الرغم من كل الجدل حول طرق حسابها ، فانها توضح اتجاها محددا . ففي عام ٥٩ — ١٩٦٠ ، كان نصيب أجور العمال الاجراء ٢ر٤٣ بالمئة من الدخل القومي . ومثل هذا العائد غير الموزع للقطاع العام ٥ر٦ بالمئة . ومثل عائد اصحاب المشاريع في تلك السنة ٢ر٥١ بالمئة من الدخل القومي . وفي عام ٦٥ — ١٩٦٦ ، كان نصيب العمال والفلاحين من الدخل القومي ١ر٤٦ بالمئة ، وعائد القطاع العام ٣ر٢٠ بالمئة . اما العائد الناتج من الملكيات الخاصة بما في ذلك الملكيات الصغيرة، فقد كان ٦ر٣٣بالمئة من الدخل القومي . واذا حذفنا من الرقم الاخير دخول الملكيات الصغيرة التي لا تستخدم العمل الاجير (في الزراعة بصورة أساسية) ، فان نصيب الطبقات المستغلة من الدخل القومي قد مثل حوالي ١٥ — ١٧ بالمئة (٢٧) .

وتدخلت الدولة في الاقتصاد على أوسع نطاق ، فأخذت على عاتقها عبء تنمية مجالات الاقتصاد «غير المربحة» والضرورية للبلاد بشكل حاد (استصلاح الاراضي والنقل وتشييد المباني السكنية) . وأخذت آفاق رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطني تضيق وتتضاءل بصورة مستمرة ، واغتدت محدودة يوما بعد يوم . وقد أصبح من الواضح ان الحكومة تدخلت في مجال من اكثر المجالات نموا وربحا في الاقتصاد الوطني كله ، وهو مجال صناعة النسيج . وذلك حين ظهرت

٢٧ — تقدير المؤلفين استنادا الى الاحصاءات الرسمية .

في يوليو ١٩٦١ أسماء مثل شركة الشوربجي للغزل والنسيج في كشوف المشروعات المؤممة .

وقد تناول التأميم في الواقع كل الصناعة ، وكل النظام المصرفي ، وكل النقل ، ولم يمتد الى البورجوازية الكبيرة وحدها بل والمتوسطة ايضا . وقد أدت الاجراءات الاجتماعية الاقتصادية المطبقة في مصر الى القضاء على البورجوازية الكبيرة كطبقة كما ضغطت تلك الاجراءات البورجوازية المتوسطة . ان عملية تركز وتمركز رأس المال قد قطعت بواسطة الاجراءات التي كانت تحمل الجوهر المحدد المضاد للرأسمالية .

وفي النتيجة ، بدت مواقع البورجوازية الوطنية المصرية منهارة . وترتب على ذلك بلا جدال دخول عنصر بالغ الاهمية في اعادة توزيع القوى الطبقية في بناء المجتمع المصري ككل ، وعاون ذلك على زيادة حدة الصراع الطبقي .

وفي النهاية يمكن توجيه السؤال التالي : على من يعود بالنفع تحقيق التأميم؟ عقب اصدار قوانين التأميم في يوليو ١٩٦١ ، تم في البلاد تنفيذ اجراءات مثل تحديد الحد الادنى لأجور العمال في المدن والقرى ، وتنفيذ برامج واسعة للأنشطة الاجتماعية . وكان في تلك الاجراءات التي اتخذتها الحكومة كسب دون جدال للعمال والفلاحين والعمال الزراعيين . غير انه كان هناك في نفس الوقت ذلك الجهاز الحكومي والاداري الرجعي . لقد بقي ذلك الجهاز كما هو ، وحدّ من المكسب السالف بصورة جدية . ولم يحجب ذلك الجهاز في كثير من الامور مساعدته فحسب ، بل انه قام بتعطيل تطور الاتجاه للوفاء بحاجات الشغيلة على حساب التأميم . وكان عائقا امام زيادة مبادرات جماهير الشعب، كما انه كان سدا قويا دون اندماج الشغيلة بوسائل الانتاج المؤممة على اساس جديد . ومن البديهي لهذا السبب بالذات انه لا يمكن ان نعتبر الاعتراف بالطابع اللارأسمالي للاجراءات المنفذة علامة مساواة بين مفهومي «ملكية الدولة لوسائل الانتاج» و«الملكية العامة». ونعني بالاجراءات المنفذة هنا : تحسين أوضاع جماهير الشغيلة ، والحد البالغ من امتيازات الطبقات المالكة ، والعزل السياسي للذين عارضوا سياسة الحكومة والاجراءات الدستورية ، بما في ذلك الاعلان في الدستور المؤقت عن حقيقة وجود ملكية الدولة لادوات الانتاج ووسائله . ودخلت البلاد في منتصف الستينات في مرحلة انتقال لتحويل الاولى الى الثانية .

ولا ينبغي بأية حال من الاحوال ان نتغاضى عن ذلك الدور الذي لعبه القطاع الخاص في اقتصاديات البلاد . فقد استغل الرأسماليون المصريون الاوضاع القائمة لتحقيق أغراضهم . وكانت في أغلبها أغراضا تناوىء الثورة مما أبقى امكانية أعادة النظم الرأسمالية في مصر .

وقد أدى تحقيق التحولات الاجتماعية العميقة الى الحد الكافي من الاسراع بتطوير اهم مجالات الاقتصاد الوطني لمصر .

ففي عام ٥١ — ١٩٥٢ مثلت نفقات الدولة على متطلبات التنمية في مجال

الزراعة المصرية ٩ر٧ مليون جنيه، أما في عام ٦٤ – ١٩٦٥ فقد بلغت ٤ر١٠٥مليون جنيه مصري . وبلغت القيمة الاجمالية لحاصل السلع الانتاجية في مجال الزراعة في عام ١٩٥٢ – ٣٣٩ مليون جنيه مصري ، أما في عام ١٩٦٣ فقد بلغت ٦٢٢مليون جنيه مصري . وفي عام ٥١ – ١٩٥٢ بلغت نفقات الدولة على تحسين نظام الري ٤٠ر١٤ مليون جنيه مصري . أما في عام ٦٤ – ١٩٦٥ فقد بلغت ٦ر٢٧ مليون جنيه مصري .

وزادت بشكل حاد مصروفات متطلبات توليد الطاقة الكهربائية :

فمن ٨ر٢ مليون جنيه مصري عام ٥١ – ١٩٥٢ زادت الى ٣٩ مليون جنيه مصري في عام ٦٤ – ١٩٦٥ . وأدى هذا الى زيادة انتاج توليد الطاقة الكهربائية: من٩٩٢مليون كيلو وات / ساعة عام١٩٥٢ الى ٤٧٨٠ مليون كيلو وات / ساعة عام ١٩٦٣ . وفي عام ١٩٦٣ تم انفاق ١٤٣ مليون جنيه مصري على انشاء سد أسوان العالي ومحطته لتوليد الطاقة الكهربائية .

وزادت استثمارات الانتاج الصناعي ٨ر٤مليون جنيه مصري عام٥١ – ١٩٥٢ الى ٥ر١٩٠ مليون جنيه مصري عام ٦٣ – ١٩٦٤ . وزاد نصيب الانتاج الصناعي من الدخل القومي من ٣١٤ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٢ الى ٩٥٣ مليون جنيه مصري عام ١٩٦٣ . وفي عام ١٩٥٢ بلغت نفقات النقل والمواصلات ٩ر٢٨ مليون جنيه مصري . أما في عام ٦٣ – ١٩٦٤ فقد وصلت الى ٨ر١١٢ مليون جنيه مصري . وزاد عائد قناة السويس من ٦ر٢٦ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٢ الى ٧١ مليون عام ١٩٦٣ . وزاد عدد السفن التي عبرت القناة من ١٢١٦٨ (عام١٩٥٢) الى ١٩١٤٦ (عام ١٩٦٣) .

وزادت نفقات التعليم من ٢ر٤٠ مليون جنيه مصري عام ٥١ – ١٩٥٢ الى ٥ر٩٦ مليون عام ٦٤ – ١٩٦٥ . وعلى متطلبات تطوير العلوم ، أنفقت الدولة مبالغ كبيرة – وزادت هذه المبالغ من ربع مليون جنيه مصري عام ٥١ – ١٩٥٢ الى ٨ر٣ مليون جنيه مصري عام ٦٤ – ١٩٦٥ . وبلغت نفقات اعداد الكوادر عام ٦٤ – ١٩٦٥ مبلغ ٢٠ مليون جنيه مصري . وكان عدد العمال عام ١٩٥٢ هو ٤ر٠ مليون شخصا وفي بداية عام ١٩٦٥ أصبح عدد العمال ٧ر٠ مليون شخص (٢٨) .

وتجيء الارقام التي أوردناها الى جانب استنتاج هام : وهو انه قد تم تحقيق نتائج خطيرة في القضاء على التخلف الاقتصادي لمصر ، كما تم توفير تقدم وتطوير الصناعة والزراعة . وكان ذلك كله نتيجة للتغيرات الجوهرية العميقة (الاصلاح الزراعي ، وتأميم وسائل الانتاج الاساسية ، وإرساء أسس التخطيط على مستوى الاقتصاد القومي كله ، والقضاء على البورجوازية الكبيرة وجانب من

---

٢٨ – حمدي حافظ . الاشتراكية وتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة ، صفحة ٢١٨–٢٢٢ .

البورجوازية المتوسطة ، وغير ذلك) .

وكانت أسس نجاح البلاد تكمن في انشاء القطاع العام . غير انه من الجدير بالذكر ان تخلف البلاد لم يكن قد تم القضاء عليه . فعلى الرغم من ان الرأسمالية في مصر كانت مقيدة الامكانيات ، فانها كانت موجودة على شكل نمطي في الصناعة وفي الزراعة على حد سواء .

٣ – الاصلاح الزراعي الثاني

لم تتواكب عملية تأميم ممتلكات البورجوازية الكبيرة والتأميم الجزئي لممتلكات البورجوازية المتوسطة في الصناعة ونظام المصارف والتسليف مع تحقيق الاجراءات الاجتماعية في صالح الكادحين في المدينة فحسب ، بل ايضا مع نمو الهجوم على مواقع الملاك العقاريين في القرية . ففي عام ١٩٦١ ، تم تخفيض الحد الاقصى لملكية الاراضي للمرة الثانية . وتلا ذلك الاعلان في عدد من القوانين عن اجراءات تدل على السياسة اللااقطاعية الجذرية لقيادة البلاد التي تتصرف بصورة عامة في صالح الفلاح المصري .

ولتوضيح ذلك ، يمكن مقارنة قوانين عام ١٩٥٢ بتلك الاجراءات التي اخذت تنفذ بمقتضى قانون ٢٦ يوليو عام ١٩٦١ وفي السنوات التالية .

واذا كان قانون الاصلاح الزراعي الاول قد حدد الحد الاقصى للملكية الزراعية بـ ٢٠٠ فدان ، فان قانون عام ١٩٦١ قد خفض هذا الحد الاقصى الى النصف اي ١٠٠ فدان للمالك .

ولم يقلص قانون عام ١٩٥٢ في بادىء الامر احجام الارض المؤجرة. وبمقتضى القانون الصادر عام ١٩٥٩ كان يجب ألا تزيد مساحة الارض المؤجرة بمفردها او مع الملكية المحازة عن ٢٠٠ فدان للفرد و٣٠٠ فدان للأسرة . أعلن قانون ١٩٦١ ان الحد الاقصى ٥٠ فدانا لإيجارة الفرد او الاسرة ، بالاضافة الى ان المساحة المؤجرة كان يجب ألا تزيد عن ٥٠ فدانا على أن تدخل ضمنها المساحة التي في حوزة المستأجر. ومما لا جدال فيه ان هذا كان اجراء تقدميا بالنسبة لظروف مصر .

وكان محظورا ، بمقتضى قانون ١٩٦١ ، على الملاك الذين صودرت اراضيهم، نقل المستأجرين او المنتفعين من قطعة ارض الى اخرى ، حتى يتم تسليم الارض التي تزيد عن الحد الاقصى الجديد .

لقد خضعت لنزع الملكية أراض خصبة عموما ... وبهذا يكون الوضع قد تغير عما كان عليه عن ذلك الذي كان موجودا بعد قانون عام ١٩٥٢ ، حين كان جزء كبير من الاراضي المنزوعة في الاعوام ١٩٥٢ – ١٩٥٦ من اراضي الاستصلاح

بالتجفيف (٢٠ بالمئة) او من تلك القليلة الانتاج (٥ بالمئة) (٢٩) .

ووقع تطور ايضا في موضوع تعويض الملاك عن الاراضي المصادرة . فقد ظل اساس التعويضات ــ وفقا لقانون ١٩٦١ ــ كما كان في قانون ١٩٥٢ ، هــو سبعون مثلا لضريبة الارض يضاف اليها قيمة المباني والمعدات الموجودة فــي الاراضي المصادرة . وكانت التعويضات تدفع على شكل سندات تصدرها الدولة كي تسدد على مدى اربعين عاما . غير ان التعويضات تم الغاؤها عام ١٩٦٤ ، كما ذكرنا سابقا .

وفي نفس الوقت تم تخفيض ما يدفعه الفلاحون مقابل الاراضي التي وزعت فيما بينهم . ووفقا لقانون ١٩٦٤ ، كان على الفلاحين الذين حصلوا على الارض أن يدفعوا للدولة على مدى اربعين سنة ربع القيمة التي حددت فيما سلف كتعويض للمالك . ولم تفرض الدولة اية فوائد ، بل كانت تخصم الفوائد المدفوعة من القيمة المذكورة . غير ان تنفيذ الاصلاح الجديد لم يؤد الى القضاء على العناصر نصف الاقطاعية في القرية المصرية . وعلى الرغم من كافة النواحي الايجابية في البرنامج الزراعي ، فقد ظلت تلك العناصر نصف الاقطاعية تحتفظ بمواقع اقتصادية هامة، وسياسية ايضا ، في عديد من الحالات . وقد اشارت مجلة الطليعة عام ١٩٦٦ ، الى انه على الرغم من ان الاجراءات الاولى للثورة قد نفذت في صالح الفلاحين ، الا ان تطور الموقف الثوري وصل الى حد اصبحت معه القرية اكثر الحلقات ضعفا. كما اشارت في مكان آخر الى ان تخلف الحركة النقابية والتأثير غير الكافــي للمنظمات السياسية ، وكذلك تسلط الاغنياء على قيادتها ، كل هذه ظواهر بالغة الخطورة يكمن فيها خطر كبير (٣٠) .

وتوضح المقارنة بين بيانات الاصلاح الزراعي الاول والاصلاح الزراعي الثاني انه لم تحدث اية تطورات جذرية في حيازة الارض بمصر، غير تحديد الحد الاقصى للملكية الزراعية للافراد (انظر جدول ٣) . ان الاصلاحات الزراعية التي جرت في ظروف الزيادة السريعة غير العادية لتعداد السكان في مصر ، لم توقــف العملية النشيطة لتقسيم الاراضي الزراعية ، بل لم تستطع ان توقفها ، ولو انه قد زاد قليلا بعد الاصلاح الزراعي الثاني عدد الاراضي البالغة مساحة كل منها من ٥ الى ١٠ افدنة والتي كانت لا تندرج في المساحات الصغيرة بالنسبة لظروف مصر . غير انه من المحتمل ان الفلاحين المصريين كانوا غير راضين عن الوضع السياسي في القرية ، ذلك الوضع الذي استمر الكثير منه باقيا بعد عام ١٩٦١ ، حتى الى حد اكبر من الظروف الاقتصادية .

---

٢٩ ــ انظر مراسيم رئيس الجمهورية العربية المتحدة ٢١ــ٢٦ يوليو ١٩٦١ («الاهــرام» ، ٢١ ــ ٢٦ يوليو ١٩٦١) .

٣٠ ــ «الطليعة» ، ١٩٦٦ رقم ١ .

جدول رقم ــ٣ــ

نتائج الاصلاح الزراعي الاول والثاني :

مساحة قطع الارض بالفدان	عدد المالكين بالألف بعد عام ١٩٥٢	عدد المالكين بالألف بعد عام ١٩٦١	مساحة الارض بالالف بعد عام ١٩٥٢	مساحة الارض بالالف بعد عام ١٩٦١	نصيب الملاك بالنسبة المئوية بعد عام ١٩٥٢	نصيب الملاك بالنسبة المئوية بعد عام ١٩٦١	نصيب قطع الارض بالنسبة المئوية بعد عام ١٩٥٢	نصيب قطع الارض بالنسبة المئوية بعد عام ١٩٦٢
أقل من ٥	٢٨١٤	٢٩١٩	٢٧٨١	٣١٧٢	٩٤ر٤	٩٤ر١	٤٦ر٦	٥٢ر١
من ٥ ــ ١٠	٧٩	٨٠	٥٢٩	٥٢٦	٢ر٦	٢ر٦	٨ر٣	٨ر٦
١٠ ــ ٢٠	٤٧	٦٥	٦٣٨	٦٣٨	١ر٦	٢ر١	١٠ر٧	١٥ر٧
٢٠ ــ ٥٠	٣٠	٢٦	٨١٨	٨١٨	١ر٠	٠ر٨	١٣ر٦	١٣ر٤
٥٠ ــ ١٠٠	٦	٦	٤٣٠	٤٣٠	٠ر٢	٠ر٢	٧ر٢	٧ر٠
١٠٠ ــ ٢٠٠	٣	٥	٤٣٧	٥٠٠	٠ر١	٠ر٢	٧ر٢	٨ر٢
اكثر من ٢٠٠ (٣١)	٢	ــ	٣٥٤	ــ	٠ر١	ــ	٥ر٩	ــ

وقد كانت متميزة للغاية تلك المناقشات التي دارت في مايو ١٩٦٢ في قاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة القاهرة حيث انعقد مؤتمر قوى الشعب العاملــة بالجمهورية العربية المتحدة . فقد دعا الرئيس عبد الناصر اعضاء المؤتمر الى ان يتحدثوا بصراحة عن كل ما يشغل بالهم . واستجابة لتلك الدعوة ، سأل احــد اعضاء المؤتمر : متى ينتهي في القرية نظام «العمد» المرتبطين بكبار الملاك الذين تمت تنحيتهم نتيجة للاصلاح الزراعي ؟

وسأل عضو آخر : هل من الممكن ان نتحدث عن الاشتراكية ، اذا كان الفلاح المصري منسحقا بنظام العلاقات التــي فرضت منذ ايام السلاطين العثمانيين والانجليز ؟

ونشرت الصحف المصرية مقالات كثيرة تتحدث بصراحة عن الاستغلال والقمع

---

٣١ ــ لا يوضح الاحصاء الرسمي لمصر توفر قطع ارض مساحتها اكثر من ٢٠٠ فدان في حيازة الافراد بعد عام ١٩٦١ .

والجدول ٣ وضعه المؤلفان وفقا لبيانات وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة .

اللذين فرضهما كبار الملاك على القرية . ومما لا ريب فيه ان قادة البلاد كانوا يدركون جيدا صعوبة حل مشاكل القرية . واذا كان تحرير الفلاحين المصريين من قيود القمع والبؤس ليس امرا سهلا ، فان تحريرهم من تخلف الوعي والجهل الذي ساد قرونا عديدة ، وتحريرهم من الايمان باستحالة زعزعة النظم القديمة ، يعتبر من أصعب الامور . لقد كان الوصول الى ذلك يتطلب أموالا طائلة ، ووقتا طويلا . ومع ذلك ، فليست تلك الصعوبة البالغة لحل المشكلة بقادرة على أن تبرر اطلاقا قلة الجهود والاجراءات الموجهة الى حلها . وقد تفاقم الوضع ، فأصبح الملاك العقاريون المجردون من السلطة في المدن يجدون مبررات اكثر لتدعيم تأثيرهم الشامل في القرية . وقد كان يمكن لهذا الوضع في تطوره أن يهدد بالفعل الخط التقدمي الذي تنتهجه قيادة عبد الناصر في السياسة الخارجية والداخلية .

ومما جذب الانظار الى الوضع السائد في القرية المصرية تلك الاحداث المتعلقة بالنضال السياسي ، وبخاصة بعد انشاء الاتحاد الاشتراكي العربي . وحظيت قضية «كمشيش» بمتابعة وشهرة واسعة في البلاد . فقد قتل صلاح حسين في كمشيش في ربيع عام ١٩٦٦ . وكان عضوا نشيطا في الاتحاد الاشتراكي العربي، دأب على فضح أساليب استغلال كبار الملاك والاعيبهم الخاصة بالتحايل على الاصلاح الزراعي . وعند مقتل صلاح حسين ، ارتفعت راية الضحية لإرهاب الاقطاعيين .

ولم تكن كمشيش شيئا مميزا بالنسبة لتكوين ملكية الارض او استغلالها ، لم تكن شيئا مميزا من حيث العلاقات بين طبقات الفلاحين المختلفة ، ولا من حيث حدة الصراع الطبقي ، بل كانت قرية عادية نمطية بالنسبة للقرية المصرية في منتصف الستينات .

وكان تحليل ملكية الارض في قرية كمشيش كما يلي : بلغت مساحة الارض في قرية كمشيش ألفي فدان . وكان عدد سكانها سبعة آلاف نسمة . وكان «الفقي» يملك في هذه القرية ٥٦٠ فدانا من الارض . وقد حصل ١٩٩ فلاحا من كمشيش على ٤٠٠ فدان فقط بتطبيق الاصلاح الزراعي . وبقي ٤٠٠ عامل زراعي اجير و٧٨ مستأجرا كما كانوا سابقا ، اي انهم لم يحصلوا على شيء اطلاقا . وكانت ٢٩٦ اسرة تحتفظ كل أسرة منها بقطعة ارض تقل مساحتها عن فدان واحد . كما كان في حوزة ٣٧٧ أسرة قطع من الارض تتراوح مساحتها بين فدان واحد وخمسة أفدنة ، وفي حوزة ٢٢ أسرة من ٥ ـ ١٠ أفدنة . وكانت هناك ١٢ أسرة فقط تملك كل منها اكثر من عشرة أفدنة .

وقد استطاعت أسرة «الفقي» بامتلاكها مساحة واسعة من الارض أن تحافظ على العلاقات الانتاجية البائدة لنظام المحاصلة ، حين كان المحصول يقسم الى خمسة أجزاء ، «وفقا» لاستغلال الارض ، والمياه ، والسماد ، والآلات ، (اذا كانت تستخدم فعلا) ، واخيرا ، الأيدي العاملة . وكان الفلاح كما هي العادة ، «يستثمر» قوته العاملة فقط . ولذلك ، كان يحصل عند تقسيم المحصول على

الـ ١/٥ الخاص به فقط . واستمر هذا الشكل من الاستغلال ، بغض النظر عن انه كان ينبغي الا ترتفع القيمة الايجارية عن سبعة أمثال ضريبة الارض الزراعية، طبقا لقانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٢ وكان لدى «الفقي» قانونه الخاص : اذا كنت لا تريد أن تستأجر وفقا لشروط «الفقي» ، مت جوعا . وقبل الفلاح مرغما نظام الايجار الذي وضعه «الفقي» او عائلة القيسون المالكة العقارية الاخرى في كمشيش . واحتفظ الملاك الاقطاعيون بوسائل أخرى للسيطرة على الفلاحين . وقد سرد الصحفي المصري المعروف أحمد بهاء الدين كيف كان الاقطاعيون يستأجرون عصابات البلطجية لضرب المتمردين الذين يرفضون الخضوع للملاك . وكانت تلك العصابات تنطلق الى عملها حين تظهر الحاجة الى «أيدي عاملة» . وكان الفلاحون الذين يتملكهم الرعب بعد تلك الحملات يبعثون الى العمل في حقل المالك اثنين او ثلاثة من اطفالهم ، او واحدا من البالغين .

وكان المالك متى جاء أوان المحصول هو الذي يقوم بالتصرف فيه . ولم يكن للفلاحين المستأجرين اي حق في الاقتراب من المحصول ، لانهم ليسوا ملاك الارض . كان المالك وحده هو الذي يقوم بتسليم المحصول الذي تولى زراعته الفلاحون ثم جمعوه بأيديهم من القطن او الارز ، والمالك يسلمه أمام أعينهم الى مندوبي البنك ، ويتسلم بنفسه كل «الايراد» ، ثم يتولى وحده محاسبة المستأجرين . وكان في اغلب الاحيان يغالط الفلاح الأمي ، ويختلس قسما كبيرا من النقود التي يتأتى عليه دفعها للفلاح .

وكان مما دعم هذا النظام لإنزال القمع الاقتصادي بالفلاحين توزيع «الوظائف الاجتماعية في القرية» وفق تنظيم ذاتي وخاص . فقد كان عضو مجلس الامة ، ومأمور البوليس ، واغلب اعضاء مجلس القرية وغيره من المجالس «المنتخبة» وغير المنتخبة في كمشيش ، ينتمون الى نفس عائلة «الفقي» او من المرتبطين بها . ولم يكن استثناء من ذلك حتى عمدة القرية الذي يمثل حلقة الاتصال بين القرية وبين هيئات السلطة وكانت تأتمر بأمره وتخضع له قوات الامن والنظام ، وكانت مكونة كما هي العادة من أقاربه وأصدقائه .

وقد ظهرت بوضوح تلك القوة «الكاملة» للعناصر الاقطاعية بعد وقوع جريمة القتل في كمشيش ، كما ظهر ايضا كيف كانت تلك العناصر تستخدم عملاءها لبث تأثيرها وفرض سيادتها على القرية . وقد ظهر ان العمدة والسلطات الادارية التي أسند الى أفرادها الاشراف على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وكذلك البوليس ، كل أولئك ظهر انهم كانوا يقفون الى جانب عائلة «الفقي» الاقطاعية التي دبرت عملية القتل السياسي . والواقع ان المؤامرة لم تنكشف الا بعد وصول موظفي ادارة المخابرات العسكرية الى مكان الحادث ، وقيامها بنفسها بإجراء التحقيق . وكانت الجريمة تفسر قبل ذلك على انها «قتل خطأ» بسبب نزاع عائلي .

وترتب على وقوع تلك الجريمة وظهور قضية كمشيش وبعض القضايا المماثلة في مناطق أخرى ، ان أنشأت قيادة عبد الناصر ما يسمى باللجنة العليا

لمقاومة الاقطاع . ونجحت هذه اللجنة في كشف عدد كبير من حالات التحايل للعناصر الاقطاعية على قوانين الاصلاح الزراعي ، كما فرضت الحراسة على قطع الاراضي التي كان الملاك يحتفظون بها عن طريق التحايل على القانون .

وعندما تم القضاء ، بعد ذلك ، على احتكارات كثير من الأسر الغنية المرتبطة عادة بأواصر عائلية بالملاك ، انهار نظام الترقية الذي كان متبعا في وظائف القرية، وتغير الوضع كذلك بعض الشيء بالنسبة لنظام «العمد» .

وقد اتخذ في يونيو ١٩٦٩ قرار بفصل ٢٣٩ عمدة و٦٥ شيخ خفر (رئيس خفر حفظ النظام) بعد ما ثبتت لهم «علاقات» بعائلات الاقطاعيين او المعزولين سياسيا كما اتخذ قرار ايضا بحل بعض لجان الاتحاد الاشتراكي والمجالس الزراعية ومجالس ادارة الجمعيات التعاونية (٣٢) .

وكان مقتل عضو الاتحاد الاشتراكي في كمشيش ، قد أدى الى اتخاذ الحكومة سلسلة من الاجراءات المضادة . ولكن هذه الاجراءات كانت ذات طابع محدود . ومن ثم لم تستطع تحطيم القاعدة الاقتصادية والسياسية نهائيا لنفوذ الملاك في القرية . وقد استطاع أولئك الملاك في كثير من الحالات ان يتأقلموا مع الوضع الجديد . وقد اشارت مجلة «الطليعة» القاهرية الى ان حفنة صغيرة من أسر كبار ملاكي الارض تسيطر على باقي سكان القرية الكثيري العدد . ذلك لان الأسرة ذات السيادة الاقتصادية – كما هي العادة – كانت تملك في أيديها كل المؤسسات السياسية ، والمؤسسات الاخرى : لجان الاتحاد الاشتراكي العربي ، والجمعيات التعاونية ، ونقابات العمال الزراعيين ، والمجالس القروية ، ومجالس الاقاليم ، ووظائف العمد ، ووظائف مشايخ الخفر (٣٣) . وقد أيد ما أشارت اليه «الطليعة» القاهرية استفتاء تم اجراؤه في قرية «شبانة» بمحافظة بني سويف ، وكان السؤال المطروح هو : من يتمتع بأكبر نفوذ في القرية ؟ وأجاب بأنه «العمدة» ٥٣ر٨ بالمئة من المشتركين في الاستفتاء ، وقال ٢٠ر٦ بالمئة ان الذين يتمتعون بأكبر نفوذ في القرية هم اكثر العائلات غنى ، وذكر ١٠ر٨ بالمئة فقط بأن لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي هي التي تتمتع بأكبر نفوذ . ووصل الى نفس النتائج تقريبا استفتاء جرى في قرية بني جلال بمحافظة الشرقية .

فماذا كان موقف السلطات من أولئك الذين تحايلوا على قانون الاصلاح الزراعي ؟ لقد اكتفت بإنزال عقوبات رمزية بهم . ولم يتكبد اية غرامة احد ممن خالفوا القانون مخالفات صارخة . لقد اكتفت السلطات بمصادرة «الزيادات» التي قام أولئك بإخفائها عن أعين الدولة . وقام الفلاحون عدة مرات بمصادرة مباني تلك العناصر المتحايلة ، كما استولوا على اراضيها «الاصلية» . غير ان السلطات

---

٣٢ – «الاهرام» ، ١٧–٦–١٩٦٦ .

٣٣ – الطليعة ، رقم ٩ ، عام ١٩٦٦ .

المركزية راحت تقضي بعنف شديد على هذه الانفجارات . وذكرت الصحافة ان ما تم لا يجب بأي حال من الاحوال ان يوجه ضد الملكية العامة في حد ذاتها (٣٤) .

وقد أتاحت قضية كمشيش وما أحاط بها من ضجيج فرصة لرفع الرقابة عن الصحف ، فجعلت أنهارها تفيض بسيل من فضح جرائم الملاك ومكائدهم . وأوضح الكثير من كتاب تلك المقالات ضرورة النضال الحاسم ضد مظالم العناصر الاقطاعية في القرية المصرية . فلا يمكن بدون هذا النضال تطوير الثورة الوطنية الديمقراطية . وقد اقترح عديد من اصحاب تلك المقالات العمل على تنشيط جماهير الفلاحين وتنمية وعيهم السياسي للقضاء على نفوذ العناصر الاقطاعية . غير انه – طبقا لما أظهرته الحقائق – لم يحدث بعد «قضية كمشيش» مثل هذا التنشيط . وقد امتد هذا الوضع حتى في انشاء اللجان المحلية لمكافحة بقايا الاقطاع . وكانت مهمة تلك اللجان هي كشف حالات الخرق الفاضح لقوانين الاصلاح الزراعي . واشترك في عضوية هذه اللجان ممثلو «لجان العشرين» في الاتحاد الاشتراكي والعسكريون وممثلو الامن ، وتم ابعاد الفلاحين عمليا عن الاشتراك فيها .

وكانت أغلبية الصحفيين المصريين الذين قابلهم مؤلفا هذا الكتاب في تلك الحقبة توافق على ان جريمة القتل في كمشيش كان من الممكن استغلالها لهجوم سياسي واسع على الاقطاع . ومما لا جدال فيه ان القيادة المصرية كانت تعي أن وضع أنصاف الاقطاعيين في القرية المصرية يشكل تهديدا خطيرا للنظام الحاكم . لكن القيادة مع ذلك لم تقدم على تنفيذ اجراءات فعالة ضد ذلك الوضع . وهنا ، يتضح من جديد ذلك التناقض الرئيسي في نظام الحكم المصري في عهد الرئيس عبد الناصر : فان الشعارات الثورية المعلنة من أعلى لم تدعم بشكل كاف بأعمال تتصل بتنشيط جماهير الشعب .

لا يمكن القول بأن قيادة البلاد لم تتصور بنفسها ما ينطوي عليه ذلك التناقض من خطر . فلقد أعلن الرئيس عبد الناصر في لقائه مع اعضاء مكاتب المحافظات للاتحاد الاشتراكي العربي في مارس عام ١٩٦٦ في حديثه عن ضرورة النزول الى الشعب فقال :

«اذا كنا سنتجاهل الجماهير ونستخف بصلة القيادة بالجماهير ، فلن تكون هناك فائدة من نشاطنا ... يجب علينا ان نعرف مشاكل الشعب وأن نجد طرق حلها ونحلها» (٣٥) .

ولكن هذه الافكار الصحيحة لم تكن في أغلب الاحوال تروق لانصار الملاك الذين كانوا آنذاك في قيادة الجمهورية . وقد ظلت هذه الافكار بعيدة عن التطبيق

---

٣٤ – «الاهرام» ، ١٩–٩–١٩٦٦ .

٣٥ – «الاهرام» ، ١٦–٣–١٩٦٦ .

في الواقع في اكثر الاحيان . ويبدو ان الخوف من الانفجار ومن تقوية نشاط العناصر المعادية ، بما فيها منظمة «الاخوان المسلمين» الرجعية التي كانت ما تزال تحتفظ بتأثير قوي نسبيا على الفلاحين ، يبدو ان الخوف من كل ذلك كان هو السبب في انعدام الحسم من تلك الاجراءات الموجهة ضد العناصر المناهضة للثورة في القرية المصرية . ولا شك انه قد تحققت انجازات كبيرة جليلة ، بفضل انشاء اللجنة العليا لمكافحة الاقطاع ، وفرض الحراسة على الاراضي التي كان يخفيها الملاك بمخالفتهم قوانين الاصلاح الزراعي ، وتأييد السلطات لمطالب الفلاحين ، بما في ذلك مطالبهم السياسية ، وانشاء وضع معادٍ بصورة واضحة لكبار ملاك الاراضي في البلاد ممن كانوا يعملون ضد الثورة ، وكذلك الاجراءات الاخرى المختلفة . ومع ذلك ، فان مواقع وتأثير أنصاف الاقطاعيين من الملاك وأذنابهم قد بقيت في كثير من النواحي قوية الى حد واضح في القرية .

٤ ـ مهمة انشاء منظمة سياسية

حين استولى «الضباط الاحرار» على السلطة ، قام بتأييد أعمالهم جانب من جماهير الشعب العريضة رأى في هذه الاعمال وسيلة للتخلص من القهر الاجنبي والداخلي الذي دام عدة قرون . غير ان وحدة الاهداف التي جمعت القيادة المصرية الثورية بالشعب المصري لم تمنع عزلة «الضباط الاحرار» ، ولم تستبعد من الجماعة العسكرية التي كانت تعتمد في ذلك الوقت على الجيش فقط عدم ايمانها بقوى الشعب . فلم يعتنق «الضباط الاحرار» فور استيلائهم على السلطة فكرة الاعتماد على جماهير الشعب . وقد اشارت جريدة «الاهرام» ، حين تعرضت لهذه الفترة بصراحة ، الى الامكانيات التي كانت متاحة لتطوير النظام الى جانب الدكتاتورية العسكرية . وذكرت الجريدة انه لو كان ذلك الاتجاه قد تغلب لأدى الى ايجاد هوة بين «الضباط الاحرار» وجماهير الشعب (٣٦) . غير ان عمليات مضادة للدكتاتورية العسكرية كانت تتم ضدها وتناهضها . ويتضح ذلك في بعض خطب الرئيس عبد الناصر . مثال ذلك ، ما أعلنه في ٢ مايو ١٩٦٥ حيث جاء فيما قال :

«ان التناقضات التي اصطدمنا بها في التحول من المجتمع الرجعي الرأسمالي الى المجتمع الاشتراكي تتطلب الاقتراب من جماهير الشعب . لقد حانت الساعة التي يجب ان نعتمد فيها على وعي الشعب وليس على تدخل الحكومة» (٣٧) .

---

٣٦ ـ «الاهرام» ، ١٨-٩-١٩٦٧ .

٣٧ ـ «الاهرام» ، ٣-٥-١٩٦٥ .

قال عبد الناصر هذه الكلمات بعد مضي ١٣ عاما على قيام الثورة . وقد كان الاتجاه الى الاقتراب من الشعب يعلن عن نفسه حتى في السنوات الاولى للثورة. وظهر ذلك الاتجاه في محاولات انشاء منظمات حزبيةجماهيرية فور تولي «الضباط الاحرار» السلطة . وكانت اول هذه المنظمات هي «هيئة التحرير» التي أنشأها مجلس قيادة الثورة في ٢٣ يناير ١٩٥٣ تحت شعار : « الاتحاد والنظام والعمل .... »

وأكد قادة «الضباط الاحرار» مرارا انهم لا يقسمون سكان مصر الى طبقات او فئات اجتماعية . ولذلك فقد منحت «هيئة التحرير» عضويتها لكل من تعهد «بالقول» بتأييد الثورة . وكانت هذه الخطوة تتضمن الحكم بالموت قبل الظهور الى الحياة على تلك المنظمة السياسية الجديدة التي أنشئت كي تحل محل الاحزاب البورجوازية والليبرالية المنحلة السابقة . وكان اول من انضم بحماس الى «هيئة التحرير» هم اعضاء المعارضة . فلقد وجدوا في المنظمة الجديدة الفرصة ، التي ربما كانت الاخيرة ، كي يتسربوا داخلها ، واضعين نصب أعينهم هدف العودة الى مناصبهم المفقودة (٣٨) . هذا ما أشار اليه هنري شديد في كتابه المخصص لتحليل النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة . وفي رأيه ان هذا العنصر بالذات جعل وجود «هيئة التحرير» مستحيلا .

ثم حل «الاتحاد القومي» محل «هيئة التحرير» . وقد وقع مرسوم انشائه في نوفمبر ١٩٥٧ . وكان «الاتحاد القومي» اكثر نشاطا من سابقته . وحاولت قيادته انشاء لجان محلية كانت تدعى بصورة رئيسية لتنظيم المظاهرات واللقاءات والاجتماعات المختلفة لتأييد النظام. وكذلك لجمع الشكاوي من المواطنين وتسليمها للجهات الادارية . ولم يشارك الاتحاد نفسه في الادارة على اي مستوى من المستويات .

ويروي عدد من الباحثين ان كلا من «هيئة التحرير» و«الاتحاد القومي» قد تم انشاؤهما للقيام ضمنيا ، او بصفة اساسية كما يرى البعض ، للوصول الى خلق صيغة مقبولة لتعاون المعارضة مع النظام . ان «الاتحاد القومي» كان مدعوا وفقا لكلام عبد الناصر عام ١٩٥٩ : «لكي يؤدي الى المساواة الاجتماعية الحقيقية، لكي يستبدل الظروف الاجتماعية المتناقضة . وسوف يعمل على تشجيع كافة المواطنين لضم أيديهم ... وخاصة الرأسماليين والعمال وملاك الارض والعمال الزراعيين الأجراء . انه ليس حزبا لطبقة ما ، او جماعة منفصلة او فردية خاصة » .

وقد كان الاستثناء الوحيد المعلن من عضوية «الاتحاد القومي» هو «الانتماء

---

38 — H. Chedid. Political Organizations in the United Arab Republic Since 1952. The Socialist Union. Beirut, 1969, p. 30 .

للعناصر الرجعية» .

غير ان هذا التحديد ، وفقا لدلالات سياسية بحتة وليست اجتماعية ، لم يكن كافيا بطبيعة الحال ولا قادرا على خلق عوائق فعالة ضد ان يتسرب الى «الاتحاد القومي» عديد من الممثلين النشيطين للقوى المعادية للنظام .

لقد كان وهما ، اي وهم ، الاعتماد على التعاون او «التعايش السلمي» مع تلك القوى المعادية في اطار الاتحاد . ولقد قدمت تجربة الحياة هذه الشهادة التي لا تقبل الجدل ، قدمتها بسرعة فائقة للغاية . فقد اعترف الرئيس عبد الناصر نفسه ، وهو الذي كان قد رأى من افضال «الاتحاد القومي» انه يحمل طابعا «لاطبقيا» ، اعترف بعد ذلك :

«لقد انشأنا الاتحاد القومي كمنظمة شعبية ، وكشكل يحد من الصراع الطبقي ويتمثل خطأنا في اننا قد سمحنا للقوى الرجعية (ليس لبعض الاشخاص المنفصلين بل للقوى ! — المؤلفان) بالدخول في الاتحاد القومي . وتحايلوا على شل نشاطه الثوري ، وحولوه الى منظمة لم تتمش أعمالها مع مطالب الشعب الحقيقية»(٣٩) .

والواقع ان الاتحاد القومي شل وجوده عمليا ، بعد ان خرجت سوريا من وحدتها داخل الجمهورية العربية المتحدة ، بوقت غير طويل . ولم يرتبط قصر عمره فقط بتسلط العناصر الرجعية ، وانما ارتبط ايضا ، بصورة وثيقة ، بالكثير من الاسباب ، ابتداء من عدم تبلور تنظيم الاتحاد على الاطلاق ، وانتهاء بعدم وجود اساس ايديولوجي واضح لنشاطه .

اما الاتحاد الاشتراكي العربي فقد تميز منذ البداية عن سابقه . وحددت ذلك التميز سلفا تلك التحولات الاجتماعية الاشتراكية الخطيرة التي سبقت تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي . فقد كان الهجوم الواسع على مواقع راس المال الاجنبي والوطني مستمرا حتى حين انشاء المنظمة السياسية الجديدة في ١٩٦٢ في الجمهورية العربية المتحدة . وأعلن هدف انشاء المجتمع الاشتراكي .

وفي ٣٠ يونيو ١٩٦٢ ، وافق المؤتمر القومي للقوى الوطنية على ميثاق العمل الوطني — الوثيقة الاساسية التي اعلنت الاشتراكية هدفا للثورة المصرية . وتمثلت ميزات الميثاق ، التي لا جدال فيها في كثير من الوجوه ، بمعالجتها العلمية للظواهر والعمليات التي كانت تجري في المجتمع المصري . ووفقا للميثاق ، فان الديموقراطية الحق لا يمكن ان تكون الا «شعبية وتقدمية» ، ولا بد ان تتغلغل الحرية السياسية بجذورها في الحرية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي تعني «التحرر من الاستغلال في كل أشكاله» . وأعلن الميثاق ضرورة الرفض الكامل «للتعاون مع قوى الرجعية وراس المال المستغل» ، وارسى هذا المبدأ في اساس الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يجري انشاؤه . وهناك عامل لا يقل أهمية

---

٣٩ — «الاهرام» ، ٦-١٠-١٩٦١ .

عن العوامل السابقة . وهو انه في اللحظة التي بدأ فيها الاتحاد الاشتراكي العربي يقوم بتوسيع نشاطه (بداية عام ١٩٦٤) ، تم الافراج عن الماركسيين المصريين الذين التحق الكثير منهم بعد وقت قصير بالعمل في الصحف والمجلات ودور النشر وهيئات وزارة الثقافة وفي مؤسسات الدولة الاخرى وهيئات الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى الرغم من ان الاتحاد الاشتراكي العربي قد تميز بخصائص جعلت منه منظمة أفضل من المنظمات الجماهيرية السابقة عليه في مصر ، الا ان كثيرا من نقاط الضعف في تلك المنظمات السابقة قد انتقلت الى التنظيم الجديد . فقد بلغ عدد اعضائه — على سبيل المثال — عشية «حرب الايام الستة» ، وفقا لتقديرات مختلفة ، من خمسة الى سبعة ملايين عضوا ، اي عدد الجانب الاكبر من الواشدين بين سكان البلاد . وكان الاعضاء النشطاء فعليا أقل كثيرا من ذلك العدد . غير ان قبول العضوية الجماهيرية من أوسع الابواب جعل من هذه المنظمة تكوينا هشا وغير جدير بتنفيذ وظائف الحزب السياسي (حظرت العضوية فقط بالنسبة للاخوان المسلمين ، وبعض الشيوعيين السابقين قبل اعلان بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨) .

ان القيادة المصرية التي كانت عدلت عن محاولات استخدام أشكال التنظيم الجماهيري من اجل «التعاون مع المعارضة» ، كما كان في حالة «هيئة التحرير» و«الاتحاد القومي» ، لم تكن قد ابتعدت عن خطأ آخر . لقد كان في حسبان عبد الناصر ان الاشتراك الواسع في عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي سيقضي على الضغوط التي يمارسها اعضاء الاحزاب المنحلة . وكان عبد الناصر يعتقد أن باستطاعتهم انشاء أحزابهم الخاصة بهم — بالرغم من حظر ذلك — ودفعها الى معارضة النظام ، في حالة غلق باب العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي أمام الجماعات المعارضة في المجتمع المصري .

«لقد ذكرنا في الميثاق اننا لا نقبل ادارة طبقة واحدة ، لاننا لا نريد ، بتجنبنا سلطة تحالف الراسمالية مع الاقطاع ، الوقوع تحت سلطة دكتاتورية البروليتاريا » (٤٠) .

وقد انعكست ايضا على نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي حقيقة ان هذه المنظمة السياسية قد انشئت بعد بدء الثورة الاجتماعية في البلاد ، وأسند اليها دور القائد مباشرة . وقد أدى ذلك الى استمرار ظهور عناصر غريبة فيها ، كما حدث مع منظمات «هيئة التحرير» و«الاتحاد القومي» . وكانت تقود هذه العناصر بشكل رئيسي المفاهيم الوصولية ، وليست الفكرية .

وكتبت جريدة «الجمهورية» القاهرية عن هذه العناصر وأشارت على وجه

---

٤٠ — «الاهرام» ، ٢٠-٢-١٩٦٦ .

الخصوص الى ان بعض الاشخاص الذين حظوا بشرف اختيارهم كممثلين للجماهير في اللجان الاساسية ، لجان الأحياء او لجان المحافظات ، كانوا يعتقدون انهم شغلوا منصبا يخول لهم الحق في اصدار تعليمات وأوامر ينبغي على الآخرين تنفيذها ، وانهم يعتبرون شخصيات مسؤولة طالما كانت في حوزتهم بطاقات مكتوب عليها بشكل منمق أن حاملها عضو في الاتحاد الاشتراكي . ان هؤلاء الناس لم يستطيعوا فهم جوهر خدمة الشعب . انهم لم يقدروا شرف الانتماء الى المنظمة الجماهيرية ، ولم يفهموا ان العمل بها ليس وظيفة ، وان الموضوع لا يتصل بانشاء اية طبقة جديدة ، وان المنظمة الجماهيرية هي اتحاد رشيد لكل كادحي الشعب . ولهذا السبب بالذات ، استهان كثير من اعضاء الاتحاد الاشتراكي بواجبهم الاساسي ، الا وهو خدمة الشعب والمجتمع .

ان آثار تجربة «فتح الابواب» على مصراعيها لقبول عضوية جميع الراغبين في الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، دون اجراء عملية الاختيار اللازمة ، راحت تنعكس بوضوح في عدم تجانس الاتحاد . لقد كان اعضاؤه أناسا متباينين، وفي كثير من الاحيان متضادين في معتقداتهم السياسية . ولم تستطع طريقة القبول في عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي أن تحميه من الرجعيين بل وحتى من الاعداء المباشرين للنظام . لقد كان من الممكن ان يصبح الملاك العقاريون ، والتجار، والذين يعيشون على استغلال عمل الآخرين ، والموظفون اصحاب النفوذ ممن لم يؤمنوا اطلاقا بأفكار الثورة ، كان من الممكن ان يصبح هؤلاء اعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي ، بل وأن يصبحوا في كثير من الاحيان قادة للمنظمات المحلية . وكانت النتيجة الاجمالية انه لم يتحول الجانب الاعظم من اعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي الى منفذين نشطاء لخط الاتحاد . ولقد وصل الامر الى الحد الذي لم يدفع فيه الكثيرون حتى قيمة الاشتراكات الموضوعة ، بهذه المناسبة ، على مستوى غير مرتفع بالمرة» (٤١) .

ان الطابع «اللاطبقي» للاتحاد الاشتراكي العربي قد فرض سلفا انعدام النشاط العملي للاتحاد . فلم يكن كافيا بصورة قاطعة أن يكون الاعضاء من المحنكين في الوظائف ، فان التنظيم كان بحاجة الى ثوريين مؤمنين فكريا يهبون أنفسهم للنشاط السياسي المحترف . تضاف الى ذلك ألوان التخريب العلني او

---

٤١ ـ كتبت عن ذلك الموضوع مجلة «صباح الخير» في مارس ١٩٦٦ . ان مشكلة دفع اشتراك العضوية اصبحت حادة جدا في مرحلة ما قبل الانتخابات للجان الاتحاد الاشتراكي العربي المختلفة. وخلال تلك الانتخابات ـ صيف عام ١٩٦٨ ـ كتبت جريدة «الجمهورية» في ١٦ مايو ١٩٦٨ عن ان وجود هذا «الموضوع الحاد» «يفتح امكانيات عريضة لشراء اصوات الناخبين على اساس دفع قيمة اشتراكاتهم» . وذكرت الجريدة ان الجانب الاكبر من غير المسددين هم العمال ذوو الاجور المنخفضة والفلاحون المعدمون والعمال الزراعيون .

الخفي للاتحاد ، الذي كان يقوم به أولئك ، مدفوعين بأسباب مختلفة ، وقد دخلوا الى المنظمات القيادية داخل الاتحاد ، بصرف النظر عن أن وجهات نظرهم السياسية كانت تمضي في اتجاه معارض لاهداف الثورة . فبدلا من توعية الجماهير ، وشرح اهداف ميثاق العمل الوطني ، كانت هذه العناصر تبذل قصارى جهدها كي تشل حركة المنظمات ذات المستوى الاقل في الاتحاد . وفي نفس الوقت ، كانت هذه العناصر نشيطة للغاية في المكاتبات وإرسال التقارير التي تطمئن القاهرة عن عقد الاجتماعات «المزعومة» بين سكان القرى والمدن ! وكان بعض المنفذين المسئولين، وبخاصة بين المحافظين ، قد عملوا على أن تلتف حولهم كوادرهم الخاصة ، المستعدة لتنفيذ خطها الخاص في الاتحاد الاشتراكي العربي ، وليس تعليمات قيادة الاتحاد .

وفي نفس الوقت ، سعى الكثيرون من اعضاء خلايا قاعدة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وبخاصة في القرى والمدن الصغيرة ، الى جعل نشاط منظماتهم اكثر فعالية . سعوا الى ذلك بكل الطرق . وغالبا ما كانوا يخاطبون الجماهير من تلقاء انفسهم ، غير منتظرين تعليمات القاهرة ، معتمدين في اكثر الاحيان على خطب عبد الناصر . وقد بلغ هذا التيار المتدفق للاعمال العفوية درجة من القوة اضطر معها أحيانا حتى الاعداء العلنيون انفسهم الى الانخراط في العمل والتجاوب مع مطالب القاعدة . وقد أظهر ذلك ما يمكن تسميته بالرغبة المتنامية لدى الجماهير لتحويل منظمة الاتحاد الاشتراكي العربي الى وسيلة لمواصلة الثورة الاجتماعية، وتنفيذ الشعارات المعلنة في الميثاق . وكان ذلك الجهد يحقق نجاحا في كثير من الاحيان . وعلى الاخص ، ان شعارات الميثاق ، كانت تتفق تماما مع المصالح الحيوية للجماهير .

وقد حد من اهمية الاتحاد الاشتراكي العربي ، كمنظمة سياسية واحدة في الدولة ، ضعف نشاطها البالغ في مجال التنظيم الاقتصادي . ففي عام ١٩٦٦ ، دار جدل حاد بهذا الصدد داخل الهيئات المختلفة ، بما في ذلك الهيئات القيادية في البلاد . وتجمع حول زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية أولئك الذين يناهضون كثيرا من نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي في مجال التنظيم الاقتصادي. وكانوا يعتقدون أن «تدخل» الاتحاد الاشتراكي العربي سيفسد الحياة الاقتصادية للبلاد تمام الافساد . واختفى وراء وجهة النظر هذه تطلع زكريا محيي الدين وأنصاره الى الابقاء على احتكار قيادة اقتصاديات البلاد في أيدي العناصر البيروقراطية البورجوازية او تلك التي اصبحت بورجوازية في سنوات الثورة ، وعدم التمكين من نمو اتجاه اشتراك جماهير الشعب في ادارة الدولة .

ووقفت في مقابل انصار «فصل الاقتصاد عن السياسة» جماعة كبار السياسيين في الاتحاد الاشتراكي العربي . ومن ٢٢ الى ٢٦ ابريل عام ١٩٦٧ ، في خمسة أعداد من جريدة «الاهرام» ، نشر حديث الامين العام للاتحاد الاشتراكي العربي مع رئيس تحرير هذه الجريدة . ورسم الامين العام للاتحاد الاشتراكي

العربي ، وهو يجيب على الاسئلة المقدمة اليه ، حدود العلاقات القائمة بين الاتحاد الاشتراكي العربي والنشاط الاداري على النحو التالي :

«يجب علينا بالطبع ان نعمل على أن يحصل الموظفون الاداريون على اعداد سياسي . واضاف : الا ان هذا هدف تكتيكي . اما الهدف الاستراتيجي ، فيتلخص في ان يولد القائد الاداري في المنظمة الحزبية ... وإدارة الانتاج هي عمل سياسي قبل كل شيء» .

وعلى الرغم من تحديد هذا الخط للمستقبل ، فان قيادة الاتحاد الاشتراكي في منتصف الستينات لم تسع الى القيام بأي قدر من الدور الفعال فيما يتصل بمجال الانتاج داخل الاتحاد . ويمكن الاستناد الى خطب الرئيس عبد الناصر أمام العاملين في الاتحاد الاشتراكي ، في ذلك الوقت ، حتى ندرك ان عبد الناصر نفسه كان يعارض التدخل الحاسم للاتحاد الاشتراكي في المجال الاقتصادي ، وبخاصة الرقابة على الجهات الادارية . وقد دارت مناقشات حول ذلك الموضوع ، وكانت في بعض الاحيان تتسم بالحدة .

ولقد اتيح لمؤلفي هذا الكتاب حضور بعض جلسات نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الأحياء ، حيث انهالت الاسئلة على ممثلي الاتحاد السوفييتي عن العمل الحزبي في المنشآت الصناعية بالاتحاد السوفييتي ، وعن واجبات وحقوق اللجان الاساسية الحزبية للحزب الشيوعي السوفييتي ؟ وتوقف بحث موضوع دور الاتحاد الاشتراكي العربي في الحياة الاقتصادية للبلاد ، ببدء العدوان الاسرائيلي على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ .

حمل الكثير من الصعاب بالنسبة للاتحاد الاشتراكي العربي طابعا موضوعيا (٤٢) . وتشكل الخطر الاساسي على الاتحاد الاشتراكي العربي بالذات فيما يتعلق بأن كثيرا من القادة لا يعرفون كيف يقيمون الروابط مع الجماهير – كما قال عبد الناصر في مؤتمر اعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي الذي عقد في القاهرة من ١١–١٣ يناير ١٩٦٦ – فهم يجلسون في مكاتبهم ويقف حارس على باب المكتب ، ويوزعون تعليمات عامة . وبهذه الطريقة لا يمكن تحقيق النجاح . والآخرون يتحدثون في الاجتماعات . ولكنهم ليسوا مهيئين لاكتساب الخبرة المفيدة من الاحتكاك بالجماهير . ان توجيه التعليمات لا يعتبر اتصالا بالجماهير ، فبالتعليمات وحدها لا يمكن ان نعمل الا القليل (٤٣) .

وغالبا ما كان يحدث أن يكون المعينون في المناصب القيادية في الاتحاد الاشتراكي العربي اشخاصا ليس لهم تجربة او معارف مناسبة لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم . ولم تكن لديهم اية رغبة في العمل مع الجماهير . وفي نفس الوقت، لم يسمح لكثيرين من الاعضاء السابقين في الجماعات الشيوعية المصرية ممن كانوا

---

٤٢ و٤٣ – «الطليعة» ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ صفحة ١١ – ١٨ .

قادرين على القيام بهذا العمل بنجاح بأن يشتركوا في نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي . وثبتت بالتجربة العملية ان قبول الشيوعيين السابقين في الاتحاد الاشتراكي العربي كان مشروطا بالحصول على موافقة شخصية من الرئيس عبد الناصر (٤٤) .

وعندما شعرت قيادة البلاد بضعف الاتحاد الاشتراكي العربي اخذت لبعض الوقت تبحث عن أشكال جديدة لتنشيط العمل السياسي . وكان هناك رأيان . أحدهما في صالح انشاء حزب سياسي حقيقي خارج الاتحاد الاشتراكي العربي، والرأي الآخر يؤيد انشاء حزب سياسي في اطار الاتحاد الاشتراكي العربي . ونجح الرأي الاخير ، وبدأت قيادة البلاد في انشاء ما يسمى بالتنظيم السياسي السري في اطار الاتحاد الاشتراكي العربي .

ووجه اهتمام كبير ايضا لرفع شعبية الاتحاد الاشتراكي العربي . وكانت كل الخطب الهامة للرئيس عبد الناصر ، ابتداء من عام ١٩٦٦ ، تلقى عادة في الاجتماعات الجماهيرية ، وفي الاجتماعات المنعقدة بدعوة من الاتحاد الاشتراكي العربي . وبحث كل نشاط الدولة ايضا ، بصفة خاصة ، في اللجنة التنفيذية للاتحاد .

وبعد توجيهات عبد الناصر ، التي صدرت في اجتماع العاملين بالقاهرة والجيزة في مارس عام ١٩٦٦ ، عن ضرورة التأثير على الهيئات الاجتماعية (النقابات واتحادات مزاولي الاعمال الحرة) ، بدأ الاتحاد الاشتراكي العربي ، لاول مرة ، يعمل بنشاط في هذه الهيئات . وفي انتخابات اتحاد المحامين في نوفمبر عام ١٩٦٦ ، نجح مرشحو الاتحاد الاشتراكي العربي ، وسقطت العناصر الرجعية. وكان هذا دليلا على تلك الامكانيات الكبيرة التي كان يتمتع بها الاتحاد الاشتراكي العربي ، ولو انه لم يكن قد استكمل شكله .

وعند اعادة تنظيم لجان الاتحاد الاشتراكي العربي ، كانت العناية الرئيسية موجهة لانشاء معهد للموجهين السياسيين المتفرغين لاول مرة في تاريخ البلاد . ففي النصف الثاني من عام ١٩٦٦ ، توسع مبدأ تشكيل المكاتب التنفيذية من العاملين المتفرغين ، ليشمل ايضا الحلقة المتوسطة للجان الاتحاد الاشتراكي العربي . وحتى نهاية العام ، كانت قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي قد شكلت مكاتب الأحياء والاقسام . وكانت تتألف من ٣ – ٥ من الاشخاص المتفرغين . ثم انتقلت الى اعادة تنظيم الوحدات القيادية في اللجان الاساسية . وبدأ في هذا الوقت ايضا ، العمل على تغيير وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية – «لجان العشرين» التي سيطرت عليها العناصر نصف الاقطاعية ، كما اظهرت

---

٤٤ – بعد اعلان «بيان ٣٠ مارس» (١٩٦٨) رفع الحظر على قبول الاعضاء السابقين للجماعات الشيوعية في الاتحاد الاشتراكي العربي .

«قضية كمشيش» . وجاء في احدى النشرات التي أصدرتها الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي في ذلك الحين انه سينضم الى الجماعات القيادية المدعوة كي تحل محل «لجان العشرين» ، «اعضاء في اللجان من حسني السمعة والتصرف ، وكذلك اعضاء اللجان النقابية ، والاعضاء المنتخبون في مجالس ادارة الشركات ، والاشخاص الذين أمضوا فترة الاعداد في معسكرات الشباب» .

وفي ابريل عام ١٩٦٦ ، انتهى تشكيل التنظيم السري السياسي داخل الاتحاد الاشتراكي العربي . وأسموه «التنظيم الطليعي» . وكان الرئيس عبد الناصر يعقد عليه آمالا كبارا . وكان الحديث يدور عن تشكيل جماعات الاعضاء في التنظيم الجديد ، كي تعمل سرا . وكان يتم الاتصال فيما بينها عن طريق القادة فقط . وكان يعتقد ان اعضاء «التنظيم الطليعي» سيأخذون على عاتقهم توجيه كل جهودهم ونشاطهم في الدعاية ، وضمان نجاح التحولات الاجتماعية الاقتصادية الثورية في كافة المجالات الهامة في حياة المصريين . وكانت احدى المهام الرئيسية أمام «التنظيم الطليعي» تتلخص في حماية النظام القائم . وكان لاعضاء التنظيم طرق اتصال خاصة ، ومخازن سلاح خاصة ، وكانوا في حالة استعداد دائم لدفع خطر العناصر التي تحاول التطاول على النظام . وبديهي أن نشاط التنظيم كان موجها بقدر ليس بالقليل الى جمع معلومات عن اتجاهات الرأي العام ، والى كشف القوى المعادية للنظام .

وكان الشرط الاساسي للقبول في التنظيم السري هو مبدأ الاخلاص الخاص لعبد الناصر . وكان هذا الاخير يعتقد أن التنظيم السياسي السري المكون من اشخاص مؤمنين بهذا المبدأ سيكون قادرا على النهوض بتنمية المقدرة الثورية ، وسيتحول في المستقبل (غير القريب في رأي عبد الناصر) الى حزب سياسي .

وبديهي ان هذا الاسلوب في انشاء تنظيم سياسي سري ، ولو كان قليل عدد الاعضاء ، قد شابته بعض أوجه النقص . فلم يتنازل عبد الناصر – وان امكن القول بأنه جعل يتنازل في بطء شديد – عن موقفه السلبي من فكرة وجود حزب اشتراكي رسمي في مصر . فلقد ظل يحسب – كما كان الحال من قبل – انه سيعقب ميلاد هذا الحزب ظهور فوري للاحزاب السياسية المعارضة ، وانه سيصبح من الصعوبة عليه بمكان آنئذ أن يواجه خصومه ، بل حتى معارضيه ، على الارجح . وكان تخوف عبد الناصر هذا هو احد الاسباب في ظهور تنظيم سياسي سري تمام السرية في اطار الاتحاد الاشتراكي العربي .

وأصبحت القاعدة الاساسية لـ «التنظيم الطليعي» هي بعض جماعات عمل منفصلة عن بعضها البعض، ومكونة في ذلك الوقت بتعليمات خاصة من عبد الناصر لاعداد مقترحات وتوصيات ، فيما يتعلق بالايديولوجية وبالبناء الحزبي .

وفضلا عن أوجه النقص المتعلقة باختيار الكوادر القيادية ، فقد كان بعض قادة الاتحاد الاشتراكي العربي غالبا ما يستغلون مراكزهم ويشكلون اللجان والمكاتب وفقا لأهوائهم الخاصة ، وكانت لا تتفق في بعض الاحيان مع مصالح القضية العامة

للتحولات الثورية في البلاد . هذا ، بينما اخذ «التنظيم الطليعي» يستجمع قواه ببطء . ولم تكن ملامحه قد تحددت بصورة تامة حتى بداية حرب يونيو ١٩٦٧ . وحققت نجاحات لا بأس بها أعمال التوجيه والارشاد التي كان يقوم بها اعضاء نشطاء بالاتحاد الاشتراكي ، في القرى والمدن على السواء . وكانت تنمو شعبية الاتحاد ، كلما استطاع الاعضاء العاديون في الخلايا أن يحققوا مراميهم العامة .

وتحت اشراف الاتحاد الاشتراكي العربي تم انشاء معهد الدراسات الاشتراكية. وكان يجري فيه اعداد الكوادر الفكرية والسياسية للاتحاد . وكانت تلقى بين جدران المعهد محاضرات عن المعارف الفلسفية الاساسية ، بما في ذلك أسس النظرية الماركسية . وكان كثير من الشخصيات السياسية الشهيرة من ذوي العقائد التقدمية يعملون كمدرسين وأساتذة في المعهد . وكانت تتسع باستمرار دائرة الدارسين والمستمعين . وتحول المعهد الى أهم مركز لاعداد موظفي الاتحاد الاشتراكي العربي . وأصبح ظهور هذا المعهد انجازا كبيرا للقوى الوطنية والتقدمية في البلاد التي تؤيد تحقيق تحولات اجتماعية اقتصادية عميقة . لقد انتهت الفترة التي كان فيها أنصار عبد الناصر يرفعون شعارات صارخة ، تتجاوب مع مصالح الجماهير حول بناء حياة جديدة ، دون ان يتصوروا أحيانا كيفية تنفيذها .

وأخذ الاتحاد الاشتراكي العربي يؤثر بشكل ملحوظ على بناء الدولة من مواقع تقدمية . وطالب الاتحاد الاشتراكي العربي بإصلاح نظام المؤسسات الحكومية التي تتسبب بحكم طبيعتها البيروقراطية في تعطيل تنفيذ هذا الاصلاح او ذاك . وعلى الرغم من أوجه النقص والعيوب المشار اليها ، فقد أصبح الاتحاد الاشتراكي العربي سلاحا فعالا في يد عبد الناصر وفي أيدي القادة الآخرين ذوي الافكار التقدمية في البلاد . فقد استخدم على نطاق واسع ليس فقط لاجراء عمليات دعائية ناجحة ، بل من اجل النضال ضد العناصر الاقطاعية والبورجوازية في القرى والمدن ، ولمناصرة الافكار التي جاءت بميثاق العمل الوطني ، ولتدعيم الاتجاهات الاشتراكية في مصر .

وقد طرح على بساط البحث ، بظهور «التنظيم الطليعي» ، موضوع البناء الحزبي في مصر . غير ان هذا الموضوع لم يحل في حياة عبد الناصر . فلقد توقف انجاز الكثير في ذلك الموضوع على وجهات النظر الشخصية للرئيس ، تلك التي لم يؤثر تطورها على علاقاته بمشكلة انشاء حزب سياسي قوي في مصر .

الفصل الخامس

المشكلة الصعبة للمدخرات

اذا كان من الممكن القول بأن خلق حزب كانت المهمة الاساسية في مصر عند انتقالها الى اتخاذ التدابير المعادية للاستعمار في مجال السياسة الداخلية ، فان التعبير المركب للمهمة الاقتصادية الاساسية كان فيحل المشكلة الحادة للمدخرات. وكان بالاستطاعة تحقيق زيادة المدخرات الداخلية بطريقتين : ١ – زيادة الانتاج وزيادة فعاليته ، ٢ – بواسطة نظام اعادة توزيع الدخول . وبصورة اساسية ، عن طريق الضرائب والاسعار . غير ان مضمون هاتين الطريقتين قد تغير بصورة جوهرية بالنسبة لمصر ، بالقدر الذي تم به رفض الطريق التقليدي للتطـور الرأسمالي .

١ – القطاع العام هو الحلقة الاساسية

أصبح الاتجاه الاساسي للجهود المبذولة لتوفير نمو مصادر المدخرات في مصر محصورا في التعزيز المنظم للقطاع العام . لقد اصبحت دخول القطاع العام حتى نهاية المرحلة الثالثة من قيام الثورة ، بحجومها ، هي احد الموارد الرئيسية للمدخرات الداخلية . وشكلت هذه المدخرات في عامي ١٩٦٣ – ١٩٦٤ نسبة

٥٦ر٥ بالمئة من كافة دخل ميزانية الدولة ، وفي عامي ١٩٦٦ – ١٩٦٧ شكلت نسبة ٧٠ بالمئة ، وتزايد دور القطاع العام بصورة تدريجية في كافـة مجالات الاقتصاد القومي بالبلاد . (انظر الجدول رقم ٤) .

وحتى نهاية الخطة الخمسية الاولى ، كما توضح المعطيات الواردة بالجدول، تم انتاج ما يقرب من نصف كافة اجمالي الانتاج القومي في القطاع العام . ونتيجة لذلك ، بدأ القطاع العام يحدث تأثيره الحاسم على ثبات كافة نواحـي الحياة الاقتصادية بالبلاد .

جدول رقم ٤

حصة القطاع العام في اجمالي الانتاج القومـي لعامـي ١٩٦٥ / ١٩٦٦

	اجمالي الناتج بالمليون جنيه	حصة القطاع العام بالمليون جنيه	حصة القطاع العام بالنسبة المئوية
الزراعة	٨٤٤ر١	٢٧ر٨	٣ر٢
الصناعة	١٨٥٤ر٦	١٢١٠ر٥	٦٥ر٢
الطاقة	٤٣ر١	١٠ر٢	٩٣ر٣
التشييد	١٧٧ر٧	١٢٤ر٢	٦٩ر٩
النقل والمواصلات	١٦٩ر٤	١٤٩ر٦	٨٨ر٢
قناة السويس	٨١ر٠	٨١ر٠	١٠٠
الاسكان	٨٠ر٧	٨ر٠	٩ر٩
الخدمات العامة	٧ر٧	١ر٤	١٨ر٢
التجارة والمال	٢٥١ر٤	١٤٣ر٦	٥٧ر١
خدمات أخرى	١٨٨ر٧	١٧ر٣	٩ر٢
الجملة	٣٦٩٨ر٤	١٨٠٣ر٦	٤٨ر٨

المصدر : بيانات وزارة التخطيط للجمهورية العربية المتحدة .

كل هذا حدد المغزى الاقتصادي والسياسي الضخم الذي اكتسبته في مصر قضايا تجويد التخطيط ، وقيادة الدولة لكافة فروع الاقتصاد القومي . وقد أولي اهتمام خاص على مدى خمس سنوات لرفع جودة الخطط الفرعية والبرامـج الاقتصادية وتوازنها ، ولامكانية الادماج الاكثر شمولا للخطة والسوق ، ولطرق الارشاد المباشرة للتخطيط ، وتنظيم الانتاج بطريقة غير مباشرة ، عن طريق نظام الاسعار والربح ، وإدخال الصيغ والطرق الجديدة لتحفيز الانتاج ، وتعزيز أثر

القروض والاموال على تطور الانتاج القومي . وكانت الحكومة طيلة هذه السنوات تشدد من مراقبتها لنشاط القطاع الخاص . وكانت جملة هذه القضايا مرتبطة بنشاط الدولة المتصاعد للغاية ، وبدورها التنظيمي على نطاق الامة بأسرها .

ان ملكية الشعب لوسائل الانتاج الاساسية في الصناعة ، والمال ، والنقل ، خلق الاساس الذي أمكن استنادا اليه تخطيط تطور الاقتصاد القومي . كذلك ، خلق التكوين العجيب للاقتصاد المصري ، وبقاء القطاع الخاص القــوي نسبيا ، اتجاها متناقضا . غير ان اجراء التخطيط المركزي والقيام بإدارة الاقتصاد قد أصبحا مهمة محققة في مصر التي يتركز بها اكثر من ٨٠ بالمئة من الصناعة في يد الدولة ، والتي انتقلت تحت رقابتها كافة نظم سلفيات البنوك ، والنقل برمته ، وحيث تحتكر الدولة نظم الاستيراد ، وجزءا كبيرا من التصدير (مواد التصدير الرئيسية هي القطن والارز والبصل) . هل يمكن القول الان بأن مركزة الحياة الاقتصادية بالبلاد كانت في الستينات مساوية للمعدلات التي كانت قائمة عند بداية نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب في مصر ؟

لقد تضمن نفس نظام التخطيط كثيرا من العيوب التي تراكمت في الجمهورية: فقد أوكلت المهام التخطيطية للمنظمات الانتاجية ، في حين ان مقترحات المؤسسات والفروع كان ينظر اليها في آخر الامر على انها عامل ثانوي . وأصبح من الممكن نتيجة لهذا فصل التخطيط في المؤسسات والفروع عن الواقع الحقيقي . ولم يصبح التخطيط امرا مطلق الإلزام في كل المجالات .

ومن المهم ان نؤكد على امر آخر هو أن معاهد التخطيط المركــزي وإدارة الاقتصاد في مصر منحت في باديء الامر حقوقا منتقصة ، لم تتمكن معها فـي الحقيقة من تنفيذ كافة وظائفها الضرورية . كذلك ، لم يتوفر اساس علمي كافٍ لضرورة المركزة : تلك الضرورة التي باتت معترفا بها . فلقد حدث اثناء انشـاء هيئات التخطيط وإدارة الاقتصاد القومي أن سبق الشكل المضمون .

لم تتوفر السلطة الكافية لتحقيق سياسة تخطيط الدولة لدى هيئة التخطيط المركزية ـ المثلة في لجنة التخطيط القومي والتـــي اصبحت فيما بعد وزارة التخطيط المصرية . ففي كثير من الحالات ، تم تجاهل لجنة التخطيط القومي . وعلى سبيل المثال ، تم اكثر من مرة تقديم خطط رؤوس الاموال المستثمرة مـــن جانب واحد بواسطة مؤسسات مختلف المنظمات والشركات العامة . كتب باتريك أوبرين احد باحثي اوروبا الغربية البارزين في مجال الاقتصاد المصري المعاصر : «ان الخلاصة الرئيسية التي يجب أن نؤكدها تكمن فيان اختيار وإدخال المشاريع، المدرجة في الخطة ، يتحقق بالدرجة العظمى على اساس عملية اللامركزية» (١) . واذا كانت لجنة التخطيط المركزي لم تمتلك حق الاحتكار فـي مجال اعداد

1 — P. O'Brien. The Revolution in Egypt's Economic System , p. 158 .

خطط التنمية المطلوب اقرارها واعتمادها فيما بعد مـن قبل الهيئات العليا في مصر ، فان هذه اللجنة لم تمتلك علاوة على ذلك السلطة الفعلية في عملية تنفيـذ الخطة . ولقد تجوهلت في كثير من الحالات بكل بساطة توصيات لجنة التخطيط القومي : من اعطاء الأولوية لهذه او تلك من المؤسسات ، او من اعادة توزيـــع الخامات النادرة او رؤوس الاموال المستثمرة . وقد عمـــل الوزراء المتخصصون بالصلة المباشرة مع رئيس الجمهورية ، و«أثبتوا» ان الامـــوال التي تم انفاقها ، والقوة العاملة المؤهلة المجمعة لمشروع معين ، او الماكينات او الآلات التي استوردتها من الخارج ، لا يمكن «حفظها» . ونتيجة لذلك ، فغالبا ما كانت تتغـير توصيات هيئة التخطيط المركزية (٢) .

ومضى الحال علىهذا المنوال في كثير منالاوضاع بعد انشاء وزارة التخطيط.

ان تحقيق التخطيط على مستوى عموم الدولة، وكذلك تنفيذ كافة المشروعات الكبرى للتطوير الاقتصادي بواسطة القطاع العام ، خلق امكانية التتابع الهادف لانشاء هذه او تلك المشاريع ، وربط مختلف المشاريع التي هي بحاجة الى التعاون. غير ان هذه الامكانية لم تصبح بعد في الستينيات حقيقة واقعة ، مما حدّ مـــن مغزى القطاع العام كمصدر أساسي للمدخرات. هذا ، علاوة علىان نظام التخطيط الموجود في مصر كان ضيق الشمول الى حد ما ، فقد تم فقط تخطيط مؤشرات لتطوير الانتاج (اذا نحن تناولنا الصناعة). وكان من الممكن للتخطيط ، من خلال هذه المعدلات الكبيرة من التأميم، أن ينشر تأثيره بصورة أكبر اتساعا ، وان يشمل تلك المجالات غير المرتبطة مباشرة بالانتاج ، ولكن التي تؤثر عليه ، وربما كـــان بمقدورها تعزيز فعاليته. وقد أولى كثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المصريين انتباههم الى أن مصر لم يكن لديها سياسة موحدة في مجال امداد الاقتصـــاد القومي بالكوادر المعدة من المهندسين والفنيين ، والعمال ذوي الكفاءة العالية ، ولم تكن هناك خطة موحدة للتعليم الفني ، مما نتج عنه اختلالات خطيرة في تنسيق تطوير التعليم القومي بأسره . فعلى سبيل المثال ، لم يتم في البلاد اعداد خريجي التعليم الفني المتوسط اي الفنيين ، مع ان هذا الصنف من العاملين ابدى ويبدي تأثيرا خاصا على التطور الناجح للانتاج. وقد ورد في بحث معهد التخطيط القومي المصري بعنوان «تخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربيـــة المتحدة» ، «أن زيادة القوى العاملة الناتجة عن استمرار زيادة السكان ، وكذلك النقص او الزيادة في عدد المؤهلين في بعض أنواع المهن ، كل هذا ناتج ثانوي لسياسة التعليم غير المخططة، مما خلق احدى المشاكل المزمنة لعمليات التطور السريعة في الجمهورية العربية المتحدة» (٣) .

2 — Ibid., p. 159 .

3 — Institute of National Planning . «Manpower Planning in the UAR». Cairo, 1966, p. 8 .

في المرحلة الثالثة من تطور الثورة ، اكتسبت قضايا القيادة والادارة المحددة بجانب التخطيط مغزى متزايدا . كما تم تحديد المبادىء الاساسية للبناء التنظيمي لقيادة القطاع العام ، بالقانون رقم ٦٠ لعـام ١٩٦٣ الخاص بالهيئات العامة ، وكذلك بالعديد من قرارات رئيس الجمهورية . ومن الواجب أن نقف على تفصيل مواد هذا القانون وهذه القرارات ، لانها تشكل اهمية كبيرة لتحليل الامكانيـات الكبيرة ، بما فيها من امكانيات لم تستخدم بصورة كاملة ، كحد أقصى خلقته طبيعة القطاع العام في مصر .

تم وفقا لقانون رقم ٦٠ تشكيل ٤٠ هيئة عامة تراقب كل واحدة منها عددا محددا من اصل ٥٠٠ مؤسسة من مؤسسات الدولة . وظهرت الهيئة العامة كحلقة وصل بين المؤسسات والوزارة المختصة التي تخضع لها هذه المجموعة من المؤسسات . وكان الكثير من هذه المؤسسات يتبع وزارة الصناعة ، في حين ان الهيئات العامة التي تشتغل بالبنوك والتجارة كانت تابعة لوزارة الاقتصاد .

وتم تحديد تكوين الهيئات العامة بواسطة القانون رقم ٦٠ ، وفي العديد من قرارات رئيس الجمهورية . واطلق على الهيئة القيادية اسم مجلس الادارة وكان اعضاء هذه المجالس يعينهم رئيس الجمهورية ، وغالبا ما كانوا من رؤساء الشركات المرتبطة بالهيئات العامة والموظفين المدنيين والمديرين السابقين للمؤسسات المؤممة. وكانت مجالس ادارات الشركات خاضعة لمجلس ادارة الهيئة العامة . وكان رئيس مجلس الادارة ملزما بتقديم تقريره للهيئة العامة بكافة القرارات المرتبطة باستثمار رؤوس الاموال واعتمادات شراء الخامات ، وميزان المدفوعات ، والقروض (٤) . وأصبحت هيئة الادارة العليا ممثلة في المجلس الاعلى للهيئات العامة تحت رئاسة رئيس الجمهورية . اتخذت هذه الهيئة صيغتها القانونية في عام ١٩٦١ ، غير انها لم تنعقد ، ولا مرة واحدة .

تتجمع الموارد المالية للهيئة العامة من الارباح وخصومات الاستهلاك وصناديق هيئات الدولة الاخرى ، ثم تعيد الهيئة العامة «لمؤسساتها» جزءا من الاربـاح لتوسيع الانتاج ، والجوائز ، والاحتياجات الاجتماعية والمنشآت الثقافية ، ويتم تحويل الجزء الباقي الى ميزانية الدولة . وأصبح يتـم ـ وفقا للرسم المتبع ـ تمويل المؤسسات الجديدة في مصر عن طريق ميزانية الدولة .

وتكونت ميزانية الدولة بعد اعادة بنائها في ١٩٦٢ من جزئين . الجـزء الاول ـ «ميزانية الخدمات» ، والجزء الثاني ـ «ميزانية الانتاج» . وتضمـن الجزء الاول نفقات الجيش ، والجهاز الاداري ، والمؤسسات الثقافية الاجتماعية. وكانت «ميزانية الانتاج» في الحقيقة عبارة عن اجمالي ميزان المدفوعات لقطـاع

4 — Central Bank of Egypt. «Economic Review» April 1963, p. 411 - 439 .

الانتاج العام ، وشمل كافة الدخول والنفقات المندمجة في حلقاته .

وبالرغم من اختلاف الوظائف ، ومبادىء التنظيم ، فان كلا الميزانيتين كانتا على ارتباط وثيق الواحدة بالاخرى ـ من ناحية مصادر تشكيل الدخول .

وتضمنت دخول «ميزانية الخدمات» نظاما كاملا للدخول المباشرة وغـير المباشرة من الخدمات ، وكذلك الواردات المختلفة والجبايـات . وتم تغطية عجز «ميزانية الخدمات» على حساب الخصومات من صافي أرباح مؤسسات الدولة عن طريق تحويل هذه الاموال من «ميزانية الانتاج» . أما ما يختص بدخول ميزانية قطاع الانتاج ، فانها تجمعت من خصومات المؤسسات ومن الدخول المحصلة على حساب استثمارات الدولة . كذلك تم تغطية عجز «ميزانية الانتاج» على حساب تجنيد أموال نظم قروض البنوك ، وصناديق التوفير ، وتدابير الادخار الاجباري ، المسماة بتمويل العجز . كما اعتبرت القروض الخارجية احد المصادر الرئيسية لتغطية العجز .

وكانت المهمة الاساسية للبلاد التي عطلت تطور الراسمالية الوطنية ، في تلك الظروف ، تتلخص على ما يبدو في تعزيز المركزية (التخطيط والقيادة المركزية) التي ضمنت نجاح التدابير المعادية للرأسمالية ، والتطور في الاتجاه الاشتراكي . وظهرت ضرورة هذا الاتجاه بجلاء في ظروف الاقتصاد المتعددة الجوانب ، وفي ظروف تواجد القطاع الخاص القوي نسبيا . وليس من قبيل الصدفة أن أصبح أعداء المركزية في التخطيط والقيادة بمصر ، هم عناصر تلك القـوى التي سعت لتجعل من عفوية الرأسمالية الخاصة ركيزة اساسية للتطور .

لقد كانت تجري سرا ـ كما هي العادة ـ تحركات القوى المحلية التي تؤيد اللامركزية في مجال الاقتصاد المصري . وقد ورد ، في كثير من المقالات التـي نشرتها الصحافة المصرية لانصار اللامركزية ، كثير من «الحجج» التي تؤيد موقفهم، مستندين في ذلك الى الاصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي . ومن الطبيعي انهم في هذا لم يركزوا اهتمامهم على ان الاتحاد السوفييتي ومصر يوجدان فـي مراحل مختلفة من التطور ، ولم يتحدثوا عن الخبرة التاريخية للاتحاد السوفييتي الذي أنشأ صناعة اشتراكية في ظروف من التخطيط والادارة المركزيين ؛ ولاسباب مفهومة تماما ، تجاهلوا القضية الرئيسية التي تتعلق بأن التخطيط والادارة المركزية كانا ، وسيظلان، قانون تطور الاقتصاد السوفييتي في ظروف الاصلاح الاقتصادي الجديـد .

وقد ظهر ، الى جانب اتجاه «اللامركزية» في منتصف الستينات في مصر ، اتجاه مناقض تماما ، وبدأ يتطور لابدال المركزية بالادارة البحتة ، او تفضيل الطرق الادارية المحضة للاشراف على القطاع العام ، وساد راي يقول بأن المركزية هـي وسيلة للتدخل الاداري من جانب السلطات العليا في أمور المؤسسة . وقد ساء الوضع في مصر بسبب الاهتمام الواضح بالعلاقات الاقتصادية ، التي ربما كان من الممكن الاستفادة منها بصورة فعالة لتعزيز اثر السلطات المركزية على الانتاج ،

وعلى كل مؤسسة من المؤسسات المذكورة . وقد أدى الى سلسلة متلاحقة كبيرة من النواحي السلبية ، وغياب العلاقات الاقتصادية بين المؤسسات والهيئة العامة ، وبين الهيئات العامة والوزارة ، وأخيرا بين الاتحادات الانتاجية (الشركات ودور التجارة)، وبين البنوك والمنظمات المالية. وتبعا لدرجة تعزيز دور الدولة التنظيمي، أولت القيادة المصرية اهتمامها المتزايد لقضية الحوافز المادية لنمو الانتاج ، سواء للمؤسسة ككل ، او لكل فرد من العاملين على حدة . غير ان التدابير الفعلية التي تحققت في هذا الاتجاه لم تكن كافية ، حسب رأي كثير من رجال الاقتصاد المصريين ، فلم يكن نظام توزيع الارباح مرتبطا ارتباطا عضويا بتنفيذ خطط المؤسسة وأحجام تمويل تنفيذ هذه الخطة . كذلك كان يتم تحديد خطة الانتاج ، وحجم تكاليف الانتاج ، بواسطة المؤسسة الاقتصادية العامة . وتحدد ربح المؤسسات العام على انه الفرق بين قيمة الانتاج الجاهز ونفقات الانتاج . كما تضمن الربح العام نفقات الادارة ، واستهلاك المباني غير الانتاجية ، وصندوق الاستهلاك الخاص الذي أنشيء تبعا لرفع أسعار الماكينات والمعدات ، والضريبة التجارية على الارباح ، وكان صافي الربح يتم عن طريق طرح كافة هذه البنود من المبلغ العام للربح . وكان يتم على اساس القوانين المعمول بها حسم الخصومات الاجبارية التالية من صافي الربح : ١٠ بالمئة لزيادة احتياطات القيم المادية لبضائع المؤسسة و٥ بالمئة لاقتناء سندات الدولة الثمينة . ويتم توزيع المتبقي بعد هذه الخصومات على النحو التالي : ٢٥ بالمئة بين عمال وموظفي هذه الشركة و٧٥ بالمئة للدولة .

وفي ظل هذا النظام لم تستطع المؤسسة ان تحقق على حساب مدخراتها الداخلية توفير نفقات تحفيز الانتاج . وقد قال في مايو ١٩٦٦ مدير محطة كهرباء السويس لاحد مؤلفي هذا الكتاب انه لا يعرف مفهوم الربح ، لانه لو وفر من شيء ما فان كل ما وفره يجب ان يذهب الى الميزانية ، وهو في الوقت نفسه لا يتحمل اي ضرر في حالة عدم انجاز الخطة في مؤسسته . وعلى هذا لم يكن هناك حافز مادي للمؤسسة للوصول الى رخص الطاقة الكهربائية المولدة .

ومن الواضح ان هيئات الدولة لهذا السبب لم تهتم كثيرا بالاسراع واختصار الوقت في تشغيل المشاريع . وبدون علاقات الحسابات الاقتصادية ، لم تحقق الهيئات المالية ، وبخاصة البنوك ، رقابتها على انجاز الخطط المالية الموضوعة للمؤسسات ، ولا على مصروفات صناديق المرتبات . وأكثر من ذلك ، فغالبا ما اعطت البنوك القروض، غير عابئة بميزان مدفوعات هذه المؤسسات ومن ثم لتغطية هذه القروض. وكانت تقدم القروض في الغالب بناء على توصيات ادارية ، وتبعا لرجاء هذه الشركة او تلك، وبدون الضمان المالي الكافي . ولقد زعزعت مثل هذه السياسة حالة البلاد المالية ، ولم تحفز نمو فعالية الانتاج .

ولم يحدث قبل عام ١٩٦٦ أن تمت بصورة جدية مناقشة قضايا «تحفيز» نمو انتاجية العمل ولم تتضمن حتى الخطة الخمسية نفسها المؤشر المناسب . ولقد

تحدث احد المسئولين في وزارة التخطيط عن غياب المهام التخطيطية لنمو انتاجية العمل ، وهو عيب كبير في سياسة التخطيط ، فقال : «نحن نولي اهتماما جديا لتحسين حالة الكادحين كطبقة ، غير اننا لم نربط هذا التحسين بنتائج العمل وبنمو فعالية الانتاج» .

ووجد ذلك انعكاسا له ، على وجه الخصوص ، في أن نمو المرتبات لم يكن مرتبطا بنمو انتاجية العمل . وقد سبقت الاجور انتاجية العمل بمسافة كبيرة ، مما أدى الى زيادة القدرة الشرائية للسكان ، بدون امكانية تغطيتها بالبضائع المناسبة . لقد نما متوسط الاجور خلال خمس سنوات في مصر بنسبة ٣١ بالمئة، بينما نمت انتاجية العمل بنسبة ١٩ بالمئة . وكان النمو العام لصندوق الاجور والمرتبات مشتركا ، بزيادة العمالة ، وكذلك بإنجاز عدة تدابير اجتماعية ـ اقتصادية ضخمة ، ابتداء من اول عام ١٩٦٠ ، لرفع مستوى رفاهية السكان ، مثل تخفيض أسبوع العمل ، وتحديد الحد الادنى للأجور الخ .

جدول رقم ـ٥ـ

التناسب بين زيادة متوسط الأجور والمرتبات
وزيادة نمو انتاجية العمل في الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥
في فروع الاقتصاد (مقدرا بالنسبة المئوية)

الفرع	زيادة متوسط الأجور	زيادة انتاجية العمل
الزراعة	٤٦	١٠
الصناعة	٢٢	١٠
الطاقة	٢٩	٤٠/٥
النقل	٢١	٣٤/٤
اجمالي قطاع الانتاج	٣٩	١٧/٧
اجمالي قطاع الخدمات	٢٦٫٤	١٩

المصدر : بيانات وزارة التخطيط للجمهورية العربية المتحدة .

ووفقا لنظم الاجور والمرتبات المعمول بها في هذا الوقت في مصر ، انقسم كافة العمال والموظفين في البلاد الى ١٢ درجة . ويمكن التمثيل على ذلك بأمثلة من مختلف المؤسسات .

بلغ عدد العاملين في اول مايو ١٩٦٧ في مصنع تكرير البترول بالسويس اكثر من ٥٦٠٠ عامل وموظف . انقسم العمال الى ثلاث مجموعات . المجموعة الاولى

عبارة عن حوالي ٢٠٠٠ عامل غير مؤهل ، معينين على الدرجتين العاشرة والحادية عشر من سلّم الدرجات . اما المتدربون فكانوا على الدرجة الثانية عشرة . المجموعة الثانية تبلغ حوالي ١٥٠٠ فرد من ذوي تأهيل متوسط ، معينين على الدرجات ٧ و٨ و٩ من سلّم الدرجات . المجموعة الثالثة عبارة عن ٥٠٠ شخص من الحاصلين على مؤهل دراسي عالٍ ، معينين على الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة من سلّم الدرجات . أما الدرجات الاولى والثانية والثالثة من سلّم الدرجات ، فقد كانت للمديرين ، وتضم هذه المجموعة المهندسين الفنيين .

كانت المجموعة الاولى من العمال غير المؤهلين تحصل على ٢٥ — ٣٠ قرشا في اليوم ، وفي احسن الحالات على عشرة جنيهات شهريا . وكانت المجموعة الثانية تحصل على ١١ — ١٦ جنيها في الشهر ، والمجموعة الثالثة على ١٦ — ٢٥ جنيها شهريا . وكانت المجموعة الثالثة تضم الاسطوات الذين انهى البعض منهم المدرسة الفنية المتوسطة . غير انه عند تحديد الاجر لم يؤخذ بعين الاعتبار مبدأ صعوبة العمل . فلم يحصل الاسطوات على اكثر مما يحصل عليه زملاؤهم .

وكان العمال يتقاضون أجورهم على اساس ساعات العمل . وانقسمت المرتبات الى قسمين : أجر ثابت ، وآخر اضافي عن الساعات الاضافية . (غير ان الاجر الاضافي كان محددا بـ ٣٥ بالمئة من المدة الاساسية عن المدة الاضافية) . وسمح للمجموعة ذات الاجور المنخفضة بأن تعمل وقتا اضافيا مدفوع الاجر عن ساعتين في اليوم كحد أقصى . ولم يكن هناك في الواقع نظام أجور تشجيعية عن العمل في حالة تجاوز المعدلات المطلوبة . وذلك يعني ان المرتب او الاجر كان زمنيا ، مما لم يساعد كذلك على رفع انتاجية العمل . والحقيقة ان الادارة اعطت العمال جزءا يسيرا مضافا الى الاجور ، ولكن هذا الجزء الاضافي كان نذرا يسيرا، لدرجة انه شكل نسبة اقل من ١ بالمئة من صندوق الاجور . فمثلا في مصنع السيلولوز والورق بالاسكندرية ، كان الصندوق العام للأجور والمرتبات ٥٥٠ الف جنيه مصري ، والاجور الاضافية ، اي الاجور التشجيعية لانجاز الخطة في ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، هي اجماليا ٢٠٠ جنيه فقط .

وللمهندسين في مصر مرتبات ثابتة فقط ، ولا يتقاضى المهندسون الفنيون عن انجاز الخطة او تخطي المعدلات اية جوائز . وبالنسبة للمهندس المجدد في الانتاج فانه، ما كان يتقاضى عن تجديده الذي أدخله على الانتاج اي تشجيع مادي، ولكنه كان يحصل على تشجيع معنوي مثل خطاب شكر من الادارة . ويعتبر ذلك نقصا كبيرا اذا قورن بما يجري في الشركات الخاصة ، حيث ينال المجددون والمبتكرون تشجيعا ماديا من صاحب الشركة . ويتم التشجيع المادي للمهندسين بصورة اساسية في صورة ترقية في سلّم الخدمة ، وزيادة في المرتب تبعا لمدة الخدمة . فاذا كان المهندس الصغير يحصل على مرتب ٣٠ جنيها ، فان كبير المهندسين يحصل على مرتب اكبر ضعفين او ثلاثة أضعاف .

ولم تفكر اجهزة الدولة الادارية في قطاع الصناعة بتطبيق نظم الاجور

التشجيعية ، مما يفسر فقط بسبب محدودية الامكانيات المالية . والحقيقة ان الشركات العاملة تحت ادارة تلك الاجهزة لم تكن معنية على الاطلاق بتجاوز تحقيق الخطة . هذا ، علاوة على ان هذه الاجهزة لم تكن معنية ايضا بتنفيذ الاعمال المطلوبة في أقصر وقت ، وقد ذكر ذلك بعض ممثلي الشركات لمؤلفي هذا الكتاب.

ولقد اصبح حقيقة ملموسة انتقال المهندسين ، والفنيين ، والعمال المهرة ، من القطاع العام للعمل في القطاع الخاص . وكان ذلك ، لان القطاع الخاص يستخدم نظم التشجيع الاكثر مرونة لنمو انتاجية العمل في الشركات الخاصة . وايضا ، لأن المهندسين والفنيين ، الذين يعملون في القطاع العام ، يتقاضون مرتبات أقل مما يتقاضاها زملاؤهم في الشركات الخاصة . فمثلا ، في مصانع الكوك بحلوان ، تبقى من اصل ١٨ مهندسا تلقوا تعليمهم في الاتحاد السوفييتي للعمل خاصة في هذا المصنع ١٢ مهندسا فقط حتى منتصف ١٩٦٧ ، وتبقى من اصل ٤٢ عاملا ممن تلقوا تعليمهم في الاتحاد السوفييتي اكثر من النصف بقليل للعمل في المصنع نفسه ، وذهب الآخرون للعمل في القطاع الخاص لنفس الاسباب السالفة . وقد وضع أمام مؤسسات الدولة صعابا جدية انتقال الخبراء الجماعي للعمل في القطاع الخاص . وزاد من تلك الصعاب انها تأتي في ظروف العجز الكبير بالنسبة للفنيين والعمال المهرة . هذا ، علاوة على ان القطاع العام كان هو المحتكر الوحيد فعليا في اعداد العمال المهرة ، وفي رفع كفاءتهم في التخصصات الاساسية .

واكتسبت قضايا تنظيم العمل في المؤسسات الحكومية مغزى كبيرا للغاية في المرحلة الثالثة بعد قيام الثورة لتطور مصر . وقد أوضح بحث تم في نهاية ١٩٦٦ عن الوضع في ٢٦ مؤسسة للغزل والنسيج أن نقص الطاقات الانتاجية في المصانع المؤممة تأرجح ما بين ١٠ و٢٠ بالمئة ، وفي بعضها وصل الى ٤٠ وحتى ٧٠ بالمئة. وكان من الممكن في حالة تعبئة الطاقات الموجودة بمصانع الغزل والنسيج تعبئة كاملة ، انتاج ٥١ مليون متر من الانسجة اكثر ، وكذلك كميات اكثر بكثير من مصنوعات النسيج . وذلك وفق احصاءات «الاهرام الاقتصادي» (٥) .

وكان تعزيز نظام العمل في مؤسسات القطاع العام موضوع الاهتمام الكبير. غير ان الاستفادة من العمل السياسي في البحث عن وسائل تعزيز نظم العمل كانت استفادة ضئيلة .

ان تغيير طبيعة الملكية في مصر قد عدل هدف الانتاج ، اذ اصبحت الشركات المؤممة تعمل لصالح المجتمع .

فقد حسنت الثورة من الظروف المادية لحياة العمال ، واخذت الدولة على عاتقها حمايتهم من الاستغلال الفادح . وحصل العامل على مزايا كثيرة من صندوق

---

٥ — «الاهرام الاقتصادي» ، ١٩٦٧ ، رقم ١ .

الضمان الاجتماعي ، ولو ان العامل لم يشعر داخل مؤسسته بأي تغيير يتعلق بعمله . وترتب على ذلك انه لم يستشعر الضرورة الواعية للعمل بصورة أفضل . أما السبب الرئيسي في الانخفاض النسبي لمستوى النظام الواعي داخل مؤسسات القطاع العام ، والذي كرس له كثير من رجال الاقتصاد المصريين اهتمامهم ، فهو ان الكادحين لم يلعبوا دورا حيويا في ادارة المؤسسات . وتنص التشريعات المعمول بها في مصر على ان ينضم العمال الى مجالس الادارة بالمؤسسات (اربعة اعضاء من العمال ، في المجلس المؤلف من تسعة اعضاء) . ولكن هذه المجالس ، كالعادة ، لم يكن لها تأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادي .

كذلك ، ظهر الاثر الكبير للمنشأ الاجتماعي للغالبية العظمى للمهندسين الفنيين ؛ فقد كان بينهم عدد قليل جدا من ابناء العمال والفلاحين . ولقد تزايد عدد المهندسين الفنيين اساسا على حساب ممثلي الطبقات الاجتماعية المتوسطة . وسادت بين الغالبية العظمى منهم العادات والتقاليد البورجوازية ، وأساليب القيادة والعمل عند «زملائهم» الكبار ، الذين حصلوا على التعليم وبدأوا حياتهم العملية قبل الثورة .

غير ان طرق قيادة المؤسسات الحكومية لم تكن جامدة ، بل تعرضت للتغييرات . وحدثت تلك التغييرات تحت تأثير العلاقات الوثيقة مع الخبراء السوفييت ، ووصول خريجي معاهد التعليم العالية من البلدان الاشتراكية الى الانتاج ، وعمليات الايفاد في بعثات تدريبية لبعض الدول الاشتراكية . ويعتبر بناء منشأة أسوان المائية مثالا حيا لذلك . فعندما بدأت القيادة المصرية للمنشأة بعقد الاجتماعات الدورية الانتاجية ، والاجتماعات الصغيرة ، ومناقشة الحوادث الانتاجية في اليوم المنصرم ، والمناقشة الفورية لبرنامج العمل لليوم الجاري والفترة التي تليه ، مع اشراك «الأسطوات» والعمال المهرة ، كان من الملموس ان هذا الاسلوب يعطي دفعة سريعة لتحسين تنظيم الانتاج . وفي نفس الوقت ، ادى ذلك الى رفع نشاط العمل ، وادى الى زيادة مسئولية العمال عن الانتاج . واصبح العمال لاول مرة لا يتحدثون عن النواقص التي تظهر فقط بطريق مباشر في قطاعاتهم ، وانما يتحدثون ايضا عن عيوب اخرى، مثل خدمة التنسيق والمتابعة حيث يؤدي في كثير من الحالات الى تأخير العمل في مختلف القطاعات .

٢ ـ الضرائب والاسعار ـ ودور اعادة توزيع الاجراءات

ان الدولة ، مع اعطائها الاسبقية للاجراءات الخاصة بتوسيع الانتاج وتحسين كفاءته ، كانت تملك في نفس الوقت الوسيلة لزيادة موارد الادخار الداخلي ، مثل اجراءات التوزيع وإعادة التوزيع . وكان هناك دور خاص قامت به السياسة الضريبية ، علاوة على ان مغزاها نما تبعا لتزايد دور الدولة في المجال الاقتصادي.

عكست السياسة الضريبية في مصر ، كما هو الحال في اية دولة ، طبيعة السلطة الموجودة . وتغيرت بصورة تاريخية تلك السياسة تبعا لذلك . كان في مصر قبل عام ١٩٣٧ ثلاثة أنواع من الضرائب : ضريبة عامة اذ كانت تقتطع ٨ بالمئة من كافة الدخول بصرف النظر عن أحجامها ، ثم ضريبة الاراضي وضريبة المباني . وبدأت اعادة النظر في النظام الضريبي ، بعد ان تم اساسا في الثلاثينيات وضع نهاية لنظام الامتيازات الاجنبية في مصر، الذي كان يمتلك فيظله المقيمون الاجانب في الامبراطورية العثمانية السابقة حقوق الحصانة . وقد تمت اعادة النظر في تشريعات ذلك النظام ، بما في ذلك النظام الضريبي ، لمصلحة طبقة الاقطاعيين ، اصحاب المواقع الرئيسية في جهاز الدولة . وتم في عام ١٩٣٧ ادخال ضرائب على الارباح التجارية والصناعية ، وعلى الفوائد والعوايد ، وكذلك على مرتبات العمال والموظفين والدخول المهنية . كما تم في نفس الوقت تخفيض ضريبة الاراضي . وتم في عام ١٩٤٩ بصورة رئيسية فرض ضريبة عامة تصاعدية لزيادة دخول الدولة (٦) .

لم تتغير عموما نظم الضرائب في مرحلة تطوير راسمال الدولة في مصر ، بل بقيت كما كانت قبل الثورة . وحققت الحكومة ابتداء من عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ عدة اجراءات في اتجاه النظم الضريبية التقدمية للسكان . وقد استجابت هذه الاجراءات للسياسة العامة لتحديد نمو الدخول الباهظة للطبقات المستغلة ، وزيادة دخول الطبقات الكادحة من السكان .

وبلغت الضريبة التصاعدية حتى عام ١٩٦٠ حدود ٢ ـ ٩ بالمئة من الدخل. وتم في عام ١٩٦٠ ، بالنسبة للذين بلغ دخلهم السنوي اكثر من ١٠٥٠ جنيه مصري ، رفع الضريبة من ٩ الى ١١ بالمئة ـ ٢٢ بالمئة وارتفعت نسبة الضريبة تبعا لنمو الدخل . وتم قبل أغسطس ١٩٦٢ اعفاء الاشخاص الذين لا يزيد دخلهم السنوي على مئة جنيه من الضرائب ، وكذلك بالنسبة للفرد الواحد ، او للفرد ذي العائلة ، ومن كان له اطفال ودخله السنوي ١٦٠ جنيه . وابتداء من هذا التاريخ، تم كذلك اعفاء الاشخاص الذين لم يتجاوز دخلهم ١٥٠ جنيها مصريا للشخص الواحد، او للأسرة ذات الاطفال التي لم يتجاوز دخلها السنوي ٢٥٠ جنيها مصريا. وبعبارة اخرى ، تم رفع الحد الادنى للدخول عند الاعفاء من الضرائب . وكانت هذه الخطوة هي الاخرى في صالح الكادحين . لقد دخل في نطاق المعفيين من الضرائب في حقيقة الامر كافة العمال الغير مؤهلين .

وكانت شريحة الضرائب المقتطعة من الدخول المهنية حتى عام ١٩٦٠ شريحة

---

٦ ـ ورد وصف تاريخ تطور السياسة الضريبية في مصر في البحث العلمي للدكتور حسين خلاف «السياسة الضريبية في فترة الخمسين عاما الاخيرة» ، صدر في القاهرة في عام ١٩٥٩ باللغة العربية .

موحدة . وقد خصمت هذه الضريبة بنسبة ٢٠ بالمئة من اجمالي الدخل . غير انه ابتداء من ١٩٦١ — ١٩٦٢ ، بدأت الشريحة النسبية للضرائب على الدخول المهنية تخصم كذلك بطريقة تصاعدية بنسبة ١١ بالمئة للاشخاص الذين لا يزيد دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جم ، وحتى ٢٢ بالمئة للاشخاص الذين يزيد دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جم .

لقد بدأت على اساس تقدمي بناء المعالجة العامة للضرائب التي اقتطعت من مبالغ الدخول ، بما في ذلك الريع (قيمة الايجارات) السنوي ، وقيمة الاراضي الزراعية ، والفوائد المحصلة في بحر العام الخ . كانت تلك هي الضريبة التصاعدية الوحيدة ، الموجودة قبل الثورة ، حيث بدأت منذ ١٩٤٩ . وقد تم تغيير النظم التصاعدية لهذه الضريبة ابتداء من عام ١٩٦٠ وفيما بعد ، بهدف تعزيز المحاصرة الضريبية للاشخاص ذوي الدخول الكبيرة . فمثلا تم في عام١٩٦٦ بلوغ اعلى معدل للمحاصرة التصاعدية عن طريق رفع ضريبة الدخول بنسبة ٥ بالمئة لكل فئة من الاشخاص الذين يتجاوز دخلهم السنوي ٥٠٠٠ جـ.م . كما ارتفعت في نفس الوقت ضريبة الدفاع المقتطعة في نسبة تتعلق بالمرتبات والدخول والأجور .

وكانت هناك ايضا ، بجانب ضرائب الدخول ، ضرائب على الملكية ، والمباني ، والإرث ، والبضائع ، والخدمات ، متضمنة ضرائب الاستيراد والتصدير ، ورسوم الانتاج وضريبة الدفاع الخ . وتمكنت الدولة بواسطة هذه الضرائب من جمع المبالغ الطائلة ، مما تشهد به معطيات الجدول الآتي :

جدول رقم —٦—

حصة الضرائب في الدخل القومي
(مقدرة بالنسبة المئوية)

الضرائب	١٩٥٩—١٩٦٠	١٩٦٤—١٩٦٥	١٩٧١—١٩٧٢(٧)
مباشرة	٣ر٧	٣ر١	٥
غير مباشرة	١٢ر٤	١٤ر٥	٢٠
الاجمالي	١٦ر١	١٧ر٦	٢٥

٧ — مستوى التخطيط .

المرجع — بيانات وزارة التخطيط للجمهورية العربية المتحدة .

وتدل معطيات هذا الجدول على ان دور السياسة الضريبية في البلاد اتجه الى التعاظم . كما يتبين ، انه حتى عام ١٩٧٢ ، كانت الضرائب المباشرة وغير المباشرة تشكل ربع الدخل القومي من القيمة المصطلحة .

وفي اطار عملية تعبئة الموارد المالية لصالح ميزانية الدولة، برز بوضوح الموقف الطبقي في اعتماد السياسة الضريبية ، وزادت اهميته في ظروف الاقتصاد المتعدد البنى. واصبحت السياسة الضريبية وسيلة هامة للرقابة المحددة من جانب الدولة على القطاع الخاص . وكان لذلك مغزى خاص ، سواء بالنسبة لقطاع الزراعة او لقطاع الصناعة . غير ان الاستفادة من مثل هذه الوظيفة للسياسة الضريبية في مصر ، حسب راي كثير من الخبراء ، لم تطبق بوضوح بكل حذافيرها .

فمثلا ، هناك الاحتياطات الكبيرة غير المستخدمة في تعزيز محاصرة «دخول» العناصر شبه الاقطاعية . بنيت ضريبة الارض على اساس الايجار . وتم في عام ١٩٥٢ استنادا الى قانون الاصلاح الزراعي تحديد العلاقة بين الضريبة والريع بنسبة ١ : ٧ . غير ان ذلك لم يكن الريع المحصل حقيقة . وتم تقدير «قيمة الريع» عن الاراضي الزراعية في عام ١٩٤٩ . وكان اهتمام كبار الملاك محصورا في خفض مصطنع لهذه التقييمات ، مما أتاح لهم فرصة تخفيض ضريبة الاراضي تبعا لذلك (٨) . ولهذا السبب ، كانت «قيمة ايجار» الاراضي اقل بكثير من حقيقة المبالغ التي يحصلها الاقطاعي من المستأجرين . وتبعا لربط الضريبة على الارض بالايجار ، حرمت خزانة الدولة لمدة طويلة من تجنيد الدخول المتزايدة لاصحاب الاراضي عن طريق القنوات الضريبية . كتب هانسن ومرزوق : «كانت ضريبة الارض ، بهذه الصورة ، مجمدة منذ ١٩٤٩ على المستوى الذي اعتبر منخفضا للغاية » (٩) .

كانت ضريبة الارض في مصر تقتطع بنظام تناسبي : كان المالك يدفع مبلغ ٢ر٥ — ٤ جـ. عن كل فدان سنويا ، تبعا لجودة اراضيه . وبقي حجم ضريبة الارض الزراعية ثابتا لسنوات عديدة . غير ان الدخول في قطاع الزراعة ، في نفس الوقت ، تضاعفت كثيرا ، ولاسيما بالنسبة للطبقات الموسرة من السكان .

اتضح في ذات الوقت ايضا ان السياسة الضريبية عاجزة أمام العلاقات الراسمالية التي تكونت في قطاع الزراعة بالريف المصري . كان المستأجر ، بصرف النظر عن مساحة الارض المستأجرة ، يدفع فقط ضريبة دخل على اساس عام من الدخول في حجم ١٠٠٠ جـ.م سنويا فأكثر ، بينما لم تخضع الاستفادة من القوة العاملة الاجيرة لاية ضرائب في قطاع الزراعة . فالاقطاعي الذي يقوم بالاستثمار

8 — B. Hansen and G. Marzouk. Development and Economic Policy in the UAR. Amsterdam, 1965, p. 260 .

9 — Ibid, p. 266 .

الرأسمالي يمكنه ان يستأجر اي عدد من العمال هو بحاجة اليه ، ولا تقتطع الدولة منه اية ضرائب على استغلال العمل المؤجر . لم يعرف الانتاج الزراعي اية ضرائب، مثل الضرائب التي كانت سائدة على الارباح التجارية . مثلا : لم تتعرض للضريبة الاضافية حدائق الفواكه التي كانت تربح آلاف الجنيهات ، بينما كان يدفع كشك بيع الدخان الصغير ضريبة التجارة . كتب «هانسن ومرزوق» ان مداخيل الاراضي كانت محاصَرة بالضرائب بل كان يمكن محاصرتها بضرائب اشد ضراوة ، بينما كانت دخول أولئك الذين يفلحون الارض ، والدخول الزائدة عن المستوى الذي ينظمه الايجار معفاة تماما من حصار الضريبة (١٠) . وكانت هذه الممارسة العملية تجسيدا للظلم الاجتماعي في مصر .

لقد طالب كثيرون من رجال الاقتصاد التقدميين في مصر بالاصلاح الجذري للسياسة الضريبية بهدف الرقابة على القطاع الخاص في القطاع الزراعي . وفي حديث مع المؤلفين للسيد اسماعيل صبري عبد الله الذي يرأس معهد التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة ، طرح فكرة ابقاء النظم الضريبية الحالية المحاصرة لوضع الملاك من خمسة وبحد أقصى ، عشرة أفدنة . واقترح بالنسبة لفئات الملاك الزراعيين المتبقية ، معاملتها بشريعة ضرائب السلَّم التصاعدي . وهو يرى انه يمكن اعفاء فقراء المزارعين من الضرائب ، والمستأجرين لقطع ارض ضئيلة ، كما يمكن في نفس الوقت فرض حصار ضريبي على البورجوازية الزراعية التي تستأجر قطعا كبيرة من الارض الزراعية ، وتفلحها لحسابها الخاص مع استخدام العمل المؤجر .

واشار كثير من رجال الاقتصاد المصريين الى الامكانيات غير المستغلَة لتوسيع دور السياسة الضريبية بالنسبة للقطاع الخاص في قطاع الصناعة . ولم يتغير هيكل النظام الضريبي على الدخول الصناعية منذ ٢٣ يناير ١٩٣٩ ، عندما تم اتخاذ هذا القانون . غير ان مصر لم تعرف في ذلك التاريخ مفهوم كلمة القطاع العام بمعناها الحالي . ومن ثم ، فان النظام الضريبي المعمول به لم تكن له حدود فاصلة بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام .

وهناك المغزى الكبير لسياسة الاسعار الهادفة في مسألة الموارد الضرورية للتطور الاقتصادي الى جانب السياسة الضريبية . فان سياسة الاسعار ، كما هو معروف ، تخدم ضمان النسب الضرورية في توزيع الدخل القومي بين القطاعات، والفروع ، والدولة ، والسكان . وعلاوة على هذا ، فان سياسة الاسعار يمكن ان تحفز الانتاج ، والتقدم التكنيكي عن طريق وضع أسعار منطقية مع تنظيم مستوى «اقتصادية» الانتاج . كما يتم بواسطة سياسة الاسعار ايضا توفير مراعاة النسب

---

10 — B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR, p. 261 .

الضرورية بين نمو التبادلالسلعي ومتطلبات القدرة على وفاء الدين واجراء سياسة التصدير ـ والاستيراد .

وأصبح أمام مصر ، كما هو الحال مع غيرها من الدول النامية بصورة سريعة، الاحراج التالي : اما اتباع السياسة المركزية الهادفة ، وإما رفض هذه السياسة والموافقة على الطابع العفوي للاسعار بواسطة السوق . ومن الطبيعي انه في الحالة الاولى لسياسة الاسعار يصبح الوضع أداة قوية لبناء المجتمع الجديد .

وفي الحالة الثانية ، ربما تضمن سياسة الاسعار تطور صيغ الرأسمالية للاقتصاديات ، ملقية بذلك عبئها على كاهل الكادحين .

ومراعاة للأهمية القصوى لهذه المشكلة ، والتي كان حلها مرتبطا بطريقة مباشرة مع اختيار طريق تطور مصر ، أولت هذه المشكلة اهتماما كبيرا ، بعثة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وكانت قد زارت البلاد في منتصف الستينات .

ومن الطريف ان معظم التوصيات التي قدمتها هذه البعثة كانت مرتبطة بسياسة الاسعار . وقدمت التوصيات للحكومة برفض فكرة السياسة المركزية الموجهة بوعي في مجال الاسعار، مع اجراء التدابير الخاصة «بليبراليةالاقتصاد» . وبواسطة هذه التدابير ، يمكن اعادة سياسة الاسعار الى مجال عفوية تحركات السوق .

وكانت هذه التوصيات، في حقيقتها ، موجهة الى القضاء على العمليات المعادية للرأسمالية ، والقضاء على أسس التخطيط في الاقتصاد ، وإضعاف القطاع العام، والعودة الى النظام العفوي لتنظيم الانتاج .

وطرح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير احدى التوصيات الرئيسية للتطوير ، وقد تضمنت فكرة رفع أسعار المواد الاستهلاكية، «كطريق للخروج من الازمات الاقتصادية» التي تعانيها مصر .

ان مشكلة ارتفاع الاسعار كوسيلة لحل مهام تجنيد الموارد الضرورية لتطوير الاقتصاد ، اكتسبت في مصر مغزى اساسيا . ومن المعروف ان استقالة وزارة زكريا محي الدين في سبتمبر ١٩٦٦ كانت مرتبطة الى حد كبير ، بأنه والمحيطين به وقفوا لتأييد توصيات رفع الاسعار ، بما في ذلك المواد الضرورية الاولية ، وحققوا هذا الاجراء .

بالنسبة للدول الفتية ، بما في ذلك الدول ذات الاتجاه الاشتراكي ، فقد يكون من الخطأ أن نستبعد امكانية رفع الاسعار كإجراء يهدف الى نمو المدخرات الداخلية . وكان هذا موضوعا مطروحا للنقاش في مصر في منتصف الستينات ، وقد ذهب الرأي الى اعتبار هذا الاجراء كإتجاه وقتي وخاص ، يحدد سياسة الدولة الاقتصادية .

اما المشكلة الثانية ، التي تمت مناقشتها في البلاد، فكانت هي الدخل الطبقي في حالة رفع الاسعار اضطراريا ، كي يشمل رفع الاسعار أقل دائرة من البضائع

التي تستهلكها الطبقات غير الموسرة .

ووجدت هذه المعالجة انعكاسا لها في اجراء نظم الاسعار المحددة على البضائع الاساسية ذات الاستهلاك الجماهيري مثل الخبز والسكـر والكيروسين والزيت النباتي التي تقدم للسكان في حدود معدلات ثابتة ، وكانت أسعارها على أدنى حد من المستوى ، بالنسبة لاسعار السوق المفتوحة التي كان يمكن منها اقتناء هذه البضائع بكميات غير محدودة . كل هذا تعزز في عام ١٩٦٦ وفي النصف الاول من عام ١٩٦٧ ، عن طريق الاجراءات الادارية الهادفة الى عدم رفع أسعار بضائع المفرق . وتعرضت المحلات الخاصة التي حاولت بيع البضائع بسعر اعلى مـن السعر المحدد للغرامة المالية الكبيرة ، بل احيانا تعرضت هذه المحلات الى الاغلاق لمدد محددة .

وطرح كثير من رجال الاقتصاد المصريين على صفحات المجلات مثل «الطليعة» و«الكاتب» والصحف القاهرية اليومية قضية ضرورة تحقيق التقارب الطبقـي بصورة اكثر وضوحا ومنطقية ، سواء في سياسة أسعار البضائع الاستهلاكية ، او في السياسة الضريبية ، مما يساعد على نقل اعباء النفقات المالية في مجال نمو الانتاج ، بصورة اساسية ، الى الطبقات الموسرة في المدينة والقريـة . وليس المقصود هنا نزع ملكية العناصر الموسرة . فربما ادى مثل ذلك الاجراء في الظروف السياسية المعقدة التي عانتها مصر الى اضعاف النظام التقدمي ، وربما وضعـه تحت خطر حقيقي . وكان رجال الاقتصاد المصريون التقدميون يرون انه ربما امكن بمساعدة سياسة الاسعار والضرائب محاصرة البورجوازية والاقطاع المتبقيين ، وعدم اعطائهما الفرصة للتطور غير المحدود ، بل واستخدام الاموال المتراكمة في تعزيز القطاع العام والاستمرار في تصنيع البلاد .

٣ ـ الانتاج والاستهلاك

هناك مغزى هام وعميق للعلاقة بين الانتاج والاستهلاك في كافة البلـدان النامية . وقد اكتسبت هذه العلاقة مغزى اكثر أهمية في مصر التي بدات تحقق في الستينات الاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجذرية .

وأصبح احد هذه الاهداف الرئيسية لهذه الاصلاحـات هو توفير النهوض بمستوى حياة الشعب المصري ، وكان شديد الانخفاض في الماضي .

كانت المهمة العاجلة في البلاد تكمن في توفير الاستهلاك الشعبي . واصبح الجانب الآخر لهذه المشكلة هو تناسب معدلات نمو الاستهلاك الشعبي مع الامكانيات الحقيقية ومستوى الانتاج في الحاضر والمستقبل . غير ان الاستهلاك المتزايد في سنوات الخطة الخمسية الاولى ابتلع النصيب الاكبر لهذه الزيادة ، وفي بعض السنوات المنفردة ، فاقت نسبة الاستهلاك الزيادة الفعلية للانتاج ، مما تشهد به

بيانات الجدول الآتي :

جدول رقم ـ٧ـ

تناسب نمو اجمالي الناتج القومي لنمو مبلغ الاستهلاك
(بالمليون جنيه مصري)

السنوات	زيادة الناتج الاجمالي	زيادة مبلغ الاستهلاك	التناسب المئوي بين الثاني والاول
١٩٦٠ ـ ٦١	٨٣	٤٩	٥٩
١٩٦١ ـ ٦٢	٥٢	١٠٠	١٨٥
١٩٦٢ ـ ٦٣	١٧٢	١٤٠	٨١
١٩٦٣ ـ ٦٤	٢٠٣	١٦٢	٨٠
١٩٦٤ ـ ٦٥	١٦٣	١٥٩	٩١

المرجع : «كتاب الجيب السنوي للاحصاءات العامـة ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦» ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٢٠ .

وبهذه الصورة ، فان معدلات نمو مبلغ الاستهلاك في الخمس سنوات كانت مساوية تقريبا لمعدلات نمو الناتج القومي . ومن الطبيعي ان ذلك حدّ بصـورة جوهرية من زيادة حجوم موارد المدخرات المحلية . وظهرت في جدول الاعمـال اليومي مسألة هامة للغاية هي مسألة المراعاة الضرورية للنسب المحددة بين نمو الاستهلاك ونمو الانتاج .

كان نمو الاستهلاك في ظروف التطور الثوري لمصر عملية طبيعية للغاية . لقد كان نمو الاستهلاك ـ اولا وقبل كل شيء ـ نتيجة للزيادة الكبيرة في تعـداد السكان بالبلاد . وفي نفس الوقت ، ازدادت مقدرة السكان على التسديد ، وذلك نتيجة الاجراءات الهادفة للقيادة المصرية . ان تحديد الاجر الادنى للعمال بـ ٢٥ قرشا يوميا ، وتطبيق نظام المعاشات ، وإدخال نظم التعليم المجانية ، وتقديم كثير من الامتيازات لصغار المزارعين ، وخفض الايجارات والضرائب ، وتطبيق نظـم المشاركة في أرباح مؤسسات القطاع العام ، كل ذلك احدث بطريقة مباشرة اثره على المعدلات السريعة لزيادة صناديق الاستهلاك . وقد أدى تحقيق هذه الاجراءات الى نمو كبير للقدرة الشرائية للسكان .

وبالمقارنة بين معدلات نمو مبلغ الاستهلاك ومعدلات نمو الدخل القومي لمصر ، ربما أمكن ، بدرجة أكبر ، مراعاة تلك الحقيقة التي تتلخص في أن مفهوم «نمو مبلغ الاستهلاك» لا يطابق النمو الفعلي لاستهلاك الكادحين .

ومما يلفت النظر عند تحليل نمو مبلغ الاستهلاك في مصر ، تلك المعدلات الفائقة لنمو «الاستهلاك الاجتماعي» . فمثلا ، ازداد هذا الاستهلاك في الخطة الخمسية الاولى من ١ر٢٢٨ مليون جنيه مصري حتى ٣ر٤٣١ مليون جنيه مصري. او بمعنى آخر ازداد بنسبة ١ر٨٩ بالمئة ، بينما كان متوسط الزيادة لاجمالي الاستهلاك ٩ر٤٦ بالمئة (١١) .

وقد عكس هذا النمو تلك الاجراءات الاجتماعية للحكومة ، مثل ادخال نظم التعليم المجاني ، واجراءات تقديم الخدمات الطبية المجانية الخ . ونتيجة لذلك ، تحسن بلا شك وضع الكادحين ، وارتفع المستوى العام لمعيشة الشعب . وكان من الواضح ان «مسألة مجانية» الحصول على هذه السلعة او تلك في ظروف البلدان النامية تتطلب تفاوتا في المعالجة . وقد اعتبر فريق من رجال الاقتصاد والاجتماع المصريين التقدميين انه لم تستبعد على الاطلاق مثل تلك المعالجة التي يمكن بواسطتها في المراحل الاولى تطبيق الخدمة الطبية المجانية او مجانية التعليم للطبقات الفقيرة والمتوسطة فقط من السكان . وفي نفس الوقت ، لم تؤد كافة الاجراءات ، الموجهة لتنمية مبلغ الاستهلاك والمدمجة في خانة «الاستهلاك الاجتماعي» ، الى تحسين وضع الكادحين كنتيجة مباشرة . فمثلا ، لم يكن من صالح الكادحين على الاطلاق ذلك التضخم المفرط لجهاز الخدمات والدولة ، والذي لوحظ في مصر في النصف الاول من الستينات ، وكان فيما بعد موضع النقد اللاذع من جانب القيادة .

دار الحديث ، آنفا ، عن ان توزيع الدخل القومي في مصر تم في سنوات الخطة الخمسية الاولى لصالح رفع مبلغ الاستهلاك . لذلك ، تم تأمين نمو المدخرات بصورة اساسية على حساب جذب الموارد الخارجية ، او بكلمة أخرى ، جذب القروض الخارجية . ولقد شكلت الواردات الاجنبية في مصر نسبة ٢٣ بالمئة من اجمالي رؤوس الاموال المستثمرة في السنة المالية ١٩٥٩ – ٦٠ ، وزادت في عام ١٩٦٣ – ٦٤ حتى نسبة ٤١ بالمئة (١٢) .

حدث كل ذلك ، بسبب عدم المراعاة الكافية عند وضع الاجراءات الاجتماعية المحددة في مصر للموارد المادية والمالية الحقيقية للجمهورية . وكان هناك تركيز

---

11 — «General Frame of the 5 year plan for Economic and Social Development. July 1960 - August 1965». Cairo, 1960 .

١٢ – بيانات وزارة التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة . انظر كذلك ب. أوبرين. الثورة في نظام الاقتصاد المصري ، ص ٢٦٧ .

من اجل الحصول على المساعدات الاجنبية والاستفادة من موارد المدخرات الاجنبية .

وعلى مدار سنوات الخطة الخمسية الاولى ، تم تخطيط العجز في ميزانية الدولة . وشكل هذا العجز في عام ١٩٦٤ – ٦٥ ، وهو العام الاخير في الخطة الخمسية ، ٣ر٢٦٣ مليون جنيه مصري . وتم الحصول على قروض اجنبية لتغطية هذا العجز . وقد حدثت اثناء سنوات الخطة الخمسية الاولى في مصر تغييرات ايجابية في هيكل الدخول لميزانية الدولة ، وذلك – بصورة رئيسية – على حساب نمو دخول مؤسسات الدولة . غير ان الموارد الخارجية لجلب الاموال استمرت تلعب دورا كبيرا سواء في مجال التطور الاقتصادي ، او ضمان نمو الاستهلاك في البلاد .

وفي منتصف الستينات حاولت القيادة المصرية التقليل من الاعتماد في تطوير البلاد على التمويل الخارجي . ووجد ذلك انعكاسا له في تغير بناء دخول ميزانية الدولة ، وتشهد بذلك البيانات الواردة بالجدول التالي :

جدول رقم –٨–

تغير بناء دخول ميزانية الدولة
«مقدرا بالنسبة المئوية»

البنود	١٩٦٣–٦٤	١٩٦٤–٦٥	١٩٦٥–٦٦	١٩٦٦–٦٧
دخل مؤسسات الدولة	٤ر٤٦	٨ر٤٣	٥ر٤٧	٣ر٥١
جباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة	٤ر٢٥	٢ر٢٦	٦ر٢٨	ـر٢٧
تغطية العجز	٢ر٢٨	ـر٣٠	٩ر٢٣	٧ر٢١

المرجع : بيانات وزارة التخطيط للجمهورية العربية المتحدة .

وقد عكس تخفيض تمويل العجز في ميزانية الدولة ، ضعف دور التمويل الخارجي . ويمكن ان نضيف الى ذلك ان الدخل القومي للبلاد بمقارنته بعامي ١٩٥٩ – ١٩٦٠ زاد تقريبا بنسبة ٥٠ بالمئة حتى نهاية الخطة الخمسية (١٣) .

---

13 — «Statistical Hand book, 1952 - 1966». June 1967, p. 215 .

(شكّل النمو بالاسعار الثابتة نسبة ٤٠ بالمئة) .

والأهم من ذلك ان الاصلاحات الاجتماعية ــ الاقتصادية سمحت بتركيز الموارد المالية الكبيرة في أيدي الدولة ، مما لم ينعكس فقط في الزيادة الملحوظة لدخول القطاع العام الذي أصبح المورد الرئيسي في البلاد للمدخرات ، وانما في رفع حصة كافة دخول القطاع العام في الدخل القومي . وانطلاقا من هذا كله ، كانت الحكومة تنوي ، كما أشارت الى ذلك الصحف القاهرية ، أن تمول على حساب الموارد الخارجية نسبة ١٥ بالمئة فقط من رؤوس الاموال المستثمرة حسب الخطة السبعية الموضوعة مقابل نسبة الـ ٢٧ بالمئة في الخطة الخمسية السابقة (١٤) . وفي الحقيقة كانت الحصة الفعلية للاموال المستثمرة على حساب القروض الخارجية اكثر من المقرر . غير انها كانت أقل مما كانت عليه في الخطة الخمسية الاولى . وجعلت حصة القروض الخارجية تنخفض ببطء من عام الى آخر . وقد زاد الوزن النوعي الكبير لموارد التمويل الخارجية في ميزانية الدولة في صعاب العملة الحرة ــ المالية بالبلاد (١٥) . ومما فاقم هذه الصعاب كذلك كون نمو مبلغ الاستهلاك مرتبطا ارتباطا وثيقا باستيراد المواد الغذائية . وفي عام ١٩٦٦ ، ابتلعت المدفوعات السنوية للمبالغ الاساسية وفوائد الدين الخارجي للدولة ، وغيرها من التزامات الاتفاقيات غير التجارية ، حوالي ربع الموارد المالية من التصدير ومن بنود التصدير الغير مرئية (١٦) .

---

١٤ ــ «المساء» ، ١٢-٩-١٩٦٦ .

١٥ ــ حسب بيانات «Quarterly Economic Review» . لندن ، ١٩٦٧ ، رقم ١ ، بلغت مديونية مصر العامة بالعملات الصعبة حتى منتصف عام ١٩٦٦ حوالي ١ مليار و٣٠٠ مليون دولار.

16 — Galan Amin. Food Supply and Economic Development with Special reference to Egypt, London, 1966, p. 58, 86, 90; National Bank of Egypt. «Economic Bulletin», January 1967 .

الفصل السادس

تناقضات التطور

حققت مصر ، في فترة تنمية ما بعد الثورة ، خاصة في عامي ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ ، نجاحات اكيدة . تلك حقيقة لا جدال فيها . وقد اعترف بذلك حتى أعداء نظام عبد الناصر المعادي للامبريالية . ان السبب الرئيسي في النجاح كمن في الاصلاحات الثورية الاجتماعية ــ الاقتصادية التي تحققت في هذا البلد العربي . غير ان البلد ، الذي حقق الطفرة العصرية ، لم يكن بمنأى عن الصعاب الجديدة الموضوعية والذاتية .

كان الجزء الاعظم من الصعاب مرتبطا بالتخلف العام ، ولاسيما ما ظهر منه بصورة واضحة في المجال العلمي ــ التكنيكي . لقد ظهر هذا التخلف بصورة مهلكة خاصة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين ، حين دخلت البلدان الصناعية الى مجال الثورة العلمية ــ التكنيكية . ان التخلف العلمي ــ التكنيكي الذي ساد البلاد نتيجة للسنوات الطويلة من الاستعمار الانجليزي قد أوقف عملية تطبيق منجزت الثورة العلمية ــ التكنيكية في الاقتصاد المصري . وبرزت في المقام الاول ، كذلك ، تلك التناقضات بين ضرورة الاصلاحات الاجتماعية الجذرية وبين القاعدة الاقتصادية الضيقة التي امكن استنادا اليها اتمام تلك الاصلاحات . لقد طرحت الحياة على مصر الكثير من المشاكل المعقدة ، وارتبطت حلول الكثير منها بالخط السياسي الصحيح للقيادة . هذا ، علاوة على انه لم يكن بالبلاد اي

حزب حاكم قادر على تجميع الخبرة التاريخية للتطور . وكان هناك مغزى عميق لتلك الحقيقة التي تجلت في ان القيادة نفسها عانت الارتقاء البطيء ، ولكنه ارتقاء محدد تماما في رأيها بالنسبة لتطور العمليات الاجتماعية ، فقد بدأ تكوين النظرية العلمية للديمقراطية الثورية ، فقط ، بعد ان وصلت الديمقراطية الثورية للسلطة، وشرعت تحقق الاصلاحات الاجتماعية الجذرية .

وأخيرا ، انعكس في مصر بصورة جدية عدم التناسب بين الضرورة الحتمية للنشاط الشعبي العريض لتحقيق الاجراءات التقدمية ، وما اتضح من عدم قدرة الثوريين الديمقراطيين في المرحلة الاولى ، كما تستدعي الحياة، على تنظيم وقيادة مثل ذلك النشاط الجماهيري . وكان هذا هو التناقض بين الشعارات الثورية التقدمية التي طرحتها القيادة العليا وبين غياب العمل على تنظيم الجماهير لتحقيق هذه الشعارات في الواقع .

١ ـ الصعاب المرتبطة بالتخلف التكنيكي ـ الاقتصادي

تعتبر مصر عادة ، في نظر كثير من الباحثين ، في عداد «البلدان المتطورة نسبيا» ، بمقارنتها ببلدان آسيا وأفريقيا الاخرى . هذا ، وكانت تكتسب مصر ذلك الوضع لمجرد ان أغلب دول آسيا وأفريقيا كانت اكثر تخلفا ، الى الحد الذي كان تخلف بعضها يوشك أن يصل بها الى حافة الكارثة .

وتشهد البيانات التالية على مستوى التطور الاقتصادي لمصر في عام ١٩٦٥ ، اي بعد ١٣ عاما من وصول «الضباط الاحرار» الى السلطة : كان انتاج الاسمنت بالنسبة للفرد الواحد من السكان في مصر أقل بأربع مرات مما عليه الحال في انجلترا واليابان ، والصلب كان أقل بـ ٩١ مرة من انجلترا ، وأقل بـ ٧٦ مرة من اليابان ، والطاقة الكهربائية أقل بحوالي ٢٠ مرة من انجلترا ، وأقل بعشر مرات مما عليه نصيب الفرد في اليابان .

وبقي مستوى التعليم التكنيكي للأمة منخفضا للغاية في مصر . ان احدى السلبيات الخطيرة لتطور مصر فيما بعد الثورة انحصرت في ان القيادة لم تستطع، الى جانب كثير من الانجازات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ان تحقق على المستوى الجماهيري الجزء الذي لا يتجزأ من الثورة الثقافية ، وهو التعليم الجماهيري التكنيكي . وينبغي التوقف عند هذه المسألة بالتفصيل ، لان الاجراءات الناقصة لتطوير التعليم التكنيكي كانت ، الى حد ما ، سببا هاما في الهزيمة الحربية لمصر في يونيو ١٩٦٧ .

لقد بذل اهتمام غير كامل لوضع وتطوير التعليم التكنيكي ، وانعكس ذلك في عدد بسيط من خريجي المعاهد الدراسية التكنيكية من المستويات المختلفة ، بالنسبة للنتيجة الاجمالية لكافة خريجي المدارس المتوسطة والاعدادية والجامعات

والمعاهد . ففي بحر سبع سنوات ، ابتداء من ١٩٥٣ ــ ٥٤ (اي العام الدراسي الثاني بعد قيام الثورة المصرية) وحتى نهاية ١٩٦٠ (اي حتى بداية الخطة الخمسية الاولى) أنهى التعليم بالمدرسة الاعدادية ٤٥٢ الف تلميذ ، من بينهم ١٠ر٤ الف فقط ، او ٣ر٢ بالمئة من اجمالي العدد ، كانوا خريجين بالمدارس الاعدادية المتخصصة التي تقوم بإعداد العمال للصناعة او للانتاج الحرفي . وأنهى في المدة المشار اليها ٢٠٦ آلاف تلميذ دراستهم الثانوية ، من بينهم ١٥ر٨ ألفا فقط او نسبة ٧ر٦ بالمئة كانوا خريجي المدارس الفنية المتوسطة . وتخرج في نفس الفترة من ثلاث جامعات مصرية ٥٣ الف طالب ، منهم حوالي ١٠ بالمئة (اي اكثر بقليل من ٥ آلاف) أنهوا دراسة الهندسة (١) .

والى جانب الجامعات في مصر ، كان هناك عدد كبير من المعاهد المستقلة . غير انه حتى العام الدراسي ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، لم يكن هناك اي معهد علمي عالي متخصص يعد الطلاب في التخصصات الضرورية للصناعة والزراعة او التجارة . وبدأ الخريجون الاوائل من هذه المعاهد عملهم فقط في عام ١٩٦٢ . ونتيجة لكل ما سبق ، تم في فترة العشر سنوات بعد قيام الثورة في مصر اعداد خبراء في القانون زاد عددهم عن عدد المهندسين بحوالي الضعفين .

لقد كان نظام القبول في هذا او ذاك من المعاهد الدراسية في مصر من العوامل المعوقة لتطوير التعليم التكنيكي . وتعتبر اهم مرحلة في حياة التلامذة المصريين انهاء الدراسة الابتدائية . وغالبا ما يلتحق الاحداث في سن ١٢ ــ ١٤ بعد انتهاء المرحلة الابتدائية بالمدارس الاعدادية . وعند الالتحاق يؤدون امتحانات القبول . ووفقا لشهادة مؤلفي البحث ، الذي أجراه معهد التخطيط القومي في نهاية ١٩٦٢ ، فان التلاميذ الحاصلين على مجاميع كبيرة ، كالعادة ، كان نصيبهم المدارس الاعدادية العامة ، أما التلاميذ الحاصلون على مجاميع منخفضة في امتحانات القبول فقد وجهوا الى المدارس الاعدادية الفنية . وكان نفس نظام القبول مطبقا في المرحلة الثانية بعد ذلك من التعليم ، اي عند الالتحاق بالمدارس الثانوية (٢) .

وبعد الانتهاء من المرحلة الثانوية كان الخريجون ، وهم عادة من الشبان والفتيات في عمر ١٨ عاما ، يحصلون على الشهادة التي تسمح لهم بالالتحاق بمرحلة التعليم العالي بالبلاد . فكيف كانت تتم رغبات الطلبة ؟

كانت الغالبية العظمى من التلاميذ الراغبين في اكمال مرحلة التعليم العالي

---

1 — «UAR, Research Project on Employment and Unemployment among the Educated». Cairo, 1963, p. 50 - 53 .

2 — «UAR. Research Project on Employment and Unemployment among the Educated». p. 81 .

هي عادة من ابناء الطبقة المتوسطة اجتماعيا . وكان بين الطلبة ، في الحقيقة ، بعض ابناء الفقراء من الفلاحين والعمال ، ولكنهم كانوا يشكلون نسبة ضئيلة ، غير ان معظم الطلبة المصريين كانوا من ابناء وبنات الأسر البورجوازية الصغيرة . وكانت تظهر مباشرة في اختيارهم للتخصص «تقاليد الأسرة» المتأصلة في احتقار أولئك الذين يشتغلون بأعمال «قذرة» في مجال الانتاج المادي . وتعتبر من الظواهر الشاذة تلك الظاهرة التي تتمثل في ان «التخصصات» التي تسمى عادة «باللون الابيض» مفضلة على الدوام على تخصصات «اللون الازرق» (واللون الابيض هنا يعني الخدمة في التجارة ، او عمل السكرتارية ، او المكاتب الادارية ، والعمل في البنوك الخ ؛ وفي الوقت نفسه ، يعني اللون الازرق المهن الصناعية) . ومع ان خبراء «اللون الازرق» كانوا يتقاضون المرتبات العالية ويمتد أمامهم المستقبل الوظيفي مفتوحا ، غير ان خريجي المدارس المتوسطة يفضلون على الدوام عمل «اللون الابيض» ، ولذلك كانوا يلتحقون بالكليات المتخصصة وبالمعاهد التعليمية العالية (٣) ، — هذا ما اشار اليه مؤلفو بحث «العمالة والبطالة بين القسم المتعلم من السكان في مصر» . لماذا ؟ اولا ، وقبل كل شيء ، لان تخصص اللون الابيض لم يكن يتطلب مجهودات جدية ، ويضمن في نفس الوقت دخلا عاليا يتحقق بسهولة نسبية .

لقد ظل وضع التعليم التكنيكي في المرتبة الثانية بمصر ، حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ . وارتضت بهذا الوضع القيادة الثورية — الديمقراطية . ولم تتخذ ، على كل حال ، اية اجراءات فعالة لتغيير هذا الوضع . بالاضافة الى ان معاهد التعليم الفنية بمختلف مستوياتها كانت رسميا في وضع أقل من وضع العلوم الانسانية . فمثلا ، حتى عام ١٩٦٢ ، لم يكن للحاصلين على دبلومات معاهد التعليم الفنية المتوسطة حق في الالتحاق بالجامعات . وقد تمكن ٨ بالمئة فقط من خريجي المدارس الفنية المتوسطة في عام ١٩٥٨ — ٥٩ من استكمال تعليمهم العالي (٤) .

لم يلق وضع التعليم الفني المتخصص اي تصحيح ، حتى بعد ان انتقلت البلاد الى التخطيط المركزي وإدارة الاقتصاد القومي . ولقد تم في الخطة الخمسية الاولى استدراك النهوض القليل للوزن النوعي للتعليم التكنيكي المتخصص في البلاد . غير ان هذا النهوض كان ضئيلا للغاية .

ومن البيانات الواردة في الجدول التالي ، يتضح ان الخطة الخمسية الاولى لم تستدرك — على العموم — تطوير التعليم التكنيكي المتوسط على مستوى المدارس الاعدادية ، بالرغم من ان المدارس الاعدادية الفنية تعتبر المورد الرئيسي لتزويد

---

3 — «UAR. Research Project on Employment and Unemployment among the Educated», p. 134 .

4 — Ibid, p. 82 .

الجدول رقم —٩—

حصة الملتحقين بالمدارس الفنية
من اجمالي عدد الملتحقين في المدارس ذات المراحل المطابقة
(مقدرة بالنسبة المئوية)

مرحلة التعليم	٥٩—٦٠	٦٠—٦١	٦١—٦٢	٦٢—٦٣	٦٣—٦٤	٦٤—٧٥
— المدارس الاعدادية	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—
بما فيها :						
العامة	٨٣ر٥	٧٨ر٨	٨٢ر٣	٨٠ر—	٧٧ر٦	٧٧ر٥
الصناعية	١٠ر٨	١٣ر—	١١ر٤	١٢ر٧	١٣ر٣	١٢ر٩
الزراعية	٣ر٦	٤ر٤	٣ر٤	٣ر٨	٤ر٩	٤ر٩
التجارية	٢ر١	٣ر٨	٢ر٩	٣ر٥	٤ر٢	٤ر٧
—المدارس الثانوية	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—
بما فيها :						
العامة	٦٦ر٨	٦٤ر٢	٥٩ر٧	٥٩ر٣	٥٧ر٨	٥٩ر٧
الصناعية	١١ر٤	١٢ر٦	١٤ر٧	١٤ر٣	١٥ر٦	١٥ر٥
الزراعية	٦ر٠	٥ر٢	٥ر٧	٧ر٢	٨ر٨	٨ر٢
التجارية	١٥ر٨	١٨ر—	١٩ر٩	١٩ر٢	٧ر٨	١٦ر٦

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، ادارة الاحصاء «الخطة الخمسية الاولى» ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

كافة مؤسسات الدولة من خلال مراكز التدريب بالقوى العاملة ذات الكفاءة . ولقد تم ، بصورة ضئيلة للغاية ، التخطيط لانماء التعليم التكنيكي المتوسط على مستوى المدارس الثانوية .

ومع هذا ، كان من الواضح تماما انه تبعا لدرجة تطور الصناعة في البلاد سيتم الاحساس بصورة اكثر حدة بالعجز في الكوادر الفنية . ولا ريب في ان هذا العجز يتسبب في ايقاف بل احباط كافة الجهود التي اتخذت لتطور القوى الانتاجية في مصر .

من المعروف ان التغييرات التي تطرأ على نظام التعليم لا تحدث اثرا فوريا ، ولكن تتحقق نتيجتها على المدى البعيد ، حين ينهي الطلبة مراحل تعليمهم ويتخرجون من المعاهد . وقد تطلب ذلك ضرورة الاسراع بالاجراءات المطابقة في

مصر . وكان معهد التخطيط القومي من المجندين خصيصا لانجاز هذه الاجراءات. ووفقا لبيانات المعهد القومي للتخطيط ، شعرت البلاد في نهاية الخطة الخمسية الاولى بحدة العجز «في الكوادر الفنية» (يندرج هنا حسب التسلسل الرسمي خريجو المدارس الفنية المتوسطة ومراكز التدريب) وفي «العمال المهرة» . وقد فاق الطلب العرض في الحالة الاولى بـ ٨٥ الف فرد . وفاق الطلب العرض في الوضع الثاني بـ ١٢١ الف عامل ماهر (٥) .

وتنبأ المعهد بتفاقم هذا الاتجاه الخطير في حالة عدم حدوث تطورات جذرية في نظام التعليم التكنيكي المتخصص . وسيشكل العجز في هذه الحالة في الكوادر الفنية عام ١٩٨٠ نسبة ١٩٢٫٨ بالمئة ، وفي عام ١٩٨٥ نسبة ٤٥١٫٠ بالمئة. وسيكون العجز في القوى العاملة الماهرة في نفس المدة على التوالي ٥٨٫٧ و٨٩٫٣ بالمئة . وفي نفس هذه السنوات (وهذا ما يزيد الوضع تعقيدا) ، وحسب تنبؤات المعهد ، ستزداد كثيرا عروض القوى العاملة غير الماهرة ؛ ففي عام ١٩٨٥ قد تبلغ نسبة زيادة العرض على الطلب للقوى العاملة غير الماهرة في مصر ٣١٫٣ بالمئة (٦) .

ان التعليم التكنيكي المتخصص له اهميته ، ولكنه ليس الجانب الوحيد لمشكلة رفع المستوى العلمي ـ التكنيكي للأمة . ولعل رفع هذا المستوى يعتمد في المقام الاول على نشر التعليم الشعبي المتعدد الاختصاصات ، والدعاية للمعارف التكنيكية بين الجماهير الشعبية العريضة وما الى ذلك من الاجراءات المماثلة .

ومن الواضح تماما انه لم يكن يمكن التغلب على التخلف العلمي ـ التكنيكي في مصر بالاجراءات الاقتصادية البحتة . فعملية اتاحة العلوم التكنيكية وإدخالها في حياة الجماهير تعتبر عملية اجتماعية . ولقد كان التخلف التكنيكي في مصر ثمرة العجز الطويل في مجال التعليم بين الجماهير الكادحة .

في الفترة الاولى بعد ثورة ١٩٥٢ ، كانت الاجراءات الرئيسية لحكومة مصر في مجال التعليم الشعبي منحصرة في بناء المدارس بالريف . ونتيجة لذلك، ارتفع عدد التلاميذ القرويين ارتفاعا كبيرا في المدارس الابتدائية . كما لوحظ ارتفاع بسيط في عدد التلاميذ بالمدارس الاعدادية والثانوية . فمثلا ، تضاعف عدد خريجي كافة المدارس الاعدادية في مصر بمقدار مرتين وأكثر ، وذلك منذ عام ١٩٥٣ حتى ١٩٦٠ . وتضاعف في هذه الفترة بمقدار مرتين ونصف عدد خريجي

٥ ـ يدخل في احصاء «العمال المهرة» العمال الذين تخرجوا من مراكز التدريب او مدة التدريب بعد انهاء المدارس الاعدادية (معهد لتخطيط القومي) «تخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية المتحدة» المادة ، الجدول رقم ٣٢ ، ٣٣ .

6 — Institute of National Planning. «Manpower Planning in the UAR», Ap. I, table N 34 .

المدارس الثانوية في مصر (٧) . كل هذا ، بلا شك ، كان من مآثر القيادة الثورية. وكان ميراث الجمهورية ـ بالرغم من كل هذه الاجراءات ـ ثقيلا لدرجة ان الجزء الاعظم من الشباب المصري الذي ينشد التعليم في المدارس الابتدائية والاعدادية، وناهيك عن عدده الذي ينشد التعليم في المدارس الثانوية ، بقي بلا تعليم . وفي عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ وحسب البيانات الرسمية ، بلغت النسبة العامة للمترددين على المدارس الابتدائية ٥٧٫٥ بالمئة فقط وكانت النسبة تنخفض احيانا في الريف الى ٧٢ بالمئة . وبهذه الصورة ، يمكن القول بأن كل طفل من أصل اربعة اطفال بين السادسة والتاسعة من العمر لم يتعلم القراءة والكتابة ، ولم يتردد على المدرسة الابتدائية .

وقبيل أواخر الخطة الخمسية الاولى وضع هدف ينحصر في وصول التعليم الى نسبة ٨٤ بالمئة من الاطفال في عمر الدراسة الابتدائية (٨) . وقد تم في الخطة الخمسية افتتاح ما يقرب من مئة مدرسة في العام . وقد كان ذلك نقصا جليا بالنسبة لبلد يبلغ سكانه ثلاثين مليون مواطن (علاوة على ان تعداده يزداد بسرعة).

أما فيما يتعلق بالمدارس الاعدادية ، فقد روعي وفقا للخطة الخمسية الاولى استيعاب عدد من المقبولين يصل في عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ الى نسبة ٢٠ بالمئة من عدد التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الابتدائية (٩) . وتلقي التعليم في كافة المدارس الاعدادية ـ وفقا لاحصاءاتنا ـ في عام ١٩٦٠ ، نسبة ٨ بالمئة فقط من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ و١٤ سنة . وفي نهاية الخطة الخمسية ، بلغت هذه النسبة ١٠ بالمئة فقط تقريبا (١٠) . وتلقى ما يقرب من نسبة ١٠ بالمئة من الشبان والفتيات الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و١٨ عاما تعليمهم في المدارس الثانوية بالبلاد . وذلك في عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ . ومن الطبيعي ان مثل تلك المعدلات من التعليم العام ، لبلد مثل مصر ، لا يمكن ان توفر عوامل القضاء على التخلف التكنيكي للأمة . وعلاوة على ذلك ، فان كثيرا من تلاميذ هذه النسبة الضئيلة الذين تلقوا تعليمهم الثانوي كانوا مضطرين الى قطع مرحلة التعليم والخروج من المدرسة نتيجة ظروف الحياة المادية الصعبة في الاسرة . فمثلا ،

7 — «UAR. Research Project on Employment and Unemployment among the Educated», p. 50 .

8— Ministry of Education. Distribution of educational services among Governarates in UAR May 1961 .

9 — Institute of National Planning, «Manpower Planning in the UAR», p. 25 .

١٠ ـ تم الاحصاء بناء على٣ بيانات تعداد السكان . وتم الحصول على عدد التلاميذ الدارسين في المدارس الاعدادية والثانوية في نفس الوقت من بيانات وزارة التعليم .

أنهى التعليم في عام ١٩٦١ نسبة ٦٣ بالمئة فقط من التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس الاعدادية . كما ان نسبة غربلة الطلبة من معاهد التعليم العالية تعتبر مرتفعة للغاية حيث بلغت ٤٩ بالمئة (١١) .

ويعتبر نزول المثقفين الى طبقات الشعب العريضة في مصر ظاهرة معدومة . فلم تكن هناك مسيرات جماهيرية للمثقفين بين أبناء الشعب بهدف النهوض بمستواه الثقافي . وظهرت تلك الحواجز الاجتماعية التي بقيت بدون تذليل ، حتى بعد اصدار الاصلاحات الثورية ، مثل ذلك السور الذي بقي حتى يومنا هذا بين الملاّك والمعدمين . وفي الحقيقة ، ان وزارة الارشاد القومي أسهمت ببعض الاموال لتنظيم رحلات الكتاب والممثلين ورجال الفن في البلاد ، لاهداف نشر الوعي والثقافة . غير ان العمل الجاد الدؤوب لرفع مستوى ثقافة الشعب لم يستمر ، ولم يصل الى أعماق الكفور والنجوع .

عاشت مصر تحت نير العسف الاجنبي مئات الاعوام . وبدأت مصر في عام ١٩٥٢ ، تحظى بحكم ابنائها من المصريين لاول مرة منذ قرابة خمسمئة عام. وأشار كثير من المؤلفين المصريين الى ان الشعور العنيف بالكرامة القومية بعد ثورة١٩٥٢ ، ونجاحات تطور مصر المستقلة ، والنمو السريع لتأثيرها في العالم العربي ، وخروجها الى المسرح الدولي كقائدة «للعالم الثالث» الى حد ما ، كان له تكاليفه . ولكن كان يخيل للمصريين ليس فقط للبسطاء والفلاحين وأشباه المتعلمين ، وانما ايضا لممثلي الفئات المثقفة — ان الانجازات الجدية لا تتطلب الجهود والتضحيات الكبيرة!

لقد طرحت الحياة بصورة ملحة في مصر قضية ضرورة العمل السياسي بين الجماهير ، لتعزيز عنصر الوعي في النضال من اجل تقدم البلاد . وتبعا لذلك ، يجب الاشارة الى ان التخلف العام في البلاد لا يمكن بأية صورة من الصور ان يضع في موضع التشكك دور الجماهير في تطوير ثورة التحرر الوطني المصرية. وتبعا لتطور الثورة ، ولاسيما في مرحلتها الديمقراطية ، ينبغي أن تتعزز عملية تحويل الجماهير الشعبية ، وعلى رأسها الكادحون ، الى دعامة اجتماعية عريضة للنظام التقدمي . وان ضرورة مثل هذا التأييد لا يمكن التقليل منها بحال من الاحوال ، نتيجة التخلف العام للبلاد . غير ان تقدم الشعب يرتبط كذلك ، مباشرة ، بضرورة التغلب على تخلف البلاد ، وبالعمل الضخم الذي يقوم به النظام التقدمي بين الجماهير الشعبية ، من اجل التثقيف والتعليم العام والسياسة . وقد اظهر تاريخ الثورة المصرية ان «التسييس» الموضوعي للجماهير قد تم على نحو اسرع من «تقننة» الجماهير . ومن الواضح انه في مثل هذه الظروف تتأكد أهمية ردم هذه الهوة بين هاتين العمليتين ، وإيلاء اهتمام خاص

11 — Institute of National Planning, Manpower Planning in the UAR. p. 76 .

بمسألة تطوير الامة تقنيا .

لقد ارغمت الحياة قيادة مصر ، ولاسيما عند المنعطفات الحادة ، بأن تأخذ في عين الاعتبار هذه الضرورة التاريخية .

٢ — السياسة والتطور الاقتصادي

ان موقف لينين معلوم من دور السياسة الفعال ، ولاسيما في المرحلة الانتقالية . وتنبع دائما قوة السياسة في انها تعبير مباشر مركز للاقتصاد . لا تستطيع السياسة ان تؤدي الى نتائج ايجابية طويلة الامد بمعزل عن الاقتصاد(١٢).

وقد لعب العامل السياسي في مصر ، كما في غيرها من البلدان النامية الاخرى ، دورا نشيطا للغاية . وكان لهذه الخصيصة وجهاها : الايجابي والسلبي. لقد بدأت عملية نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب ، وخلق القطاع العام في شكله الراهن ، كإجراء سياسي موجه ضد النفوذ الاجنبي ، وضد محاولات الامبريالية الساعية الى اعادة النظم الاستعمارية الى مصر . وكانت الخطوات الاولى في هذا الاتجاه هي تأميم شركة قناة السويس التي كانت دولة داخل الدولة ، وحصنا للنفوذ الاستعماري في البلاد . وليس من قبيل الصدفة ان السبب الرئيسي في تأميم الشركة كان هو ذلك الجانب من نشاطها . وكانت نتيجة العدوان الامبريالي «الثلاثي» ، أن فرضت الحراسة على ممتلكات البريطانيين والفرنسيين . وبعد التدخل البلجيكي الاستعماري المكشوف في شؤون الكونغو المستقل ، تم اتخاذ اجراءات مماثلة ضد راس المال البلجيكي في مصر . وسبقت التأميم «عملية التمصير» التي أبقت الملكية الاجنبية السابقة في القطاع الخاص . وكانت بواعثها الاساسية تتلخص بصورة رئيسية في المجال السياسي للنضال ضد النفوذ الامبريالي في البلاد . وتم التأميم في عام ١٩٦١ كإمتداد منطقي لهذه العملية . وكان ذلك وضعا اقتصاديا جديد النوعية ، غير انه تطور من عملية سياسية بحتة الى النضال ضد النفوذ الاجنبي والامبريالية والبورجوازية الكبيرة، بل وضد جزء من البورجوازية المصرية المتوسطة . وتم في تلك الآونة بالذات انشاء القطاع العام .

ولقد أوضحت التجربة المصرية بجلاء ان المنطق الداخلي لتسلسل النضال المعادي للامبريالية قد يؤدي الى الاجراءات المعادية للرأسمالية . ولا يكون ذلك الا في حالة واحدة فقط ، هي اتباع سلطات الثورة سياسة نشيطة ضد الامبريالية، ومواصلة تلك السلطات نضالها ضد تسلط الامبريالية . وبيت القصيد هو مقدرة

١٢ — انظر ف. ا. لينين . المختارات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٢٧٨ .

مثل تلك السياسة التي تعطي في بعض الاحوال نبضة للاجراءات المعادية للرأسمالية . ربما يكون من الخطأ أن نغفل دور ذلك «العامل المنشط» للعمليات الموجهة ضد الرأسمالية المحلية كإتجاه حاسم معادٍ للامبريالية في السياسة . وعلاوة على ذلك ، فان فعل هذا «العامل المنشط» يتعدى مجال النطاق الذاتي لاتخاذ القرارات . ويفسر منطق الانتقال الى الاجراءات المعادية للامبريالية في أن النضال المعادي للامبريالية قد تحقق تحت قيادة لا تنتمي الى البورجوازية المحلية، وأن العناصر الثورية الديمقراطية تعمل بصورة موضوعية على إضعاف البورجوازية المحلية كطبقة . ان الضربة الموجهة لمصالح رأس المال المحتكر الاجنبي في البلاد تلحق ضررا محدودا بالمواقع المرتبطة به من مجموعات البورجوازية المحلية ، كما تعزل لدرجة كبيرة الرأسمالية المحلية عن التأثير المباشر للاحتكارات الاجنبية . ومن الطبيعي ان الرأسمالي المحلي يصبح في هذه الحالة اضعف وأكثر هزالا . وقد أوضحت التجربة المصرية انه يمكن الانتقال في ظل العمل النشيط للعامل السياسي المعادي للامبريالية الى الاجراءات المعادية للرأسمالية ، حتى في تلك الظروف التي تكون فيها البلاد قد خطت بالفعل من قبل على طريق التطور الرأسمالي .

وقد اتضح الاثر الايجابي للعامل السياسي في انشاء القطاع العام ، وتوسيع دور الدولة الاقتصادي ، وفي الانتقال الى الاجراءات المعادية للرأسمالية في مصر. غير ان اثر العامل السياسي على التطور الاقتصادي ليس متساويا . ويمكن أن يحدث العامل السياسي اثرا سلبيا في حالة تجاهل المطالب والقوانين الاقتصادية للبلاد ، وظهور بواكير المغامرة في السياسة .

ان التجربة المصرية تعطي البراهين على ذلك .

ان مضمون مثل هذه المخاطرة اوسع بكثير من وجود العناصر الذاتية المغامرة في تصرفات بعض القادة لهذه او تلك الدولة . يحدد ف.ا. لينين المغامرة في السياسة كظاهرة اجتماعية وتاريخية . ولا يمكن استقصاء منابعها في مصر بدون أن تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة قوى البورجوازية الصغيرة التي وصلت الى السلطة، وكذلك التخلف التكنيكي ــ الاقتصادي العام للجمهورية . وقد خلق اجتماعهذين العاملين ظروفا اكثر مناسبة لظهور ولتطور الثورية البورجوازية الصغيرة الى حد ما التي قال عنها ف.ا. لينين انها «تضارع الفوضوية او تقتبس منها شيئا ما ....» (١٣) ان النتائج المؤسفة للمخاطرة السياسية يمكن ان تصبح مباغتة لأولئك الذين أثاروها . هذا الى جانب ان الاشخاص الذين اثاروا هذه النتائج المباغتة يمكن أن يكونوا من ذوي النوايا الحسنة ، ومن ذوي العقائد الثابتة في الوجهة الصحيحة والثورية لمواقفهم وافعالهم . وعلى الرغم من كل ذلك ، فغالبا ما تؤدي أعمال أولئك ، كما أكد ف.ا. لينين ، الى العواقب الوخيمة .

---

١٣ ــ انظر ف. ا. لينين . المختارات الكاملة . المجلد ٤١ ، ص ١٤ .

ومن البديهي ان مثل هذا الطرح للقضية لا يعني نفي ضرورة المخاطرة السياسية بهذه او تلك الدرجة لكل الثورات . وليس المقصود هنا شجب القرارات السياسية الجريئة ، وانما تعليلها وعدم اللجوء الى المخاطرة الا حين تكون مبررة.

لقد ظهرت المخاطرة التي لا مبرر لها في مجال البناء الاقتصادي لمصر . ولاسيما في المعالجة السيئة لتحديد معدلات نمو الدخل القومي ، وذلك عند وضع الخطة الخمسية الاولى لتطور الاقتصاد القومي . فقد تم انشاء ست لجان لوضع مشروع الخطة في عام ١٩٥٨ ، ومثلت هذه اللجان مختلف فروع الاقتصاد. كما تم توحيد اقتراحات اللجان المتخصصة في لجنة مشتركة واحدة . وقدمت هذه اللجنة مشروعا ملخصا للجنة التخطيط القومي ، التي كلفت بدراسته ، وادخال التعديلات عليه ، وعرضه للتصديق من جانب المجلس الاعلى للتخطيط القومي الذي تراسه الرئيس عبد الناصر .

«ارتبكت كلتا اللجنتان لقرار الرئيس بتحديد معدلات النمو بمستوى أعلى بكثير مما كانت عليه التوصيات المبدئية» (١٤) .

طلب المجلس الاعلى للتخطيط القومي مراجعة جذرية لعمل المخططات التمهيدية للبرنامج ، كي يمكن تحقيق مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات بدلا من عشرين (١٥) . وعليه فان الخطة الخمسية الاولى يجب ان تؤدي الى مضاعفة الدخل القومي بنسبة ٤٠ بالمئة ، والخطة الخمسية الثانية بنسبة ٦٠ بالمئة .

وقد تم توزيع رؤوس الاموال المستثمرة على فروع الاقتصاد ، حتى قبل تحديد الامكانيات الفعلية للبلاد في توفيرها .

وكان من نتيجة ذلك ، ان المعدلات المطروحة لنمو الدخل القومي لم تدعم بالنمو المقابل لموارد المدخرات الداخلية . وتبعا للامكانية المحددة نسبيا لموارد الدولة المالية ولحجم الانفاق الهائل (الذي تم وضعه في الحقيقة بصورة تعسفية) للخطة الخمسية الاولى ، فان مصروفات ميزانية الدولة فاقت الدخول باستمرار.

وبالطبع ، يجب الا نغفل ، عند تحليل انجاز مهام الخطة الخمسية الاولى ، تلك الحقيقة التي تتمثل في ان اعداد الخطة الخمسية تم في ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ ، عندما كان القطاع الخاص ما يزال يشغل المواقع الممتازة في الاقتصاد . ولم تبدأ عملية اعادة البناء الاجتماعي للمجتمع الا خلال تنفيذ الخطة الخمسية . وعرقل ذلك الى حد ما ، تنفيذ الخطة التي وضعت ، مع مراعاة احتياجات الانتاج في

---

١٤ ــ لجنة التخطيط القومي . الرسوم التخطيطية لتقديرات وتخطيطات اللجنة المشتركة طويلة الاجل . مذكرات اللجنة ، رقم ١١٣ ، ١٢٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، عامي ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ .

١٥ــ انظر «الكتاب السنوي للاحصاءات العامة للجمهورية العربيةالمتحدة» عام ١٩٥٩ (ص٨٢٠). فقد ورد كذلك في توصيات «التخطيط القومي» مضاعفة الدخل القومي في ٢٠ عام .

القطاع الخاص . غير ان تركيز الجزء الاعظم من وسائل الانتاج في أيدي الدولة نجم عنه في نفس الوقت اتجاه مضاد لتسريع نمو الانتاج . وكان ظهور الصعاب الجدية في أعوام الخطة الخمسية الاولى ، بسبب عدم فعالية الاستفادة من الافضليات التي تم الحصول عليها خلال عملية التأميم الواسعة . والى جانب ذلك تجلى بوضوح عامل آخر وهو الحل السياسي البحث لمسألة معدلات التطور دون ان تؤخذ بعين الاعتبار الامكانيات الاقتصادية الفعلية .

ويجب القول ، انه بدأ التغلب ، اخيرا ، على انعزال السياسة عن الاقتصاد في قضية معدلات نمو الدخل القومي في مصر . كانت معدلات نمو الدخل القومي في الخطة السبعية التي تم وضعها عام ١٩٦٦ اثر الخطة الخمسية تقوم على أسس أصح بكثير . وقد لعب القطاع العام الدور المهيمن في الصناعة ، كما تم بدقة اكثر حساب وتوزيع الامكانيات المتوفرة والموارد . وتدعم في هذه المرة معدل النمو العالي بما فيه الكفاية (٧ بالمئة) بالتغيير المقرر في نظام توزيع الدخل القومي، بهدف ضمان تمويل استثمارات رؤوس الاموال المقررة .

ولم تظهر عناصر الذاتية والمغامرة في المغالاة في رفع معدلات نمو الاقتصاد فقط ، ولكن ايضا فيما يتعلق بمشكلة التصنيع . حيث تم التركيز المتزايد خلال تحقيق الخطة الخمسية الاولى ، بل واثناء اعدادها ، على بناء كثير من مشاريع صناعة صنع الماكينات ، بدون التنسيق الكافي بينها وبين كافة فروع الاقتصاد القومي . هذا ، علاوة على ان المسألة لم تكن خطأ في الاقتصاد . ذلك لانه قد تم بشكل عام ــ كما أظهرت الحوادث ــ توجيه اهتمام ضئيل جدا عند التخطيط لها من ناحية الجانب الاقتصادي . لقد أملت بصورة اساسية التصورات السياسية او ــ على الاصح ــ الهيبة فكرة انشاء هذه المؤسسات . ان مشكلة النمو الاقتصادي للبلدان المتجهة الى طريق التطور اللارأسمالي ــ كما هو معروف ــ يمكن حلها عن طريق التصنيع . بهذا ، يمكن في آن واحد توفير النجاح للنضال من اجل الاستقلال الاقتصادي ، والتغلب نهائيا على العواقب الاقتصادية الوخيمة للاستعمار ، تلك التي نشأت وتطورت في عهد السيطرة الاجنبية في البلاد . غير ان تثبيت هذه النتيجة العامة لا ينفي الحاجة الى دراسة مسألة الطرق العينية للتصنيع .

كانت في مصر عدة وجهات نظر حول طرق التصنيع . وانطلاقا من الظروف الخاصة للبلد ، رأى كثير من رجال الاقتصاد انه ربما كان من المهم ان يستفاد مباشرة في خطط التصنيع من حقيقة ان مصر تعتبر منتجة لاحسن قطن طويل التيلة في العالم ، وكذلك من الموقع الجغرافي للبلاد . ولتحديد هذه الاحتياطات المتوفرة في مسألة تطوير صناعة النسيج المصرية ، اكد بعض الباحثين ان تصدير القطن الخام شكل ما يقرب من ثلثي محصوله السنوي في مصر .

ورأى كثير من رجال الاقتصاد المصريين انه يجب التركيز على تطور الفروع المتجهة ليس فقط للسوق الداخلية ، وانما للسوق الخارجية ، والتي يمكن ان

يعطي تعريف منتجاتها الاموال اللازمة لاستيراد المعدات والمواد الغذائية . فمثلا ، كان من راي الدكتور فوزي رياض فهمي التركيز اولا على تطوير تلك الفروع ، التي «تضيف اثناء عملية الانتاج قيمة الى المنتجات المصنعة محليا او المستوردة شبه المصنعة» (١٦) . واعتبر ان الفروع التي لها آفاق في مصر هي الصناعة الخفيفة والصناعة الكيميائية . ويبدو انه قد تفتحت الآفاق لتطور صناعة البتروكيماويات بعد الاعمال الناجحة للتنقيب عن حقول البترول الضخمة . ويرى الدكتور فهمي، ويشاركه رأيه ايضا ، كثير من الاقتصاديين المصريين الآخرين مثل أ. حسني وعبد الرازق محمد حسن ، انه ينبغي في المرحلة الاولى لتطور الصناعة بمصر ان يولي اهتمام خاص لتكوين الانتاج الذي من شأنه تأمين الماكينات والمعدات الاخرى لاكثر الفروع تمتعا بآفاق واسعة ، مثل النسيج ، وصناعة الاسمنت ، وصناعة الاسمدة الكيماوية ، ومصانع تكرير البترول . وكانت هذه التوصيات واقعية ، غير انه لم يتم اتباعها في جميع الاحوال .

ان الموقف غير المدعم بالحجج الكافية تجاه ممارسة التنمية الاقتصادية ، وانعزال المهام السياسية المطروحة عن الامكانيات الاقتصادية لتطبيقها في الحياة ، يمكن ان يعرض للخطر الكبير انظمة الحكم الثورية الديمقراطية والاستقرار السياسي في البلدان النامية بشكل عام . وقد ظهرت نذر مثل هذا الموقف في مصر . لكن ظهوره ، مع ذلك ، كان بدرجة اقل بكثير مما في عديد من البلدان الاخرى التي اختارت طريقا مماثلا لتطورها . فقد كان هناك تأثير ملموس وايجابي لتطور مصر الارقى نسبيا ، وللنظرة الواقعية التي كان يتحلى بها رجال الدولة الموجودون في السلطة .

٣ ــ تناسب جوانب التطور ــ الاجتماعية والاقتصادية

كان حل التناقض بين جانبي التطور الاقتصادي والاجتماعي مشكلة صعبة بالنسبة لمصر . ولقد ظهر هذا التناقض من جانبين : فلم تتوقف التحولات الاجتماعية ، فقط ، نتيجة انعدام القاعدة المادية الكافية من اجل تحقيقها ، بل وكذلك لان وتائر النمو الاقتصادي قد تخلفت نتيجة التحولات الاجتماعية التي يجري تطبيقها ، والضرورية بشكل عام . لكن تحقيقها جرى بدون المقدمات الاقتصادية اللازمة . والمعروف ان التحولات الاجتماعية الاساسية في المجتمع هي تلك التي تؤدي الى تغيير طابع ملكية وسائل الانتاج ، اي تؤدي في نهاية المطاف ،

---

١٦ ــ فوزي رياض فهمي . بعض آفاق تغيير التركيب في قطاع الصناعة وآثارها على مصر (١٩٣٠ ــ ١٩٧٠) . ــ معهد التخطيط القومي . ملاحظات داخلية رقم ٢ ، ابريل ١٩٦٨ .

الى تغيير العلاقات الانتاجية . ان العلاقات الانتاجية التي توافق وضعية قوى الانتاج تعتبر بدورها العامل الاساسي في تطوير قوى الانتاج .

وينصب الاهتمام عادة على تعويق العلاقات الانتاجية «البالية» لتطور قوى الانتاج. (وهو موقف صائب تماما ، فهنا بالذات تتجلى الوحدة الدياليكتيكية لقوى الانتاج والعلاقات الانتاجية بصورة رئيسية) . لكن هذا التأثير التعويقي يتولد موضوعيا بحكم السبق المفرط في تطور علاقات الانتاج . وقد طرح قسم معين من الاوساط التقدمية المصرية ، بالاخص في الستينات ، كمهمة أولية تأسيس القطاع العام في جميع مجالات الاقتصاد الوطني ، واعتبر الاستعداد لتطبيق التأميم على كافة فروع الاقتصاد الوطني كمرحلة لتطور «الاتجاهات الموالية للاشتراكية» التي نادى بها عبد الناصر .

ان هذه الافكار لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص طريق التطور اللاراسمالي . فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة الى حد كبير التي جرت في البلاد قد هيأت المقدمات لانتصار الاشتراكية في المستقبل . لكن الافراط في تجاوز وتائر التأميم في بلاد تهيمن فيها البورجوازية الصغيرة مثل مصر ، كان يمكن ان يعرض نظام الحكم التقدمي لتهديد مباشر .

على انه لم تكن هناك اية علاقة بين فقدان الآفاق الثورية للمستقبل ، وبين قضية الخطر المتأتي عن المضي بسرعة الى الامام في تطبيق التحولات الاجتماعية، وبخاصة ما يتصل منها بتغيير طابع ملكية وسائل الانتاج . ان الفرق بين الثوريين والاصلاحيين يكمن جزئيا في ان الفئة الاولى تستخدم كل ترسانة الوسائل المتوفرة ، وتسعى لمعايرتها بالامكانيات الموجودة لديها . ولا تخسر عندئذ الحس بالآفاق الواقعية . ان الثوريين يرسمون فاصلا دقيقا بين استراتيجية وتكتيك التطور الثوري . بينما ترفض العناصر اليسارية المتطرفة ان ترى هذا الفاصل ، وتتجاهل التكتيك . والاصلاحيون لا يرون هذا الفرق ايضا ، ولكن لسبب آخر، هو انهم لا يعرفون الهدف الاستراتيجي ، ويكرسون كل نشاطهم للنضال من اجل حل المهام ذات الطابع التكتيكي فقط .

ويمكن القول ان التناقض بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي للتطور قد تجلى بمصر في اكثر الاشكال حدة ، في زمن الرئيس عبد الناصر ، خلال صدام المشكلة الاجتماعية الحادة لعمالة السكان بالحاجة الاقتصادية الملحة لنمو انتاجية العمل .

وقد اكتسب الاستخدام الرشيد للموارد البشرية في مجال الانتاج اهمية كبرى لا بالنسبة لمصر وحدها ، بل وبالنسبة للدول النامية الاخرى التي يتزايد عدد سكانها بسرعة . لكن وضع مصر ، كما أشرنا الى ذلك ، صعب للغاية . **وذلك** لان تأثير العامل الديموغرافي اصبح حادا للغاية بفعل عدد من الظروف ، منها على الاخص ضيق مساحة الاراضي المزروعة ، والصعوبة البالغة في زيادتها .

جدول رقم –١٠–

المعطيات المقارنة لنمو السكان والاراضي المزروعة بالحبوب والاراضي الزراعية الاخرى في الجمهورية العربية المتحدة

	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
تعداد السكان بالملايين	٢ر١١	٨ر١٢	٢ر١٤	٩ر١٥	٤ر١٩	١ر٢٦
الاراضي المزروعة بالحبوب (بملايين الأفدنة)	٤ر٥	٢ر٥	٥ر٥	٣ر٥	٧ر٥	٨ر٥
الاراضي الزراعية الاخرى بالنسبة لكل فرد من السكان	٤٨ر٠	٤٠ر٠	٢٩ر٠	٣٣ر٠	٣٠ر٠	٢٣ر٠
الاراضي المزروعة بالحبوب (بملايين الأفدنة)	٦٦ر٧	٦٩ر٧	٣١ر٧	٦٦ر٨	١٧ر٩	٣٧ر١٠
الاراضي المزروعة بالحبوب بالنسبة لكل فرد من السكان	٦٨ر٠	٦٠ر٠	٦٢ر٠	٥٢ر٠	٤٨ر٠	٣٩ر٠

المصادر :

«UAR. Department of Statistics, Basic Statistical Data» , 1962 , «Statistical year Book», 1962 .

وتبين معطيات الجدول السابق ان تقلص مساحة الاراضي المزروعة بالحبوب بالنسبة لكل فرد من السكان قد اكتسب طابعا ينم عن كارثة في مصر . ولم يمكن ايقاف هذه العملية ، مع عدم تغيير النسبة المئوية الكبيرة لمتوسط زيادة السكان ، حتى بقيام الدولة بتوظيف الحد الاقصى من رؤوس الاموال الممكنة في ذلك الوقت في اغراض ري الاراضي الصحراوية . ولا يمكن – بحسابات الاقتصاديين المصريين – ان يغير الوضع بصورة جذرية مع استمرار الزيادة الحالية في السكان (بمعدل ٨ر٢ بالمئة سنويا) ، حتى بزيادة الاراضي الزراعية في البلاد بمقدار الثلث ، نتيجة لانشاء السد العالي بأسوان .

فهل صحيح هذا الاستنتاج الذي توصل اليه الاقتصاديون المصريون ؟ نعتقد

انه صحيح . وفيما يتصل بزيادة السكان في مصر بسرعة فائقة ، يبقى نقصان الاراضي المزروعة حبوبا بالنسبة لكل فرد من السكان قائما حتى بعد ان تزيد تلك الاراضي زيادة كبيرة . وقد هيأت منشأة أسوان – في ذات الوقت – الظروف ذات القدرة الاكبر على اضعاف ضغط العامل الديموغرافي في المستقبل . وجدير بالذكر ان الامر لا يقتصر على ان انشاء السد العالي قد زاد بشكل ملموس من مساحة الاراضي الزراعية بصورة مباشرة وكافية ، ولكن يتصل ايضا بأن السد العالي جزء من المنشأة الكهرمائية التي بنيت في أعالي النيل بأسوان . وتعتبر الفوائد الناجمة عن تشغيلها عظيمة ومتعددة الجوانب .

وجدير بالذكر في هذه المناسبة ان احدا لم يقل بأن المنشأة الكهرمائية في أسوان ستسد حاجة البلاد الى الاراضي الزراعية . بل ان الامر على العكس ، اذ كان الاقتصاديون المصريون ، وكذلك الشخصيات السياسية ومنهم الرئيس عبد الناصر نفسه ، يضعون دائما في حسابهم ان تعداد السكان في مصر سيصل في الاعوام العشرة القريبة القادمة الى ٤٠ مليون نسمة وان الكثيرين منهم بالطبع لن يحصلوا على الارض . وسيتطلب الامر عندئذ تشغيلهم في الصناعة ، او في مجال الخدمات . وهنا ، تتجلى بكامل حجمها الافضليات والفوائد التي تجنيها البلاد من مشروع أسوان .

ان تأسيس قاعدة ضخمة للطاقة تحتاج اليها الصناعة النامية ، والري الدائم ، وتوفر امكانية واقعية لمكافحة الجفاف والفيضانات ، والكثير من الافضليات الاخرى ، ستكون في خدمة الجيل الصاعد من الكادحين المصريين . وفي هذا ، يكمن مغزى بناء المنشأة الكهرمائية العملاقة على ضفاف النيل في أسوان .

على ان زيادة مساحة الاراضي الزراعية نتيجة انشاء السد العالي تعتبر اقصى استفادة ممكنة من المستوى الراهن لامكانيات البلاد التكنيكية والاقتصادية في هذا المجال .

ومن الواضح ان مصر قد بلغت في هذا السبيل «الحد» الذي يتوفر في الوقت الحاضر – كما يرى الخبراء – بغية الاستفادة من الاراضي الصالحة للزراعة . لكن زراعتها مع ذلك لم تتم حتى الان .

اما فيما يتعلق بامكانيات زيادة الاراضي المزروعة بالحبوب ، فستكون زيادة مساحتها على حساب مساحة الاراضي الزراعية الاخرى محدودة ، حتى في حالة التكثيف الشديد للزراعة ، حيث يمكن جني ثلاثة محاصيل سنويا في مصر من خير اراضيها .

وفي الوقت نفسه ، لم تظهر دينامية متوسط الزيادة السنوية للسكان ميلا الى التناقص منذ عام ١٨٨٢ (عام اول تعداد رسمي لنفوس مصر) ، بل على العكس ، ازدادت هذه النسبة بسرعة ، وباستمرار ، وبدرجة كافية خلال الثلاثين عاما الاخيرة وتشهد على ذلك المعطيات التالية :

جدول رقم –١١–

النسبة المئوية لزيادة السكان بمصر

أعوام تعداد النفوس	نسبة زيادة السكان	أعوام التعداد	النسبة المئوية لزيادة السكان
١٨٨٢	–	١٩٣٧	٢ر١
١٨٩٧	٩ر٢	١٩٤٧	٩ر١
١٩٠٧	٦ر١	١٩٦٠	٦ر٢
١٩١٧	٢ر١	١٩٦٦	٨ر٢
١٩٢٧	١ر١		

المصدر : «UAR. Statistical Pocket year Book» تعداد النفوس مأخوذة من الموضوع المنشور في جريدة «الجمهورية» بتاريخ ١٧–٤–١٩٦٧ .

لقد تجاوز متوسط المعدل السنوي لزيادة السكان ما كان متوقعا . وقد عمل الاقتصاديون المصريون عند وضع الخطة الخمسية على أساس ان نسبة زيادة السكان ستبلغ في الستينات ٥ر٢ بالمئة وليس ٨ر٢ بالمئة .

ينبغي تحليل العامل الديموغرافي بربطه بالعمليات الاجتماعية . ففي فترة التطور الاستعماري ، اتخذت عملية تحلل وتفرق الفلاحين الذين يشكلون السواد الاعظم من سكان البلاد أشكالا متميزة . وقد أدى ذلك الى زيادة نفوس سكان الريف بشكل لا مثيل له . ولم تبلغ البطالة في البلدان الرأسمالية المتطورة مثل انجلترا او المانيا وفرنسا والولايات المتحدة في مرحلة الرأسمالية الصناعية المبكرة مستويات ملموسة على الاطلاق ، بل لقد كان نقص القوة العاملة محسوسا في بعض الأحايين . وانغمرت جماهير غفيرة من الفلاحين المفلسين والحرفيين في عملية الانتاج الصناعي . كتب كارل ماركس مشيرا الى انه في فترة «النقص» الزراعي، كان السكان في وضع انتقالي دائما نحو التحول الى بروليتاريا المدينة او المانيفتورة (١٧) . لكن الوضع كان مختلفا في البلدان ضعيفة التطور التي عانت

---

١٧ – انظر ماركس وانجلز . المؤلفات ، ٢٣ ، ص ٦٥٧ .

من سيطرة الاستعمار سنوات طويلة .

وقد كانت هذه العمليات المميزة لمصر التي تطورت في القرن العشرين زيادة سكان المدن بصورة سريعة ، وبخاصة سكان القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس والاسماعيلية .

جدول رقم ـ١٢ـ

نسبة سكان المدن والريف
بالنسبة لعموم سكان البلاد (نسبة مئوية)

السنة	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
سكان المدن	١٩	٢٠	١٩	٢١	٢٢	٢٥	٣١	٣٨	٤١
سكان الريف	٨١	٨٠	٨١	٧٩	٧٧	٧٥	٦٩	٦٢	٥٩

المصدر :
«UAR. Statistical Pocket Year Book 1962», «Statistical Hand book, 1952 - 1966», June 1967 .

وجرت هجرة السكان من المناطق الريفية الى المدن بصورة مكثفة خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة . وكتب هانسن ومرزوق في كتابهما «التنمية والسياسة الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة» : «من السهل تحديد الاسباب المؤدية الى ذلك . وهي : الكساد الذي أصاب الزراعة في الثلاثينيات ، والظروف الخاصة خلال الحرب العالمية الثانية . وقد أثّر تطور الصناعة وتوسع القطاع العام على هذه العملية» (١٨) ، ابتداء من عام ١٩٤٧ . ويشير هذا التفسير بالطبع الى بعض الظروف التي أتاحت تشديد عملية تمركز الحياة المادية والروحية في المدن، على حساب تطوير الريف . لكن هذه الظروف لم تكن هي السبب الرئيسي .

لقد زج بمصر في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة تصدير رؤوس الاموال

18 — B. Hansen and G. Marzouk. Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), p. 39 .

الاجنبية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فخضع اقتصادها لقوانين السوق العالمية ، وساعد على نمو العلاقات السلعية والنقدية . وقد ولد ذلك وضعا يساعد موضوعيا على إفقار المزارعين الصغار . وكان مما أدى الى زيادة الإفقار ابقاء مخلفات الاقطاع والاستغلال البشع الذي كان يمارسه المالكون العقاريون . وبما ان الرأسمالية تطورت في ظل الاستعمار ، فان عملية انفصال الفلاحين عن وسائل الانتاج في مصر لم تقترن بعملية تأسيس الصناعة الوطنية التي توافقها من حيث النطاق . وكان أغلب القادمين الجدد الى المدينة لا يجدون لهم عملا ، ويرتزقون من الاعمال العرضية . وفي نفس الوقت ، كان قسم كبير جدا من الفلاحين المنفصلين عن وسائل الانتاج يتحول الى فلاحين معدمين ، يقضون حياتهم شبه جائعين ، وكثيرا ما لا يجدون عملا دائما . وكان هذا القسم، في الواقع ، يؤلف ايضا جيشا خفيا من العاطلين . وانعكس ذلك في ان ازدياد عدد السكان العاملين فعلا بمصر كان يجري بشكل ابطأ بكثير من ايقاع الزيادة في عدد كل سكان البلاد . وقد بلغت نسبة الزيادة ٣٣ر٦١ بالمئة على التوالي (١٩) منذ عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٦٠ .

وقد كانت مشكلة عمالة السكان تزداد حدة طوال الوقت واستمر الوضع على هذا المنوال بعد عام ١٩٥٢ . وجعلت تلك المشكلة تتحول بمرور الوقت الى واحدة من اكثر المشاكل حدة التي واجهت نظام الحكم في البلاد . وكان أفراد السكان القادمين الى العمل (جميع الاشخاص ممن بلغوا سن ١٢ عاما ، فقوانين البلاد تسمح بتشغيل الاشخاص ابتداء من هذه السن) . يبلغ عددهم ١٥ مليون شخصا في عام ١٩٦٠ ، اي ٥٧ بالمائة من مجموع السكان . أما عدد العاملين منهم فلم يكن يبلغ سوى ٥ر٦ مليون شخصا ، اي ١ر٢٦ بالمائة من مجموع السكان (٢٠) .

وقد أدرك قادة مصر كل خطورة الوضع الناجم من هذه المشكلة ، وأولوها اهتماما كبيرا . وقد انعكس سعيهم لحلها في مراسيم عام ١٩٦١ حيث زيد دور الدولة زيادة كبيرة في حياة البلاد الاقتصادية .

فازداد عدد العاطلين خلال الخطة الخمسية الاولى بمقدار مليون و٣٢٧ الف شخصا . وفي الخطة السباعية التالية لها ، تقرر زيادة عدد العاملين من ٧ ملايين و٢٣٣ الف الى ٨ ملايين و٦٦٠ الف شخص ، اي بزيادة قدرها مليون و٤٢٧ الف شخص (٢١) .

19 — «U.A.R. Statistical Pocket Year book 1962»; B. Hansen and G. Marzouk. Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), p. 35 .

20 — « U.A.R. Central Statistical Committee, Basic Statistics » , p. 36 .

٢١ ــ معطيات وزارة التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة .

وتعتبر تهيئة العمل لكثيرين ممن حرموا سبل العيش من الخدمات الكبرى لنظام الحكم التقدمي بمصر .

ولم يصبح ذلك مستطاعا الا نتيجة للبناء الصناعي الجاد ، ولعملية تصنيع البلاد ككل ، وللتحولات الثورية في المجتمع . لكن عند زيادة عمالة السكان ، بذل اهتمام ضئيل لقضية الاستفادة من فائض القوة العاملة ، وبالاخص خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى . وتجردت قيادة الجمهورية من بعض المفاهيم مثل فعالية الانتاج ، وفائدته الاقتصادية ، مما أدى الى وقوع مصاعب اقتصادية خطيرة .

اذن ، اين المخرج من الوضع العصيب الناجم في مصر ، وكذلك في بعض البلدان النامية الاخرى التي تعاني ضغطا هائلا من جانب العامل الديموغرافي ؟ لقد اكتسبت هذه المسألة أهمية فائقة ، وأصبح البحث عن جواب لها امرا حيويا هاما بالنسبة للقيادة المصرية .

وتعتبر ساذجة وجهة النظر القائلة بأن هذه المسألة الحادة لا يمكن حلها نهائيا الا عن طريق التصنيع . طبعا ، ان تطوير البلاد صناعيا يساعد على حلها بشكل عام ، وبصورة مباشرة (نتيجة بناء عدد كبير من المصانع التي تتطلب القوى العاملة) ، ذلك لان البلاد المتطورة صناعيا تتمتع بامكانية توفير الموارد لتخفيف ضغط السكان غير العاملين . لكن البناء الصناعي وحده لا يكفي على الاطلاق لامتصاص جيش العاطلين الخفي الضخم .

وقد سارت الحكومة في طريق آخر ، في سنوات حكم الرئيس عبد الناصر، وبالاخص في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ، اذ خفضت من حدة البطالة عن طريق توزيع الايدي العاملة الفائضة بإلزام ادارات المصانع القديمة والجديدة بتشغيل المحتاجين الى عمل من الاعمال التي لا تتطلب المهارات الخاصة . ويبدو ان ذلك هو السبب في وجود عدد كبير ممن يسمون بالعمال المساعدين وقد كان ذلك بالطبع علاجا ملطفا ، لا اكثر .

وبالاضافة الى ذلك ، عمدت الحكومة المصرية في نفس الوقت الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتحديد النسل ، فانتشر توزيع وسائل منع الحمل مجانا ، ونشطت في المناطق الريفية أعمال التثقيف والتوعية التي تدعو الى الإقلال من ولادة الاطفال . لكن الحكومة عانت من مصاعب جمة في هذا المضمار . ذلك ، لان الرجال والنساء في المجتمع الريفي التقليدي ينظرون نظرة اكثر بساطة لمسألة كثرة الاطفال . كذلك ، تكلف تربية الاطفال في المناطق الريفية نفقات أقل ، كما يؤلف الاولاد في نفس الوقت سندا هاما للاسرة ، حيث يشارك الاطفال من سن ٦ الى ٩ سنوات في الاعمال الزراعية . وطبقا لتعداد النفوس عام ١٩٦٠ يعمل ١٦ر١ بالمائة من الاطفال في سن تتراوح ما بين ٦ الى ٩ سنوات ، بأجرة في المناطق الريفية . هذا بينما يعمل منهم في العمل الزراعي بدون أجرة في الأسرة

٨١ر٦ بالمائة (٢٢) . كما يتوقف على عدد اطفال الأسرة مكانتها في القرية المصرية، حتى احترام الغير لها .

كذلك خلق تأثير التعصب للاسلام مصاعب اكبر امام موافقة الناس طوعا على إقلال عدد الاطفال . وقد ظهرت في بداية الستينات دراسة اتضح منها ان النساء المسلمات يلدن اكثر من نساء الاقباط (المسيحيات) من نفس المرتبة الاجتماعية (٢٣) .

ومن الطبيعي ان تحديد النسل لم يكن دواء ناجعا يشفي كل داء ، وانما ينبغي النظر اليه كوسيلة من الوسائل التي لا يمكن ان تأتي بنتيجة الا باشتراكها مع الاجراءات الاخرى الاساسية ، الرامية الى زيادة عمالة لسكان . ومع ذلك ، فقد كانت محاولات تحديد زيادة النسل بين السكان ذات اهمية كبيرة بالنسبة لمصر . على ان حل هذه المسألة في ظروف مصر الخاصة ، قد تطلب بذل جهود كبيرة . ولذلك ، كان من الصعب توقع الحصول على نتائج سريعة للاجراءات المتخذة .

ويرى عدد من الخبراء المصريين انه يمكن تنشيط نمو العمالة بين سكان مصر، بالقيام بمشاريع كبيرة تتعلق بالري ، وتطوير وسائل المواصلات التي تتطلب – عادة – أيدي عاملة كثيرة ، وكذلك القيام بتطوير الصناعات الحرفية ، وجمع الحرفيين وأصحاب الصناعات اليدوية داخل تعاونيات .

كما يكتسب تحسين النظام العام للتخطيط والادارة في الدولة أهمية كبيرة بالنسبة لايجاد حل صحيح لمشكلة العمالة بين السكان . وقد كان واضحا ان هناك نقصا في تنسيق خطط ووتائر بناء المؤسسات الصناعية ، وبديهي ان الانتاج في تلك المؤسسات يتوقف على التعاون في المستقبل مع الفروع الاخرى التي لم تؤسس بعد . وقد أدى ذلك النقص في تنسيق الخطط والوتائر الى انه لم تنهض حتى المشاريع الانتاجية القائمة في مصر بتهيئة الامكانية لزيادة العمالة بين السكان الى الحد الاقصى . فمثلا ، كانت قلة الطلبيات التي يستلمها مصنع المطروقات في حلوان تضطر الى العمل بوردية واحدة .

لكن قادة مصر ، بشكل عام ، وكما أشرنا الى ذلك من قبل ، كانوا يمضون في الطريق الاكثر ملاءمة ، وهو الاسراف في اشباع المصانع والمنشآت بالأيدي العاملة . وتولد من ذلك كثير من الصعوبات الاقتصادية الخطيرة ، بل نشأت مصاعب اكبر أمام المستقبل . وفي عدد من المصانع مثل مصنع المضادات الحيوية،

---

22 — «U.A.R. Central Statistical Department, 1960, Population Census, Vol. 2 .

23 — Marrow Berger. The Arab World Today. New York, 1964, p. 178 .

ومصنع الكوك والكيماويات ، ومحطة توليد الكهرباء ، ومصنع زيوت التشحيم في السويس ، كان عدد العمال الفعلي فيها يزيد على عددهم المقـدر في عام ١٩٦٧ بمقدار الضعف وأكثر . وفي نفس الوقت ، كانت كل المصانع الجديدة تقريبا تشكو نقص القوة العاملة «المؤهلة» ، في حين تتوفر من الايدي العاملة وفرة كبيرة في البلاد .

وخير مثال على ذلك ان مصنع الكوك والكيماويات بحلوان قد روعي عند تصميمه أن يعمل به ٥٨٥ عاملا بينما كان عددهم فعلا ، في سنة ١٩٦٥ ، يبلغ ٩٦٧ عاملا. وقد أدت زيادة تعداد العمال والموظفين بمقدار ٣٨٢ شخصا الى ارتفاع تكلفة المنتجات ب ٤ر٦٨ الف جنيها مصريا . وفي عام ١٩٦٧ بلغ عدد العاملين في نفس المصنع ١١٠٠ شخص ، كان بينهم ٧٥٠ من العمال ، وأقلية من المهندسين والفنيين ، واغلبية من الموظفين — ٢٥٠ شخصا .

والجدير بالذكر ان الاشباع المفرط من القوى العاملة حدث في مصر بصورة اساسية بسبب تضخم الاجهزة المساعدة المختلفة بالعاملين الذين لا علاقة لهم مباشرة بمجال الانتاج ، ولا يمثلون ضرورة حتى للدورة الانتاجية العادية . ففي بعض المصانع يكون عدد الموظفين والعاملين في الشؤون المكتبية كبيرا . مثال ذلك ان عدد الموظفين عام ١٩٦٦ بمصنع تكرير البترول في السويس كان يبلغ ٣٠ بالمئة من ٥٦٠٠ شخصا يعملون بالمصنع . ان زيادة عدد العاملين في جهاز الادارة والمكاتب فوق الحد في المشاريع الصناعية لم يشكل مخرجا لامتصاص الزيادة السكانية المفرطة في الريف ، ذلك لان هذا الجهاز كان يتألف من الافراد المنحدرين من الشرائح الاجتماعية البينية وممثلي البورجوازية الصغيرة .

ويؤكد بعض علماء الاجتماع المصريين انزيادة عدد العمال غير المبررة اقتصاديا في المشاريع العاملة والجديدة الجاري انشاؤها ضمن القطاع العام انما تكتسب اهمية ايجابية واحدة ، على كل حال ، اذ تتطور عملية تبلتر الفلاحين بوتائر سريعة للغاية . ولا يقوم هذا الاستنتاج على اساس كاف . ذلك لان السواد الاعظم من القوة العاملة الفائضة في المصنع يجري استخدامها كعمال مساعدين فقط . ولا يشكل هذا القسم من العمال بؤرة للوعي البروليتاري . بل على العكس . انه يؤثر تأثيرا سلبيا على جماهير العمال الماهرين الاصليين ، ويقوي بينها النزعات البورجوازية الصغيرة . ولا تتخذ القوة العاملة الفائضة عادة مكانها أمام الماكينات ووحدات التشغيل ، بل توجد منتشرة في كل مكان آخر . ومنها نرى عمال النظافة ، وباعة الشاي والقهوة ، والموزعين والفراشين الذين يقومون بتوصيل الزوار الى الغرف المطلوبة .

ان تلك الزيادة في «القطاع غير المنتج» بالمصانع قد نشأت عنها نقائص خطيرة في نظام الاجور . فمثلا ، في مصنع الكوك والكيماويات بحلوان ، كان بائعو الشاي يستلمون في أواسط الستينات نفس متوسط أجور العمال الذين يقفون عند الافران . وكان حارس البوابة يستلم اجرا يزيد على أجرة عامل التشغيل الذي

حصل على تعليمه في المركز التعليمي ، في الحوض الجاف لبناء السفن بالاسكندرية .

وقد أدرك قادة مصر كل تعقيدات هذه المشكلة الناجمة عن الاشباع المفرط للمصانع بالقوى العاملة، كما أدركوا ضرورة حل مسألة عمالة السكان بطرق أخرى. واكد عبد الناصر في كثير من خطبه ضرورة تسوية الوضع في المصانع بشكل طبيعي ، وإخضاع سياسة الكوادر لمسألة نمو فعالية الانتاج ، وتحرير المصنع من الاعباء المتمثلة في اشباعها بأفراد العمال بصورة مبالغ فيها (٢٤) .

وأدى الافراط في اشباع المصانع الحكومية بالقوى العاملة الى عرقلة زيادة انتاجية العمل في مصر بشكل حاد . وفي الوقت نفسه ، لم يساعد تواجد كثير من الافراد الذين لا ضرورة لهم بالنسبة للانتاج في المصانع على زيادة الانضباط في العمل ، وتطوير نوعية الانتاج .

٤ — التناقضات الناجمة عن تعدد الانماط في الاقتصاد

لقد تميز الاقتصاد في المرحلة الانتقالية بتعدد الانماط الذي يمتلىء على الدوام بالتناقضات ذات الاثر الواضح على تطور المجتمع . وتتجلى هذه التناقضات بشكل اكثر حدة في البلدان التي تبدأ بالانتقال الى الاشتراكية ، في ظروف انعدام دكتاتورية البروليتاريا ، وعدم وجود أحزاب ماركسية لينينية في السلطة . ويتفاقم الوضع بالنسبة للبلدان النامية السائرة في الطريق اللارأسمالي ، لان عامل تعدد الانماط في الاقتصاد يكون طويل الامد في التطور ، فهو ليس عابرا ، ولأن القطاع الخاص لا يزول بتكوين القطاع العام . مع العلم انه لا يتمثل بالقطاع السلعي الصغير فحسب ، بل وبالنمط الرأسمالي الحديث .

وقد تقلص القطاع الخاص الى حد كبير ، بعد القيام باجراءات التأميم في عام ١٩٦١ . لكنه استمر يلعب دورا كبيرا في حياة البلاد الاقتصادية ، مما تشهد به المعطيات التالية بشكل خاص .

وطبقا للاحصاءات التي أعلنها المكتب المركزي للتعبئة والاحصاء (٢٥) ، كانت في البلاد ١٤٤٥٥٦ مؤسسة صناعية خاصة حتى اول يوليو عام ١٩٦٨ . وكان عددها في القاهرة وحدها ٣٠٤٠٠ مؤسسة . وأنتجت مؤسسات القطاع الخاص في عام ١٩٦٧ من المنتجات ما قيمته ١٠٥ مليون جنيه مصري «لقاء الخدمات التي

---

٢٤ — تطرق عبد الناصر الى هذه المسألة بشكل خاص في الاجتماع الذي عقده مع اعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بقطاع غزة عام ١٩٦٦ .

٢٥ — «الاهرام» ، ٢-٧-١٩٦٨ .

قدمتها الى المؤسسات الاخرى» .

واظهر احصاء تعداد السكان ان مؤسسات القطاع الخاص كانت تزاول بصورة اساسية انتاج الاحذية ، والملابس ، والموبيليا ، والهدايا التذكارية . وهي عادة مؤسسات صغيرة .

جدول رقم -١٣-

التناسب بين القطاع العام والخاص في اقتصاد مصر لعام ١٩٦٦
(بالنسب المئوية)

الفروع	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعة	٨	٩٢
الصناعة الاستخراجية	٨٨	١٢
الصناعة التحويلية	٦٠	٤٠
الطاقة	١٠٠	—
التجارة الداخلية	١٤	٨٦
مؤسسات الصيرفة والبنوك والتأمين	١٠٠	—
وسائل المواصلات	٥٢	٤٨
الصحة	٧٥	٣٥
الخدمات الشخصية	٢٢	٧٨

المصادر : دكتور فؤاد مرسي . مشاكل القطاع الخاص. «الاهرام الاقتصادي» ٢١-١٢-١٩٦٧ . (دققت المعطيات بموجب مواد وزارة التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة) .

وكان يعمل في كل واحدة منها ٩ عمال . لكن علاوة على هذه كانت توجد مؤسسات صناعية كبيرة جدا . وبلغ عدد العاملين حتى اول يوليو عام ١٩٦٨ في القطاع الخاص ٢٨٥ الف شخص ، منهم ١٧٠ الف يؤلفون اصحاب المؤسسات .

ونؤكد ان عدد المؤسسات الصناعية الخاصة ، ومكاتب المقاولات الانشائية، والشركات ، ومن بينها الشركات التي تزاول تجارة الجملة ، لم يشهد بعد على انها تؤثر بشكل ملحوظ على تطور الاقتصاد الوطني ، حيث كان القطاع العام هو السائد . ولم يكن القطاع الخاص يرسم السياسة الاقتصادية الداخلية . وقد

انحسر المد الرأسمالي في مصر في أواسط الستينيات . وكان من المستحيل تحويل النقود الى رأسمال ، عندما كان الامر يتصل بالصناعة المتوسطة والكبيرة والنقل وشؤون البنوك والتأمين . وكان التشريع القائم يحرم ذلك عموما . غير ان الخط الراسمالي استمر في تكرار نفسه .

هل كانت قيادة البلاد متيقظة لذلك ؟ نعم ، بل انها حاولت كذلك ان تصور الامر كما لو كان وجود النمط الراسمالي نافعا بدرجة معلومة ، بل وحتى ضروريا. نذكر على سبيل المثال ان الرئيس عبد الناصر كان يعتبر ان مثل هذا الموقف تجاه القطاع الخاص يوفر له مؤخرة سياسية هادئة نوعا ما : «ان المالكين الصغار سواء في المدينة ام القرية سوف ينمون متطورين الى الاشتراكية حتما وسلميا» .

ما هذا ؟ - أهو سوء فهم ام تكتيك ؟ نعتقد انه هذا وذاك معا . غير انه من الواضح تماما ان القطاع الخاص قد وسع بعض الشيء من مواقعه ، مع تطور مصر على الطريق اللاراسمالي حتى بداية العدوان الاسرائيلي ، وبدا هذا لدرجة ما مفاجأة لقادة الجمهورية .

لقد نمت الرأسمالية الوطنية ، والقطاع الرأسمالي الوطني ، منذ عام ١٩٦٠ بمعدلات اكبر بكثير مما كنا نتوقعه . كيف حدث هذا؟ لقد صرح الرئيس عبد الناصر بأن القطاع الرأسمالي الوطني نما واستحوذ على أموال بمبالغ اكبر (٢٦) . وذلك نتيجة لتطور الاقتصاد والتجارة وتنفيذ المشروعات الاقتصادية . وفي حوار مع الرئيس عبد الناصر ، أجراه كارانجيا رئيس تحرير مجلة «بليتس» الهندية ، قال كارانجيا : كنت أعتقد انه قد تم الغاء القطاع الرأسمالي في الجمهورية العربية المتحدة. فقال الرئيس عبد الناصر: لا .. فانه ما تزال في بلادنا جيوب راسمالية، على الرغم من انها غير كبيرة ، ولكنها تعتبر بالنسبة لاقتصادنا الاشتراكي خطرا عليه ، حيث انها قد تؤدي به الى التدهور وتسبب متاعب كثيرة . لهذا ينبغي علينا دائما أن نكون متيقظين (٢٧) .

كانت الزراعة هي احد مجالات تنامي الرأسمالية في مصر . ولقد اوضحت المعطيات الرسمية ان عدد المالكين للاراضي الزراعية ذات المساحة من ٢٠ الى ٥٠ فدانا زادوا من ٢٢ الف مالك في عام ١٩٥٢ الى ٢٩ الف مالك عام ١٩٦٥ . أما المساحة الاجمالية للارض المحروثة الموجودة في حيازتهم فقد زادت من ٦٥٤ الف فدان الى ٨١٥ الف فدان ، اي من نسبة ٩ر١٠ بالمئة من المساحة الكلية للارض المحروثة في البلاد الى ٣ر١٣ بالمئة (٢٨) .

ويرى الاقتصاديون وعلماء الاجتماع في مصر انه يمكن ، الى درجة كبيرة ،

---

٢٦ - خطاب الرئيس عبد الناصر في مدينة السويس (عن «الاهرام» في ٢٣-١٢-١٩٦٦) .

٢٧ - عن «الاهرام» في ٩-٥-١٩٦٦ .

28 — «Statistical Hand book 1952 - 1966», June 1967, p. 42, 46 .

اعتبار مالكي الاراضي ، التي تتراوح مساحتها من ١٠ الى ٥٠ فدانا ، من الذين يقومون باستغلالها بواسطة العمل المأجور (٢٩) . وبناء على ذلك ، فان زيادة عدد المالكين الداخلين في هذه الفئة قد اشارت الى توسع الرقعة الزراعية التي تزرع بالطرائق الراسمالية .

ويعتبر كثير من المؤشرات الاخرى ايضا هاما بالنسبة لتصويره لعملية تطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة في مصر في الستينات .

نمو استغلال العمال الأجراء في الزراعة

قام معهد التخطيط القومي بالقاهرة عام ١٩٦٥ باجراء بحوث في ٦ محافظات هي : محافظة البحيرة ، والغربية ، والمنوفية ، واسيوط وقنا والفيـــوم (٣٠) . وتشهد مواد تلك البحوث على الخصائص المميزة للعمل المأجور في المناطق الزراعية في مصر – ٨٠ بالمئة من القوى العاملة المستخدمة في هذه المحافظات كانت تشتغل بأعمال الزراعة ، و١٤ بالمئة في التجارة والنقل والخدمات الشخصية ، و٥ بالمئة فقط في الصناعة (المحافظات موضع البحث هي محافظات زراعية بحتة) .

وتشير الارقام الواردة في الجدول رقم ١٤ الى الاستخدام الواسع للعمـــل المأجور في الزراعة بالبلاد . وبالنسبة لبعض المحافظات ، شكل العمال بالأجـــر حوالي نصف الاشخاص المشتغلين بالزراعة . وعلى مستوى البلاد عموما ، تبلغ نسبتهم ٤٠ بالمئة . كما يمثل العمال غير مدفوعي الأجر – أفراد العائلة – فئـــة كبيرة . غير ان القوة العاملة بالأجر تزيد عن هذه المجموعة في كل تعدادها بنسبة الثلث .

والابحاث التي نفذها معهد التخطيط القومي بالقاهرة ، تظهر ان النســـاء العاملات في الزراعة يشكلن نسبة ٤ر٨ بالمئة فقط من القوة العاملـــة . ويفسر ضآلة هذه النسبة كثير من العوامل الاجتماعية والتاريخية والثقافية . ويبدو انه مما يؤثر في هذه النسبة ، دخول اغلب زوجات الفلاحين في طريقة الحســـاب الاحصائي التي استخدمها المعهد ، على أنهن من فئة العاملين بدون أجر (أفـــراد العائلة) .

---

٢٩ – يعطي فؤاد مرسي مثلا لهذا التقسيم في مقالته «مشاكل القطاع الخاص» (عن «الاهرام الاقتصادي» في ٣١–١٢–١٩٦٧) .

30 — Institute of National Planning. «Final Report on Employment in Rural Areas U.A.R.» 1966. p. 16 .

جدول رقم –١٤–

الثقل النوعي للعمال الزراعيين بين كل الافراد العاملين بالزراعة في ست محافظات – عام ١٩٦٥ (بالمئة)

المحافظات	مالكون أو عاملون في اراضيهم الخاصة	القوة العاملة بالاجر	العاملون بدون اجر (افراد العائلة)	العاطلون	المجموع
البحيرة	٢٨ر٨	٣٦ر٨	٣٣ر٨	٠ر٦	١٠٠ر٠
الغربية	٣٦ر٦	٣٤ر٦	٢٧ر٤	١ر٣	١٠٠ر٠
المنوفية	٤١ر٧	٣٠ر٢	٢٦ر٦	١ر٥	١٠٠ر٠
أسيوط	٢٩ر٥	٤٨ر٥	٢١ر١	٠ر٩	١٠٠ر٠
قنـــا	٢٧ر٣	٤٨ر٤	٢٢ر٤	١ر٩	١٠٠ر٠
الفيوم	٤٤ر١	٢٨ر٢	٢٦ر٤	١ر٤	١٠٠ر٠
المجموع في المناطق الزراعية بالألف	١٧١٣	١٩٧٦	١٣٣٦	٥٦	٥٠٨١
بالمئة	٢٢ر٧ بالمئة	٣٨ر٩ بالمئة	٢٦ر٣ بالمئة	١ر١ بالمئة	١٠٠ر٠ بالمئة

المرجع :

«Final Report on Employment Problems in Rural Areas U.A.R. p. 16 .

وكان الجزء الاساسي من بروليتاريا الزراعة حسب بيانات البحث ، فـــي الاعمار الاكثر من ٢٠ سنة ، على حين ان جزءا كبيرا من الافراد العاملين بالزراعة (٢٧ر١ بالمئة) – عمال بالأجر ، في سن تتراوح ما بين العاشرة والرابعة عشرة .

وكان العمال بالأجر يشتغلون أطول يوم عمل في البلاد ، بالمقارنة مع باقـــي الفئات من الاشخاص المشتغلين بالزراعة . وكان استغلال القوة العاملة بالأجرة في مصر حتى عام ١٩٥٢ غير محدود عمليا ، حيث كان ٣ ملايين من العمال الزراعيين مضطرين الى بيع قوة عملهم برغيف خبز واحد، بلا اية مبالغة. وأدت قلة الاراضي الزراعية ، والتضخم السكاني في دلتا النيل ، والصناعات والحرف ضعيفـــة التطور ، أدت جميعا الى ان المعروض في سوق الأيدي العاملة الزراعية في مصر كان اكثر كثيرا من الطلب .

وتغلغلت العلاقات شبه الاقطاعية في هذه السوق ايضا . فلقد لعب دورا كبيرا مقاولو الأنفار . وكانوا يؤلفون فرق العمل من عمال التراحيل ، وينقلونها الى مزارع الاقطاعيين . وكان الاقطاعي يدفع الأجر لأولئك المقاولين مباشرة . وكان كل مقاول بدوره يدفع لعمال التراحيل جزءا من المبلغ الذي يقبضه (٨٨ بالمئة منه) أضف الى ذلك انه كان يرغم العمال على أن يدفعوا له مبلغا اضافيا آخر . ولقد أشار ج.س. صعب : الى ان هؤلاء العمال الذين لفظتهم المناطق المكتظة بسكانها في مصر العليا وفي الدلتا ، والذين يرتحلون على الدوام في سيارات نقل البضائع، يكدسهم فيها مقاولو الانفار تكديسا ، والذين ليس لهم سوى الخبز والزيتون طعاما ، كان هؤلاء العمال من أتعس سكان مصر (٣١) . وفي عام ١٩٥٢ ، تم لاول مرة في تاريخ مصر اعلان حق عمال الزراعة في تكوين نقابات لهم كما سبق وأن ذكرنا . غير انه جرى تأجيل تكوين هذه النقابات. ولقد ذكر كمال الدين رفعت وزير العمل السابق في حديث له مع مؤلفي هذا الكتاب ، مؤكدا انه لا يجد مبررا لهذا التعطيل : غير انه يرجعه الى خوف الحكومة من تغلغل العناصر المتطرفة المعادية للثورة الى قيادة هذه النقابات .

وبعد صدور قانون الاصلاح الزراعي مباشرة عام ١٩٥٢ ، صدر مرسوم يحدد الحد الادنى للأجر اليومي للعمال الزراعيين بمبلغ ١٨ قرشا للرجال و١٠ قروش للنساء . غير انه حتى في العام المالي ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ كان متوسط أجر العامل الزراعي للرجل يشكل حوالي ١٢ قرشا ، اي ثلثي الحد الادنى الذي أقره القانون تقريبا .

لكن أجر العمال الزراعيين بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الثاني والاكثر جذرية في عام ١٩٦١ فقط ، جعل يزداد حتى وصل متوسط عموم البلاد للرجال ١٧ ــ ١٨ قرشا في العام المالي ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ (٣٢) .

الزيادة العامة للاراضي المؤجرة : كانت الاراضي المؤجرة في عام ١٩٥٠ تشكل حسب الاحصاءات الرسمية ٤٩ بالمئة من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد . وبلغت حصة الاراضي المؤجرة من مجموع الاراضي الزراعية في مصر عام ١٩٥٦ ما يصل الى ٥١ بالمئة (٣٣) . ولقد حدثت هذه الزيادة بالرغم من ان نسبة كبيرة من المستأجرين قد حصلت على اراضي التمليك في عملية تطبيق الاصلاح الزراعي. ان الاحصائيات الرسمية للبلاد لا تصنف الاراضي المؤجرة حسب المساحات

---

31 — G.S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1962) , p. 146 .

32 — «Final Report on Employment in Rural Areas. U.A.R», p. 53.

33 — «National Bank of Egypt». Economic Bulletin, Cairo, October 1, 1957 .

التي يؤجرونها . ولقد كتب ميشيل كامل احد الباحثين المصريين ان ٦٠ بالمئة من كل الاراضي المؤجرة استغلتها بورجوازية الريف (٣٤) .

وفي عام ١٩٥٨ ، ثم عام ١٩٦١ توالى بشدة انخفاض مساحة الاراضي المؤجرة في مصر . غير ان أحكام القانون الخاص بهذا الخفض لم تطبق حتى نهايتها في كثير من الحالات . وخلال عمل اللجنة العليا للقضاء على الاقطاع ، تم الكشف عن حقائق نجد بمقتضاها ان الاقطاعي ابو سيف الذي كانت حيازته للارض هي ٣٠٤ أفدنة (بالتلاعب بالطبع على قوانين الاصلاح الزراعي) ، كان يستأجر ١٢٠٠ فدان أخرى في المنوفية . كما كان شخص اسمه عبد القادر المكباتي يملك ايضا هو وأبناؤه وأحفاده ٥٤٩ فدانا ، ويستأجر بالاضافة الى ذلك ٤٣٣ فدانا من البساتين (٣٥) .

ان زيادة المساحات المزروعة بالبساتين والزراعات هي اعلى شكل من أشكال الانتاج الزراعي الرأسمالي المتطور ، كما هو معلوم .

ولقد زادت المساحة التي شغلتها هذه الزراعات والبساتين من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٤ الى الضعف تقريبا ــ من ٩٤ الف الى ١٧١ الف فدان (٣٦) .

زيادة عدد الجرارات المملوكة للبورجوازية الريفية : في عام ١٩٦٥ كان يوجد تحت يد هذه الفئة من الاشخاص ١٢ر٧ الف جرار ، اي ٨٢ بالمئة من مجموع عدد الجرارات العاملة في الزراعة . وفي نفس الوقت ، كان عدد الجرارات الموجودة تحت تصرف الجمعيات التعاونية ١٠٨٠ جرارا اي ٧ بالمئة فقط (٣٧) .

نمو محصولية المحاصيل المختلفة وخصوصا القطن ، في المزارع ذات المساحات من ٥٠ فدانا فأعلى ، التي تستخدم القوة العاملة بالأجر . كتب ج.س صعب في هذا الشأن : «تأكد هذا الميل في كل المناطق التي قمت بزيارتها .... ان متوسط المحصول الذي يجنيه صغار الزراع ، الحاصلون على ارض الاصلاح الزراعي ، كان دائما ادنى من المحصول لدى كبار المنتجين (من ٥٠ الى ٥٠٠ فدان او ٦٠٠ فدان) فقد زادوا الانتاجية بنسب تتراوح بين ٢٥ و٤٠ بالمئة من عام ١٩٥٢ . وقد تم ذلك ، اساسا ، على حساب استخدام البذور المنتقاة، والاسمدة، والرش بالكيماويات» (٣٨) . ويورد مؤلف المرجع مثالا هاما وربما كان متميزا : في قرية تفتيش الافندي بالقرب من مدينة المنصورة، كانت احدى المزارع الكبرى،

---

٣٤ ــ «الطليعة» ، ١٩٦٦ ، العدد التاسع .

٣٥ ــ نفس المرجع .

٣٦ ــ «تقرير مشروع السنوات الخمس الاول» وزارة التخطيط ج.ع.م. ، فبراير عام ١٩٦٦ .

٣٧ ــ «الاهرام» ، ٢١ــ٤ــ١٩٦٦ .

38 — G.S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1962) , p. 110 .

التي يديرها بعض الافراد من عائلة واحدة ، تؤلف مساحة تبلغ قبل تطبيق الاصلاح الزراعي ٦٨٣ فدان . اما بعد ١٩٥٢ فقد ظل في ملكية هذه العائلة ٥٠٠ فدان من الاراضي . غير ان محصولية القطن «كرنك» زادت من ٦ر٥ قنطار الى ٨-٩ قناطير في عام ١٩٥٩ . وفيما يتصل بمحصول القطن من الـ ١٨٣ فدانا التي انتزعت ملكيتها من هذه العائلة ، ووزعت على الفلاحين الذين انضموا الى التعاونيات فقد زاد من ٦ قناطير عام ١٩٥٩ (سنة التوزيع) ، الى ٢٥ر٧ قنطارا عام ١٩٦٩ . ان سبب الفرق في المحصولية ان المزرعة الرأسمالية كانت تنفق اكثر على التسميد والرش الكيماوي . فاذا استخدمت هذه المزرعة ، مثلا ، كيماويات قيمتها ١٢جنيه مصري لكل فدان ، فان الفلاحين في التعاونيات قد انفقوا مبلغ ٣ جنيهات فقط لكل فدان . وكان لتنامي بورجوازية القرية ولتوسيع نطاقات الانتاج الرأسمالي بالزراعة عدة اسباب منها :

تحديد الملكية الزراعية الخاصة ، وتعيين اسعار محددة لايجار الارض في القوانين الخاصة بالاصلاح الزراعي . ودفع ذلك كبار مالكي الارض الى تطوير الاساليب الرأسمالية للانتاج الزراعي بدلا من الاساليب الاقطاعية، التي كانت قائمة على تأجير الارض الى الزراع بقطاعات صغيرة . وقد تم ذلك لتعويض ما فقد من الدخل نتيجة للاصلاح الزراعي . ولقد تحدثنا بالطبع عن تلاعب كثير من كبار مالكي الاراضي بالقانون . ومع ذلك ، فان هذه القوانين قد مست جزءا كبيرا من المالكين . ان تضييق دائرة تطبيق الاساليب التقليدية للاستغلال الاقطاعي ، وعدم اكتفاء الكثير من كبار ومتوسطي المزارعين بالدخل المتحصل من تأجيرهم الارض لصغار المزارعين ، قد دفع أولئك الى استثمار رؤوس أموالهم في الارض ، والى التوسع في استخدام الماكينات والعمل بالأجر ، كما دفع بهم ايضا الى توسيع المساحات المستغلة للبساتين وزراعة الاعناب والخضروات . كذلك ، جعلوا يشتغلون على نطاق اكبر بتربية الحيوان ، من ابقار واغنام ، وانتاج الالبان ومنتجاتها ، وتأجير الجرارات للمزارعين وغيرها من الماكينات الزراعية الاخرى . ولقد حقق كل هذا لهم أرباحا كبيرة : فمثلا كان الدخل المستحصل من تأجير الجرار في أواسط الستينات يبلغ ٨ - ١٨ جنيها مصريا في اليوم ، ومن المضخة ٥ - ١٠ جنيهات في اليوم .

وبسبب هذه الظروف ، تحول الجزء الكبير من مالكي الاراضي الى رأسماليين. ومن جهة اخرى ، تحول الى عمال زراعيين عدد كبير من الفلاحين الذين كانوا يستأجرون الاراضي من كبار المالكين في الماضي .

وكان التصريح للاقطاعيين حسب القانون الاول للاصلاح ببيع «الفائض» من اراضيهم الى الفلاحين سببا في نمو فئة البورجوازية الريفية الغنية . لقد انتقل الجزء الاكبر من الاراضي المباعة الى أغنياء القرية حيث كانوا هم الوحيدين القادرين على دفع ثمنها . وبناء على ذلك ، تدعمت ايضا هذه المجموعة من بورجوازيةالريف. وارتفعت ارتفاعا كبيرا دخول المشتغلين بالزراعة - من ٢٦ مليون جنيه مصري

في عام ١٩٥٢ الى ٥٢ مليون جنيه مصري في السنة المالية ٦٤ - ١٩٦٥ (بالاسعار الثابتة) (٣٩) . وذهب جزء كبير من هذه الزيادة الى جيوب الاقطاعيين الذين تبرجزوا ، والى اغنياء الفلاحين الذين ربحوا اكثر بسبب الزيادة المعنية في الانتاجية ، وتقليل المصروفات الانتاجية ، نتيجة لتنظيم دفع مصروفات الخدمات ، بل ونتيجة ايضا لتشكيل الجمعيات الزراعية التعاونية .

واصبحت مشكلة المدينة والقرية من اهم المشكلات التي تواجه البلاد . ان مكننة الزراعة ، وتوسيع التبادل السلعي ، والنهج الخاص بتحويل الجمعيات التعاونية الى منظمات انتاجية ، ورفع مستوى معيشة الفلاحين - كان هو اتجاه التقريب بين المدينة والقرية ، وتدعيم التحالف السياسي بين الفلاحين والعمال ، وخلق الجو الملائم للقضاء على الاقطاع ، وتحديد نمو العناصر الرأسمالية .

وكانت العلاقات الاقتصادية بين المدينة والقرية - كما هو معلوم - تتصف بتبادل مزدوج للموارد - من القرية الى المدينة ومن المدينة الى القرية . وهنا ، تبدو أهمية كبرى لمعرفة مصادر الحصول على الموارد المتجهة من القرية الى المدينة، والمستخدمة عبر ميزانية الدولة لتنفيذ تصنيع البلاد وسد احتياجات اقتصادها الوطني . كما لا يقل أهمية عن ذلك تحديد اي الأيدي المتجهة من المدينة الى القرية ، وصلت الى تلك الموارد في فترة ما بعد الثورة .

جدول رقم -١٥-

توزيع القروض في الزراعة (بالمئة)

القطاع	١٩٦٥	١٩٦٦
القطاع العام	٥ر٦٢	٦ر٦٤
القطاع التعاوني	٨ر٢٩	٠ر٣٠
القطاع الخاص	٧ر٧	٤ر٥

المرجع : «الطليعة» ١٩٦٦ - العدد ٦ - .

توضح البيانات الواردة في الجدول ان سياسة مصر الاقراضية كانت موجهة

---

٣٩ - «الاخبار» ، ٨-٢-١٩٦٧ .

الى منح اكبر قرض الى القطاع العام والقطاع التعاوني . غير ان هذه البيانات العامة تعتبر غير كافية للحكم على إحجام اقراض البورجوازية الزراعية من جانب الدولة. فلم ينحصر الامر في ان البورجوازية الريفية ، التي تدير اقتصادها على اراضي من ٢٠ الى ٥٠ فدانا لكل منها ، هي التي تتسلم أساسيا جزءا كبيرا من قيمة قروض الدولة للقطاع الخاص . فقد اوضحت الابحاث الميدانية ان الكثير من القروض التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية وصلت في واقع الامر هي الاخرى الى أيدي بورجوازية الريف .

وكان من الجلي ان بورجوازية الريف كانت مدينة للدولة اكثر من اي فئة غيرها . وقد وصلت الى ٦٠ مليون جنيه او ٧٥ بالمئة من كافة الديون المستحقة السداد في عام ١٩٦٥ (٤٠) ، قيمة الديون المطلوب سدادها من جانب بورجوازيي الريف الذين يملك كل منهم ما لا يقل عن ٢٥ فدانا ، والذين يشكلون ٥١ر٢ بالمئة من مجموع عدد الحاصلين على قروض بنك التسليف الزراعي التعاوني . وبناء على ذلك ، تكونت صورة متناقضة : ان الدولة بمراكمتها للموارد من خلال ميزانيتها، تلك الموارد اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني ، قد منحت جزءا من هذه الموارد لتطوير العلاقات الرأسمالية في القرية . ونحن لا نعني بالطبع انه كان ينبغي ، تصحيحا لهذا الوضع ، أن يحرم القطاع الخاص من الحصول على قروض في الزراعة ، بل نريد ان نقول انه كان من الضروري المطالبة باتخاذ اجراءات اكثر حسما لتسديد هذه القروض . وخلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٦٦ وبداية عام ١٩٦٧ ، اتخذت الحكومة بعض الاجراءات في هذا الشأن ، وكان أغلبها اداريا .

وقد ظهرت ايضا الامتيازات الكبرى الممنوحة لاغنياء الريف ، في كثير من الظروف الاستثنائية . مثلا ... أتاح نظام التأمين على الماشية فرصة للحصول على ١٥٠ كجم من الاعلاف الجافة في الشهر . وكان يحصل على حق التأمين ، فقط ، من كان يملك ما لا يقل عن خمس رؤوس من الماشية . ولقد أرغم هذا النظام الفلاحين الفقراء على شراء العلف ، ولكن من السوق السوداء بأسعار اعلى كثيرا . وتعرض نظام التأمين على الماشية لنقد لاذع من الصحافة ، وأدانه الفلاحون علانية ، ولكن لم يجر تغييره .

ولقد نجمت ظروف مماثلة في البذور المنتقاة . فكانت الدولة تبيعها الى التعاونيات ، وفقط ، الى الافراد الذين يملكون قطع ارض لا تقل عن ١٥ فدانا. وكان الجزء الفقير من الفلاحين يشتري البذور المنتقاة من السوق السوداء ومن اغنياء الريف ، بأسعار أعلى .

ومن الطبيعي ان مشكلة القرية المصرية لم يكن بالوسع حلها بالانفصال عن مهمات النمو اللاحق للانتاج الزراعي. ولقد ظل البورجوازيون الريفيون والاقطاعيون

---

٤٠ – «الاهرام» ، ١-١-١٩٦٨ .

هم الموردين الاساسيين للمنتجات السلعية – القطن والارز والقمح . وكان على الدولة ان تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار . وفي نفس الوقت كان الكثير من الاقتصاديين المصريين التقدميين وعلماء الاجتماع يؤكدون – والحق معهم – ضرورة اتخاذ اجراءات من جانب الدولة لتنظيم العمليات الاجتماعية بالقرية في سبيل تقييد نمو البورجوازية الريفية .

هكذا تكونت الصورة العامة في زراعة مصر – حصن الرأسمالية العتيد . وفي هذا المجال الاقتصادي المصري ، كان قد بدأ القطاع العام لتوه في اكتساب المواقع . اما الاقتصاد التعاوني ، فقد خطا قليلا بعد مرحلة التجارب . غير ان الرأسمالية في مصر كانت موجودة ، كما اكدنا ذلك سابقا ، في اعمال البناء وفي التجارة الداخلية .

ويعتبر تحليل هذين المجالين في الاقتصاد المصري الوطني هاما بلا أدنى ريب . ان ٧٠ بالمئة من كل اعمال البناء خلال الخطة الخمسية الاولى كانت قد تمت بواسطة القطاع الخاص . وخلصت قيادة مصر الى استنتاج مفاده انه في ظروف تنفيذ عمليات البناء الواسعة لا يجب ان يتم تقييم محافظة مقاولي القطاع الخاص في اعمال البناء على أغلب مواقعهم ، على انها عامل ايجابي . وكانت النتيجة هي اتخاذ قرار تأميم ٨٠ بالمئة من المؤسسات الخاصة في قطاع البناء حتى منتصف عام ١٩٦٩ . وبعد تأميم التجارة الخارجية (كل الاستيراد والجزء الاكبر من التصدير) ، تركز في التجارة الداخلية النشاط الرئيسي لرأس المال التجاري الخاص في مصر . وينبغي الاشارة هنا الى ان تسويق المنتجات الزراعية الاساسية (القطن ، الارز ، والبصل ، وغيرها من بضائع التصدير) صار يتم عن طريق القطاع الحيوي الهام . غير ان رأس المال الخاص كان له موقع السيادة في السوق الداخلية ، وكان هذا سواء في تجارة الجملة ام تجارة المفرق . وفي نفس الوقت كان من الواضح تماما ان الدولة ، في المرحلة الحالية من الثورة ، لم تكن مستعدة كي تأخذ على عاتقها كل المصروفات المادية والمغامرة بمساندة تجارة المفرق .

وعند تحليل مواقع القطاع الخاص في التجارة الداخلية ، يمكن أن تبرز القضايا التالية :

١ – عدم تجانس البورجوازية التجارية واستغلال البورجوازية الكبيرة لصغار تجار المفرق . ويجب أن يولى الاهتمام بهذا الجانب من القضية ، حيث ان للفارق الكبير في العدد وفي الثقل الاقتصادي ايضا ، بين مختلف مجموعات البورجوازية التجارية ، علاقة مباشرة بوضع المدخل التكتيكي المناسب من جانب الدولة نحو مشكلة الرقابة على هذا المجال الهام من الاقتصاد الوطني .

٢ – «نشاط الوسطاء» في التجارة الخاصة بين المنتجين – القطاع العام – وبين المستهلك ، وهو الجماهير الشعبية في المقام الاول .

٣ – نشاط قطاع التجارة الخاصة في «الوساطة» بين مختلف فروع القطاع العام . ان بورجوازية التجارة المصرية عبارة عن مجموعة كثيرة العدد للغاية ، وهي

ذات وزن اقتصادي كبير . ويمثل التجار اكثر من ١٠ بالمئة من السكان العاملين في مصر (اي ٧٥٠ الف) . ويوجد تاجر واحد من بين كل ٢٧ شخصا في القاهرة، ومن بين كل ٢٨ شخصا في الاسكندرية (٤١) .

ان البورجوازية التجارية في البلاد كانت تتكون من البورجوازية الكبرى التي تتضمن تجار الجملة وكبار تجار المفرق ، والبورجوازية الصغيرة الممثلة في مئات الآلاف من صغار تجار المفرق . وقد وصل عدد تجار المفرق الصغار ، حسب احصائيات مصلحة الضرائب ، عام ١٩٦٢ الى ٤٦٦ر٨ الف شخص . ويوضح الجدول التالي عدم تجانس تجار المفرق حسب الدخول التي يحصلون عليها :

الجدول رقم –١٦–

دخول البورجوازية التجارية حسب المجموعات

المجموعات حسب أحجام الدخول	العدد	بالمئة
أقل من ٢٥٠ جنيه في السنة	٢٦٨٣١٢	٥٧ر٥
٢٥٠ جنيه في السنة فأعلى	١٥٩٨٥٩	٣٤ر٢
٥٠٠ جنيه في السنة فأعلى	٢٠٦٠٦	٤ر٤
١٠٠٠ جنيه في السنة فأعلى	١٨٠٦٦	٣ر٩
المجموع	٤٦٦٨٤٣	١٠٠

المرجع :

«MEN. Economic Weerey», 1965, Vol. VI, NY 3 .

ويتضح من الجدول الوارد ان عدد الافراد الحاصلين على دخل بمستوى اقل من ٢٥٠ جنيها كان يشكل في أواسط الستينات ٥٧ر٧ بالمئة من كل مجموع التجار . أما عدد التجار الذين يزيد متوسط دخلهم عن ١٠٠٠ جنيه ، فكان يشكل ١٨ الف شخص لا غير ، اي ٣ر٩ بالمئة من مجموع عدد التجار .

ان جماعات متفرقة من بورجوازية التجارة كانت موجودة في تناحر دائم مع بعضها البعض . وبعد تنفيذ تأميم بنوك التسليف ، انتقل الى سلطة البنوك

41 — «Annuaire Statistique», 1964 .

التجارية حق إقراض التجارة الداخلية . وقضى هذا الاجراء على النظام الذي كان معمولا به سابقا ، وهو انفراد تجار الجملة بإقراض تجارة المفرق . ومع ذلك ، فلم يستطع هذا الاجراء القضاء على استغلال الأوائل للآخرين ، بل حدث العكس من ذلك ، فاتخذ هذا الاستغلال طابعا مكشوفا اكثر من ذي قبل ، واضطر تجار المفرق الى ان يدفعوا لتجار الجملة نقدا بل ومقدما ايضا . لقد كان ما تم ، في الواقع ، هو إقراض تجار الجملة الكبار ، الذين اغتنموا فرصة الحصول على أرباح طائلة ، حتى دون ان يستثمروا في ذلك رأسمالهم الخاص في «التجارة» .

وقد اتضح التناقض بين تجار الجملة وتجار المفرق منذ وقت بعيد . وقد شهد عالم التجارة في القاهرة ، اكثر من مرة ، الصدامات الحادة بين الطرفين اثناء انتخابات الغرفة التجارية . وأغلقت أبواب الغرفة اكثر من مرة خلال اجتماعاتها في وجوه تجار الجملة (٤٢) .

ولم تكن التجارة البورجوازية كلها بالنسبة للقطاع العام هي التي تمثل المشكلة الكبرى ، بل كانت فئتها العليا فقط – تجار الجملة . فلقد استولوا على «الوساطة» بين مؤسسات القطاع العام وبين المشترين . وتحدثت الصحافة عن الدورة السنوية البالغ حجمها ١٢٠ مليون جنيه مصري من المنسوجات ، فذكرت ان منظمات تجارة الجملة التابعة للقطاع العام كانت تصرف سلعا قيمتها ٨ر٥ مليون جنيه مصري لا غير ، اي ٧ بالمئة منها . أما باقي الدورة فقد تم من خلال التجار.

وقد حصلت البورجوازية التجارية على أرباح طائلة ايضا نتيجة العمليات غير المشروعة في السوق السوداء . فقد كان طن حديد التسليح ، الذي تبيعه الدولة بمبلغ ٣٥ جنيها ، يباع في السوق السوداء بمبلغ ٧٠ جنيه مصري ، والمسامير الصغيرة تبيعها الدولة بعشرة قروش للعلبة وكانت تباع في السوق السوداء بـ ١٠٠ قرش للعلبة . وتلاحظ صورة مماثلة في بعض السلع الاستهلاكية (٤٣) . فلقد كانت تتراكم في السوق السوداء تلك السلع التي يعاني الناس من نقصها المؤقت، كي تباع بالاسعار التي تحددها السوق السوداء . وكان هذا يؤدي الى صعوبات اقتصادية كبيرة في البلاد . فقد زادت تكلفة المنتجات وغلت المعيشة .

ولم يقتصر رأس المال التجاري على استغلال الاستهلاك الشعبي ، بل انه امتد الى مجال تصريف منتجات مؤسسات الدولة وتموينها ايضا . فكان التجار من القطاع الخاص يشترون الخامات والسلع من احدى مؤسسات القطاع العام ويبيعونها الى مؤسسة اخرى من مؤسسات القطاع العام ، بأسعار أعلى ! وقد زاد حجم عمليات اعادة البيع هذه حسب المعطيات التقريبية في أواسط الستينيات عن ٢٠٠ مليون جنيه مصري . فكان تجار القطاع الخاص ، مثلا ، يشترون على

٤٢ – «الاهرام» في ١٨–٢–١٩٦٦ .

٤٣ – «آخر ساعة» في ٢٧–١٠–١٩٦٥ .

نطاق واسع من المحالج بذور القطن ، ويعيدون بيعها الى معاصر الزيوت التابعة للقطاع العام بأسعار أعلى (٤٤) . كما كانوا يشترون ايضا السلع المستوردة التي يحصلون عليها بأذونات الاستيراد الحكومية ، ثم يعيدون بيعها بأسعار تزيد ٤ ـ ٥ مرات عن أسعار استيرادها . كما استمروا في الاتجار بالبضائع المهربة على اوسع نطاق ممكن . وقد كانت غزة ، قبل العدوان الاسرائيلي في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، هي الميناء الرئيسي الذي يحصلون منه على هذه البضائع . وكان يصل الى هذا الميناء في المتوسط الشهري ٤٠٠ طن من السلع المستوردة المختلفة . اما في شهور الصيف ، فكانت هذه السلع تصل الى ١٤٠٠ طن (٤٥) .

فما هي الطرق التي استخدمت لمحاربة ما كانت تقوم به البورجوازية التجارية في مصر من نشاط معادٍ للمجتمع ؟

كانت قيادة البلاد تدرك انه من الضروري في تلك الظروف التدخل تدخلا تفاضليا صارما تجاه المجموعات المختلفة من البورجوازية التجارية . وكان تأميم كل التجارة الداخلية قد يؤدي الى نزع ملكية مجموعة كبيرة من صغار التجار ، وقد يضرب البورجوازية الصغيرة ، وقد يخلق ايضا المضاعفات أمام نظام الحكم.

اما فيما يتعلق بالبورجوازية التجارية الضخمة ، فقد اتفقت غالبية الاقتصاديين المصريين التقدميين وعلماء الاجتماع على انه من الضروري ان تأخذ الدولة على عاتقها تجارة الجملة . وأشارت مجلة «الطليعة» انه حين تكسب الدولة هذا القطاع الحيوي الهام في الاقتصاد ، فسوف تتمكن من تنظيم عملية تراكم السلع ، والتحكم في أسعارها ، واستخدام الارباح الزائدة التي تعود الى جيوب القطاع الخاص (٤٦) .

وقد لوحظ ايضا المظهر السلبي المتصل بالصناعة في نشاط القطاع الخاص. هذا ، على الرغم من انه كان يشغل موقعا اكثر تواضعا اذا قورن بموقعه في الزراعة ، والتجارة الداخلية ، وأعمال البناء . وكان الحد من هذه المظاهر السلبية مستطاعا ، لو أقامت الدولة رقابة اكثر فعالية وحسما على تطور القطاع الخاص. ويبدو ان الامكانية والفرصة الوحيدة لمصر كانت تنحصر في هذا الاجراء . ذلك، لان الاحتفاظ بالقطاع الخاص لمدة أطول كثيرا ، بما في ذلك الابقاء على نشاطه في مجال الصناعة ، قد أملته اعتبارات اقتصادية وسياسية . وقد طرح بعض الاقتصاديين المصريين في عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ مسألة تأجير بعض مؤسسات القطاع العام الصناعية الصغيرة ، الى رأس المال الخاص ، وذلك كي تستطيع الدولة ان تتخلص من المصاريف الزائدة ، وتركز جهودها على القطاعات الحاسمة

---

٤٤ ـ «الاهرام» ، ٢٧-٢-١٩٦٤ .

٤٥ ـ «الطليعة» ، ١٩٦٦ ، رقم ٦ .

٤٦ ـ «الطليعة» ، ١٩٦٦ ، رقم ٦ .

في البناء الاقتصادي . ولقد اتخذت بعض التدابير في هذا الاتجاه في أواسط عام ١٩٦٨ .

وكان واضحا تماما أن تردد القيادة المصرية في اقامة الرقابة على القطاع الخاص ـ وقد ظهرت بعض حالات تؤيد وجوده ـ كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمفاهيم النظرية الخاصة بطابع العلاقات الرأسمالية المتنامية في البلاد ، والتي كانت منتشرة انتشارا واسعا في مصر . ولقد وجدت هذه المفاهيم انعكاسا لها في ميثاق العمل الوطني ـ الوثيقة الاساسية التي حددت طريق تطور نظام عبد الناصر . ولم يكتف الميثاق بالحديث فقط عن الابقاء على القطاع الخاص في مرحلة التطور الى الاشتراكية ، وعن مشاركته في تنفيذ الخطة القومية العامة ، بل لقد أدخلت هذه الوثيقة مفهوم «الرأسمالية غير المستغلة» ، واستنتجت امكانية استخدامها في مرحلة البناء الاشتراكي . واكد الميثاق على «الطابع غير المستغل للرأسمالية الوطنية» ، وأشار الى ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في نطاق الرأسمالية الوطنية تفتقد طابعها الاستغلالي (بصفتها نمطا من الانماط الاقتصادية مع سيادة القطاع العام) .

وقد ظهر في كثير من خطب جمال عبد الناصر في النصف الاول من عام ١٩٦٧ بعض الانحراف عن هذا المفهوم الخاطىء حول «التطور المتناسق للرأسمالية الوطنية» . غير ان الفكرة الرئيسية في الميثاق حول هذه المسألة لم تتعرض للنقد.

٥ ـ الدخول الى النظام الرأسمالي العالمي وبأي الشروط ؟

كانت لمسألة الروابط الخارجية أهمية من الدرجة الاولى بالنسبة لمصر . مثلها في ذلك مثل الدول الاخرى التي اختارت الاتجاه الاشتراكي . ان فرصة اي بلد في تخطي التشكيل الرأسمالي قد ربطها لينين بانتصار الثورة الاشتراكية في احد البلدان المتطورة او في عدة بلدان . ولم يكن هذا الربط لان الثورة الاشتراكية او الثورات الاشتراكية تنهك ـ بصورة استثنائية ـ قوى الامبريالية العالمية وتضعفها فحسب ، بل ايضا لان امكانية الدول الفتية للتغلب على درجة التخلف الكبيرة وبلوغ الاستقلال الاقتصادي عن الامبريالية العالمية ، اي حل مهمة اكثر صعوبة بكثير من الظفر بالسيادة السياسية ، تصبح امكانية مستحيلة اذا لم تقدم البلدان الاشتراكية لتلك الدول الفتية مساعدات مباشرة ومتعددة الجوانب .

ان الروابط الاقتصادية بين البلدان النامية وبين البلدان الداخلة في النظامين العالميين تقوم على أسس مختلفة. ولا يعود ذلك فحسب الى ان الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية ترمي الى اهداف متناقضة مطلق التناقض في اقامة مثل تلك الروابط بالبلدان النامية ، ولكن ايضا لان هذه الروابط توصل موضوعيا الى نتائج على طرفي نقيض ايضا .

وقد كان لاقامة وتطوير الروابط الاقتصادية والعسكرية والسياسية بين مصر والاتحاد السوفييتي تأثير ثوري على مختلف أوجه الحياة في مصر . فقد دعمت هذه الروابط نظام عبد الناصر الذي جعل يقود النضال لاقتلاع جذور النفوذ الامبريالي في الاقتصاد ، كما ساعدت على التنمية الصناعية ، مما كان له الاثر في تغيير تركيب الصناعة ، وتدعيم دور الدولة في الاقتصاد ، وإدخال بعض المبادىء التقدمية في ادارة شؤون البناء الاقتصادي ، وتطور القيادة الثورية الديمقراطية في البلاد ، وذلك في اتجاه الفهم العلمي لعمليات تطور المجتمع .

وقد أقر ايضا توسيع العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفييتي ، على تكوين الطبقة العاملة المصرية . علما بأن الامر لم يتوقف عند حد نمو الطبقة عدديا ، سواء في المؤسسات الجديدة التي بنيت بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي، ام في الفروع المترابطة – نتيجة لادخال هذه المؤسسات الى حيز العمل . وقد ساعد التعاون مع الاتحاد السوفييتي، كذلك ، على تعميق الوعي الذاتي السياسي لدى العمال المصريين . ولقد أدى تطور العلاقات متعددة الجوانب بين مصر والاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، بشكل عام ، الى نشوء كثير من الممهدات الموضوعية والذاتية لاضعاف الروابط بين مصر وبين النظام الرأسمالي العالمي .

وساعدت على نمو هذه الممهدات ايضا عوامل سياسية واقتصادية كثيرة في العلاقات المتبادلة بين مصر وأمثالها من الدول وبين البلدان الرأسمالية. وأوضحت تجربة هذه العلاقات المتبادلة ان الابقاء على مسافة كبيرة بين البلدان المتطورة والبلدان ضعيفة التطور هو النتيجة من هذه العلاقات . وتحت تأثير تصدير رأس المال والتجارة الخارجية مع البلدان الرأسمالية ، وفي ظل «مقص الاسعار» بجبروته المتزايد الباتر بين أسعار الخامات وأسعار المنتجات الجاهزة ، اتخذ تطور بلدان «العالم الثالث» شكلا مسخا . والنتيجة ، ان الهوة بين مجموعتي البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان ضعيفة التطور ، في ظل ظروف العلمية التكنيكية العالمية ، لا تجنح الى التقلص ، بل انها على العكس جعلت تزداد اتساعا وعمقا . ان العواقب السلبية من وجود البلدان النامية في النظام الرأسمالي العالمي تزداد سوءاً . وذلك نتيجة لان الدول الامبريالية تستطيع ان تستغل سياستها الاقتصادية ، وهي تستغلها بالفعل لممارسة الضغط أحيانا ، وللقيام أحيانا أخرى بمحاولة فرض ارادتها على بعض بلدان «العالم الثالث» .

أكد كثيرون من الباحثين السوفييت والاجانب ان الاتجاه الاشتراكي في تطور بلدان «العالم الثالث» يخلق امكانية التغلب على التخلف المتراكم عبر عهود الاستعمار ، وذلك في أوقات تاريخية قصيرة نسبيا . ولكن هل من المستطاع انتهاج طريق يتجه الى الابتعاد عن التطور الرأسمالي التقليدي ، دون ان تخرج هذه البلدان بصورة عاجلة من دائرة النظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي ؟ كان من الواضح كل الوضوح ان اعادة النظر في كل العلاقات الاقتصادية وتوجيهها

نحو المنظومة الاشتراكية العالمية عاونت الى درجة كبيرة على تطور العمليات المعادية للرأسمالية ، وعلى تقوية حركة الاتجاه نحو الاشتراكية . ولكن الاهمية الحاسمة في السياسة لا تكون للتجريد ، وانما للموقف المحدد . وإذ يفترض الموقف المحدد امكانية انضمام بلدان الاتجاه الاشتراكي الى المنظومة الاشتراكية العالمية في المستقبل ، فذلك يتطلب توفر العديد من الظروف . والى جانب هذا ، ونتيجة للتعاون الواسع والمتعدد الجوانب بين بلدان الاتجاه الاشتراكي وبين الدول الاشتراكية ، أصبح بوسع الاولى ان تحافظ على استقلالها وتدعمه ، حتى مع وجودها ضمن النظام الرأسمالي العالمي . ان وجود هذه الدول الفتية في ذلك النظام ، وتعاونها الوثيق مع البلدان الاشتراكية ، يعقد بلا شك من موقف انظمة الحكم الثورية الديمقراطية . غير ان هذا لا يكون في استطاعته ان يحبط الاتجاه المعادي للرأسمالية في سياسة تلك الدول الفتية .

ان اكتساب انظمة الحكم الثورية الديمقراطية لمواقع السيطرة على الاقتصاد يعطيها فرصة التحكم – بقدر محدود طبعا – في العلاقات معالبلدان الرأسمالية. ان سياسة هذه الانظمة تتحول الى سياسة تقييد تطلع رأس المال الاحتكاري لاستغلال التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل ، ولابقاء الدولة الفتية في الطريق التقليدي للتطور الرأسمالي .

لقد اكتسب أهمية كبرى ، ايضا ، ذلك التأثير غير المباشر الذي يحدثه التعاون بين الدول الفتية وبين البلدان الاشتراكية على كافة علاقات هذه الدول الفتية مع العالم الرأسمالي . وفي هذا ، يظهر من جديد التأثير الكبير للغاية الذي تحدثه الاشتراكية العالمية على كل نواحي التطور الاجتماعي .

وفي ظل ظروف نمو مقدرة الاتحاد السوفييتي الاقتصادية والعسكرية ، هو وغيره من البلدان الاشتراكية ، وفي ظل التعاون الاوثق بينها وبين الدول الفتية، يكون على الامبريالية ان تناور ، بل وفي بعض الاحيان ، أن تخطو نحو التنازلات، مخافة ان تفقد مواقعها نهائيا في «العالم الثالث» . وقد ظهرت «المساعدة» الاقتصادية التي تقدمها البلدان الرأسمالية للدول النامية ، فقط ، عند بداية الصراع بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي .

ومن الواضح ، على سبيل المثال ، ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، في المرحلة الاولى من منحها «مساعدتها» المالية والتقنية للبلدان النامية عن طريق حكومي ، كانت تحرم هذه البلدان نفسها من «مساعدتها» في حال ابدائها عدم رغبتها في قبول الشروط الامريكية . ويمكن ان نضرب مثلا على هذا اخفاق المباحثات المصرية الامريكية الخاصة بتقديم قروض لبناء السد العالي في عام ١٩٥٥ – وبداية عام ١٩٥٦ . فقد رفضت الحكومة المصرية الموافقة على مطالب الولايات المتحدة الامريكية وكانت حسب تعبير الرئيس جمال عبد الناصر تعني في

الواقع اقامة الرقابة على الشؤون المالية والاقتصادية لمصر وعلى ميزانيتها (٤٧) . وجر هذا الرفض خلفه الغاء عرض البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وعرض الحكومتين الامريكية والانجليزية حول تقديم قرضين بمبالغ ٢٠٠،١٥،٥٥،٠٠ مليون دولار على التوالي كقروض لازمة لبناء السد على النيل .

وقد اضطرت القيادة الامريكية الى تغيير تكتيكها في كثير من الحالات ، بعد ان اقتنعت ان البلدان النامية تجد العون والمساعدة من الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، وان هذا يجعلها بالضرورة اكثر استقلالا ، وقد حدث هذا حتى حينما جعلت تتدعم الميول المعادية للرأسمالية في مصر وبعض بلدان «العالم الثالث» الاخرى .

ونتيجة لكل هذا ، فان الدول الفتية التي تحكمها القوى الثورية الديمقراطية تحصل على فرصة التمتع بوضع خاص ــ الى حد ما ــ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وان هذا الوضع سوف يتدعم اكثر فأكثر ، مع تطور العلاقات الاقتصادية مع العالم الاشتراكي .

ويمكن أن يؤكد هذا الاستنتاج مثال آخر يتصل بمشكلة البحث والتنقيب عن احتياطيات البترول في مصر . ويجدر بنا أن نتوقف عند هذا تفصيلا .

كانت منطقة خليج السويس هي المنطقة الاساسية والوحيدة لاستخراج البترول في مصر حتى نهاية عام ١٩٦٦ . وحوض السويس للبترول تبلغ مساحته حوالي ١٠ آلاف كم ، يبلغ طول مقطعه العرضي ٢ ــ ٦ كيلومترات ، وطول مقطعه الطولي ٢٨٠ ــ ٣٠٠ كم . وقد تم في حدود حوض السويس الكشف عن ١٩ حقلا حتى اول مايو ١٩٦٧ . وكانت تقوم بعمليات استغلالها شركات ثلاث هي: «الشركة العامة للبترول» ، و«كومباني أورينتال دي بترول» ، و«ايجيبشن كوربوريشن ــ بان اميركان» . وكان ١١ حقلا ملكا للشركة العامة للبترول ، و٥ حقول تملكها الشركة المصرية الايطالية ، وثلاثة حقول كشفت عنها شركة «بان اميركان» ، وجرى الاعداد لتشكيل شركة مصرية امريكية مشتركة «جوبكو» . وكان أضخم هذه الحقول هو حقل مرجان الذي قدرت احتياطياته بـ ٢٠٠ مليون طن ، مع العلم بأن مجموع احتياطيات الحقول الاخرى ١٠٠ مليون طن .

في عام ١٩٦٦ ، كان يستخرج من حقول حوض السويس ١٣٠ الف برميل من البترول في اليوم . وفي عام ١٩٦٧ ، استهدفت زيادة المستخرج من البترول الى ١١ مليون طن في السنة ، وهذا بواسطة تكثيف استغلال حقل مرجان في الاساس . غير ان هذا لم يتم . فقد سقط الجزء الاكبر من الحقول في يد قوات الاحتلال نتيجة لحرب «الايام الستة» .

---

٤٧ ــ راجع خطاب الرئيس عبد الناصر الذي ألقاه في ٢٧ يوليو عام ١٩٥٦ في الاسكندرية («الجمهورية» في ٢٨ يوليو ١٩٥٦) .

لقد لعب الاتحاد السوفييتي دورا فعالا في استغلال حوض السويس البترولي لحساب مصر . هذا بالرغم من ان الخبراء والاختصاصيين السوفييت لم يشاركوا مشاركة مباشرة في استخراج البترول منه . فقد حصلت مصر من الاتحاد السوفييتي على سفينة التنقيب «بكر» وكانت تعمل عليها جماعة من الخبراء السوفييت والفرنسيين والامريكان . غير ان قيادة هذه الاعمال في المرحلة الاولى من تشغيل السفينة كانت ، على اي حال ، للخبراء السوفييت . ونتيجة لهذه الاعمال ، تم وضع خريطة التنبؤ بمكامن البترول لكل قاع خليج السويس . وبناء على هذه الخريطة ، اختار المهندسون الامريكيون احدى أضخم المناطق في خليج السويس ، وقاموا بأعمال الحفر فيها ، واكتشفوا حقلا للبترول أطلقوا عليه فيما بعد اسم مرجان .

ومن الجدير بالذكر ان امتياز البحث عن البترول في مصر كان قد قدم للشركات الامريكية بشروط أسوأ بكثير من الشروط التي حصل عليها الرأسمال الاحتكاري مثلا في العربية السعودية والكويت . ومع ذلك ، أقدمت الاحتكارات على قبول هذه الشروط المصرية .

فقد كانت أمامها آفاق تنظيم استخراج النفط بمساعدة الاتحاد السوفييتي في تلك الآبار المختلفة . ولم تستطع احتكارات البترول الاجنبية احتلال مواقع جديدة في مصر . وأعطت المعونة الفنية السوفييتية الفرصة للمصريين سلفا للاقتراب من تعامل اكثر عدالة مع رأس المال الاجنبي .

ومثال آخر ، لعله اكثر وضوحا للتأثير غير المباشر للاتحاد السوفييتي على علاقات مصر بالشركات الاجنبية ، مثال يضربه لنا تاريخ اكتشاف حقل البترول الثاني ، وأكثر حقول البترول مستقبلا في مصر ــ في شمال الصحراء الليبية .

من المعروف ان التنقيب النشيط عن البترول في ليبيا المجاورة لمصر قد بدأ عام ١٩٥٥ . وبدأ الانتاج الصناعي عام ١٩٥٨ . وهكذا ، تم غربي حدود مصر اكتشاف ٣٠ بئرا للبترول على أقل تقدير ، يعتقد الكثير من المتخصصين ان لها امتدادها في الاراضي المصرية .

وكان يقوم بأعمال التنقيب عن البترول في الصحراء الغربية من الاراضي المصرية شركتان امريكيتان هما «شل» و«صحاري بتروليوم كومباني» (شركة بترول الصحراء) . وقامت الشركتان بحفر ١٨ بئرا . لكن حتى خريف عام ١٩٦٦ ، لم يسفر كل هذا التنقيب عن شيء اطلاقا . وفي رأي عدد من الخبراء ، انه كان من الصعب التوصل الى اي منطق في اختيار مواقع الـ ١٨ بئرا الامريكية التي قامت بمساعدتها أعمال حفر استكشافية . وكان يلزم للوصول الى النتيجة النهائية الخاصة بوجود البترول في هذه المنطقة ان تستخدم «الحفارات» بطريقة «القطة المتوحشة» ، اي واحدة في الشمال الغربي ، والثانية في «البحرية» ، والثالثة بالقرب من القاهرة ، وهكذا . وقد كان بعض هذه الآبار مثقوبا الى عمق كبير جدا ، ولكن اتضح ــ لسبب ما ــ انها غير مثقوبة بما فيه الكفاية ، بمقدار

٢٠٠ – ٣٠٠ مترا . وأعرب المسؤولون المصريون عن «شكهم» في أن الامريكان لا يعطون كل البيانات كاملة . ومن الجائز انهم يحرفون بعض المعلومات ، ويخفون البعض الآخر .

وفي نوفمبر عام ١٩٦٦ ، وصلت الى مصر بدعوة من الجانب المصري جماعة من الخبراء السوفييت . وقبل وصول هذه الجماعة ، لم يعلن اي جيولوجي امريكي عن وجود حقول غنية للنفط في الصحراء الغربية . وقام الخبراء السوفييت عند وصولهم الى القاهرة بأبحاث متواصلة . وأبلغوا الجانب المصري اعتقادهم بأن الصحراء الشرقية والغربية تحويان حقولا ضخمة للبترول . واعلن رئيس جماعة الخبراء السوفييت لنائب رئيس الوزراء السابق محمود يونس ، انه توجد في غرب البلاد منطقة ذات مستقبل بترولي اكيد من الناحية الجيولوجية . وظهرت في الصحف العربية أخبار عن ان الخبراء السوفييت قدموا تقريرا لمدير المؤسسة الاقتصادية العامة ، وانه قد تم قبول مقترحاتهم «للتنقيب عن البترول واستخراجه مستقبلا» . وأضافت الصحف انه في غضون شهر فبراير عام ١٩٦٧ «سيبدأ حفر الآبار بالمساعدة الفنية للاتحاد السوفييتي» (٤٨) .

وكان من الواضح انه عقب ذلك مباشرة، وبعد عدة اسابيع على وجه التحديد، ظهر خبر اكتشاف بئر في العلمين بمعرفة الامريكان ، ثم اعقب ذلك نبأ جديد عن اكتشاف حقل قطان .

واصبحت الصحراء الغربية هدفا لنشاط متزايد لشركات النفط الامريكية. وبالرغم من فقدان كثير من حقول النفط في شبه جزيرة سيناء نتيجة «حرب الايام الستة» ، فان مصر زادت عام ١٩٦٧ من استخراج البترول عن عام ١٩٦٦ ، لقيامها باستخراجه من الصحراء الغربية . ويعتقد ان استخراج البترول سيكون احد الموارد الضخمة في بنود ميزانية الدولة المصرية . على انه لم يبدأ «الانفجار البترولي» في البلاد ، دون التأثير غير المباشر للتعاون المصري السوفييتي .

٦ – مشاكل تعاون الديمقراطيين الثوريين مع الماركسيين

لعل أخطر تناقضات التنمية الداخلية لمصر ، وكذلك لكثير من البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي ، يظهر في عدم التوافق بين الاجراءات المعلنة في صالح جماهير الشعب العريضة وبين عدم القدرة او الرغبة في تنشيط جماهير الشعب لتحقيق وحماية التحولات التقدمية . لقد وجد هذا انعكاسا له في المشكلة الصعبة لعلاقات الديمقراطيين الثوريين مع الماركسيين المحليين .

---

٤٨ – «الاهرام» ، ١٧–١٢–١٩٦٦ .

ما هو مدى استقرار تطور الاتجاه اللارأسمالي في ظل النظم الديمقراطية الثورية ؟ وهل من الممكن تثبيت النتائج اللارأسمالية التي تم الوصول اليها سلفا ؟ ان الاجابة على هذين السؤالين ، كما اوضحت الاحداث ، وثيقة الصلة بمشكلة العلاقات بين الديمقراطيين الثوريين والماركسيين المحليين .

هناك عدد كبير من السمات التي تحدد الوجه السياسي للديمقراطية الثورية. ولا ينبغي ان يقتصر الامر على الماضي (المنشأ الاجتماعي) او ما تتصف به سياسة الديمقراطيين الثوريين من حدة العداء للامبريالية . وهناك اهمية كبيرة لقدرة الديمقراطية الثورية على التحول الايديولوجي في المستقبل ، باتجاه فهم الاشتراكية العلمية . على حين ان نشوء الديمقراطية الثورية يتوقف في الكثير ليس فقط على العامل الخارجي (تأثير الاشتراكية العالمية) ، بل ايضا على علاقاتها مع العناصر الماركسية المحلية .

وقد اظهرت التجربة ، بما في ذلك ما جرى بمصر ايضا ، ان مشكلة العلاقات المتبادلة بين هاتين المجموعتين ليست سهلة على الاطلاق . بغض النظر عن ان هذه وتلك تؤيدان تنشيط النضال المناوىء للرأسمالية، ولتحقيق التحولات اللارأسمالية في بلدانها ، وحماية مصالح جماهير الشعب . وقد ازداد الموقف في مصر تعقيدا، نتيجة لان الحركة الشيوعية وجدت في مصر قبل قيام السلطة الديمقراطية الثورية .

غير ان السلطة غدت نتيجة لثورة ١٩٥٢ في أيدي الديمقراطيين الثوريين ، وكان لهم التأثير الغالب بين السكان ، وأصبح هذا عاملا محددا بوجه عام .

وسعت كل من الجماعتين لتقوية نفوذها بين جماهير الشعب العريضة .

وكانت هناك ايضا عوامل أخرى عقدت مشكلة اتحادهما . ومن بين هذه العوامل – الخوف «التقليدي» عند جانب كبير من القادة الديمقراطيين الثوريين في مصر من «ديكتاتورية الطبقة الواحدة» ، وكانوا يواجهونها بالتسلح بنظرية التوافق الطبقي (٤٩) ، وبشكل ليس أقل من الاتهام «التقليدي» للشيوعية بسعيها للقضاء

---

٤٩ – تعتبر هذه سمات عامة الى حد ما . وقد بحث ف. «إيواردافسكي» في الطبيعة الاجتماعية للديمقراطية الثورية في بلدان افريقيا ، وجاء في فصل له بعنوان : «تناقضات التطور اللارأسمالي في افريقيا» : «ان ممثلي الديمقراطية الثورية كانوا يميلون الى الاعتقاد بأنهم المعبرون عن المصالح الوطنية العامة ، والمدافعون عن الوحدة الوطنية . ذلك لانهم قد خرجوا من بين المثقفين والموظفين ،» وبأذهانهم ذلك «الوهم» التقليدي الذي تضع به هذه الفئات نفسها فوق طبقات المجتمع. وقد كانوا يفهمون ان اية محاولة لزيادة حدة الصراع الاجتماعي انما تمثل ضربة موجهة الى «الوحدة الوطنية» ، وشرا ينبغي ان تتم ازالته بأية وسيلة . وكانوا بحاجة الى انقضاء سنوات حتى يتوصلوا الى ادراك استحالة بناء المجتمع الاشتراكي ، انطلاقا من هذه المواقف فقط» . (شعوب آسيا وأفريقيا – عام ١٩٦٨ ، رقم ٣ – صفحة ٤٨ – ٤٩) .

على الدين .

وقد تعرض للتردد ، في كثير من الحالات ، أولئك الديمقراطيون الثوريون . ذلك ، لانهم يرجعون الى الفئات الاجتماعية المتوسطة . وفي نفس الوقت ، كان من المستحيل غض النظر عن عامل مثل عدم التتابع في تحقيق الخط الماركسي اللينيني الخلاق من جانب عديد من الجماعات الشيوعية في مصر . فقد اجتازت هذه الجماعات الشيوعية مرحلة تكوين صعبة وصراع داخلي ، كثيرا ما كانت فيها الكلمة العليا للعناصر الانتهازية لفترة طويلة من الوقت ، مما انعكس بصورة مباشرة على طابع نشاط المنظمات الماركسية .

وقبل نهاية الستينات ، تهيأت الظروف لازالة التناقضات بين الثوريين الديمقراطيين والعناصر الماركسية في مصر والبلدان العربية الاخرى ، سواء التناقضات حول البرامج المقترحة ، او التناقضات حول موضوع الصيغة الممكنة لوحدة (الاعمال والتنظيم) بين المجموعتين . وتمت تسوية تناقضات البرامج ، ولكن في بطء . ذلك لان الديمقراطيين الثوريين كانوا عمليين منذ البداية ، ثم راحوا يشعرون فيما بعد ، وبالتدريج المستمر المتزايد ، باحتياج بلادهم الى التطور الاجتماعي الاقتصادي ، ويعترفون بتأثير الاشتراكية العالمية عليهم، فأقدموا على التسلح بكثير من الشعارات الاشتراكية . هذا من جهة . ومن جهة اخرى ، اخذ الشيوعيون يفهمون بطريقة افضل ان الديمقراطيين الثوريين يمثلون هذه القوة التي تقود البلاد على الطريق التقدمي. ومن ثم ، دفعت التجربة هؤلاء واولئك الى التقارب .

على انه قد ظلت في نفس الوقت وتظل اختلافات خطيرة في وجهات النظر فيما يتعلق بصيغة التعاون بين ممثلي الديمقراطيين الثوريين والماركسيين . وليس سرا ان القوى الموجودة في السلطة في كثير من البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي تلتزم بضرورة الحفاظ على «احتكار السلطة» ، ولا تريد اقتسام هذه السلطة مع اي احد كان ، استنادا الى ان تلك القوى وصلت الى السلطة بنفسها ، وهي التي حققت اكبر تأثير في الجماهير .

ويسوقون كحجة على ذلك احد المبادىء الاساسية لبناء السلطة ، وقد قام بتطبيقه الديمقراطيون الثوريون في كثير من البلدان ، وهو نظام الحزب الواحد . كان هذا المبدأ متداولا بالفعل في تلك المرحلة التي تم فيها تحييد الاحزاب اليمينية الرجعية : وكان باستطاعة حرية العمل الحزبي في تلك الظروف تنشيط الهجوم على الدول الوطنية الديمقراطية ، وعلى الانظمة التي أقيمت نتيجة للقضاء على النظم الاستعمارية. وظلت امكانية التقوية النسبية للاحزاب والمنظمات البورجوازية والرجعية – حتى المنحلة منها – مستمرة في عديد من البلدان ، حتى فيما بعد ذلك . ولكن هذا لا يمكن ان يعتبر اساسا لمنع نشاط الاحزاب الماركسية اللبنانية ذات التاريخ الطويل المشرّف والتي احرزت شعبية كبيرة نتيجة لنضالها العنيد ضد الامبريالية ، ومن اجل الاستقلال الوطني لبلادها وشعوبها .

ومع ذلك ، توضح لنا الحياة انه ليست هناك ، ولا يمكن ان تكون هناك ، «وصفة» واحدة لاعداد أشكال الاتحاد او التعاون بين الديمقراطيين الثوريين ، والاحزاب ، والمنظمات الماركسية اللينينية . ويبدو ان الاشكال العينية تتوقف على هذا المنعطف التاريخي او ذاك ، وعلى ظروف اجتماعية اقتصادية وسياسية خاصة ، وعلى درجة تطور الحركة الشيوعية في كل بلد (٥٠) . ويؤكد هذا ، المثال الذي حدث في مصر ايضا .

جرى تطور الحركة الشيوعية في مصر في اشكال لم تؤد الى خلق حزب شيوعي له دعامة شعبية عريضة .

وبعد انتقال «الضباط الاحرار» الى السلطة ، تم في الاسبوع الاول الافراج عن الغالبية العظمى من المسجونين السياسيين في مصر . وحصلت الجماعات الشيوعية ، في اول الامر ، على حقل واسع لمزاولة نشاطها العلني . وكانت «حدتو» تزاول نشاطها بصورة رئيسية في منظمتين علنيتين .

وكان يراس احداهما كامل البنداري ، وقد طالب اعضاء المنظمة في برنامج «التحرر» بتغيير دستور مصر ، وتأميم كل ممتلكات الشركات الاحتكارية في البلاد ، بما في ذلك قناة السويس ، والتوزيع العادل للاراضي غير المستصلحة على الفلاحين المعدمين ، والاعتراف بمنظمة «التحرر الوطني» كحزب سياسي جديد.

وفي خريف عام ١٩٥٢ ، تم في كفر الدوار قمع اضراب العمال الذين كانوا يطالبون بتغيير بعض المديرين المكروهين في شركة الغزل والنسيج الرفيع التابعة للاتحاد الاحتكاري المصري «مصر» . واستغلت هذه الاحداث من جانب حكومة علي ماهر واليمينيين ، لاستفزاز اليساريين .

ولم يقم كل الشيوعيين المصريين بتأييد الثورة التي كانت قد بدات ، وخاصة الاصلاح الزراعي الذي أعلن في سبتمبر عام ١٩٥٢ . فعلى سبيل المثال كتب انور عبد الملك ان الاصلاح الزراعي كان قد «اعتمد» من سفير الولايات المتحدة الامريكية في القاهرة (٥١) . ومن الجدير بالذكر انه قد توفرت نظرة أشمل واكثر واقعية ، حتى للمفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين البورجوازيين . فلقد كتب ألفريد بونيه في كتابه الذي نشر في نفس الوقت تقريبا مع كتاب أنور عبد الملك ، ان : «مصادرة الاراضي التي تزيد عن ٢٠٠ فدان لا تعتبر بالطبع من الاعمال الجذرية غير العادية . ذلك لان ملكية ٢٠٠ فدان من الارض تظل ملكية خاصة ضخمة ، ويمكن

---

٥٠ – في مقالة «ثورة أكتوبر حصن النضال الوطني التحرري» كتب خالد بكداش على سبيل المثال «ان الشيوعيين السوريين لا يعتبرون انه يجب على الجبهة ان تحل محل السلطات الحالية . ولا يعتبرون كذلك ان الجبهة قد تعني التصغير او التقليل من دور اي منظمة تقدمية ايا كانت ، وإيقاف نشاطها الخاص » «أكتوبر العظيم والحركة الثورية العالمية» موسكو ١٩٦٧ صفحة ٣٩٥ .

51 — A.A. Malek, Egypt: Military Society, New York, 1968. p. 80.

لاصحابها ان يعتبروا انفسهم ممثلي طبقة النبلاء غير الملقبين (٥٢) ، وممثلي كبار ملاكي الاراضي ، وخاصة في بلاد تستصلح فيها كل قطعة صغيرة من الارض ، وتعطي الارض محصولا وفيرا غير عادي . غير ان قرار انزال الضربة بكبار مالكي الاراضي الزراعية ما هو سوى خطوة اولى لا يمكن اعتبارها اجراء معزولا» .

وقام بعض الماركسيين والشخصيات المصرية التقدمية بتقييم الثورة التي كانت قد بدات تقييما مكافئا . وذلك نظرا للأسس التي أعطتها الاجراءات الاخرى للقيادة الجديدة . ولكن هذا لا يعني ان جميع اليساريين في البلاد قد قابلوها بخصومة عنيفة ، كما اكد ذلك السياسيون والصحفيون اليمينيون انفسهم . ففي البداية ، اختزن بعض منهم موقفه من السلطة الجديدة ، بصفة مؤقتة ، ولم يحددوا موقفهم نهائيا الا فيما بعد . ولم يحمل هذا النوع من التكتيك شيئا غير طبيعي ، ولا تعبيرا عن التحفظ المتزمت .

وقد تغيرت علاقة الشيوعيين والديمقراطيين الى الأحسن ، بعد ما وسّعت السلطة الثورية من الاصلاح .

وفي عام ١٩٥٤ ، اخذت تسود الرغبة في توحيد كل الجماعات الشيوعية في حزب موحد . وانشئت لجنة تنسيق لهذا الغرض ، وأوكل اليها اعداد الاتحاد .

وكان من أهم المنجزات الايجابية للحركة الشيوعية في مصر ، في ذلك الوقت ، القيام بتمصير قيادة الجماعات والمنظمات الشيوعية . فسقط بذلك اساس الدعوة القائلة بوجود عناصر «غير مصرية» في قيادة الحركة الشيوعية المصرية .

وقد استقبل الشيوعيون والديمقراطيون باهتمام وأمل عظيمين خطوات عبد الناصر على المسرح الدولي ، وخاصة توقيع المعاهدات مع الاتحاد السوفييتي. وعقد كثير منهم الامل على ان هذا سيعطي دفعة جديدة وهامة للتقدم المستمر والتطور الواسع لحركة التحرر الوطني المناوئة للامبريالية في سائر البلدان العربية . واشتد داخل البلاد الايمان بأن النظام سوف يطمح بازدياد لا للتصادم مع الشيوعيين والماركسيين ، بل للتعاون معهم . ومنذ أواسط الخمسينات ، وبطبيعة الامر في اول بداية ثورة التحرر الوطني المصرية ، كف الشيوعيون والديمقراطيون عن نقد السياسة الخارجية للسلطات . وتمت اعادة النظر في بعض تقييمات السياسة الداخلية للحكومة ــ تلك الاجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بتنفيذ الاصلاح الزراعي والاصلاحات الاخرى . وفي عام ١٩٥٦ ، كان الشيوعيون المصريون قد استنفذوا كل فرص تنشيط عملهم . فقد نشطوا في النقابات والمنظمات الطلابية والفلاحية . ولا ينبغي القول بأن عملهم سار دون صعاب لم

---

52 — ABONNE, STATE AND ECONOMICS in the Middle East . London 1955, p. 402 .

تكن في كثير من الاحيان قد أعدت «من أعلى» . فقد ثبت ان الجهاز الحكومي والسياسي كان لا يتصرف وفقا «للتعليمات» ، بل كان بمبادرته الخاصة يعمل ضد العناصر التقدمية . وكان الكثير من تلك الصعوبات يُخلق عن عمد . وخاصة ان الشيوعيين المصريين استطاعوا أن يعلنوا عن انفسهم في الحركات الفلاحية والطلابية الديمقراطية . وأوليت عناية خاصة في ذلك الحين للعمل في القرية ، حيث كانت مواقع الشيوعيين في الماضي اكثر تعرضا للهجوم والطعن .

وفي عام١٩٥٦ ، ناقش الشيوعيون المصريون بشكل حاد، مسألة البورجوازية الوطنية ودورها في حركة التحرر المناوئة للامبريالية. وقد تطلعوا لا الى أن يفهموا بشكل صحيح فحسب ، بل الى ان يؤيدوا ايضا تلك العناصر ، التي هبت من محيط البورجوازية في كثير من الحالات ، ضد الامبريالية . ومن المعروف للجميع ان هذه العناصر ، بما في ذلك نظائرها بمصر ، لم تكن حتى ذلك الوقت قد استوعبت امكانياتها الثورية .

بعد مؤتمر باندونج ، اخذ دور مصر في حركة مناواة الامبريالية ، وخاصة في السنوات العاصفة للنضال ضد حلف بغداد ، يحظى بالامتنان الواسع . وفي هذه الحقبة بالذات ، تحول الشيوعيون موضوعيا الى القوة السياسية المرموقة في البلاد التي تدافع عن مصالح وطنها والبلدان العربية الاخرى بصلابة ، وبصورة مستمرة .

وفي ذلك الوقت ، رفع في مصر شعار «الحياد الايجابي» الذي يتلخص في ان الدولة رفضت الاشتراك في اي كتل عسكرية اجنبية ايا كانت . وفي الواقع، كان المقصود اسقاط كل الكتل العدوانية والاتحادات الخاضعة للرعاية الامبريالية. ولقد رات القيادة المصرية في وجود مثل هذه التكتلات والاتحادات خطرا محيقا على استقلال البلاد وسيادتها وخيرها. وأيد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى بنشاط نضال شعوب آسيا وأفريقيا المعادي للامبريالية . ونشأت نتيجة لذلك امكانية واقعية لتوحيد كل القوى الحقيقية المناوئة للحرب والاستعمار ، والموجهة ضد القواعد العسكرية الاجنبية ، وضد سياسة الجر الى التحالفات السياسية والعسكرية الاستعمارية ، وضد اشعال حرب عالمية جديدة .

ووفقا لتوجيهات عبد الناصر في عام ١٩٥٦ ، ظهر الشيوعيون والشخصيات الديمقراطية وذوو الميول التقدمية في ادارات تحرير الصحف المصرية . وكان كثير منهم قد عاد منذ وقت قصير لمزاولة نشاطه السياسي ، وهيئت له امكانيات طيبة في جريدة «المساء» القاهرية . وجدد المجلس الوطني لانصار السلام نشاطه في مصر . ودخل الماركسيون ومشاهير الشخصيات التقدمية في البلاد الى هيئة وحداته القيادية .

وقد أتيحت في الواقع ، لاول مرة في مصر بعد الثورة ، ظروف حقيقية لاعمال النضال السياسي الفعال للعناصر الماركسية .

والى جانب الرغبة الموجودة سلفا ، ظهرت ايضا ظروف موضوعية لتوحيد كل

الجماعات والمنظمات الشيوعية في حزب موحد . ولعب الحزب الشيوعي الايطالي دورا هاما في تحقيق هذه الفكرة . ففي سبتمبر عام ١٩٥٦ ، انشئت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري خارج البلاد . واخذت في الاعداد للوحدة . ولم تصطدم مباشرة بعوائق خطيرة .

واجرت منظمة «حدتو» ومنظمة الحزب الشيوعي المصري محادثات مع الجماعات الماركسية الاخرى . وفي ٨ يناير عام ١٩٥٨ ، عقد اول اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري الموحد . وتمت فيه بوجه عام الموافقةعلى البرنامج السياسي للحزب . وتم انتخاب سكرتارية جديدة ، ومكتب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري . وكان على الحزب ان يتواجد منذ ذلك الحين ، وأن يمارس نشاطه كمنظمة واحدة تمثل كل الشيوعيين في البلاد ، أولئك الذين يدافعون عن مصالح وآمال الكادحين والطبقة العاملة والفلاحين ، ومن اجل تحقيق الاماني القومية للشعب . واستمر الحزب الشيوعي المصري الموحد حوالي نصف العام . وفي يوليو عام ١٩٥٨ خرجت منه عدة جماعات مرة اخرى .

ان ظهور اول دولة عربية كبيرة موحدة (الجمهورية العربية المتحدة — المكونة من مصر وسوريا) ، كما ذكرنا سابقا ، كان قد مهد لانفجار ذي نعرة قومية في البلاد . فقد استغلته البورجوازية المصرية والسورية والرجعية الداخلية قبل كل شيء . وانطلقت الصيحات المطالبة بمنع كافة الاحزاب والجماعات السياسية . وحين احتج الشيوعيون السوريون على قرار الحكومة المركزية الخاص بحل الاحزاب السياسية في الاقليم السوري وايدهم شيوعيو مصر ، بدات مطاردة العناصر التقدمية . وفي يناير عام ١٩٥٩ ، جرى اعتقال الشيوعيين والشخصيات اليسارية ذات الاتجاهات الديمقراطية الاخرى .

كانت القومية العربية بالصورة التي ظهرت بها في عام ١٩٥٩ هي ايديولوجية البورجوازية العربية الكبيرة ، بما في ذلك البورجوازية المصرية . وحاولت الاخيرة اكتساب كل التفوق المستطاع من اتحاد مصر وسوريا. وقطع الشيوعيون المصريون والسوريون الذين كانوا يؤيدون المحتوى الديمقراطي للقومية العربية ، والذين اكدوا في تصريحاتهم اتجاهها المناوىء للامبريالية ، قطعوا عليها الطريق .

وقد تسارعت عملية تحديد مجالات نشاط واستقطاب القوى السياسية في مصر وكل الجمهورية العربية المتحدة ، نتيجة للاعمال الموجهة ضد اليساريين . واصطدمت جماهير الشعب وقيادة عبد الناصر ، على حد سواء ، بشكل متزايد ، بمحاولات البورجوازية الكبيرة للهجوم ، وتطلعها لانتزاع تنازلات متلاحقة من الثورة . وكانت الموافقة على تلك التنازلات تعني الاستسلام أمام هجمات الرجعية.

ان المواجهة بين القيادة المصرية والبورجوازية المصرية نضجت ايضا في مسائل السياسة الاقتصادية الداخلية . فحين حاولت البورجوازية المصرية الكبيرة عام ١٩٥٩ أن ترغم البلاد على قبول «المعونة الغربية» ، وفي المقام الاول «المعونة» الامريكية والالمانية الغربية ، لتحقيق خطط بناء سد اسوان العالي ، رفض

عبد الناصر بحزم القروض الامريكية والالمانية الغربية . واصر على ان يجري انشاء المشروع بمرحلتيه الاولى والثانية بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي . وفي نفس الوقت ، استخدم عبد الناصر عزيمته الصلدة في تدعيم وتطوير الروابط الاقتصادية للبلاد مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى . وقد ظهر هذا الخط اكثر وضوحا فيما بعد ، في السياسة الداخلية للبلاد ايضا .

واخذت اغلبية الماركسيين المصريين في هذه المرحلة بالرغم من بعض اجراءات القمع التي كانت تقوم بها الحكومة ، اخذت تؤيد بطريقة اكثر تتابعا واستمرارا الخطوات الايجابية التي تحققت في اقتصاد البلاد وسياستها ، وبخاصة بعد ظهور القوانين الشهيرة الخاصة بالتأميم ، والقانون الثاني للاصلاح الزراعي . وراحت «السلبية عموما» تتقهقر الى الصفوف الخلفية . وفي هذا ، تكمن الدفعة الخطيرة التي كان لها تأثير كبير على كل الصراع بالمستقبل ، دفعة القوى التقدمية المصرية للحفاظ على العناصر التقدمية في الثورة المصرية وتقويتها .

لقد هيأ الماركسيون المصريون ، بنشاطهم ، تدعيم علاقات صداقة وطنهم بالاتحاد السوفييتي . وأكدوا ان لهذه الصداقة تأثيرا ايجابيا كبيرا على الوضع الداخلي ، وانها تؤدي الى النشوء الايجابي لحياتها السياسية . وفي رأي الغالبية العظمى لليساريين المصريين ان الاتحاد السوفييتي كان بعيد النظر حين واصل تقديم العون الاقتصادي والعسكري الحيوي لمصر ، بالرغم من تعقد العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة ، وحتى خلال الاعمال الاستفزازية من جانب اليمينيين.

وابتداء من اول يناير عام ١٩٥٩ حتى ابريل عام ١٩٦٤ ، لم تكف المناقشات الحية — حول مصائر الحركة الشيوعية المصرية — بين صفوف الحزب الشيوعي المصري والجماعات الشيوعية الاخرى . وأصبح «حجر المحك» هو الموقف من سياسة الرئيس عبد الناصر الداخلية والخارجية بعد ١٩٦٢ ، ومن النظام بأسره. وكان المشتركون في هذه المناقشات ، وبخاصة في المرحلة الاخيرة ، يعتقدون ان هذه المناقشات كانت مفيدة اجمالا ، وانها خدمت قضية التكاتف المطرد لكل القوى الوطنية .

وفي ربيع عام ١٩٦٤ ، اتخذ الرئيس عبد الناصر قرارا بالافراج عن كل الشيوعيين المعتقلين . وقوبل هذا القرار بارتياح في البلاد ، رغم استياء اليمينيين وخاصة أولئك الذين فقدوا حقوقهم السياسية نتيجة للتأميم ، وتحقيق الخط السياسي الداخلي التقدمي .

وكانت حقيقة الافراج الكامل عن الشيوعيين بلا جدال أهم خطوة للسلطة الثورية في مصر . وكان لها تأثير بالغ على تطور الوضع السياسي الداخلي في البلاد . وخاصة انه من المستحيل البحث عن سبب ذلك في الظروف الموضوعية للتطور وتعميق الثورة المصرية فقط ؛ فقد كان هذا القرار ايضا شاهدا على التطور الايديولوجي الكبير الذي حدث لعبد الناصر نفسه، وبعض المحيطين من الشخصيات السياسية ورجالات الدولة .

ومن الجلي انه حدث انفصال طبقي في قيادة البلاد بالنسبة لموضوع الافراج عن الشيوعيين . فلقد أوقف بعض موظفي الدولة من ذوي النفوذ تطبيق قانون العفو . وتعمقت عملية اقامة الحدود في الحلقة العليا – الرئاسة – ايضا . وكان على الرئيس ان يفكر اكثر واكثر في اجتذاب أناس جدد لادارة البلاد . ولقد تم تنفيذ القانون الخاص باطلاق سراح الشيوعيين والمعتقلين السياسيين الديمقراطيين الآخرين الصادر في ربيع عام ١٩٦٤ ، تم تنفذه بالكامل فيما يتعلق ببعضهم . وظل المطلق سراحهم محدودي الفرصة في الاشتراك في الوحدات القيادية للاتحاد الاشتراكي العربي . وفي نفس الوقت ، حصلوا على وظائف في الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون والمؤسسات الصناعية ومصالح الدولة .

في صيف عام ١٩٦٤ ، اجتمع ممثلو عديد من الجماعات الشيوعية الطليعية. واتخذوا قرارا بحل هذه الجماعات . أما عن اسباب اتخاذ هذه الخطوة ، فقد فسر في حينه بافتراضات متباينة . وظهرت ، على سبيل المثال ، حقيقة ان الشيوعيين المطلق سراحهم من الاعتقال كانوا مقيدين بتوقيع تعهد بعدم اشتراكهم في النشاط الحزبي . وتم ايضا تعيين عديد من الشخصيات الشيوعية في وظائف الدولة . غير ان وضع هذه العوامل وحدها في الاعتبار لا يعطي تفسيرا كاملا .

لقد رأى الشيوعيون المصريون ان الديمقراطيين الثوريين الموجودين في السلطة تبنوا شعارات كثيرة رفعتها في حينها الجماعات الشيوعية في مصر ، بل انهم لم يرفعوا فقط هذه الشعارات ، بل نفذوا جزءا منها . وأكد بعض ممثلي الحركة الشيوعية المصرية انه حتى تنفيذ الشعارات التقدمية قد حدث بمعدلات أسرع ، وفي كثير من الحالات، أشد عزما وحسما مما كان في وسعهم أن يتوقعوه. وعلى ذلك ، فمن وجهة نظر بعض زعماء الجماعات الشيوعية في البلاد ، لم تعد هناك حاجة لوضع انفسهم في مواجهة النظام الديمقراطي الثوري لعبد الناصر ، حيث قد تحققت وحدة اهداف بين النظام وبين القوى التقدمية بالبلاد . وفي الوقت ذاته ، ومع ملاحظة قانون تحريم النشاط الحزبي في مصر ، وكذلك محاولة تجنب الصدامات التي كان من المستطاع ان تؤدي عموما الى إضعاف القوى الثورية في البلاد ، اتخذت المنظمات الشيوعية المصرية قرارا بحل نفسها .

وينبغي هنا ألا نغفل الجانب الآخر للمسألة . فان اعضاء الجماعة الشيوعية القليلي العدد ، حين قاموا بالحل الذاتي لجماعتهم حصلوا على امكانية حقيقية للتأثير على تطور التقدم الاجتماعي ، وتحقيق البرامج التي اقترحها الرئيس عبد الناصر ، والتي التقت في كثير من نقاطها مع برنامج الجماعات الشيوعية نفسها . وقد تهيأت بعد الحل ، ظروف أفضل مما كانت في السنوات المنصرمة لعملهم في مختلف الهيئات ، بما في ذلك الاتحاد الاشتراكي العربي . ونتيجة لذلك ، حصل الشيوعيون على بعض الامكانيات ، وان تكن محدودة ، للتأثير والاسراع بارتقاء الديمقراطيين الثوريين نحو اتجاه الاشتراكية العلمية .

وبدت هذه الامكانية حقيقية للغاية ، حين لمس عبد الناصر والدوائر المقربة

منه الحاجة الحيوية الماسة الى الاعتماد على الجماهير العريضة كدعامة اجتماعية . وذلك في لحظة اشتداد الصراع الطبقي مع العناصر اليمينية والبورجوازية الكبيرة وسائر الطبقات المستغلة بالبلاد ، ذلك الصراع المترتب على تنفيذ الاجراءات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية .

ولقد نجح الماركسيون المصريون في تحقيق تأثير كبير ، سواء في المجلات النظرية للاتحاد الاشتراكي العربي («الطليعة» و«الكاتب») ، او في معهد البحوث الاشتراكية وكانت له شبكة واسعة من الفروع الدراسية في انحاء البلاد. وكذلك – وهو امر بالغ الاهمية – في البرامج المعدة للدورات المختلفة لمنفذي وظائف الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظمة الشباب .

ونشأ انطباع بأن ظهور الشيوعيين المصريين في معهد البحوث الاشتراكية وفي مجلة «الطليعة» كان من سياسة عبد الناصر نفسه . وعلى اي حال ، فانه طالما لجأ الى معونة العناصر الماركسية لاعداد وتنفيذ العمليات المختلفة الموجهة ضد الرجعية المصرية والعربية . ومن الواضح ان عبد الناصر كان في كثير من خطبه يورد حقائق مستقاة من المقالات المنشورة بواسطة الماركسيين المصريين على صفحات مجلة «الطليعة» . وكان ذلك هو الحال ، على سبيل المثال ، في خطابه الذي ألقاه في يوليو ١٩٦٦ . فقد استخدم الرئيس كل الحقائق الواردة في مقالة «الطليعة» فيما يتعلق بنمو الاتجاهات الرأسمالية في الاقتصاد المصري .

وهكذا يمكن ، بعد عرض مجمل لتاريخ الحركة الشيوعية في مصر ، ان ننتقل الى بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بعلاقات التعاون بين الديمقراطيين الثوريين المصريين والماركسيين المحليين . لقد تكونت العلاقات بين هاتين المجموعتين تحت تأثير كثير من المواقف الراهنة ، بما في ذلك الطابع التاريخي ايضا . ان الحياة وخبرة الصراع ضد الامبريالية قامتا بالتقريب بين الديمقراطيين الثوريين البورجوازيين الصغار وبين البروليتاريين الاشتراكيين . ولو أن ذلك تم ببطء ملحوظ . وقال عبد الناصر ، ردا على ما تصوره «دوغمائية» الماركسيين الذين يستخدمون ، على نحو واسع ، التجربة المكتسبة التي تجمعت في أعمال مؤسسي الماركسية اللينينية : «اننا لا نفتح الكتب كي نجد فيها إجابات ، بل اننا نفتح كتاب الواقع في عصرنا ، كي نحاول ان نجد فيه معالجة لمشاكلنا» (٥٣) .

غير ان الحياة واصلت سيرها ، وأخذ اقتناع قادة الثورة المصرية يزداد باستمرار بأنهم بمحاولتهم حل بعض المشاكل ، قد وصلوا في أغلب الاحوال الى نفس النتائج التي قد توصل اليها بالفعل الماركسيون . وبفتح «كتاب الحياة» ، اقتنع عبد الناصر اكثر بأنه «مكتوب» فيه الكثير مما تنبأ به ، وتكلم وكتب عنه الماركسيون بما فيهم الماركسيون في مصر .

---

٥٣ – «الاهرام» ، ٤–٨–١٩٦١ .

كانت جماهير الكادحين العريضة والبورجوازية الصغيرة من العوامل المقربة لوحدة القاعدة الاجتماعية التي اعتمد عليها النظام والشيوعيون في النضال ضد الامبريالية والعناصر المستغَلة . ولكن لحظات سلبية ايضا تخفت في هذا التعميم للأساس الاجتماعي للحركتين . لقد واصلت المنافسة الحتمية بين الديمقراطيين الثوريين والماركسيين في مصر الضرورة الحتمية لاجتذاب نفس فئات الجماهير الكبيرة العدد الى جانب كل منهما . وتعقد الموقف ، نتيجة لان القادة المصريين كانوا يخشون – الى حد ما – الشيوعيين الذين استطاعوا – بالرغم من كل أوجه النقص – ان يتعاملوا مع الجماهير ، وكانوا اقوى من الناحية النظرية من كثير من الديمقراطيين الثوريين .

وأصبحت سياسة الاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الاشتراكية من العوامل الهامة التي خدمت التقارب بين الثوريين الديمقراطيين والماركسيين . ففيما يتعلق بتقوية الروابط بين مصر والاتحاد السوفييتي ، تغير موقف الديمقراطيين الثوريين من الشيوعيين المحليين . وكان على عبد الناصر أن يضع في اعتباره ، وقد ظل يفعل ذلك حتى آخر يوم ، ضرورة تأييد مثل هذه العلاقات مع الماركسيين المصريين على مستوى معين ، بما في ذلك ، ان تكون لهم روابط واسعة في المستقبل مع الاتحاد السوفييتي ومع سائر البلدان الاشتراكية .

وفي نفس الوقت ، ونتيجة لتقوية وتدعيم العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتي ، نما اهتمام القيادة الديمقراطية الثورية المصرية بخبرة البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وبالماركسية اللينينية ككل . وكانوا يقدمون التقارير لعبد الناصر عن أحدث المؤلفات الاقتصادية السوفييتية . وكان يهتم بمقالات تجربة البناء الحزبي في الاتحاد السوفييتي، وقد ظهرت مرارا سعة اطلاعه في لقاءاته مع ممثلينا .

«لقد اصبحت علاقة عبد الناصر بالماركسيين على مدى عدة سنوات اكثر ليونة» – أكد ذلك ، بيتر منسفيلد الذي عمل لسنوات طويلة في البلاد كمراسل «للصنداي تايمز» و«بي.بي.سي» ، في كتابه «مصر عبد الناصر» وقال : في عام ١٩٥٥ كتب عبد الناصر بحثا مناوئا للشيوعية بعنوان «واقع الشيوعية» اتهم فيه الشيوعيين بأنهم ينتهكون الحرية الشخصية والمساواة كي يخلقوا هرما اجتماعيا تحت سيادة أفراد متفرقين . ومنذ ذلك الحين ، جعل عبد الناصر يتخذ ، لاستعماله الخاص ، جانبا كبيرا من تعاليم الماركسيين حول المجتمع والعلاقات بين الطبقات (٥٤) .

وقد اشتدت الحاجة الموضوعية للتقارب مع الماركسيين المصريين ، بعد ان أقدمت القيادة الديمقراطية الثورية للبلاد في عام ١٩٦١ على عديد من الاجراءات

54 — P. Mansfield Nasser's Egypt. London 1965, p. 193 .

التي وضعت أساس تطور ابتعاد البلاد عن التطور الرأسمالي التقليدي . وكان قادة مصر بإقدامهم على التحولات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية ، يحتاجون بوجه خاص الى المعونة الفعلية ، والدعم ، وفي المقام الاول من الجانب الاكثر تهيؤًا وإعدادا من المجتمع المصري . على حين ان كثيرا من ممثلي فئة المثقفين الخلاقة في مصر كانوا ماركسيين او أناسا أقرب الى الماركسية في فهم قوانين التطور الاجتماعي . وكان بعضهم في هذا الوقت ، او ذاك ، اعضاء في مختلف الجماعات الشيوعية . لكن كان اكثر من هؤلاء بكثير ، أولئك الذين لم يكونوا اعضاء بها ، وكانوا على علاقات وثيقة بها ، وكانوا يعطفون على الحركة الشيوعية ككل . وبعد الحملة المناوئة للشيوعية ، والاعتقالات ، ووسائل القمع الاخرى التي تعرض لها في سنوات ١٩٥٩ – ١٩٦٠ كثير من الشيوعيين والاشخاص المقربين منهم في دوائر المثقفين المصريين ، ضعفت الحياة الابداعية بصورة بالغة في المعاهد الدراسية العليا وفي المراكز الثقافية في مصر . وتعرض الجانب الاكبر من المثقفين المبدعين الذين بقوا خارج السجون الى اجراءات مناهضة الشيوعيين . «وكانت النتيجة خمول المثقفين الا من اخلاص سياسي شكلي تحت تهديد القوة» (٥٥) .

وعانت شعبية النظام . وكان يمكن للمقاومة السلبية التي نشأت وأخذت تنمو وسط المثقفين أن تكلف قيادة البلاد غاليا . ان «أزمة المثقفين» ، او على الاصح «الازمة في العلاقات مع المثقفين» ، اصبحت موضوعا لكثير من المقالات التي نشرت في «الاهرام» في مارس عام ١٩٦١ (٥٦) . «ان المناقشة التي كانت تدار من أعلى – كما جاء في كتاب «التفكير السياسي والاجتماعي في الشرق الاوسط المعاصر» – كان هدفها استدعاء وتقوية وتدعيم القومية الناصرية بصفة عامة من جانب المثقفين، والاصلاحات بما في ذلك التأميمات التي جرت في يوليو – سبتمبر عام ١٩٦١ بصفة خاصة» (٥٧) .

وفي لحظة الانتقال الى الاجراءات الحاسمة ضد البورجوازية المصرية الكبيرة وضد البورجوازية المتوسطة ، بصورة جزئية ، أصبح «الفراغ» الايديولوجي للنظام محسوسا بشكل حاد وبصفة خاصة . وكان يمكن العمل على ملئه ، فقط ، من جانب المتعلمين من ذوي الاعداد الحسن . وكان بوسع المثقفين الماركسيين ، وحدهم ، تقديم مثل هذه الكوادر بصورة اساسية . «ان انتشار الفكر الماركسي

55 — « Political and Social Thought in the Contemporary Middle East». New York - Washington - London, 1968, p. 168 .

٥٦ – في نفس عام ١٩٦١ صدرت هذه المقالات في عدد خاص تحت عنوان «ازمة المثقفين» ، «الاهرام» ، ٥ – ١٩٦١ .

57 — «Political and Social thought the Contemporary Middle East» p. 168 .

في مصر قد اكتسب قوته ايضا من حقيقة ان السياسة اللاامبريالية واللاغربية «المحايدة» البلاد ، أضعفت قوة الافكار الاشتراكية الديمقراطية الواردة من الغرب، وأضعفت موقف ممثلي مثقفيها في مصر» كما ذكر مؤلفا كتاب «التفكير السياسي والاجتماعي في الشرق الاوسط المعاصر» (٥٨) . وحدد كل هذا سلفا ، ايضا ، خط التقارب الذي أعقب ذلك بين الديمقراطية الثورية المصرية وبين الماركسيين المصريين .

وفي «الطليعة» ، المجلة الشهرية السياسية التي بدأ «الاهرام» اصدارها في يناير عام ١٩٦٢ — كما كتب بيتر منسفيلد — شرعت جماعة من الشيوعيين السابقين بتجربة هامة للتوفيق بين الماركسية وبين آراء الميثاق الوطني (٥٩) .

كان اطلاق سراح جميع الشيوعيين المصريين من معتقلاتهم عام ١٩٦٤ خطوة محسوبة من جانب السلطات ، لكي ترفع من على بساط البحث موضوع الاشتباك بين الديمقراطيين الثوريين والماركسيين . ومما لا شك فيه ايضا ان تقارب الديمقراطيين الثوريين والماركسيين المصريين مهد للتطوير المطرد للثورة المصرية ، والنضال ضد الامبريالية والرجعية العربية في الشرق الاوسط . وكان عبد الناصر يفهم جيدا انه توجد في كل من البلدان العربية أطراف هذا النضال : شيوعيون، وشخصيات تقدمية ، حلفاء له ، وليسوا خصوما . وكان على صلة بالاحزاب الشيوعية والمنظمات الديمقراطية بالسودان، والاردن ، ولبنان ، والبلدان العربية الاخرى . ولم يكن الهدف تعاونا عرضيا ما ، بل كان تطوير الصلات الراسخة التي أرسيت أسسها في الخمسينات والتي خدمت قضية تدعيم التضامن القومي التحرري للشعوب العربية .

وساعد على قيام التقارب المطرد بين الديمقراطيين الثوريين والماركسيين في مصر الانتشار الواسع لافكار الاشتراكية ، سواء في البلدان العربية او في سائر بلدان «العالم الثالث» على حد سواء ، ورفع الشعارات التقدمية الجذرية للثورة الاجتماعية على ضفاف النيل ، وتطوير البرامج الاقتصادية والسياسية لتنمية البلاد بعد تعميق الاجراءات الاقتصادية الاجتماعية .

ولا يمكن النظر ببساطة الى عملية تقارب الديمقراطيين الثوريين المصريين والماركسيين . فلقد مرت بفترات ومراحل مختلفة ، غير انه من الواضح الان ان أهم ما في العلاقات المتبادلة بين الديمقراطيين الثوريين المصريين والماركسيين كان هو الاتجاه نحو الحوار والتعاون . وبالطبع ، كانت هناك صعوبات موضوعية ، لم يستطع هذا الجانب او ذاك ان يتغلب عليها في السنوات الاولى ، بعد اعلان مصر

58 — « Political and Social thought in the Contemporary Middle East» p. 167 .

59 — P. Mansfield Nasser's Egypt p. 211 - 212 .

للاتجاه الاشتراكي . ومن البديهي ايضا انه كانت هناك عوائق أخرى أمام الحوار والتعاون بين الديمقراطيين الثوريين المصريين والماركسيين ، ومن بينها دسائس الرجعية الداخلية . فقد رأت العناصر المعادية بوضوح أن التقارب المتحسن بين الديمقراطيين الثوريين والماركسيين يحمل لتلك العناصر خطرا محيقا . وبهذا الصدد ، كان عبد الناصر كثيرا ما يتصدى للجانب المحافظ من موظفي الاتحاد الاشتراكي العربي وجهاز الدولة . ولكنه في نفس الوقت ، التزم بالتعجيل بالتعاون مع الماركسيين المصريين . وفي هذا ظهرت مقدرته كقائد للبلاد وكسياسي .

الفصل السابع

عبد الناصر ... وطرق الارتقاء

لم يكتب عن احد من السياسيين ورجال الدولة العرب المعاصرين بهذه الكثرة التي كتب بها عن عبد الناصر . وقد عاش حياة قصيرة ، اذ اختطفه الموت وهو في الثانية والخمسين من عمره ، بعد انوهب بلاده كل قواه وطاقته وحياته . كان اول مصري يتولى حكم مصر في العصر الحديث . ولقد رأت أعماله النور في وقت انتشار اكثر الافكار تضاربا . وكان خصومه السياسيون وغير الاصدقاء يسمونه «ديكتاتورا» و«قوميا» أعمى . وكان كثير من القوميين العرب والأفارقة يعتبرونه اكثر من «موال للاتحاد السوفييتي» والزعيم الاكثر «موالاة للاشتراكية» في «العالم الثالث» . وكانوا أحيانا لا يفهمونه ، وفي الاغلب ، لا يبذلون جهدا جادا في ذلك . وقد رفعه البعض الى عنان السماء ، وانهال عليه آخرون بالهجوم .

ويمكن النظر بطرق مختلفة الى عبد الناصر ، والى نشاطه السياسي والحكومي الهائل المتعدد النواحي الذي انقطع فجأة دون توقع في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧٠ . ولكن احدا لا يستطيع ان ينكر أثره الحاسم في تطور مصر التقدمي . ان اعلان الاتجاه الاشتراكي نفسه في الجمهورية يعتبر انجاز الابن العظيم للشعب المصري . ولقد عمل الكثير لتدعيم أواصر الصداقة بين مصر والاتحاد السوفييتي . ولم يكن عبد الناصر في رأي الجميع قائدا للثورة التحررية الوطنية المصرية فقط . فقد اعتبر بحق منذ مؤتمر باندونج شخصية سياسية على

مستوى دولي .

وكان يستمع الى صوته بانتباه ، رؤساء دول ، ورؤساء وزارات الغرب ، ورؤساء الدول والحكومات في آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية .

ولد عبد الناصر عام ١٩١٨ . وكان جده فلاحا من قرية بني مر في صعيد مصر . وكان أبوه موظفا صغيرا في مصلحة البريد . وعاش رئيس المستقبل مع والديه حياتهما المتواضعة شأن الكثيرين من ابناء الفئة الاجتماعية المتوسطة . وامضى طفولته في الاسكندرية . وأتم تعليمه الثانوي في القاهرة .

انهى عبد الناصر تعليمه بالمدرسة الثانوية عام ١٩٣٦ . وفي هذا العام بالذات، وقع مصطفى النحاس ، رئيس الوزراء الوفد آنذاك ، على معاهدة مصرية انجليزية، سمح لمصر بمقتضاها ان يكون لها جيش كبير العدد بمقياس ذلك الزمن . ولكي يتسنى للدولة ان يكون لها مثل هذا الجيش عددا ، فتحت الحكومة الملكية أبواب الكلية الحربية في القاهرة «لغير الأرستقراطيين» . واقدم الملك على السماح لاصحاب الوظائف المختلفة بالدخول في صفوف العسكريين المحترفين ، وهو على يقين انهم سيساعدونه في النضال للحفاظ على أوضاعه . غير انه ضل السبيل. وبدأ في مصر تشكيل فيلق الضباط الوطني الذي شرع نضاله بعد مرور خمسة عشر عاما ، فقط ، ضد الملكية والامبريالية . وقامت أمام عبد الناصر مشكلة اختيار المستقبل الصعبة بعد انهاء المدرسة وهو بعد ، ما زال شابا تعرّف بنفسه على الديماغوجية المتطرفة لاحمد حسين (زعيم حزب «مصر الفتاة») حتى الحرب العالمية الثانية ، وتعصب (الاخوان المسلمين) . ماذا يفعل ؟ الضابط او السياسي ؟ ولاح الاثنان رائعين . بالرغم من ذلك ، فكر عبد الناصر في ذلك الوقت انه يمكن في الجيش بالذات ، اكثر من اي مكان آخر ، تحقيق الكثير من اجل النضال ضد المستعمرين الانجليز . وانتصر الحلم بالخدمة العسكرية على كل ما عداه .

وقدم عبد الناصر اوراقه الى الكلية الحربية ، حين اعلنت ، بعد توقيع الحكومة للمعاهدة الانجليزية المصرية بوقت قليل ، عن الحاجة الى عدد كبير من الطلبة الجدد .

لكن عبد الناصر لم يوفق الى النجاح في امتحانات القبول عام ١٩٣٦ . فالتحق بكلية الحقوق بجامعة القاهرة . غير ان فكرة أن يصبح ضابطا لم تفارق مخيلته . وفي عام ١٩٣٧ ، قام عبد الناصر بمحاولة أخرى للالتحاق بالكلية الحربية . ونجح هذه المرة ، وتم قبوله بالسنة الاولى ، ثم أصبح في النهاية رجلا عسكريا . وفي نهاية عام ١٩٣٨ ، كان عبد الناصر مع أفراد دفعته : الرئيس المصري الحالي محمد أنور السادات ، وزكريا محي الدين ، واحمد أنور (الذي تولى منصب قائد البوليس الحربي بعد ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢) في منقباد بمنطقة الحدود القريبة من الحدود السودانية . وكانت هذه هي بداية الخدمة العسكرية . وهناك ، في جبل شريف بالقرب من منقباد ، وفي ١٥ يناير ١٩٣٩ ، لاحت فكرة انشاء منظمة كتب السادات

عنها فيما بعد (١) ، قائلا : «منظمة ثورية سرية تهب نفسها لقضية التحرير» . وقد اعتبر الذين استولوا بعد ١٣ عاما على السلطة في مصر ان ذلك اليوم كان هو بداية طريقهم .

وسرعان ما فرقت الخدمة الاصدقاء في أماكن مختلفة . والتقى عبد الناصر في الخرطوم — حيث عمل بها بعد نقله من منقباد — بعبد الحكيم عامر الذي أصبح فيما بعد نائب الرئيس والقائد العام للجيش المصري . وفي سنوات الحرب العالمية الثانية ، أمضى عبد الناصر فترة تدريب علمية في مقر القوات الانجليزية المرابطة في ليبيا . وفي عام ١٩٤٦ أنهى دراسته في كلية أركان الحرب .

واصبحت حدود المنظمة التي أطلق عليها «الضباط الاحرار» اكثر وضوحا في عام ١٩٤٨ ، خلال اشتراك عبد الناصر في حرب فلسطين. ولقد اقتنع على الجبهة الفلسطينية ليس فقط بخيانة الملك فاروق وحاشيته ، وانما ايضا بضرورة شن الكفاح من اجل استعادة الحقوق السليبة للمصريين داخل مصر نفسها . والتقى عبد الناصر في فلسطين بالرائد كمال الدين حسين ، والمقدم عبد اللطيف البغدادي ، وبعض الضباط الآخرين الذين انضموا بعد ذلك الى المنظمة .

وفي عام ١٩٤٩ انضم الى منظمة «الضباط الاحرار» نقباء ورواد ومقدمون . وكان عبد الناصر والغالبية العظمى ممن آلت اليهم السلطة بعد ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ من ابناء البورجوازية الصغيرة في القرى والمدن .

واصبح الجيش الذي كان يمثل ابناء الشعب من الفلاحين والعمال سلاحا للنضال ضد الانجليز ، وضد الملك الخائن وضد القوى الرجعية . وكان اعضاء منظمة «الضباط الاحرار» يتمتعون بصفتين اساسيتين مميزتين . أولاهما : الايمان بامكانية تحقيق الاستقلال الوطني المقترن بالكراهية العميقة للامبريالية وعملائها ؛ وثانيتهما : الاستقلال في الحركة . وقد حررهم ذلك من العبء السياسي الثقيل المرتبط بالانتماء الى الاحزاب البورجوازية وأحزاب الملاكين العقاريين . وكانت منظمة «الضباط الاحرار» جماعة مغلقة متكونة وفقا للمبدأ السري للاخلاص والانضباط .

وقد ظهرت على الفور المحدودية الطبقية لعبد الناصر وقادة الحركة الآخرين ، وتجلت في الخوف المعهود من جماهير الشعب ... نفس العمال والفلاحين الذين قال أولئك القادة من قبل انهم يفكرون بهم . على ان الضباط الوطنيين كانوا يؤمنون في نفس الوقت اكثر من اي شيء، بضرورة الاطاحة بزمرة الملك فاروق . وقد حدد ذلك ايضا نفس اتجاه الحركة . ويمكن ان نصفه بشيء من التحفظ بالبورجوازية الصغيرة ذات النعرة القومية . ومع ذلك ، فقد أصبح اتجاه الحركة

---

١ — يشير الاعضاء الآخرون لمجلس قيادة الثورة الى ان المنظمة تكونت بالفعل عام ١٩٤٩ ، بعد حرب فلسطين الاولى .

لمناهضة الامبريالية والاقطاع واضحا للعيان في المدى القريب .

وكان عبد الناصر (الذي انتخب في عام ١٩٥٠ رئيسا «للضباط الاحرار») ، يدرك عند التحضير للهجوم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ان نجاح الضباط سيتوقف على موقف الشعب منهم . ولم يكن في حاجة الى اتصالات باليساريين . وكان يعرف بوجه خاص بوجود جماعة شيوعية في الجيش ، وقد أقام معها ، وعن طريقها ، روابط وثيقة مع بعض المنظمات الشيوعية المصرية الاخرى . وكان يولي حدتو عناية خاصة . وكان «الضباط الاحرار» يستخدمون المطابع التابعة لمنظمة حدتو في مصر .

لم يتصور قائد الثورة المصرية الثورة بدون مساهمة القوى اليسارية . ودخل في مجلس قيادة الثورة ، الذي تكوّن بعد ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، ضباط من ذوي الميول التقدمية — العقيد يوسف منصور صديق، والرائد خالد محيي الدين.

وفي نفس الوقت ، كان عبد الناصر يخاف من نظرية الطبقات والصراع الطبقي ، وموضوع ديكتاتورية البروليتاريا ، وعلاقة الاحزاب البروليتارية بالدين. وخيل اليه ان كل المجتمع المصري هو أسرة قومية واحدة ، فيها أناس خيرون وآخرون سيئون . ولذلك اعتقد انمهمة اي رجل دولة مصري تتلخص في تسوية العلاقات الانسانية الطيبة فيما بينهم . وكان عبد الناصر يعتقد ، في نفس الوقت، ان المهم في العلاقات الاجتماعية ليس لمن تخص وسائل الانتاج ؟ ولكن المهم هو نظام توزيع خيرات الانتاج . وكان من رايه ان الثورة المصرية المستقبلة لا يجب أن تكون دموية . واعتقد عبد الناصر انه لا ينبغي أن تصبح اية طبقة مسيطرة ، ولا ان توجد في مصر اية أحزاب سياسية ، لان هذا بالذات هو الذي أتاح للامبرياليين فرصة التأثير المهلك على الحياة السياسية الداخلية ، كما أتاح لهم ان يكون لهم عملاء ، وأن يدمروا عن طريقهم كل ما هو مفيد مما حققته الاحزاب . واذا ما حقق الضباط مثاليات الثورة الاساسية ، اصبحت ثورة «قومية عامة» ، اي انها تمثل كل المصريين وتدافع عنهم .

بماذا يمكن تفسير مثل هذه النظرات لعبد الناصر الثائر الذي أعد نفسه كي يتولى اعادة بناء بلاده ؟ بعدم الخبرة ، طبعا .. ثم ، والى درجة معينة ، بالانعزال الفريد من نوعه ، الانعزال الاجتماعي والسياسي الذي دخل به عبد الناصر الى الثورة .

ومن الملاحظ ان عبد الناصر او المقربين المحيطين به في قيادة منظمة «الضباط الاحرار» لم يكونوا يتصورون آنذاك هدفا عاما ، ولو لمدة عشرة أعوام مستقبلة . لقد اراد عبد الناصر ، قبل كل شيء ، تدعيم موقفه كزعيم سياسي للبلاد ، ثم يأتي التفكير في المستقبل كما يجب .

وكان الملك فاروق والمستعمِرون الانجليز هم أخطر وأهم خصوم السلطة الجديدة . لذلك كان طردهم هو المهمة الاولى للسلطة الجديدة في مصر . وفي نفس الوقت ، كان هناك مسألة تنظيم أعقد العلاقات مع «الوفد» ، و«الاخوان

المسلمين» الاقوياء جدا في مصر . وكان «الوفد» موجودا في السلطة ، منذ وقت غير بعيد ، وكان له تأثير سياسي غير قليل ، وبخاصة في الريف . غير ان «الوفد» كان أضاع هيبته بصورة كبيرة عشية الثورة . وخاصة انه خلال حريق القاهرة المؤسف في يناير عام ١٩٥٢ كان يعاني ازمة من أعمق الازمات : حيث لم يكن لديه ما يقدمه للشعب . وفقد البرنامج السياسي المعادي للانجليز الذي عرف الشهرة فيما بعد ، فقد أنصاره حتى في محيط كوادر الحزب . ولم يجر اعداد برنامج جديد . وطبيعي ان الصراع على السلطة مع المعارضة المفلسة كان أسهل منه مع أولئك الذين كان لديهم شيء ما .

وكانت منظمة «الاخوان المسلمين» خصما اكثر خطورة بالنسبة «للضباط الاحرار» . فقد استخدم زعماؤها على نطاق واسع ، مناوأة الامبريالية ، ورغبة جماهير الشعب العريضة في الحصول في النهاية على امكانية الحياة كآدميين . وكان زعماء «الاخوان المسلمين» يرفعون دائما شعارات هذه المهمة وتلك — طرد الانجليز من وادي النيل ، واجراء الاصلاحات الاجتماعية في اطار ديني . واستغلوا على أوسع نطاق اعتناق المصريين للاسلام. وكان لشعار «نحو الاشتراكية عن طريق الاسرة والقرآن» كثير جدا من الانصار في مصر حتى عام ١٩٥٢ .

وكان معلوما تماما لعبد الناصر والمقربين المحيطين به وجود تلك الصلة العضوية بين قادة «الاخوان المسلمين» وبين الرأسمالية المصرية الكبيرة والسياسيين من غير ذوي المبادىء ، المستعدين لعمل اي شيء دون السماح بتطور الثورة الحقيقية في مصر . ولكنهم في الفترة الاولى ، لم يريدوا قمع « الاخوان المسلمين» . ومن البديهي انه مما لعب دورا في ذلك وجود البعض في مجلس قيادة الثورة ، ممن كانوا في الماضي أنصارا للاخوان . غير انه لا شعبية «الاخوان المسلمين» ، ولا تعاطف كثير من زملاء عبد الناصر معهم ، استطاعا ايقاف الرئيس عن اتخاذ قراره الخاص ببدء حرب مريرة ضد «الاخوان» حين فتحوا النيران على الثورة . وظل عبد الناصر هذا التكتيكي المرن القادر على كثير من الحلول الوسط، ظل طوال حياته خصما لا يعرف الحل الوسط بالنسبة «للاخوان المسلمين» . وكانت الحرب التي بدأها الرئيس مع هذه المنظمة تعني عمليا انه اخذ تدريجا يتراجع عن آرائه غير المبررة عن المصريين كأسرة قومية واحدة .

ولم يكن لدى عبد الناصر ، ولا لدى المحيطين المقربين منه ، برنامج سياسي موضوع . وحين انتقلت السلطة الى أيدي الثوار ، كان السؤال الموجه اليهم هو : ماذا تنوون عمله ايها السادة الضباط ؟ — وكان المتحدث هو نجيب الهلالي رئيس الوزراء الذي عين عشية قيام الثورة . وكان يتكلم تليفونيا من الاسكندرية مع اللواء محمد نجيب الذي كان يرأس الحركة من الناحية الشكلية . وقد أجاب اللواء نجيب على سؤال الهلالي بقوله : لقد استولى «الضباط الاحرار» على السلطة كي يعاونوا الحكومة المصرية في اجراء التطهير الذي أعلن عنه في الجيش (٢) .

2 — M. Naguib. Egypt'S Destiny p. 118 .

ويمكن وصف أعمال «الضباط الاحرار» في أعوام ١٩٥٢ — ١٩٥٦ بأنها اعمال وطنية متتالية ، ابتداء من طرد فاروق ، وقانون الاصلاح الزراعي ، وانتهاء بتأميم قناة السويس ، وإعداد مشروع بناء السد العالي . وقد اتفقت تلك الانجازات مع مصالح سائر الامة ، وكانت حدة هذه الاعمال موجهة ضد الاقطاع والامبريالية .

وكانت الاعمال السياسية الخارجية لمجلس قيادة الثورة ، بدءاً من اعداد اتفاقية جلاء القوات الانجليزية التي وقعت في عام ١٩٥٤ حتى توقيع اتفاقية توريد السلاح مع الاتحاد السوفييتي ، أعمالا تحريرية وطنية .

وبعد ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، كان على عبد الناصر ان يحل مسائل بالغة الصعوبة ، مرتبطة بهيكل السلطة والديمقراطية البورجوازية . وكان غالبا ما يصل الى استنتاج بأن الابقاء على الاحزاب السياسية القديمة ، وإحياء البرلمان السابق ، سوف يبطىء من التطور الاقتصادي والسياسي في مصر لسنوات طويلة ؛ اذ كان سيظهر من جديد ، في الاحزاب «القديمة» وبين جدران البرلمان على حد سواء ، سياسيون عملاء محترفون اودوا في عهد فاروق الى كارثة بعد أخرى .

كان عبد الناصر يعتقد ان انشاء حكومة تنتهج سياسة تفي بمصالح الامة والوطن ينبغي ان يكون من أهم الخطوات الاولى . ولم يتسرع هو نفسه بشغل منصب رسمي عال . فلم يكن قد حظي بعد بشهرة في البلاد . لم تكن مصر تعرفه اطلاقا . منصب رئيس الوزراء ، ثم منصب رئيس الجمهورية ، للواء محمد نجيب . وأصبح عبد الناصر نائب رئيس الوزراء ثم أصبح في نفس الوقت وزيرا للداخلية اعتبارا من مايو عام ١٩٥٣ . وقد استمرت فترة تأزم العلاقات بين الزعيمين اكثر من نصف عام — من ابريل حتى نوفمبر ١٩٥٤ — حين أصبح موقف كل منهما تجاه مستقبل مصر واضحا ومحددا . وقد خصص عبد الناصر — لخبرته العظيمة في التكتيك — كل هذا الوقت لتدعيم موقفه بصورة هادفة . فوجّه نظره في اللحظة الحاسمة نحو العمال عبر اتحاداتهم النقابية . وكان العمال في عام ١٩٥٤ — في عنفوان اصطدام عبد الناصر بمحمد نجيب — قد نظموا مظاهرة عارمة . وحمل الكثيرون ممن شاركوا فيها لافتات كُتب عليها «يسقط البرلمان» ، «تسقط ديمقراطية البورجوازية والاقطاعيين» ، «لا نريد العودة الى العهد البائد !» .

وكان بعض الزعماء التقدميين قد رفضوا اقتراح عبد الناصر القضاء على الاحزاب السياسية القديمة ، ولكنهم لم يستطيعوا ان يقدموا اية حلول ايجابية أخرى ، حيث لم يكونوا مستعدين أن يخرجوا الى الشوارع ، وأن يتوجهوا الى الجماهير . وكانت البلاد خالية من اي حزب بروليتاري موحد . وكانت قواها التقدمية مفككة ومنهكة .

وكان احد اسباب الشقاق بين النظام الجديد وبين الشيوعيين ما شاب علاقة الشيوعيين والديمقراطيين المصريين من تحفظ ، وما اتسمت به من سلبية في

بعض الاحيان . ورأى عبد الناصر في مثل هذه العلاقة خطرا حقيقيا يهدد حكم العسكريين . وقام عبد الناصر ، حين كان وزيرا للداخلية ، بدراسة وافية لحالة الحركة الشيوعية على ضفاف النيل . وقد استخلص استنتاجا في ذلك الوقت مؤداه ان التغيير السريع للتركيب القديم الاستعماري للمجتمع المصري هو وحده الذي يستطيع انقاذ نظام الحكم الجديد من النقد من اليسار ، كما يستطيع ايضا انقاذ البلاد من القلاقل الاجتماعية . ولقد تكلم عن هذا الموضوع صراحة في خطبه. ولكن عبد الناصر كان في ذلك الوقت عميقا ومخلصا في اقتناعه بأن جماعة «الاخوان المسلمين» هي التي تشكل خطرا عظيما على نظام الحكم الجديد ، حيث كانت منظمة المتطرفين اليمينية العتيدة وكان يدعمها ويؤيدها الانجليز كما في السابق . ولهذا ، اتخذ عبد الناصر على الفور اجراءات مكافحة نشاطها .

في عامي ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، احتدمت علاقات عبد الناصر ونظام الحكم الجديد بالشيوعيين . وكانت دورة الاحداث في مصر ما بعد الثورة منطقية على ما يبدو. فلقد كان الشيوعيون يطالبون بإلحاح بالتحقيق السريع للاجراءات الجذرية المعادية للاقطاع والامبريالية . أما مجلس قيادة الثورة فلم يكن يتعجل اتخاذ هذه الاجراءات . وكان من الطبيعي ان يستجلب هذا الموقف نقد اليسار . وطغى على سطح الاحداث صدام قادة البلاد الجدد بالشيوعيين . وتلت ذلك الصدام حركة قمع ، قبض فيها على مجموعة من الشيوعيين اتهموا بالقيام بنشاط هدام ، ثم زج بهم الى السجن .

على ان عبد الناصر لم يكن ابدا «معاديا أعمى للشيوعية» ، كما حاولت «البرهنة على ذلك» الصحافة البورجوازية . فلقد ارتبطت مثل هذه المزاعم ، في المقام الاول ، بأمل الغرب في ضم مصر الى الاحلاف العدوانية الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى . وحين أعلن عبد الناصر رفضه الحاسم اتباع النهج السياسي الذي اقترحه جون فوستر دالاس ، سارعوا بإتهامه بما يصل الى «الميول الشيوعية» ، بل وحتى بالشيوعية . ومهما كان الامر، فان الديمقراطية الثورية المصرية التي ولدت في بداية الخمسينات لم تكن خميرتها الفكرية هي معاداة الشيوعية . وكان رجال السياسة الامبرياليون وإيديولوجيوها يتمنون بشدة لو أقحموا هذه الخصيصة في برنامجها . الا انه يمكن ان نقرر أن معاداة الشيوعية لم تكن راية للنظام الذي قام في مصر في يوليو عام ١٩٥٢ ، على الرغم من كل صدامات عبد الناصر بالشيوعيين والديمقراطيين . وبعد اقالة اللواء محمد نجيب من مجلس قيادة الثورة ، وتحديد اقامته في منزله ، أصبح نهج تطور البلاد اكثر وضوحا وتحديدا . ففي هذا الوقت بالذات ، اتخذ عبد الناصر خطوة أخرى بالنسبة لضرورة العمل بين الجماهير ، لانقاذها بالدرجة الاولى من أن تقع في مخالب قوى الرجعية . غير ان عبد الناصر نفسه ورفاقه استمروا ، كما كان الحال قبل ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، في تجاهلهم لضرورة تكوين قاعدة جماهيرية للتحولات الاجتماعية الاقتصادية التي كانت قد نفذت بالفعل في البلاد . ولقد كمن

في هذا أشد التناقضات طويلة الاجل في سياسة النظام الداخلية .

تحت ضغط الاحداث ، أعلن عبد الناصر عن تكوين «هيئة التحرير» التي كان عليها وفق فكرته أن تجمع أجنحة «الشعب المصري الواحد» على اساس لاطبقي . وذلك بعد أن خشي مغبة تزايد نشاط جماعة «الاخوان المسلمين» . وكان مما يشهد على أن عبد الناصر لم يكن لديه اي برنامج محدد للعمل على تلاحم أنصار الثورة الأصلاء ظهور فكرة «هيئة التحرير» غير المتبلورة وعديمة الجدوى ، وكان مثلها مثل «الاتحاد القومي» الذي سرعان ما أعقبها ، وجاء هو الآخر ، عديم اللون والتبلور تقريبا . وقد كان هذا مفهوما تماما .

وكان الموقف اللاطبقي لا يزال يميز القيادة المصرية في ذلك الحين . وقد أملى هذا الموقف رفع شعار : «يجب أن تزدهر الامة المصرية في اتجاه واحد» ولكن اضطر عبد الناصر الى ان يشك عمليا ولاول مرة في امكان تحقيق فكرة توحيد القوى السياسية المتنافرةتنافر الاقطاب في مصر، نتيجة لاخفاق «مديريةالتحرير»، وعجزها عن القيام بوظيفتها . وبدا ان عدم جدوى تكوين هذه الهيئة قد أعطى مجلس قيادة الثورة درسا عمليا في عدم امكانية تحقيق محاولاتهم في البحث عن طريقة اجتماعية ما ، ليس لها وجه ، وتصلح لجميع الناس ، ولكل الطبقات على ضفاف النيل . اذ كان عبد الناصر يؤمن فعلا ، في البداية ، بامكانية تحقيق ذلك . ولكن لم يستطع حتى الدرس الذي تكشف عنه انهيار الاهداف الموضوعة لهيئة «التحرير» و«الاتحاد القومي» أن يحول الرئيس فورا الى نصير لتنفيذ الاجراءات الحاسمة الكفيلة بتكوين منظمة سياسية فعالة في مصر .

هل كان عبد الناصر ذرائعيا في السياسة ؟ يقرر الكثير من مؤرخيه انه كان كذلك . وقد علمته الكثير اصطداماته بالواقع وبالتطبيق . ونود لو طرحنا المسألة بشكل أوسع . ما الذي كان كثيرا ما يحدد سياسة عبد الناصر الداخلية والخارجية ؟ انه — كما يبدو — هو الوضع في مصر ، الوضع الذي ينجم من هذا او ذاك من الاحداث . لذلك ، كان من الحق اعتباره في المرحلة الاولى ثوريا بالاحداث. على ان هناك خصيصة مميزة للدروس التي حملتها الحياة لعبد الناصر فقد كانت تلك الدروس ، في أغلب الحالات ، اما نافية لاوهام الرئيس وأفكاره ، او مصححة لها . وكانت من نوع الاوهام والافكار المرتبطة بأصله الطبقي البورجوازي الصغير . وقد قطع عبد الناصر خلال سنوات رئاسته للجمهورية شوطا كبيرا في التحول نحو اتجاه الاشتراكية العلمية . وذلك لانه كان يتمتع بقدرة لا تنضب على تفهم المصالح الاصيلة لشعبه ، وقد أصبح زعيما سياسيا مرموقا ، وكان يتميز بسعة الافق ، ولا يفارقه شعوره اليومي بالحاجة الى ادراك الروابط بين الظواهر التي لم يكن يراها من قبل . غير انه لم يصبح اشتراكيا بالمفهوم العلمي الاصيل للكلمة . فلم تمنحه الحياة سنوات العمر اللازمة لتحقيق ذلك .

غير ان الطريق الذي قطعه في التحول من ضابط ، كثيرا ما كانت تملي عليه

قوانين العسكرية وقواعدها مشاعر التعاطف والنفور ، الى زعيم سياسي قد ادرك ضرورة النضال ضد الامبريالية والبورجوازية ، وتوصل تدريجا الى الوسائل والاشكال المثلى لهذا النضال ، ذلك الطريق لم يكن بوسع احد أن يقطعه الا اذا كان شخصية عبقرية بفطرتها ، وبصورة استثنائية .

ويرجع تحول عبد الناصر — الى درجة كبيرة — الى تصادمه العملي مع سياسة الدول الغربية الامبريالية .

فقد كان انسانا ذا مزاج حار ، يسهل اغضابه ، عندما يمس الحديث الكرامة — سواء كانت شخصية ام سياسية . ولم يكن رئيس الجمهورية يصفح عن أعدائه السياسيين اذا حاولوا اهانته او اظهاره كمجرد «شريك أصغر» . ولقد ذكر عبد الناصر كثيرا في خطاباته عامي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ حادثة وقعت في فبراير عام ١٩٥٥ في السفارة الانجليزية بالقاهرة ، حيث جرى اللقاء الاول والوحيد بين عبد الناصر وانتوني إيدن . فلقد تظاهر وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت بالصبر وهو يصغي الى كل ما حدثه به رئيس جمهورية مصر الشاب ، ولكنه ظل صامتا ، ولم ينطق ببنت شفة ، ردا على تقييم عبد الناصر العادل لحلف بغداد . وكان «إيدن» يريد أن يظهر انه يتعامل مع ضابط صغير ، لا يحسن فهم السياسة العالمية . وراح «ايدن» يسأل محدثه باهتمام مفتعل عن القرآن والادب العربي . ومن بغداد التي كان قد غادر اليها ، بعث الى القاهرة قبل سفره الى بانكوك لحضور اجتماع مجلس حلف جنوب شرقي آسيا ، بنبأ يفيد أن انجلترا تضاعف تأييدها لحلف بغداد (٣) . واستقبل عبد الناصر تجاهل وزير خارجية بريطانيا له على انه مظهر من مظاهر عجرفة المستعمِرين الانجليز تجاه مصر المستقلة ذات السيادة ، وعدم رغبتهم في احترام الشعب المصري . وفي الايام واللحظات التي كان يتم فيها تقرير مصير المصالح الانجليزية على ضفتي النيل ، كان عبد الناصر يتخذ القرارات التي لا تقبل الحلول الوسط ، متذكرا ان انجلترا الحقت بمصر — اكثر من مرة — الاهانات ، وانزلت بها المظالم المميتة .

وكانت لا تقل تميزا ردود أفعال عبد الناصر على تصرفات التجاهل المفعم بالإهانات التي كان يقوم بها الامريكان . ففي احدى حفلات الغداء المقامة في القاهرة عام ١٩٥٥ ، شكا بايروود سفير الولايات المتحدة الامريكية لرئيس الجمهورية من ان بعض المصريين ضربوا احد الامريكيين في منطقة قناة السويس .

ورد عليه عبد الناصر : ان هذا الامريكي كان يتصرف ، مع الاسف ، بحيث يعتقد ابناء الشعب انه جاسوس .

وهنا ، أجاب بايروود في ثورة انفعاله ، انه يأسف على اعتقاده السابق بأنه موجود في بلاد متحضرة .

---

٣ — «الاهرام» ، ٢٧—٩—١٩٧١ .

وسرعان ما نهض عبد الناصر من مكانه ، وغادر قاعة الطعام . ولم تفلح كلمات الاعتذار التي قدمها له الدبلوماسيون الامريكيون على قحتهم في إرجاعه الى قاعة الطعام . فلقد كان يشعر بالإهانة ، ولم يقدر على كبح جماح مشاعره (٤) .

ولا يعني هذا ، بالطبع ، ان علاقاته تجاه البلدان الامبريالية والاشتراكية كانت تقوم بالدرجة الرئيسية على المشاعر والانفعالات ، وعلى اساس من التقديرات الذاتية وحدها ، وان كانت تؤثر على سلوكه . لقد كانت الكلمة العليا في نهاية المطاف لعبد الناصر كسياسي لا كإنسان عاطفي . وكانت قراراته تتخذ في الاساس بعد مقارنات يقظة ، وتحليل للتجارب ، ودراسة كثير من الامكانيات والفرص .

وقد جرت الامور على النحو السالف ، حين راح عبد الناصر يفكر في اتخاذ قرار في قضية من أهم القضايا بالنسبة للنظام، وهي قضية الحصول على مصادر لتسليح الجيش المصري ، وتحويله الى جيش حديث بمعنى الكلمة . وكان لهذه القضية ان تلعب دورا كبيرا في اختيار مصر للاتجاه السياسي . وكان عبد الناصر يحلم دائما بجيش حديث قوي لمصر يكون قادرا على حماية سيادة البلاد . وقد أظهرت الاحداث ان عبد الناصر لم يكن ليستطيع أن يعتمد في ذلك على مساعدة انجلترا او فرنسا . كان المصريون يتذكرون البيان الثلاثي الذي أصدرته في عام ١٩٥٠ كل من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية — وتعهدت فيه بأن تتشاور فيما بينها بشأن توريدات الاسلحة لبلدان الشرق الاوسط . ولقد كان ذلك يعني ، في الواقع ، حظر توريد السلاح الى العرب . وكان البيان الثلاثي ، كما اعتقد السياسيون الغربيون ، عائقا لا يمكن التغلب عليه ، بل سيظل يقف في طريق تشكيل قوات مسلحة مستقلة ، وغير معتمدة على الغرب ، ووطنية وعصرية بدرجة كافية في البلدان العربية .

ومنذ عام١٩٥٣ ، اتخذ مجلس قيادة الثورة لاول مرة قرارا بمحاولة الحصول على بديل لانجلترا او فرنسا ، لحل مسائل البناء العسكري. ففي فبراير عام١٩٥٣ توجه أعضاء المجلس الى منزل مبعوث مصر السابق في موسكو ، كامل البنداري، الذي كانوا يسمونه في ذلك الوقت «الباشا الاحمر» ، وذلك لتعاطفه مع الاتحاد السوفييتي . وفي المقابلة التي تمت بينهم وبين رب الدار ، سألوه هل يحتمل أن يتجاوب الاتحاد السوفييتي مع طلب قادة مصر الجدد للمساعدة العسكرية ؟ وإلى من يوجه هذا الطلب ؟ ومتى يكون من الافضل اجراء ذلك ؟ وأخيرا هل يمكن «للباشا الاحمر» نفسه أن يطير فورا الى موسكو ؟ وقد حكى كامل البنداري نفسه لمؤلفي الكتاب ان الحاضرين — في ذروة المناقشات حول هذا الموضوع ، وكانت قد استمرت عدة ساعات — تلقوا خبرا يفيد بأن الولايات المتحدة الامريكية قد

---

٤ — «الاهرام» ، ٢٧—٩—١٩٧١ .

وافقت على بحث طلب الضباط المصريين لتوريد السلاح .

ولقد أثّر هذا الخبر في ذلك الوقت على القادة المصريين . ان شبح الخطر «الاحمر» ، و«الشيوعي» ، و«البلشفي» ، وغير ذلك من الاخطار الاسطورية ، حدد في نهاية المطاف اختيار القيادة المصرية في تلك المرحلة . وضارب كثير من كبار الضباط المصريين ، وخصوصا اللواءات ، بالأساطير حول هذه «الاخطار» ، فأخذوا يتشدقون بموضوع فحواه انه في حالة بدء التعاون مع الاتحاد السوفييتي ستطرح على الفور ، كما كانوا يزعمون ، مسألة «انتقال السلطة الى الشيوعيين المصريين».

وقد أظهر المستقبل ان قادة مصر الجدد ، بعد ان قرروا في البداية الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية ، افترضوا دون أدنى أساس ان السياسة الامريكية تختلف مبدئيا عن سياسة الدولتين الامبرياليتين «العجوزين» — انجلترا وفرنسا. غير ان خيبة الامل المحتومة كانت تنتظرهم . فلم تكن الولايات المتحدة الامريكية لتتعجل مطلقا ، وهذا طبيعي ، في توريد اسلحة حديثة الى مصر . وأدرك عبد الناصر انه من المستطاع اجراء مغازلة سياسية لواشنطن ، بل من الممكن محاولة حل مسائل جزئية محضة في الشرق ، ولكن من المحال أن ينتظر تأييد امريكا لنضال التحرر الوطني .

وقد أصبح ذلك واضحا بالنسبة لعبد الناصر بنوع خاص بعد فبراير عام ١٩٥٥ ، حين جرى الاعلان عن انشاء حلف بغداد . وكان اشتراك الدبلوماسية الامريكية في خلق هذا التحالف الموجه ضمنا ضد مصر قد لعب دورا كبيرا في ادراك عبد الناصر لوحدة اهداف الدول الغربية في الشرق الاوسط .

وعندئذ ، وقع حادث جديد . ففي ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥ ، قامت وحدات جيش الدفاع الاسرائيلي بغارة عدوانية على قطاع غزة . وتعرضت لهجمتها ثكنات الوحدات المصرية المرابطة في مدينة غزة الفلسطينية التي انضمت الى الادارة المصرية بعد هدنة عام ١٩٤٩ . وكانت نتيجة الغارة قتل بضع عشرات من الجنود والضباط المصريين والكثير من السكان المدنيين . وقد بررت اسرائيل هجومها على غزة انتقاما وردا على الاعمال الفدائية التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون . وقد كان هذا العدوان اهانة لمصر ، كما كشف انها غير قادرة على مواجهة المعتدي بأي شيء ، وذلك لعدم وجود سلاح حديث لديها . وكان عبد الناصر هو والمقربين له أن يفكروا في حل مسألة البحث عن مصادر للتوريدات العسكرية .

وبعد تكوين حلف بغداد ، التهبت بحدة العلاقات بين مصر والعراق ، وكذلك بين مصر والبلدان العربية الاخرى التي كانت تستعد سرا لبحث مسألة دخولها في الحلف ، وفي مقدمتها الاردن . وقد دفع هذا بعبد الناصر اكثر لتقرير شراء اسلحة حديثة للجيش المصري . وطرحت عندئذ بقوة قضية التوجه بطلب مناسب الى البلدان الاشتراكية . وأصبح واضحا لعبد الناصر ، بعد الاخفاق الفعلي للمباحثات مع الامريكان ، ان الولايات المتحدة الامريكية ، في الاساس الاول ، وليس مطلقا بالدرجة الثانية ، لن تتجاوب ، بأي حال من الاحوال ، مع مطلب

مصر . وكان بوسعها أن تستغل موقف مصر لتحقيق مصالحها في الشرق الاوسط والأدنى ، وخصوصا في صراعها مع منافسيها الانجليز . ولكن واشنطن لم تكن ترغب في المساعدة الفعلية للنظام المصري الجديد ولثورة التحرر الوطني المصري.

ومن المؤكد ان عبد الناصر توجه بطلبه الى الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى لشراء اسلحة حديثة منها ، بعد ان تيقن عمليا من الاستحالة الكاملة للحصول على السلاح من الغرب . ولقد فرض تطور الثورة والحياة نفسها اتخاذ هذا القرار — وكان القرار الوحيد في صحته وإمكانيته بالنسبة لمصر .

هذا ، مع العلم بأن اتخاذ القرار حول شراء الاسلحة من البلدان الاشتراكية لم يكن قضية بسيطة بالنسبة للقيادة المصرية التي كانت ما زالت ، فيعام ١٩٥٥ ، أسيرة للتصورات الزائفة التي روّجتها الدعاية الغربية حول السياسة السوفييتية، او حول خطر «التغلغل الشيوعي» . ولم يكن بوسع الرئيس المصري الا ان يناقش نفسه حول أن بعض الصلات مع الاتحاد السوفييتي في الاتجاه العسكري سوف تؤثر على علاقة مصر بالولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ، وبالغرب عموما . ولكن عبد الناصر سار عن وعي في اتجاه تتدهور معه تلك العلاقات . فلم يكن لديه اختيار آخر . وفي سبتمبر عام ١٩٥٥ ، استقبل عبد الناصر في القاهرة بفتور جورج ألن ، المبعوث الخاص لجون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الحين . واستمرت العلاقات المصرية الامريكية في فتورها .

كان القادة المصريون يخشون أشد خشية ، بالطبع ، المعوقات الحتمية داخل البلاد ، وتعقيد الطابع السياسي في المقام الاول . فقد أزعج البورجوازية وكبار الاقطاعيين وصول الاسلحة السوفييتية و«الاتجاه الى موسكو» . ونشطت المخابرات الانجليزية والامريكية نشاطا كبيرا في القاهرة . ومن المعروف ان بعض الشخصيات المحيطة بالرئيس بدأت تتحدث عن «مخاوفها وشكوكها» . غير ان الاختيار قد تم . وينبغي علينا انصافا لعبد الناصر ان نقول انه لم يكتف بعدم الانصياع لمثل تلك المخاوف والأمزجة فقط ، بل قام ايضا بتوجيه الامور نحو مكافحة القوى الداخلية التي تعرقل انشاء جيش مصري حديث . وفي هذا الوقت بالذات ، استرجع الى مصر خالد محيي الدين من مهجره الاجباري ، فقد كان تم ابعاده الى سويسرا من قبل . وظهر الشيوعيون في هيئة تحرير جريدة «المساء» التي راسها «الصاغ الاحمر» . وكان أغلبهم قد أفرج عنه من السجون قبل افتتاح الجريدة . وتوقف مؤقتا تعقب الشيوعيين . وظهر بوضوح تام انعطاف مصر تجاه اليسار في ذلك الوقت .

احتل عام ١٩٥٥ مكانا خاصا في حياة عبد الناصر . فلقد تم فيه توريد السلاح للجيش المصري الذي اخذ يستعد بالفعل — كما أثبتت ذلك الاعوام التالية القريبة — للدفاع عن حرية بلاده وسيادتها . وكان ذلك الحدث كزهرة عباد الشمس التي كشفت عن رد الفعل الاصيل في عواصم العالم تجاه النظام الجديد في مصر . وأصبحت الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي ، هي

الحليف المخلص وغير المفرض للثورة المصرية . ولم يكن من قبيل الصدف أن بدأ في عام ١٩٥٥ ، بالذات ، توسع مصر في علاقاتها السياسية وغيرها مع هـذه الـدول .

وكان رفض الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا تقديـم القروض لمصر لبناء السد العالي ، و«العدوان الثلاثي» الامبريالي الذي أعقب تأميم شركة قناة السويس البحرية ، بمثابة حكم تاريخي قاطع على تلك الميول التي اتجهت استراتيجيا الى الاعتماد على الدول الغربية — وازداد اقتناع عبد الناصر بصحة القرارات التي اتخذها في عام ١٩٥٥ . وقامت بتوطيد اقتناعه ذاك ، الاحداث التي وقعت بعد العدوان «الثلاثي» . فقد أعلن الغرب الحصار الاقتصادي على مصر ، مستهدفا بذلك نسف النظام من الداخل ، بعد «تمصير» المؤسسات الاجنبية . وفي ذات الوقت ، قام الاتحاد السوفييتي بتغطية الحاجة الماسة لمصر من البترول والقمح. وانهار الحصار المضروب على مصر .

في يناير عام ١٩٥٧ ، عقدت اتفاقية اقتصادية طويلة الاجل بين الاتحـاد السوفييتي ومصر ، وقعها عن مصر الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة والذي كان يزور موسكو بصحبة وفد مصري (٥) . وفي فبراير جرى توثيق الاتفاقية في مجلس الامة المصري . غير ان بداية التقارب بين مصر والاتحاد السوفييتي لا تعني انعطاف عبـد الناصر بحسم تجاه الاشتراكية ، وبداية تقبله للماركسية . فقد كانت ثورة مصر للتحرر الوطني لا تزال تخطو خطواتها الاولى على الطريق . أما المهام التي اخذت تنهض بها وتعالجها فلم تكن تخرج عن نطاق المهام القومية العامة. كذلك ، كان هناك تأثير لصفات عبد الناصر الشخصية بوصفه زعيما سياسيا .

في منتصف الخمسينات ، أصبح واضحا ان تطور مصر قد بدأ يتحـدد بالمصالح الوطنية الاصيلة . كما أصبح جليا ، تماما ، امر آخر هو أن عبد الناصر سياسي حاسم وباسل بدرجة كافية . وكان مما يشهد على هذا الاستنتاج شراء الاسلحة من البلدان الاشتراكية ، وتأميم شركة قناة السويس البحرية ، وحركـة «التمصير» التي أعقبته على الرغم من احتجاج الغرب وتهديداته . وقـد طبقت حركة «التمصير» على الممتلكات الاجنبية في البلاد . غير ان هذه «الانفجارات» النوعية في السياسة كان يقوم بإعدادها عبد الناصر نفسه ، باذلا في ذلك الجهد الشاق . وكان يتم تنفيذها تدريجيا عن طريق الحركة التي كان يفضلها ، تلـك الحركة التي تذكرنا بتأرجح النواس . اذ كان يعقب شوط التأرجح يسارا ، تأرجح الى اليمين .

كان مثل هذا التكتيك — ونود ان نؤكد مرة اخرى اننا نتناول هنا الخطوات التكتيكية لا الاستراتيجية — يضعف بدرجة ما مقاومة القوى المضادة للثورة ، بل

---

٥ — انظر صحيفة «برافدا» — ١٩ سبتمبر عام ١٩٥٧ .

كثيرا ما كان يجهز عليها تماما ، ويضللها ، كما كان يساعد على تحقيق كـل «انفجار» تال . غير ان هذا التكتيك كان يخبىء في طياته أخطارا جمة ، بما فيها أخطار على عبد الناصر نفسه . فانحرافه عن الاتجاه الاستراتيجي الذي اختاره بنفسه ، مهما كان طول زمن هذا الانحراف ، كان يعيق تطور وجهات النظـر الايديولوجية للرئيس ، وكان يضعف ارتباطاته بالعناصر الديمقراطية داخل البلاد وخارجها ، ويشدد من التأثير المضاد عليه من جانب الافكار الرجعية التي لم يكن عبد الناصر قد تحرر منها بالكامل . وكان أهم حليف لعبد الناصر ساعده علـى المحافظة على شخصية القائد الثوري للبلاد كلها هو وطنيته المتفانية . أما أخطر أعدائه ، وكان عبد الناصر في صراع داخلي معه حتى آخر ايام حياته تقريبا ، فكان القومية التي انتصبت كنقيض لشعار أولوية تحرير الشعب اجتماعيا .

عندما بدأت في القاهرة عام ١٩٥٧ محادثات الوحدة بين مصر وسوريا ، تدعم دور عبد الناصر بوصفه أبرز الزعماء على النطاق العربي كله . ولقد أدى ذلك ، بدرجة غير قليلة ، الى تدعيم ايديولوجيا القومية العربية . ونشأ انطباع فحواه ان القومية العربية يمكنها انتصبح الاساس المطلق لسياسة البلاد الداخلية والخارجية. وأخذت البورجوازية المصرية الكبرى ، جنبا الى جنب مع اقطاعييها ، يحيـون «النهج العربي» الجديد . فكان يكمن فيه ، من وجهة نظرهم ، الخلاص مـن «التهديد اليساري» . وكان لالتهاب العلاقات مع الزعماء المصريين التقدميين الذين عارضوا «الجوانب الرجعية» في القومية العربية بعد الوحدة بين مصر وسوريا ، أن يؤدي الى انفصال عبد الناصر عن الديمقراطيين . كما عانت العلاقات مـع البلدان الاشتراكية بعض التدهور .

ومنذ فبراير عام ١٩٥٨ ، بدأت معركة جديدة ، ايديولوجية ، استمرت ما يقرب من خمس سنوات ، بين عبـد الناصر وبين الشيوعيين والديمقراطيين والزعماء التقدميين في الجمهورية العربية المتحدة ، وأمثالهم في الدول العربية. وانتهت هذه المعركة لصالح الثورة المصرية . وقد أملى نفس منطق تطور الثورة ، والتهاب حدة الصراع الطبقي في البلاد ، على عبد الناصر في نهاية المطاف اختيار حلفائه الداخليين والخارجيين . ان مقاومة منطق الثورة الذي لا يرحم كان يعني انكماشها وتقوقعها ، وهذا ما كان عبد الناصر لا يرغب في وقوعه ، بل ولا يستطيع أن يتجه اليه . اذ كان ينتظره في أسوأ الحالات الدخول الى متاهات العدم .

واتضح اكثر فأكثر عدم صلاحية بعض الوسائل التي كان يكافح عبد الناصر بواسطتها من اجل استقرار نظام الحكم — مثل النظرية التي توسع في الدعاية لها، نظرية «الانسجام الطبقي» ، او تنفيذ ما يسمى بالنهج «المتوسط» بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى من جانب ، والعلاقات مـع الدول الامبريالية من جانب آخر . وبعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة ، تخلى عبد الناصر عن مواصلة نشر الديمقراطية في الحياة الداخلية الذي كان قد بدأ بعد العدوان «الثلاثي» الامبريالي . وجرى تنفيذ ذلك التعرج نفسه في السياسة ،

وانعكس في سياسة الحلول الوسط في ايديولوجية وفلسفة الثورة التحررية الوطنية المصرية . وظهرت من جديد نظرية عدم وجود الطبقات والصراع الطبقي في مصر ، والاحاديث حول انه من الواجب التركيز على تصحيح أخطاء نظام التوزيع ، وعدم المساس بأي حال من الاحوال بالنظام القائم لملكية أدوات ووسائل الانتاج . وظهر ان تصفيق كبار البورجوازيين المصريين والسوريين وكثير من زعماء الغرب في عام ١٩٥٩ ، هو المكافأة الوحيدة على مثل هذا التعرج في السياسة المصرية . أما فيما يتعلق بالنظام ، فانه لم يتدعم في هذه الحقبة الزمنية ، بل على العكس زاد ضعفا .

ومع هبوط حمى النعرة القومية ، وكان سببه العديد من الإخفاقات في مجال تكوين دولة موحدة عامة تشمل سوريا ، جعل عبد الناصر يكثر من التفكير في مستقبل تطور البلاد ، وفي اقتصادها الوطني بالمقام الاول . وفي عام ١٩٦٠ ، تم بتوجيه منه وضع برنامج لتنمية الاقتصاد الوطني في البلاد ، تعرضنا له بالتحليل سابقا . وكان هذا البرنامج سببا في اصطدام حاد للغاية مع البورجوازية الكبرى والمتوسطة المصرية والسورية . وأدرك عبد الناصر انه ذهبت أدراج الرياح كل نداءاته الحماسية ونصحه ، بل ومحاولات اقناعه للبورجوازيين بأن يستثمروا رؤوس أموالهم في فروع الاقتصاد اللازمة للدولة وللشعب . وبعد أن اقتنع باستحالة خلق تفاهم مشترك مع البورجوازية «في بلاده» — وكان هذا حتميا ومنطقيا — عقد عبد الناصر عزمه على التأميم . ففي يوليو عام ١٩٦١ وقع قوانين التأميم ، والحد الاقصى للملكية الزراعية ، وتوزيع أرباح الشركات والمؤسسات. وخطت البلاد في تلك الايام الى مرحلة جديدة نوعيا من تطورها ، كان جوهرها ليس مجرد تحديد هويتها بمعاداة الامبريالية . فكانت معاداة الرأسمالية بمثابة احد اتجاهات هذه المرحلة الرئيسية . وكان الرئيس عبد الناصر هو الملهم في الانتقال الى المرحلة الجديدة هذه ، كما كان في السابق ، حيث حدثت تغيرات ملموسة في آرائه حتى ذلك الحين .

كان عبد الناصر يدرك ان الانعطاف الجديد في السياسة سوف يعني استعار نضال لا هوادة فيه ضد الرجعية . لذلك أجل اعلان القوانين الاولى للتأميم الى يوم يوافق الخميس من الاسبوع ، وقد نشرتها الصحافة في الواقع ، بعد أن أغلقت أبوابها كل المؤسسات الصناعية التي جرى عليها التأميم ، فان يوم الجمعة هو يوم العطلة في الجمهورية العربية المتحدة للجميع ما عدا التجار . وعلى الرغم من ذلك ، فقد استنفرت مقدما الشرطة المصرية ووحدات الجيش ، تأهبا لمجابهة اي أعمال محتملة للتخريب او اية مقاومة تقوم بها الرجعية .

والقى عبد الناصر حسب التقاليد خطابا في ٢٣ يوليو عام ١٩٦١ في نادي الضباط — «حصن» العسكريين المصريين الذي كان يمكنه أن يعتمد عليه . غير انه في هذه المرة ، جرت كل الامور بصورة غير معتادة . فلقد طوقت نادي الضباط بالزمالك (حي الاغنياء بالقاهرة) حلقات ثلاث من السيارات المصفحة ، وسيارات

النقل العسكرية التي جيء بها مقدما «للاحتياط» .

وبعد توقيع القوانين الخاصة بالتأميم ، انهارت تماما نظرية «الانسجام الطبقي» في مصر ، واهملت عمليا . والواقع ان الرئيس راح يشن هجوما حاسما على البورجوازية في «بلاده» .

وفي نهاية سبتمبر عام ١٩٦١ ، انفصلت سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، نتيجة لحدوث انقلاب عسكري تم في دمشق من قبل الضباط السوريين. وتحدث الكثير من الاختصاصيين في الغرب حينذاك عن «دائرة» عبد الناصر «المعيبة» ، ناعقة بأنه سينغمس لا محالة في انفجار قومي آخر . كما اعتبر الكثيرون في الغرب ان عبد الناصر حينذاك قد أفلس سياسيا . ولكن عبد الناصر صمد أمام الهزيمة التي لحقت بفكرة الوحدة الفورية بين البلدان العربية ، وراح يركز جهوده على المسألة التي كان لها أن تصبح المسألة الأهم ، حتى بالنسبة للوحدة العربية ، ونعني بها الثورة الاجتماعية في مصر . فقد نهضت القومية هذه المرة ، وأصبحت منطلقه في النضال الداخلي .

أما الاقطاعيون وكبار البورجوازيين الذين وجهت قوانين التأميم ضدهم ، فقد أصبحوا الاعداء المباشرين لرئيس الجمهورية . وقد اخذ كبار الرأسماليين والاقطاعيين في تخريب وإحباط تدابير الحكومة علنا ، تلك التدابير الموجهة نحو تدعيم الاقتصاد الوطني . أما دعامة الثورة الاجتماعية في الظروف الجديدة ، فكان من الممكن أن تكون فقط الجماهير العريضة من الكادحين ، وفئة المثقفين الوطنيين ، والضباط والجنود من ذوي الاتجاه الوطني . ولقد اضطر عبد الناصر أن يعلن صراحة عن وجود الصراع الطبقي . وصرح بذلك في نوفمبر عام ١٩٦١ . وقد لجأت الحكومة حتى الى اتخاذ التدابير الاستثنائية ، كي تشل مؤامرات الاشخاص الذين «أضيروا» من التحولات الثورية . ففي نوفمبر عام ١٩٦١ ، بدأت موجة جديدة من فرض الحراسة ، وأعقبتها موجتان من موجات التأميم .

كثيرا ما يطرح سؤال «تقليدي» : ما هذا ؟ هل كان نزوة من نزوات عبد الناصر ؟ ام انه ادراك منه أعمق لجوهر العملية الثورية الجارية في مصر ؟. كان رئيس الجمهورية تكتيكيا بارعا حين كان يبدل الشخصيات السياسية داخل الحكومة بسبب وضع معين . وفي الوقت نفسه كان عبد الناصر يجيد بشكل كاف فهم فلسفة معيشة المواطن المصري ، تلك الفلسفة التي كانت تدفعه الى اتخاذ بعض الاجراءات الحاسمة التي لم يستطع على ما يبدو في بداية الستينيات ان يرى مسبقا عواقبها في المستقبل التاريخي ، او لم يستطع على اية حال أن يراها بكامل صورتها .

كان عبد الناصر ممثلا نمطيا لبلاد زراعية . وبناء على ذلك ، كان يعبر عن اندفاعها ، او عن رزانتها ، في تنفيذ التدابير المحكمة مسبقا . وفي الوقت نفسه ، لم يكن التسلسل الحتمي في تحقيق التحولات الاجتماعية الجذرية يحمل لدى عبد الناصر طابع «المشروعات والمبادىء» . فقد حدث كل هذا في ظروف

غالبا ما كانت أعماله فيها تعكس ما تتميز به الفئات المتوسطة من تأرجح أمام ضرورة التحطيم الجذري للقديم في مصر .

كان عبد الناصر رائعا في شعوره بالقرية المصرية ، وبالفلسفة المعقدة للفلاح المصري . فكثيرا ما كانت حتى قيم الوفاء الذي لا يمكن تفسيره للتقاليد الراسخة التي عفا عليها الدهر ، والخضوع الاعمى للأقوى ، والانصياع وراء اهل الثقة الاعتياديين ، تتعايش داخل الفلاح المصري مع استعداده الذي يحسد عليه ، ورغبته العارمة في التغيير ، حين يكون الهدف تحسين مستوى المعيشة ، وإعطاء الارض لمن يفلحها ، بل وحتى تحطيم الاشكال القديمة الراسخة في الاقتصاد .

كان عبد الناصر يسعى دائما الى ان يضع في اعتباره التركيب السيكولوجي والطابع القومي للفلاح المصري ، وبخاصة رغبته العارمة المعروفة في أن يصبح مالكا لقطعة من الارض ، حتى ولو كانت صغيرة .

ومن المفهوم ان خصائص وطابع الفلاح المصري قد تكونت وتراكمت في ظروف اجتماعية اقتصادية شديدة التعقيد ، كانت سائدة خلال أعوام وأعوام سواء في الريف أم المدينة . فقد بذل المستعمرون الانجليز جهودا كثيرة خلال بقائهم في مصر ، من اجل بث عبادة المالك وحمايته ، بكل ما أوتيت نظم الدولة من قوة . والمالك ولو كان صغيرا ، فانه مالك على اي الحالات ، وأناني عن قناعة. ولا نعني بهذا مطلقا انهم بثوا الرأسمالية في القرية . بل انهم على العكس ، عملوا الكثير خلال سنوات التبعية الاستعمارية بهدف الحفاظ على رواسب الاقطاع . وكان من نتيجة ذلك ان سادت على ضفاف النيل فلسفة المزارع الصغيرة ، مما أعاق العمليات المرتبطة بتكوين وعي الفلاحين السياسي والوطني .

ولم يكن من قبيل الصدف أن بدأ مجلس قيادة الثورة التحولات الثورية في البلاد بالاصلاح الزراعي . ولم يكن مصادفة ايضا انه لم تتكلل بالنجاح المحاولات الحذرة للغاية في سبيل تكوين التعاونيات الانتاجية على نمط «الجمعيات الرفاقية للفلاحة المشتركة للارض» . وقد رأى الفلاحون في الاجراءات الرامية الى انشاء مزارع تعاونية ضخمة رغبة السلطات في نزع الارض منهم . أما التعاونيات الجديدة الخاصة بالادارة الجماعية للارض ، فكانت نادرة من حيث عدم الشيوع.

كانت الخطابات الاولى لعبد الناصر التي تطرق فيها الى الاشتراكية مليئة بالمداخل الريفية تجاه أهم قضايا الدولة . ففي عام ١٩٥٦ ، أعلن عبد الناصر لاول مرة ، بصورة رسمية ، ان هدف النظام الثوري هو بناء «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» . ولقد اعتبر اكثر ما يميز عبد الناصر في ذلك الوقت هو علاقة الاحترام والتبجيل تجاه الملكية الخاصة — اذ اعتبرت «مقدسة» .

وفي اساس هذه «الصيغة الثلاثية» ، كما كان يؤكد عبد الناصر في خطاباته، كانت تكمن أفكار الكفاية والعدل . ان المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وكما أعلن عبد الناصر اكثر من مرة ، هو الطريق نحو العدالة ، ولكن «العدالة للجميع» ، بما في ذلك المالكين . وانطلاقا من مثل هذا التوضيح ، يعتقد بعض

الباحثين ان نهج «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» الذي أعلنه عبد الناصر في عام ١٩٥٦ لم يخرج عن نطاق التقاليد الاسلامية النمطية — ففي القرآن كما هو معلوم توجد الدعوة الى اقامة العدالة ، وإرساء تكافؤ الحقوق ، والكفاية . غير ان هذا التعريف السياسي الفريد — «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» — كان يحوي الكثير مما هو جديد وهام على اية حال . ومهما يكن من امر ، فقد وردت كلمة «الاشتراكية» نفسها ، على الرغم من انها تحوي معنى يختلف عما تعودناه. فالمصريون ، مثلهم في ذلك مثل العرب عموما ، حين ترد على السنتهم كلمة «الاشتراكية» ، انما يقصدون بها شيئا من «العمومية» كثيرا ما لا يكون على اساس تعميم وسائل الانتاج .

وكان المصريون في بداية الستينات ، بصورة عامة ، يتصورون من خلال ضباب ماهية المجتمع الاشتراكي ، على الرغم من ان الكثيرين منهم كانوا يتصورون بوضوح ان هذا المجتمع مجتمع يخلو من الاستغلال . وكان رفع شعار بناء الاشتراكية ، حتى مع غياب المدخل العلمي في هذه المرحلة نحو هذا المصطلح ، يساعد على النمو الموضوعي للميول الثورية في مصر . وفي الوقت نفسه ، كان وصف عبد الناصر المحدد تماما لمصطلح «الاشتراكية» ، حتى مع رفاقه ، بأنها الاشتراكية «التعاونية والديمقراطية» ، يعكس بلا شك الامكانيات الثورية للرئيس نفسه ، وقدرته على التطور الفكري اللاحق تجاه اليسار .

ففي خطابه الذي القاه في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٦٠ في بور سعيد ، فسر عبد الناصر مفهوم «المجتمع الاشتراكي» على النحو التالي :

«حينما أعلنا اننا نتجه الى بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، كان هذا الشعب يشعر اننا بهذا نعبر عن آماله وأمانيه . ماذا يعني المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ؟ انه يعني — ايها الاخوة — المجتمع الذي ترفرف عليه الرفاهية ... العدالة الاجتماعية ... رفع مستوى المعيشة ، والقضاء على الاستغلال ، والقضاء على الاقطاع ... والقضاء على سيطرة رأس المال ... وإيجاد فرصة متكافئة لكل فرد من ابناء هذا البلد ، لا سادة ولا عبيد ، ولكننا جميعا «تحت علم هذه الجمهورية نشعر بالعزة ونشعر بالمساواة» (٦) .

كان على عبد الناصر ان يأخذ في اعتباره المشاعر الدينية وغيرها لدى السواد الاعظم من سكان مصر . وكان نتيجة لذلك كثيرا ما يرد تأكيد خاص ، وبالذات في النصف الاول من الستينات ، على «خصوصية» طابع «الاشتراكية المصرية» ، ولم يكن التفسير الدائم والوحيد لذلك طبيعة عبد الناصر البورجوازية الصغيرة بصفته زعيما سياسيا ؛ اذ لم يكن من النادر أن يقع تحت تأثير اضطراره للعمل ، وهو

---

٦ — مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس عبد الناصر ، القسم الثالث ، ٢٣–١٢–١٩٦٠ ص ٣٢٦ .

يضع في اعتباره الالتفات الى الجمهرة الاساسية من السكان ـ الواقعة في أسر التصورات التقليدية حول المجتمع وتطوره .

ولكي يؤكد تمشي التدابير الاشتراكية التام لحكومته مع الظروف المحلية ، لم يكن نادرا أن يكرر رئيس الجمهورية تأكيده على وجود فارق بين الاشتراكية الماركسية اللينينية وبين تلك الاشتراكية التي أعلن بناءها في مصر . فلقد أعلن عبد الناصر اثناء عمل المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في القاهرة (مايو ـ يوليو عام ١٩٦٢) .

«نحن قلنا ان اشتراكيتنا ... تتمشى مع ظروفنا ... لن ننقل آليا التجارب الاجتماعية الموجودة في العالم كله . ولكن هناك فارق اساسي بين اشتراكيتنا ـ وفق ما بين هذا الميثاق ـ وبين الاشتراكية الماركسية اللينينية . الماركسية اللينينية لا تعترف بالدين ، ونحن نعترف بالدين ونعترف بالله .

الماركسية اللينينية تطالب بالانتقال من دكتاتورية الرجعية الى دكتاتورية البروليتاريا ، التي هي دكتاتورية طبقة أخرى . ونحن نقول لن تنتقل الدكتاتورية من طبقة الى طبقة ، وإلا وقعنا في حرب اهلية ، فقط ننتقل من دكتاتورية الرجعية الى ديمقراطية الشعب بأجمعه .

الماركسية اللينينية تطالب بهدم الطبقة المستغِلة بعنف وإسقاطها، ونحن نقول اننا سنحل مشاكلنا بدون اراقة دماء ، وسنتيح لهذه الطبقة او لأفرادها فرصة العيش الكريم ...

... الماركسية لا تؤمن بالملكية الخاصة ، ونحن نقسمها الى ملكية مستغلة وملكية غير مستغلة ، ونحن ضد الملكية المستغلة .

... ان الماركسية والشيوعية تنصان على تأميم الارض ، ونحن لا ننص على تأميم الارض ، بل نؤمن بالملكية الفردية للأرض» (٧) .

لقد حوت كلمات عبد الناصر هذه الكثير جدا من عدم الفهم المخلص لجوهر الماركسية اللينينية ، التي نسبت اليها مطالب ضرورة القهر ، وما يكاد يصل الى إفناء الاستغلاليين جسديا ، وضرورة تأميم الارض ، وإنكار الملكية الفردية (الشخصية) ، وتعريفها وكأنها الملكية الخاصة ، وما الى ذلك . ومع هذا ، فان بعض الاحكام الواردة في بيان عبد الناصر هذا والتي تظهر فيها بصمات الاعتبارات التكتيكية ، لم تكن تعكس مطلقا نمط تفكيره الحقيقي . كان عبد الناصر يحاول ببياناته هذه كسر شوكة المقاومة الحادة المحتملة من جانب الرجعية الداخلية ، وبخاصة ان الكثيرين في مصر ذلك الوقت جعلوا يتحدثون حتى عن احتمال اندلاع

---

٧ ـ من بيانات وتعليقات الرئيس عبد الناصر بجلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في شرح ميثاق العمل الوطني ، الجلسة الثالثة ٢٦ـ٥ـ١٩٦٢ ، الجلسة السابعة ٣٠ـ٥ـ١٩٦٢ ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس عبد الناصر، القسم الرابع، القاهرة ، ص ٥١ ، ٥٢ ، ٩١ ، ٩٢ .

الحرب الاهلية . ان مرونة عبد الناصر التكتيكية ، وتقديره للوضع في البلاد ، ولمزاج الجزء الاساسي من سكان مصر ، يستحيل اهمالها عند تحليل هذه او تلك من تصريحات الرئيس . كذلك لا يجب مطلقا أن ننظر بالتساوي الى هذه التصريحات التي أدلى بها الرئيس وأملتها عليه اعتبارات تكتيكية ، والى فهمه الداخلي لآفاق تطور مصر . وتأكيدا لهذا الاستنتاج ، يمكن الاستشهاد بشواهد كثيرة ، علما بأنها ليست شواهد عابرة تحمل طابعا انتقاليا .

طرح الرئيس عبد الناصر اكثر من مرة مسألة الاشتراكية . واخذ كل مرة يبتعد اكثر فأكثر عن التصورات الابتدائية غير الصحيحة ، حول أسسها ومحتواها المحدد .

ومن المفهوم انه كان يفعل ذلك واضعا في اعتباره طابع السامعين . ولكن الفكرة بأن المقصود قبل كل شيء هو القضاء على استغلال الانسان للانسان ، كانت هي عصب ومحور خطاباته في هذا الموضوع .

قال عبد الناصر «يسألونني عن الاشتراكية العلمية؟... هي ليست الاشتراكية العاطفية او الخيالية ، بل الاشتراكية على اساس علمي . ويسألني وما هي الاشتراكية ؟ ولقد قلنا ان الاشتراكية هي الكفاية والعدل ، وما معنى الكفاية والعدل ؟ العدل هو العدالة الاجتماعية ، وعدالة التوزيع ، والكفاية هي الانتاج والتنمية ... نحن قلنا ان اشتراكيتنا نعملها لانفسنا وتتمشى مع ظروفنا ... نحن لن نتعصب ، سوف ندرس التجارب الاجتماعية الموجودة في العالم كله» (٨) .

وبعد ان تمت في مارس عام ١٩٦٤ الموافقة على الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، وبدأ تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي ، دارت في البلاد مناقشات حول موضوع : في اي مراحل التطور توجد الثورة المصرية ؟ ورأى الكثير من علماء المجتمع على صفحات الجرائد المحلية ، ان يؤكدوا ان المجتمع الاشتراكي قام في مصر بالفعل . غير ان عبد الناصر لم يكن ينتمي في هذا الوقت الى الذين عرفوا الاشتراكية بطرق لا يجمعها اي جامع مع المدخل العلمي . فقد كان يعتبر ان اعلان الاتجاه الاشتراكي لا يكفي بالمرة لقيام مجتمع اشتراكي في البلاد . وكان الرئيس يقول انه يلزم لبناء هذا المجتمع السنون ، وربما عشرات السنين ، كما يلزم وجود بشر جدد . ان الثورة المصرية تمر بمرحلة انتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ـ وهذه المرحلة ، حسب كلماته ، سوف تستمر طويلا وربما عشرات من السنين . وسوف تجري طوال هذا الوقت تحولات ذات طابع اشتراكي ، ويمثل تراكمها في النهاية جملة التدابير الشاملة المعادية للرأسمالية ، مع الرفع الشامل

---

٨ ـ من بيانات وتعليقات الرئيس عبد الناصر بجلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في شرح ميثاق العمل الوطني ، الجلسة الثالثة ٢٦ـ٥ـ١٩٦٢ ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس القسم الرابع ص ٤٧ ـ ٥١ ، القاهرة .

لمستوى الوعي السياسي والوطني الذاتي لدى الجماهير ، وهي التي سوف تضمن في المستقبل نمو ثورة التحرر الوطني المصرية حتى تصل الى ثورة اشتراكية .

والمثل التالي يصور تصويرا جيدا تطور عبد الناصر بوصفه زعيما سياسيا يقترب من الفهم العلمي للاشتراكية . ففي ربيع عام ١٩٦٦ ، عقد اجتماع لاعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، بقاعة جامعة القاهرة بالجيزة . وقد حاول اساتذة الجامعة اضفاء طابع محافظ ، بل حتى رجعي على الاجتماع . وكانوا يعلمون ان مهمة اعداد الكوادر الايديولوجية ، قد أسندت الى اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي ، حيث يقوم بها معهد الدراسات الاشتراكية الذي كان يتصدره الشيوعيون السابقون . فاقترح بعض المتحدثين أن يشكل داخل الجامعة مركز على مستوى الجمهورية يقوم بتخريج الموجهين السياسيين . وقد كان معنى هذا الاقتراح ان يتولى الاساتذة المحافظون — عمليا — اعداد الكوادر اللازمة للاتحاد الاشتراكي العربي .

ولكي يدعموا اقتراحهم «بأساس ايديولوجي» ، اخذ بعض المشاركين في الاجتماع يؤكدون ان كل ما يجري في البلاد ليس مطلقا «الاشتراكية المادية المستوردة» ، والتي لا تصلح للمصريين ، بل هو «الاشتراكية العربية» ذاتها التي نودي بها ، وبديء منذ زمن بعيد في بنائها بقيادة الرئيس عبد الناصر . وكان عبد الناصر يحضر هذا الاجتماع . وكان التملق الموجه اليه يخفي من وجهة نظر المتحدثين جوهر أقوالهم . غير ان عبد الناصر طلب الكلمة وقال :

— ايها السادة ، من اعطى لكم الحق في تحديد اي الاشتراكيات تلزم الشعب المصري ؟. انني أعلن أمامكم انني لم أدع ابدا لما يسمى «بالاشتراكية العربية» . واذا ما افترضنا ان الماركسية قد صيغت في ٢٠ نقطة ، فإنني على استعداد لان أضع توقيعي على ١٨ منها . والنقطتان الوحيدتان اللتان تفرق بيننا وبين الماركسيين هما دكتاتورية البروليتاريا وموقفهم من الدين .

وبعد كلمة الرئيس ، رفض الاقتراح الرامي لتكوين مركز «موحد» لاعداد الكوادر الايديولوجية في جامعة القاهرة .

ولم تكن سهلة يسيرة علاقات الرئيس مع الماركسيين المصريين ، اعضاء الجماعات الشيوعية المختلفة ، مما سبق عرضه في الصفحات السابقة . ولكن الشيء المميز هو ان هذه العلاقات كان لها اتجاه واضح نحو التحسن على اساس الفهم المتبادل المتزايد والشامل . وقد اخذ هذا الاتجاه يتنامى بصورة أسرع كلما زاد اقتراب عبد الناصر نحو الفهم العلمي للاشتراكية . ولم يكن يعرف عقيدته ابدا بأنها الماركسية . غير ان الحقيقة الظاهرة هي ان الرئيس في منتصف الستينات قد انتقل الى مواقع ايديولوجية اكثر تحديدا ووضوحا ، واكد اكثر من مرة وليس بشكل عفوي في مرة واحدة ، انه ينطلق من وجود الطبقات والصراع الطبقي ، ومن نظرية الملكية العامة لادوات ووسائل الانتاج بوصفها الشرط اللازم لبناء مجتمع اشتراكي ، وانه ينطلق من النضال بلا هوادة ضد الاستغلال . ولقد قربه كل هذا

موضوعيا من الماركسيين . وعندما تم الافراج عن كل الشيوعيين والديمقراطيين من السجون والمعتقلات في ابريل عام ١٩٦٤ ، أوضح الرئيس بهذا الاجراء استعداده للتعاون مع كل العناصر التقدمية في البلاد . ولم يكن هذا مجرد اشارة مفتعلة . فلقد حصل الشيوعيون في الاساس على فرصة الاشتغال بأعمال ايجابية . ولقد أصبح عبد الناصر ، بوجه خاص ، يشجع نشاطهم ، على الصعيد العربي العام .

في أكتوبر عام ١٩٦٦ ، انعقدت اول حلقة دراسية في القاهرة لدراسة قضايا الثورة في أفريقيا تحت رعاية عبد الناصر (اذ وجه رسالة منه الى المشاركين فيها). وكانت مجلة «الطليعة» التقدمية المصرية هي التي نظمت هذه الحلقة الدراسية ، جنبا الى جنب مع مجلة «الوقت» («قضايا السلم والاشتراكية») . وكان اكثر من نصف المحاضرين في الحلقة الدراسية من الشيوعيين السابقين ، الذين كانوا في الماضي وراء قضبان السجون ، وأصبحوا الان ينادون طوعا بنشر خبرة تطور الجمهورية العربية المتحدة . وتمت بمساعدة عبد الناصر مشاركة الوفد المصري في اول حلقة دراسية بشأن مستقبل تطور الاشتراكية في العالم العربي (الجزائر ، مايو عام ١٩٦٧) .

لقد اصبح تطبيق التحولات الاجتماعية العميقة التي جرت في مصر هو ذلك المنظار الذي أخذ عبد الناصر ينظر من خلاله ، ليس فقط الى سياسة البلاد الداخلية وحدها ، بل والى نهجها السياسي الخارجي ايضا . وأخذت الحياة تقنعه اكثر فأكثر بضرورة تدعيم علاقات الصداقة والروابط الشاملة مع الاتحاد السوفييتي بشتى السبل . غير ان عبد الناصر لم يدرك فورا انه كان من المهم لمصر ، بصورة محددة ، ان ينبع امتداد تلك الروابط من الطابع الاشتراكي للدولة السوفييتية ، وأن المسألة لا تتصل فقط ببلاد صديقة ، بل ببلاد اشتراكية . وفي يوليو ١٩٦٢ ، قال عبد الناصر للصحفيين السوفييت في لقاء قصير : نحن نرغب ان نكون اكثر قربا من الاتحاد السوفييتي . وفي هذا عربون نجاح تطورنا التقدمي. اننا نفهم أشد الفهم انه بدون مساندة الاتحاد السوفييتي للجمهورية العربية المتحدة ، ما استطاعت ان تحل اية مهمة معقدة سواء أكانت اقتصادية ام سياسية. ولكن ارجو أن تأخذوا في الاعتبار اننا عندما ننادي بأوثق الروابط مع بلادكم ، فاننا نود أن نبقى على استقلالنا التام من قمة الرأس حتى أخمص القدم (٩) .

حين قال عبد الناصر هذه الكلمات ، فانه كان ينظر الى الاتحاد السوفييتي مثل الكثير من المصريين لا كدولة اشتراكية عظمى ، ولكن فقط كدولة عظمى . ولم يكن ذلك يخلو من فكرة ان الاتحاد السوفييتي حين يقدم المساعدات لمصر ،

---

٩ — حديث الرئيس عبد الناصر مع الصحفيين السوفييت في ٢٨ يوليو عام ١٩٦٢ في الاسكندرية .

ومن بينها المساعدة في بناء السد العالي ومحطته الكهرمائية ، فانه على اي حال يستهدف اهدافا خاصة بهفي وادي النيل، وعلى شاطىء البحر الابيض المتوسط.

لقد اتجه عبد الناصر الى تدعيم العلاقات مع الاتحاد السوفييتي . ولكن حتى في الظروف التي كان يعتبر فيها ذلك مسألة حيوية هامة بالنسبة لبلاده ، كان في المرحلة الابتدائية من طريق التعاون بين الدولتين يحتفظ طوال الوقت «بإحتياطي» ما تجاه السياسة السوفييتية . غير ان الحياة نفسها أزالت تدريجيا هذه « الاحتياطات » .

وقد كان طبيعيا بالنسبة لعبد الناصر ، في المرحلة الاولى لعلاقته «الحذرة» بالسوفييت ، ان ينطلق من ان الاتحاد السوفييتي دولة عظمى تنفذ «سياسة عالمية» . ويمكن بالتالي – كما يزعمون – ان تكون له مصالح تتناقض مع السيادة المصرية . ومن الواضح ان وجهة النظر تلك قد نبعت ايضا من الطابع البورجوازي الصغير لعبد الناصر كزعيم سياسي . لذلك يصبح في غاية الاهمية أن تكون تجريبية الزعيم المصري هي التي قادته للتخلي عن تصوراته الاولى ، وعن تخوفه من سياسة الاتحاد السوفييتي . ويمكن ان نعلن ، بكل وضوح ، ان السنوات الاخيرة من حياة عبد الناصر ، وبخاصة بعد يونيو عام ١٩٦٧ ، قد وطدت في نفسه ثقة في الاتحاد السوفييتي وسياسته ، لا حدود لها . هذا بينما ظل بعض زملاء عبد الناصر عند النقطة التي بدأ منها هو انطلاقته نحو ادراك طبيعة سياسة الاتحاد السوفييتي وجوهرها ، وطابع العلاقات بين البلدين . ظل عند تلك النقطة بعض زملائه ممن لم تكن تتوفر لهم سعة أفقه ، ولا حكمته في تسيير شؤون الدولة ، ولا قدرته على القاء «ضيق الأفق» ثقلا عقيما من فوق كاهليه .

وعلى الرغم من ان العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتي في حياة عبد الناصر لم تمض في خط مستقيم ، فانها لا يمكن وصفها ، على حال من الاحوال، بأنها سلسلة مترابطة الحلقات من المواقف المتأزمة . ذلك ، لان هذه العلاقات سارت واقعيا في خط صاعد ، ووصلت الى ذروتها بعد يونيو عام ١٩٦٧ وقبيل رحيل عبد الناصر المفاجىء .

ويؤكد الكثير من الباحثين والشخصيات التي عرفت عبد الناصر وتقابلت معه ان «هوايته» الوحيدة كانت السياسة ، أما السلطة فكانت هدف حياته . مع العلم بأنه لم يكن يتطلع الى ذلك كي يضمن لنفسه او لعائلته اية منافع مادية . فقد كان يكتفي براتب معتدل لرئيس الجمهورية ليس الا . وكان يعيش مع عائلته في مسكنه القاهري الصغير الذي كان يسكنه قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولم يكن لديه حسابات جارية في البنوك الاجنبية . وكان أسلوب حياته متواضعا الى أقصى الدرجات ، وبقي على حاله رب عائلة لا يعلق الغبار بثوبه ، وكان يعمل حتى قبل وفاته بقليل ، دون اجازات ، وبواقع ثماني عشرة ساعة في اليوم .

وظل عبد الناصر يحمل فقط رتبة المقدم على الرغم من انه كان عسكريا مؤهلا،

ولعله كان يحلم في الغالب بأن يصبح لواء ككل ضابط . وقد كان من السهولة بمكان أن يحقق هذا الحلم وحسب وضعه الدستوري بصفته القائد الاعلى .

ادت سياسة عبد الناصر الى تدعيم استقلال مصر ، والى تغلبها على تخلفها الاقتصادي . وقد حدثت هذه التغيرات الكبرى خلال الثماني عشرة سنة التي انقضت بعد قيام الثورة – القضاء على العناصر شبه الاقطاعية والسيطرة الاجنبية، واعلان الاشتراكية هدفا عاما للثورة المصرية . وقد اعتبرت نتيجة لدور الجماهير الشعبية المتنامي بقوة . ولا يجادل في ذلك الا اصحاب القناعات المخالفة مسبقا.

أما الاحاديث حول «الناصرية» بصفتها ظاهرة تجابه نشاط الجماهير الثورية ، وتعرقل – بصورة مباشرة – جذب الشعب في العملية الثورية ، فهي أحاديث يتم استغلالها لعرقلة الفهم الصحيح لطابع ثورة التحرر الوطني في جمهورية مصر العربية ، وفي بلدان «العالم الثالث» الاخرى .

كان عبد الناصر ممثلا لأولئك الديمقراطيين الثوريين الساعين بحق نحو ضمان انجاح ثورات التحرر الوطني . فهم يبحثون بإصرار عن طرائق وأشكال الانتقال الى طريق التطور التقدمي ، على الرغم من كل العقبات ، ومن بينها تلك العقبات القائمة في طريق التطور اللارأسمالي ذاته . كان عبد الناصر ، من الناحية الايديولوجية ، قد تشكل تحت التأثير المباشر للاحداث الجارية في البلاد، وفي العالم أجمع . وكان يحسن تصوراته عن الثورة وعن قواها المحركة ، ببطء يتصف بالثبات ، منتهلا في ذلك الكثير من خبرة الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية .

ولقد بدأ عبد الناصر طريقه من المعادلة السلبية عن الدور السياسي للكادحين . فلم يكن يدرك أهميتهم الحاسمة في تاريخ حركات التحرر الوطني . غير ان علاقته بالعمال والفلاحين جعلت تتغير بالتدريج .

ومع تطور الثورة ، اخذ الرئيس عبد الناصر يفكر اكثر فأكثر ليس فقط في ضرورة تكوين دعامة اجتماعية واسعة لنظام الحكم التقدمي في مصر ، وانما في غير ذلك ايضا . فما حل عام ١٩٦٥ ، حتى كان قد صاغ بوضوح المهمة التي كمنت فكرتها في انشاء منظمة سياسية داخل اتحاد الشعب العامل. مع العلم ان نطاقات هذه المهمة كانت أوسع بكثير من تلك التي رسمها تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي.

وفي حديث له في ١٦ مايو عام ١٩٦٥ ، في اجتماع حافل ، تحدث الرئيس عن هذه المنظمة الشعبية . أما هدفها الرئيسي فقد اعتبره عبد الناصر في تلاحم كل القوى الاشتراكية في البلاد ، وقال :

«ان الاتحاد الاشتراكي يجب ان يجمع كل القوى الاشتراكية ... لقد ادخلنا في الاتحاد الاشتراكي سبعة ملايين عضو ... اذن يجب ان تنظم القوى الاشتراكية الثورية في كادر سياسي او تنظيم سياسي داخل الاتحاد الاشتراكي.. وبهذا نستطيع فعلا أن نقيم بنيانا للتنظيم السياسي ، وهنا هو ما نسير فيه

الآن » (١٠) .

ويطرح عبد الناصر المسألة على هذا النحو . وذلك لانه ، بصورة اساسية ، كان يشعر بما يشبه الفراغ السياسي في مصر ، حين تعرض مسألة المجابهة النشيطة لقوى الرجعية في الداخل . لقد وقع في البلاد القضاء على البورجوازية الكبرى وعلى جزء كبير من البورجوازية المتوسطة كطبقة ، غير انها بقيت كأشخاص، واستمرت في عملها ضد النظام القائم .

لذلك ، اكد عبد الناصر في نفس حديثه السابق ان «... عدم تنظيم القوى الاشتراكية معناه ببساطة أن قوى الرجعية هي التي تمثل الحزب الرجعي الموجود في البلاد ... وهي تستطيع ان تستقطب جزءا من الشعب العامل ... الناس الذين تتفق مصالحهم الحقيقية مع الاشتراكية ... لذلك ، يكون في الوقت الحاضر تكوين تنظيم سياسي جماهيري هو المهمة الرئيسية والضرورية من اجل التصدي للتحدي القائم في وجه الزحف الثوري التقدمي نحو بناء الاشتراكية ...» (١١)

ومن الجلي ان عبد الناصر تحدث في خطابه الذي أوردنا منه سطورا عن البناء الاشتراكي في مصر ، وكان أهم عناصر ذلك الحديث تكوين منظمة سياسية جماهيرية . وكان هذا تطورا هاما ، يؤكد عزمه على العمل من اجل متابعة تطوير الثورة المصرية . فلقد نضج الى الحد الذي أدرك معه انه مهما كانت عظيمة وكبيرة هذه او تلك من الشخصيات التي تتقدم الحركة التقدمية للبلاد ، فان الدور الحاسم في نهاية المطاف يكون للجماهير الشعبية . وكان هذا جديدا على عبد الناصر . لذلك ، نجده يشير الى :

«انني أعتقد ان قوة تنظيمنا السياسي وبناء الاتحاد الاشتراكي وبناء التنظيم السياسي هي التي ستمكن الثورة من ان تستمر ، بصرف النظر عن الاشخاص، لان التنظيم هو التنظيم المستمر ، والاشخاص يعملون سنة ، او عشر وينتهي دورهم ، فاذا ما اردنا للثورة أن تستمر ، اذن لا بد ان يكون هناك تنظيم سياسي قوي وقادر على الاستمرار في المبادىء والآمال التي قررناها واعلناها في الميثاق، ثم يكون قادرا ايضا على اعادة النظر في الميثاق» (١٢) .

ولم يسر عبد الناصر في عام ١٩٦٥ أبعد من اقتراحه حول تشكيل منظمة سياسية في نطاق الاتحاد الاشتراكي العربي . واذا وضعنا في اعتبارنا ذلك

١٠ – مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس عبد الناصر ، حديثه امام الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ، ١٦–٥–١٩٦٥ ، القسم الخامس ، ص ٣٠٨ ، القاهرة .

١١ – نفس المرجع ص ٣٠٩ .

١٢ – مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس عبد الناصر ، القسم الخامس ، حديث الرئيس امام الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ، ١٦–٥–١٩٦٥ ، القاهرة ، ص ٣١٥ .

الوضع السياسي المحدد الذي نجم عندئذ في الحكومة وفي دوائر البلاد السياسية، وكذلك تلك المقاومة التي أبداها ليس فقط الرجعيون السافرون والبورجوازيون السابقون ، بل ايضا ما يسمى بالبورجوازية «غير المستغلة» التي ظلت باقية وكانت شديدة الخوف على مصيرها ، أصبح واضحا لماذا فضّل الرئيس تكتيك «الحلول البطيئة» . وفي رأينا ، ان الاعتراف بضرورة تشكيل منظمة سياسية قوية قد أوصل عبد الناصر الى الفكرة التالية – الضرورة الحيوية في التعجيل بتكوين جهاز سياسي فعال من الموجهين السياسيين ، يدافعون بكل نشاطهم عن المكتسبات الثورية للشعب المصري .

لقد أكد عبد الناصر في خطابه في اجتماع سكرتارية الاتحاد الاشتراكي العربي «اننا نود ان يكون لنا حزب اشتراكي داخل الاتحاد الاشتراكي العربي . وبدون هذا التنظيم السياسي الذي أسميه حزبا اشتراكيا ، لن نستطيع ان نقود الجماهير . ان الاتحاد الاشتراكي يجمع بين كل الشعب أما المرحلة التالية في حياتنا السياسية – هي تكوين جهاز سياسي ، اي حزب اشتراكي سياسي ، يوحد وينظم كل قوى الاشتراكية في البلاد» (١٣) .

ومن الامور الواضحة ان الرئيس كان يعتبر ان احدى الوظائف الرئيسية للمنظمة المراد تشكيلها في الاتحاد الاشتراكي العربي هي اختيار وتحريك الكوادر القيادية . فاذا كان عبد الناصر في الماضي يتحاشى التحدث عن الانتفاع بالجماهير الشعبية كمصدر للحصول على الكوادر القيادية ، فان الوضع قد تغير الان ، حيث جعل يقول ان هناك قادة مجهولين ينضجون وسط الجماهير .

«وبناء على ذلك فان الكوادر القيادية لا تقف عند نطاق الشخصيات التي نعرفها ونراها كل يوم . فهي موجودة في كل مكان ... ويكون من المهم ان نكشف عنها وأن نسند اليها الوظائف التي تستحقها ... ان الحزب الاشتراكي الطليعي هو الجهاز الوحيد القادر على الكشف عن الكوادر القيادية الجديدة وسط الشعب وعلى تعبئة هذه الكوادر» (١٤) .

وعندما تحدث عبد الناصر في عام ١٩٦٧ عن مصادر تعزيز القيادة ، وتدعيم جهاز الدولة ، كان يعني قبل كل شيء العمال والفلاحين . ولقد استعرض الرئيس الراحل بذلك ادراكه لكل المشاكل الحادة والمعقدة لقيادة البلاد السياسية ، ولبناء حياة جديدة . ولم تعد ترضيه آلة الدولة البيروقراطية القديمة . فلقد كانت كثيرا ما تدفع الامور الى المآزق ، كما انه كثيرا ما تعذر الكشف عن المسئولين عن وقوع اعمال الظلم والقهر . وفي الظروف التي اخذت فيها العناصر البيروقراطية الجديدة تقوم سرا وعلنا بتخريب تنفيذ قوانين التأميم والتحولات الاقتصادية

١٣ – «الكاتب» ، العدد ١٢ ، ١٩٦٧ ، ص ٣٢ .

١٤ – «الكاتب» ، العدد ١٢ ، ١٩٦٧ ، ص ٣٥ .

والاجتماعية العميقة ، تصبح جماهير الكادحين وحدها في مصر هي المنبع الاصيل للكوادر التي قد تستطيع مجابهة البيروقراطية الجديدة . ومن الاهمية بمكان ما قاله عبد الناصر :

«ان العمال والفلاحين ... يخصص لهم اليوم ٥٠ بالمئة من جميع التنظيمات (الشعبية والسياسية – المؤلفان) و٥٠ بالمئة من مقاعد مجلس الامة ، لانهم هم اصحاب هذه الثورة ، وبهذه الخمسين بالمئة نستطيع ان نحمي المكاسب التي حققناها ، وأن نحمي هذه الثورة ، وأن نبني بلادنا بناء اساسيا سليما» (١٥) .

ولم يتوقف هذا التطور في منطلق عبد الناصر نحو تقدير الدور التاريخي الاصيل للكادحين في الثورة المصرية . فلقد سار الرئيس ببطء ، ولكن في طريق سليم ، نحو الاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه الطبقة العاملة . وقال عبد الناصر ان الطبقة العاملة كانت واقعة تحت الاستغلال قبل عام ١٩٥٢ ، وكانت قليلة العدد ايضا ، ولكنها الان قد تحررت ، وأخذت تنمو نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلاد . وكما قال الرئيس الراحل ان «هذه الطبقة العاملة تحتل مكان القيادة في النظام الاشتراكي» (١٦) .

كان عبد الناصر يولي اهتماما ضخما لعمل الاتحاد الاشتراكي العربي ، فكان يحرص على ألا تتغلغل فيه العناصر المعادية له . ولقد اكد انه «علينا أن نطهر الاتحاد الاشتراكي باستمرار من القوى الانتهازية والقوى الرجعية التي تسللت في داخل الاتحاد الاشتراكي» (١٧) .

ومنذ عام ١٩٦١ ، بعد ان حدث الانقلاب العسكري في دمشق ، وبعد فشل الوحدة بين مصر وسوريا ، اشار الرئيس الراحل في خطبه الى حتمية اخفاق النشاط الهدام الذي تقوم به القوى اليمينية في سوريا ومصر . وأخذ في ذلك الوقت يتحدث عن ضرورة التدعيم القومي لدور العمال والفلاحين في الاتحاد الاشتراكي العربي . ولم يكن عبد الناصر يخفي انه فعل ذلك عن عمد ، ساعيا لضمان ان تكون الغالبية السائدة في كل هيئات البلاد السياسية هي للكادحين . وكان يؤكد بصراحة ان دور الكادحين اخذ يتدعم في مجابهة التأثير الخطير الذي بدأت البيروقراطية الجديدة تمارسه ، بعد ان دعمت مواقعها بعد الثورة المصرية.

ولقد قال عبد الناصر : «هناك طبقة مغلوبة على امرها ، كانوا يعتبرونها سلعة انتاجية وهي العمال والفلاحون ، يجب أن تصعد وتأخذ وضعها الطبيعي ، وإلا لن نستطيع أن نقضي على الاستغلال بكل معانيه ، وإلا تعذر علينا أن نخلق المجتمع

---

١٥ – مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس عبد الناصر ، خطاب في المؤتمر الشعبي في أسوان بمناسبة العيد الثالث لبدء بناء السد العالي، ٩ يناير ١٩٦٣ ، القسم الرابع ص٣٠٥–٣٠٦ .

١٦ – مجلة «الطليعة» ، العدد الثالث ، ١٩٦٥ .

١٧ – مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس عبد الناصر ، القسم الخامس ، القاهرة ، ص ٣٠٩ .

الذي نريده . وأريد ان اقول ملاحظة . هناك بعض الناس يخرجون من القرية ويتعلمون ويأخذون فرصتهم ، ويعملون في القاهرة والاسكندرية ، وينسون اولاد عمومتهم الذين تركوهم يعملون في «الفيط» ، ينسون المجتمع او البيئة التي نشأوا فيها ، وتظهر لديهم تطلعات طبقية ، فيود الواحد منهم لو اشترى خمسين فدانا ثم مائة ، ويفتح الواحد منهم مكتبا ويود لو تدحرج من الطبقة المتوسطة الى الطبقة العالية او الرأسمالية او الاقطاعية . هذا ما يجب ان نقضي عليه ، اذ ان أفكار الرجعية ليست لدى الرأسمالية والاقطاع وحدهما ، بل يحتمل ان تكون لدى انسان له تطلعات تنحصر في العمل والشراء وينسى البيئة والقرية التي نشأ فيها » (١٨) .

وعندما دار الحديث حول بداية مرحلة اجراء التحولات الاجتماعية ، وعن اعلان القوانين الاولى للتأميم ، وعن الكثير من الاجراءات الاقتصادية الاخرى، توجه الرئيس عبد الناصر الى الجماهير الشعبية العريضة طالبا تأييدها . ولقد قال اكثر من مرة ، علنا ، انه يجب أن تصبح ركيزة النظام الاجتماعية متمثلة في الجماهير الشعبية العريضة ، الطبقة العاملة والفلاحين . وذلك في النضال ضد البورجوازية التي تحاول ان تمارس المقاومة .

ان السنوات الثمانية عشرة التي انقضت في حياة عبد الناصر بعد قيام الثورة تشهد على حدوث تحولات خطيرة في تصورات وعقيدة وفلسفة رئيس الجمهورية. ولنتذكر ما كتب عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة» .

قامت الطليعة بمهمتها ، واقتحمت سور الطغيان ، وخلعت الطاغية ، ووقفت تنتظر وقوف الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الهدف الكبير ... وطال انتظارها ...

لقد جاءتها جموع ليس لها اول ولا آخر ... ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال !

كانت الجموع التي جاءت أشياعا متفرقة ، وفلولا متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس الى الهدف الكبير ، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر ...

وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة ، ان الطليعة لم تنته هذه الساعة ، وانما من هذه الساعة بدأت» (١٩) .

هذه كانت تصورات خاصة للغاية كان يتصورها عبد الناصر عن الجماهير الشعبية ودورها في الثورة عام ١٩٥٣ ، عندما نشر كتابه «فلسفة الثورة» . ولقد كتب كثيرون حول هذا الكتيب ، وما زال يدور حوله النقاش ، وغالبا ما يدور

---

١٨ – خطب وتصريحات وبيانات الرئيس عبد الناصر ، القسم الرابع ص ٤٣ ، بيانات وتعليقات الرئيس بجلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في شرح الميثاق ، الجلسة الثالثة ٢٦ مايو ١٩٦٢ .

١٩ – جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، عام ١٩٥٣ .

خارج حدود مصر . أما المصريون أنفسهم فيعتبرونه أيمان عبـــد الناصر الشاب وعقيدته التي تعرضت فيما بعد لتغيرات ملموسة اثناء الثورة .

وفي مارس عام ١٩٦٨ ، عندما تحدث الرئيس عبد الناصر أمام عمال حلوان، وهو الذي سبق ان كتب «فلسفة الثورة» ، أكد ان العمال والفلاحين هم دعامة الثورة المصرية . ولم يكتف بذلك حيث أعلن انه لا وجـــود للثورة بدون عمال وفلاحين . ويكمن جوهر تطور وجهات نظر عبد الناصر الايديولوجية والسياسية، في انتقاله من الانكار التام للطبقات والصراع الطبقي ، الى الاعتراف بهما ، ومن الرغبة في الاعتراف بالدور الحاسم للجماهير ، الى الادراك بأنه لا يمكن للثورة ان تقوم بدون العمال والفلاحين .

لم يكن عبد الناصر ماركسيا . غير انه كان من الواضح تماما تأثره بالاشتراكية العلمية تأثرا ضخما . لذلك توجه في أعسر لحظة في تاريخ مصر ـ ٩ يوليو عام ١٩٦٧ ، الى الكادحين ، ثم ارتكز عليهـــم في نضاله ضد عدوان الامبرياليـــة والاستعمار الجديد . وساندته الجماهير .

ان ايديولوجية عبد الناصر ، كزعيم دولة ورجل سياسة ، هي ايديولوجية ممثلي الفئات المتوسطة الاجتماعية الذين بدأوا من الوطنية الثابتة وجعلوا باقترابهم الحثيث من الاشتراكية العلمية يصلون الى أبوابها . ان المرحلة الانتقاليـــة لذلك الطراز من الزعماء تستمر وقتا طويلا . ولكنه من الواضح ان اتجاه التطور الفكري لعبد الناصر كان محددا بصورة كافية . ان الزعماء المشابهين له ، مضوا ويمضون الى اليسار ، جاذبين شعوبهم وراءهم ، بل ومجموعة كاملة من دول «العالـــم الثالث» . ان خبرة عبد الناصر والاصلاحات التي جرت في بلاده تستحق أعمق دراسة جادة . ففي هذه الخبرة ، توجد بطبيعة الحال الجوانب السلبية . ويقف عبد الناصر كثوري وكسياسي ، وكذلك تقف ثورة التحرر الوطني المصرية ، أمامنا بكل ما فيها من تعدد ، وتنوع ، وتعقد ، وتناقض .

ويقدر المواطنون السوفييت أعلى تقدير كل ما أنجزه عبد الناصر لانجـــاح الثورة المصرية ، في سبيل تطوير وتدعيم الصداقة المصرية السوفييتية ، وإنجاح النضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد . قال نيقولاي بودجورني رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتـــي في خطابه الذي وجهه للمشاركين في الاجتماع الدولي لتأبين الرئيس الراحل : «كان نشاط جمال عبد الناصر مشبعا بالاقتناع بالرابطة التي لا تنفصم عراها بين النضال من اجل التحرر الوطني ، والنضال من اجل بناء مجتمع خال من استغلال الانسان للانسان ... كان جمال عبد الناصر ينادي ، في يقين ، بالتعاون الوثيق بين حركـــة التحرر الوطني وبين بلدان الاسرة الاشتراكية بوصفه احد الشروط الرئيسيـــة للنضال الناجح ضد الامبريالية والرجعية والعدوان الاسرائيلي» (٢٠) .

---

٢٠ ـ «برافدا» ، ٢٩ سبتمبر عام ١٩٧١ .

الفصل الثامن

مصر بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧

باغت الهجوم الاسرائيلي في صباح ٥ يونيو عام ١٩٦٧ مصر على حين غرة . كانت البلاد تعلم بالحرب المقتربة ، ولكنها لم تكن قد استعدت لخوضها . فقبيل الهجوم بأيام قليلة ، «استدعت» الحكومة الاسرائيلية الجنرال ديان الذي عين وزيرا للدفاع، وعندها قال عبد الناصر انه لا يشك الان في نوايا الاسرائيليين لشن الحرب. وقبل اربع وعشرين ساعة من ذلك الصباح الذي مزقت فيها القنابل الاسرائيليـــة وطلقات مدافع الطائرات الصمت المخيم على مطار شرق القاهرة ، رفض عبد الناصر في اجتماع القيادة العامة اقتراح بإنزال ضربة اجهاض باسرائيل . وقال في ذلك «لن يفهمني في ذلك حلفائي . وسوف لن أحصل على تأييد الرأي العام العالمي» . ولقد طرح فيما بعد بعض العسكريين المصريين هذا الموقف كإدانة لعبد الناصر . غير انهم كانوا هم انفسهم ، القادة العسكريين السابقين المسئولين عن حالة عدم الاستعداد في الجيش المصري لصد العدوان .

لقد وضعت الهزيمة العسكرية البلاد في وضع عسير ـ سياسيا واقتصاديا.

كانت نوايا التوسعيين الاسرائيليين ومن كان يساندهم علنا محددة للغاية . فكانوا يرمون الى القضاء على النظام الثوري في مصر. وكان على سقوط عبد الناصر ان يجر وراءه بداية سلسلة من تغييرات الانظمة التقدمية في البلدان العربيـــة الاخـــرى .

وقد اصبح الصمود في وجه الهجمات المسعورة من جانب الاعداء المكشوفين

لثورة التحرر الوطني على ضفاف النيل هو المهمة الملحة الاولى التي واجهها عبد الناصر في تلك الايام . ولقد كان يتصور ان معركة سيناء اصبحت خاسرة . ولكن النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية داخل مصر وفي العالم العربي ما زال مستمرا . وكان من الضروري للغاية ، من وجهة نظر عبد الناصر ، للاستمرار في هذا النضال، تحديد هل ما زالت الجماهير الشعبية العريضة تؤيده على عهدها السابق ؟ والى اي درجة من الحسم أصبح هذا التأييد ؟ وكان عبد الناصر محتاجا لتفويض من الشعب في الظروف الجديدة . وسوف يكون على البلاد ان تقرر ما يجب القيام به فيما يأتي ، فقط ، بعد ان يصدر الشعب حكمه .

في التاسع من يوليو عام ١٩٦٧ ، ألقى الرئيس خطابا من تليفزيون القاهرة. وأعلن انه هو وحده ، ولا احد غيره ، الذي يتحمل المسئولية عن كل ما حدث ، ثم قدم عبد الناصر استقالته .

وكان من الواضح ان رد فعل الجماهير الشعبية العريضة على بيان الرئيس في ظروف الهزيمة العسكرية التي وقعت لتوها كان مفاجأة تامة لمن كانوا يشكون في تغلغل نظام عبد الناصر بجذوره في الشعب . فلقد قام العمال والفلاحون وفئة المثقفين الوطنيين ، وطالبوا عبد الناصر في تصميم وحسم ان يسحب استقالته . وادرك مئات الآلاف من المواطنين الذين خرجوا الى شوارع القاهرة وغيرها من المدن المصرية ان الامر لا يتصل فقط بالمصير الشخصي للرئيس ، بل انه يمتد الى تقرير مصير الثورة المصرية التي اعطت بسخاء الكثير للكادحين في السنوات الاخيرة . وفي العاشر من يونيو عام ١٩٦٧ ، سحب عبد الناصر استقالته . وبدأ من جديد يتولى قيادة البلاد . وبدأت تتخذ في القاهرة اجراءات استثنائية بشأن ترتيب الدفاع عن البلاد ، وتوفير قيام مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية بوظائفها بصورة سليمة (بعد أن توقف عملها على الاقل خلال ثلاثة او اربعة ايام) ، والاقتصاد الوطني كله .

واذا كانت المسيرة الشعبية العارمة تأييدا لعبد الناصر قد أتاحت الفرصة أمام وقف هجوم الامبريالية والرجعية على النظام الثوري الديمقراطي في البلاد ، فور وقوع الهزيمة العسكرية على مصر ، فان النضال على الجبهة الاقتصادية أصبح أصعب من ذلك بكثير . كانت الهزيمة في حرب الايام الستة ، سببا في اغلاق قناة السويس ، واستيلاء اسرائيل على آبار البترول في سيناء، وخفض الشحنات البحرية والصفقات التجارية الخارجية ، وتوقف السياحة الاجنبية . ولقد أنزل كل هذا خسارة ملموسة بالجمهورية .

وقد أدرك الرئيس اثناء العمليات العسكرية انه من المحتمل نتيجة للعدوان الاسرائيلي أن تنهار الصناعة الوطنية التي بنيت بالصعوبات الجمة . وحين أصبح مفهوما لدى قادة البلاد ، ان الغارات التي قامت بها قوات الطيران الاسرائيلي على أهم مؤسسات الدولة حققت أغراضها وأن الجيش في سيناء غير قادر على صد هجمات القوات المسلحة الاسرائيلية ، عندئذ فقط ، اعلنوا عن استعدادهم

لوقف اطلاق النار . ومن المحتمل ان يكون وقف اطلاق النار بالذات هو الذي حال بين أولئك في تل ابيب وبين تحقيق رغبتهم في استغلال التفوق العسكري لاسرائيل لتحطيم المقدرة الصناعية لمصر .

اما الرجعية المصرية ، فلقد تلقت العدوان الاسرائيلي على طريقتها الخاصة . فأخذ بعض البورجوازيين الكبار السابقين يتحدثون صراحة عن ان البلاد قد خسرت الحرب ، فقط ، لان الرئيس عبد الناصر قد استهوته الاشتراكية اكثر من اللازم. وكان بعضهم يردد علنا ان الحرب ايام الملك السابق فاروق استمرت في فلسطين خمسة أشهر ، بينما انتهت في ظل النظام الحالي خلال ... ستة ايام . ولم يكن من المنطق حينذاك معارضة هذا «المنطق» الذي أحدث تأثيرا على الحالة داخل البلاد . وقد لوحظت في القاهرة حالة من الذهول التام في الايام الاولى بعد هزيمة سيناء . كان الشعب يعاني أشد المعاناة من الكارثة التي حلت به . وكان يتوقف الكثير على امكانية حماية ايمان الكادحين بالشعارات الاشتراكية للثورة . وقد قامت الرجعية المصرية بحساباتها على أن فرصتها الذهبية قد حانت للهجوم على التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي كانت قد أودت بحياة البورجوازية الكبرى، وبجزء من البورجوازية المتوسطة ، وادت الى نسف نفوذ الاقطاعيين في الريف ، والقضاء على السلطة السياسية لتحالف الاقطاع والرأسمال الضخم . ونتيجة لذلك ، اخذت السياسة الاقتصادية الداخلية تكتسب أهمية حاسمة في مصير البلاد والثورة .

١ ــ الصراع حول السياسة الاقتصادية

لم يكن مصير مصر في اي وقت من سنوات الثورة المصرية يعتمد على جهاز الدولة ، بالدرجة التي أصبح يعتمد بها عليه بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ . هذا ، بينما كان جهاز الدولة بعيدا عن ان يكون أداة يعول عليها ، أداة تستطيع ضمان استقلال البلاد .

بعد ثورة عام ١٩٥٢ ، لم يتم في البلاد تحطيم آلة الدولة القديمة . فلقد فضل قادة الثورة المصرية القيام بتدابير ذات طابع تحويلي ، حين انطرحت ضرورة اجراء تغيير في مختلف حلقات جهاز الدولة .

كانت القمة الحاكمة في مصر قبل ثورة يوليو قد تشكلت برسوخ من ممثلي البلاط الملكي ، ومن كبار مالكي الاراضي ، ومن بعض رجال الصناعة والمال . وكانت غالبيتهم مترابطة بصلات القربى والمصاهرة ، او بالمصالح المشتركة مع الاقطاعيين والكومبرادوريين . وكانت البيروقراطية القديمة الاصيلة تعتمد في العادة على الانجليز . ولقد خلخل صفوفها الضباط بشدة بعد ثورة ١٩٥٢ . وقد استقال كبار الضباط الذين احتلوا مختلف أنواع المناصب في جهاز الدولة من

الجيش . ولكنهم كالعادة احتفظوا بصلاتهم «الطائفية» المهنية . وقد انتقلت الى جزء كبير من الناس «الجدد» في جهاز الدولة العدوى الحتمية بمرض «التقاليد القديمة» ، فبدأ باستغلال نفوذه لاغراضه الشخصية . وكان هذا الجهاز بعيدا كل البعد عن مثل الثورة الرفيعة .

كتبت جريدة «الجمهورية» ، معممة بعض ملامح الاوضاع الناجمة في جهاز الدولة بالبلاد : «عندما نتحدث عن القوى الرجعية ، لا يمكننا أن نؤكد على ان فصيلتها الاولى ، وهي بالذات مجموعة الاشخاص الذين مستهم الاصلاحات الاشتراكية ، تشكل الخطر المباشر على المجتمع المصري ... فهناك خطر أكبر كثيرا من هذا على المجتمع ، يصدر عن فصيلة أخرى تتضمن جماعة لم تضرب التحولات الاشتراكية مصالحهم اطلاقا . ولكنهم مفعمون برغبة انانية في التفوق الطبقي ، وفي الاستغلال والمصالح الشخصية . ان خطر هذه المجموعة يكمن في انها تخفي أهدافها الانتهازية والاستغلالية وراء شعارات اشتراكية ووطنية .. على أن هذه العناصر تظهر تأثيرا هائلا ، لا بقوتها المادية ـ ملكيتها للارض ، او ملكيتها لوسائل الانتاج ـ ولكن بوضعها الوظيفي ، ونفوذها الاداري ... الخ . وينحصر الامر في انه قد اسندت الى العديد من الاشخاص ـ في مرحلة التحول الثوري ـ مواقع القيادة في المؤسسات ، وفي شركات القطاع العام، وفيمجال الاقتصاد التعاوني. ولقد برهن الكثيرون منهم على الولاء لمجتمعنا وللثورة ومبادئها . الا ان الآخرين قرروا ان يستغلوا نفوذهم في المجتمع ، من اجل منفعتهم الشخصية ، او من اجل منفعة جماعة من الناس مرتبطة بهم . وعلى الرغم من ان هذه الجماعة قليلة العدد، الا ان نفوذها كبير للغاية ، وخصوصا وأنها تعمل بطريقة خداع الجماهير الشعبية» (١) .

ولم يكن هذا القول الوحيد من هذا النوع . فلقد كتب احمد حمروش رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف» الاسبوعية انه : «يوجد في مصر عشرات ومئات من الناس يحتلون مواقع قيادية ، يمتدحون الاشتراكية قولا ويهزأون بها سرا ، ويخربون بناءها . وحيث ان هؤلاء الناس كثيرون في كل مكان ، فانهم يقفون حائلا وعقبة على طريق التقدم ، واذا سنحت لهم الفرصة لان يتحدثوا صراحة فسوف يصبحون احتياطيا جبارا للثورة المضادة» (٢) . ولقد اشار الكاتب المصري يوسف ادريس في مقالة في صحيفة «الجمهورية»: «ان الروتين يشبه الاخطبوط العملاق، ولقد التف حول كل شيء . ومنذ الوقت الذي نادينا فيه بالقضاء عليه ، وبقول أدق ، منذ لحظة قيام القطاع العام ، نما هذا الروتين حتى وصل الى حجم

١ ـ عن صحيفة «الجمهورية» في ١٢ ، ١٤ مايو ١٩٦٧ .

٢ ـ عن مجلة «روزاليوسف» في ١١-٣-١٩٦٨ .

اسطوري» (٣) . وقبل يونيو عام ١٩٦٧ كان عدد كبير من رجال جهاز الدولة قد تكتل حول زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية ، وعارض الاجراءات المعادية للرأسمالية التي تقوم بها الحكومة والنظام . ولقد اشتد ، بنوع خاص ، الصراع بين هذه العناصر [التي كثيرا ما يسميها الماركسيون المصريون بحق «الرأسماليين الجدد»] وبين القوى التقدمية الاصيلة في البلاد ، وذلك بعد يونيو ١٩٦٧ .

واتحدت العناصر الرجعية بسرعة ، في محاولاتها تصوير «الاتجاه الاشتراكي» في البلاد بصورة انه احد الاسباب الرئيسية في الهزيمة العسكرية في سيناء . واستخفى «الرأسماليون الجدد» وراء هذا الزعم ، واخذوا يطمعون في اقتلاع براعم المدخل الطبقي من جذورها ، تلك البراعم التي كانت قد بدأت تترعرع في سياسة البلاد الاقتصادية قبيل حرب يونيو . ولقد أصبح ما يسمى «بالوحدة الوطنية» هو الشعار الذي التف حوله كل اليمينيين الذين عقدوا الآمال مع «الرأسماليين الجدد» على اجهاض الثورة . وأيد عبد الناصر ايضا هذا الشعار ، ناظرا اليه بوصفه وسيلةلتكتيل القوى الوطنية في النضالضد العدوان الاسرائيلي. اما القوى اليمينية فكانت ، خلافا لعبد الناصر ، تفهم شعار «الوحدة الوطنية» على انه التخلي عن العمل وفق أفكار الفوارق الطبقية والمدخل الطبقي ، بل والتخلي حتى عن الحديث عنهما ، وأنه العودة الى النظرية الخاطئة حول الوفاق الطبقي في مجتمع البلاد .

لقد جاء في مقالة «المحتوى الجديد للوحدة الوطنية والشعبية الجديدة» التي نشرتها مجلة «الطليعة» ما يلي : «يجب ان يعلو النضال الوطني فوق النضال الاجتماعي حيث انه من الضروري استخدام كل الامكانيات للقضاء على آثار العدوان . وتتبوأ المسألة الوطنية اليوم مكان الصدارة ، وقد احتلت المكانة الرئيسية من بين مهامنا في المرحلة المعاصرة . يجب ادراك هذه الحقيقة بمنتهى العمق» (٤) .

وفي القاهرة ، اعتبر الكثيرون ان مقالة المجلة هذه قد أوعز بها لكي تسهل التفاهم مع جماعة زكريا محي الدين النائب السابق لرئيس الجمهورية .

ومن الواضح انه في الوقت الذي قامت فيه الدعوة الى التخلي عن النضال الطبقي من اجل «الوحدة الوطنية» ، نادت جماعة زكريا محي الدين بإعادة النظر في خط مصر السياسي الذي اتخذته قبل يونيو تجاه الولايات المتحدة الامريكية، مدعية ان ذلك ما تحتمه الظروف . ولقد اكدت سلسلة من مقالات «الاهرام» ان الولايات المتحدة تقبض في يدها في الواقع على مصير الشرق الاوسط .

ويبدو ان ظهور مثل هذه التأكيدات قد دعت اليه اسباب اخرى اشد من

٣ ـ عن صحيفة «الجمهورية» في ٦-٢-١٩٦٨ .

٤ ـ عن مجلة «الطليعة» ، العدد ٨ ، ١٩٦٧ .

ذلك تعقيدا . وقد ظهر في القاهرة في ذلك الحين راي مفاده ان هذه المقالات كانت ايضا بإيعاز ، ولكنه كان ايعازا من عبد الناصر في هذه المرة . وقد وضع في اعتباره أن يظهر ، من خلال رد فعل الجماهير ، لجماعة زكريا محي الدين القوية للغاية في ذلك الحين ، استحالة ان تسير مصر باتجاه التقارب مع الغرب دافعة الاستسلام ثمنا لذلك . ولقد قوبلت هذه المقالات التي نشرتها «الاهرام» بالاستياء وانتقدت علنا بشدة في اجتماعات مختلف منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

واعقب هذا ظهور مقالات في الصحف المصرية ، انتقدت الاتجاه نحو الابتعاد عن الثورة ثمنا لارضاء القومية . وكانت من المقالات النمطية في هذا الشأن ، مقالة الدكتور محمد انيس التي نشرها في «الجمهورية» ، وجاء فيها «تطلب ظروف النضال في المرحلة الحالية القيام بإجراءات استثنائية موجهة لصالح حرية العمل الثوري ، فاننا نواجه في الحقيقة معضلة — هل نطور الثورة ام نعرقلها ؟ لذا كانت اية دعوة «لتقنين» ما تم التوصل اليه (قام بهذه الدعوة بعض الصحفيين المصريين اليمينيين محاولين في ذلك أن يجابهوا به الشعارات المنادية بتعميق العمليات الثورية — المؤلفان) ، تعني في هذه الظروف فرض القيود على الثورة لا غير . ان ما يسمى باستقلال الجامعات والهيئات القضائية وإلغاء الحراسة المفروضة على ممتلكات الاقطاعيين ، سوف يجر حتما وراءه طرح مسألة «استقلال» الصناعة والتجارة عن رقابة الدولة (٥) .

وقد أوضحت مقالة الدكتور محمد انيس أن العناصر الرجعية لم تجرؤ على صياغة مهمة العودة الى الانظمة الرأسمالية التقليدية في البلاد ، صياغة علنية صريحة في ذلك الوقت . لذلك ، تحدثوا في الصحافة والتلفزيون فقط عن «الاهمية الاولى للتوصل الى الاهداف القومية» ، وعن الافضليات التي «يجب ان تعطى في المرحلة الحالية للقومية» ، وعن الوقفة «في سبيل الوحدة الوطنية وتقنين ما تم التوصل اليه» ، وما الى ذلك . غير انهم في الاجتماعات المغلقة ، وفي لقاءاتهم مع من يدور في فلكهم ، اخذ الكثيرون من ممثلي «الرأسماليين الجدد» ، لا يسترون نواياهم التي كانوا يستعدون لعرضها على القيادة .

وفي الشهور الاولى بعد حرب يونيو ، أصبح واضحا للكثيرين أي نهج تنتهجه هذه الجماعة . وإليكم كيف كان تقدير هذا النهج من قبل الدكتور فؤاد مرسي احد علماء الاجتماع المصريين : «ظهر في الوقت الحاضر ، في بعض دوائر المثقفين ، ووسط الزعماء السياسيين وقادة القطاع العام ، رأي مفاده ان رأسمالية الدولة هي أصلح السبل وانجعها لتحقيق اعادة البناء الضروري لنا ... وبناء على هذا الرأي ، فان القطاع العام سوف يتحول الى ورشة تجريبية للقطاع الخاص . اذ تبقى تابعة للقطاع العام المؤسسات التي لا تحقق أرباحا ، وكذلك المؤسسات

٥ — عن «الجمهورية» ، ١٨—٨—١٩٦٨ .

التي يتطلب بناؤها أموالا طائلة . وما ان تكلل التجربة بالنجاح ، حتى ينقلوها الى القطاع الخاص» (٦) .

ولقد اكد الدكتور فؤاد مرسي في ذلك الوقت ان هذه الميول والنوايا قد برزت وتطورت وسط قادة القطاع العام ، اي وسط الجهاز المدعو لتنفيذ التحولات المعادية للرأسمالية في مصر ، ولقد أظهر هذا اي قوة كبرى نسبيا كان يتمتع بها «الرأسماليون الجدد» . فلقد كانوا يتقلدون كثيرا من المناصب الهامة للغاية ، في الحكومة التي اعيد تنظيمها فور هزيمة عام ١٩٦٧ . كان الدكتور عبد المنعم القيسوني احد الزعماء الموالين للغرب يرأس في ذلك الوقت وزارة التخطيط . ومن ثم ، اصبحت تلك الوزارة احد المراكز التي تجمع حولها أنصار التخلي عن الاتجاه الاشتراكي في البلاد . وقد ظهر انه يتركز في أيدي أتباعه تقريبا كل الروافع الاقتصادية والمالية للسلطة التنفيذية في البلاد . وبدأت موجة من رفع الحراسة عن الاراضي والاموال التي فرضت عليها رقابة الدولة ، اساسا من فترة «قضية كمشيش» في أواسط عام ١٩٦٦ ، تلك الاموال والاراضي التي كانت لدى الاقطاعيين الذين تحايلوا على قوانين الاصلاح الزراعي . كما أوقف النظر في العديد من القضايا المرفوعة على الاشخاص المتهمين بإعداد وتنفيذ اعمال الانتقام من اعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي العربي في الريف . وأفرج عن بعض أفراد عائلة الفقي المسجونين لاشتراكهم في قتل عضو لجنة الاتحاد العربي الاشتراكي في قرية كمشيش . وقد شرعوا — حسب شهادة صحيفة «المساء» القاهرية — في نشر الاشاعات حول انهم في المستقبل القريب سوف يعودون الى القرية ، ليفرضوا من جديد سلطتهم وجبروتهم (٧) .

وأثارت هذه الاشاعات قلقا شديدا وسط الفلاحين . مع العلم بأن الامر لم يتوقف عند حد الاشاعات . حيث قام احد أفراد عائلة الفقي ، بعد عودته الى القرية ، بمطالبة الفلاحين بالتوقيع على تعهد كتابي بأنهم يتخلون عن الاراضي التي استأجروها من الدولة ، تلك الاراضي التي كانت في السابق ملكا لعائلة الفقي . ولقد توصل عن طريق التهديد الى اكراه ثلاثة فلاحين من خدم العائلة السابقين على التوقيع على هذا التعهد ورفض الآخرون . ولقد «دعم» رفع الحراسة وايقاف النظر في بعض المحاكمات المقامة ضد الاقطاعيين ، تلك الدعوة الى «تصحيح الاخطاء» التي كأنما ارتكبتها اللجنة العليا السابقة للقضاء على الاقطاع . ولكن على الرغم من انه كان هناك في الحقيقة بعض الاخطاء ، غير ان هذا «المبرر» لم يذر الرماد في عيون الرأي العام التقدمي في البلاد . فلقد نشرت مجلة «روز اليوسف» مقالة «القضاء على الامتيازات ، وليس فك الحراسة على الممتلكات» ، جاء فيها

٦ — عن مجلة «روزاليوسف» ، ١٤—٨—١٩٦٧ .

٧ — عن جريدة «المساء» ، ٢٥—٩—١٩٦٧ .

خصوصا : «لم يكن الشعب المصري ميالا للانتقام بطبيعته ، غير انه بريء من سياسة مهادنة العناصر الرجعية والاقطاعية التي تود لو سحقت النظام الثوري . ان تصحيح بعض الاخطاء المرتكبة امر طيب بطبيعة الحال ، غير انه من الضروري تدعيم الحذر واليقظة والمبدئية وعدم مهادنة الاستغلاليين» (٨) .

واستعر صراع حاد حول مسألة البحث عن موارد اضافية في ميزانية الدولة . لقد أدى العدوان الاسرائيلي ، كما سبق أن أشرنا ، الى تخفيض دخل الدولة . ونذكر بوجه خاص ان الايرادات الجارية في الميزانية قد انخفضت بمقدار حوالي ٨٠ مليون جنيها مصريا . اما الخسائر فكانت في الواقع اكبر من ذلك ، حيث ان جزءا من الارباح المعاد استثمارها والتي كانت ترد من تشغيل قناة السويس ، او من استخراج البترول ، لم يكن يظهر في ميزانية الدولة . كما ان تدمير المدفعية الاسرائيلية لمعمل تكرير البترول بالسويس الذي كان يعطي ٨٢ بالمئة من كل البترول المكرر والمستخرج في البلاد قد تسبب في انزال خسارة مادية كبرى بالبلاد .

وفي الوقت نفسه ، خصص للمصروفات العسكرية المباشرة في ميزانية عام ١٩٦٧ — ١٩٦٨ المالي ٥٩ مليون جنيها مصريا اضافية . اما المصروفات العسكرية المباشرة للسنة المالية الجديدة ، فقد حدد لها مبلغ ٢٣٧ر٨ مليون جنيه مصري مقابل ١٧١ر٤ مليون جنيه مصري في السنة السابقة . وعلاوة على ذلك ، زيدت مخصصات المساعدات الطبية للمهاجرين ولتموين السكان بمقدار ١١ر٧ مليون جنيه مصري (٩) .

ونهضت أمام مصر ، بصورة حادة ، مسألة البحث عن موارد تغطية العجز في باب الدخل من ميزانية الدولة ، وكذلك لتغطية المصروفات الاضافية اللازمة . وزادت على هذه المسألة مشكلة اخرى ، هي مشكلة البحث عن موارد لتعويض التمويل الذاتي الذي انخفض في مؤسسات القطاع العام . ان انخفاض المخصصات اللازمة لشراء الخامات المستوردة الضرورية ، واختلال تموين مؤسسات الدولة بالخامات المحلية والطاقة الكهربائية ، وكذلك حالة الانسحاق العام بسبب الهزيمة العسكرية ، كلها سببت في المرحلة الاولى تقليص الانتاج في كثير من مؤسسات القطاع العام . كما أصبح واجبا ايضا اعتبار الضرورة الحيوية لزيادة انتاج المنتجات العسكرية . وكانت الخسارة العامة التي تحملتها ميزانية الدولة بسبب كل هذا تقدر بـ ١٢٥ مليون جنيه مصري .

وبغرض البحث عن موارد لتغطية عجز الميزانية ، جرى الغاء العلاوات الدورية السنوية على المرتبات والاجور ، والاجور الاضافية عن العمل الاضافي في

---

٨ — عن مجلة «روزاليوسف» ، ٢٧—٤—١٩٦٨ .

٩ — عن «الاهرام» في ٢٦—٧—١٩٦٧ .

ايام العطلات والاعياد . وانخفضت الاجور الاضافية عن عدد ساعات العمل الاضافية . وكان ذلك في الواقع بسبب قيام بعض المؤسسات بتحديد يوم أطول للعمل . كما اتخذت بعض الاجراءات الخاصة بالادخار الاجباري الداخلي . فقبل ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، كان الشراء الالزامي لسندات الاستثمار قد حدد له نسبة ٥٠ بالمئة من اجر يوم واحد في كل شهر ، ثم اصبح الان ٧٥ بالمئة منه . ولقد نصت ميزانية العام المالي ١٩٦٧ — ١٩٦٨ على تحصيل ٦ ملايين جنيه اضافية من «تبرعات العمال بنصيبهم من أرباح المؤسسات بهدف تدعيم الدفاع الوطني » .

وقد مست كل هذه الاجراءات في الاساس مصالح العمال ، وخصوصا غير المهرة منهم . كما انها مست ايضا موظفي الدولة وهيئة المهندسين والفنيين فيها. وقد خسر العمال من جراء تلك الاجراءات بدرجة كبرى ، لان ميزانيات العائلات محدودة ، كما استاء كثير من الموظفين في مصر بشدة من الاجراءات التي قضت على مختلف أنواع المكافآت التي كانوا يحصلون عليها قبل يونيو عام ١٩٦٧ . غير ان مصالح القسم المتميز من جهاز الدولة ، ومن بينه القطاع الاقتصادي ، لم تمس الا بخفض نسبته ٥٠ بالمئة من مخصصات الدولة لبدلات التمثيل (وهي علاوة شخصية تضاف الى مرتبات هذه الفئة من العاملين) .

اما فيما يخص التدابير في مجال الضرائب ، فلقد انحصرت في زيادة ضريبة الدفاع المفروضة على الاراضي الزراعية بنسبة ٢٥ بالمئة ، وفي زيادتها على الملكيات الاخرى والدخل الشخصي بنسبة ٥٠ بالمئة . علما بأن هذه الزيادة لم تحدث وفق المقياس التصاعدي . وكانت الدعامة الرئيسية لنشاط «الرأسماليين الجدد» مع ذلك هي في محاولاتهم للقضاء على دور الدولة القيادي في الاقتصاد . وتحت ستار من التدابير الرامية الى التوسع في الانتاج ، «اللازم للبلاد في هذه اللحظة الحرجة من حياتها» ، اتخذت خطوات بهدف اخراج تنمية القطاع الخاص من يدي رقابة الدولة . وفي هذه المرحلة التي امتدت حتى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨ ، كانت مثل هذه الاجراءات التي قام بتنشيطها «الرأسماليون الجدد» تخدم عمليا هذا الهدف بالذات . ولا يجوز الخلط بينها وبين المقترحات الرامية الى تنمية القطاع الخاص ، بشرط احتفاظ الدولة بالمواقع الاقتصادية القيادية في يديها ، وبشرط تدعيم مؤسسات الدولة اقتصاديا وتنظيميا .

ان صحيفة «الاهرام» التي قامت علنا في بعض مقالاتها في ذلك الوقت بالدعاية لوجهة نظر «الرأسماليين الجدد» ، قد طرحت حتى هذه الحجة لصالح تنمية القطاع الخاص السريعة بلا اتزان ولا رقابة .

«... يعتبر القطاع العام وحيدا في السوق الداخلية ، لا تهدده اية منافسة، لذلك نجده لا يعمل بقوته الكاملة ، وبدون سعي لارضاء احتياجات الجماهير الشعبية بالكامل . ان تشجيع القطاع الخاص سوف يخلق منافسة معينة للقطاع

العام تجبره على بذل جهود اكبر للصمود في وجه تلك المنافسة» (١٠) .

ان الاتجاه نحو التخلي عن التحولات الاجتماعية ، الذي كان يدافع عنه جماعة «الرأسماليين الجدد» ، قد ايده على الفور كثير من الاقتصاديين البورجوازيين . ولقد تخفى هذا التخلي تحت قناع «ضرورة اخضاع كل شيء لنمو الانتاج» . وعلى سبيل المثال ، نشرت مجلة «بوليتيك اترانجير» الفرنسية مقالة للبروفيسور رينيه ديمون حول حالة الزراعة في مصر . وقد كتب يقول في هذه المقالة : «ان الاجراءات التي اتخذت في اطار الاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة قد حسنت كثيرا من وضع المستأجرين واصحاب الاراضي الزراعية الذين حصلوا عليها نتيجة للاصلاح الزراعي . ولهذا الاهتمام بالعدالة الاجتماعية كامل مبرراته. غير انه الان يصبح من الضروري منح زيادة الانتاج الاولوية الكاملة على غيرها من وجهات النظر كلها» (١١) . ان أحد المقترحات التي تضمنتها مقالة رينيه ديمون المذكورة ، يشهد على نفس طابع هذه «الاولوية الكاملة» التي كانت تعني في واقع الامر اجهاض التدابير الثورية التقدمية في الزراعة .

فلقد نادى البروفيسور الفرنسي بالاسراع بفرض أجرة عن المياه المستخدمة في الري ، وعلاوة على ذلك ارغام الفلاحين المصريين على تسديد مصروفات تشغيل محطات المضخات (وذلك كي يزداد حرصهم على المياه) .

وفي نهاية عام ١٩٦٧ ، قررت جماعة زكريا محي الدين وعبد المنعم القيسوني ان تقوم بهجمة ضد عبد الناصر في مجلس الوزراء . غير ان الرئيس اعلن عن نقل مناقشة السياسة الاقتصادية الى اختصاص اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

وقام زكريا محي الدين بالنيابة عن جماعة من الوزراء بتقديم اقتراح بتنفيذ عدة تدابير كفيلة بالخروج من الوضع الناجم اساسا على حساب التخلي عن الاتجاه الاشتراكي . وقدمت هذه المقترحات اثناء جلسات اللجنة التنفيذية العليا التي عقدت في أواخر عام ١٩٦٧ وبداية عام ١٩٦٨ ، ولم تشر الصحافة الى ما ورد فيها . ان تلك المقترحات ، التي استندت على ضرورة انماء الانتاج ، قد تضمنت اجراءات منها ايقاف بناء المؤسسات الجديدة التابعة للدولة ، ونقل كل مؤسسات القطاع العام المؤممة ، والتي بنيت حديثا «ولا تحقق أرباحا» ، الى يد القطاع الخاص ، بغض النظر عن أحجامها وأهميتها في اقتصاد البلاد الوطني ، وكذلك رفع كل القيود على تنمية القطاع الخاص . وفي ٢٧ يناير عام ١٩٦٨ ، كتبت مجلة «الاقتصاد» الاسبوعية الصادرة عن وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية تقول ، ان «الاجراءات المستهدفة» سوف تسمح في غضون هذا العام فقط بزيادة قيمة

---

١٠ ـ عن «الاهرام» ، ١٨-٩-١٩٦٨ .

11 — «Pollitique étrangere». 1968. No. 2 .

صادرات القطاع الخاص بمقدار ٩ مرات ـ من ٧٠٠ الف الى ٦ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري . وعلاوة على ذلك اقترح رفع أسعار مواد الاستهلاك الشعبي بصورة عالية ، ذلك لان رفع الاسعار بهذه الصورة «الجذرية» ستترتب عليه نتائج ملموسة للميزانية .

وعارض عبد الناصر تقرير زكريا محيي الدين معارضة حاسمة . وأعلن الرئيس انه يستطيع ان يقبل مقترحات التقرير ، فقط ، في حالة موافقة الشعب عليها ، واقترح اجراء استفتاء شعبي بذلك الخصوص . وكان من الطبيعي أن يتخلى زكريا محي الدين عن مقترحاته ، لادراكه لكل العواقب المحتملة ، نتيجة لهذا الموقف المعادي علنا للثورة .

وكان الهجوم المكشوف الذي قام به «الراسماليون الجدد» وعلى رأسهم زكريا محيي الدين ، سببا دفع الرئيس الى مضاعفة نشاطه في العمل . وأشعلت الاحداث المظاهرات التي قام بها العمال والطلبة في نهاية فبراير عام ١٩٦٨ ، تلك المظاهرات التي نادى فيها المشتركون في الواقع بالاعتماد الاساسي على الشعب ، وفرض القيود على «الاداريين غير الثوريين» (استخدم هذا المصطلح لاول مرة رئيس الاتحاد العام للنقابات المصرية اثناء خطابه الذي ألقاه في الاجتماع العام بحلوان وقد حضره عبد الناصر في ٣ مارس عام ١٩٦٨) . وأعلن في ٢٠ مارس عن تشكيل مجلس وزراء جديد . واستقال زكريا محيي الدين من كل مناصبه . واستبعد عبد المنعم القيسوني من الوزارة ، وكذلك بعض «الرأسماليين الجدد» .

وفي ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ ، قدم عبد الناصر في حلوان «بيان ٣٠ مارس» ، وقد تضمن اساس سياسة المستقبل التي ستطبقها حكومته . ولقد ضمن عبد الناصر خطابه الرد ليس فقط على زكريا محيي الدين والخط المعادي للثورة الذي اراده «الراسماليون الجدد»، بل ايضا على مطالب المشاركين في مظاهرات فبراير. ولقد اقترح عبد الناصر ، في الواقع ، استمرار ميثاق العمل الوطني في الظروف الجديدة الناجمة عن حرب عام ١٩٦٧ .

وأكد عبد الناصر في خطابه هذا انه علينا كي نتقدم الى الامام ان يكون لنا برنامج للعمل . وعلى هذا البرنامج أن يساعد ، من جهة ، على تعبئة كل امكانيات البلاد العسكرية والاقتصادية والروحية من اجل تحرير الارض العربية التي احتلتها اسرائيل ، ومن جهة أخرى ، عليه ان يساعد على تعبئة الجماهير الشعبية لتنفيذ مهمة التحرير وإحراز النصر . ولقد أشار عبد الناصر بصورة خاصة الى ان تعبئة الجماهير الشعبية للنضال من اجل تحرير الارض المحتلة ، وبناء المجتمع الاشتراكي في البلاد ، يجب ان تتضمن تنشيط جماهير الكادحين على اساس ديمقراطي . وواصل حديثه قائلا ان مركز الثقل يجب ان ينتقل من هيئات الادارة في الدولة الى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يجب اعادة بنائه على اساس انتخابي، من القاعدة الى القمة . واقترح الرئيس ان يصبح المؤتمر القومي العام اعلى هيئة سياسية في مصر . على ان يغدو المؤتمر هو الهيئة التوجيهية حتى نهاية النضال

ضد العدوان الاسرائيلي .

وعرض عبد الناصر في نهاية خطابه في حلوان برنامج العمل للمرحلة القادمة: اعادة تنظيم هيئات الدولة والهيئات الادارية ، وبناء دولة حديثة تقوم على الديمقراطية من القمة الى القاعدة ، والتنمية الشاملة للصناعة والزراعة ، وضمان العمالة الكاملة بين السكان ، ورفع المستوى المادي والروحي للشعب ، وتعميق التعاون بين الشعب والجيش ، وتشجيع الحركة العمالية وحركة الشباب .

ان «بيان ٣٠ مارس» ، وهو التسمية التي أطلقت على خطاب الرئيس في حلوان ، لم يكن يعني سحق «الراسماليين الجدد» داخل الحكومة فحسب ، بل يعتقد انه قد بدأت في مارس عام ١٩٦٨ بالذات عملية «تغيير الصفوف» في الثورة المصرية . فقد انصرفت عن الثورة ، لسبب او لآخر ، واختفت من فوق المسرح السياسي ، الفئة الاعلى من قادة ثورة ١٩٥٢ ، فيما عدا عبد الناصر ، وبعض الاشخاص القريبين منه روحيا .

ونود ان نذكر ان عملية تجديد قادة البلاد كانت قد بدأت قبل العدوان الاسرائيلي ، ولم يفعل الهجوم الاسرائيلي على مصر والبلدان العربية الاخرى اكثر من التعجيل بها .

وقد رفع عبد الناصر شعار الاعتماد الكلي على الكادحين ، في الظروف التي احتدم فيها الصراع الطبقي بصورة جلية ، وقامت فيها الرجعية المصرية بتوحيد صفوفها في هجومها على الاتحاد الاشتراكي . ولقد اكسب ذلك الشعار «بيان ٣٠ مارس» شعبية كبيرة ، وجعل العمال والفلاحون يضاعفون من نشاطهم في تأييده. وجرى الاعداد للاستفتاء الشعبي العام على «بيان ٣٠ مارس» الذي حدد له يوم ٢ مايو ١٩٦٨ ، ولقد أظهر هذا الاستفتاء ان عبد الناصر توصل الى اهدافه : فلقد أثبت الكادحون من جديد انهم يقفون مع الثورة صفا واحدا ضد الرجعية . فمن بين الـ ٧ر٣ مليون مصري الذين اشتركوا في الاستفتاء ، صوت اكثر في ٩٩ بالمئة بالموافقة على «بيان ٣٠ مارس» . وفي ٩ مايو عام ١٩٦٨ ، صدق عبد الناصر على البرنامج والقانون الاساسي الجديد للاتحاد الاشتراكي العربي .

كان خروج زكريا محيي الدين والتعديل الوزاري قد أضعفا بشدة مواقع «الرأسماليين الجدد» في الحكومة . لكن ذلك الاضعاف كان أقل شدة حينذاك في الحلقة المتوسطة في جهاز الدولة . وكثيرا ما تبدو هذه الحلقة هي الحاسمة في مسألة التحقيق العملي لتوجيهات القيادة .

وبجانب هذا ، فان اخراج «الراسماليين» من الوزارة لم يوقف الصراع حول سياسة مصر الاقتصادية . فقد اكتسب هذا الصراع شكلا جديدا . بدأ «الرأسماليون الجدد» باللجوء الى طرائق اكثر تخفيا من ذي قبل . ودليل ذلك ما نشرته صحيفة «الاهرام» في احدى حلقات سلسلة من المقالات بعنوان «نظرات

حول الاصلاح الاقتصادي والمالي» (١٢) . ونجد اصحاب تلك المقالة يعارضون متابعة تنمية القطاع العام ، مع اعترافهم بمكانته واهميته بالنسبة للاقتصاد المصري . فقد كان من المستحيل عليهم عمليا ان يتخذوا رأيا آخر في الظروف الواقعة حينذاك ، وقد انطلقوا من فكرة ان «السنوات التي تراكمت فيها الخبرة كشفت عن هجوم القطاع العام وعن مزاحمته للقطاع الخاص ، فبدأ الاخير بالاضمحلال والضعف التدريجي» ، وتهجموا في مقالتهم على تدخل الدولة ، مصورين انهم «اكتشفوا» فيه السبب الاساسي الذي «يعيق الانتاج من الارتفاع الى المستوى المرجو» . ثم تحدثوا عن العيوب في مجال التخطيط ونشاط الجهاز الاداري ، وحفز اهتمامات العاملين المادية بنتائج العمل ، ورفع مستوى النظام في الانتاج (١٣) . وتعرضوا للعيوب الناجمة عن التطبيق العيني في مصر ، وكأنها عيوب عضوية ناتجة عن تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية .

ما هي الوسائل التي يقترحها كتاب المقالة للتغلب على هذه العيوب ؟ انها بالطبع عن طريق توسيع مجال نشاط القطاع الخاص . وليس فقط مجرد التوسيع ، بل ايضا مساواته في الحقوق مع القطاع العام . ولهذا الغرض ، اقترح ان يمنح القطاع الخاص ، وفي البداية تلك المؤسسات الخاصة العاملة في الانتاج الصناعي المعد للتصدير ، كامل الحرية ، بلا رقابة ، في استيراد وسائل الانتاج ، اي الغاء احتكار الدولة للاستيراد في الواقع . واقترحت المقالة ايضا «تقسيم عمليات التصدير بين القطاعين» ، وذلك كي «لا يتخطى القطاع العام حدوده» ، أي تقليص تحكم الدولة في عمليات التصدير ، حتى يصل الى الصفر في واقع الحال. لقد صاحبت الدعوة الى الغاء مؤسسات القطاع العام الصناعية التي لا تحقق مؤقتا اية أرباح ، او بيعها للقطاع الخاص ، صاحبتها مطالبة «بتحديد واضح» لمجال نشاط القطاع العام عموما ، مع قصره على فروع الصناعة الثقيلة وحدها . وكان يعني قبول هذا «البرنامج» ، المتخفي وراء الاعتراف «بخدمات القطاع العام» هذه المرة ، أن تسلم مصر المواقع المكتسبة ، وأن تعرض البلاد لفوضى النشاط الرأسمالي الخاص ، وان يتحول القطاع العام الى امتداد لفوضى السوق الحرة.

عندما نحدد الاهمية الحاسمة للقطاع العام في اقتصاد البلاد الوطني ، لا يمكننا بدون شك ان ننكر دور القطاع الخاص الذي لم يزل ملموسا في اقتصاد مصر ، وخصوصا في المرحلة المعاصرة من تطورها . كما اننا بعيدون كل البعد عن ان نعتبر التدابير الرامية الى الحد من نشاط القطاع الخاص من التدابير التقدمية، وكل التدابير الرامية لتشجيعه خروجا عن الاتجاه الاشتراكي . أضف الى ذلك ان السماح بتطوير النشاط الرأسمالي الخاص في البلاد ، في حدود ونطاقات معينة،

---

١٢ – عن صحيفة «الاهرام» ، في ١٧-٦-١٩٦٨ .

١٣ – نفس المصدر .

يعتبر في ظروف ونطاقات معينة وسيلة اضافية لتطوير القوى المنتجة . غير ان هذا لم يكن يجمعه في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ اي جامع مع وجهات النظر التي طالبت بمنح القطاع الخاص كامل الحرية ، وخلق اكثر الظروف ملاءمة له وتطويع سياسة الدولة الاقتصادية لهذا الغرض .

ان «الرأسماليين الجدد» في محاولاتهم فرض الرجوع الى السياسة التي كانت تتبعها البلاد قبل عام ١٩٦١ ، قد حصلوا على تأييد البنك الدولي للانشاء والتعمير ، هو وبنك النقد الدولي . وبعد ذلك ، في ربيع وصيف عام ١٩٦٨ ، تردد على القاهرة مندوبو هاتين المنظمتين الدوليتين . وقد سعوا الى استمالة القادة المصريين نحو اجراء تغييرات جذرية في سياسة مصر الاقتصادية (١٤) متوسلين الى تحقيق ذلك ، باستخدامهم الصلات المنعقدة بينهم وبين كثير من كبار رجال جهاز الدولة ، ومستغلين حاجة مصر الكبيرة الى الحصول على قروض . كذلك كان هناك من يربط بين موافقة مصر على التخلي عن «التجربة الاقتصادية» التي بدأتها عام ١٩٦١ وبين تحسين العلاقات الامريكية المصرية .

ولكن عبد الناصر أعلن ، في أكتوبر ١٩٦٨ ، أن مصر ماضية في سياسة التنمية على الرغم من كل نصائح وتوصيات البنك الدولي للانشاء والتعمير وبنك النقد الدولي اللذين طالبا الجمهورية العربية المتحدة بأن تخفض الاستثمارات في القطاع العام . وبوجه عام ، يمكن القول انه وقع الاختيار على الاتجاه المعاكس لما اقترحه البنك الدولي للانشاء والتعمير وبنك النقد الدولي . وكان ذلك خلال السياسة الاقتصادية في الظروف التي تلت وقوع العدوان الاسرائيلي ، وتظهر الحقائق انه قد تضمن نمو الانتاج في البلاد في عامي ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ تدعيم القطاع العام .

ان انتصار القوى التي سعت للاحتفاظ بالاتجاه الاشتراكي للبلاد ، في نضالها على صعيد السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية ، قد ظهر عند الاعداد للاصلاح الاقتصادي والمالي في ابريل ــ يونيو عام ١٩٦٨ . وقد وافقت الحكومة على المشروع الخاص به في نهاية يونيو عام ١٩٦٨ . ووضع الاصلاح لنفسه الاهداف الاساسية التالية (١٥) :

١ ــ تدعيم الاقتصاد القومي عن طريق المحافظة على المؤسسات العاملة بنجاح ، وإلغاء المؤسسات التي اتضح عدم تحقيقها لارباح . الا ان الغاء هذه المؤسسات غير المربحة يجب ان يأخذ باعتباره عواقب هذا الاجراء بالنسبة للقوى العاملة فيها .

---

١٤ ــ اقتصرت مشاركة البنك الدولي للانشاء والتعمير في تنمية مصر في ذلك الحين على بعض المشروعات الزراعية ، وعلى دراسة القضايا المرتبطة بتوسيع شبكة النقل والطرق .

١٥ ــ عن «الاهرام» ، ٢١-٦-١٩٦٨ .

٢ ــ زيادة الانتاج عن طريق استغلال كل الطاقات الموجودة في المؤسسات .

٣ ــ الموازنة العامة للايرادات والمصروفات والقضاء على العجز او تقليله .

٤ ــ تنفيذ سياسة تساعد على اقامة توزيع عادل للدخل يقوم على اساس كمية العمل المبذول وكمية الانتاج .

٥ ــ تحسين الاوضاع في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ الاجراءات الرامية الى تخفيض الاستيراد والتوسع في التصدير .

ولقد نصت خطة الاصلاح الاقتصادي والمالي على دراسة الاجراءات الخاصة باعادة بناء الجهاز الحكومي والجهاز الاداري في بعض المؤسسات ، وذلك «لتجنب الازدواج في عملها مستقبلا» وكذلك نصت على انشاء مجموعة كاملة من الهيئات المتخصصة في التخطيط في مجال الصناعة والزراعة والبناء ، والصحة العامة والضمان الاجتماعي ، وإعداد الكوادر ايضا . ولقد طرحت ــ وبخاصة في المجال المالي ــ المطالبة «بأن يولي اهتمام كبير لمصادر الايرادات ، مثل الضرائب والرسوم الجمركية» . غير انه لم يذكر شيء عن اي الاتجاهات العينية في تنشيط هذه الروافع الاقتصادية من اجل تعبئة الموارد في ميزانية الدولة .

كان القطاع الخاص قد حصل على بعض الامتيازات ، وكان أهمها التصريح له بتصدير كل «السلع غير التقليدية» . وحتى منتصف عام ١٩٦٨ ، كانت هذه السلع تصدر فقط عن طريق مؤسسات القطاع العام . أما الان ، كما تشير جريدة «الاهرام» ، فيستطيع كل من القطاعين العام والخاص ان يصدرا ــ بدون اية قيود ــ الى الاسواق الخارجية كل السلع ، فيما عدا تلك السلع التي تحدد تصديرها أحكام خاصة . ويدخل في عداد السلع الاخيرة القطن الخام ، والارز ، والبترول ، ومشتقاته ، والخيوط القطنية ، والحرير الصناعي ، وبعض السلع الاخرى » (١٦) .

وعلى هذا ، تكون الدولة قد احتفظت لنفسها باحتكار تصدير اهم انواع منتجات التصدير التي تشكل القسم الغالب منه من حيث القيمة . ومن الطبيعي ان هذا كان بعيدا كل البعد عن المقترحات التي قدمتها جماعة «الرأسماليين الجدد» . غير ان السماح للقطاع الخاص بالقيام بعمليات تصدير مستقلة بالنسبة لعدد كبير من المصنوعات والمنتجات الزراعية قد خلق بلا شك وضعا جديدا في مصر ، كان خليقا بأن يساعد على نمو النشاط الخاص لرجال الاعمال في البلاد .

ولقد أثرت في نفس هذا الاتجاه تلك الامتيازات التي طبقت في الماضي لصالح القطاع الخاص عند استيراد بعض السلع الصناعية الضرورية . فلأول مرة ، تم التصريح لمؤسسات القطاع الخاص التي تصدر انتاجها للاسواق الخارجية بالقيام بعمليات استيراد مستقلة ، ومنحت تسهيلات . وكان ذلك ، بعد حرب يونيو عام

---

١٦ ــ عن «الاهرام» ، في ١٧-٦-١٩٦٨ .

١٩٦٧ . ثم جرى فيما بعد توسيع هذه التسهيلات قليلا . وقد كتبت صحيفة «الاهرام» ، في مقارنة بين مستوى تطور القطاع الخاص والمستوى الذي كان عليه قبل تطبيق هذه التسهيلات ، فذكرت انه «بناء على تقرير وزير الصناعة والبترول والثروات الطبيعية في الجمهورية العربية المتحدة الدكتور عزيز صدقي، فان قيمة السلع التي ينتجها القطاع الخاص والمصدرة للخارج في السنة المالية ١٩٦٧ — ١٩٦٨ تقدر بأربعة ملايين و٢٧٠ الف جنيه مصري ، اي اكثر بمقدار مليون و٧١٦ الف جنيه مصري من السنة الماضية» (١٧) . ولقد عكست هذه البيانات الواردة في الصحيفة بلا شك تطور القطاع الخاص .

لقد وافق الرئيس عبد الناصر على التوصيات التي يكمن جوهرها في السماح لرأس المال المصري بدخول المجالات الانتاجية في الاقتصاد ، والخاصة بتقديم بعض التسهيلات الخاصة بتحويل نشاطه . ولقد اعلنت الحكومة عن استعدادها لتوسيع العمليات التجارية الخارجية للشركات الخاصة . وكانت الحكومة تستهدف من ذلك أهدافا ثلاثة على الاقل .

اولا ، القت الدولة جزءا من مصروفات تطوير بعض فروع الاقتصاد في البلاد على كاهل البورجوازية المصرية ، ولكنها استمرت في التحكم في نشاط القطاع الخاص ، ولم تعطه الفرصة كي يلعب دورا ملموسا في صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية الداخلية . فلقد بقيت السلطة والصلاحية في ذلك بيد الحكومة والهيئات القيادية للاتحاد الاشتراكي العربي .

ثانيا ، بمساعدة القطاع الخاص ، افترض حل بعض المشكلات شديدة التعقيد ، في تسوية روابط مصر الاقتصادية التي اختلت بعد بدء العدوان الاسرائيلي .

وثالثا وأخيرا ، لقد اعتبر ان تنشيط القطاع الخاص سوف يجذب رأس المال الاجنبي الى البلاد . وكانوا يتصورون في القاهرة ان بعضا من الليبرالية ، ولو كان اضطراريا في الاقتصاد ، يمكن أن يحفز بعض المودعين كي يغيروا من موقفهم السلبي تجاه حقل النشاط في مصر .

وكانت النتائج النهائية للاصلاح الذي أعد له منوطة بمدى استطاعة الدولة ان تتحكم في هذا التطور . ونذكر على وجه الخصوص انه في عامي ١٩٦٧ — ١٩٦٨ بقي القطاع الخاص محظورا عليه ليس فقط الخروج الى السوق الخارجية ببعض السلع ، بل وتنفيذ عمليات في كثير من المجالات الاساسية في الصناعة . ولم يستطع نمو الانتاج في القطاع الخاص ان يتخذ طابعا يهدد الاتجاه الاشتراكي في مصر بالخطر ، وذلك نتيجة لاحتفاظ الدولة برقابتها ، مع تنشيط تلك الدوافع الاقتصادية مثل السياسة الضريبية والاسعار في سبيل التوصل لهذا الهدف .

١٧ — عن «الاهرام» ، في ١٠–٨–١٩٦٨ .

وبجانب هذا ، فان تطور القطاع الخاص المتحكّم فيه كان من الممكن أن يؤدي الى نمو الانتاج . وكان لذلك أهمية خاصة في الظروف التي كانت فيها الدولة مضطرة الى تخفيض استثماراتها الى النصف في السنة المالية ٦٧ — ١٩٦٨ .

وقد أيد البعض ممن كانوا قد انضموا فيما سلف ، الى جماعة زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسوني ، أيدوا ذلك النهج العام المتجه الى القضاء على المصاعب المالية والاقتصادية بواسطة التوسع في الانتاج ، وليس بواسطة زيادة الاسعار على مواد الاستهلاك الشعبي . ويمكن القول على اية حال بأن بعضهم قد وجد نفسه مضطرا لان يعلن تأييده لهذا النهج الذي اتخذته حكومة الرئيس عبد الناصر . فلقد اعلن حسن عباس زكي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية انه يلزم ، للقضاء على العجز في ميزان المدفوعات في البلاد ، ان تزيد صادرات مصر من المنتجات الزراعية بنسبة ٣ بالمئة سنويا تقريبا ، اذا ما اخذنا عام ١٩٦٧ كسنة الاساس ، وان تزيد الصادرات من السلع الصناعية بنسبة ٥ بالمئة سنويا، وأن يوقف نمو استيراد السلع الاستهلاكية (١٨) . وتم تقدير تصريح الوزير هذا، في ذلك الوقت ، في الصحافة المصرية ، على انه الاتجاه الاساسي السليم نحو التغلب على الصعوبات التي كانت تعاني منها البلاد نتيجة لزيادة العجز في ميزان المدفوعات .

وقام ظرفان أساسيان بتدعيم موقف عبد الناصر والمتحدين معه في الرأي ، في نضالهم ضد المحاولات الاكثر تخفيا بكثير لانتهاج سياسة اجهاض للقطاع العام. وأول الظرفين ان اقتصاد البلاد ، باعتماده على القطاع العام ، قد تمكن من الصمود في وجه محن عصيبة تولدت عن حرب يونيو عام ١٩٦٧ . فقد حدث بعد الهزيمة مباشرة ، وفي اللحظة التي بلغ فيها النشاط المعارض المكشوف تقريبا من جانب جماعة زكريا محيي الدين — عبد المنعم القيسوني ذروته ، أن اخذت هذه الجماعة تنعي الانهيار الاقتصادي ، وعدم استقرار وضع الاقتصاد ، وعدم قدرته على العمل في ظروف الاحتفاظ بالمواقع القيادية في يد الدولة والحد من عفوية الملكية الخاصة، وعلى التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت بعد هجوم اسرائيل. وبعد مرور عام على حرب يونيو ، استطاعت البلاد أن تستخلص بعض النتائج التي كانت بالطبع في غير صالح «الرأسماليين الجدد» . وكان للدكتور عبد العزيز حجازي وزير المالية ، عندما خطب في ١٥ سبتمبر عام ١٩٦٨ ، كامل الحق ان يعلن ان القطاع العام قد حقق أرباحا أتاحت للبلاد الفرصة لتنجح في التغلب على مصاعب وقت الحرب . فقد بلغت قيمة الانتاج الصناعي في السنة المالية ١٩٦٧ — ١٩٦٨ مبلغ ١٣٣ مليون جنيه مصري في مقابل ١٢٥٫٦ مليون جنيه مصري في السنة المالية السابقة (١٩) . لقد اعطت بعض الفروع زيادة نمو أكبر من ذلك .

١٨ — عن «الاهرام» ، ١٣–٨–١٩٦٨ .

١٩ — عن «الاخبار» ، ٧–٨–١٩٦٨ .

ونذكر منها ان قيمة منتجات صناعة الغزل والنسيج خلال السنة المالية ١٩٦٧ – ١٩٦٨ زادت بنسبة ١٢٫٥ بالمئة عن العام السابق . ولكن زيادة النمو في قيمة منتجات الصناعة يجب ان ينظر اليها على ما يبدو بتحفظ وبتصحيحات معينة ، وخصوصا بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج . فمن المعروف انه بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، رفعت أسعار بعض السلع النسيجية . وأصبحت الاسعار الجديدة كقاعدة أعلى بنسبة ٢ الى ٣ بالمئة من الاسعار القديمة لبعض أصناف المنسوجات. غير ان زيادة الاسعار حدثت فعلا – وكانت ايضا سببا في زيادة قيمة مجمل الانتاج في الصناعة .

كما أن المعطيات الخاصة بتسديد القروض بعد بداية العدوان الاسرائيلي تقدم دليلا على استقرار وثبات الاقتصاد المصري الذي احتل فيه القطاع العام مكان القيادة . فمنذ الاول من يوليو عام ١٩٦٧ وحتى ٣٠ يونيو عام ١٩٦٨ ، تم تسديد ٢١٠ ملايين جنيه استرليني قيمة الاقساط المستحقة لتغطية القروض التي تسلمتها مصر من الدول الاجنبية . ولقد أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية «ان الجمهورية العربية المتحدة قد استطاعت في الظروف الصعبة التي تمر بها ، وعلى الرغم من الضغط الامبريالي ، أن تسدد في العام الماضي ٢١٠ملايين جنيه استرليني من حساب تغطية القروض وهذه شهادة على ان اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة قادر على اجتياز العقبات التي تقابله ويستطيع التغلب عليها» (٢٠).

والظرف الثاني الذي حدد مسبقا زيادة وزن أنصار تطوير القطاع العام وتأييده في النضال الذي عم البلاد بشأن السياسة الاقتصادية ، كان هو التأييد الواسع الذي قدمته الجماهير الشعبية لسياسة تطوير البلاد تلك ، حيث راحت تنمو بسرعة عملية الوعي الثوري الذاتي لدى الجماهير الشعبية في مصر بعد العدوان الاسرائيلي .

وفي هذا الصدد ، كان من الاهمية بمكان عمل المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، الذي انعقد في سبتمبر عام ١٩٦٨ . وكان الكثيرون قبل انعقاد المؤتمر في القاهرة يعتقدون ان مناقشة كل المسائل فيه سوف تجري وفق سيناريو تم اعداده من قبل . غير ان ذلك التوقع لم يتحقق . فلقد تضمنت كلمات كثير من المندوبين ، في أعلى هيئة تشريعية ، تحذيرات صريحة من ان تؤدي الاجراءات الخاصة بمساندة القطاع الخاص في مصر الى فرض قيود معينة على القطاع العام ، وأن تضعف من دوره الأهم في حياة البلاد الاقتصادية . واشار بعض الخطباء الى الانحرافات والاخطاء في تنمية القطاع العام ، مما أدى الى هبوط في فعالية الانتاج . الا انهم أكدوا ايضا ان القطاع العام يعكس رقابة الشعب على وسائل الانتاج ، وهذا يعتبر «الانجاز الرئيسي للثورة المصرية» .

---

٢٠ – عن «الاهرام» ، ٢٢–٦–١٩٦٨ .

ولقد فوجئت – على ما يبدو – حتى قيادة الجمهورية بذلك النقد العلني للخط السياسي الذي كانت تدافع عنه جماعة الزعماء الموالين للغرب ممن كانوا يتطلعون الى مجابهة القطاع العام ببعض الاجراءات الهادفة لتدعيم القطاع الخاص في البلاد ، خاصة وان بعض الخطباء لم يقف عند حد «نقد المعارضة» ، بل انه ألقى البيانات التي يحذر فيها القيادة من الابتعاد عن الخط الثوري في تطوير الاقتصاد. وقد أكد هذا الموقف كثير من الصحفيين المصريين الذين تمكن المؤلفان من الحديث معهم . وقد حملت هذه التصريحات جزئيا ، حسب رأي بعض المعلقين ، طابعا وقائيا ، غير ان ذلك لم يقلل من أهميتها على الاطلاق . كما ان عبد الناصر في جلسات المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي كان كثيرا ما يطلب الكلمة للتعليق ، وإلقاء التصريحات التي تشرح سياسة الحكومة . علما بأنه في هذه التصريحات كان يركز تركيزا خاصا على ان الحكومة لا تنوي الخروج عن المبدأ الرئيسي في السياسة الاقتصادية الداخلية الذي يتحدد بتدخل الدولة في حياة البلاد الاقتصادية .

وعلى هذا ، كان من الممكن عام ١٩٦٨ ، الحديث عن زيادة ثقل أنصار تطوير الاتجاه الاشتراكي في قيادة البلاد . ان تغير ميزان القوى في السياسة الداخلية لصالح أنصار هذا الاتجاه قد جرى تحت تأثير النتائج التي تم فعلا التوصل اليها على طريق التطور اللارأسمالي . وقد دعم موقف أنصار الاتجاه الاشتراكي ، تلك العملية المتطورة موضوعيا في نمو الوعي الذاتي لدى الجماهير الشعبية . ولكن التعجيل بهذه العملية ، مثله في ذلك مثل الاتزان العام في النظام الثوري الديمقراطي ، قد أصبحا يعتمدان مباشرة على تكوين حزب سياسي يكون قادرا على قيادة الجماهير الشعبية العريضة ، وعلى تعبئتها من اجل تأييد الخط السياسي الثوري تأييدا فعالا .

٢ – العدوان الاسرائيلي
الشعب المصري والرجعية الداخلية

ادت حرب يونيو عام ١٩٦٧ وخسارة معركة سيناء الى تصدر الجماهير الشعبية للمسرح السياسي في مصر ، تلك الجماهير التي كان عليها من زمن بعيد – بحسب طابع النظام القائم في البلاد – ان تصبح دعامة النظام التي يعول عليها. غير ان الجماهير الشعبية في ٩ و١٠ يونيو عام ١٩٦٧ خرجت لتأييد النظام عفويا. على انه يوجد رأي آخر مضاد يعتبر أنصاره ان ما حدث قد حدث بإيعاز لمطالبة رئيس الجمهورية بسحب استقالته . ولكن ماذا تقول الحقائق ؟

لقد اعترف الكثيرون من زعماء الاتحاد الاشتراكي العربي بأن تنظيم القاهرة وغيره من تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي سارت خلف الاحداث . اذ انها

استبعدت تماما احتمال قيام مظاهرات شعبية واسعة لتأييد او معارضة نظام الحكم في ذلك الوقت الحرج . وفي اجتماع اللجنة التنفيذية لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي في القاهرة، اعلن سكرتير اللجنة خلال مناقشة مسألة المظاهرات الشعبية التي حدثت في ٩ ، ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ ، أعلن ضرورة استخلاص نتائجها ، و«التعرض بالنقد المفصل لعمل الاتحاد الاشتراكي العربي ، على ضوء ان هذه المظاهرات الواسعة للغاية التي قام بها الشعب قد وقعت بدون الاشراف الواجب عليها من جانب الاتحاد» .

وقد ظهرت ايضا سلبية الاتحاد الاشتراكي العربي في قيامه بدور الحزب السياسي الذي يقود المجتمع ، اثناء مظاهرات العمال والطلبة في فبراير عام ١٩٦٨ . فالمظاهرات التي بدأها العمال في حلوان ، وانضم اليها طلبة جامعات القاهرة والاسكندرية واسيوط ، كانت في البداية موجهة ضد الاحكام المخففة التي صدرت على قادة القوات الجوية السابقين . ففي عشية هجوم قاذفات القنابل الاسرائيلية على المطارات المصرية في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، لم يكن لواءات الطيران يتعجلون الامور . وقد أظهروا عدم الرغبة في قيامهم بواجبهم الوظيفي . وقد انضموا الى موقف الامبريالية والرجعية العربية ، لانهم لا يشاركون الثورة المصرية مثلها ، ولا يتقبلون الاتجاه الاشتراكي في البلاد . وكان من الطبيعي ان ينتظر الشعب المصري معاقبة المذنبين في هزيمة حرب يونيو عام ١٩٦٧ عقابا صارما . لذلك انفجر سخط كادحي مصر ، حين اصدرت المحكمة أحكاما مخففة عليهم .

كانت وزارة الداخلية تعلم بالاستعداد للقيام بالمظاهرات ، كما انها أبلغت القيادة عنها . وأصدر الرئيس جمال عبد الناصر تعليماته للاتحاد الاشتراكي العربي ولمنظمة الشباب الاشتراكي أن يقودوا المظاهرات . غير ان ما حدث عمليا هو ان الاجتماعات الشعبية التي بدأت في حلوان بداية منظمة ، خرجت عن اشراف الاتحاد الاشتراكي عليها . وكانت المطالبة بمعاقبة عادلة للمذنبين في مأساة يونيو ١٩٦٧ قد استمرت كشعارات ابتدائية . ثم تحولت المظاهرات الى الاحتجاج على التباطؤ الشديد في تنفيذ عملية «تجديد المجتمع» بعد هزيمة حرب يونيو .

كتب الكاتب يوسف ادريس مقالة في صحيفة «الجمهورية» عنأحداث فبراير عام ١٩٦٨ فأشار الى ان الشعب قد طالب بحرية النقد ، ليس مطلقا من اجل ان يستغلها للاضرار بالثورة او بقيادة البلاد ، بل انه كان يرغب في الحصول على هذه الحرية ، لاستخدامها سلاحا في النضال ضد الانهزامية قبل أن يستفحل حجمها استفحالا خطيرا (٢١) . وأكدت صحيفة «الاخبار» ايضا على الطابع الايجابي للمظاهرات : «مهما كثر عدد العناصر التي حاولت تحويل المظاهرات الى وجهة أخرى ، الا ان هذه المظاهرات كانت انعكاسا لارادة الشعب لتجديد المجتمع»(٢٢).

٢١ – عن صحيفة «الجمهورية» ، في ١٣–٣–١٩٦٨ .

٢٢ – عن صحيفة «الاخبار» ، في ١٨–٣–١٩٦٨ .

ومن الجلي في هذا الشأن ان بعض زعماء الاتحاد الاشتراكي العربي الذين جاءوا بهدف اضفاء طابع تنظيمي على مظاهرات العمال والطلبة قد سرت فيهم هم انفسهم «عدوى» الجو العام ، بل شاركوا في الصدامات مع الشرطة . وتوجه رئيس منظمة الشباب الاشتراكي في اليوم التالي بعد تفريق المظاهرات في القاهرة لزيارة وزير الداخلية ، وطالبه بالافراج عن بعض العناصر النشيطة في منظمة الشباب الاشتراكي ممن تم اعتقالهم . الا ان الوزير رفض هذا الطلب على اساس ان هؤلاء قد شاركوا في الاصطدام مع الشرطة .

لقد ازعجت القيادة المصرية عثرات الاتحاد الاشتراكي العربي في ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، وكذلك في أحداث فبراير عام ١٩٦٨ . وزاد الوضع سوءا ، انه حين ترنحت الركيزة الاساسية للنظام قبل ذلك ، وهي الجيش ، أصبح واضحا كل الوضوح أن الاتحاد الاشتراكي عاجز عن أن يصبح ، بحق ، القوة القادرة على تنظيم الجماهير الشعبية لتأييد النظام ، عاجز أن يحد من استغلال العناصر الرجعية للميول العفوية عند الجماهير .

وقد رافق الهزيمة في معركة سيناء في يونيو ١٩٦٧ ضعف مواقع القمة العسكرية – «الطبقة العسكرية» ، كما سماها عبد الناصر . ولم تقتصر النتائج السلبية بالنسبة للجيش بسبب الهزيمة العسكرية على مقتل الخمسة عشر الف جندي وضابط . هذا على الرغم من ان هذه الخسائر كانت ملموسة للغاية . ان الضرورة الحيوية في الاسراع بقدر المستطاع بتدعيم مقدرة البلاد الدفاعية قد صعّدت الازمة بين رئاسة الجمهورية والقيادة السابقة للقوات المسلحة فيها الى أخطر حد لها . فقد ظهرت عند الجانب الآخر من المتاريس ليس فقط مجموعة من الافراد الذين تربطهم بالمشير عبد الحكيم عامر روابط شخصية ، بل جماعة اجتماعية ذات نفوذ ، هي «الطبقة العسكرية» التي كانت تعتبر ان نجاح الانقلاب العسكري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد ضمن لها احتكار السلطة حتى ابد الآبدين (٢٣) .

ولقد أكد عبد الناصر من جديد في خطابه الذي القاه في ٣ مارس عام ١٩٦٨ ، في الاجتماع الشعبي لعمال حلوان ، ان المظاهرات الشعبية التي وقعت في ٩ ، ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ ، وكذلك قرار رئيس الجمهورية الخاص بتغيير القيادة العامة السابقة للقوات المسلحة ، الذي وقع في اليوم التالي بعد المسيرة ، كل ذلك قد فهمته «الطبقة العسكرية» على انه بواكير فقدانها لكل امتيازاتها (٢٤) . ولقد أدى هذا بالذات الى المحاولة اليائسة التي قامت بها جماعة عبد الحكيم عامر لابقاء الوضع الراهن . غير ان المؤامرة انكشفت وأحبطت .

٢٣ – راجع خطاب عبد الناصر امام اعضاء المؤتمر العربي العام للصحفيين (صحيفة «الجمهورية» في ١٣–١٢–١٩٦٨ .

٢٤ – عن «الاهرام» ، ٤–٣–١٩٦٨ .

وأصبح الاجراء اللازم الذي يجب على القيادة الثورية الديمقراطية ان تتخذه بعد انفضاح مؤامرة عبد الحكيم عامر هو المحاكمة العلنية للمتآمرين العسكريين . ولقد قرر عبد الناصر القيام بهذه المحاكمة في ظروف مواصلة العدوان الاسرائيلي. ولم يكن القيام بهذه المحاكمة بالمهمة السهلة اطلاقا . فلقد كان الشعب يدرك ان المتآمرين هم انفسهم تلك القمة العسكرية التي كان يتم تجنيد أفرادها خلال سنوات عديدة كي يحتلوا الوظائف في مختلف حلقات جهاز الدولة . لذلك ، تحدث الرئيس عبد الناصر عن النقد الذاتي (٢٥) في خطابه الذي القاه في ٣ مارس عام ١٩٦٨ حين تعرض للحديث عن المحاكمة .

ان حتمية اجراء محاكمة علنية لمثلي هيئة الضباط العظام وكبار الضباط قد خلقت موضوعيا موقفا جديدا نوعيا في حياة البلاد الداخلية . فلقد تجاوزت الفضائح التي كشفت عنها جلسات المحاكمة العلنية نطاق الضجة الاعتيادية . وقد جذب على الفور اهتمام الصحفيين وجماهير القراء للصحف المصرية ، ما أذيع من حقائق انحلال أولئك الذين وقفوا في قفص الاتهام . غير ان الشيء الرئيسي على كل حال كان هو الكشف عن الحقائق التي شهدت على الانشقاق الاجتماعي والسياسي في القيادة المصرية ، وعلى عدم تجانسها الذي اشتد بمجرد تحقيق التحولات الثورية العميقة في البلاد .

يؤكد كثير من الباحثين ، وهم على حق في ذلك ، على الدور الخاص الذي لعبته وتلعبه الجيوش في بلدان ما يسمى «بالعالم الثالث» (٢٦) . فالجيوش – في ظروف غياب قوة اخرى معدّة بشكل كاف ومنظمة ومنضبطة – تلعب بحق في كثير من هذه البلدان دورا هاما للغاية ، وغالبا ما يكون دورا تقدميا . هذا ، الى جانب ان جيوش بلدان «العالم الثالث» لم تكن ابدا منظمات خارج الطبقات ، او فوق الطبقات . ان كل التغيرات في طابع هذه «القوة الخاصة» كانت تحددها تماما ، وما زالت تحددها الظروف الطبقية . كما انها في مصر قد خضعت تماما ، وبالكامل ، لقوانين الصراع الطبقي .

ان الضباط المصريين الذين كانوا من ابناء الفئات الاجتماعية البينية في المجتمع المصري ، وتولوا في عام ١٩٥٢ زمام الحكم في البلاد بأيديهم ، قد احتفظوا بالصفات النمطية لطبقتهم ، وهي صفات : الوطنية ، والثورية ، على الرغم من كونها ثورية محدودة ، مع اختلاط ذلك بعدم الثبات وعدم الاستقرار ، و«البينية الاجتماعية» ممتزجة مع السمات المميزة ، سواء للكادحين أم للمالكين . هذا بالطبع ، بالاضافة الى عدم التجانس . فلقد اصبح جزء من القمة العسكرية يعتبر

---

٢٥ – عن «الاهرام» ، في ٤–٣–١٩٦٨ .

٢٦ – راجع مثلا كتاب ميرسكي «الجيش والسياسة في بلدان آسيا وافريقيا» ، موسكو ، ١٩٧٠ ، بالروسية .

انه قد اصبح يملك الحق في التمتع بإمتيازات عريضة للغاية . كما وجدت جماعة اخرى من «الضباط الاحرار» اخذت تسعى الى دفع البلاد الى طريق اجراء التحولات الاجتماعية الجذرية . ولم يكن هناك سور فاصل بين هاتين الجماعتين . غير انه لم يستطع حتى اضطرار عبد الناصر الى الاعتماد على الجيش أن يقضي على الشرخ بين هاتين الجماعتين . ولقد عمقت الهزيمة في معركة سيناء ذلك الشرخ، وحولته الى هوة .

وعلى مدار سنوات طويلة ، كانت توجد فكرة ان الرئيس عبد الناصر كان دكتاتورا وحاكما مطلقا في البلاد . وقد كان في الواقع الزعيم المصري والعربي الاعلى سمعة . غير انه لم يكن قادرا على كل شيء ، حيث كان عليه ان يراعي مصالح مجموعة الاشخاص المتربعين في مواقع قيادة الجيش . ومن هذه الفكرة، كان من الاهمية بمكان عمليات الفضح التي جرت اثناء محاكمات جماعة عبد الحكيم عامر .

كان رئيس المحكمة محقا في سؤاله الذي وجهه للمتهم الاول شمس الدين بدران حين سأله – احك للمحكمة كيف كنتم على امتداد ١٥ سنة تحكمون البلاد؟ وقد كان شمس الدين بدران قبل تعيينه وزيرا للحربية يترأس المخابرات العسكرية . واستطاع بدران ، حسب شهادة احد الشهود ، أن يسمح لنفسه ، حتى بعد ان أقصي عن منصب وزير الحربية ، ان يقول لرئيس الجمهورية بالتليفون انه يستطيع ان يقوم بانقلاب حتى وهو موجود بمنزله .

وظل هناك بالنسبة لكثير من الباحثين في الواقع المصري سؤال غامض : لماذا لم ينهض عبد الناصر بأعمال في الجيش في عام ١٩٦١ تماثل ما قام به عند تحقيقه للاجراءات المعادية للرأسمالية ؟ مع العلم بأنه كان من الواضح تماما ضرورة القيام بعملية «تطهير» في الجيش المصري الذي بقي ركيزة لنظام الحكم البادىء في تطوره نحو اليسار . فلقد تم الاحتفاظ في القوات المسلحة بأبناء العائلات البورجوازية الغنية ومالكي العقارات ، بل لقد احتفظ بهم في المواقع القيادية . وكانوا بسبب وضعهم الاجتماعي المعين في المجتمع المصري يجاهرون بعدم تقبلهم، بل وبعدم استعدادهم أن يتقبلوا الاجراءات التقدمية التي تقوم بها حكومة عبد الناصر .

ان عدم وقوع «التطهير» الواجب في الجيش في عام ١٩٦١ قد فسره بعض المؤلفين الغربيين تفسيرات ضحلة للغاية ومبسطة . فبعضهم كان يؤكد ان عبد الناصر ، على حد زعمهم ، بسبب «أصله العسكري» لم يرغب في الانفصال عن طبقته . وليس هذا التفسير مقنعا بالطبع .

ان التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي جرت في عام ١٩٦١ ، كانت موجهة موضوعيا ايضا ضد ذلك الجزء المحافظ من القمة العسكرية التي تلتحم بالبورجوازية . غير ان عبد الناصر والمحيطين به عام ١٩٦١ – ١٩٦٢ لم يكن لديهم القوة الكافية للمجابهة الصريحة مع «الطبقة العسكرية» .

وعند استجواب وزير الحربية السابق شمس الدين بدران ، تم الكشف عن حقيقة مميزة للغاية ، وهي وقوع خلافات خطيرة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٦٢ . لقد أدلى الوزير السابق بأقواله للمحكمة ، وأكد عليها في تعليقاته حسين الشافعي رئيس المحكمة العسكرية ونائب رئيس الجمهورية ، وكانت تلك الاقوال تشير الى ان رئيس الجمهورية كان ينوي حرمان عبد الحكيم عامر من الانفراد بإصدار القرارات الخاصة باختيار وتنقلات الكوادر في القوات المسلحة . وفي هذا الوقت بالذات ، كان عبد الناصر يعتزم مثلا أن يعزل من منصب قائد القوات الجوية الفريق صدقي محمود ، الذي ارتكب فيما بعد اهمالا اجراميا اثناء العدوان الاسرائيلي (٢٧) . وكان رد عبد الحكيم عامر على ذلك انه هدد بالاستقالة . ولم تقبل استقالته . وكان السبب هو انه لم يكن عبد الناصر في ذلك الحين تتوفر له القوى الكافية لشن نضال علني ضد المشير والمحيطين به . وقد بدأت جماعة عبد الحكيم عامر تتحول ، بل وتحولت فعلا الى «مركز آخر للسلطة » (٢٨) .

وبعد عام ١٩٦٢ ، اخذ عبد الحكيم عامر وجماعته التي احتفظت بمواقع السلطة في القوة الاساسية في البلاد ـ الجيش ـ ينظرون الى الرئيس جمال عبد الناصر على انه عدوهم الاول . مع العلم بأن هذا لم يحدث بسبب حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، ولا بسبب الخوف من تحمل مسئولية الهزيمة في الحرب عام ١٩٦٧ ، ولكن قبل ذلك بخمسة أعوام ، حين بدأ تحقيق التحولات التقدمية . ولقد شهد شمس الدين بدران على ان قائد قوات الصاعقة «هريدي» اقترح في عام ١٩٦٢ على عبد الحكيم عامر دعوة عبد الناصر الى بيت المشير ، ثم القاء القبض عليه هناك .

ومصر كمثال ، تشهد بوضوح انه بمجرد دخول بعض البلدان النامية الى الطريق اللارأسمالي ، تصبح الجيوش التي كثيرا ما تدين لها الدول الفتية باستقلالها السياسي ، تصبح هي نفسها ميدانا لصراع حاد ، حيث تشتد فيها لامحالة عملية التفرق الى فئات ، وتنعكس هذه العملية ، لانها تمس مباشرة ركيزة الانظمة الحاكمة ، على كل الحياة السياسية الداخلية للبلاد .

بعد مضي ثلاثة اسابيع على بداية حرب يونيو ، وجه مؤلفا هذا الكتاب سؤالا الى كمال الدين رفعت ، وزير العمل : هل يمكن بعزل عبد الحكيم عامر والمحيطين

---

٢٧ ـ كتب الصحفي الفرنسي المطلع جيدا على الشؤون الداخلية لمصر ، ايريك رولو يقول إن عبد الناصر قد أحيط علما بمواد تشهد على الاتصالات القائمة بين صدقي محمود والمخابرات الانجليزية («ليموند» في ٢٧ـ١٢ـ١٩٦٧) والظاهر ان عبد الناصر قد احتفظ بسرية هذه المواد مكرها لا طوعا.

٢٨ ـ جرت العادة على تسمية هذه الجماعة في الصحافة المصرية باسم «جماعة عبد الحكيم عامر » .

به مباشرة من المناصب القيادية للجيش والقوات الجوية ، أن يكون قد تم القضاء على مشكلة «الطبقة العسكرية» ؟. وكمال الدين رفعت كان هو ايضا ضابطا في الماضي ، وكان اثناء ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ موجودا في الطابور الثاني «للضباط الاحرار» ، ثم تولى بعد ذلك عدة مناصب هامة . وقد أجاب على السؤال السالف بالايجاب . غير ان تداعي الاحداث قد أظهر ان استنتاج القضاء على الانهزامية في صفوف القمة العسكرية كان سابقا لأوانه على أقل تقدير . ان خطورة تآمر عبد الحكيم عامر قد كمنت في هذه النقطة بالذات . وقد ثبت ذلك اثناء المحاكمات التي تمت في القاهرة ، اذ اتضح ان الضباط المعزولين من الجيش عقب الهزيمة مباشرة لم يقطعوا صلاتهم السابقة بالجيش العامل . فقد كان على مدرسة «الصاعقة» وبعض تشكيلات القوات الجوية أن تساعد المتمردين حسب الخطة التي وضعها عبد الحكيم عامر للاستيلاء على السلطة . وحصل أولئك المتمردون على السلاح من معسكر الجيش العامل في «الحلمية» . ومن الواضح ان القضاء على «طبقة» اجتماعية بكاملها ، وبخاصة اذا كانت «عسكرية» في مصر ، لم يكن بالامر الهين الذي يمكن ان يتم دفعة واحدة ، وفي وقت واحد .

ان نسبية اضعاف الدور السياسي للجيش بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ قد وجدت تعبيرا عن نفسها ايضا في ان الفئة التي خرجت من الجيش وتحولت الى فئة من الاداريين لم تفقد مطلقا مواقعها في البلاد . ان العقداء السابقين واللواءات السابقين الذين استبدلوا زيهم العسكري بالزي المدني لم يتوقفوا عن كونهم جزءا عضويا من «الطبقة العسكرية» ، مما ترك تأثيرا كبيرا على كل الحياة السياسية للبلاد في عشية العدوان الاسرائيلي .

ان اضعاف المواقع السياسية للجيش في مصر بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ قد حدث بالرغم من كل هذا . واذا ما وضعنا في الاعتبار مسألة تكوين حزب سياسي في البلاد ، فان تغير وضع الجيش كان يعني إضعاف احدى أخطر العقبات القائمة في طريق البناء الحزبي في مصر .

منذ بداية تطور الاحداث بعد يوليو عام ١٩٥٢ ، سعى الجيش المصري للاحتفاظ لنفسه بصفته القوة المنظمة الوحيدة. ولم يبد رغبة في ان يقاسمه نفوذه احد . ولنذكر ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، مثله في ذلك مثل المنظمتين الجماهيريتين السابقتين عليه («هيئة التحرير» و«الاتحاد القومي») ، تم تشكيله بحيث لا يؤثر في شيء على العسكريين ولا يتمتع بأي مواقع في القوات المسلحة. ولقد نظم المشير عامر والمقربون منه الامور، بحيث تعمل في الجيش شبكة سياسية خاصة بهم هم ، وليس لها اي علاقة بالاتحاد الاشتراكي العربي ، وتتبع المشير بصورة مباشرة ، وقد وجه وكيل الادعاء اثناء المحاكمة في القاهرة سؤالا الى شمس الدين بدران : لماذا لم تنفذ قرار رئيس الجمهورية بتسليم الشبكة السرية التي كانت لديكم في القوات المسلحة ؟

وأنكر بدران اثناء المحاكمة وجود مثل هذه الشبكة ، الا انه كان واضحا من

شهادات كثيرة اخرى ، انه توجد في الجيش المصري منظمة سرية مستقلة . ولقد اكتشفت امرها سكرتارية جمال عبد الناصر . ولكن لم يكن لديها معلومات كاملة عن هيئتها .

ومنذ عام ١٩٦٤ ، اعلن الرئيس جمال عبد الناصر حين تحدث في مجلس الامة : «انه ينبغي لنا مهما كان الثمن الا نسمح بظهور طبقة جديدة تظن انها ترث امتيازات الطبقة القديمة . وعلينا ان نقاوم مثل هذا الانحراف ، ونقومه ، ونثور عليه ، اذا اقتضى الامر ، ونجرده من اي سلاح يكون قد حصل عليه .

فان هذا السلاح سوف يتجه لحظة تواتيه الفرصة الى طعن تحالف قوى الشعب العامل... قيادة العمل الوطني الشرعية وطليعته في الحق والواجب»(٢٩).

واذا حكمنا من واقع التصريح نجد ان الرئيس الراحل قد أدرك في ذلك الحين وجود ميل من أخطر الميول في تطور المجتمع المصري ، مع تعمق التحولات الاجتماعية الاقتصادية الثورية . غير ان النضال ضد «الطبقة الجديدة» لم يمض بثبات حتى يونيو عام ١٩٦٧ .

بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، ازداد أمام عبد الناصر وضوح الحاجة الى تكوين حزب سياسي ، كقوة قائدة في الدولة ، وقادرة على اقرار نظام الحكم ، وقيادة الجماهير الشعبية وضمان مساندتها للاجراءات الثورية .

ولقد حدد عبد الناصر منذ عام ١٩٥٩ موقفه من موضوع البناء الحزبي مركزا على الآتي : انه من الجلي ان دخول تجربة تعدد الاحزاب قد يساعد على عودة تغلغل النفوذ الاجنبي . وحين تبدأ الحرب الباردة ، تحاول الاحزاب الرجعية أن تتكتل وتقف الى جانب الغرب . انها دون اي تردد تلجأ للاتصال بالدول الاجنبية ، وتأخذ منها المساعدات لكي تصل الى الحكم ، وبعد ان تصل الى الحكم تسلمها البلد ، وتحتفظ بنفوذها . وعندئذ تتمكن من اقامة التعاون بين قوى العدو الخارجي والاستغلال الداخلي ...

ومن الواضح تماما ان سياسة الحزب الواحد التي تتطلع الى احتكار العمل السياسي لا تناسبنا في هذه اللحظة من تاريخنا ، عندما يكون علينا ان نخوض المعارك الجليلة . وبنفس الدرجة ، لا يناسبنا ايضا نظام تعدد الاحزاب الذي يفتح الطريق أمام التغلغل الاجنبي . لذلك علينا أن نختار طريقا جديدا هو الاتحاد القومي (٣٠) .

---

٢٩ — مجموعة خطب وتصريحات وبيانات عبد الناصر ، القسم الرابع ، ٢٥ مارس ١٩٦٤ ، القاهرة ، ص ٥٥٣ — ٥٥٤ .

30 — President Gamal Abdel Nasser. Speeches and Press - interviews. Cairo, 1959, p. 470 .

واحتفظ عبد الناصر بوجهة النظر هذه فيما يتصل بمسألة تكوين الحزب مع بعض التغيرات الطفيفة حتى عام١٩٦٨ ، بل حتى حين ظهر عجز الاتحاد الاشتراكي العربي عجزا كاملا عن توجيه مظاهرات فبراير ١٩٦٨ التي اشترك فيها الطلبة والعمال الى الوجهة الضرورية للحكومة . وقد اضطر عبد الناصر الى ان يلقي «بيان ٣٠ مارس» ، واعدا الشعب بتقريبه من قيادة شؤون البلاد ، ولكنه حتى ذلك الحين لم يكن قد اقترب من القرار الخاص بتكوين حزب سياسي في مصر . وكرر عبد الناصر من جديد «مبرراته ضد تكوين الحزب» ، وذلك في خطابه بحلوان (٣ مارس عام ١٩٦٨) (٣١) . غير ان هذه المبررات كانت تتعارض تعارضا واضحا مع طابع «بيان ٣٠ مارس» السياسي .

كان التعديل الوزاري في مارس عام ١٩٦٨ قد دعم مواقع أولئك الذين كانوا يدافعون عن الخط السياسي لمواصلة الثورة المصرية ، وذلك في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي . وقد ساعد هذا على تنشيط مسألة البناء الحزبي . وفي الوقت نفسه ، أكد عبد الناصر حين طرح «بيان ٣٠ مارس» على ان فكرة الاجراءات المقترحة لا تقتصر على تغيير بعض الاشخاص في جهاز الدولة والجيش ؛ فمن الضروري ان يتم تغيير نظام القيادة في الاجهزة الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية . وكانت السمة الرئيسية للبرنامج المطروح هي تغيير طابع وضع سياسة البلاد وقيادتها بالذات . ولقد انتقل بوضوح مركز الثقل من الهيئات الادارية الى الاتحاد الاشتراكي العربي . وأعلن ان اعلى هيئة في الدولة ستكون هي المؤتمر العام للقوى الشعبية ، الذي تحول الى هيئة دائمة . وجاء في البيان الذي القاه عبد الناصر في ٣٠ مارس ان المؤتمر سوف يشكل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وهي التي ستتولى القيادة عن طريق اللجان السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية .

وكانت قد طرحت مسألة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي فور العدوان مباشرة . وذلك في خطاب عبد الناصر في ٢٣ يوليو ١٩٦٧ . وكان تشكيلها يعتبر بلا شك خطوة هامة على طريق تكوين منظمة سياسية قوية في البلاد . فقد نادى رئيس الجمهورية بالتعجيل بتكوين اللجنة المركزية للاتحاد فورا . غير أن حل هذه المسألة كان يتأجل على الدوام نتيجة لمقاومة القوى الرجعية. وتحركت هذه المسألة من وقفتها ، بسبب طرح «بيان ٣٠ مارس» .

وأكد البيان على ضرورة اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي ، كي ينجح في القيام بالدور الهام الجديد المطروح عليه . وفي هذه المسألة ايضا ، ظهر الخروج عن الاجراءات التقليدية . فاذا كانت تقتصر اغلب الخطوات المستهدفة لتحسين

---

٣١ — «الاهرام» ، ٣-٤-١٩٦٨ .

عمل الاتحاد الاشتراكي العربي على الاجراءات الادارية البحتة حتى ولو كانت هامة للغاية ، فقد تم الان ، ولاول مرة في حياة الاتحاد ، ادخال مبدأ المركزية الديمقراطية . وطبق لاول مرة ايضا مبدأ الانتخاب على كل مستويات الاتحاد الاشتراكي العربي من القاعدة الى القمة . وأعلن الرئيس عبد الناصر عن انه في الماضي كان هو نفسه من أنصار مبدأ التعيين في الهيئات القيادية في البلاد ، بما في ذلك الهيئات القيادية للاتحاد الاشتراكي العربي (٣٢) . وكانت تملي هذه السياسة ، في رأي عبد الناصر ، دواعي الحرص على عدم السماح بتسلل العناصر البورجوازية والاقطاعية المعادية للثورة الى هيئات الاتحاد الاشتراكي العربي . غير ان عدم تطبيق مبدأ الانتخاب قد أدى ، في الواقع ، الى ان تنشأ وتتدعم في البلاد «مراكز القوى» ذات الاستقلال الذاتي ، اي جماعات الاشخاص الملتفة حول بعض الزعماء القياديين الذين وضعوا مصالحهم الشخصية فوق المصالح الوطنية العامة . وهكذا ، أصبح من الواضح ان نظام التعيين القديم لا يستطيع أن ينهض في وجه القوى المعارضة الجديدة التي ظهرت داخل نظام الحكم نفسه . ولقد كان هذا بالذات ، هو الذي حدد مسبقا تطبيق مبدأ الانتخاب .

ولكن الامر لم يكن متصلا فقط بتطبيق مبدأ الانتخاب في هيئات الاتحاد الاشتراكي العربي . فقد كان تطبيق ذلك المبدأ بمثابة معادل لاعادة بناء آلة البلاد السياسية كلها بناءً ثوريا . فالاتحاد الاشتراكي ، كما أشار قانونه الاساسي هو: الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير الشعبية ، وتعبر عن ارادتها ، وتناضل من اجل تحقيق الثورة الاشتراكية ، بوصفها ثورة للكادحين ، وفي سبيل الديمقراطية الصحيحة التي تنص على ان يمثل العمال والفلاحون بـ ٥٠ بالمئة من اعضاء كل المنظمات السياسية والشعبية ، وفي سبيل التحويل التدريجي للسلطة في الدولة الى هيئات منتخبة ، ومن اجل تشجيع الحركة النقابية والتعاونية ، ومن اجل النقد والنقد الذاتي .

وبعد نشر القانون الاساسي ، اشتعل صراع حاد للغاية اثناء المناقشات الايديولوجية في مختلف منظمات الاتحاد ، بين أنصار الاعتماد الحقيقي على الكادحين وبين من كانوا يشدون النظام الى المواقع القديمة ويعلنون بالقول فقط عن الاعتماد على الشعب . ولقد أظهرت المناقشات ان أنصار العمل المشترك بين الاتحاد الاشتراكي العربي وبين الكادحين هم من القابعين في الحلقات المتوسطة والدنيا من الجهاز السياسي . وقد اخذت قيادة الجمهورية ، وعبد الناصر في المقام الاول ، يضعون ذلك الوضع الجديد في الاعتبار . وخاصة ان «بيان ٣٠ مارس» الذي وافق عليه الشعب ، قد أطلق أيديهم في العمل بحسم على تقييد أعمال الثورة المضادة في البلاد .

---

٣٢ – «الاهرام» ، في ٢١–٣–١٩٦٨ .

وجرت على امتداد ربيع وصيف عام ١٩٦٨ مناقشات حادة في الصحف المصرية حول مسألة الحزب . ولم تكن التدابير التي اتخذت لتدعيم الاتحاد الاشتراكي العربي بالطبع اجابة بعد على هذا السؤال . غير انهم في القاهرة قد لفت نظرهم ان جمال عبد الناصر في ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ لم يتحدث سلبيا عن فكرة تكوين الحزب ، كما فعل في خطابه السابق بحلوان . كما تأكد شيء آخر هو : ان الرئيس في هذا اليوم قد توقف خصيصا عند القول «بأن احدى المهمات الاساسية للجنة المركزية سوف تكمن في قيادة الهيئة السياسية الطليعية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي» (٣٣) . وكان من الواضحان المقصود هنا هو تدعيم دور اللجان والعناصر الحزبية النشيطة .

واكتسب جهاز الاتحاد الاشتراكي العربي أهمية خاصة في الدولة ، بعد قبول «بيان ٣٠ مارس» الذي وافق عليه الشعب ، وعندما طرحت على جدول الاعمال انتخابات مختلف مستويات الهيئات في قيادة الاتحاد .

وأخيرا ، تجدر الاشارة الى الاهمية القصوى لقضية نشر الديمقراطية في الحياة الاجتماعية بالبلاد ، تلك الاهمية التي كان تعريفها الجديد : «العامل» و«الفلاح» ، وقد أكد عليهما قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٦ يونيو عام ١٩٦٨ . ويعتبر عاملا – من وجهة نظر القرار المذكور – كل من يعمل عملا جسمانيا او ذهنيا في الصناعة والزراعة ، او في مجال الخدمات ، ويعيش على الدخل الذي يحصل عليه من عمله . ولا يمكن ان يكون عاملا من تخرج من الجامعة او المعاهد ، أو الكليات العسكرية ، كما جاء فيالقرار . ويستثنى من ذلك فقط من خرج من وسط عمالي ، وحصل على تعليم عال ، وبقي عضوا في نقابة عمالية .

أما مفهوم كلمة «الفلاح» ، فينطبق – كما يشير القرار المذكور – على الافراد القاطنين مناطق ريفية ، والذين تعتبر الزراعة بالنسبة لهم هي المصدر الوحيد للدخل ، والعمل الوحيد لهم ، مع شرط ألا يملك كل منهم اكثر من ١٠ أفدنة بما في ذلك ما تملكه زوجته وأولاده القاصرون .

وهذا التعريف بالطبع يفسر مفهوم «العامل» و«الفلاح» تفسيرا موسعا ، مما يسمح بدخول اشخاص الى هذه الفئة او تلك ، لا يملكون دائما سمات العامل والفلاح . غير ان التعريف الجديد كان خطوة كبرى الى الامام . فمن المعروف ان تعريف «العامل» في ميثاق العمل الوطني قد طبق على الافراد الذين يعتبرون أعضاء في النقابات ، ويحصلون على مرتبات وأجور . أما مفهوم «الفلاح» فكان يتضمن مالكي الارض بمساحات لا تزيد عن ٢٥ فدانا . ولقد أتاح هذا الفرصة ، مثلا ، لان يدخل موظفو الجهاز الاداري ضمن فئة العمال ، وأن يدخل في فئة الفلاحين صغار المالكين العقاريين وصغار الاقطاعيين . ولقد كان مبدأ تخصيص

---

٣٣ – عن «الاهرام» ، ٣١ مارس عام ١٩٦٨ .

٥٠ بالمئة من مقاعد أعضاء كل لجان الاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس الامة للعمال والفلاحين حسب التعريف القديم لهم هو مجرد مبدأ شكلي بدرجة كبيرة .

وكان مميزا ايضا ذلك الصراع الذي دار حول تعريف «العامل» و«الفلاح» . فلقد تمكن مؤلفا الكتاب من حضور مناقشة هذه المسألة وسط بعض عمال مؤسسة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . وأثناء المناقشات ورد الكثير من الامثلة الشاهدة على أن الاماكن المخصصة قانونا للعمال والفلاحين ، بما في ذلك مجلس الامة ، قد شغلت بأشخاص لا يمتون بصلة الى الكادحين .

ولا يجب القول بأن التعريف الجديد الذي أقره قرار الرئيس عبد الناصر قد سد تلك الثغرات التي استغلتها العناصر البورجوازية للمحافظة على نفوذها في جهاز الدولة وفي هيئات الجمهورية الانتخابية . غير ان التعريف الجديد قيّد تلك الفرص بلا شك . وكان في هذا معناه الرئيسي .

وبعد نشر القانون الاساسي الجديد للاتحاد الاشتراكي العربي ، سرعان ما بدأت الحملة الانتخابية . وأثناءها تشكلت الهيئات القيادية للاتحاد . وفي سبتمبر دعي للانعقاد المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، مما أصبح خطوة أخرى هامة على طريق تقوية الاتجاه الاشتراكي في البلاد .

ونتيجة للمناقشات التي دارت ، اتخذ المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي قرارات هامة . ولقد جاء في مقدمة هذه القرارات التأكيد على انه «يمكن التوصل الى الانتصار على العدو ، فقط عن طريق المحافظة على النظام الاشتراكي ... ان الدفاع عن نظامنا الاشتراكي ومكتسباتنا الاشتراكية ومنجزاتنا يُعتبر جزءا لا يتجزأ من نضالنا المصري» (٣٤) . وفي مجال السياسة الاقتصادية، اعترف المؤتمر بضرورة وضع كل المصادر الاقتصادية في البلاد في خدمة الدفاع. كما اعترف ايضا بالمصلحة الحيوية في تنفيذ خطة الثلاث سنوات لتنمية البلاد . وأوصى المؤتمر بزيادة الاستثمارات في تلك الفروع الاقتصادية التي تلعب دورا حاسما في انهاض الانتاج . وأولى اهتماما خاصا بصناعات استخراج البترول .

ولقد أشار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي في قراراته الى ضرورة زيادة الانتاج القومي على حساب زيادة انتاجية العمل في كل مجالات الاقتصاد ، وأشار الى ضرورة مساعدة القطاع العام .

ولقد أثار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي أهمية ضرورة زيادة فعالية الابحاث العلمية . وذلك بإدخال نتائجها في الانتاج ، وبوضع تكنولوجيا طليعية . واعتبر هذا الباب من قرارات المؤتمر ردا على ما استطاعت حرب يونيو ١٩٦٧ أن تكشف عنه . فقد أصبح واضحا اثناء معركة سيناء ان الاعداد الفني للجندي المصري كان أقل من متطلبات العصر بصورة جلية ، مما انعكس عن

٣٤ — «الاهرام» ، في ٢٣-٩-١٩٦٨ .

المستوى الفني العام في كل أنحاء البلاد . وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة ، استدعي لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش المصري ٣٥ — ٤٠ الف من خريجي الجامعات المصرية ، وممن تخرجوا من كليات الهندسة وغيرها من المعاهد الفنية .

وقد دعا المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي الى خفض المصروفات غير الانتاجية عامة ، وفي القطاع العام خاصة ، كما دعا الى زيادة انتاجية العمل في كل المؤسسات ، وبخاصة مؤسسات القطاع العام . ولقد طرحت على الوزارات المختصة مهمة توفير نمو المدخرات الداخلية على حساب تخفيض الاستيراد وتشجيع التصدير ، وزيادة الانتاج المحلي ، وتنشيط الروابط الاقتصادية مع البلدان العربية الاخرى . ولقد كرس كثير من قرارات المؤتمر للحركة التعاونية . وأشير فيها الى ضرورة اعادة تنظيم التعاونيات القائمة في كل الاتجاهات ، على أساس اعادة الانتخابات فيها من القاعدة الى القمة ، بحيث يأتي الى مواقع القيادة فيها أشخاص مخلصون للثورة والشعب . وأشير الى ضرورة بذل رعاية خاصة لنقابات عمال الزراعة ، وكذلك لمصالح الفلاحين جميعا ، وطالب المؤتمر بتحديد أسعار عادلة للمنتجات الزراعية ، بحيث تستطيع الدولة حفز الانتاج الوطني ، وتصدير مختلف منتجات الزراعة في البلاد (٣٥) .

وقام المؤتمر القومي العام بانتخاب اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي . وفي سبتمبر عام ١٩٦٩ ، انتهى العمل من تشكيل جهاز اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي — أقسامها وسكرتاريتها .

وتم وضع سياسة اقتصادية داخلية تقدمية ، أقرها المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، كما بدأت اعادة تنظيم واسعة للاتحاد نفسه بهدف تكوين جهاز سياسي جديد ، يساعد بنشاطه على انتصار المثل الثورية . كذلك طرحت شعارات سياسية صريحة توجه الشعب الى التطور الاشتراكي في المستقبل . وقد صاحب كل ذلك صمود الرئيس عبد الناصر في ذوده عن سياسة التأميم ، وتنفيذ تلك الاجراءات المعادية للرأسمالية والتي سبق التخطيط لها ، ولم يسترجع المالكون السابقون مؤسسة واحدة مربحة من تلك المؤسسات التي انتقلت الى ملكية الدولة بعد عام ١٩٦١ . أما استعادتهم لبعض المصانع الصغيرة غير المربحة من رصيد المؤسسات الموضوعة تحت الحراسة ، فلم تلعب دورا ملحوظا على الاطلاق . ولقد بقيت سياسة التأميم هي الاساس في السياسة الداخلية ، حيث دعمها قرار رئيس الجمهورية بضم تجارة الجملة الى الدولة .

وقد خاب الامل في ان يعيد عبد الناصر كل شيء الى البورجوازية بعد ان «يلعب قليلا بالاشتراكية» !. وقد ساعد تغير الاحداث على هذا المنوال — دون شك — على احتدام الصراع الطبقي بصورة لم تعهد من قبل ، وكذلك على مواصلة تطور

٣٥ — عن «الاهرام» ، ٢٣-٩-١٩٦٨ .

البلاد الى اليسار .

٣ – الانفجار .. لم يحدث من الداخل

بعد ان توقفت العمليات العسكرية في شبه جزيرة سيناء ، وعاد عبد الناصر الى القيام بمسئولياته كرئيس للجمهورية ، اتجه ملهمو العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية الى الامل في أن ينفجر النظام التقدمي في مصر من الداخل . وكان هناك اساس واقعي لمثل هذه الآمال . حيث ظهر خط صريح للغاية لاعادة الرأسمالية على ضفاف النيل – وقد تمثل في ظهور «الرأسماليين الجدد» وغيرهم . وقد استكمل هذا الخط «بالتخريب الهادىء» من جانب البورجوازية البيروقراطية التي لم يخرج ممثلوها من كبار الموظفين ، وبعض المسئولين من العناصر النشيطة في الاتحاد الاشتراكي العربي ، و«التكنوقراطية» ، لم يخرجوا الى الشوارع ، ولم يرفعوا الشعارات المعادية للاشتراكية ، وشعارات الثورة المضادة ، ولكنهم عملوا بطريق آخر ؛ فقد اعتمد الكثيرون منهم على ان الاقتصاد العسكري للبلاد لن يصمد أمام المصاعب وسوف ينهار . وكان الامر يبدو للوهلة الاولى كأنما اقتصر على موقف خاص لهذا او لذاك من التكنوقراطيين . والواقع ، ان الصراع الطبقي كان يستعر اكثر حدة . ولقد سمعنا اكثر من مرة في القاهرة في السنوات الاولى لأزمة الشرق الاوسط ان ايام التجربة الاشتراكية للرئيس عبد الناصر اصبحت معدودة .

ان الدعم الموضوعي للقطاع الخاص قد نشط البورجوازية والرجعية . وقد ازداد عدد خصوم النظام التقدمي في مصر بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ . ضاعفت من عددهم مرارة الهزيمة . ولقد اتجه عبد الناصر والمقربون منه بالنضال كي يبطل فعالية أولئك الاعداء . ولا نعني بهذا الاجراءات الادارية ، ولكن تدابير القيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مضت في اتجاهين : تدعيم مقدرة البلاد الدفاعية ، ومواقع الدولة في الاقتصاد . وكانت بعض اجراءات الحكومة الرامية لتنشيط القطاع الخاص قد خلقت موضوعيا ظروف تدعيم عفوية الملكية الخاصة . ولكنها لم تكن تحمل طابعا استراتيجيا رئيسيا ، بل كان طابعها تكتيكيا من الدرجة الثانية في الاهمية .

لقد ركزت مصر – كما في السابق – جهودها على تدعيم الدفاع على الجبهة وفي المؤخرة . ويمكن التأكيد ان المصريين لم يتصوروا على الفور ان هناك ضرورة لخوض نضال طويل ضد الآثار الخطيرة للعدوان الاسرائيلي . فقد كان يلوح في بداية الامر ان تسليم اللواءات المذنبين والمهملين في معركة سيناء وتعيين ضباط في أماكنهم مخلصين للثورة سيكون كافيا تماما لتصحيح الاوضاع بسرعة . وقد أصبح واضحا ، خلال التحقيق في جرائم «البورجوازية العسكرية» ، ان ما حدث

كانت له جذور أعمق من القول بأنه مجرد تصرفات اللواءات ذوي الميول المعادية للثورة .

وقبل بداية محاكمة المجرمين العسكريين ، مضى عبد الناصر في طريق زيادة تعداد القوات المسلحة المصرية . ففي يوليو عام ١٩٧٠ كان لدى البلاد ٦٥٠ الف جندي في جيشها . ولقد بلغت مصروفات القوات المسلحة لعام ٦٩ – ١٩٧٠ المالي ٥٠٠ مليون جنيه مصري (٣٦) . ولقد توسع لاول مرة في دعم صفوف الجيش بالإخصائيين من الحاصلين على التعليم الفني العالي . وزاد تعداد الضباط ، وجرى التوسع في إعدادهم على اساس فني عصري ، مما كلف البلاد كثيرا . اما الحكومة ، التي أدركت الاهمية الحيوية لتدعيم وتطوير الدفاع عن البلاد ، فقد سارت كقاعدة عامة وبدون مناقشات حامية في اتجاه تغطية هذه المصاريف .

وقد اتضحت العواقب السلبية للنظرية القائلة بأن كل مصري يعتبر وطنيا «مقدما» . ومن ثم ، يُعتبر نصيرا متحمسا ليس لافكار الدفاع عن الوطن فحسب، بل ولافكار الثورة والاشتراكية ايضا ، بل وحاملا وناقلا لها . فلقد أنكرت تلك النظرية حقيقة التفاوت الاجتماعي الذي نتج عن هزيمة سيناء (يونيو ١٩٦٧) . هذا بينما ظلت البورجوازية التي أصابها التأميم او لم يصبها معادية لنظام عبد الناصر . أما هجومها على التجربة الاشتراكية في مصر ، فقد أصبح اكثر تفننا ، وصراحة ، وعلانية . وكثيرا ما كان يحدث ، حين يرغب احد هؤلاء السادة في التلميح بالتخلص من الصعوبات العسكرية والاقتصادية والسياسية التي حلت بالبلاد ، أن يشير الى صورة عبد الناصر المعلقة معلنا : «عندما يذهب هذا ، سيكون كل شيء على ما يرام» .

كان عبد الناصر يعرف ميول أعدائه ويتابعها ، غير ان نظرية «وطنية الامة كلها» كانت تنشط الرجعية موضوعيا .

هذا في حين ان الحياة جعلت تطرح ، اكثر ما تطرح، مطلب تنشيط الجماهير الشعبية والكادحين للنضال ضد العدوان . ولم يكن ذلك يعني حماس الجماهير للعمل وحده ، بل كان يعني ايضا تنظيم الدفاع المدني . وقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة حين جعلت اسرائيل تقوم بالغارات في العمق – من القصف بقنابل الطائرات ، والانزال الجوي في مناطق وادي النيل ، وصعيد مصر وساحل خليج السويس . وقد أظهرت هذه الغارات مناطق الضعف في البلاد . فلم تواجه المخربين الاسرائيليين مقاومة منظمة من جانب السكان . وأصبح واجبا ان تتخذ اجراءات عاجلة لتدعيم الدفاع المدني ، وبخاصة في المراكز الصناعية . كان تشكيل الدفاع المدني الحقيقي يتطلب تسليح الكادحين . وظهر أن حل هذه المهمة معقد للغاية ، خصوصا على القيادة السابقة للاتحاد الاشتراكي العربي .

---

٣٦ – عن «الاهرام» ، ٢٤–٧–١٩٧٠ .

لقد انكشف الخوف من الشعب بصورة صارخة حتى في ايام يونيو ١٩٦٧ الشهيرة ، حين راح الجنود الاسرائيليون يقتربون من قناة السويس . لقد «سمح» بعض المسئولين عن الاتحاد الاشتراكي العربي في ذلك الوقت بتسليم رشاشات سوفييتية ورصاص بلجيكي الى المقاومة الشعبية والمتطوعين في بور سعيد . ولقد فعلوا ذلك كما اظهرت التحقيقات متعمدين ، حتى لا ينتشر السلاح في «الشارع» . ان عدم منطقية أولئك العاملين في الاتحاد الاشتراكي ، وكذلك ضيق أفقهم الاجتماعي ، قد ظهر ايضا في انهم قولا كانوا يتشدقون بالمناداة بالراديكالية، وبرفع الشعارات التقدمية الجديدة ، ولكنهم في نفس الوقت كانوا يقومون بجر أقدامهم جرا اذا دار الحديث عن تنشيط جماهير الكادحين . على ان مثل هذا التنشيط قد أصبح ضرورة حيوية في ايام ازمة الشرق الاوسط . وواصل عبد الناصر ابعاد القادة العسكريين عن مناصبهم ، لقاء ما ارتكبوه من أخطاء في الاستعداد العسكري ، غير انه لم يستطع عمل الكثير لتغيير طابع العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربي ، أولئك الذين لم يرغبوا في تحويل المنظمة السياسية الوحيدة في البلاد الى قوة محركة للنظام ، ورابطة به الشعب .

غير ان مطالبة عبد الناصر للكادحين بشعار تكوين الدفاع المدني كان له أهمية تقدمية — فلقد بدأت الجماهير الشعبية تحس بصورة أوضح انها هي نفسها تلك القوة المدعوة الى ان تصبح اساس النضال لازالة آثار العدوان الاسرائيلي . وساعد نداء عبد الناصر على نمو الوعي الشعبي الذاتي . وأصبح اليمينيون في جهاز الدولة يعانون صعوبات اكثر في عرقلة المطالبة بتشكيل القوات الشعبية في مصر في السنوات الاخيرة من حياة عبد الناصر .

وفي السنوات التي أعقبت دحر «الرأسماليين الجدد» ، وإحلال الاتجاه التقدمي في ثورة التحرر الوطني المصرية ، اضطرت السلطات ، وخصوصا عبد الناصر نفسه ، الى اظهار الاهتمام بجذب النقابات والمنظمات الاجتماعية للكادحين نحو حل المشاكل الداخلية الملحة . غير ان قادة النقابات الذين اختيروا لمناصبهم خلال السنوات التي ظهرت فيها عواقب انفجار «القومية» ، اتضح انهم غير قادرين على استغلال الموقف المؤاتي. فلقد اصبحوا غير معتادين علىالعمل وسط الجماهير لطول عهدهم بالتعاون مع السلطات . ولقد تحركت النقابات للدفاع الحار عن مصالح الكادحين ، فقط نتيجة للضغط عليها «من أسفل» — اضرابات العمال ضد تعسف الادارة في بعض مؤسسات القطاع العام ، والاحتجاج على اللين في معاملة المجرمين العسكريين . وبدأت عملية ادخال الديمقراطية الى النقابات ، نتيجة لحصول القطاع العام في مصر على تأييد قوي .

وبعد فترة من بعض الثبات في خط تأييد القطاع العام ، (قاربت هذه الفترة على نهايتها عند تغيير حكومة زكريا محيي الدين) ، ركزت حكومة عبد الناصر اهتمامها على تطوير مؤسسات القطاع العام . زادت الاستثمارات في القطاع العام في عام ٦٩ — ١٩٧٠ المالي بالمقارنة بالسنة المالية السابقة الى ١٢٣ مليون جنيه

مصري مقابل ١١٤ مليون جنيه مصري (٦٨ — ١٩٦٩) . غير ان الزيادة المطلقة لم تعبر عن الشيء الرئيسي : فالاستثمارات في قطاع الدولة شكلت ٧٦ بالمئة من كل الاستثمارات في الصناعة المصرية . وكان نصيب القطاع العام من كل الانتاج الصناعي يشكل ٧٦ر٤ بالمئة .

وعلى الرغم من بعض الهبوط الذي حدث مباشرة بعد الهجوم الاسرائيلي عام ١٩٦٧ على البلدان العربية ، زاد في مصر من جديد ، الاتجاه نحو نمو الانتاج الصناعي . وفي سنة ٦٩ — ١٩٧٠ المالية شكل هذا النمو حوالي ١٠ بالمئة ، وفي صناعة الهندسة الكهربية كانت زيادة النمو ٢٩ر٧ بالمئة ، وبناء الماكينات ١٩ر٦ بالمئة ، واستخراج البترول ١٢ر٢ بالمئة ، والتعدين ١٠ر٨ بالمئة ، وبلغ الحجم العام للانتاج الصناعي في عام ٦٩ — ١٩٧٠ المالي ١٤٤٢ مليون جنيه مصري . وكان تصدير السلع الصناعية في نفس العام قد زاد بمقدار ٢١ مليون جنيه عن السنة المالية السابقة (٣٧) . ويمكن اعتبار ان هذه النتائج بالنسبة للبلدان النامية هي نتائج قياسية ، وبخاصة اذا اخذنا بالاعتبار انها قد حققت في وقت الحرب .

وكان الرد الحاسم على تحدي المعتدي قد أصبح هو القرار الذي اتخذه عبد الناصر في الاستمرار ببناء المصانع الجديدة في المقام الاول بمساعدة الاتحاد السوفييتي . ومن جديد ، أعطيت الافضلية الى مؤسسات القطاع العام . ففي عام ١٩٧٠ انتهى بناء ٢٠ مصنعا جديدا ، هي في الاساس مصانع لانتاج الاسمنت، ومصانع للغزل والنسيج ، وتشغيل الاخشاب ، وغيرها من المؤسسات التي تنتج سلع الاستهلاك الشعبي الواسع (٣٨) .

ونُشرت أخبار مواصلة البناء الصناعي في الصحف القاهرية، كي تعلم الفئات العريضة من السكان بأن تصنيع البلاد مستمر ، وأن القيادة لا تخفف من معدلات تحويل البلاد .

وفي عام ١٩٧٠ ، انتهى العمل من بناء خط حديدي هام بالنسبة لاقتصاد البلاد ، وهو الخط الرابط بين القاهرة والواحات البحرية ، حيث اكتشفت احتياطيات كبرى من خام الحديد . وكانت للمناجم الجديدة أهمية كبرى ، خاصة انها قريبة من حلوان حيث مجمع الحديد والصلب .

وفي نفس هذا العام ، انتهى العمل من بناء السد العالي والمحطة الكهرمائية. ووصل اول تيار صناعي من محطة السد العالي الكهرمائية الى القاهرة منذ نوفمبر عام ١٩٦٧ . وحتى نهاية عام ١٩٦٨ ، كانت مولدات المحطة الكهرمائية قد ولدت ١١٢٣ مليون كيلو وات ساعة من الطاقة الكهربية . وأخذ الدخل الناتج من مشروع

---

٣٧ — «نشرة أخبار التجارة الخارجية» لعام ١٩٧١ ، الملحق رقم ١ ص ٧٦ — ٧٧ .

٣٨ — نفس المرجع ص ٧٧ .

السد العالي يزيد باضطراد . فقد بلغ هذا الدخل في عام ١٩٦٧ ، ٨٠ مليون جنيه مصري ، وفي عام ١٩٦٨ بلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري .

وكانت حقيقة الانتهاء من بناء مشروع السد العالي ومحطته الكهربائية في ظروف الحرب المعقدة تعني انتصارا نفسيا كبيرا ، راحت تنمو قيمته ، خصوصا بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، وما نتج عنها من مظاهر عدم الايمان بالقوى الذاتية . ولقد ضمنت مشاريع الري وتوفير المياه ان تدخل الى حيز الاستغلال اراض زراعية اضافية كبيرة بالنسبة لنطاقات البلاد . وأتاح هذا فرصة أمام البلاد كي تزيل حدة مشكلة تموين الجيش والسكان بالمواد الغذائية . واستمر توريد القمح من الاتحاد السوفييتي ، ومن بعض البلدان الصديقة الاخرى . وتوقف تنفيذ كل الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الامريكية . والنتيجة ان خفضت تخفيضا كبيرا توريدات الفائض الامريكي من المواد الغذائية ، ثم انقطعت تماما بعد ذلك .

وبناء على قرار الحكومة ، تكونت مزارع حكومية على الاراضي الجديدة المزودة بالمياه . وكانت فكرة تكوين مزارع حكومية ضخمة على الاراضي الجديدة هي انه يمكن أن تستخدم فيها المعدات الزراعية الطليعية والطرائق الزراعية الحديثة — وقد ارتبطت بضرورة الرفع السريع للانتاج الزراعي في ظروف عدم ازالة آثار العدوان الاسرائيلي . ان زيادة الانتاج الزراعي السلعي على الاراضي التي وهبها السد العالي كانت تجسيدا لمكسب اقتصادي واجتماعي على حد سواء . وأصبحت الدولة أقل اعتمادا على المالكين العقاريين ، الذين كانوا ينتجون في السابق الجزء الغالب من الانتاج الزراعي السلعي في البلاد . وكانت النتيجة ان ظهرت لدى الدولة ولدى هيئات الاتحاد الاشتراكي العربي في الريف امكانيات جديدة للهجوم على بقايا الاقطاع ، ولدعم النضال ضد من خالف عمدا قوانين تحديد الملكيات الزراعية الضخمة .

في عام ١٩٥٩ عندما كانت البلاد تستعد للقيام بأول تفجير في صخور منطقة محطة السد العالي الكهرمائية المقبلة ، اصطدم القادة المصريون بمشكلة عسيرة للغاية ، هي مشكلة اعداد القوى العاملة الماهرة من اجل البناء . وتم العثور على المخرج بمساعدة الاختصاصيين والخبراء السوفييت . واكتسب العمال المصريون الوافدون على أسوان خبرة الاختصاصات والمهن اللازمة مباشرة في موقع البناء ، وفي مراكز ومدارس التدريب التي تكونت خصيصا لهذا الغرض . وبلغ مجموع العمال والفنيين العاملين في «سنوات الذروة» في بناء السد العالي ، حوالي ٢٥ — ٢٨ الفا . وقبيل بداية عام ١٩٧٠ ، لم يكن يتوفر في أسوان مباشرة مجال للانتفاع بإختصاصات ٢٣ الفا منهم . ولجأت الحكومة الى انشاء ادارة خاصة ، اهتمت بإيجاد عمل في مؤسسات القطاع العام للجزء الاكبر من عمال أسوان . أما الباقون فوزعوا على الوزارات المختلفة التي استخدمتهم ايضا في مؤسسات الدولة في القطاع العام . وقد تحول سد أسوان العالي والمحطة الكهربائية في السنوات الاخيرة الى «أكاديمية صناعية» حقا ، حيث طوّر

كثير من الاخصائيين اختصاصاتهم التي تجد لها مجالا للتطبيق الان في القطاعات الاخرى من البناء الاقتصادي .

كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أكد اكثر من مرة في خطبه عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ على الاهمية الكبرى لنمو الانتاج الصناعي ، وخصوصا في مؤسسات القطاع العام . وكان على العامل ان يعمل ساعة اكثر كل يوم بنفس الاجر . ومع ذلك ، لم يتذمر احد تحت هذه الظروف . فلقد كانت الغالبية العظمى من كادحي المدن تدرك جيدا معنى واجبها الوطني . غير ان أجر العمال الحقيقي لم يزد ، او هو لم يزد «تقريبا» . وتعقد الامر بسبب التوظيف الاجباري لاعداد كبيرة من العمال الجدد ، وخاصة من مناطق التهجير في قناة السويس ، للعمل في مصانع القطاع العام ومصالح الدولة . وتعقد كذلك الوضع المادي للعمال المحليين والموظفين .

هل طرحت في ظروف الوضع المعقد في مصر قضية تغيير السياسة بالنسبة لرأس المال الاجنبي ؟

كتب بعض مؤرخي الغرب حول تغير منطلق عبد الناصر في السنوات الاخيرة من حياته بالنسبة لمسألة الاستثمارات الاجنبية في اقتصاد مصر . ولم يكن من النادر أن يؤكد اصحاب هذه الآراء على ان عبد الناصر قد رجع في هذه المسألة ، على حد زعمهم ، الى مواقع ما قبل عامي ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . ويوضح التعرف على التطبيق ان هذه الاستنتاجات لا اساس لها . فقد اصبح الخط السياسي الذي تتبعه القيادة المصرية تجاهرأس المال الاجنبياكثر وضوحا بعد هزيمة «الرأسماليين الجدد» . فقد كانت الحكومة تعاني حاجة ماسة الى جذب المستثمرين الاجانب. الا أنها التجأت الى دعوة الشركات الاجنبية لاستثمار رؤوس اموالها «فقط» في استخراج البترول .

كان الطمع في الاستيلاء على منابع جديدة للبترول المصري ضخما بحيث غامرت مجموعة الشركات الامريكية والاجنبية للحصول على حق الامتياز في الصحراء الغربية . وتعهدت الحكومة المصرية بعدم تأميم حصص شركائها في أعمال التنقيب ثم في أعمال الاستخراج . وخلال سنوات ازمة الشرق الاوسط ، تطورت صناعة استخراج البترول في مصر تطورا كبيرا . ففي عام ١٩٦٩ حصلت الجمهورية على ١٣ مليون طن من البترول الخام . وحصلت في عام ١٩٧٠ على ١٩ مليون طن ، متمكنة من تغطية العجز الناتج عن فقد آبار البترول في شبه جزيرة سيناء ، تلك الآبار التي استولت عليها اسرائيل . وقد استطاعت الحكومة ذلك ، عن طريق تطوير صناعة استخراج البترول من الصحراء الغربية .

وعقدت القاهرة روابط عملية مع مؤسسة ايني الحكومية الايطالية . وتكونت شركة مشتركة بين الدولتين ، لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في «أبو ماضي» .

وأخيرا ، بدأ الاتحاد الدولي نشاطه لمد خط أنابيب البترول الضخم قناة السويس — البحر الابيض المتوسط (الاسكندرية) الذي سوف ينتقل عبره ما يبلغ ١٠٠ مليون

طن من البترول .

لقد صاحب بداية ازمة الشرق الاوسط قطع مصر وغيرها من البلدان العربية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا . وتقلصت مواقع جمهورية المانيا الاتحادية بصورة واضحة في العالم العربي بعد ان اعترفت باسرائيل عام ١٩٦٥ . وكانت النتيجة ان ظهرت لدى فرنسا الفرصة في استعادة مواقعها الكبرى في الماضي في الشرق الاوسط . وقد أعلن الجنرال ديجول عن تأييد فرنسا للعرب في نضالهم ضد العدوان الاسرائيلي . وكان نداؤه «لا تكونوا الاوائل في اطلاق النار . لا تسببوا أعمال العنف» قد تجاهلته حكومة اسرائيل برئاسة ليفي أشكول ، مما الهب العلاقات الفرنسية الاسرائيلية التي كانت وثيقة في الماضي . وأصبحت فرنسا شريكا مرغوبا فيه بالنسبة لكثير من البلدان العربية . وقررت مصر مثلا ان تشارك في انشاء البنك العربي الفرنسي في عام ١٩٧٠ ، الذي اخذ يمول كل العمليات التجارية بين فرنسا والبلدان العربية . كان ٤٠ بالمئة من رأسمال البنك يعود الى الحكومة الفرنسية ، و٦٠ بالمئة منه الى الدول العربية ، ومن بينها مصر والكويت وغيرهما .

كل هذا كان يمكن ان يخلق انطباعا بأن القاهرة في عهد عبد الناصر بدات في اعادة تقدير مكان ودور التعاون الاقتصادي مع الغرب . وفعلا بعد هزيمة سيناء بدا لبعض ممثلي الحكومة ان مثل هذا التعاون يحمل حيزه المعين ، غير ان الخط الراسخ لعبد الناصر هو الذي عارض الارتباطات مع رؤوس الاموال الاجنبية ، تلك التي قد تجلب الضرر على الثورة المصرية ، وقد وضعت الكثير من الامور في مواضعها الواجبة . فلقد بقيت في ايدي الدولة قمم السيطرة في الاقتصاد الوطني ، مما حماه من العدوان الاسرائيلي ومن الرجعية الداخلية ايضا . ولم يحدث لا استعادة الرأسمالية لمواقعها ، ولا «الانفجار من الداخل» !

٤ ـ نحو تسوية سياسية لأزمة الشرق الاوسط

أعلن الدكتور محمد عوض القوني مندوب مصر في هيئة الامم المتحدة عن استعداد بلاده لوقف اطلاق النار ، وذلك قبل ان يتوقف زحف الجنود الاسرائيليين بكثير . غير ان اسرائيل لم تكن تتعجل تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي ، مفترضة انه كلما كانت الاراضي التي تتمكن من احتلالها اكبر ، كان موقفها أفضل عندما تبدأ المفاوضات حول التسوية السياسية . ان الخسارة السياسية لمصر وغيرها من البلدان العربية التي تعرضت للعدوان كانت واضحة للعيان ، حيث تزعزعت مكانتها على الصعيد الدولي .

ان عبد الناصر بعد ان عانى مأساة سيناء اشد المعاناة ، كان يدرك الضرورة

الحيوية لتنشيط النضال ضد العدوان الاسرائيلي في المجال السياسي .

ولم يكن من اليسير على عبد الناصر أن يصل الى هذا الاستنتاج . فبعد حديث لم ينقطع على مدى سنين طويلة حول الحرب ، كان على عبد الناصر ان يقوم بالانعطاف تجاه الحل السياسي للأزمة . وكان هذا الانعطاف هو مأثرة قام بها عبد الناصر ، اذا ما وضعنا في الاعتبار حالة الجماهير .

ولا شك ان التأييد الحاسم الذي قدمه الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية وكل القوى المحبة للسلام على الكرة الارضية قد قام بتحويل راس الجسر السياسي للنضال ضد الآثار الخطيرة للعدوان الاسرائيلي الى مواقع افضل بالنسبة للعرب . وفي ظل الظروف الجديدة ، اصبح الشغل الشاغل الاول لعبد الناصر ايضاح الاهمية الهائلة للصداقة المصرية السوفييتية .

وكان لوصول نيكولاي بودجورني ، رئيس هيئة السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتي ، الى القاهرة في ٢٢ يونيو عام ١٩٦٧ أن يساعد على القضاء على حالة الانسحاق بين سكان البلاد . فقد ملأت المصريين الثقة في انهم سيتمكنون من الصمود . وذلك لادراكهم ان الاتحاد السوفييتي يقف بحزم في جانبهم .

وعندما دعم عبد الناصر العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية ، بدأ في خطبه يطرح مطلبا أساسيا ــ سحب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي احتلتها في يونيو عام ١٩٦٧ فورا وبدون قيد او شرط . وكان يجب ان يصبح هذا هو الاساس في التسوية السياسية لأزمةالشرق الاوسط .

ولم تصبح بداية ذلك النضال بالنسبة لعبد الناصر من اجل هذه التسوية قضية صعبة فقط ، بل غدت ايضا معاناة شخصية كبيرة . فقد كان موقف مصر اقوى بالطبع قبل الهجوم الاسرائيلي منه بعد بداية العدوان . ولقد كان الاستعداد لتسوية الازمة بالوسائل السلمية على اساس الاعتراف بخط ٤ يونيو عام ١٩٦٧ ، بصفته حدودا لدولة اسرائيل الجديدة ، سببا في تفجير حملة معادية لعبد الناصر في كثير من الدول العربية . ففي المملكة العربية السعودية ، وليبيا، وبعض البلدان العربية الاخرى التي تقع على بعد آلاف الكيلومترات من خط الجبهة ، بدات حملة افترائية عارمة ضد مصر .

واتهم عبد الناصر بخيانة مصالح الشعوب العربية وفلسطين العربية. وسرعان ما رفع المتطرفون العرب رؤوسهم ، وطالبوا بإشعال «حرب مقدسة» . ولقد بدت هذه النداءات استفزازية حين كان الجنود الاسرائيليون يقفون على الشاطىء الشرقي من قناة السويس ، ولم تكن لدى مصر ، كما اعترف بذلك عبد الناصر فيما بعد ، قوى في هذه اللحظة حتى لمقاومة احتمال زحف اسرائيل على القاهرة.

ولم يكن المصريون ببساطة قادرين على القيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل في ذلك الحين . واشتعلت ضد مصر حرب سياسية شكلية من جانب الرجعية العربية .

ولم يطلق عبد الناصر لمشاعره العنان تحت تأثير الاتهامات الصريحة ، بل وحتى الاهانات الموجهة اليه . وقد بدأ عبد الناصر – لانه سياسي ذكي مرن – بدأ عقب الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ يولي العلاقات مع البلدان العربية الاخرى اهتماما خاصا ، وهو يدرك ان وحدة العالم العربي يمكن أن تصبح العامل الاهم والاكثر قدرة على ارغام اسرائيل ان تقبل الشروط العادلة للتسوية .

ولقد اكتسب وجود القوات المصرية في اليمن لهذا السبب أهمية خاصة . فعلى مدى خمس سنوات ، كان الجنود المصريون موجودين في هذه البلاد الواقعة في جنوب شبه الجزيرة العربية . ففي سبتمبر عام ١٩٦٢ ، طلب مجلس الثورة اليمني من عبد الناصر المساعدة في صد هجمات الملكيين . وتحولت الحرب معهم الى ملحمة عسيرة لا نهاية لها في الواقع . ولقد كلفت مساعدة الشعب اليمني مصر ثمنا باهظا . فكانت اعاشة الجنود والضباط المصريين العاملين في اليمن بالكامل على حساب الخزانة المصرية . وكلف الجسر الجوي الرابط بين القاهرة وصنعاء وحده عشرات الملايين من الجنيهات المصرية . وكانت نتيجة المشاركة في الحرب ضد «الملكيين اليمنيين» ان ساءت بشدة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية وبعض البلدان العربية الاخرى التي كان يوجد فيها نظام ملكي . وكان الملك فيصل يخاف ، كما يخاف الموت ، ان يؤدي الوجود والنفوذ المصري في اليمن الى اشتداد أزر العناصر المعارضة في بلاده نفسها .

لم تبق «قضية اليمن» بالنسبة لمصر مشكلة مالية فقط . فقد تحولت ايضا بعد بداية العدوان الاسرائيلي الى عائق سياسي خطير على طريق تكاتف البلدان العربية . كما كانت هناك اهمية لا تقل عن ذلك ، هي انه كان على مصر في ظروف غلق قناة السويس ان تعوض خسارتها لدخلها الهام للغاية من العملات حرة التحويل التي كانت تحصل عليها من عوائد مرور السفن الاجنبية في هذا الممر الملاحي . وكان يمكن ان تعوض مصر خسارتها هذه فقط بمساعدة البلدان العربية المستخرجة للبترول ، وفي المقام الاول العربية السعودية والكويت وليبيا .

عندما طرح عبد الناصر في المقام الاول شعار «قوة العرب في وحدتهم» بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ ، كان يعتمد على كثير من العوامل الموضوعية ، وعلى مسعى الشعوب العربية نحو الوحدة .

ان لتطلع الشعوب العربية نحو الوحدة تربة خصبة بينها ، فأكثر من ١٠٠ مليون عربي يعيشون في منطقة مركزة واحدة – آسيا الغربية وشمال افريقيا ، يتحدثون لغة واحدة ، تاريخهم في كثير من المراحل والبلاد واحد ، وينجذبون لبعضهم البعض اقتصاديا . وهناك شيء آخر كذلك . فوحدة البلدان العربية وفق أسس معاداة الامبريالية قد تحول مواقعهم في نضال التحرر الوطني الى مواقع اكثر قوة بكثير . ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة، فان بعض البلدان العربية من حيث تخصصها ذو الاتجاه الواحد الذي أقامه الاستعمار فيها فترة ، تكسب في ظروف التعاون الوثيق بين بعضها البعض فرصا اكثر بكثير للتقدم .

وللنضال من اجل وحدة كل العرب تاريخه المعروف . وقد مرت به فترات صعود وهبوط ، كما كانت له مشكلاته القابلة للحل ومشكلاته المستعصية على الحل . وهناك تياران في هذا النضال . أولهما – التيار الديمقراطي . ويدافع أنصاره عن الوحدة ، ويقرنون بينها على اساس معاداة الامبريالية وبين التحولات الاجتماعية الاقتصادية العميقة . والتيار الثاني يطرح في المقام الاول شعارات «النعرة» القومية العربية . «النضال ضد أعداء الشعوب العربية» . ويرفع التيار الثاني هذا الشعار كهدف عام ، ليس له محتوى محدد . كما تخمد فيه شعارات معاداة الامبريالية عن قصد وعمد .

وفي عشية هجوم اسرائيل على البلدان العربية في عام ١٩٦٧ ، سعى كثير من ممثلي التيار الثاني الى حصر كل فكرة النضال ضد الصهيونية والامبريالية في الشرق الاوسط في شعار القضاء على اسرائيل كدولة .

وقد أظهر الوضع السياسي في الشرق الاوسط قبيل الخامس من يونيو١٩٦٧ ان التطرف في خطب بعض القادة العرب ، وفي مقدمتهم احمد الشقيري الرئيس السابق لمنظمة تحرير فلسطين ، قد كلف الشعوب العربية تكاليف سياسية مأساوية باهظة . وفي الظروف التاريخية الجديدة ، انحصر الجهد الرئيسي في عدم السماح بتكرار هذه العواقب الوخيمة ، التي تخدم الامبريالية فقط . ومن الطبيعي ان عبد الناصر لم يفكر في التوصل الى هذا ، على حساب عقد صفقة مع المعتدي . فكان عليه ان يمزج الموقف المبدئي في كل شيء يتعلق بحماية حقوق العرب ، مع الواقعية والمرونة في تحديد المواقف مع أنصار التطرف . ولقد عمل عبد الناصر بوجهة النظر هذه بصلابة ، وكان يرغب في أن يوحد العالم العربي كله حول هذا الموقف ، لانه كان يفهم كل تعقيد المرحلة التي بدأت في مواجهة اسرائيل .

عقب وقف اطلاق النار مباشرة ، تقدمت مصر بمبادرة الدعوة لعقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب . وكان الهدف منه ، كما افترض عبد الناصر ، ان ينحصر في تكوين المهدات اللازمة لاقامة اتحاد معادٍ للامبريالية بين البلدان العربية . ولقد شاركت في المؤتمر كل البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية . وتضمن جدول أعماله قضايا مثل توحيد الجهود الموجهة لازالة آثار العدوان الاسرائيلي ، وتشديد النضال ضد مؤامرات الامبريالية في الشرق الاوسط .

وكانوا في القاهرة يرون ان التوصل الى هذه الاهداف المطروحة لن يكون يسيرا ، اذا لم تنظر مصر بعين الاعتبار الى موقف بعض الحكام العرب ، وفي مقدمتهم الملك فيصل وغيره من الملوك العرب . وكان جعفر النميري رئيس جمهورية السودان قد اخذ على عاتقه التوسط في تسوية العلاقات بين عبد الناصر وبين فيصل . وكان رد الرئيس المصري ان أعلن ان حكومته لا تمانع في العودة الى اتفاقية جدة المعقودة مع المملكة العربية السعودية ، منذ أغسطس عام ١٩٦٥ . ولقد تعهد الجانبان في الاتفاقية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض . كما تعهدت القاهرة بإجلاء قواتها من اليمن . وفي ذلك الحين ، لم ينفذ

كلا الطرفين تعهداته . اذ استمر المأجورون السعوديون في شن الحرب على اليمن الجمهورية . ولم يطرح عمليا امر ارجاع القوات المصرية الى بلادها من اليمن .

اما الان ، فقد أصبح عبد الناصر مستعدا لتنفيذ الاتفاقية الموقعة في جدة.

ولكن هذا لم يكن يوفر بعد الظروف لانتصار فكرته في التقارب بين البلدان العربية . فالعربية السعودية وليبيا ، باستغلالهما للظرف الملائم لهما ، قامتا برفع الحظر عن تصدير البترول المستخرج في اراضيهما . وكان مفروضا بسبب العدوان الاسرائيلي الذي ساندته بعض دول الغرب .

وكان هذا طعنة نجلاء للوطنيين العرب . ولقد اضطر عبد الناصر الى ان يعترف بأن مصالح الولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا الاتحادية وغيرها من الدول الغربية التي توصلت الى الغاء المقاطعة البترولية المفروضة عليها ، قد اتفقت مع مصالح حكام العربية السعودية وليبيا . أما الاخيرتان فلقد فسرتا تصرفهما بأنهما تحصلان على أرباح من تصدير البترول الى الغرب ، وتقدمان من تلك الارباح مساعداتهما المالية الى ضحايا العدوان الاسرائيلي . ولم تذكر كلمة واحدة حتى عن السحب الجزئي لرؤوس الاموال العربية من بنوك لندن وغيرها من البنوك الاجنبية، لم يقل احد منهم كلمة في هذا الصدد .

وحلت بعبد الناصر ايام عصيبة . وقد اخذ يلاحظ بقلق متزايد كيف تنسحب الارض من تحت اقدام فكرة تكوين اتحاد معادٍ للامبريالية يجمع البلدان العربية. وأخذت تشتد في العربية السعودية وليبيا وغيرهما من البلدان العربية حملات معاداة الشيوعية والاتحاد السوفييتي . وأظهرت الاحداث انه في بعض البلدان العربية ، تنامت مصالح الجماعات السياسية ذات النفوذ الواسع ، والمتكاتفة مع مصالح الغرب . ولقد افترض بعض السياسيين العرب ، من قصار النظر ، انه قد حانت الفرصة التي يمكن ان يبدأ فيها طرد الاشتراكية من وعي الجماهير ، وفرصة تحطيم كل ما يربطها بالاتحاد السوفييتي . ولقد كانوا يتحدثون ايضا عن الوحدة العربية ، ولكن تلك الوحدة التي يمكن ان تقوم على اساس القومية «المتعصبة» وحدها . ولم يوافق عبد الناصر على هذه الوحدة ، بل انه اخذ يكافحها ، ويحارب كل من يحاول فرض أفكار رجعية على الجماهير الشعبية العريضة . لقد زاد تحالف الرجعية العربية مع الامبريالية من تعقيد الموقف في الشرق الاوسط . وكان هذا جبهة اخرى للنضال .

اقترح محمود رياض ، وزير خارجية مصر ، عقد مؤتمر القمة العربي بأسرع ما يمكن في الخرطوم . وكان هدف مصر من ذلك واضحا للغاية ، وهو ايجاد موقف عربي موحد في ازمة الشرق الاوسط عن طريق هذا اللقاء . فبدلا من المواجهة مع نظم الحكم العربية الملكية والرجعية ، فضلت مصر معها حلا وسطا مؤقتا . وبعد سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية ، تم الاتفاق على مسألة عقد لقاء بين رؤساء الدول العربية وحكوماتها في العاصمة السودانية .

وسافر الرئيس الى الخرطوم فورا بعد القاء القبض على عبد الحكيم عامر .

وكان المشير عامر وجماعته يفترضون ان عبد الناصر لن يقدم على القاء القبض عليهم في عشية لقاء القمة العربي . كما ان سفر رئيس الجمهورية من القاهرة ، قد يساعد على تنفيذ الانقلاب العسكري المعادي للثورة الذي كان عامر قد أعد له.

لقد حطم عبد الناصر مخططات عامر، حين لم يخش حدوث مضاعفات في الخرطوم حيث لم يكن من المستبعد وجود مدافعين عن المشير – وقد كان مكسبا لهم ، بالتأكيد ، أن ينقذوا نجمة عامر الهاوية من سقطتها ، وذلك كي يكون ذلك الشخص الذي أصبح الان ألد أعداء سياسة عبد الناصر عونا لهم ومساعدا . كان وصول رئيس الجمهورية المصري الى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربي بعد القاء القبض على المشير عامر تجربة نفسية عصيبة . فقد كان من المحتمل ان يواجه عبد الناصر مقابلة سيئة – حيث انه ضرب صديقه القديم ، ورفيقه في الثورة .

ولكن عبد الناصر قوبل في الخرطوم مقابلة منقطعة النظير فيحرارتها. فالسودانيون الذين قضوا ليلتهم في ارض المطار ، استقبلوا الرئيس عبد الناصر منذ اللحظة الاولى لظهوره على سلم الطائرة استقبال المعترف به زعيما سياسيا للعرب جميعا .

دخل لقاء القمة بالخرطوم الى صفحات التاريخ الدبلوماسية للشرق الاوسط، بوصفه مؤتمر «الحلول الوسط المريرة» . والواقع انه لم يكن باستطاعة احد غير عبد الناصر ان يتوصل الى اية حلول ايجابية تدعيما للوحدة المعادية للامبريالية بين العرب في ظروف العدوان الاسرائيلي . كان الملك فيصل يبتسم ابتسامة متحفظة ، ويملي شروط تقديم العون المالي الذي كانت تحتاجه القاهرة بشدة ، هي وعمان ودمشق . ولم يحاول فيصل ان يخفي انه طار الى العاصمة السودانية من اجل أن يحصل على استسلام المصريين في اليمن .

وأظهر عبد الناصر ضبط النفس والمرونة . ومن منطلق تكتيكي لجأ الرئيس عبد الناصر الى الموافقة على حل وسط : فلقد نشر بيان حول تسوية النزاع المصري السعودي الخاص بمشكلة اليمن ، وسحبت القوات المصرية من جمهورية اليمن . وردا على ذلك وافق فيصل على انشاء رصيد عربي عام لمساعدة البلدان – ضحايا العدوان الاسرائيلي . فلقد تعهدت العربية السعودية وليبيا والكويت بتسديد ١٣٥ مليون جنيه انجليزي سنويا لمصر والاردن . ولم تتسلم سوريا مساعدات حيث انها لم تشترك في لقاء القمة بالخرطوم .

و«دفن» الملوك العرب في العاصمة السودانية حظر تصدير البترول العربي الى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا . وبهذه المناسبة ، لم تكن هذه المقاطعة تنفذ بصرامة عمليا حتى قبل الغائها . فلقد كتبت الصحافة العالمية في شهر يونيو ١٩٦٧ عن كثير من الحقائق التي تثبت انه بتوريد البترول العربي الى هولندا ، كان يعاد تصديره الى انجلترا بدون اية عقبات . كما لم تواجه البلدان الغربية الاخرى اية مصاعب في الحصول على البترول العربي . اما الان ، فقد رفع الحظر رسميا .

واعلنت في الخرطوم الصيغة المعروفة لسياسة البلدان العربية تجاه اسرائيل –

«لا صلح ، ولا مفاوضات ولا اعتراف» .

ولقد بدا للرجعية العربية انها تمكنت في الخرطوم من ان تجعل عبد الناصر يركع ، هو والزعماء التقدميين العرب ايضا . وارتبطت صيغة الخرطوم بدفع المبالغ عديدة الملايين ، وهي تلك المساعدات المالية التي كانت مصر في أمس الحاجة اليها .

وغادر عبد الناصر الخرطوم بمشاعر مختلطة . فلقد حصلت مصر على مبالغ من العملة الاسترلينية اللازمة لها لزوم الحياة . ولكنها لم تخرج بأي شيء من فكرة الوحدة العربية الشاملة المعادية للامبريالية .

واصبح واضحا تماما والى الابد لعبد الناصر بعد الخرطوم انه ينبغي البحث عن حل ازمة الشرق الاوسط في مجالات ثلاثة : في نمو المقدرة الدفاعية للجيش المصري ، وفي مواصلة تدعيم وتوسيع الروابط مع الاتحاد السوفييتي وبعض الدول الاشتراكية الاخرى وبين جدران هيئة الامم المتحدة ايضا ، كما يجب ايضا اجراء عمل ضخم لشرح مواقف العرب في اوسع دوائر الراي العام في اوروبا الغربية والعالم .

وبقي وضع مصر معقدا للغاية . اذ تجددت العمليات العسكرية في منطقة القناة : وبدأت مصر مبارزة بالمدفعية ، ونقل الدوريات الى الضفة الشرقية في قناة السويس التي احتلتها اسرائيل ، ومعارك الطيران — «حرب الاستنزاف» . بينما لم يعد «للجبهة الشرقية» ضد اسرائيل اي وجود . لذلك ، ركز المعتدي كل جهوده في منطقة قناة السويس ، بعد ان اطلقت يداه بالكامل .

وكان عبد الناصر ، وكل من في مصر ، يدركون مدى خطورة العدوان الاسرائيلي ، والضرورة الحيوية لصده ، كضمان لاستمرار وتعميق الثورة . وقد حاولوا بأسرع ما يمكن حل مشكلة تدعيم مقدرة البلاد الدفاعية . وكان من الممكن النجاح في حل هذه المشكلة ، فقط بمساعدة الاتحاد السوفييتي الذي استمر في تقديم المساعدة العسكرية الهامة للمصريين . وانطلق الجانبان في ذلك من ضرورة البحث في نفس الوقت عن أشكال للتسوية السياسية . وبدأ الرئيس عبد الناصر في اعداده الموجه للرأي العام المصري والعربي ، كي ينظر الى الحل السياسي كحل مقبول ومتعقل ومخرج من الوضع المتفاقم .

والواقع ان بعض الصحفيين المصريين من اصحاب النفوذ نادوا بعد يونيو ١٩٦٧ مباشرة ، بالاعتراف بالواقع السياسي الموجود في الشرق الاوسط . فتحدثوا عن ضرورة اعادة النظر بيقظة في الكثير من التقديرات التي كانت قد صدرت في الماضي على أسس عاطفية بحتة .

وبجانب هذا — ويجب ان نذكر هذا بالضرورة — كانت هناك شعارات وتقديرات تنسبها الدعاية الامبريالية والصهيونية للزعماء العرب . وقد حضر احد مؤلفي هذا الكتاب المؤتمر الصحفي الاخير الذي عقده الرئيس عبد الناصر في القاهرة قبل هجوم يونيو عام ١٩٦٧ . ولقد اجاب عبد الناصر على احد الاسئلة

فقال انه في حالة هجوم اسرائيل على مصر ، فسوف تضع اسرائيل وجودها في خطر كدولة . وفي الحال نقلت هذه الكلمات بواسطة الوكالات الغربية على انها اعلان عبد الناصر «بأن هدف مصر هو القضاء على اسرائيل» .

وبعد ذلك قام عبد الناصر مرة اخرى في حديثه مع صحيفة «ليموند» بلفت النظر الى ذلك الاستهتار الذي كثيرا ما يحرف به الصحفيون الغربيون كلماته ، ويعطونها معنى خاصا يختلف عن الواقع .

كان عبد الناصر يدرك استحالة النضال ضد توسعية اسرائيل بدون محاولة عزل المعتدي . وعندما اقترح الاتحاد السوفييتي دعوة الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في يونيو عام ١٩٦٧ لدورة استثنائية لمناقشة الوضع الخطير في الشرق الاوسط ، وافقت مصر فورا على الاقتراح السوفييتي .

ان الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية الاخرى قيمت الهجوم الاسرائيلي على مصر وسوريا بأنه مؤامرة امبريالية ضد احدى فصائل حركة التحرر الوطني في الشرق الاوسط ، وفي «العالم الثالث» كله . ولقد أدانت بحسم اعمال اسرائيل ، وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي احتلتها .

وظهر مشروع القرار الذي قدمته عدة بلدان من امريكا اللاتينية — وقد سمي من اجل ذلك «المشروع الامريكي اللاتيني» — وفرض على اسرائيل ضرورة سحب قواتها من كل الاراضي العربية التي احتلتها اثناء حرب يونيو . وكان المشروع يُعتبر حلا وسطا اذ كانت اسرائيل ستحصل منه على الاعتراف بخطوط ٤ يونيو عام ١٩٦٧ حدودا لها ، وكذلك حق استخدام خليج العقبة وقناة السويس . غير ان البلدان العربية عارضت مشروع «امريكا اللاتينية» . ولقد وجد الكثيرون من ممثلي الرأي العام العربي هذا الموقف فيما بعد بأنه كان موقفا خاطئا . فلقد ضاعت فرصة حقيقية للحصول منذ يونيو عام ١٩٦٧ على وثيقة مثبتة فيها المطالبة بتحرير كل الاراضي العربية من المعتدين .

وبعد انتهاء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، تحولت «الصقور» الاسرائيلية الى الهجوم . فها هو ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل ، وابا إيبان وزير خارجيتها ، وموشي ديان وزير دفاعها ، يتحدثون عن «تعمير» الاراضي المحتلة . ولقد أصبح قيامهم بضم الاراضي العربية هو الاساس في سياستهم . ورغم قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بشأن عدم شرعية ضم اسرائيل للقدس الشرقية ، فان عملية «تهويدها» قد استمرت .

كما اصبحت المطالبة باجراء «المفاوضات» مع البلدان العربية في ظروف الاحتفاظ بجزء كبير من اراضي مصر وسوريا والاردن تحت الاحتلال ، اصبحت هذه المطالبة هي تغطية اسرائيلية لسياستها التوسعية . وفي ظل هذه الظروف ، قد تكون المفاوضات المباشرة بين البلدان العربية وبين اسرائيل هي مجرد تحويلها الى صياغة رسمية لاستسلام البلدان العربية وانتظار الاحسان من المعتدي . ولم

يكن عبد الناصر او اي زعيم عربي آخر ليستطيع ان يذهب الى مثل هذه « المفاوضات » .

ولقد حدد رفض اجراء مثل هذه المفاوضات مع المعتدي الموقف السياسي في مصر منذ بداية خريف عام ١٩٦٧ . ولكن هذا الموقف لم يكن يعني مطلقا الاستبعاد النهائي للخط السياسي الرامي للتوصل الى السلام في الشرق الاوسط.

وفي نوفمبر عام ١٩٦٧ ، عاد مجلس الامن الدولي لمناقشة الوضع في الشرق الاوسط بناء على طلب مصر . ولقد أكدت القاهرة تأكيدا مقنعا انها صاحبة مصلحة في التوصل الى قرارات بين جدران هيئة الامم المتحدة قد تساعد على تسوية سياسية للأزمة في الشرق الاوسط . وانتقل النضال ضد المعتدي بين جدران هيئة الامم المتحدة الى مجلس الامن الدولي .

وتضمن قرار مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ اساس احلال السلام العادل الوطيد في الشرق الاوسط ، وكان احد الاحكام الرئيسية في هذا القرار هو الحكم الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية الى خلف الخطوط التي بدأت منها عدوانها على الدول العربية في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ . وبجانب هذا ، نص قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ايضا على بعض الاحكام الاخرى ــ انهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية وحرية الملاحة في الطرق البحرية الدولية في هذه المنطقة ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وضمان أمن حدود كل الدول القائمة في الشرق الاوسط . ان الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان التي طالبت باصدار هذا القرار كانت تنظر الى أحكامه نظرة شاملة ، معتبرة ان تنفيذها قادر ليس فقط على الوصول الى تسوية ، ولكن ايضا على وضع اساس لسلام عادل وطيد في الشرق الاوسط .

ان السياسة العدوانية التي تطبقها القيادة الاسرائيلية قد اتضحت بصورة خاصة في الظروف التي اعلنت فيها كل من مصر والاردن عن استعدادهما لتنفيذ أحكام قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ . ولقد اقترح وزير خارجية مصر «الجدول الزمني» الذي انحصرت فكرته في الاتفاق على مواعيد تنفيذ كل أحكام قرار مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة .

ولم يكن سهلا طريق عبد الناصر نحو قبول كل أحكام قرار نوفمبر كأحكام شاملة وككل لا يتجزأ . ان كل من تواجد في البلدان العربية اثناء حرب «الايام الستة» وبعدها يعلم مدى مرارة الهزيمة ، ومعاناة الملايين من البشر ، ويدرك ان النزعة العسكرية الاسرائيلية كانت تحاول بكثير من أعمالها نبش الجراح وإذلال العرب . ولقد حاولت القوى الرجعية في البلدان العربية ان تستغل السخط العادل بسبب استمرار اسرائيل في احتلال الاراضي العربية . وتوصلت القيادة المصرية الى قبول قرار مجلس الامن الدولي والى اعلانها الاستعداد لتنفيذ أحكامه ، توصلت لهذا عبر النضال ضد العناصر المتطرفة والقوى الرجعية التي كانت تحاول استغلال الموقف الناجم عن العدوان الاسرائيلي ضد نظام الحكم التقدمي في مصر.

لقد أيدت كل من مصر والاردن ولبنان بعثة جونار يارنج المبعوث الخاص

للسكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ، تلك البعثة المدعوة الى المساعدة على التنفيذ العملي لقرار مجلس الامن الدولي .

وأقدم عبد الناصر على كل هذا ، وهو مدرك ان الجو قد أعد لهذا بدرجة ما. فلقد أدرك الكثيرون في مصر بصورة أفضل ان الامر الرئيسي ينحصر في خلق الظروف الملائمة لمواصلة ثورات التحرر الوطني في البلدان العربية ، والمحافظة على النظم التقدمية فيها ، تلك النظم التي اظهرت مقدرتها على الحياة امام وجه أعتى الاختبارات في ايام حرب «الايام الستة» وبعدها مباشرة . وعلى الرغم من انه قد تم في كثير من البلدان العربية رفض رسمي لفكرة الرئيس المصري حول استخدام الامم المتحدة لاجلاء القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلتها ، فلم تكن هذه الفكرة مع ذلك تبدو لهم فكرة تجديفية خالصة . وبهذا تحددت احدى السمات الجديدة للوضع في الشرق الاوسط .

لقد تظاهرت تل أبيب اول الامر وكأنما لا وجود لقرار مجلس الامن الدولي ، غير ان السفير جونار يارنج في ٩ مايو ١٩٦٨ ، بعد ان قام بكثير من الاتصالات سواء مع الممثلين العرب ام الاسرائيليين ، أبلغ أوثانت السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة انه توصل الى اتفاق من الجانبين حول قبول قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ ، واستعداد الجانبين للتعاون معه في هذا الصدد . ونشرت الصحافة هذا الخبر وقابله الرأي العام العالمي مرحبا بهذا الانجاز . وظن الكثيرون انه سوف تتخذ الخطوة الحاسمة في القريب العاجل لتسوية ازمة الشرق الاوسط ، خصوصا وانه بعد اذاعة بيان جونار يارنج مباشرة ، صرح أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل اثناء جولته «الاسكندنافية» مؤكدا استعداد اسرائيل لقبول قرار نوفمبر . غير ان الامر لم يكن بهذه البساطة .

لقد ظل هدف سياسة اسرائيل في كل السنوات بعد عدوان يونيو هو هو ، كما كان ، بالنسبة للاحتفاظ بالاراضي العربية التي احتلتها في حرب «الايام الستة» ، وبالنسبة «لتعميرها» . ولقد وضعت «قائمة» بالاراضي العربية التي تطالب بها اسرائيل ، ليس فقط بما يخالف ميثاق هيئة الامم المتحدة والقانون الدولي اللذين يمنعان ــ نصا وروحا ــ تشجيع المعتدي ، ولكن ايضا بما يخالف التصريحات العديدة التي صدرت عن القيادة الاسرائيلية حول «مبدأ» الامتناع عن طرح شروط مسبقة قبل مفاوضات السلام في الشرق الاوسط . وها هي جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل تعلن : «يجب ان تبقى مرتفعات الجولان تحت السيطرة الاسرائيلية واننا لا نسمح لاحد غيرنا بأن يكون له وجود في شرم الشيخ . اننا نطالب بتعديل «حدودنا الشرقية» » . كما ان جليلي ، وزير الدولة الاسرائيلي ، قد اضاف قطاع غزة الى هذه القائمة ، اذ قال : «لقد كانت حكومتنا محقة في قرارها بأن قطاع غزة لن ينفصل ابدا عن اسرائيل» . ويجب ان نضيف الى هذا، «القرار» الرسمي الذي أصدره الكنيست بشأن ضم القدس .

كتبت جريدة «ليموند» الفرنسية تقول انه في كل الخرائط الاسرائيلية المطبوعة بعد حرب «الايام الستة» ضمت ، ضمن حدود الدولة ، غزة ، ومرتفعات

الجولان ، والضفة الغربية لنهر الاردن وسيناء (٣٩) . ولكي تحقق القيادة الاسرائيلية مخططاتها التوسعية ، بدأت بتنفيذ ما يسمى «بتعمير» الاراضي العربية . ان العائلات الاسرائيلية التي استوطنت الاراضي العربية المحتلة قد رافق وفودها عليها تخريب المنازل والمزارع العربية التي اتهم اصحابها بالتعاون مع قوات المقاومة . وجاء في بيانات رابطة حقوق الانسان والمواطن الاسرائيلية انه منذ ١٥ يونيو عام ١٩٦٧ حتى بداية عام ١٩٧٠ ، جرى نسف ٧٤٥٤ منزلا عربيا بالديناميت في الاراضي المحتلة (بدون اعتبار مرتفعات الجولان في الحساب لعدم حصول الرابطة على اية بيانات عنها) .

وابتدأ تشييد المستعمرات العسكرية الاسرائيلية على الضفة الغربية لنهر الاردن وفي قطاع غزة . وكتبت صحيفة «جيروزاليم بوست» ان اسرائيل قامت عند بناء هذه المستعمرات بنسف ١٧ قرية في مرتفعات الجولان ، كما قام البوليس الاسرائيلي بطرد ١١٥ الف من السكان العرب من هذه المنطقة (٤٠) . وعلاوة على «تعمير» اسرائيل للاراضي العربية التي احتلتها ، قامت بتنفيذ تكتيك الضغط العسكري على البلدان العربية المجاورة بهدف التوصل الى استسلامها وموافقتها على الشروط التي تمليها اسرائيل .

ثم كانت تلك الاجراءات الحادة التي اتخذتها القيادة الاسرائيلية والموجهة ضد نظام عبد الناصر . وقد اصبح هذا واضحا حين بدأت الغارات في العمق عند بداية عام ١٩٧٠ ، تلك الغارات التي قامت بها القوات الجوية الاسرائيلية على الاراضي المصرية . وأصبح من اهداف القصف الجوي لا المنشآت العسكرية وحدها ، بل والمدنية ايضا . فلقد عرضت اسرائيل لقصف القنابل مصنع المصنوعات المعدنية في ابو زعبل (١٢ فبراير) ، ومدرسة بحر البقر (٨ مارس) . وكانت هذه الغارات تستهدف خلق موقف «سيكولوجي» ملائم قد يمكن التوصل فيه ، حسب مخطط السياسيين الاسرائيليين ، لتنشيط القوى المعادية لحكومة مصر .

غير انه اتضح خطأ هذا المخطط . وكتبت صحيفة «يوروبة ارشيف» الالمانية الغربية تقول انه لم تتكلل بالنجاح محاولة نسف حكومة عبد الناصر ، تلك (٤١) المحاولة التي بذلت كي تأتي الى مواقع السلطة بدلا من بعد عبد الناصر ، حكومة موالية للامريكان . وكان الدفاع الجوي عن البلاد حتى أواسط ابريل ١٩٦٩ قد دعم تدعيما كبيرا ولم تعد تتحقق دون عقاب غارات القوات الجوية الاسرائيلية في العمق ؛ ففضلت تل أبيب الامتناع عن القيام بها في ظل هذه الظروف ، لخوفها من الخسائر الكبيرة في الطائرات والطيارين. وبمساعدة الاتحاد السوفييتي، التي كان يتحدث عنها جمال عبد الناصر بامتنان كبير ، تم تدعيم الدفاع عن البلاد على طول

39 — «Le Monde», 22. XII. 1970 .

40 — «Le Monde», 22, XII. 1970 .

41 — «Europe Archiv», 1970. No. 19. p. 726 .

قناة السويس . وأصبح واضحا ان قوة مناضلة تقف ضد القوات الاسرائيلية في منطقة قناة السويس ، قوة مناضلة اصبحت تختلف كثيرا عن الجيش في وقت حرب «الايام الستة» . وفي ٢٤ مارس عام ١٩٧٠ ، كتب ديو ميدلتون مراسل صحيفة «نيويورك تايمس» الذي زار اسرائيل وتحدث مع المندوبين العسكريين فيها ، كتب يقول : «ان المدفعية هي اكثر انواع القوات المصرية فعالية على جبهة قناة السويس . ويتحدث هنا الاسرائيليون عن دقة تصويب المدفعية المصرية ، وبسبب هذه الدقة المتزايدة يضطر الاسرائيليون على طول قناة السويس الى بناء دفاعات أعمق وأكثر متانة . أما الغارات الجوية الاسرائيلية فهي تنزل بالمدفعية المصرية الخسائر بلا شك . غير ان الضباط الاسرائيليين يشيرون الى ان البطاريات المصرية التي تدمرها الغارات الجوية يتم تعويضها بغيرها خلال يومين — اربعة ايام» (٤٢) . كما ان الاجهزة الصاروخية للدفاع الجوي المصري قد أظهرت فعالية متنامية كبيرة . وقد ترتب على فقد عدة طائرات «فانتوم» أثر نفسي سلبي في الجيش الاسرائيلي . فقد تمزق سراب فكرة المحافظة لمدة طويلة على «سماء مفتوحة» فوق مصر . ولقد تم كل هذا في حياة عبد الناصر . وقد بدأ يؤثر على حالة الساسة الاسرائيليين ، التغير الذي وقع في ميزان القوى العسكرية بين اسرائيل ومصر ، مع العلم انه لم تكن قد حدثت في مصر تغيرات جذرية بعد . ولكن الاتجاه الى التطور كان قد تحدد . وكذلك أعمال الفدائيين الفلسطينيين في الاراضي التي اغتصبتها اسرائيل . وأصبحت في نفس الوقت اكثر وضوحا تلك التغيرات الجارية في الرأي العام العالمي لصالح البلدان العربية . فقد كان الرأي العام في الغرب اثناء «حرب الايام الستة» والشهور التي أعقبتها موجها بفعل الصحافة الموالية للصهيونية لتأييد اسرائيل . غير انه بعد تصريحات اسرائيل بمطالباتها التوسعية ، اخذت الاوضاع تتغير تدريجيا . ولقد ساعدت على إحداث هذه التغيرات تلك السياسة البناءة التي اتبعها عبد الناصر والموجهة نحو البحث عن حلول وسط للتسوية السلمية . ففي حديثه الصحفي للتلفزيون الامريكي في ١٤ يونيو عام ١٩٧٠ ، اعلن الرئيس المصري بصراحة لا تقبل الجدل عن استعداده للاعتراف بالحدود التي كانت موجودة قبل حرب ١٩٦٧ كحدود نهائية لاسرائيل. وأجاب بالايجاب على سؤال حول ما اذا كانت مصر مستعدة لان تعطي وعدا بألا تستخدم اراضيها لمهاجمة اسرائيل ، بعد ان يخرج الاسرائيليون من الاراضي المحتلة .

ان الخطوات البناءة التي اتخذتها مصر ، وبعض البلدان العربية الاخرى ، قد ظهرت واضحة ، خصوصا في ضوء التصريحات ذات النزعة العسكرية الصادرة من الزعماء الاسرائيليين ، وعدم رغبتهم في الوصول الى الاعتراف الفعلي بضرورة الحل السياسي للأزمة . ان تلك البيانات والتصريحات ، وخصوصا الاعمال

42 — «New York Times», 24. IU. 1970 .

التوسعية التي قامت بها اسرائيل ، ممكنة فقط بفضل تأييدها من الخارج ، حيث تعهدت الولايات المتحدة في واقع الامر بالقيام بمهمة تسليح الجيش الاسرائيلي .

غير انه قبيل أواسط عام ١٩٧٠ ، اخذت تظهر مشاعر السخط من جانب دوائر معينة في الولايات المتحدة الامريكية ايضا (وهي في الاساس الدوائر المتصلة باستغلال البترول في البلدان العربية) ، من جراء الموقف الامبريالي ذي الاتجاه الواحد في الازمة العربية — الاسرائيلية . فنجد ان مجلة «بيزنس ويك» تكتب في تعليقها على هذه الحالة قائلة : «في الشرق الاوسط والبلدان العربية الواقعة في شمال افريقيا ، تقامر الولايات المتحدة ليس فقط باستثمارات شركات البترول ، بل ايضا بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها هناك . ان وقف توريد البترول من هذه المناطق لمدة طويلة الامد سوف يخفض الانتاج الصناعي في اليابان وغرب أوربا . اذ تحصل اليابان على ٩٠ بالمئة من البترول الذي تستخدمه من الشرق الاوسط وأما انجلترا فعلى ٧٠ بالمئة منه ، وفرنسا — ٨٠ بالمئة ، وألمانيا الغربية حوالي ٩٠ بالمئة ، وايطاليا — ٩٥ بالمئة تقريبا» (٤٣) .

وقد جاءت الاحداث التي تطورت بعد وفاة عبد الناصر لتوضح كم كانت قائمة على اساس تلك التحذيرات .

وعندما نتحدث عن تنشيط أنصار انتهاج نهج «اكثر مرونة» مع الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، نجد ان صحيفة «نيويورك تايمس» قد كتبت بشكل اكثر تحديدا ما يلي : «ان حكومة نيكسون قد اصبحت تخاف من ان الولايات المتحدة ستفقد تماما كل نفوذها بين العرب ، وستصبح وحيدة في نهاية المطاف في تأييدها لاسرائيل » (٤٤) .

وفي ظل هذه الظروف اتخذت الولايات المتحدة الامريكية مبادرة دبلوماسية في ٢٥ يونيو عام ١٩٧٠ ، حين أعلن وزير خارجيتها وليم روجرز «المبادرة الجديدة» للولايات المتحدة في الشرق الاوسط . ولقد رفض الكشف عن تفاصيل «الخطة» ، غير انه من تتابع الاخبار اتضح تقريبا ان هذه الخطة تنحصر اساسا في اقتراح تجديد بعثة جونار يارنج ، اما النقطة الثانية فكانت النداء الى الجانبين بالموافقة على الوقف المؤقت لاطلاق النار في خطوط المواجهة . ولم يكن هناك شيء جديد في الاقتراح الامريكي الذي سمي فيما بعد «بمشروع روجرز» . فمن المعروف ان الاتحاد السوفيتي قدم اكثر من مرة مقترحات موجهة نحو التنفيذ العملي لقرار مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، مع الاصرار على تجديد بعثة يارنج . وفي نفس الوقت ، كان البيان الخاص بامكانية وقف اطلاق النار المؤقت بهدف تجديد بعثة يارنج قد صدر قبل تقديم روجرز لمبادرته ، ولم يصدر من جانب اي شخص غير عبد الناصر المصري .

---

43 — «Business Week», September 26, 1970, p. 24 .

٤٤ — عن صحيفة «برافدا» ، في ١٤ يناير عام ١٩٧٠ .

وافقت مصر على تجديد بعثة يارنج وعلى وقف اطلاق النار ، اما اسرائيل فلم يصدر منها قرار مماثل الا بعد لأي . فلقد اشتعل في البلاد صراع بين مختلف التكتلات السياسية . وكان من نتيجة ذلك الصراع أن الكتلة اليمينية المتطرفة «جحال» سحبت ممثليها من الحكومة . وكانت تلك الكتلة قد عارضت تجديد بعثة يارينج ، بل وعارضت اجراء مفاوضات حول اعادة الاراضي العربية المحتلة . وقد اضطرت اسرائيل في نهاية المطاف ، تحت تأثير الموقف الناجم في الشرق الاوسط، وتحت ضغط الرأي العام العالمي ، الى الموافقة على تجدد المباحثات عن طريق يارينج . وفي ٥ أغسطس عام ١٩٧٠ ، تم وقف اطلاق النار في منطقة قناة السويس ، غير ان الحكام الاسرائيليين لم يكونوا يتعجلون الدخول في المفاوضات عن طريق الاتصالات مع يارينج . وسرعان ما اصبح واضحا ان اعلان اسرائيل عن استعدادها للمشاركة في هذه الاتصالات لم يكن اضطراريا فحسب ، بل كان يُعتبر مناورة تكتيكية من جانب القيادة الاسرائيلية .

ان اسرائيل بادعائها ان مصر اثناء وقف اطلاق النار نقلت صواريخها الى منطقة قناة السويس ، اصطنعت مبررا رفضت به المشاركة في المفاوضات . ولقد وجه وزير خارجية مصر نظر الرأي العام الى عدم مطابقة مثل تلك التأكيدات للحقائق .

غير ان بعثة يارينج لم تبدأ في التحقيق في سبتمبر ، كما لم تتجدد حتى آخر ايام حياة جمال عبد الناصر . ان قرار عبد الناصر بالموافقة على وقف اطلاق النار قد استجلب رد فعل عارم من جانب دوائر معينة في العالم العربي . ولقد انضمت القوى الاساسية لحركة المقاومة الفلسطينية الى التيار المعادي لعبد الناصر ، حيث تم جرها اليه في واقع الامر ولمدة قصيرة . ولقد اتخذت تلك القوى موقفا سلبيا تجاه خطوات مصر لتسهيل الحل السياسي . علما بأن هذا المنطلق السلبي الذي اتخذته حركة المقاومة الفلسطينية لم يكن يعني فقط انه ضد بعض نواحي او شروط الخروج بحل سلمي للأزمة ، ولكنه كان ضد الحل السياسي ككل . وقد أدى منطق مثل هذا الموقف حتى الى التطرف في معاداة الناصرية . وقد قال ياسر عرفات رئيس حركة المقاومة الفلسطينية فيما بعد لمؤلفي الكتاب : ان مثل هذا الجنوح المتطرف قد ألحق ضررا كبيرا بنفس الحركة . وقد قال ياسر عرفات: انه لم تكن عند المقاومة الفلسطينية «مثل تلك المؤخرة المصرية التي يمكن الاعتماد عليها» . وكان ذلك خلال الصدامات التي وقعت في سبتمبر بين الجيش الاردني وقوات المقاومة الفلسطينية .

ولم ينقذ الموقف حتى تلك الزيارة العاجلة التي قام بها زعماء المقاومة الفلسطينية للرئيس عبد الناصر في الاسكندرية — حيث ان الاحتفاظ في ذلك الوقت بالموقف السلبي من جانب منظمة حركة المقاومة الفلسطينية تجاه برنامج التسوية السياسية ، لم يخلق الاسس للتكاتف الجديد للحركة الفلسطينية مع القيادة في مصر . ان هذا بالطبع لم يمنع عبد الناصر من ان يلعب دورا كبيرا ، بل وحاسما في الغالب ، قبيل وفاته، لتخفيف حدة الوضع الناجم في الاردن ، وفي

وقف اهراق دماء الاخوة في هذه البلاد .

كان جمال عبد الناصر يولي اهتماما كبيرا لحركة المقاومة الفلسطينية وللمشكلة الفلسطينية ككل . اذ كان يدرك ويصر على ان منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير يعتبر المطلب الحيوي الاول بالنسبة لحركة التحرر الوطني العربية الشاملة . غير انه لم يكن يدعو اطلاقا — بل كان بعيدا كل البعد عن ذلك — الى النظر في كل مهمات حركة التحرر الوطني او أغلبها ، وكذلك الى النضال الثوري في العالم العربي على ضوء تلك المطالب وحدها . كما كان عبد الناصر يدرك ويصر ايضا على استحالة وجود مخرج من مشكلة الشرق الاوسط بدون تقرير مصير الشعب الفلسطيني . لكنه لم يربط بالمرة هذه المشكلة بالشعارات المتطرفة التي كانت ترفعها مجموعات متطرفة من حركة المقاومة الفلسطينية .

ان موقف عبد الناصر تجاه مشكلات الحركة الفلسطينية ، وكذلك الخبرة العسيرة والنافعة في نضال الفلسطينيين ، قد لعبت دورا كبيرا في عزل القوى المتطرفة عن حركة المقاومة الفلسطينية — احدى الفصائل الهامة للغاية في نضال التحرر الوطني للعرب .

وقد لعب الاتحاد السوفييتي دورا نشيطا في محاولات التوصل لحل سلمي لأزمة الشرق الاوسط بسعيه لتقديم المبادىء الجديدة المقبولة في تحقيق قرار مجلس الامن الدولي تحقيقا عمليا . وفي اثناء المشاورات مع الدول الكبرى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي ، والمشاورات الثنائية مع مندوبي الحكومة الامريكية ، كان الاتحاد السوفييتي يسير بنشاط وفق خط سياسي تجاه مساندة نضال البلدان العربية من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي ، وفي سبيل احلال سلام عادل وطيد في الشرق الاوسط ، لصالح كل الشعوب القاطنة في هذه المنطقة . وكان عبد الناصر يعلم تفصيليا بالموقف السوفييتي ، وكان يؤيده تمام التأييد .

وعلى اساس التحليل الصائب والواقعي للوضع في الشرق الاوسط ، ومع وضع موقف مصر في الاعتبار ، وكذلك المشاورات الثنائية والرباعية في نطاق هيئة الامم المتحدة حول مشاكل تسوية ازمة الشرق الاوسط ، فان الاتحاد السوفييتي طرح مقترحات خاصة بحل الازمة سياسيا .

وفي اساس الموقف السوفييتي تجاه الاحداث في الشرق الاوسط كان يكمن الاعتراف بضرورة احلال سلام عادل وطيد في هذه المنطقة . ولقد انطلق الاتحاد السوفييتي من حق تمتع كل دول الشرق الاوسط بالوجود القومي المستقل والأمن. ولقد أكد من جديد البيان الذي أصدرته دورة يونيو عام ١٩٧٠ لمجلس السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتي على ان «مجلس السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتي يؤيد تمام التأييد موقف الحكومة السوفييتية بالنسبة للمساعدة الشاملة للدول العربية في نضالها البطولي ضد العدوان الاسرائيلي ، تلك السياسة الموجهة للتوصل الى تسوية سياسية سلمية عادلة لأزمة الشرق الاوسط . ان مجلس السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتي يعتبر ان كل دولة في الشرق الاوسط لها

الحق في الوجود القومي المستقل ، والحق في الاستقلال والامن» (٤٥) .

ان المقترحات السوفييتية حول الحل السياسي لأزمة الشرق الاوسط لا تنص على مجرد اعلان السلام في الشرق الاوسط ، وانما على الاتفاق بالتعهدات المتبادلة بذلك بين البلدان .

وكانت خطة الاتحاد السوفييتي تنص على ضمان التنفيذ العملي لكل أحكام قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ مجتمعة وكاملة الترابط . مع العلم أن الاتحاد السوفييتي قد أكد اكثر من مرة على انه من الاهمية بمكان ، في الظروف الجديدة ، وجود خط سياسي صلب يسير في اتجاهين رئيسيين بالنسبة للتسوية — انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في يونيو عام ١٩٦٧ ، وفي نفس الوقت احلال سلام عادل وطيد في الشرق الاوسط . ان هاتين المسألتين كلتيهما مرتبطتان ارتباطا عضويا فيما بينهما ، ويرى الاتحاد السوفييتي انه يجب بحثهما جملة . ان القيادة الاسرائيلية كما هو معلوم قد تحدثت كثيرا بشكل خاص حول موضوع ما يسمى بالحدود الآمنة . والواقع ان اسرائيل كانت ، تحت شعار ضمان الحدود الآمنة ، تعلن مبدأ توسع هذه الدولة بلا رقيب . وقد أعلن فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الشيوخ الامريكي ، في أغسطس ١٩٧٠ ، انه : «كان الاسرائيليون عام ١٩٦٧ يعتبرون ان الحدود في منطقة قطاع غزة ، هي حدود غاية في الخطورة . ويعتبرون اليوم ان الاراضي على طول قناة السويس هي حدود غاية في الخطورة ، بحيث انهم واصدقاؤهم في الخارج — على ما يبدو — قد نسوا تماما انهم «يدافعون» بهذا الاصرار لا عن اراضيهم ، بل عن اراض مصرية» (٤٦) . ومن الواضح تماما ان أمن هذه الحدود او تلك ، في عصر التطور الكبير للمعدات العسكرية ، لا تخلقه امكانية زحزحتها لعدة أميال ، ولكن الذي يخلق ذلك الامن هو الاعتراف العام بتلك الحدود .

واذا ما كان القادة الاسرائيليون قلقين من اغتصابهم للاراضي على شيء آخر غير مشاريعهم التوسعية ، فقد كان على تل ابيب ان تهتم اكثر بالمقترحات التي تضمن حدود الدول في هذه المنطقة ، بما في ذلك حدود اسرائيل ، والتي تتمشى مع الحدود الموجودة في ٤ يونيو عام ١٩٦٧ . غير ان اسرائيل اغلقت آذانها عن هذه المقترحات . وحسب الخطة السوفييتية ، يمكن ان يقوم ضمان حدود الدول في الشرق الاوسط على اساس تعهد الجانبين بتعهدات محددة ، تدخل ضمنها الموافقة على اقامة مناطق منزوعة السلاح ، وبها نقط مراقبة تقام فيها مراكز لقوات هيئة الامم المتحدة ، وضمانات مباشرة من الدول الكبرى — الاعضاء الدائمة في مجلس الامن الدولي .

---

٤٥ — «برافدا» ، ١٦ يوليو عام ١٩٧٠ .

46 — «New York Times», 23, III. 1970 .

وقد قدم الاتحاد السوفييتي مقترحات واضحة متزنة وواقعية تماما ، تدخل في اعتبارها الموقف في الشرق الاوسط ، وتخص التسوية السلمية للأزمة العربية — الاسرائيلية . وقد أكد الاتحاد السوفييتي ، بالاضافة الى ذلك ، مرة أخرى على رسوخ موقفه في مساندة حركة العرب للتحرر الوطني ، ونضال الدول العربية من اجل ازالة آثار العدوان في عام ١٩٦٧ . ولقد اعلن ذلك ، مثلا ، ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في خطاب القاه في ٢ أكتوبر عام ١٩٧٠ في مدينة باكو .

ان اسرائيل بموافقتها على الدخول في المفاوضات عن طريق يارينج ، ثم بعدم دخولها مطلقا في الاتصالات معه ، قد استغلت بعض الاعمال المتطرفة التي قامت بها بعض فصائل الحركة الفلسطينية، وشغلت بها الرأي العام العالمي عن المناورات السياسية الاسرائيلية . ففي بداية سبتمبر عام ١٩٧٠ ، خطفت جماعة من الفلسطينيين عدة طائرات مدنية تملكها شركات عالمية مختلفة للطيران ، وهبطت بها بالإكراه في احد المطارات الصحراوية في الاردن .

واعلن لصحيفة «الجمهورية» القاهرية خالد حسن ، عضو اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية ، ان «اختطاف الطائرات المدنية العائدة لثلاث شركات طيران غربية قد جلب خسارة كبيرة على القضية العربية . حيث ان هذا الحادث قد الهى انتباه العالم عن امتناع اسرائيل عن مواصلة الاتصالات مع مبعوث السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة جونار يارينج بهدف التسوية السلمية لأزمة الشرق الاوسط ، وعن تجديد توريد الاسلحة الامريكية لاسرائيل» (٤٧) .

وفي هذا الوقت بالذات بدات في الاردن أحداث خطيرة في تطورها ، أدت في النهاية الى تصادم ، أريقت فيه دماء الاخوة ، بين الجيش الاردني والمنظمات الفلسطينية . وشاركت في استفزاز هذه الصدامات مشاركة مباشرة ، حسب المعطيات المتوفرة ، جماعات العملاء الامبريالية التي استطاعت لمصالحها الخاصة أن تستغل — سواء بسواء — بعض العناصر الرجعية والموالية للغرب في قيادة الجيش الاردني ، وكذلك التطرف وعدم الشعور بالمسئولية لدى بعض جماعات الفدائيين . ولقد وصفت الصحافة الغربية وصفا تفصيليا اطلاق النيران على معسكرات الفلسطينيين في ضواحي عمان ، واقتحام مدفعية الجيش الاردني لمقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الموجود على احد تلال عاصمة الاردن ، واطلاق النار من نوافذ المنازل ، والمعارك التي قتل خلالها وجرح آلاف البشر . وكانت امبريالية الغرب في غاية من السعادة : فلقد تصادمت قوتان كانتا قد أعلنتا في الماضي النضال ضد العدوان الاسرائيلي هدفا لهما .

لقد صاحب أحداث الاردن تحدٍ امريكي عسكري ، بدأ في تركيز قوات الاسطول السادس المصحوب ببيانات صحفية حول احتمال انزال قوات امريكية

٤٧ — عن «الجمهورية» ، في ١٥-٩-١٩٧٠ .

في الاردن في حالة «وجود خطر حقيقي يهدد العرش الاردني» .

ولقد دعا الرئيس عبد الناصر في هذا الموقف العصيب والخطير الى انعقاد مؤتمر عربي للقمة في القاهرة . وقد دعا لحضور المؤتمر ايضا قادة حركة المقاومة الفلسطينية . وخرجت المناقشات العسيرة بنتيجة التوصل الى عقد اتفاقية وقف اطلاق النار بين الجيش الاردني والفلسطينيين . ولم يغمض لعبد الناصر جفن خلال عدة ايام ، حتى توصل الى هذه الاتفاقية . لقد نهض الرئيس بعمل شاق متواصل ، كي يخرج العالم العربي من تلك الازمة الخطيرة ، غير مدخر حتى صحته التي أوهنها العمل المضني .

وفي ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ ، انطفأ سراج حياة الرئيس جمال عبد الناصر. وفقدت مصر والعالم العربي أجمع بوفاته زعيما مرموقا ، ورجل دولة ، ومناضلا ضد الامبريالية تمتع بشعبية كبيرة الاتساع وباعتراف العالم كله ، وصديقا حميما للاتحاد السوفييتي .

وبعد وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر، أصبح انور السادات رئيسا للجمهورية.

بدلاً من الخاتمة

هذا هو البوم الصور التي التقطناها في مصر ، خلال سنوات من العمر عزيزة ، قضيناها هناك . لقد جعلنا نقلب صفحات «ألبوم الصور» ، فشخصت أمامنا صور الماضي القريب ، مليئة بالحياة . هذه هي القاهرة . المدينة التي لا تنسى ، ولا تعوض . انك حين تطل عليها ، ناظرا اليها من فوق برج القاهرة ، تراها تزحف بعمرانها في كل اتجاه ، وسوف يمتد نظرك فوق الجسور القائمة عبر أفرع نهر النيل ، الى شوارعها المتوازية المستقيمة التي تفضي الى ميادينها المركزية . هذا هو كورنيش النيل الذي يفوح بأنفاس البنفسج . هـذا التمثال نعرفه .. انه التمثال الخالد الذي ينهض رصينا أمام الطريق الرئيسي نحـو جامعة القاهرة . ثم «ابو الهول» رمز الخلود القابع عند أقـدام هرم «خوفو» . مآذن مسجد محمد علي مندفعة في كبد السماء . وفي الأزقة الضيقة بالمدينـة القديمة ، هذه وجوه الناس الذين يرتدون الجلابيب والقمصان البيضاء . أطفال في بيجامات مقلمة . شيوخ يضعون الزي الكامل وفق تقاليد صارمة ، لا ترحم حتى في حر الصيف . جيوبهم تزهر بالمناديل . رؤوسهم تغطيها طرابيش حمراء. القاهرة .. مدينة ساحرة . لا تترك احدا لا يبالي بها .

وها هو شريط آخر من الذكريات التي سجلتها صور . عمال تغطي رؤوسهم خوذات بنية من البلاستيك ، رفعوا أيديهم يتلقون رذاذ مياه النيل بفعل ذلـك التيار العارم الذي شق طريقه لاول مرة في مجراه الصناعي بالقرب من اسوان. فلاح فتي في يده حقيبته الخشبية ، انه يقفز بعيدا مذعورا من هدير الحفـارة الجبارة . هذا الفتى الفلاح ينتظر ان يتعلم كي يصبح عاملا في اعظم مشروع بناء في أسوان . ثم ربما يتحول الى السكنى في احدى قرى النوبة الجديدة التي روت عطش أرضها مياه السد العالي .

أسطى أشقر الشعر ، يوضح لصعيدي أسمر البشرة كيف يدير رافعة الحفارة «أوراليتس» ـ لقد شارك آلاف الخبراء السوفييت في بناء السد العالي ومحطته الكهربائية الجبارة ، وعندما انتهى العمل من البناء ، ظل في أسوان مجرد عشرات قليلة من السوفييت . وكان هذا ، مقابل أن تظهر هناك آلاف مؤلفة من المصريين الذين أتقنوا معرفة مهن جديدة .

منظر صناعي من حلوان . أعمدة خطوط نقل الطاقة الكهربائية التي ترتكـز بخطوطها العملاقة على ركائز من الخرسانة المسلحة ، وتعبر الصحراء الصفراء التي ليس لها شاطىء . شباب في نادي الاتحاد الاشتراكي العربي في الجيزة . ان كل هذه الصور تحمل سمات وملامح لوجه مصر الحديثة ، مصر التي اكتشفها التاريخ من جديد في حياة الرئيس عبد الناصر .

لحظة غادرت سفينة تحمل فوق ظهرها الملك فاروق المخلوع ، يملأ قلبـه الحقد ، لم يكن هناك سوى عدد قليل استطاع ان يتصور ان أولـئـك الضباط الشبان الذين تسلموا مقاليد السلطة سوف يكونون قادرين على أن يحققوا لوطنهم كل هذا الكثير . لقد امتد واتسع تطور الثورة ، وامتد أمام ذلك التطور نطـاق اهدافهم الاولى ، وخلق النموذج المصري لوثبة البلد الضعيف التطور نحو التقدم والازدهـار .

وها هو وجه آخر لمصر ـ مصر المتألمة ذات الجراح التي لم تلتئم . انـه يظهر أمامنا في صور . سفينة «مكة» الغارقة في القناة ، وقاعها مائل نحـو الشاطىء . الجنود يقفون حول المدافع المضادة للطائرات . طيارو الطائرات المنقضة المقاتلة يقفون وقد سيطر عليهم القلق ، وهم ينتظرون اشارة الانذار بالانطلاق الى معركة جوية . الحزن العميق في مقلتي أم من السويس فقدت طفلها . مبنـى مصنع أبو زعبل بعد تعميره ـ هناك استؤنف الانتاج بعد ايام معدودات من الغارة الجوية الاسرائيلية التي دمرته .

صور في موسكو . الرئيس عبد الناصر في موسكو يستقبله بالمودة الحارة الزعماء والمواطنون السوفييت . لقد كان عبد الناصر يؤمن بالصداقة السوفييتية العربية ، وكان يسميها احد أسس ضمان تقدم مصر المتعدد الجوانب . وكـان يدرك أن هذه الصداقة تعتبر عربون تحرير الاراضي التي اغتصبتها اسرائيل في يونيو عام ١٩٦٧ .

فهرست

الفصل الاول : قبيل الثورة وفي أعوامها الاولى ٥

١ ــ خصائص الرأسمالية الوطنية المصرية ٦
٢ ــ الطبقة العاملة قبل الثورة ١٥
٣ ــ مكانة الفئات الاجتماعية المتوسطة ودورها في مصر قبل الثورة ٢٢
٤ ــ من هم الضباط الاحرار ؟ ٣١
٥ ــ الماركسيون المصريون عشية الثورة ٤٣

الفصل الثاني : الخصم المزدوج : الاقطاع والامبريالية (المرحلة الاولى للتطور فيما بعد الثورة) ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ ٥٢

١ ــ الاصلاح الزراعي ٥٣
٢ ــ تقويض السيطرة السياسية الاجنبية ٦٨

الفصل الثالث : الصراع مع تسلط الامبريالية الاقتصادي (المرحلة الثانية لتطور مصر ما بعد الثورة) سنوات ١٩٥٦ ــ ١٩٦١ ٧٥

١ ــ مشكلة القضاء على الملكيات الاجنبية الكبرى ــ تأميم شركة قناة السويس ٧٥
٢ ــ الحراسة و«تمصير» الممتلكات الاجنبية ٨٢
٣ ــ رأسمالية الدولة في مصر ٩٣
٤ ــ من مديرية التحرير الى التجربة في قرية «نواج» ١٠٤
٥ ــ مركز المالكين القوي .. ما هي أسبابه ؟ ١١٤

الفصل الرابع : من رأسمالية الدولة الى الاجراءات المضادة للرأسمالية (المرحلة الثالثة للتطور فيما بعد الثورة) ١٩٦١ ــ ١٩٦٧ ١٢١

١ ــ بعض المسائل النظرية للانتقال الى الاجراءات المضادة للرأسمالية ١٢١
٢ ــ منطق الصراع يؤدي الى التأميم ١٢٩
٣ ــ الاصلاح الزراعي الثاني ١٤٣
٤ ــ مهمة انشاء منظمة سياسية ١٥٠

الفصل الخامس : المشكلة الصعبة للمدخرات ١٦٠

١ ــ القطاع العام هو الحلقة الاساسية ١٦٠
٢ ــ الضرائب والاسعار ودور اعادة توزيع الاجراءات ١٧٠
٣ ــ الانتاج والاستهلاك ١٧٦

الفصل السادس : تناقضات التطور ١٨١

١ ــ الصعاب المرتبطة بالتخلف التكنيكي الاقتصادي ١٨٢
٢ ــ السياسة والتطور الاقتصادي ١٨٩
٣ ــ تناسب جوانب التطور الاجتماعية والاقتصادية ١٩٣
٤ ــ التناقضات الناجمة عن تعدد الأنماط في الاقتصاد ٢٠٣
٥ ــ الدخول الى النظام الرأسمالي العالمي وبأي الشروط ٢١٧
٦ ــ مشاكل تعاون الديمقراطيين الثوريين مع الماركسيين ٢٢٢

الفصل السابع : عبد الناصر .. وطرق الارتقاء ٢٣٦

الفصل الثامن : مصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ٢٦٥

١ ــ الصراع حول السياسة الاقتصادية ٢٦٧
٢ ــ العدوان الاسرائيلي ــ الشعب المصري والرجعية الداخلية ٢٨٣
٣ ــ الانفجار لم يحدث من الداخل ٢٩٦
٤ ــ نحو تسوية سياسية لأزمة الشرق الاوسط ٣٠٢
بدلا من الخاتمة ٣٢٠